

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232322

UNIVERSAL
LIBRARY

صفحة	
١١	فصل ان قال قائل ان جملك جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ
١١	فصل وايك يا اخي ان تبادر اول سماعك بربتي الميزان الى فهم ككون المرتبتين على التخيير مطلقا
١٢	فصل فان قال قائل فهل يجب عليكم على المقلد العمل بالارحمن القولين الخ
١٣	فصل فان قال قائل ان احد الاحتجاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى الخ
١٣	فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان الخ
١٤	فصل وايك ان تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها الخ
١٥	فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرير سؤالهم لي الخ
١٥	فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالبرزخية والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف
١٦	فصل لو لم لا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك
١٦	فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ
١٨	فصل وبما يوضح لك مرتبة الميزان الخ
٢٠	فصل فان قلت نحن نقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبة الميزان
٢١	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
٢١	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
٢٢	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
٢٥	فصل فان قلت فاذا انفك قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة الخ
٢٥	فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة
٢٦	فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
٢٧	فصل فان قلت فماذا احب من نازعي في صحة هذه الميزان الخ
٢٣	فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
٢٣	فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ

صفحة	
٣٥	فصل في بيان طريقة قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ
٣٦	فصل لا يلزم من تدين كاهل من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ
٣٨	فصل واما الذي يأتي أن تطالب أحدا من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب الخ
٤٦	فصل ومما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
٤٧	فهو في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة
٥١	فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
٥٢	فصل في بيان جلة من الائمة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
٥٣	صورة الائمة المحسوسة الموعود بدكرها
٥٤	مثال الشجرة المطهرة المثلثة بعين الشريعة المطهرة
٥٥	مثال آخر لا اتصال سائر مذهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
٥٨	مثال طرق مذاهب الائمة المجتهدين الى أبواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خلاصا أوصلها الى باب الجنة
٥٩	مثال قباب الائمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
٦٠	فصل شريف في بيان الذم من الائمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بارأي لا سيما الامام أبو حنيفة
٦١	فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
٦٤	فصل فيما نقل عن الامام مالك في ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة
٦٥	فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
٦٧	فصل فيما نقل عن الامام أحمد من ذم الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
٦٩	فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
٦٩	الفصل الاول في شهادة الائمة بغزارة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
٧١	فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أبا حنيفة الى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
٧٤	فصل في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالبا
٧٨	فصل في بيان ذكر بعض من أظن في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الائمة على الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك

فصل قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤا بالاجتهاد الخ	٨٢
فصل في بيان بعض ما طلعت عليه من كتب الشريعة	٨٢
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة	٩٢
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكات الى الصوم	١٠١
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج	١٠٣
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع	١٠٥
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح	١٠٦
فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آثار أبواب الفقه	١١٢
كتاب الطهارة	١١٦
باب النجاسة	١٢٣
باب أسباب المحدث	١٢٨
باب الوضوء	١٣٥
باب الغسل	١٤١
باب التيمم	١٤٣
باب ممح الخفين	١٤٩
باب المحيض	١٥١
كتاب الصلاة	١٥٤
باب صفة الصلاة	١٦٠
باب شروط الصلاة	١٨٥
باب سجود السهو	١٩٠
باب سجود التلاوة	١٩٤
باب سجود الشكر	١٩٧
باب صلاة النفل	١٩٨
باب صلاة الجماعة	٢٠٣
باب صلاة المسافر	٢١٣
باب صلاة الخوف	٢١٨
باب صلاة الجمعة	٢١٩
باب صلاة العيد	٢٢٩
باب صلاة الكسوفين	٢٣٥
باب صلاة الاستسقاء	٢٣٧
كتاب الجنائز	٢٣٨

المجلد الأول من كتاب الميزان للعراق
العمداني * والقطب الرباني * سيدي
عبد الوهاب الشعراني نفعنا الله
بسلامته والمسلمين آمين
بجاه النبي الامين
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بغير تنفر عنه جميع بحار العلوم النافعة والمخلفان *
 وأجرى جدا وله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلها والبدان *
 ومن على من شامه من عباده المختصين بالاشراف على ينبوع الشريعة المطهرة وجميع أحاديثها
 وآثارها المنتشرة في البلدان * وأطلع الله من طريق كشفه على عين الشريعة الأولى التي
 يتفرع منها كل قول في سائر الأديان والأزمان * فأقر جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق
 حين رأى اتصافها بعين الشريعة من طريق الكشف واليمان * وشارك جميع المجتهدين في
 اغترافهم من عين الشريعة الكبرى وإن تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في الأزمان * فإن
 الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والأغصان * فلا يوجد لنا
 فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جدران * وقد أجمع أهل
 الكشف على أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة
 العرفان * فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله لعلها أمناه
 الرسل ما لم يخاطبوا الباطل * وبحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته بخوان * واجمعوا
 أيضاً على أنه لا يسمى أحد عالم إلا أن يبحث عن منازع أقوال العلماء وعرف من ابن أحدوها
 من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان * وإن كل من رد قولاً من أقوال
 علمائها وأخرجها عنها فكأنه يشادى على نفسه بالجهل ويقول ألا تشهدوا لي جاهل بدليل

هذا القول من السنة والقرآن * عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان *
وصاحب هذا المذهب الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف نصاً واجماعاً
ولعله لا يجده في كلام أحد منهم في سائر الأزمان * وغايته أنه لم يطلع على دليل لا أنه يجده مخالفاً
لصريح السنة أو القرآن * ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان * ثم ان وقع ذلك
معي يدعي صحة التقليد للأئمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان * فان
اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً إلا بعد نظره في الدليل والبرهان * وحيث
أطلقنا المتأخرين كلامنا فأنما مرادنا به من كان كلامه متدرجاً تحت أصل من أصول امامه
والأئمة عواهد التقليد له زور وبهتان * وما ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
فيما علمنا وما ثم أقوالهم كلها بين قرب وأقرب وبعد وأبعد بالنظر لتمام كل انسان * وشعاع
نور الشريعة يشعلهم كلهم وبهم وإن تفاوتوا بالنظر لتمام الاسلام والايمان والاحسان * أجده
أحد من كرم عن عين الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منها الجسم والجنان * وعلم أن شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لتمام الاسلام والايمان والاحسان * وأنها
لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فمافشروه تنفع وبهتان * فان
الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى المخرج في الدين فقد خالف صريح
القرآن * وأشكره شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له
من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يرد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان *
فان الشارع ما سكت عن أشياء إلا رجح بالامه لا الذهول ولا النسيان * واسلم اليه تسليم من رزقه
الله تعالى حسن الظن بالأئمة ومقلديهم وأقام لجميع أقوالهم الدليل والبرهان * واتمّن طريق
النظر والاستدلال * واتمّن طريق التسليم والايمان * واتمّن طريق الكشف والعيان *
ولا بد لكل مسلم من أحد هذه الطرق ليطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان * أن سائر الأئمة
المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان * وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق
الكشف والعيان * وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والايمان * وكما لا يجوز لنا
الظن فيما جاءت به الانبياء مع اختلاف شرائعهم فيكذلك لا يجوز لنا الظن فيما سلكه
الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان * ويوضح لك ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة
جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبتين تتخفف وتتبدل على مرتبة واحدة كما سألتني ايضاً
في الميزان * فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه
في كل عصر وزمان * هن قوى منهم خوطب بالتشديد والاختيار العزائم ومن ضعف منهم
خوطب بالتخفيف والاختيار الرخص وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبين فلا يؤمر
القوى بالتزول الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالمعصية للترخصة وقد رفع الخلاف في جميع
أدلة الشريعة وأقوال علماءها عند كل من عمل بهذه الميزان * وقول بعض من ان الخلاف الحقيقي

بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالمثل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فامتحن يا أخي ما قاتله لك في كل حديث ومقابلة أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون مخففا ولا أثر مشددا ولكل منهما رجال في حال مباشرتهم الأعمال ومن المحال أن لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففان أو مشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر وأقول مفصل فالجاذق يرد كل قول الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان * وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين أو القولين أولى من الفاء أحدهما وإن ذلك من كمال مقام الايمان * وقد أمرنا الله تعالى بأن نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا له عن تهديم الأركان * فالحمد لله الذي من علينا بأقامة الدين وعدم اختياعه حيث ألهمنا العمل بما نفعته هذه الميزان * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبوء قائلها غفر الجنان * وأشهد أن سيدنا محمدا لا نبي بعده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعية السماوية ليعمل الجاهل أمته ملحقاتي وجوب العمل بالسنة والقرآن * اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين * وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * صلاة وسلاما دائما بدوام سكان النيران والجنان * آمين اللهم آمين وبعد فهذه ميزان نفسه عالية المقدار حاولت فيها ما بنوه يمكن الجمع بين الأدلة المتغايرة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار * وصفتها بإشارة أكابر أهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل اثباتها وذكرت لهم اني لأحب ان اثبتها لاعدان ينظروا فيها فان قبلوها أقيمتا وان لم يرتضوها محوحتها في بحمد الله أحب الوفاق وأكره الخلاف لاسماني قواعد الدين * وان كان الاختلاف رحمة يقوم آخرون * فرحم الله من رأى فيها خلا والأصلح نصره للدين * وكان من أعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما نفعته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليدهم بين قولهم باللسان * ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان * ليعوموا الواجب حقوق أئمتهم في الادب معهم ويحوزوا الثواب المترتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلذس به من صفة النفاق الاصغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافق الكفار بنفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم أن تكلماء الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالتزهد عنه وعما يقرب من شبه صورته ويسلم المقلدون باب المبادرة الى الإنكار على من خالف قواعد مذهبهم ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة فانه

على هدى من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن أنكر عليه فاذعن له ونجمل من مبادرته الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي تأليف هذا الكتاب والاعمال بالنبات وانما لكل امرئ ما نوى فاعملوا ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان واماكم والمبادرة الى انكارها قبل ان تظالموا جميع هذه الفصول التي يستند بها بين يدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة قبل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معذورا لغرايتها وقلة موجود ذاتي لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وادرت ان تعلم ما أومأنا اليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل وتدبر فيما أرشدك يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جاز ما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود الامر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس الامر كما سيأتي اوضحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة يرجع الى امر ونهي وكل منها ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم المكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وایضاح ذلك ان من الأئمة من حل مطلق الامر على الوجوب المجازم ومنهم من حله على الذنب ومنهم من حل مطلق النهي على التحريم ومنهم من حله على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجلا في حال مباشرتهم للتكاليف فن قوى منهم من حيث ايمانه وحجمه خوطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحا أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه أو ضعف حجمه خوطب بالرخصة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحا أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فاقوا الله ما استطعتم خطابا عاما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤمر القوي المذکور بالزول الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو بقدر على العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي اوضحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذکور بالصعود الى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لانغمسه الابوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخييري كما قد يتوهمه بعضهم فاياك والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حسا وشرعا ان يتيم بالتراب وليس لمن قدر على القيام في الغريضة ان يصل جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا ان يصل على الجنب وهكذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فانس من الادب ان يغفل المفضول مع قدرته على فعل الافضل فعلم أن المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك فيقدم الافضل على المفضول ندبا مع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان

جاز ترك الافضل والفضل اصالة فمن اراد عدم اللوم فلا ينزل الى الفضول الا ان عجز عن
 الافضل فامتنع يا اخي هذه الميزان جميع الامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انبني
 وتفرع على ذلك من جميع أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين نجدها كلها لا تخرج
 عن مرتبة تحقيق وتشديد واكمل منه خارجا بل كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفا كما
 ذقناه وكشف لنا وجد جميع أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة
 المطهرة ومقتبسة من شمع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله
 باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقده ذلك بالحنان وعلم خرمنا ويقتنا ان كل
 مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا بعينه كما سأتأني في اوضحه في الفصول ان شاء الله
 تعالى ولارتفع التناقض والخلاف عنده في احكام الشريعة وأقوال علماء الان لا كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يحل عن التناقض وكذلك كلام الائمة عند من عرف مقدارهم واطلع
 على منازع أقوالهم ومواضع استنباطاتها من حكم استنبطه المجتهد الا وهو متفرع من الكتاب
 أو السنة أو منهما معا ولا يقدح في صحة ذلك المحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
 بمواضع استنباطاته وكل من شهد في احاديث الشريعة أو أقوال علماء تافها لا يمكن رده فهو
 ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد ومنازع أقواله لمحل كل حديث
 أو قول ومقابله على حال من احدى مرتبة الشريعة فان من المعلوم ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يحاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام أو الایمان
 أو الاحسان وتأمل يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا
 الآية تحط علماء اقلنا والافان خطابه لا كابر النجابه من خطابه لا جلاف العرب وابن مقام
 من يا بعد صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المشط والمكروه والعسر واليسر بمن طاب ان
 يابعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الوكالة
 والنجح والمصيام والجهاد وغيرهما وقد تبع الائمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد فيه عاده شددوا فيه أحرا كان أو نهيا
 وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه فاعتدوا يا اخي على اعتقاد ما قرره وبينته لك في هذه الميزان
 ولا ينزك غرايتها فانها من علوم أهل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الائمة ما تعتقده
 أنت من ترجع مذهب على مذهب بغير طريق شرعي وابن قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين
 أو الائمة الاربعة لا ان على هدى من ربهم ظاهرا وباطنا من يقول ثلاثه ارباعهم أو اكثر على غير
 الحق في نفس الامر * وان أردت يا اخي ان تعلم نفاسة هذا الميزان وكال علم ذاتها بالشريعة من
 آيات وأخبار وآثار وأقوال فاجع لك اربعة من علماء المذاهب الاربعة وأقرأ عليهم أدلة مذهبهم
 وأقوال علماءهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون * ويضعف بعضهم
 ادلة بعض وأقوال بعض وتعلواصواتهم على بعض بمضاحي كان المخالف لقول كل واحد قد
 خرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين على هدى من

ربهم ابد بخلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصته في سرور وطمأنينة كالسلطان
 حاكم يرتقي ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن مرتبتي
 الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسمها فاعمل يا أخي بهذه
 الميزان وعليها لاخوانك من طلبة المذهب الاربعة ليحيطوا بها علماً ان لم يصلوا الى مقام الذوق
 لها بطريق الكشف كما أشار اليه قوله تعالى فان لم يصبروا بل فطروا وليغفروا أيضاً بجهة اعتقادهم
 في كلام أئمتهم ومقلديهم ويطابقوا بقولهم قولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
 ان لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فالنكس ايماناً وتسليماً فليكن أيها الاخوان باحتمال الاذى من مجادلهم
 في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل ان تحضروه معكم حال قراءتها على علماء المذهب الاربعة
 فانه معذور لا يكاد يسلم لكم محبتها لقرايتها وربما وافق مذاهب الحاضرين هيئة لهم ورد المذهب
 والذي لم يكن أحدهم من مقلديه حاضراً لعدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته
 وجوه المخالفين نسأل الله العافية وبما قرأناه لك يا أخي انتهت الميزان الشريفة المدخلة لجميع
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين وقد جئنا في أن أذكر
 لك يا أخي قاعدة هي كالقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق الى التسليم لها وذلك ان
 تبني أساس نظرك أولاً على الايمان بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والمحكم في كل شيء ازل وأبداً
 لما بدع هذا العالم وأحكامه وميزان شؤنه واتقن كماله اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف
 المفرد لا يمكن حصره ولا يضبط أمره متغيراً في الأزمنة والتراكيب مختلفاً في الأحوال
 والأساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نغذت به ارادة العليم المحكم * فبما
 على هذه الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهي اليه غاياته من الشؤون والتعاريف *
 وكان من جلالة بديع حكمته وعظيم لائه وعجم رحمته ان قسم عبادته الى قسمين شقي وسعيد *
 واسم كل منهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد * وأوجد لكل منهما في هذه الدار
 بحكم عدله وسعة افضاله ما يصلح لشأنه في حاله وما له من محسوسات صورها * ومعنويات
 قدرها ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها * وحدود وضعها وشؤون أبدعها * فتمت بذلك أمور
 المحدثات * وانعقد بذلك نظام الكائنات * وكل بذلك شافي الزمان والمكان حتى قيل انه
 ليس في الامكان * أبدع مما كان * قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في أحسن
 تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل ربما نفع هذا
 ماضٍ وهذا ماضٍ وهذا ماضٍ هذا وربما ضار هذا في وقت ما نفعه في وقت آخر ونفع هذا في وقت ماضٍ
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات المحسوسة والمدرجات المنوية لمعان جلت عن الادراك
 بالافكار واسرار خفيت الى على من أراد عالم الاسرار ومن هذا يتحقق ان كلاماً ليس مطلقاً له
 وان ذلك انما هو لا تمام شؤون الاولين والآخرين * وان الله هو الغني عن العالمين * وحيث
 تقرر لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يعمرك بسعيد من حينما كلفه أبداً وان
 اختلاف أئمة هذه الامة في فروع الدين اجدعاً قسوة وأقوم رشداً وان الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم

ينوع لنا التكليف سدى بل لم يلهم أحدا من المكلفين العمل بأمر من أمور الدين تعبد به
على لسان أحد من المرسلين أو على لسان امام من أئمة الهدى المجتهدين الا في العمل به على
وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حينئذ واللائقة بحاله
ولا يصرفه عن العمل بقول امام من أئمة الهدى الى العمل بقول امام آخر منهم الا وفيما
صرفه عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الاكل في درجته اللائقة به رجة منه سبحانه وتعالى
بأهل قبضة السعادة ورعاية اللحظ الا وفر لهم في دينهم وديارهم كما يلاطف الطيب المحب
وته المثل الاعلى وهو القريب المحب * لاسيما وهو الفاعل المختار في الآيات والآحياء
والمدير المبدل لكل شئ من سائر الاشياء * فانظر يا اخي الى حسن هذه القاعدة ووضوحها
وكم أزال من اشكالها بجملة وافادت من احكام محكمة فانك اذا نظرت فيها بعين الانصاف
تحققت بعمق الاعتقاد أن سائر أئمة الاربعة ومقلديهم رضى الله عنهم أجعين على هدى من ربهم
في ظاهرا الامروا بانه ولم تعترض قط على من تمسك بذهب من مذاهم ولا على من انتقل من
مذهب منها الى مذهب ولا على من قلده غير امامه منهم في أوقات الضرورات لاعتقادك بقنان
مذاهم كلها داخلية في سبيل الشريعة المطهرة كإسباقي اوضحاه وان الشريعة المطهرة جاءت
شريعة سمي واسعة شاملة قابلة لسائر اقوال أئمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كلامهم
فما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم * وان اختلافهم إنما هو رجة
بالأمة نشأ عن تذيير العليم الحكيم * فعلم سبحانه وتعالى ان مصلحة البدن والدين والدنيا
عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا فأنزله له لطفا منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال
قبل تكوينها فالؤمن المكامل يؤمن بظاهرها وباطن ان الله تعالى لو لم يعلم أن الان الاصلي عنده
تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم على نحو هذا المذهب لما أوجدها لهم وأقرهم عليها بل كان يحملهم
على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الى غيره كإحرام الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه بنفسه واحذر ان يشتبه عليك الخيال فتجعل
الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول فتزلزلك القدم في مهواة من التلف فان السنة
التي هي قاضية عندنا على مانفهمه من الكتاب مصرحة بان اختلاف هذه الامة رجة بقوله
صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصائصه في امته ما من معناه وجعل اختلاف امتي رجة وكان
فيمن قبلنا عذبا اياه ورعا يقال ان الله تعالى لما علم أن الان لا حظ والاصلح عنده تعالى لهذا العبد
المؤمن في اتمام دينه التطهر بالماء الجاري مثلا لاستحقاق حال مثله التطهر بما هو أشد في احياء
الاعضاء لا امر يقتضي ذلك أوجدها اماما افهمه عنه اطلاق القول بعدم صحة التطهارة بسوى ذلك
الماء في حق كل أحد فكان انعش لهنته والهمه تقليده ليلتزم ما هو لا حوط في حقه رجة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى ان الان لا حظ والاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن بتجديده وضوئه اذا
كان متوضئا وصم العزم على فعل ينقض به الوضوء لا تنقض وضوئه الاول بنفس ذلك العزم

لامر يقتضي ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد
والهممة التقليد ليلتزم ما هو الاولى في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصلح عنده
تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن التنزه الكلي عن مباشرة ما حرمه الكلب مثلاً ولو بغير فقه من
المائعات الشاملة للماء القليل والغسل من ذلك سبعا احداها يترب لا امر يقتضي ذلك أوجده امام
هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد ليلتزم ما هو
الاولى في حقه أيضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصلح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن أن
يتمضمض ويستنشق مثلاً في كل وضوء لا امر يقتضي ذلك أوجده امام هدى أفهمه عنه
اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد ليلتزم ما هو الاولى في حقه وهكذا
القول في سائر الاحكام خامن سيدل من سبل الهدى الاوطأ هل في علمه سبحانه وتعالى أرشدهم
اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة أو الالهامية كأنه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان
لما علم أن الان الاخط والاصلح عنده تعالى لمؤلفها ومن وافقه في مقامه واختلافه وأحواله ان
يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منازع مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم
ليرى ويطلع على جميع محال ما اتخذهم لها من طريق الكتاب والسنة اطلمه الله سبحانه وتعالى
عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولى في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الائمة بحق وصدق وليكون
فاتحاً لاتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتي ايضاحه
فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم
بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا أفهمهم **كل** مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم
في حق كل أحد مثلاً لان ذلك كالاغراض على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم أن اختصاص
كل طائفة من هذه الامة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى ربما يكون طريقاً لتركيبهم الى
معلًى ما هم عليه وربما يكون حفظاً لمقامهم عن النقص ويصح أن يقال ان التكليف كلها انما هي
لترقى دائماً في حق من اتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كلفوا به اخذوا في الترقى مع
الانفاس لان الله تعالى لا تنتهي مواهبه أبداً لا بدن وذهر الدارين والله واسع عليم فقد بان
لك يا أخي بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما تسبح
قريباً بمثلها ان هذه الميزان للشعرانية مدخله لجميع مذاهب المجتهدين من ائمة الهدى ومقلديهم في
الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين * واعلم يا أخي انني لما شرعت في تعليم هذه الميزان
للاخون لم يتقبلوها حتى جئت لهم على قراءتها جملة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رآوها توجه جميع اقوال مذهبهم
وقد وصلوا في قراءتها وتحريرها الى باب ما يحرم من النكاح ونرجوا من فضل الله التمام
قراءتها عليهم الى آخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألتوني في ايضاحها بعبارة أوسع من هذه
العبارة المقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم ذوقاً من غير سلوك في طريق انزاحة على قواعد
أهل الطريق فكأنهم حملوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي

فصنعت كلها وضع لهم المجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي في حديث أو قول في باب آخر
 يناقض عندهم مقابله فيحصل في منهم ثعب شديد وكانهم جعلوا في سائر العلماء الذين يقولون بقولهم
 في سائر الأديان من المتقدمين والمتأخرين إلى يوم الدين وقالوا في جادل هؤلاء كلهم واجمعهم برون
 جميع المذاهب المدرسة والمستعملة كلها صحيحة لا ترجح فيها المذهب على مذهب لا عتار فيها
 كلها من عين الشريعة المطهرة وذلك من أصعب ما يتجمله العارفون بأسرار أحكام الله تعالى
 ثم أتى استخبر الله تعالى وأجبتهم إلى سؤالهم في إيضاح الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقاد فيه
 أحد أسبقني إليه من أئمة الاسلام وسلكت فيه نهاية ما أعلم مسيس الحاجة إليه من البسط
 والايضاح لعنايتها ونزلت أحاديث الشريعة التي قيل يتناقضها وما ينبغي على ذلك من جمع
 أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه على مرتبة
 الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض تأنيس لهم فانهم ميزان لا يكاد
 الانسان يرى لها ذاتقامن أهل عصره وقدمت على ذلك عدة فصول نافعها هي كالشجر لحا أشكل
 من ألفاظها عليهم أو كالدليل الذي يتوصل منه إلى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة
 محسوسة تعبر على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وصكيفية
 اتصال أقوال آخر أديان القادنين بأول أديانهم الذي هو أخذ من حضرة الوحي الإلهي من
 عرش إلى كرسي إلى قلم إلى لوح إلى حضرة جبريل عليه السلام إلى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم
 إلى الصعابة إلى التابعين إلى تابع التابعين إلى الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين وعلى
 بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها إذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج
 شيء منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشفعون في أتباعهم ويلاحظونهم في
 جميع شأانهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب
 سلكه المقلد وحمل به على وجه الاختصاص أو وصله إلى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل
 الأئمة على نهر الحجة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان
 ذم الرأى وبيان نبري جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لاسيما الامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنه خلاف ما ينقله بعضهم به وحق أبواب الفقه بخاتمة بنفسه مشتملة
 على بيان سبب مشروعية جميع التكاليف وهو أن أحكام الدين الخمسة نزلت من الاملاك
 السماوية فأكرم بها من ميزان لا أعلم أحد أسبقني إلى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل
 في نسيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك
 مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول العارف بدليله وموضع استنباطه وصار
 لا يجد شأنا من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس
 صحيح على أصل صحيح كإسباني إيضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يجمي هذا الكتاب من كل
 عدو وحاسد يدرس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته

كما وقع لي ذلك مع بعض الاعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالجعر المورود في الموائيق والعهود
أمورا تخالف ظاهر الشريعة وداروا بها في الجامع الازهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما جدت
الفطنة حتى أرسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففقتتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما
يخالف ظاهر الشريعة مما دسه الاعداء فآله تعالى يغفر لهم ويسامحهم والمحمد لله رب العالمين
ولنشرع في ذكر الفصول الموضحة للميزان فأقول وبالله التوفيق

(فصل) ان قال قائل ان حملك جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف
ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالحمل * فالجواب والامر كذلك لكن
عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان أمان تحقيقها وحمل المحدثين أو القولين على حالتين فان
المخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية فاجل يا أخي قول من قال ان الخلاف
المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين على حال من لم يتقبل هذه الميزان واجمل قول من
قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى
خلافًا محققًا أبدًا والمحمد لله رب العالمين

(فصل) يا أبا أخي ان تبادل اول سماعك المرتبة الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير
مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قدمنا لك أن
المرتبتين على الترتيب الوجوبي لاعلى التخيير بشرطه الا في أوائل الفصل السابع عند
الاستثناء وانه ليس الاولى لمن قدر على فعل العزيمة ان ينزل الى فعل الرخصة الجائزة وقد دخل
على بعض طلبة العلم وأنا اقرر في أدلة المذاهب وأقوال علمائها فتوهم اني اقرر ذلك للطلبة على
وجه التخيير بين فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يحيط
على ويقول ان فلانا لا يتقيد بذهب أي على طريق الذم والنقص الى أعلى طريق وسع اطلاعي
على أدلة الأئمة فآله تعالى يغفر له لعدره بعدم تعقل هذه الميزان الغريبة ويكون على علم جميع
الاخوان اني ما قررت مذهبا من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لاعلى وجه
حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شك في قولي هذا فليستظر في كتابي المسمى
بالمهتج المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدقي يقينا وانما لم اكف بنسبة القول الى
الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الأدلة في ذلك
من كتاب أسنة مثلافانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع على
توجيهي لكلام الأئمة الآتي من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان
ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمندرسة وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودأوا الله
بها واقتولوا الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم فها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك
على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير المكلف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة
على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان
انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حينئذ نصير الرخصة المذكورة

في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يعمل برخصة
قال بها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالفرقة التي قال بها غير امامه
حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لا سيما ان كان
دليل الفرقة أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري
ومسلم لم يأخذ به امامي لا أعلم به وذلك جهل منه بالثريعة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من
الواجب عليه جل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أولم يصح عنده كإسمائيل ايضاحه في
الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم أظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضعفه أحد من يعتد
بضعفه أبدا وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين
من القول الاربع كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا
القول وان كان عندهم ضعيفا فهو أحوط في الدين فكان الموضوع عنه أولى انتهى * وصاحب
الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة
لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما بشرطها أصاب كإسمائيل ايضاحه
في الفصول ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الإلهام على دليل لقول الامام
داود الظاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلس الصغيرة التي لا تشتهى وهوان الله تعالى اطلق
اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعلوم ان
فرعون انما كان يستحي الانثى عقب ولادتها فكما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة
الذبح فكذلك يكون المحكم في قوله تعالى أولا مست النساء بالمقياس على حد سواء وهو استنباط
حسن لم أجده لغيري فانه يجعل علة النقص الانوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى
اولا تشتهى فحس عليه يا أخي كلما تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب والسنة
ويا لك ان ترد كلام أحد من الأئمة أو تضعفه بفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الأئمة
المجتهدين كان كالهباء والله أعلم

* (فصل) * فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالاربع من التولين أو الوجهين
في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف * فالجواب نعم
يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر
خلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم
تتفرق من عين الشريعة الأولى بتبدل منها وتنتهي اليها كإسمائيل بيانه في فصل الامثلة لخصوسه
لاصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على
ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائها متصلة بعين الشريعة وشارعها
اليها كاتصال الكف بالاصابع والظل بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتباعد عنه معين
لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وأنه ليس مذهب أولى بالثريعة من مذهب
لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تتفرع عيدون شبكة الصياد في سائر الادوار

من العين الاولى منها ولوان أحدا كرهه على التقيد لا يتقيد كما سيأتي إيضاحه في الفصول
الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساءى المجتهدين في مقام الإقين وربما زاد
على بعضهم لا عتارف عليه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها
في حق المجتهد فعلمه حكم الجاهل بطريق البحر اذا ورد مع عالم به اليأس منه فلا فرق بين
الماء الذي يأخذه الدالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فما صرحت به الشريعة من الأحكام بخلاف ما لم تصرح به اذا أراد الانسان استخراجها من
آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
المسمى بتفهم الاكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ففهم فراجعه ان شئت والحمد لله
رب العالمين

* (فصل) * فان قال قائل ان أحدنا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده
ان سائرمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيه اعتقاده تسليما وإيمانا كما عليه عمل غالب طلبة
العلم في سائر الاعصار * فالجواب قد قدمنا لك في الميزان ان التليم للأئمة هو أدنى درجات العبد
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما مرادنا بهذه الميزان ما هو أرقى من ذلك فيطلع المقلد على ما طاع
عليه الأئمة ويأخذ عنه من حيث أخذوا وما من طريق النظر والاستدلال وما من طريق
الكشف واليمان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول خذوا عنكم من حيث أخذوا
الأئمة ولا تقنوا وبالقليد فان ذلك عني في البصيرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
للقول بالركى في دين الله ان شاء الله تعالى فراجعه فان قلت فلا شيء لم يوجب العلماء بالله
تعالى العمل بما أخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة عند
بعضهم فالجواب ليس عدم استحباب العلماء العمل بما علموا من الكشف من حيث ضعفها وقصعها عما
أعتمدوا العالم من طريق النقل فانما ذلك للاستغناء عن عده في الموجبات بصرائح أدلة
الكتاب والسنة عند القطع بصحته أى ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاقا لها أما عند
عدم القطع بصحته فمن حيث عدم صحة الاتخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من
ابليس فان الله تعالى قد أقرنا بليس كما قال النزالي وغيره على أن يقيم للكشف صورة لمحل
الذي يأخذ عنه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فربما ظن المكشوف ان ذلك العلم
عن الله فأنحذه بفضل وأضل فمن هنا أوجبوا على المكشوف انه يعرض ما أخذ من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وادق فذلك والاحرم عليه العمل به فعلم
ان من أخذ عنه من غير الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يرفع منه الرجوع عند أبدا
ما عاش لمواقفة الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتي
دائما الا موافقا للشريعة كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

* (فصل) * فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انه لا تنكفي أحدنا في ارشاده الى طريق صحة
اعتقاده ان سائرمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر ثلثه هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق

الجمع بين قول العبد لبسائه ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قدرت يا اخي على طريق اخرى تجمع بين القلب واللسان فاذا كرهنا لثرفها في هذه الميزان وجعلها طريقة اخرى واصل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان المحامل له على ذلك المحسد والتصيب فانه لا يقدر يجعل الشريعة على اكثر من مرتبتين تخفيف وتشدداً ابداً ومن شك في قولي هذا فليأت بما ينقضه وأنا ارجع الى قوله فاني والله ناصح للامة ما أنا متعنت ولا مظهر علماً لحظ نفس فيما أعلم بقطع النظر عن ارشادي للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام اتهمتم ولولا محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريفة كما اخفيت عنهم من العلوم اللدنية ما لم نؤمن بافتائه كما اشرنا اليه في كتابنا السمي بالجواهر المصون والسر المرقوم فيما نتجته الخلو من الاسرار والعلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبه العلم الا ان فيما نعلم الى التسليق الى معرفة علم واحد منها بفكر ولا امان نظري كتب وانما طريقها الكشف الصحيح فتتبع هذه العلوم على العارفين حال تلاوته للقرآن لا يختلف عن النطق به حتى كان عن ذلك العلم عن النطق بتلك الكلمة ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم اهل الله وانما هو يتجده فكرو علوم الافكار مدخولة عند اهل الله لا يعتمدون عليها لا مكان رجوع اهلها عنها بخلاف علوم اهل الكشف كما مر آنفاً فاعلم ذلك

(فصل) وايالك ان تسع هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير ان تقترن ما أوتيتهم بصاحبها فان ذلك جهل منك وتهور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالجهل وجب عليك الرجوع الى قوله ولولم يسبقه أحدنا في مثله وياك ان تقول ان واضع هذه الميزان جاهل بالثريفة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلاً مع قدرته على توجيه الحكماء جميع أقوال المذاهب فابق على وجه الارض الا ان عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم منحا المية واختصاصات لدنية فلا بدع ان يدنو الله تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطع عليه أحد من المتقدمين انتهى فوالله عليك يا اخي ارجع الى المحي وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصدنك عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فان جود المحي تعالى لم يزل فيما ضاع على قلوب العلماء في كل عصر واترجع عن علومك الطبيعية الغفمية الى العلوم الحقيقية الكشفية ولولم يالفها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية ان يجمعها القول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لثراية طريقها فان طريق الكشف مبنية لطريق الفكر وسبيل في الفصول الالمانية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطائفة في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق ورجح اذا قلد غير امامه في واقعة ويقال له ان قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق ورجح من الهدى فهناك تندحض دعواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان

كان عاقلا والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالهم لي في ذلك مرارا كما مر أول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقادنا سائر آئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فلذلك أمنت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علمائهم فأفرقتها لا تخرج عن مرتبتين تخفف وتشد يد فالتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان للقوى أن ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الاشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتخيير المتوضي اذا كان لا يس الخف بين نزع وغسل الرجلين وبين مسحهما بلانزع مع ان احدي المرتبتين أفضل من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين أفضل الامن نفرت نفسه من المسح مع علمه بهجة الاحاديث فيه فان المسح له أفضل على انه لقائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوبي بمعنى انه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالافضل كان الواجب عليه في الاتيان بالافضل اذ كتاب العزيمة وهو اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك الفرد النادر الذي نفرت نفسه من فعل السنة لاسيما قولنا أفضل غير مناف للوجوب كما نقول لمن تنحى عليك يا أخي برضى الله تعالى فانه أولى لك من سخطه وكذلك ينبغي أن يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاني وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كسج جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكوالة الوضوء تارة وعدم الموالاة فيه تارة أخرى ونحو ذلك فخل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة اذا اراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالاولى فقط وقس على ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما ان آخر الامرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو أكثرى لا كل اذ لو كان ذلك كلما الحكمنا بنسخ المتقدم من الامرين يبقين في نفس الامر من امسح كل الرأس أو بعضه مثلا لانه لا بد أن يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخيير ما يشئت النسخ فيعمل المكلف بهذا الامر تارة وبهذا الامر تارة أخرى انتهى وعلى ما قررنا من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بجميع الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلا لاسيما في حق من كان أقرع أو كان قرب العهد بحلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخي ورس عليه نظائره والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * اعلم يا أخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطابق التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدتهما الاصوليون في كتبهم فاسميها

مرتبة الحقبة رخصة الا بالنظر لما بها من التشديد أو الا فضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً وإذا لم يكلف بما فوق طاقته فابقى إلا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالزمنية في حق القوى فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما إذا قدرنا قد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكذا إذا قدر له جزء التيمم في الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو وقدر على الاضطجاع على اليمن أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو وقدر على الاستلقاء لا يجوز له الا كسقاء بنحو الاجماع العنين أو وقدر على الاجماع العنين لا يجوز له الا كسقاء بجاه أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما فيها كالمرتبة مع الرخصة لا يجوز له النزول إليها الا بعد تجزئ عما قبله والله أعلم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ثم لا يخفى عليك يا أخي أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كان من فعل العزيمة أو الا فضل بكلفة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يكلف الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه الأهم إلا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإن الا فضل للمسافر في مثل ذلك القطر للضرر الحاصل به ومن المعلوم أن شأن الامور التي يتقرب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مفرجة عنهم بحجة لها غير كراهة وكل من يأتي بالعبادة كارهاً لها أي من حيث مشقة ان تخرج عن موضوع القرب الشرعية المتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فإنه صلى الله عليه وسلم نفى البرو القرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لاحد القرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه وان شرجت نفسه به من سائر المندوبات وما لم يذن فيه فهو إلى الابتداع أقرب وما كل بدعة شبيهة لها ظاهراً ~~بكتابات~~ والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي نسبي الشارع عن الصلاة حال الناس تعرف ذلك لأن الناس إذا غلب على العبد وتكف الصلاة صارت نفسه كالمكره عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي واعمل بالرخص بشرطها فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * أن قال قائل فعلى ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من جعل كلام الأئمة على حالين ورده إلى التبرئة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في فتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن المبدأ اسلك مقامات تقوم متعدياً بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب إلى العين التي أخذ امامه منها اقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تتعرف من محور واحد فينبغ عنه التقيد بذهبه ضرورة وبحكم يتساوى المذاهب كلها في الصحة خلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين ونظير ما قلناه القول بتفضيل

الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهر وحضره الوحي التي أخذوا منها الأحكام
شرا ثم انفك عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحدهم ورسوله الا من حيثما كشف
الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا الفتن فهذا نظير المقلد اذا اطلع على العين التي أخذ الأئمة
المجتهدون مذاهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بذر الدين الزركشي
في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقك الله لطاعته ان الاخذ بالرخص والعزائم في
محل كل منهما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما
أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الأصل
عندك بالآتي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق وردا لخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الأئمة من
أهل الورع والتقوى كما في محمد الجويني واضرابه فانه صنف كتابه المحط ولم يلزم فيه الشئ على
مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمختلف فيه
عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالرخصة فله فعله وله
تركه وكان ذلك الفعل الشديدا عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجحا وان لم يكن
الاخذ فيه بالرخصة اخذنا رخصة كما ان له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون
ذلك منه من باب الخالفه المحضة قال الزركشي وبعد اذ علت هذا فحينئذ تعرف ان أحدا من
الأئمة الاربعة أو غيرهم لم يقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حذما ذكرناه من
هذه لقا عدة فينبغي لكل مقلد للأئمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
في آخر قواعده وهو من أعظم شاهد لهذه الميزان فليسقل لنا عن أحد من الأئمة الاربعة
ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الأمر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع
الأئمة أبدا وإنما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة
الشيخ للإمام الفقيه المحدث المفسر الأصولي الشيخ عبد العزيز البدريني وشيخ الاسلام عز الدين
ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطيع رحمه الله
والشيخ على التتيتي الضرير ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء
انهم كانوا يقتنون الناس بالمذاهب الاربعة لاسباب العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون
قواعده ولا نصروه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال
قائل كيف صرح هؤلاء العلماء أن يقتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن
المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب يحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد اطلق
المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
وأشهب والمزني وابن التذروان سريج ف هؤلاء كلهم وان أفتوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم
يجزوا عن قواعده وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
مطلق غير منتسب كما عليه الأئمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار اصحابهم الذين ذكرناهم
قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الأئمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة
 أعلمهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع اقوال الائمة المجتهدين بها
 وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبة الميزان لا بحكم العموم قليلا مرون قويا برخصة ولا ضعيفا بعزيمة
 وكانهم نازوا من باب اهل المذاهب الاربعة في تقرير مذاهبهم واطلعوا على جميع أدلتهم وقد بلغنا
 حصول هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام ابن عبد
 البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان أبا محمد صنف كتابه المسمى بالحيط ولم ينفقه فيه مذهب
 من عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما ان يكونا فعلا وقالا ما ذكر
 لاطلاعهما على عين الشريعة الكبرى وتقرير اقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا لجماعة
 نسالي واما ان يكونا قالا لذلك من حيث ان السماع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله
 عز وجل اوسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا افتى
 عاميا يحكم على مذهب امام بأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي أفناه بقوله ويقول له
 ان تركت شرطاً من شروطه لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره اذ العادة الملققة من عدة
 مذاهب لاتصح الا اذا جعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احتياطاً للدين وخوفاً
 ان يتسبب في نقص عبادة احدهم المسلمين فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعة مذاهب
 ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل أو يقتضيهم بما شاء من الاقوال فالجواب الذي ينبغي
 له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المقلد ماسأله الا ليقته بالاربع من مذهب امامه لا بما
 عنده هو اللهم الا ان يكون المرجوح أحوط في دين السائل فله ان يقتضيه بالمرجوح ولا حرج *
 ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع
 من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تقتضيهم بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألتوني
 عما عليه الامام واصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعة مذاهب ان يعرف الراجح عند اهل
 كل مذهب ليقضي به المقلدين الا ان يعرف من السائل انه يعتمد عليه ودينه وينشرح صدره لما
 يفتيه به ولو كان مرجوحاً عنده فقل هذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الراجح عند اهل كل
 مذهب انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * ومما يوضح لك صحة مرتبة الميزان ان تنتظر الى كل حديث ورد او قول استنبط والى
 مقابله فاذا نظرت فلا بد ان تجد أحدهما محققاً والاخر مشدداً غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث
 أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يتخلو
 حالاً يا اخي عند العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من مرتبة الميزان دون المرتبة الاخرى
 بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي التخفيف فتفتي كل أحدهما بما يناسب حاله ولولم تفصل
 أنت به كذلك لانه هو الذي خوطب به فاعلم ذلك واعمل عليه وأفت غيرك بما هو اهله فليس
 لمن قدر على سهولة الطهارة ان يحس فرجه اذا كان شافعيًا يصلي بالتحديد بطهارة تقليد الا في
 حثيفة كما انه ليس له ان يصلي فرضاً أو نفلاً بغير الفاتحة مع قدرته عليها وان يصلي بالذكر

مع قدرته على القرآن كما سيأتي إيضاحه في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان لك
 أيضا ان تصعد الى فعل العزيمة مع المشقة ان اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان لك
 أيضا ان تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو الجزع غير هاشا وشرعا فقط وتكون
 على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من قولين
 فالخاذاق بردهما قارب التشديد والتشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول الفصل على
 أحد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان * وبحال ان يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان
 لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتحن ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها
 بعضها وان شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابلته من جميع المذاهب المخالفة له تجد ههنا لا يخرجان
 عن تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك
 ما أوجبه المجتهد أو حرمه باجتهاده فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم
 الشامل للندوب وقال بعضهم ما أوجبه المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابلته في مرتبة
 خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم أو يوجب شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان
 يحرم ويوجب وانعقاد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين
 أيضا اذا الاولى في مرتبة التشديد غالبا لتجبر المطالبة في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلا وتركها
 وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا فان قال قائل فمن اين جئاتم كلام المجتهدين من جملة
 الشرعية مع ان الشارع لم يصرح بما استبطوه فالجواب انه يجب حملهم على انهم علوا ذلك الوجوب
 او التحريم من قرائن الأدلة أو علوا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لبدلهم من أحدهذين
 الطرفين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فان قال قائل فما تقولون فيما ورد فرداهن الاحاديث
 والإقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان وذلك
 كالحدث الذي نسخ بمقابلته أو كالقول الذي رجع عنه المجتهد أو اجمع العلماء على خلافه فليس
 فيما ذكر الامر بمرتبة واحدة بجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله ترجع على مشقة
 تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يحى فيه التخفيف والتشديد ~~كما~~ الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر مثلافانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم
 لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور وعند
 آخرين فالاول في حق الاقرباء في الدين كالعلماء والصالحين والثاني في حق الضعفاء من العوام
 في الإيمان والعقوب * فان قال قائل فهل تأتي المرتبتان في حق من غير المنكر بتوجيهه
 بقلبه الى الله تعالى من الاولياء فيكسر أناه المحرم يمنع الزاني من الزنا بحية أوليته بحاصل بينه
 وبين فرج الزانية مثلا فالجواب نعم تأتي فيه المرتبتان فمن الاولياء من يرى وجوب التوجه
 الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك
 بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بها صهيهم وذلك
 لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فان قال قائل فما يقولون فيمن له حال
يحميه من أهل المنكر اذا انكر عليهم وكسر أناه خبرهم هل يجب عليه تغييره باليد واللسان اعتقادا
على أن الله تعالى لا يخلقه ألا يجب من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فالجواب مثل هذا تأتي
فيه المرتبان فمن الأولياء من ألزمه بذلك اذا علم أن له حالا يحميه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير
ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبته
الميزان فالجواب نعم تأنيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أخاره من غير
كرهه ومنهم من منعه فانه طردعلة وما يدرى العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك الصلة
وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك لقياس الارض على البر في باب
الربا يجمع الاقيات فان الشارع لم يبين لنا حكم الارض فكان الاولى بالادب عند بعض أهل
الله تعالى ابقاءه على عدم دخول الرابا فيه كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رجة بكم فمن
يقول بقياس الارض على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من
الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ يأمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الادب اجراء الاحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتغيير على
ظاهرها من غير تأويل فانها اذا اولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
وحديث من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى
المجاهلة فان العالم اذا أولها بان المراد ليس منافي تلك المصلحة فقط أي وهو منافي غير هاهنا على
الفاق الواقع فيها وقال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح
بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ايضا بذلك التأويل *
وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا انك
تكثرون القياس في دين الله تعالى وأول من قاس ابايس فلا تقس فقال الامام ما أقوله ليس
هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم ان
أهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان أورد عليهم شخص
نحو تحريم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن التصريح بتحريم ضربهما وانما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فكان النهي عن ضربهما من باب أولى فالجواب ان هذا
لا يرد على أهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسان
فلا حاجة الى القياس * وسمعت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان هن كلف الانسان بالفحص عن
الدلة واستخراج النفاثر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم ير لى للناس
من يقدر على الاستباط ومن يهجز ذلك في كل عصر وكان ابن خزم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الأئمة إلى الخطأ وانهم بشر عيون مالم يأذن به الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق يجب اعتقاد أنهم لولا روافي ذلك دليلا ما شرعوه فرجع الامر كذلك في قضية الاستنباط إلى مرتبة الشريعة كالقياس فمن أمر الناس باتساع كل ما شرعه المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم إلا بما صرح به الشريعة أو أوجع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة نقصان الثواب غالبا وسوء الادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي تركه هذا العبد العمل به لا يخلو اما ان يكون أحوط للدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يحب أن تؤتى رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة سنها المجتهدون أو بدعة حرّمها المجتهدون درجة في الجنة أو ردك في النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سنده الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنده لك المجتهدون وارك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محسوس في دائرتهم مادمت لم تصل إلى مقامهم لا يمكنك ان تتعداهم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أخذوا أبدا * وسمعت سيدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل اقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيكم لتعوزوا الثواب الكامل فان مقام من يعمل بالشريعة كلها من بردعائها ولا يعمل به اذ المذهب الواحد لا يتحقق أبدا على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجهة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل بما حدث كقصة صحت بعد امامهم وذلك بخلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب بما سنده المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له اما ان تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسهان ان كان صحيح الاعتقاد الآن يقول نعم فنقول له فحيثما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وان مذاهم صحيحة لزمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام فان ماسنه الشارع أعلى ماسنه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها إلى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

* (فصل) * ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد بكل قول استنبط أي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبدا * وسمعت سيدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما ترونه في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة مخالف للآخر في الظاهر فهو محمول على حالين لان كلام الشارع يجيل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة من نظريه بين العلم والانصاف لا بين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله من أحاد

العجابه كيف رأيته ربك فقال نورانيا اراه وقال لا كابر العجابه رأيت ربى قولوا واحدا فقال
 لغير الأكاير ما قال الاخوة اعلمهم ان يتخللوا في جنب الحق تعالى ما لا يليق به ونظير ذلك تقريره
 صلى الله عليه وسلم ايا بكر على نروجه عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك حين اراد ان يرفع من
 ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك ايضا حديث ابد بنفسك
 ثم بمن تعول مع مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم فقوله ابد بنفسك خطاب للكمل عملا
 بحديث الاقربون اولى بالمعروف ولا اقرب اليك من نفسك واما قوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم فهو خطاب لغير أكابر العجابه وانما مدحهم على ذلك ليخرجوا من ورطة الشخ الذي
 فتحوا عينهم عليه في الدنيا فانخرجوا عن ذلك امر ايا بالدهاء بانفسهم لانها دبعه الله تعالى
 عندهم بخلاف غير هاليس هو دبعه عندهم وانما هو جار لهم وسعت سدى عليا الخواص رحمه
 الله تعالى يقول اذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غير هالعليها اخذ الله بذلك بخروجه عن العدل
 المأمور به بخلاف المريد كانه مسامح بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحملها فوق طاقتها
 من العبادات بل يتاب على ذلك فاذا وصل الى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من
 وصل دار الملك وعرفه فمن له عنده حاجة امر حيا ثذلا احسان الى نفسه لانها كانت مضيقه في
 الوصول الى حضرة ربه واما ما ورد من شد التي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجمع ونحوه
 من المجاهدات فانما ذلك تنزلا وتشريعا لا حدا لامة ولوانه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه
 الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتزل لغيره على غالب امته الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى
 * (فصل) * ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الثريعة المطهرة التي يشهد
 الانسان اغتراف جميع المجتهدين مذاهم منها يشهد تساويها كلها في الصفة كشفا وبقينا
 لا ايماننا وتسايما فقط ولا نلنا ونختمنا فاجواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ
 عارف بيزان كل حركة وسكون بشرط ان يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي احوالها وعبادها كيف
 شاء مع الشراح قلب المريد لذلك كل الانشراح واما من يقول له شيخه طلق امرئك او اسقط
 حقيك من مالك او وليقتلك مثلا فتوقف فلا يشم من طريق الوصول الى عين الثريعة
 المذكورة رائحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالبا فان قلت فهل ثم شروط
 أخرى حال السلوك فاجواب نعم من الشروط ان لا يعكث لحظة على حدث في ليل او نهار
 ولا يغير مدة سلوكه الا اضرة ولا ياكل شيئا فيه روح من اصله ولا ياكل كل الاعتد حصول
 مقدمات الاضطرار ولا ياكل كل من طعام احد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لا جيل
 صلاحه وهذه وكمن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين واعوان الولاة وان لا يسامح نفسه
 بالقليل عن الله لحظة بل يديم مراقبته ليل ونهار فارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كانه يرى
 ربه ونارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه يتظر اليه على الدوام ايمان ذلك
 لا شهودا وذلك لان هذا كل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كانه يرى ربه لانه
 لا يشهد الا مقام في مخيله وتعالى الله عن كل شيء ينظر بالبال فانهم قال قائل هذا كان

كيفية سلوك صاحب هذه الميزان فالجواب اني اخذتها اولاً عن المحضر عليه السلام علماً وبإيماناً
 وشكلاً ثم اني اخذت في السلوك على يد سيدي على الخصوص حتى اطلعت على عين الشريعة
 ذوقاً وكشفاً وبقيناً لاشك فيه فهاهنا في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبلاني سقف
 خلوي اضعه في عنقي حتى لا اضع جنبي على الارض وبالف في التورع حتى كنت اسف التراب
 اذ لم اجد طه اما يديق بمقامي الذي انا عليه في الورع وكنت اجد للتراب دسماً كدسم اللحم
 أو الهم أو الالين وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن ادهم رضي الله عنه فكنت عشرين يوماً يسف
 التراب حين فقد الحلال المشا كل لقامه انتهى وكذلك كنت لا افرق ظل عمارة اخدم من
 الولاة ولما عمل السلطان الغوري الداباط الذي بين مدرسته وقته الزرقاء كنت ادخل من
 سوق الوراقين وانخرج من سوق الشرب ولا امرت بطله وكذلك الحكم في جميع عمارات
 الخلة والمباشرين والامراء واعوانهم وكنت لا آكل من شيء الا بعد تفتيش فيه غاية التفتيش
 ولا اكنني فيه برخصة الشرع وانا على ذلك بحمد الله تعالى الى الآن ولكن مع اختلاف
 المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى البدل المالكه له والآن انظر الى لونه اوراقته او طعمه
 فأدرك الحلال رائحة طيبة وللعمام رائحة حبيبة وللشبهات رائحة دون المحرام في الخبث فترك ذلك
 عنده هذه العلامات فأغتنى عن النظر الى صاحب اليد ولم اعول عليه فبقي الحمد على ذلك
 فلما انتهى سيري الى هذه الحدود وقفت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة التي تتفرع منها
 قول كل عالم ورايت لكل عالم جد ولا منها ورايتها كلها شرعاً محضاً ونلت وتحقق أن كل مجتهد
 مصيب كسفا وبتينا لا ظناً وتحميماً وانه لیس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف
 مجادل مجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح لا أرجع اليه في قلبي وانما ارجع
 اليه ان رجعت مداراة له لمجابهة وأقول له نعم مذهبك أرجح اعني عنده هو لا عندي أنا ومن جملة
 ما رايت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندرست مذاهبهم لكنني بدت وصارت
 حجارة ولم أر منها جد ولا يحري سوى جداول الاثمة الاربعة فأولت ذلك بقا مذهبهم
 الى مقدمات الساعة ورايت أقوال الاثمة الاربعة خارجة من داخل الجداول كسباني
 صورته في فصل الاثمة لا اتصال مذاهب العلماء بالشريعة وايضاها العامل بها الى باب
 الجنة ان شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عندي متصلة بغير الشريعة اتصال الاصابع
 بالكف والظل بالناخض ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقه قد قبل ذلك من ترجيح
 مذهبي على غيره وأن المصيب من الاثمة واحد لا بعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما
 حججت سنة تسبع وأربعين وتسمائة سألت الله تعالى في الحجر تحت ميزاب الكعبة الزبادة
 من العلم فسمعت قائلاً يقول لي من الجواميك فيك انا اعطيتك ميزاناً تقدر بها سائر أقوال
 المجتهدين واتابعهم الى يوم القيامة لا ترى لها اذا تقام أهل عصرك فقلت حسبي واستزدرني
 انتهى فان قلت فاذن سبب حجاب بعض ضعفاء القلدين عن شهود عين الشريعة الاولى انما هو
 غلط حجابها بكل المحرام والشبهات وارتكاب المخالفات فالجواب نعم وهو كذلك فان قلت

فما حكم من أكل المحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من
الوقوف على العين الاولى للشرعية فالجواب لا يصح له الوصول الى المقامات العالية الا باحد
أمرين اما بالمجذب الالهى واما بالسلوك على يد الاشياخ الصادقين لمضى أعمال العباد من
العلل بل لو قدر زوال العلة من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشرعية بحسبه
فى دائرة التقليد امامه فلا يزال امامه حاجب له عن شهود عين الشرعية الاولى التى يشهدها
امامه لا يمكنه ان يتعداه ويشهدها الا بالسلوك على يد شخص آخر فوقع فى المقام من أكبر أئمة
العارفين كما مر ومحال عليه ان يعتقد أن كل مجتهد مصيب الا بالسلوك المذكور حتى يساويه
فى مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرف على عين الشرعية الاولى يشارك المجتهدين
فى الاعتراف من عين الشرعية وينقل عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فانه ما تم أحد حق
له قدم الولاية المحمدية الا وبصر يأخذ أحكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون وينقل عنه
التقليد لجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان نقل عن أحد من الاولياء انه كان
شافعا أو خفيا مثلاً فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال * وسمعت سيدى عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول لا يطلع الى مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان
الله تعالى قال ما فرطنا فى الكتاب من شئ فجميع ما ينته الشرعية من الاحكام هو ظاهر
المأخذ لا الى الكمال من القرآن كما كان عليه الأئمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا
على استنباط الاحكام التى لم تصرح بها السنة قال وهى متبعة عظيمة للكمال حيث صار شارك
الشارع فى معرفة منازع اقواله وصورة من القرآن العظيم يحكم الارث له صلى الله عليه وسلم انتهى
فان قلت فهل يجب على المحجوب عن الاطلاع على العين الاولى للشرعية التقيد بمذهب معين
فالجواب نعم يجب عليه ذلك لا يضل فى نفسه وبفضل غيره فاعذر يا أبا القاسم المجتهدين المحجوبين اذا
انكشف سبحانه فى قلوبهم المصيب واحد ولعله امامى والباقي مخفى يتحمل الصواب فى نفس
الامر فى كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخرج
عن التقليد وشهدا اعتراف العلماء كلهم عليهم من عين الشرعية ونزل قول كل من قال المصيب
واحد لا يمينه والباقي مخفى يتحمل الصواب على من لم ينته سيرة ولا ترجح قولاً منهم على الآخر
واشكر ربك على ذلك والمحمد لله رب العالمين * فعلم من جميع ما قرأناه وجوب اتخاذ الشيخ
لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشرعية الكبرى ولواجب جميع اقراءه على عمله وعمله
وزهده وروره ولقبوه بالقضية الكبرى فان لطريق القوم شروطاً لا يعرفها الا المحققون منهم
دون الدخيل فيهم بالدعاوى والاهام وربما كان من لقبوه بالقضية لا يصح أن يكون مراداً
للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بعقائد نفسه فضلاً عن غيره وذلك لان
صفات القضية فى العمودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك
لا تنحصر صفات العمودية انتهى والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فاذا انفك قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة لاغترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقينا فكيف بأمر المريد بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه فاجاب انما يفصل ذلك مع الطالب رجته وتقريباً للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيحصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه وأخذ منها مذهباً في أقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يبتني قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهبه حفظاً لقلوب أتباعه عن التشقت وقد قالوا حكم من يتقدم بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة وهكذا حكم من سافر بقصد موضوع معين ثم صار كبايع اثبات الطريق إذا اجتمعا فإنه لو سلك الى مقصده من طريق كذا المكان أقرب من هذا الطريق فیرجع عن سيره ويعود قاصداً لابتداء السير من اول تلك الانحراف فاذا بلغ ثلثها مثلاً اذ اجتمعا فإنه الى أن سلك شبرها أيضاً أقرب مقصده ففعل كما تقدم له وهكذا يثقل هذا بما أفنى عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده الميعن الذي هو مشال عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب فيه قرح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي ان شاء الله تعالى في فصل حكم الانتقال من مذهب الى مذهب وأوصدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بالطالب الانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد أن كل مذهب محل به وتقديره على أرضه الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الامثلة المحسوسة لبيان ان شاء الله تعالى * وسمعت سيدي عبا الخواص رجداً لله تعالى يقول انما امر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد تقريباً للطريق فان مشال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مشال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطريق الاشباح مثال الاصابع ومثال أمانة الاشتغال بمذهب قائم وطريق شحج قائم مثال عقد الاصابع لمن اراد الوصول الى مس الكف لكن من طريق الابتداء بمس عقد الاصابع في كل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى سلوك عين الشريعة أو عين المعرفة التي ملنا بها للكف فاذا كان مدة سلوك المريد والطالب في العبادة ثلاث سنين ويوصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتعتمد مذهب أو شيخ سنة ثم ذبح لا تحسنه ثم لا تحسنه فقوت على نفسه الوصول ولو أنه جعل الثلاث سنين على شيخ واحد لا يصل الى مقصوده ووقف على عين الكبرى للشريعة واقرب سائر المذاهب المتصلة بها بحق وفهم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة هاتقان في أقوال

أئمة الاصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من قوابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبتى
الميزان من تخفيف وتشديد كالاحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لان آيات الشريعة
كلها من لغة ونحو واصل وغير ذلك ترجع الى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب
ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو ضعيف وأضعف فن كلف العوام مثلا اللغة القصصى في غير القرآن
أو الحديث فقد شد عليهم ومن ساعهم فقد خفف وأما القرآن والحديث فلا يجوز فراءته بالحقن
اجاعا الا اذا لم يمكن اللآحن التعليم لبحر لسانه كما هو مقرر فى كتب الفقه ومن أمر الطالب أيضا
بالتبصر فى نحوه علم التحول فقد شد دوماً استكتفى منه بعرفة الاعراب الذى يحتاج اليه عادة
فقد خفف وقد يتقسم تعلم هذه العلوم الى فرض كفاية والى فرض عين فثال فرض الكفاية ظاهر
ومثال فرض العين فى ذلك ان يخرج للشريعة مبتدع يجادل علماء هاتى معانى القرآن والحديث
فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون فى حق العلماء الذين اتحصروا لاحتياج اليهم فى مجالس المناظرة
فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع أو خرج ولم يتبين على جماعته كان تعلم هذه العلوم فى حق
غيره من تعيين عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمخيمات
التى على سورها تمنع العدو ومن الدخول اليها لفسد فيها فافهم فان قلت فما الحكم فيها اذا وجد
الطالب حديثين أو قولين أو أقوالا لا يعرف الناس من الحديثين ولا المتأخر من القولين
أو الأقوال هذا فيعمل بالجواب سيده أن يعمل بهذا الحديث أو القول تارة وبالقول الاخر تارة
وقدم الاحوط منهما على غيره فى الامر والنهى بشرطه بمعنى انه يترك العمل بغيره جملة وان كان
أحدهما منسوخاً أو رجع عنه المجتهد فى نفس الامر وذلك لا يقدح فى العمل به فان قلت قد تقدم
أن الولى الكامل لا يكون مقدواً لما يأخذ علمه من العين التى أخذ منها المجتهدون مذاهم ونرى
بعض الاولياء مقداد البعض الاثمة فالجواب قد يكون ذلك الولى يبلغ الى مقام الكمال أو بلغه
ولكن اظهر تقيده فى تلك المسئلة بمذهب بعض الاثمة أدباً معه حيث سبقه الى القول بهما جعله
الله تعالى اماماً يقتدى به واشتتر فى الأرض دونه وقد يكون عمل ذلك الولى عاقلاً به ذلك
المجتهد لا طلاقه على دليله لا عملاً بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقته لما أدى اليه
كشفه فرفع تقليد هذا الولى للشارع لا لغيره وما تم ولى يأخذ علمه الا عن الشارع ويحرم عليه أن
يتخطو خطوة فى شئ لا يرى قدم نبه امامه فيه وقد قلت مرة لسيدي على الخواص رضى الله عنه
كيف صح تقليد سببى الشيخ عبدالقادر الجيللى للامام أحمد بن حنبل وسيدي محمد بن الحنفى
الشاذلى للامام أبى حنيفة مع اشتباههما بالقضية الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقدداً
الا للشارع وحده فقال رضى الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما الى مقام الكمال ثم لما
بلغا اليه استعجب الناس ذلك للقب فى حقهما مع نروجهما عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * فان قات ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل يتقبن لاطلاعهم على عين
الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك يناقضى
مقام من اشرف على عين الشريعة الاولى ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة

فالجواب فديكون مجلس المناظرة بين الأئمة انما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفي واطلاعه
على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لازم المناظرة ادحاض حجة
الخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب
المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص الى مقام الكمال لا ادحاض حجة من كل وجه ويحتمل ايضا
ان يكون مجلس المناظرة انما كان لبيان الاكمل والافضل ليعمل أحدهم به ويرشد أصحابه
الى العمل به من حيث انه أرق في مقام الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الايقان وبالمجمل
فلا تفع المناظرة بين الكاملين على المحذور المتبادر الى الاذهان أبدل لا بدلهما من موجب وأقرب
ما يكون قصدهما اتساع ذهن اتباعهما وافادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض اشياء
ليبين الجواز وافادة الأمة بخو حديث ما لا سلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك أن كل
مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لا يهرى قول خصمه
لا يخرج عن احدى مرتبتي الشريعة وان خصمه على هدى من ربه في قوله وثم مقام رفيع ومقام
ارفع فان قلت فهل يصح في حق من اطاع على عين الشريعة المظهرة الجمل بشئ من اصول
أحكام الشريعة المظهرة فالجواب انه لا يصح في حقه الجهل بمنزعه قول من أقوال العلماء بل
يصير يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ولا يحتاج الى نظري كتاب لان صاحب
هذا المقام يعرف كشفاً وبقينارجه استناد كل قول في العلم الى الشريعة ويعرف من ابن أخذه
صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف استناد كل قول الى حضرة الاسم الذي يرزمن
حضرتهم من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وباحكامه على التحقيق فان
قلت فلي ما قررتهم من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم انه يعتقد أن سائر
أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير امامه وحصل له به الحرج
والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور فالجواب نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده
الا ان تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فان قلت فهل
يجب على مثل هذا السلوك على بدشبح حتى يصل الى شهود عين الشريعة الا في مقام الايمان
والاحسان والايقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات عبثا تخصه كما أن لكل عبادة
شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقد ان كل مجتهد
مصيب فالجواب كما تقدمت الإشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك ان كل مالم يتوصل
الى الواجب الابه فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد الا أن يكون جازما ولا يصح الحزم الحقيقي - الا بشهود العين التي
يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فيما أجب من نازعني في صحة هذه الميزان من المجادلين وقال هذا
أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا يحمل الاسنى من العلم هذا الدليل عليهم من
الكتاب والسنة وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع من الوفاق وعدم

الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به
 إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أى بالاراء التى لا يشهد لموافقها كتاب
 ولا سنة وأما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لأمم تفرقة ومن الدلائل على ذلك
 أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم وأما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله
 عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحد الا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لن يابيه
 على السمع والطاعة في المشط والمنكر فمما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا
 وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أى توسعة عليهم وعلمي
 أئمتهم في رقاع الاحوال الملتزمة بقروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول
 كالتوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشهم وسبأ في أن الساف كانوا
 يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من الدوام من الاختلاف
 خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا
 وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدلائل على صحة مرتبتي الميزان أيضا من قول الأئمة
 قول امامنا الشافعي وغيره رضى الله عنهم ان أعمال المحدثين أو القولين بحملهما على حالين
 أولى من الفناء أحدهما فعلم أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يتخلو اما ان يضع في عايشة ديب فيه
 او يخفف فيه ليكون امامه قال بضده نقل له ان كلاما من هذين الامرين جاء به الشريعة
 وامامك لا يجعل مثل ذلك فاذا أخذ امامك بخفيف أو شديد فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة
 الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلدا اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من يجوز عن فعل التبرئة
 التي قال هو بها الا فتاه بالخاصة التي قال بها غيره اجتهاد امته لهذا العاخر لا تعبد ذلك الامام
 الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها وكل من آمن بالتطويق كلام الأئمة
 المجتهدين رضى الله عنهم وجد كل مجتهد مخفف تارة ويشدد أخرى بحسب ما ظهر به من أدلة
 الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبدا وغاية
 كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة بآسان يفهمونه اعتمد من الحجاب الذي هو كناية
 هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق الفهم الذي يفقر معه الى توفيق كلام أحد
 من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو ان حجابهم رفع لفهموا
 كلام الشارع كما يفهمه المجتهدون لم يجتنبوا الى من بشرحهم وقد قدمنا أنما ان أحد من
 المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه الا لاعتبال الشارع فأرأى الشارع شدة فيه شدد ومارأه
 خفف فيه خفف فيما اوجب شعائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الامر أم اجتناب
 النهي وجب على المجتهدين على ذلك كما يعرفه من سب هذاهم وايضا ذلك أن كلما

وآله الأئمة يصل بشعار الدين فعلا وتركا ببقوه على التشديد وكلماروا أن به كمال شعار الدين
 لا غير ولا يظهر به نقص فيه أبقوه على التخفيف اذهب أمناه الشارع على شريعته من بعده وهم
 المحكماء العلماء فان قلت ان بعض المتأخرين يزعم أن امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة
 أبدا واذا قال بالرخصة لا يقول بمقابلها من العزيمة أبدا بل كان امامه ملازما قولا واحدا يطرده
 في حق كل قوى وضعيف حتى مات وانه لو عرض عليه حال من يحجز عن فعل العزيمة لابقته
 بالرخصة أبدا فاجاب ان هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكأنه
 يشهد على امامه بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المظهرة من آيات وأخبار وأما ركاز
 بيانه أنفاو كفي بذلك قد حار جرحا في امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه
 الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم
 انما كانوا يقنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المتأخرين فلينا تناقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعملون في المحكم الذي
 كانوا يقنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ومحن ووافقه على ما زعمه ولعله لا يجدي في ذلك
 نقلا عنهم متصل السند منهم اليه نثره حجة له أبدا على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة
 الله تعالى على التدرج في فهم ذلك المقادير لبارقة ذلك الامام رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لدلالة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما رأينا بحكم المطابقة هنا
 صرح الشريعة بحكمها لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبدا وما أجلته أي ذكرته ولم تبين مرتبته
 فان المجتهدين يرجعون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما ينظر لهم من المداير أولفة
 العرب كما يعرف ذلك من سبهم ذهاب الأئمة وذلك نحو حديث انما الأعمال بالنيات وأحاديث
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وألا صلاة الا بفتح الكتاب وألا صلاة لحار المسجد الا في المسجد
 فان من المجتهدين من قال لا صلاة وألا وضوء لمن ذكر تصح أصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة
 ولا وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل امام لا سبيل لاحدهما أن يهدم قول
 الآخر جملته من غير تطرق احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبدا وأقرب معنى في ذلك أن حكم
 الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبدا فان
 قلت فاذن كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها انبها جاءت على ما ذكر
 من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الأمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كلن صلى الله
 عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فاجاب نعم وهو كذلك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقوياء ائمه بأمرهم باكتسابهم الفضائل والمراتب العلية وذلك بفعل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدم تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما
 ورد في حق من مرض أو سافر من أن الحق تعالى يأمر الملائكة أن يكتبوا له ما كان يعمل صحيحا
 مقبلا فعمل أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها أخرج شديد على
 الأمة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدا اماما في مسئلة قال

فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضايق الاحوال والضرورات فكانت المشقة
 تعظم على الامة بذلك فالحمد لله الذي حاشى شريرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على اكل حال
 بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء فيه مشقة على شخص الا يوجد فيها شيء آخر فيه التقيف عليه
 اما حديث أوثر أو قول امام آخر أو قول في مذهب ذلك المحدث مرجوح يخفف عنه فان قلت هما
 الجواب ان نازعنا أحد فيما قلناه من المقلدين الذين يتقنون أن الشريرة جاءت على مرتبة
 واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأً يحتمل الصواب قلناه الجواب اننا نقيم
 عليه المحجة من فعل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب
 امامك فاسداً حال عملك بقول غيره ومذهب الغير صحيحاً أم مذهبك باق على صحته حال عملك
 بقول غيره ولهله لا يجذله جواباً سدياً يحصل به أبد على وجه الحق * وسمت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريرة كلها وهو معتقد بمذهب واحد
 أبداً ولو قال صاحبه اذا صحت الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلداً لاخذاً بحديث كثيرة صحت عند
 غير امامه وهذا من ذلك المقلد العمى في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام امامه
 رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريرة أنه ادرى بشأن
 نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحد لما كان يقول رضي الله عنه اذا صحت الحديث
 أي بعدى فهو مذهبي والله أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريرة انما تكمل احكامها بضم
 جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كما هي اذهاب واحد ومرتبتين وكل من
 اتسع نظره وتعرف في الشريرة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجد الشريرة منسوجة
 من الآيات والاخبار والآثار رسداً ومجتمعاتها وكل من أخرج حديثاً أو أثراً أو قولاً من أقوال
 علمائها عنها فهو قاصر جاهل ونقص عمله بذلك وكان عمله كالثوب الذي نقص من قيامه او مجتمعه
 سلك او أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريرة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
 باقوا لها لمن عقل واستبصر فضم يالخي جميع احاديث الشريرة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها
 بعضاً وجنثاً يظهر لك كمال عظمة الشريرة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الغم تحدها
 كلها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد أبداً وقد تحققتنا بهذا المشهد والله الحمد من سنة ثلاث
 وثلاثين وتسعمائة فان قلت لها أصنع بالاحاديث التي صحت بعدموت امامي ولم ياخذ بها
 فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها فان امامك لو نظر بها وصحت عند ربه ما كان أمر لشئها
 فان الامة كلهم أسرى في يد الشريرة كإسارى بيانه في فصل تبيينهم من الرأي ومن فعل مثل
 ذلك فقد حاز الخبير بكتابه ومن قال لا أعمل بحديث الا ان أخذ به امامي فانه خير كثير عليه
 كثير من المقلدين لامة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد ما فهم تنفيذاً
 لوصية الامة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت بعدهم
 لا نخذلوا بها وعملوا بها وتركوها كل قياس كانوا قاسوه وكن كل قول كانوا قاسوه وقابلنا
 من طرق صحيحة ان الامام الشافعي أرسل يقول للامام أحمد بن حنبل اذا صحت عندكم

حديث فاعلمونا به لنا خذ به وتترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فانكم أحفظ للحديث
 ونحن أعلم به انتهى فان قلت فاذا قلتم ان جميع مذاهب المتهتدين لا يخرج شيء منها عن الشريعة
 فأن الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران مع ان
 استداد العلماء كلهم من بحر الشريعة فالجواب أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المتهتد في عدم
 مصادقة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
 فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتهى وقد أثبت الشارع له
 الاجر فها بقي لا أن معنى الحديث أن الحاكم اذا اجتهد ومصادف نفس الدليل الوارد في ذلك
 عن الشارع فله أجران ارجو التبع وأرجو مصادقة الدليل وان لم يصادف عن الدليل وانما مصادف
 حكمه فله أجر واحد وهو ارجو التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاصنافي لا الخطأ الحلقى فافهم فان
 اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع أقوالهم وتمام الأقرب من عين
 الشريعة وأقرب وبعيد عنها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بهمة جميع
 شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة أشياء منها الظاهر شي بعثنا فكذلك يجب على
 المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المتهتدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان
 الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة غنى مدركه ونوره وظن غروره كلامه خارج عن
 الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار والى
 عصرنا هذا فيجد أهل كل دور يظن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأين من يخفى
 بصرة في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى שהוא اتصالها بسبعين الشريعة
 الأولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين
 الآن وبين الدور الأولى من الصحابة نحو خمسة عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل
 لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل أن ينزل بها جبريل فالجواب
 نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن احكام الدين الخمسة نزلت من اما كن محتلفة لا من محل
 واحد كما يظنه بعضهم فتزل الواجب من القلم الاعلى والمنسوب من اللوح والمحرام من العرش
 والمكروه من الكرسي والمباح من السدرة فالواجب بشهادة مرتبة التشديد والمنسوب بشهادة مرتبة
 التخفيف وكذلك القول في المحرام والمكروه وانما المباح فهو أمر برزخي جعله الله تعالى من
 جملة الرجة على عباده ليستريحوا بفعله من جملة مشقة التكليف والتعذيب ولا يكونوا فيه تحت
 أمر ولا نهي اذ تقدير البشر بأن يكون تحت التعذيب على الدوام مما لا طاقه له ولا يمكن بعض
 العارفين قد قسم المباح أيضا الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاولى فيكون ذلك
 عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم فان قلت فما المحكمة في تخصيص نزول الاحكام
 الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة فالجواب المحكمة في ذلك ان كل محل بمصاحبه بمافيها
 فيكون من القلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجبة فيمدها بحسب ما يرى فيها ويكون من
 العرش نظرا الى المحظورات فيمدها بحسبها بالرجة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا يخطر الى

أهل حضرة الابعين الرحمة كل أحدا بما يناسبه من مسلم وغيره رحمة إيجاب أو رجعة امداد
أو رجعة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي نظرا الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع
الى أهلها بالعفو والتجاوز ولهذا كان يؤخر تارك المكروه ولا يؤخذ فاعله وأما السدرة فهي المرتبة
الخامسة وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم بمقتضى ان الامر والنهي
ينزل من قلم الى لوح الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكافين فليس
للاحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكافين أبدا فهي منتهى
مستقران الاحكام في العالم العلوي فليستأمل * وسمعت سميدى عليا الخوفاص رحمه الله
تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة واليه تنتهي نفوس عالم السعادة الى اصولها
وهو الزقوم فتنتهي نفوس عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه نفيس والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها هل نصده أو توقف
في تصديقه فاجواب اننا نسأله عن منازع اقوال مذاهب العلماء المستعملة والمندرسه فان
قررها كلها ودرها الى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كما يحجبها صدقناه وان
توقف في توجيه شيء من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لاهلها لا غير واعلم
ان مرادنا بمنزع كل قول منشأه مثال ذلك قول بعض العلماء بتحريم رؤية وجه الامرد الجميل
فهذا القول منشأه الاحتياط ودليل هذا الاحتياط نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك
الى ما لا يريك * قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بوامال اليتيم الا بالتي هي احسن
وعلم ان النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنغير مما عليه يؤدي اليه من الاضرار باليتيم
وماله لاح له اسرار منازع اقوال العلماء العالمين والائمة المجتهدين فليستأمل والله اعلم وقد تقدم
ان الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب
الائمة الاربعة تجري جدا ولها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحاللت بحجارة ورأيت
اطول الائمة جدولا الامام أبي حنيفة ولبه الامام مالك ولبه الامام الشافعي ولبه الامام احمد
ابن حنبل واقصرهم جدولا مذهب الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك
بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة
تدويناً كذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما نظرت الى مذاهب
المجتهدين وما تفرع عنها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم أقدر ان اخرج قول واحد من اقوالهم عن
الشريعة لشهودي ارتباطها كلها بعين الشريعة الاولى ومن اقرب مثال لذلك شبكة صياد
السمك في أرض مصر فان العين الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العين المنتشرة
منها الى آخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين وقلدهم الى يوم القيامة تخط علما
بصورة ارتباط اقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى
في مساعدة من اطلع الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا ورأى ان كل مجتهد معصوب
وبافوزه وبما كثر سروره اذا رآه جميع العلماء يوم القيامة واخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويرأهم غيره على ذلك ويقول ما يسفح فيه الا انا وبانداة من
 قصر في السلوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وبانداة من قال المصعب واحد
 والباقى مخطف فان جميع من خطأهم يعسبون في وجهه لتقصته لهم وتجبر يحكم بالجهل وسوء
 الادب وفهمه السقيم فاسع يا اخي الى الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل
 ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
 اشرف عليها امامك وتشاركه في الاعتراف منها فكم كنت متبعاله حال سلوكك مع محجباك
 عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي اعترف منها ثم اذا
 حصلت ذلك اقام فاستصحب شهود العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار تصرتوجه جميع
 أقوال العلماء ولا ترد منها قولاً واحداً ما لعمري دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
 واما لشهودك صحة استنباطاتهم واتصالها بعين الشريعة وان نزلت في آخر الادوار فرجع الامر
 في ذلك كلها الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد ولكل منهم رجال وقد كان الامام اجد
 يقول كثرة التقليد عي في البصيرة كانه يبعث العلماء على ان يأخذوا احكام دينهم من عين
 الشريعة ولا يقنعوا بالتقليد من خلف حجاب احد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من يوجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من أقوالهم شيئاً الشهودنا اتصال أقوالهم كلها بعين الشريعة
 وفي هذا حديث أخصائي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال
 عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة العصابة سلكوا
 فلا يتحد مجتهد الا وسلسلته متصلة بخصائي قال بقوله أو بوجه اعة منهم فان قلت فلا شيء قدم
 العلماء كلام المجتهدين من غير العصابة على كلام احاد العصابة مع ان المجتهدين من فروعهم
 فالجواب انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الخصائي على كلام الخصائي في بعض المسائل لان المجتهد
 لتأخوه في الزمان احاط علماء جميع أقوال العصابة او غا لبهم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور العصابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك * وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مراراً عين الشريعة كالخبر في أي الجواب
 اعترفت منه فهو واحد وسمعت أيضاً يقول اما لكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد
 أو تحضنته الابد احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفة تكم جميع لغات العرب التي احتوت
 عليها الشريعة ومعرفة تكم بمعانيها وطرقاتها فاذا حطمتها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي
 انكرتموه فيها فعيذ لكم الانكار والخبر لكم وفي لكم بذلك فقد روى الطبراني مرفوعاً
 ان شريعتي جاءت على ثمانية وستين طريقة ما سلك احد طريقاً منها الا انجا انتهى والمحدثه
 رب العالمين

* (فصل) * ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقاً وتصير تقرم هذا المجتهدين
 ومقلديهم كما يقررها اصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والرياسة على يد شيخ صادق له ذوق
 في الطريق يعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع العوائق النفسية

التي تعوقك عن السير وامتل اشارة الى ان تصل الى مقامات الكمال النسي وتصير ترى الناس
كلهم ناجين الان فتري نفسك كأنك هالك فان سلكك كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى
وصولك في اسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي يتفرع عنها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الزبالة والمزاجية على الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ
فلا يوصلك الى ذلك ولو شهدك جميع اقرانك بالقطبية فلا عبرة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك
الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ
ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد
الله تعالى في روج عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله
مرعى ولا مرعى بعد ذلك فهناك يطلع كشفاً يقينا على حضرات الاسماء الالهية ويرى جميع
اتصال اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويرفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهوده
اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرتها قول واحد من اقوالهم
انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه
الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرء انحلت عنه عقدة التفضيل بالفهم وتسل بعرفة معنى
قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض
من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد بوحدة الامر ويرى عين
الجميع هي عين الفرق كما ان السالك من طلبة العلم يسلك حقيقاً وحنيفاً لا يقتصر على مذهب
واحد بعينه بل الله تعالى به لا يرى مخالفاً فبنتهي به هذا المشهد الى مقام بصيرته بنفسه
فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهوده اعتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى
كلام الشيخ وهو شاهد عظيم لايزان مقرر للقولين في مسألة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعلم ان كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتقن ان كل مجتهد مصيب
بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقيناً ان كل مجتهد مصيب وحيث ذكرنا انكار عليه من
عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقدون تجاهلهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون
من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك الى الله تعالى فانه مأمور لئلا يدل
واضح يرد كلام أهل الكشف ابداً لا عقلاً ولا نقلاً ولا شراً لان الكشف لا يأتي الا مؤيداً
بالشريعة دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة * وسمعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم الدنيوية كلها من انواع علوم الخضر عليه السلام
ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى عن
انكاره عليه آخراً امر غلبنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطاع الله على ما اطاع عليه الخضر
عليه السلام والاذا كان يسوغ له السكوت على ما يراه منكراً عنده فان حرق سفينة قوم نوح بغير اذنهم
خوفاً ان يسخرها ظالم او قتل غلام خوف ان يرهق ابوه طغياناً وكفر الا تخوز مثله الشريعة انتهى
وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنيوية ان

تجها العقول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لاهلها من غير ذوق وذلك لانها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم الامن طريق أفكارهم فاذا اتاهم علم من غير طريق أفكارهم انكروه لانه اتاهم من طريق غير ما لوفه عندهم انتهى ومن هنا تعلم بالآخى ان من انكسر هذه الميزان من المجبورين فهو معذور لانها من العلوم اللدنية التي أوتيتها الخضر عليه السلام بيقين فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وجل كل قول على حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان * اعلم ان ما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ محيى الدين فى الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط ان يخطئ بمجتهداً ويطعن فى كلامه لان الشرع الذى هو حكم الله تعالى لا يقرر حكم المجتهد فصا شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى اياه قال وهذه مسألة تقع فى محظورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما نبهناهم عليه مع كونهم عالمين به فكل من خطأ بمجتهد باعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفى هذا الكلام ما يشعر بالمخاطبة اقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل اقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع فى جواز العمل بها بشرطه السابق فى الميزان ويؤيد ذلك ايضا قول علمنا نالوصلى انسان أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القبلية يتيقن ولكن لما كانت كل ركعة مستندة الى الاجتهاد قلنا بالاشحة ولم تكن جهة اولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك ايضا ما أجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة فى علوم الوحي فكما ان النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ فى نفس الامر وان خطأ واحد فذلك الخطأ اثنان فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسول فى منازل رفيعة لم يرتفع فيها الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع فى وجوب العمل به فانه صلى الله عليه وسلم اباح لهم الاجتهاد فى الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى اولى الامر منهم أعلمه الذين يستنبطونه منهم ومعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضى الله عنهم فهو تشرىع عن أمر الشارع كما مر فى كل مجتهد مصيب من حيث تشرىعه بالاجتهاد الذى اقره الشارع عليه كما ان كل نبي معصوم انتهى * وسمعت بعض أهل الكشف يقول انما تعد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشرىع وثبت لهم فيه القدم ازاحة فلا يتقدم عليهم فى الآخرة سوى نبينهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر علماء هذه الامة حفاظ أدلة الشريعة المطهرة للعارفون بمعانيها فى صفوف الانبياء والرسول لافى صفوف الامم فامم نبي أو رسول أو واجبه عالم من علماء هذه الامة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة استاذية فى العلم الاحكام والاحوال والمقامات والمنازلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع فى التخفيف والتشديد فبالك ان يشدد امام مذهبه فى أمر فتأمر به جميع الناس أو يخفف فى أمر فتأمر به جميع الناس فان الشريعة قد

جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما في الميزان ولذلك صح لك القول بأن الله تعالى لم يكف عباده بما يشق أبدا بل دعا صلي الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من أمرنا أمرا شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به ومن شق على امتي فاشق اللهم عليه ولم يسلطنا نه صلي الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم أبدا بل كان يقول لأصحابه اتركوني ماتركتكم خوفا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي يسألونه عنها فيعجزون عن العمل بها فاعالم الدائر مع دفع المخرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع المخرج فانه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن من ألزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فاجواب انه ليس في ذلك شقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من ألزم مذهبنا مع ما فان لم تفهم الشريعة هكذا فافهممت وان لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فافقرت ولا كان صح للمقلد اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانا وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس الا انتصار المذاهب الاثنية ومقابلةهم بخلاف ما شاع عن بعض الحسد من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بنقطة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل بنقطة فيلزم من ذلك تخلف كل مجتهد في نقطته الاخر انتهى كلام هذا المحاسد فاجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا يسكر على مجتهد وان كل واحد ياتر العمل بما طهره الله الحق وقد ارسى الله بن سعد رضي الله عنه سؤالا كما مر الى الامام مالك بسأله عن مسألة تكذب الله الامام مالك اما بعد فذلك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار ويحتمل ان من خطأ غيره من الأئمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يتقل كلام الأئمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم ايام بداهته وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه ناطق بحجة هذه الميزان ومذاهب المجتهدين كلها القوي بالشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * لا يلزم من تعدد كمال من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون أن يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل انه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء كان ذلك في العزيمة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمندرسه فكل قول لا يعمل به لعدم اهليته له فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وأما غير الكامل من المقلدين فيحكمه حكم من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلا ثم نسخت بشريعة محمد صلي الله عليه وسلم فانه

يلزمه العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة عيسى فنرى العلماء يتعبدون بقول مودة
من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلا عندهم من الأول فيترك الأول ويعملون
بالثاني ويصير الأول عندهم كأنه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا وتبذروا بذلك
القول زمانا وأقوا به الناس حتى ماتوا فلو قلت لاحد الآن تعبد بذلك القول القديم لا يجب
إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتعبد عباده بأحكام أنزل على وجه آخر مخصوص
غير الأحكام التي كانوا عليها أظهر لهم أنهم وجه ترجيح أقوال غير الأقوال التي كانوا
يرجونها فبادروا إلى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بانشرح
صدره فكذلك الأمر إلى انقراض المذاهب وتبذير ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن
الله عز وجل يحدث للناس أقضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبديله على ذلك عطاء ومجاهد
والإمام مالك فكأنوا لا يفتنون فيما يسألون عنه من الوقائع إلا أن وقع ويقولون فيما يقع إذا
وقع ذلك فعلمنا ذلك الزمان يقتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك أيضا رجة بالآلة
لأن الحق تعالى ربما علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقبض لهم من أبطاله
من يحكمهم إلا أخذ عنهم من جنسهم لا تقطع الوحي رجة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم
في كل زمان من الشرع أحكاما يتلقونها بالقول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة
في الجواز وقد يقال والله تعالى أعلم أن ذلك إنما كان من الله تعالى ليقيم العلماء هذه الأمة مثل
ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد كل برهة من الزمان بشريعة
الشيخ ثم رجة من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد سمعت سيدي عليا الخواص رجة الله تعالى
يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستقلة والمندرسة الا وقد كان شرعا لنبي تقدم فأراد الحق
تعالى بفضلها ورحمته أن يجعل لهذه الأمة نصيبا من العمل ببعض شرائع الأنبياء ليحصل لهم
بعض الأجر الذي كان يحصل للعاملين بها مع عملوا به من شرائع الأنبياء خصوصية لهذه الأمة
من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فعلم أنه لا يلزم من ترك
الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براء خارجا عن الشريعة لأن ذلك القول المتروك
لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمة فراجع الأمر إلى مرتبة التخفيف والتشديد وسمعت سيدي
عليا الخواص رجة الله تعالى يقول أيضا اعتقادنا في جميع الأكابر من العلماء أنهم ماسلون بعضهم
بعضا لا عليهم بحجة أقوالهم ومستنداتهم وأصلها بعين الشريعة لا إحسانا لأنهم من غير اطلاع
على حجة أئمتنا عليها من شريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل إلى مثل ذلك ودعوا
الشريعة الأولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ
عبد العزيز الديلمي وأضاهم بدليل أن الشيخ أبامحمد صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم أنه
لم ينقده فيه مجتهد وكذلك الشيخ عبد الرزاق الديلمي صنف كتاب الدرر المقتطف في المسائل
المختلطة أتقى فيها على المذاهب الأربعة فلو لا اطلاعه على مستندات الأئمة الأربعة ما كان
يسوغ له أن يفتي على مذاهبهم كلهم وحل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتنون على المذاهب من باب

مصوب مادام مرتبة كحاطبة واحدة لا سيما بحسبه لادنيا وشمواتها كما انه لا ينبغي لك ان
تطالع بمنزل ذلك مادام في حجاب التقليد امامه فانه محبوب بامامه عن شهود العين الاولى التي
اعترف منها امامه لا يراها ابدا بل مره بالسلك على بدشبح عارف بطريق القوم وبالعوائق
التي تعوق الطالب عن الوصول الى منتهى السرفاذ بالغ النهاية وشهد مذهب العلماء كلها
شارعة الى كد الدين وجدوا لها كما سيأتي بيانه في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر مذهب
الائمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله وبقول كل مجتهد مصيب وما قيل بالموضع الى هذا المقام
فلا يجوز لك منعه من التمسك بمذهب واحد بل انك لو تهتبه عن ذلك لا يصح لك لان من لازمه ان
يقول المصيب واحد في نفس الامر وامسك بمذهبي انا وحدي والباقي محطى لانه قل في قلبه غير
ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان
ما يخرج من الشريعة هو ما اخذ به امامه سواء كان تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشريعة جاءت
على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالبها في احاديث لا تخصي كما سيأتي بيانه
في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالحفاظ الزياي
من جمع أدلة المذاهب في كتابه واتصرت لمذهبه ورجح أدلته بكثرة ازواؤه وحجة السند وهذا الدليل
وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا اصح سندوا وكثرة رواة وما قال ذلك الاعدا المجتز عن تضعيف
دليل الخلف واحد حاضه بالكلية ولو ان صاحب هذا القول من البيهقي او غيره اطالع على
ما اطالعنا عليه من ان الشريعة المظهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد فيخرج الى قوله
احاديثنا اصح واكثر بل كل حديث او قول خالف الاتصرا الى احدي مرتبتي الشريعة
وكذلك القول في مرجحي المذاهب من مقادير الأئمة ما قالوا المصح كذا وكذا الا لعدم
اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو انهم اطالعوا عليها ما جعلوا في اقوال مذهبهم اصح وصحبا واطهر
وظاهر ابل كانوا يقولون بحجة الاثوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف والتشديد وان شاء
كل سائل بما يناسب حاله من قوة او ضعف برخصة او عزيمة وكان يفتي أحدهم على الارقة
مذهب فان قال لنا شافعي فعلى هذه الميزان في ان أصلي اذا مسست ذكرى بارتداد وضوء قلنا
له نعم لك ذلك ولكن بشرط ان تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا ابتلى الشخص
بكثرة الوسواس في الوضوء للصلاة الصحيح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس
فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع
فيها مس الفرج بشرطها تحصيل الفعل الفريضة في وقتها فان المقاصد كد من الوسائل عند
جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بضعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك نسخها
على اصطلاحنا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس لخصم لم
يقبل بالوسواس ان يصلي اذا مس فرجه أو لمس أجنية مثلا لا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا
أحد من قلد الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بطلوبية الطهارة بمن مس فرجه
ابدا سواء كان ممن يصبر عليه بتجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك

اليه في هذه المسئلة انه مخرج بذلك ولعله لا يجد ذلك أبدا لاسيما وقد انعقد الاجماع على أن
 الأولى للشخص مراعاة المخرج من الخلاف في كل عبادة أداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح
 صاحب هذه الميزان وهناك تقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتي الشريعة
 وعدم اطلاعه على العين الأولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين وتقول له أيضا
 أين اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة
 حتى يعقد لها مجلسا من العلماء ويقول أترضون هذا فإذا قالوا نعم قال لا يوفى أو محمد بن الحسن
 كتب ذلك وان لم يرضوه تركه وأتدنا في جميع الأئمة المجتهدين انهم كانوا لا يثبتون لهم قولا
 في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلو أن الامام أباحنيقة ظفر بحديث
 من مس فرجه فليتوضأ لقال به أيضا ونجسه على أهل العافية من الوسواس مثلا وعلى الاكابر
 من العلماء والصالحين ونزل المجتدين على مرتبتي الميزان وقس على ذلك يا أخي كل ما كان واجبا
 الفعل أو الترك في مذهبك فلك فعله ان كنت من أهله ولا تركه ان عجزت عن فعله حسا وشرعا
 قال العجز المحسوس معروف والعجز الشرعي هو كما ذاربت الماء مثلا وحال دونه مانع من سبع
 أو قاطع طريق مثلا وقد تقدم أول الميزان ان مرتبتيها على الترتيب الوجوبي لا على التخييري فإياك
 أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين
 على حالين وادعى ان امامه كان يطرد القول بالتشديد والتخفيف في حق كل قولى وضيف
 طالناه بالقلل الصحيح عن امامه أو خطأناه فيما ادعى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام
 الأئمة في الورع وعدم القول بأى في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن احدا منهم كان لا يفتي
 أحدا برخصة الا ان رآه عاجزا ولا بزيمة الا ان رآه قادرا وان لم يكن صاحب الواقعة حاضر عند
 امامه حين أفتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها امامه
 الاواباء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعمق ذلك والمجد لله * اذا علمت ذلك فيقال لكل
 مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضائق الاحوال امتناعك هذا تعنت لا ورع لانك تقول
 لنا انك تعتقد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان كل امام علمت بقوله منهم فأتت على
 هدى من ربك فيه وذلك لا اعتراف بالأئمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم ان جميع ما اشتهروه
 منها لا يخرج عن مرتبتي الميزان أبدا كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منهم ما فعل
 بما أنت أهله من رخصة أو عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب ان شاء الله
 تعالى فان قال الشافعي أيضا فلي ما تقرر في هذه الميزان فلي ان اصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب
 مع القدرة علمها فأناله هي عزيمة فان قدرت على قراءة تسلم بجزئك غيرها وان كنت عاجزا عن
 قراءتها فقرأ غيرها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا يحتمل قول الامام في حقيفة بعدم
 تعينها وان عزم مقلدو الحكم في ذلك للتقارر والعاجز فافهم والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * وما يذكرك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة
 كارتباط الظل بالشخص ما يوصلونه من الجمل في الشريعة فافصل عالم ما أجمل

في كلام من قبله من الادوار الالئور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالتمة في ذلك حقيقة نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان التمة بعده لكل دور على من تحته فلو قدر ان اهل دور تعدوا من فوقهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم يتدوا لا يوضح مشكل ولا تفصيل مجمل وتأمل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشر بعته ما اجل في القرآن لبق القرآن على اجماله كما ان الائمة المجتهدين لولم يفصلوا ما اجل في السنة لبقيت السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لان حقيقة الاجال سارية في العالم كله من العلماء ما شرحت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح للشروح فان قلت هذا الدليل على ما قلت من وجوب الاجال في الكتاب والتفصيل له في السنة قلنا قوله تعالى ارسوله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ الوحي من غير ان يأمره ببيان * وسمعت شيخنا شايخ الاسلام ذكر بآء رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا على ذلك كما ان الشارع لولا بين لنا بسنته احكام الطهارة ما هتدينا لكيفيتها من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفيتها وبيان انصتها وشرطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت بمجمله في القرآن لولا ان السنة بينت لنا ذلك ما عرفناه فوئته تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها الصارفون انتهى * قال سيدي علي الخوئي رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدي ان السنة قاضية على ما نفهمه من احكام الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريعه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقهما اوافاق احدهما عندكم انتهى وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزلة قول واحد منها لوعرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع احكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته ربما يكون نوابه كتاب من قرأ القرآن كله من حيث احاطته بمعانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أي حرف شاه من حروف الحجا ثم يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعه مرارا يقول

المجدال في الشريعة من بقايا النفاق لا ثميراده ادخاض حجة الفير من العلماء وقد قال تعالى
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلو
 تسليما فنفى تعالى الايمان عن يحد في الحكم عليه بالشرعية حرجا وضيقا وقال صلى الله عليه
 وسلم عند نبي لا ينبغي التنازع ومعلوم ان نزاع الانسان العلماء شريعته وجدالهم وطلب ادخاض
 حجةهم التي هي الحق كالمجدال معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على
 مدرجة الرسل درجوا وكما يجب علينا الايمان والتصديق بكل ما جاءت به الرسل وان لم نفهم
 حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم علمته حتى ياتنا عن
 الشارع ما يخالفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كلهم
 وان اختلفوا في التشريع وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذاهب
 الائمة المجتهدين يجب الايمان ببحثها على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى
 يبين الله تعالى عليهم بالاشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء
 بها فهاك مجدها جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج
 عنهم اقوالهم قول واحد لرؤسها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد
 ثم عند صاحب هذا المشهد بخطه لآدم من العلماء في قول له اصل فيها أبدا وان وقع ان أحدا
 من المقلدين خطأ في شيء من ذلك فليس هو خطأ في نفس الامر وانما هو خطأ عنده فقط
 تخفا مدركه عليه لا غيره * وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم
 نصف الايمان قال له اربع المجيزي بل هو الايمان كله يا أبا عبد الله فقال وهو كذلك وكان
 الامام الشافعي يقول من كمال ايمان السدان لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها لم ولا كيف
 فقبيل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي يقول في كل
 ما جاءنا عن ربنا أو نبينا آتينا بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاءنا عن علماء الشريعة بقول
 آتينا بكلام آتينا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فهل يصح لاحد الان الوصول الى مقام
 أحد من الائمة المجتهدين فالجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد له دليل على منعه
 ولا في نفس الادلة الضميمة هذا مانع عنه وندب الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس
 الان يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لامن طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام
 لم يدع أحد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسئلوا ذلك كما مروجع من ادعى
 الاجتهاد المطلق انما مراد المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كائن القاسم واصبغ
 مع ما لك وكحمد وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكالمزني والربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد
 بعد الائمة الاربعة ان يتكبر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما يعلم أبدا ومن ادعى
 ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجها فانه يخرج فليست اصل ذلك مع
 ما قدمناه آتيا من سعة قدرة الله تعالى لا سيما والقرآن لا تنقض بحجائبه ولا احكامه في نفس
 الامر فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

«(فصل)» وما يؤيده هذه المراتب عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب الا من حيثما يتبادر الى الالفاظ من توهم الطعن في ذلك الامام الذي تخرج من مذهبه لا غير دليل بقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها عندهم طريق الى الجنة كما سيأتي بيانه او اخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك طريقا منها او وصلته الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول ولم يلقنا من أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالترام مذهب معين لا يرى حجة خلافه بل المنقول عنهم بقريرهم للناس على العمل بقوي بعضهم بعضا لأنهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول أيضا لم يلقنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدنا من الأمة بالترام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما فقلدهما فله بعد ذلك ان يستفتي غيره من الصحابة ويعمل به من غير تكبر واجمع العلماء على ان من أسلم فله ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى وكان الامام الزناني من أئمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في التوازي وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها أحد الثلثي أن يعتقد في من قلده الفضل ببلوغ أخباره اليه الثالث ان لا يقلد وهو في رعاية من دمه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى بعضها بعضا في كل ما لا ينتقض فيه حكم حاكم ذلك في أربعة مواضع أن يخالف الاجماع أو النص أو القياس المجلي أو الواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومن باننا أنه انتقل من مذهب الى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز ابن عمران الخزاعي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه ونشره ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار يثبت الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس بمذهب انما هو شريعة كله وكان الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهب ابيك فلما مات الامام الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يظن ان الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف ابو بيطر رجع ابن عبد الحكم وبحث فماسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيًا فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهب واتباعه ومنهم ابو ثور كان له مذهب فتركه واتباع الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولا حنفيًا فلما جرى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي فتفقه على الزبيدي وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقه على خاله المزني ثم تحول حنفيًا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنفيًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب

الجبل في اللغة كان شافعيًا تبعوا والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومثهم السيف لا مدى الأصول
 المشهور كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومثهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان
 حنبليًا ثم تفقه على الشيخ مرقى الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه
 ومثهم الشيخ محمد بن الدمان النحوي كان حنبليًا انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
 طالب الخليفة نحو ما يعلم ولده النحوي ثم أنه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفته تدرّس النحو
 بالنظامية لما شرمصا حبان لا ينزل فيها إلا شافعي المذهب ولا يكن هناك أحد أعلم منه بالغة
 والنحو ومثهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا تبعوا والده ثم تحول إلى مذهب
 الشافعي ومثهم شيخ الإسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب
 الإمام الشافعي ومثهم الإمام أوجان كان أولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى
 كلامه بالجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز التحفي
 أن ينتقل إلى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كالأخروج
 دم من بدن حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسألة
 فإن صلي بطلت صلاته وقال بعضهم ليس له أن يتحول من مذهب إلى مذهب حنفيا كان
 أو شافعيًا أو مشهور غيره كإسمائيل وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيا ولا عكس قال
 السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماءنا وهم لا يبالغون في التكثير على من كان
 مالكيًا ثم عمل حنفيا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب مالك وإنما
 يظهر من التكثير على المنتقل إليه ما له من القلاعب بالمذاهب وبزم الرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي
 وعبارة الروضة إذا دونت المذاهب فهل يجوز لقليل أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر
 إن قلنا بآزمه الاجتهاد في طلب الأئمة علم غلب على ظنه إن الثاني أعلم فينبغي أن يجوز له
 وإن خيرناه فينبغي أن يجوز أيضا كما لو قلنا في القليلة هذا إماما وهذا إماما انتهى كلام الروضة
 فلو لا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب إلى غيره ولو لا
 عليهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا تنكسر وأعليه أشد التكثير لا يتخلو
 أمر السلف من أمرين إما أن يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب
 بها وسكنوا على ذلك إيمانًا بهجة كلام الأئمة وتساؤلهم وإن قال أحد من المالكية اليوم بل
 ما صنع من ينتقل من مذهبه إلى غيره قلنا له بل بل بس ما قلت أنت لأن إمام مذهبك الشيخ
 جمال الدين بن الحاج رحمه الله تعالى والإمام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقولك
 هذا متعب محض فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولى بالشرعية من مذهب
 وقد سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول حنفيا
 ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم لنا قلنا هذا احتكم من
 قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعف تمييز أحد من أئمة
 المذاهب على غيره على التمين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا بتقديم

من الجهة أي خاتمة
 شعار أي الخاتمة عن

حجة ولو صرح لوجب تقليده على كل حال ولم يحجز تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف
 ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به ووجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
 الله فسنة لي ماضية فان لم يكن في سنة لي فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء
 فانما اخذتم به فقد اهديتم واختلاف اصحابي لكم رجعة انتهى قال المجلال السبكي ثم انه يلزم
 من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الامام ابي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزمن الى مذهب المتأخر كالشافعي يقول مالكا والحنبلي يقول
 شافعيادون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل
 عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى * ورايت فتوى اخرى له مطولة قد حدث فيها على اعتقاد
 ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفصيل
 الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفصيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فقد حرم العلماء التفصيل المؤدى الى نقص نبى او احتقاره لاسيما ان ادى ذلك الى خصام ووقعة
 في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم
 خاص من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبته الى خطأ ولا حضورا نظروا في الحديث اختلاف
 امتي رجعة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا او قال هلاكا انتهى ومعنى رجعة أى توسعة
 على الامة ولو كان احدهم من الائمة محظوظا في نفس الامر لما كان اختلافهم رجعة قال وقد
 استبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم قديمت اهديتم اننا اذا اقتدينا بآي امام كان اهدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم
 كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي محظوظا لكانت الهداية
 لا تحصل لمن قلدا الباقيين وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتمعوا لحدكم وانما قوله اجر وان
 أصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه
 عن الشريعة اذ لو جرح به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى * وقد دخل هارون الرشيد
 على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي ألفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واجل عليها الامة فقال له يا أمير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجعة من الله على
 هذه الامة فكل يتبع ما صحح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
 كثيرا ما شاؤني هارون الرشيد ان يعاقب كتاب الموطأ في الكعبة ويحسم الناس على ما فيه
 فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا
 في البلاد وكل مصيب فقال زادك الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر يا بني ان كنت
 مالكيا الى قول امامك وكل مصيب وجمعت شيئا شجعا للاسلام كزيارته الله تعالى يقول
 لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتسحق ثم ابعتها
 الى كل مصر من مصار المسلمين وأمرهم ان يعولوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال الامام مالك

رجه الله تعالى لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين فإن الناس قد سمعت الهم قائلين وسموا الحديث
 ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق الهم ودانوا إلى الله تعالى به فدفع الناس وما احتساروا
 لأنفسهم في كل بلد انتهى ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصه حين
 سئل عن الانتقال من مذهب إلى آخر الذي أقول به أن الانتقال أحوالاً أحدها أن يكون المحامل له
 على الانتقال أمراً دينياً واقتضته الحاجة إلى الرفاهية الملائمة به كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب
 من الملوكة أو كابر الدنيا فهذا حكمه حكمه ما جزم قيس لأنه لا عز من مقاصده الثاني أن يكون
 المحامل له على الانتقال أمراً دنيوياً كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه وليس له من مذهب سوى
 الاسم كغالب المبشرين وأركان الدولة وخدام المدارس فمثل هذا امره تخفيف إذا انتقل
 عن مذهبه الذي كان يزعم أنه متبذره ولا يبلغ إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب
 له فهو كمن أسلم جديداً له التذهب بأي مذهب شاء من مذاهب الأئمة الثالث أن يكون المحامل
 له أمراً دنيوياً كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه وأراد
 الانتقال لفرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المذمومة فهذا امره أشد وربما وصل إلى حد
 التحريم لتلاعبه بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول
 أنه على كمال هدى من ربه إذ لو اعتقده أنه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه الرابع أن يكون
 انتقاله لفرض ديني ولكنه كان فقيهاً في مذهبه وإنما انتقل لترجيح المذهب الآخر عنه لما رآه
 من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا الما يجب عليه الانتقال أو يجوز له كما قاله الزاقي وقد أقر
 العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا أخافوا كثيراً مقلدين للأمام مالك
 الخنا من أن يكون انتقاله لفرض ديني ولكنه كان عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
 منه على شيء ووجد مذهب غيره أسهل عليه بحيث برح بسرعة أدراكه والتفقه فيه فلهذا يجب
 عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه التوقف لأن تفقه مثله على مذهب الإمام من الأئمة الأربعة
 خير من الاستمرار على المجمل لأنه ليس له التذهب سوى الاسم والأقامة على المجمل نقص
 عظيم في المؤمن وقل أن تعص معه عادة قال الجلال السيوطي وأما أن هذا هو السبب في تحول
 الطحاوي حنفيًا بعد أن كان أصفهاناً كان يقرأ على خاله الإمام المزنقي فتعسر يوماً عليه الفهم
 فحلف المزنقي أنه لا يجي منه شيء فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه
 وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي وقرأ لي لم لكفر عن يمينه
 انتهى السادس أن يكون انتقاله لفرض ديني ولا دنيوي ما كان مجرد داع القصد من جهة
 فمما يجوز مثله للمعاشي أما الفقيه فيكره له أو يمنع منه لأنه قد حصل نفسه ذلك المذهب الأول
 ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر فينبغي له ذلك عن الأمر الذي هو العمل به تعلمه
 قبل ذلك وقديمت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر فالأولى مثل هذا ترك ذلك انتهى
 كلام السبكي رحمه الله تعالى فقد بان لك بأني من جماع ما قرئناه في هذا الفصل من عدم
 انكار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب إلى آخر أنهم كانوا يرون الشبهة راسخة وأن جميع

الائمة على هدى من ربهم وقد اجمع اهل الكشف على ذلك ولا يصح ان يجمع منهم على ضلالة
وقالوا كل قول من اقوال علماء هذه الامة وافق للشرعية في نفس الامر ان لم يدهر له من
المقدمة ذلك كان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة موافق للشرعية تبي من تقدم وأن من
عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه عمل بالغالب سرائع الانبياء ورعا كان له من الاجر كاجميع
اتباع الانبياء كلهم اكراما لامة محمد صلى الله عليه وسلم وصحبت سيدى عليا الخواص رحمة الله
تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى آخر
الامة هو لهم بان الشريعة اسمهم كلهم وتشملهم فيحمل قول من رجع قول امامه على غيره على
ان يبلغ الى مقام السكوت حال قوله ذلك وقد قدمنا في اخراج الميزان وجوب اعتقاد الرجوع على
كل من يصل الى الاشراف على العين الاولى من الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن
السكيت والغزالي والكيما الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذة منهم يجب عليهم التقيده بامامهم
الشافعي ولا عدل لكم عند الله تعالى في العدول عنه انتهى ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل من سلم من التعصب بل كل مقدم من قلدى الائمة يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه مادام
لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى واما قوله صلى الله عليه وسلم الا تمتن قريش فيحمل
ان يكون مراده المخالفة ويحتمل ان يصح كون مراده امامة الدين وانما تطرق الاحتمال سقط
الاستدلال وقد نقض العلماء فوجدا وغالب الائمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام
مالك من بنى اصبح والنخعي من النخع وهم قوم من الذين لا من قريش ومحمد بن الحسن والامام
احمد بن حنبلين وهما من ربيعة لا من قريش ولا من مضر والثوري من بنى ثور بن عمرو بن
ادود وكذلك مكحول والافراعى من الموالى واخراهم والمحدثه رب العالمين

(فصل في بيان استحالة خروج شئ من اقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد
مذهبهم على الحقيقة لى هي اعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء
وانهم كانوا عالين بالحقيقة ايضا خلافا لما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شئ من
اقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الائمة فوالله لقد كانوا علماء المحقة
والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم ان يثبت الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم
مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احدهم الى النظر في اقوال مذهب آخر لكانهم رضى عنهم كانوا اهل
انصاف واهل كسرة فكأنوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة
لا على مذهب واحد فابى كل واحد من بعده مسائل عرفت من طريق كشفه انها تكون
من جملة مذهب غيره فتركوا الاختيار من باب الانصاف واتباع لما طالعهم الله تعالى عليه من
طريق كشفهم انه مراد الله تعالى لا من باب الاشارة بالقراب الشرعية والرغبة عن السنة كما طالع
الاولياء على قيمة الاراق المحسوسة لكل انسان فانظر يا اخي في اقوال ائمة المذاهب تجد احدهم
ان يخفف في مسألة شدد في مسألة اخرى وبالعكس كما سيأتي بسطه في توجيه اقوالهم في ابواب
الغفران شاعها الله تعالى وصحبت سيدى عليا الخواص رحمة الله تعالى يقول انما ايدى الائمة المذاهب

مذاهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع الشريعة أعلاما لاتباعهم بأنهم كانوا علماء بالطريقين
وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدا عند أهل الكشف
قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على هذا وأقوالهم من الكتاب والسنة
وأقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسؤالهم عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا يقطعه ومسافهة
بالشروط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه
من الكتاب والسنة قبل أن يدوتوه في كتبهم ويدبثوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلاني كذا فهل ترتضيه أم لا
ويعملون بمقتضى قوله وأشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الأئمة المجتهدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الأرواح قلنا له هذا من جملة كرامات الأولياء
يبقن وإن لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء لها على وجه الأرض ولي أبدا وقد اشتهر عن كثير من
الأولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في المقام بيقين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه
وسلم كثيرا ويصدقهم أهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى الشيخ
أبى مدين المنزبى وسيدى أبى السعود بن أبى العساير وسيدى الشيخ إبراهيم الدسوقي وسيدى
الشيخ أبى المحسن الشاذلى وسيدى الشيخ أبى العباس المرسى وسيدى الشيخ إبراهيم المتبولى
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى وسيدى الشيخ أحمد الزواوى البهيرى وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الأولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند أحد أصحابه وهو
الشيخ عبد القادر الشاذلى مراسلة لشخص سأله في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله تعالى
أهل يا أختى اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خسا وسبعين مرة بقطعة
ومسافهة ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم عني بسبب دخولى للولاية لطلعت انقلعة
وشغعت ذبك عند السلطان وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم وأحتاج اليه
فى تصحيح الأحاديث التى ضعفتها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفعك انت
يا أختى انتهى ويزيد الشيخ جلال الدين فى ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن زين المادح برسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعة ومسافهة لما حج كله من
داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من التجار ان يشفع له عند حاكم البلد
فلما دخل عنده أجلسه على ساطعه فأنطعت عنه الرؤية فلم يزل يتطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعرا فترأى له من بعيد فقال تطلب رؤيتى مع جالسك على ساطع
الظلمة لا سبيل لك الى ذلك فلم يلقنا نراه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ أبى
المحسن الشاذلى وتلميذه الشيخ أبى العباس المرسى وغيرهما أنهم كانوا يقولون لواحيت عن رؤية
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عين ما عددنا أنفسنا من جملة المسلمين فاذا كان هذا قول
أحد الأولياء فالأئمة المجتهدون أولى بهذا المقام وكان سيدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي لمقلدان يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب ويطلبهم بالدليل على ذلك لانه سوء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبدا فان علم الكشف اخبار بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حققت وجدته لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر بالواقع لعصمته من الباطل والظن انتهى وسيأتي بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله يقول مرارا كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال معا خلافا لما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم العقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربح علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته بعلوم الحضرة الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة اسماءه الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الانزل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قلت وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي عليا الخواص ايضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذهب المجتهدين واتباعهم كلها متصل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالعتقة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء امته خاتمة مقدم مصباح عالم الامن مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعت يقول مرة اخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجيب بيل ثم بحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكيف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فنقل عنها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكما يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اتقدت من نور الشريعة فاما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر ابواب الفقه كما سيأتي بيانه فيها ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك بقوة لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليعملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذا رأوا الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى وسمعت أخى الشيخ الفضل الدين وقد جادله فقيه في مسألة يقول والله ما نبي أحد من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد الحماكم عدالتهم فقط فلو كان شهود عدالة ماختلفت

الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شريعة وعكسه واضح ذلك ان الشارع امرنا
 بأجره أحوال الناس على الظاهر ونهانا عن أن نقب وننظر ما في قلوبهم رحمة بهذه الأمة كما
 قال تعالى سبقت رحمتي غضبي ولا تنسب الرحمة الغضب إلا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور
 وزيادة ذلك على النماذج والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء أحكام الناس على
 الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع وتظير ذلك أيضا كتنافؤنا من المتكلف بفعل التكليف
 ظاهرا وقد يكون في باطنه زندقا على خلاف ما ظهره لنا وان كان مراد الشارع بشيء منه حقيقة
 انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في
 نفس الامر حتى يابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قررت لك
 ان قدس لك الجمع بين قول من يقول ان حكم المحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ
 ظاهر فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد ينصرف الحق تعالى لمنصب الشرع فينفذ حكم المحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا به قال بعض الأئمة في سماع شهود الزور في الآخرة وبغفوتهم وبمشي
 حكم المحاكم في مسائلهم كما يمشي شهادة العدول ويرضى المخصوص كل ذلك فضلا عنه ورحمة بعباده
 وستر على قضائهم عند بعضهم بعضا وفي الحديث ان خصومات في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشر إلا أبا بكر الصديق رضي الله عنه فأوحى الله تعالى الى
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى أجاز شهادة
 أبي بكر تكريم له لا تنبغي وذلك ان مقام الصديقة يقتضي أن لا يرى صاحبه من الناس إلا محاسنهم
 قياسا على باطنه هو فافهم ومحت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل إيمان العبد بأن
 سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إلا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحب الكشيعة من
 غالب القلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد في غير امامهم أو يسلمون له قوله وفي قلوبهم منه خزانة
 فأي أنهم أن تكفوا أخدام من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف إلا بعد السالك وان شككت
 يا أخي في قولي هذا فاعرض عليه أقوال المذاهب وقل الكل واحد العمل بقول غير امامك فانه
 لا يطعن في ذلك وكيف يطعن في ذلك وأنت تريد تهديم قواعد مذهب عند بل ولو سلم لك
 ظاهرا لا تقدر على انشراح قلبه بذلك باطنا ذاك وقد بلغنا ان من وراء التمر جماعة من الشافعية
 والخميفية ينظرون في نهار رمضان ليتقوا على المجدال وادخاض بعضهم حجج بعض انتهى
 وقد قررنا في فصل التآل المتقدمين من مذهب الى مذهب تحقيق المناط في ذلك واعلم يا أخي
 أن الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك إلا بذل أجدهم وسعه في استنباط الاحكام الكامنة في
 الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة في اتعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة
 فانه تعالى يميز جميع المجتهدين عن هذه الأمة خيرا فانهم لولا استنباط الامة الاحكام
 من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك حكمنا امر فان قلت هذا دليل المجتهدين
 في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا وقوا
 على حد ما ودرص بمحافظهم ولم يزيدوا على ذلك شيئا لمحدث ما ترك شيئا يقربكم الى الله

الا وقد أمرتكم به ولا شيء يثبته لكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه فالحجواب دليلهم في ذلك
 الاباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فطرنا
 الكتاب من شيء فانه لولا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما اعتدى أحد
 من الامة المعرفة استخراجه ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الآتي عقبه ان شاء الله تعالى فكان الشارع بين الناس منه
 ما أجل في القرآن فبذلك الائمة المجتهدون بنوا لنا ما أجل في أحاديث الشريعة ولولا
 بيانهم لتعذر ذلك البقية الشريعة على أجهالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور
 الذي قبلهم في يوم القيامة فان الاجال لم يزل ساري في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولولا
 ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشروح حواش كما مر فافهم فان قلت فهل ما وقع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لسلة الاسراع من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا فافهم أم لا
 فالحجواب كما قاله الشيخ محي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على أمته
 الخمسين صلاة نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أمي فلما قال
 له موسى ان أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقى صلى الله عليه وسلم متعبا من حيث
 وفور شغفه على أمته ولا سيول له الى رد أمر ربه فأخذ في الترجيع في أي الحالين أولى وهذا
 هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عنده أنه يرجع ربه رجعا بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى
 وأمضى ذلك في أمته باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشريع الله
 تعالى اجتهادا للمجتهدين تأنيذا لله صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه ايضا التأني به
 كما أن في اجتهاده صلى الله عليه وسلم ايضا تأنيذا وجبرا لقلب موسى عليه الصلاة والسلام
 لانه ربما اندم اذا رجع الى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أنه كان أبقي عليهم
 الخمسين صلاة لمكان يتوهم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما أن الله تعالى
 جبر قلب موسى حين استناده والندم على قوله بقوله تعالى ما يبدل القول لدي فافهم موسى
 ان مراجعة موسى كانت في محاولا لكون القول كان من الحق تعالى على سبيل ارادة الظهار
 نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشريفا له فمر بذلك وعلم ان في المحضرة الالهية ما يقبل
 التبديل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك يا أخي بما قرأناه منشأ اجتهاد المجتهدين وهو
 كلام نفيس وأملك لا يتعدى كتاب والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ان قال قائل أي تأنيذا في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان أهل جميع
 المذاهب يعلمون ان كل من عجز عن التزمية يجوز له العمل بما رخصه فالحجواب ان ما قاله هذا
 القائل هو صحيح لكن أهل المذاهب اذا اؤا بالترخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضيق
 في تفرعهم لا يتم معترفهم بتزيمها رسوا في الكتاب والسنة في آلاف صاحب هذه الميزان
 فانه يعمل بها في انشراح القلوب لمعرفته بتوجيهها وادراك الكتاب والسنة وأين من جرح على
 يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

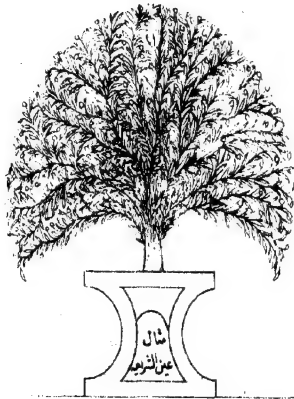
* (فصل) * في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى فناملها ترشداً شاهاً لله تعالى

ومذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود به كرها فقال حضرة الوحي وتقرع جميع الاحكام عنها
او منها هكذا



فانظر يا اخي في هذه المحضرات واتصالها ببعضها بعضا ما عهدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية
اتصالها بأحد فلذلك أمرنا ها ولم نجعل منها جداول متصلة بما تحتها كما فعلنا في جميع الدواثر وانما
لم نجعل للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا
لا نتفعل من معاني القرآن الا ما أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقربة قوله تعالى من
يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجره مكة فان عمه العباس رضى الله عنه لما قال له يا رسول
الله الا الاخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له أن يشرع من قبل
نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم أن يستثنى شيئا مما شرعه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

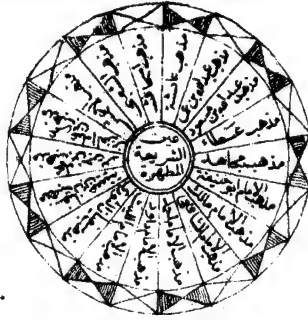
هذا مثال الشجرة المطهرة المثله بعين الشريعة المطهرة



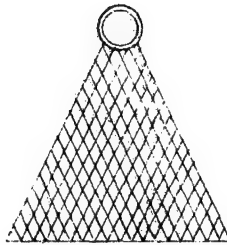
فانظر يا اخي الى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والثمار تجدها كلها متفرعة
من عين الشريعة فالفروع البكار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال أكابر
المقلدين والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط
الحمر التي في أعلى الأغصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار
الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقديرا العمل بقوله من قبله من المذاهب
كما مرح به أهل الكسفي وبإلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث
لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لا فروع على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث
ذكر المهدي بقوله بقاءه وأمرى لا يخطئ ثم إذا نزل عيسى عليه السلام أمقل الحكم إلى أمر آخر وهو
أنه يوحى إلى السيد عيسى شريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة
والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لأن الانبياء ولا من العباد
السابقين والملاحقين فكل الانبياء والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم
متفرع عن عين شريعته وشجرة علمه وما من قول من أقوال أئمة شريعته إلا وهو متفرع
من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في
هذه الشجرة وأمين النظر في ما لم يجد فولا متما غير متصل بما قبله أبدا والله أعلم والحمد لله وحده

قوله والنقط الحمر هذا على ما
في خط القلم وأما خط المطبعة
فلا يمكن فيه ذلك فهي النقط
السود التي في أعلى الأغصان
المنصاة

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا أخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال المخطوط الشارحة الى العين الوسطى في سائر الجوانب هن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة اه ونظير ذلك أيضا شبكة الصيادين كل عين منها متصل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أخي الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فإثم قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الاقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى

وهذا مثال صورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوال مقلدهم بمضو الكتاب والسنة من طريق التسند الظاهر فامله

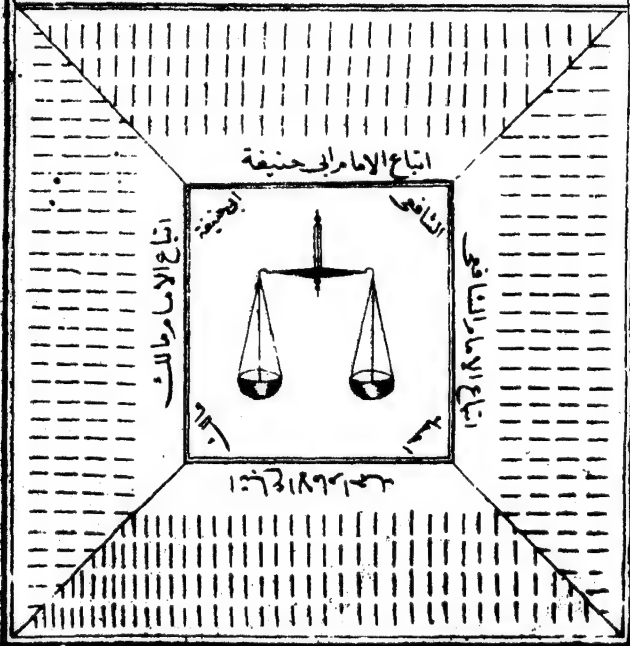
الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

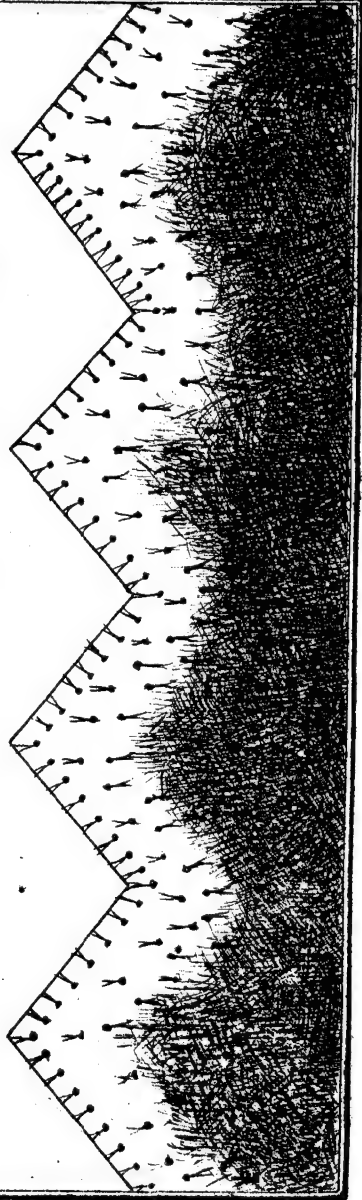
الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
انظر يا اخي لحاطة البحر بمذاهب الائمة ليتبينوا

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب واليزان وأنبأهم خلفهم ليسفعوا

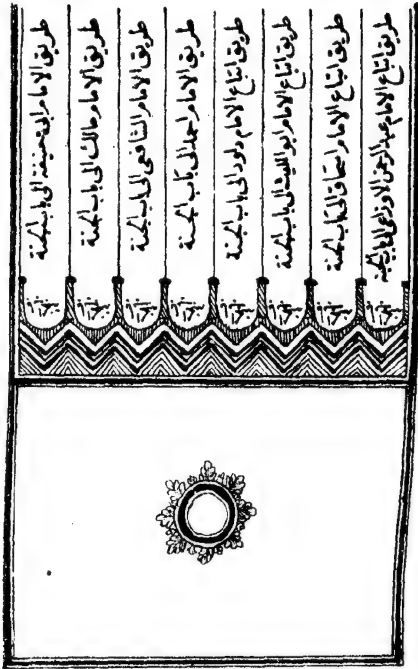


مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
وهذا مثال موقف الانبياء المجتهدين يلاحظون انبا عهده على الصراط حتى جلسوا الى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من انغوى عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس الامر واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من يصعد فوقه بشاكلة علمه وتكميله
ومن هنا قال اهل الكشف ان المشي على الصراط حقيقة انما هو منا لا منا فكيف ينبغي كل انسان ان يترجم علمه في دار الدنيا عن الشريعة هناك لتقدمه هناك بقدر ما زال هناك وقدا في دار الآخرة

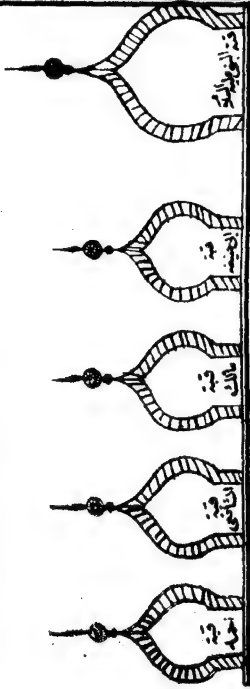


وهذا مثال طرق مذهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بمذهب منها خلاصاً
أوصله إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الأجوبة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم يشعرون
في مقلديهم ويلاحظون أحدهم عند طلوع روحه وعند سؤال منكره ونكيره وعند النشر
والحشر والحساب والميزان والصراف ولا يغفلون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا
شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين القافى رأته بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك
فقال لما جلسنى الملكان في التبر ليسألانى أناهم الإمام مالك فقال مثل هذا يحتاج إلى سؤال
في إيمانه بالله ورسوله وتخصياعه فتخصياعنى اه واذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون اتباعهم
ومريدتهم في جميع الأحوال والشدائد في الدنيا والآخرة فكيف بأئمة المذاهب الذين هم أوتاد
الأرض وأركان الدين وأمناء الشارع على أمته رضى الله عنهم أجمعين فطب نفساً يا أخى وقر
عينا بتقليد كل إمام شئت منهم والمجد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وانما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لانهم مانا لواله هذا المقام الابواب شريعتهم فكان من كمال نعمهم في الجنة ثم وذاته صلى الله عليه وسلم فتأملته تنبؤي ان شاء الله تعالى



أقول انما قصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لانهم هم الذين دام تدوين مذهبهم الى عصرنا هذا وكانوا اباء الرسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية امتهم الى شريعته فكانت صلى الله عليه وسلم لم يمت الى يوم القيامة فلذلك جعلنا قبابهم بجانب قبره صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعقلي وانما رسمتها على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأئمة

ولنشرع في ذم الرأى فقول وبالله التوفيق

* (فصل) * شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأى لاسمياً
 الامام أبو حنيفة أعلم اتى انما قدمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الاحاديث والاقتوال
 لانه طالب العلم على شدة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بالرأى ليقبل على العمل
 بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم مرتبتي الميزان فان أفعالهم
 كلها لا تخرج عن مرتبتي الميزان تحفيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يحثون
 أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيتم كلامنا خالف ظاهر الكتاب والسنة
 فاجعلوا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط اه وانما قالوا ذلك احتياطاً للامة وأدباً مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدكم في شريعة صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يرد
 ولم ير ضه وخوفاً ان يكتب أحدكم من جملة الأئمة المضايين اذا زاد في الشريعة شيئاً مما ذكر فان
 قلت فما حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب حده ان يخرج عن قواعد الشريعة
 النابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما نهت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
 فهو معدوم من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبرة البيهقي في باب القضاء من سننه الكبرى
 اعلم ان الرأى المذموم هو كل ما لا يكون مشعباً بأصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم
 الرأى اه اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحي
 من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضا ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على
 عمها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضا المصاة ولا المصتان ومثل حديث الذب على
 العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد
 الاجماع على عدم مخالفة القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبه صلى الله عليه وسلم ان سنه
 على رأيه هو على وجه الارشاد لآئمه كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديثه تحريم
 مكة الا الاذن حديث قال له عمه العباس الا الاذن يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
 جميع نبات الحرم لم تستثن صلى الله عليه وسلم الاذن لما سألته عمه العباس في ذلك ونحو حديث
 لولا ان اشق على امتي لآثرت النساء الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا
 في جواب من قال له في فريضة الحج اكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
 وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على امته حسب طاقتهم وبهاهم عن كثرة السؤال ويقول
 اتركوني ما ترككم خوفاً من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيجوزون عن القيام بها القسم
 الثالث ما جعله الشارع فضيلة لآئمه وتاديباً لهم فان فعلوه حاروا الفضيلة وان تركوه فلا حرج
 عليهم وذلك كنهه صلى الله عليه وسلم عن كسب المحام وكأمره بالسمع على المخفى بدلاً عن غسل
 الرجل وكنهه النساء عن زيارة القبر وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب
 ولا عكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يتناولون في
 السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم المبدون لنا ما اجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القيامه وسمعت سيدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة بنت لسانا اجل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استفراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف أحد ما قال في دعاء التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركون والسجود والاعتدالين ولا يقال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العمدن والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف انصب الزكاة ولا اركان الصيام والحج والبيع والنكاح والجراح والاقضية وسائر ابواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران انك لا جني هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض او اجهرها في كذا دون كذا فقال الرجل لا فافهمه عمران اه وروى البيهقي ايضا في باب صلاة المسافرين من سننه عن عمر بن عبد الله رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما تجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد صلاة السفر فقال للسائل يا ابن أخي ان الله تعالى ارسل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وانما تفعل ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل فقل قصر الصلاة في السفر سنة سننا رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس

* (فصول) * في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * روي في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود واثل كتاب الفرائض من صحيحه انه قال تعلموا العلم قبل الظانين أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرأي وروى الترمذي باسناد حسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهريرة ان أردت أن لا توقف على الصراط طرفه عين فلا تتحدث في دين الله شيئا يابريك اه وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأي في أفواههم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانا اذا وقع أحد في عرضهما أو سألهما أن يحاللاه قال له ان الله تعالى قد حرم أعراض المؤمنين فلا تملها ولكن غفر الله لك يا أخي قال بعض لعافين وهو من دقيق الورع وذو حجب في التصريف وايضا ذلك أن الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتلقى بالله تعالى من حيث تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتلقى بالبعد يؤاخذ الله تعالى به الخضم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقلدن رجل رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فتي الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء أنهما كانا يقولان ما من أحد الا وما أخذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قات وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سيأتي في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فيخذلهم بالسنن فان أصحاب السنن أعلم بكباب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب السنن هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنن من الاحكام وسمع الامام أحمد بن أبي اسحاق السبيعي قائل يقول الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فقال له الامام أحمد بن مالك لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظري يا اخي كيف وقع من الامام هذا الزر العظيم لن قال الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فكانوا رضي الله عنهم لا يتجربوا احدا منهم ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا ان غنيا كان يفتي للفتايفة فقبيل له ان مالك بن أنس يقول بتحريم الفناء فقال الغني وهل لي مالك وأمثاله ان يحرم في دين ابن عبد المطب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وآله الابوي من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتحكم بين الناس بما أراك الله لم يقل بما رأيت يا محمد فلو كان الدين بالرأى لكان رأى رسول الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام الغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي هذه المحكاية عن الغني الا لابين لك عدم تجوري احدا من السلف على الكلام في دين الله بالرأى لتأخذ كلام المجتهدين بالايمان والتصديق ولولم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب والسنة ونعتقد ان الامام ما لكلوا لرأى في السنة ما يشهد بتحريم الفناء وسماعه ما فتي به وكان الامام جدان بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لمجست كلام من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظروا الى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الامة قوم يقدسون في الامور برأيهم فيخرون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الرأى وكان الشعبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يفتيكم الا بالسنن والحدود ما علمكم بغلاف أهل الأهواء والرأى فانهم لا يكتبون قط ما علمهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يزران كل من رأياه يتدين بالرأى وينشدان

دين النبي محمد فختار * نعم المطية للغني الآمار

لأترغب عن الحديث وأهله * فالرأى ليل والحديث نهار

وكان أحمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لا عتائهم بضبط الاصول

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والمجهل علما وكان عبد الله بن
 مسعود يقول من شئ عن علم لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما علمه وسلم
 قل ما أسألكم عليه من آجر وما أنا من المتكلفين يعني في الجواب عما سألتوني عنه وكان يقول
 من أفتي الناس في كل ما سألوه فيه فهو مجنون وكان مسروق إذا سئل عن مسألة يقول
 للسائل هل وقعت فان قال لا قال اعفني منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لا يجابه ولا تكتبوا
 عني كل ما أفتيت به وإنما يكتب الحديث ولعل كل شيء أقنيتكم به اليوم أرجع عنه غدا وكان
 الاعشى رضي الله عنه يقول عليكم ملازمة السنة وعلوها للاطفال فانهم يحفظون على الناس
 دينهم إذا جاء وقتهم وكان أبو عاصم رحمه الله تعالى يقول إذا تبحر الرجل في الحديث كان الناس
 عنده كالبحر وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع أهل
 الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشمل أهل السنة من الفقهاء وإن لم يكونوا حفاظا
 وكان أبو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك المجادل في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى
 يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وما كانت قط زينة أو بدعة أو كفر أو جراءة على الله
 تعالى الا من قبل المجادل وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون
 سرا فيأينهم بأمر دينهم فانه مدوا ان ذلك ضلال وبدعة وكان يقول اكابر الناس هم أهل
 السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الاعظم هم من كان
 من أهل السنة والجماعة ولو واحدنا علم ذلك * وأما ما نقل عن الأئمة الاربعة رضي الله
 عنهم أجمعين في ذم الرأي فاولهم تبرا من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم أبو حنيفة
 النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلا في ما يصفه اليه بعض المتصعين ويا فضيحة يوم القيامة
 من الامام اذا وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه نور لا يتغير ان نذكر أحد من الأئمة بسوء
 واين للمقام من المقام اذا الأئمة كالبحر في السماء وغيرهم كاهل الأرض الذين لا يعرفون من
 النجوم الا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية بسنده
 الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول اياكم والقول في دين الله تعالى بارأي وعليكم
 بارأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل فان قيل ان المجتهدين قد صرحوا بأحكام
 في أشياء تصرح الشريعة بتجريمها ولا يجوزها فحرموها وأوجبوها فاجاب انهم لو علموا من
 قرائن الأدلة تحريمها أو وجوبها ما قالوا به والقرائن أصدق الأدلة وقد يعلمون ذلك بالكشف
 أيضا فتأيد به القرائن اه وكان الامام أبو حنيفة يقول القدرية بجحوس هذه الأمة وشيعة
 الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليلي ان يفتي بكلامي وكان اذا أفتي يقول هذا
 رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء أحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول
 اياكم وآراء الرجال ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والمحدث يقرأ عنده فقال الرجل
 دعونا من هذه الأحاديث فزجره الامام أشد الزجر وقال له لولا السنة ما فهم أحدنا القرآن ثم
 قال للرجل ما تقول في حكم القرد وان دليله من القرآن فأفهم الرجل فقال للامام فأتقول

أنت فيه فقال ليس هو من جهة الانعام فانظر يا أخي الى مناصله الامام عن السنة وزجره عن
 عرض له بترك النظر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد أن ينسب الامام الى القول في دين الله
 بالزأى الذى لا يشهده ظاهر كتاب ولا سنة وكان رضى الله عنه يقول عليكم بأثر من سلف
 وأياكم ورأى الرجال وإن زخرفوه بالقول فإن الأمر ينبغي حين ينبغي وأنتم على صراط مستقيم
 وكان يقول أياكم البدع والتبدع والتنطع وعليكم بالأمم الأولى العتيق ودخل شخص الكوفة
 بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة أن يقتله وقال له أكتب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة
 ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجوهروا الجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة
 فدايكم بأثر وطريق السلف وأياكم وكل محدث فانه بدعة وقيل له مرة قد ترك الناس العمل
 بالمحدث وأقبلوا على سماعه فقال رضى الله عنه نفس سماعهم للحديث عمل به وكان يقول
 أنزل الناس في صلاح مادام فهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا وكان
 رضى الله عنه يقول قاتل الله عرويين عبيد فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما
 لا يعنيههم وكان يقول لا ينبغي لأحد أن يقول قولاً حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوا هاهنا في الكتاب والسنة ويعمل بها
 يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل إذا استنط حكماً فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره
 فان رضوه قال لا ييوسف اكتبه رضى الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف
 يجوز نسبته الى الرأى معاذ الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كسباً في بطله في الاجوبة عنه ان
 شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لابي حنيفة من الاحباب ما لم يتفق
 لغيره وقد وضع مذهبه شورى ولم يستند بوضع المسائل وإنما كان يلقيها على أصحابه مسألة
 مسألة فمعرفة ما كان عندهم ويقول ما عندهم وينظرونهم حتى يستقر أحد القولين فيثبت أبو
 يوسف حتى اثبت الأصول كلها وقد ادرك بفهمه ما عجزت عنه أصحاب القرائح اه وتقبل
 الشيخ كمال الدين بن الهمام عن أصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن
 انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولاً الا وهو روايتنا عن أبي حنيفة وأسموا على ذلك إيماناً
 مغلظة فلم يتحقق اذن في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا لله رضى الله عنه كيفما كان
 وما نسب الى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز لوانتفة فهو
 كقول القائل قولى كقولهم ومذهبي كذبه فعلم ان من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة
 فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضى الله عنه والمحمد لله رب العالمين

(فصل -) فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرأى وما جاء عنه في الوقوف على
 ما حدثته الشريعة المطهرة كان رضى الله عنه يقول أياكم ورأى الرجال الان اجعوا
 عليه وانبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلوا
 لعلمائكم ولا تجادلوهم فان الجدال في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو
 النفاق كله لان الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم من حيث ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجسد في الرتب اه وكان يقول سلوا للائمة ولا تتجادلوه فلو كان كلنا جانا رجل اجل من رجل اتبعناه لمختلفا تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضى الله عنه اذا استبسط حكاية قول لا يحجبه انظروا فيه فانه دين وامان احدا لاواخوذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يبنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعل ابن خزم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الان اني اضرب على كل مدية قلتم ابرأني سوطا ولا اتري رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه في شريعته مخالفت فيه ظاهرا قال ومن هنا منع رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفا ان يزيد الراوي في الحديث أو يتقص اه قلت وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة من بشره في وقال لي عليك بالاطلاع على اقوال امام دار هجرتي والوقوف عندها فانه شهدا ثم اري اه فامتثلت امره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدينة الكبرى ثم اختصرتها ومرت فيها المسائل التي تجزئ عن بقية الائمة عملا بشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضى الله عنه يقف عند حديث الشريعة لا يكاد يتعداها وعلت بذلك ان الوقوف على حديث ما ورد اولى من الاستداع ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم وفي الوجوب والمحمد لله رب العالمين

*(فصل) فيما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من ذم الراي والتبري منه روى الهروي بسند لا في الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه اذا صح اه يعني انه لا يحتاج الى قول يعنده اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبنية لما اجل منه * وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زبور فقال وما أنا كم الرسول فخذوه ومانها حكم عنه فانتهاه وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رأيت الامام الشافعي بمكة وهو يقف الناس ورأيت الامام احمد واسحاق بن راهوية حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ترك لنا غفيل من دار فقال اسحق رويان عن الحسن وابراهيم انهما لم يكرها بريانه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا اسحاق لو كان خير لك موضعت لفركت اذنه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبي هو وامى وكان الامام احمد يقول سألت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لولا اهل الحاضر لمضيت الزادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول لا اخذ بالاصول من افعال ذوي العقول ولا ينبغي أن يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فقيس له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهما وكان اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع اكبر منه الا ان تواتر يعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا حقل عدة معان فأولاهما وافق الظاهر وكان يقول اهل الحديث في كل زمان كالاجماع في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فسا في رأيت احدا من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا أيكم والاخذ بالمحدث الذي أتاناكم من بلاد أهل
الزراية لا بعد التفتيش فيه وكان رضي الله عنه يقول من خاض في علم الكلام فكان به دخل الجحيم
في حال هيجانه فقبل له بابا عبد الله أنه في علم التوحيد فقال قد سألت ما لا كعن التوحيد فقال
هو ما دخل به الرجل الإسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيتم الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه
فاشهدوا عليه بالزندقة وروى المحاكم البيهقي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول إذا مضى
المحدث فهو مذهبي قال ابن خزم أي صح عنه أو عن غيره من الأئمة وفي رواية أخرى إذا رأيتم
كلاما يخالف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأعرضوا لكلام المخالف وقال مرة للربيع بابا اسحاق لا تغلق في كل ما أقول وانظر في ذلك
لنفسك فإنه دين وكان رضي الله عنه إذا توقف في حديث يقول لوصح ذلك للناظر وروى البيهقي
عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تنسل عنها أثر الدم وتعلي ثم تتوضأ بكل صلاة وقال لوصح
هذا الحديث للناظر وكان أحب الياسمين التماس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء
مما خرج من قبل أو دبره وكان يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأني هو أمي شيء
لم يحل لنا تركه وقال في باب ستم البراذين لو كانت مثل هذا الحديث ما خلفناه وفي رواية
أخرى لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أخذنا به فإنه أولى الأمور بنا ولا حجة
في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا ولا في قياس ولا شيء الاطاعة الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكر البيهقي في سننه في باب أحد الزوجين يموت
ولم يفرض صدقا وروى عنه أيضا في باب البيرة أنه كان يقول إن كان هذا الحديث ثبت
فلا حجة لأحدهما وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من
أن نحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فإن الله تعالى نفع العذر يقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم فادس لأحدهما أمر ولا ينبغي غير ما أمر به وقال في باب العلم يأكل من الصيد
وإذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبدا وقال في باب العتق
من الام وليس في قول أحد وإن كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت
عليه من المواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تبريره من الرأي وأدبه مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل روي عنه أنه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلا عن كلام
سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث أن الشافعي قال
في رسالته القديمة بهذان أمتي على الصحابة عاهلهم والصحابة رضي الله عنهم فوقي في كل علم
واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وآراءهم لنا أجدا وأولى من رأينا عندنا لا أنفسنا
أه وروى أنه في أن الشافعي استغنى فيمن نذر ليشين إلى الكعبة وحنث فافتي بكثرة عمن
فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو غير مني خطا من أبي رباح

رضي الله عنه وسأني في فصول الاجوبة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم الشافعي ترك القنوت لما رافقه وأدركته صلاة الصبح عنده وقال كيف قنت بصحبة الامام به ولا يقول به وان الامام الشافعي انما فعل ذلك فتحالب بالادب مع الائمة المجتهدين وحملهم في جميع أقوالهم على المحامل المحنة وعلى انهم ما قالوا ولا الا لكوتهم اطلعوا على دليله من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة اقول أحدم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد منه فادى اجتهاده الى أن الادب مع الائمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السنن لما وترت عليه من توهم القدح فيه والذي نقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الادب مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسنيته حيث شذفاه من اساءة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك شيء قال به لشيء قال به غيره وحاشا الامام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارته قبل الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انما كان امانة في اجتهاده حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المعذودة للامام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يفرح ذلك في مقام الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وانما ذلك فيه رعاية لكمال المقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الامام أبي حنيفة والادب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي اب كاسترى بعضه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في جلسنا ترك القنوت على الادب لمحض لان الادب مما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه انما هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتابع لشريعته فليتامل وسأني في فصل الاجوبة عن الامام أبي حنيفة قول الامام مالك المماثل عن الامام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الاسطوانة حجر ونصفها فضة لقام بحجته وكذلك قول الامام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الامام أبي حنيفة فامل يا اخي ادب الائمة مع بعضهم بعضاً واقدمهم في ذلك ويايك والتعصب لامامك حجة جاهلية من غير دليل فتحملني طريق الصواب وأول من يتراءى لك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام مالك للامام مالك في مسئلة أرسلها الله من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وان الامام مالك كتب الى ابي حنيفة بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك راجعاً لله رب العالمين

فصل في ما نقل عن الامام احمد من ذمه الرأي وتقدمه بالكتاب والسنة روى البيهقي عنه انه كان اذا سئل عن مسئلة يقول أولاً حد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذمه انه لم يدون له كلاماً كقصة المجتهدين خوفاً من يقع في رأي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو مخلق من صدور الرجال وبالله انما وضع في الصلاة ثمان وعشرين مسئلة هكذا اخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين المحبلي القنوجي رضي الله عنه ولفظنا انه لم يأكل الطلج حتى مات وكان اذ سئل عن

ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك بلغنا عنه أنه اختفى أيام المحنة في مشاة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل لهم الام لا في طلبك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث في الفساحين اختفى من الكفار اكثر من ثلاثة أيام وحاله في العجل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثيرا من رأى الرجال ويقول لا ترى أحدا يتطرق كتب الرأى غالباً لا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام أجده عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه وصاحب رأى فن يسأل منهما عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى وكان كثير ما يقول ضعف الحديث أحب الي من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظروا في امر دينكم فان التقليد لمير المعصوم مذموم وفيه عي للصيرة وكان يقول قبيح على من أعطى شعبة يستضيئ بها أن يقطعها ويمشي معتمداً على غيره يشيروا لله أعلم إلى أنه لا ينبغي لمن قد على الاجتهاد أن يفتاد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها والله أعلم وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد ما لا كالأول الأزاعي ولا التخفي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا اه قلت وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة ولا فقد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاقل لا يضل في دينه والله أعلم فتدبان لك يا اخي عمة شاة عن الأئمة الأربعة وغيرهم ان جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم بمنزلة عن القول بالرأى في دين الله وان مذاهم كلها محررة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والمجوهروان أقوالهم كلها ومذاهم كالثوب المنسوج من الكتان والسنة سداً وحجة منهم ما ينبغي لك عذر في التقليد لا يذهب شئت من مذاهم فانها كلها امر يقى إلى الجنة كما سبق بيانه واتوا الفصل قبله وانهم كانوا على هدى من ربهم وأنه ما طعن أحد في قول من أقوالهم إلا تجهل به ما من حيث دليله وما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضى الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادة ودقة مداركه واستنباطاته كما سيأتي بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى ومن شاء رضى الله عنه من القول في دين الله بالرأى الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته إلى ذلك فينبه وبينه الموقف الذي يشب فيه المولود وسمعت سيدي علياً النخوص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الأدب مع أئمة المناهج أنهم سمعوا مرة من الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال قطع الله سائلك شاك يقول هذا اللفظ إنما الأدب ان تقول ولم يصلح الامام على هذا الحديث اه وصحته مرة أخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقية لا يكاد يطلع عليها الأهل الكسوف من اكابر الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا رأى ماء الميضة عرف سائر الذنوب التي خرت فيه من كائرو صغائر ومكروهات فلها جعل ماء الطهارة اذا تطهر به المكاف له ثلاثة أحوال أحدها أنه كالنجاسة المنقطعة احتياطاً لا احتمال ان يكون المكاف ارتكاب كية انشائي انه كالنجاسة

الموسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكروها أو خالف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لمجاوز
 ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال
 انهما في أحوال كما ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ولا تخلو غالب
 المكلفين أن يرتكب واحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
 في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

(فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه)

*(الفصل الاول في شهادة الأئمة له بغزارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة
 بالكتاب والسنة)* اعلم يا اخي اني لم أجب عن الامام في هذه الفصول بالصدور احسان الظن فقط
 كما يغفل بعضهم وانما أجب عنه بعد التتبع والتقص في كتب الأدلة كما وضحت ذلك في خطبة
 كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذهب المجتهدين ومذهبه أول المذاهب تدويناً وآخرها انقراضاً
 كما قاله بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعباده ولم تزل اتساعه في زيادة
 في كل عصر الى يوم القيامة لو حسب احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما أجاب فرضي الله
 عنه وعن أتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه
 الله تعالى يقول لو أنصف المتأدون للأمام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم لم ينصف أحد
 منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا مدح أئمتهم له أو بلغهم ذلك فقد
 تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناطر في أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانة ذهب
 أو فضة لقم بيمينتي أو كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
 على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كونه الامام
 الشافعي ترك التعذير في الصبح لما صلي عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستعباده اكان
 فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك
 ابن انس رحمه الله تعالى اذكر أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن
 فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت ونقد برئوت ذلك
 عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يذكر أي على وجه الاتقياد
 والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن يسكنه الا كنفاء بلادكم يعلم اني حنيفة واستغناء الناس بسؤاله
 في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلادهم صار علمه مطلاً عن
 التعليم فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى تحتاج اليه ليلث علمه في أهلها هذا هو المألوف بفهم كلام
 الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لإبراء الأئمة عن الشبهة والنضال لبعضهم بعضاً
 ومن جملة على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
 مالك لا يقع في تنقص امام من الأئمة بقريضة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناطرة وقوة
 المحجة والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الأجرى عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضي الله عنه فقال لا رأى ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأى ضعيف وحديث صحيح
وسئل عن اسحق بن راهويه فقال حديث ضعيف ورأى ضعيف وسئل عن الامام الشافعي
فقال رأى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التعصب على الأئمة باجماع كل
منصف ان هج النقل عنه فان المحس لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة
وقد ثبت بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألفت كتاب أدلة المذاهب فلم أجد قولاً من
أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إلى مفهوم ذلك أو حديث
ضعيف كثر طرقه أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح فن أراذ الوقوف على ذلك فلنطالع كتابي
المذكور وبالحجة فقد ثبت تعظيم الأئمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام
الشافعي فلا تنفأت إلى قول غيره في حقه وحق أتباعه وسمعت سيدي علياً الغواص رحمه
الله تعالى يقول مراراً يتعين على أتباع الأئمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام
المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يحذوه تقليداً لامامهم وان ينزهوه عن القول
في دين الله بالرأى وأن يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن يقلد امامه
في كل ما قاله سواء فهم دليله أم لم يفهمه من غير أن يطالبه بدليل وهذا من جهة ذلك وقد تقدم
في فصل الانتفال من مذهب إلى مذهب انه يحرم على المقلدان بغاضل بين الأئمة تفضيلاً يؤدي
إلى التقيص لاحد منهم مع أن جميع المعترضين على بعض أقوال الامام رضي الله عنه دونه
في العلم يقين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام أن يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع اسلوباً إلى
أن يصل ذلك إلى عين الشريعة المطهرة التي تفرع عنها قول كل عالم كما مر ايضاحه وكل من
ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجد المعترض عليهم كالذي
ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقتها ولا مدركها فإلله تعالى برزق جميع
أخوتنا من المقلدين لهذا المذهب مع جميع أئمة المذاهب * وما وقع لي ان شخصاً دخل قلتي
فمن ركب إلى العلم وأنا أكتب في مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها وانحرج
من كبره كرايس وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فراءت فيها الرد على الامام أبي حنيفة رضي
الله عنه فقلت له ومثلك بفهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما أخذت ذلك من مؤلف للفخر
الرازي فقلت له ان الفخر الرازي بالنسبة إلى الامام أبي حنيفة كطالب العلم أو كحاضر الرعية مع
السلطان الاعظم أو كحاضر النجوم مع الشمس وكأحرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم
الا عظم الابدال واضح كالمشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والمعلن على أئمتهم
في الدين الابنض واضح لا يحتمل التأويل ثم بتقدير وجود قول من أقوال الامام أبي حنيفة لم
يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاد يبين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر
خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن أبي زيد القيرواني
فقال يوماً ان بعض الأطفال بقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من الجامع الأزهر فلقبه
جندي فقال أقر إلى هذا الكتاب فلم يعرف أن يقرأه لجندي هذه ونزبه إلى ان ألح عليه

وقال له تكبر عما حثك وتوهم الناس انك فقيه انتهى فكان الناس يرون ان ذلك ببركة ابن
ابي زيد رجه الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من الشافعية المترددين الى ينكر على أصحاب
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا اقدر اسمع لاصحابه كلاما فنهيتهم يوما فلم ينته
ففارقتني فوقع من سلم ربع عال فانكسر عظام وركه فلم يزل على مقوره حتى مات على اسوا حال
وارسل الى ابي اعمده فأبى أديا مع أصحاب الامام رضي الله عنه من حيث كونه
يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الأئمة وأتباعهم فانهم على هدى مستقيم والمحمد لله
رب العالمين

* (فصل) * في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم ان هذا الكلام صدر من متعصب على الامام متهور في دينه
غير متورع في مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
مشبولا وعن قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما ذ
وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائد السنتهم وقد روى الامام ابو جعفر الشريفي اماري
نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول
كذب والله وافترى علينا من يقول عنا اننا تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى
قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقبس الا عند الضرورة الشديدة وذلك اننا ننتظر أولا
في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة وأفضية الصحابة فان لم نجد دليلا قسنا حائذا منسكونا
عنه على منطوقه بجامع اتحاد العلة بينهما وفي رواية أخرى عن الامام انا نأخذ أولا بالكتاب
ثم بالسنة ثم بأفضية الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكمنا على حكم بجامع العلة
بين المسائلتين حتى يتفصح المعنى وفي رواية أخرى انا نعمل أولا بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم بأحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفته وما
جاءنا عن أصحابه تخييرا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال وكان ابو مطيع البلخي يقول
قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه أرايت لورأت رأيا ورأى ابو بكر رأيا اكنت تدع رأيك لرأيه
قال نعم فقلت له أرايت لورأت رأيا ورأى عمر رأيا اكنت تدع رأيك لرأيه فقال نعم وكذلك كنت
ادع رأيي لرأي عثمان وعلي وسائر الصحابة ما عدا ابا هريرة وأنس بن مالك ومنهم من جند انتهى
قال بعضهم ولعل ذلك لتقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك لا يقدر
في عدالتهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل
عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وجاد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلهم
الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فان اول
من قاس ابليس فانظرهم الامام من بكره نهرا الجملة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه
وقال ابي اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بأفضية الصحابة مقدما ما اتفقوا عليه على ما

اختلفوا فيه وحينئذ اقيس فقاموا كلهم وقبلوا بده وركبته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فيما مضى من ايمان وقصدت انك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال
 ابو مطيع ومما وقع فيه سفيان انه قال قد حل ابو حنيفة عرى الاسلام عروة عروفا يا اخي
 ان اخذت الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك
 واعترافه بان الامام ابو حنيفة سيد العلماء وطلبه العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج
 الامر الى رجوع ويكون المراد بانه حل عرى الاسلام اى مشكله مسئله بعد مسئله حتى لم يبق
 فى الاسلام شيئا مشكالا للزارة فهمه وعلمه ومما كان كتبه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام
 ابي حنيفة بلى انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك يا امير المؤمنين انما
 اعمل أولا بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية ابي بكر وعمر وعثمان وعلى
 رضى الله عنهم ثم بأقضية بقية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه
 قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذه القول انه لا مراعاة لاحد فى دين الله عز وجل دون أحد
 بل الحق واجب فعله على جميع الحق والله أعلم بمراده وقد اطال الامام ابو جعفر الشيرازى
 الكلام فى تبرئة الامام ابي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى
 تقديم القياس على النص وقال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الاتار ثم يقبس
 بعد ذلك فلا يقبس الا بعد ان لم يجد ذلك المحكم فى الكتاب والسنة واقضية الصحابة فهذه احو
 النقل الصحيح عن الامام فاعتمده واحم بهك وبصرى قال ولا خصوصية للامام ابي حنيفة
 فى القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون فى مضائق الاحوال اذ لم يجدوا فى المسئلة
 نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا أقضية الصحابة وكذلك لم يرل مقلدوهم يقيسون الى وقتنا هذا
 فى كل مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير تكير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعى رضى الله عنه يقول لئلا
 نجد فى المسئلة دليلا قسمناه على غيره انتهى فمن اعترض على الامام ابي حنيفة فى ٤٠ له بالقياس
 لزمه الاعتراض على الائمة كلهم لانهم كلهم يشاركونه فى العمل بالقياس عند تقدم النص
 والاجماع فعلم من جميع ما قررناه ان الامام لا يقبس أبدا مع وجود النص كما يزمه بعض
 المتعصبين عليه وانما يقبس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا المسئلة التى قاس فيها نصا من
 كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما احتج
 الى قياس ثم يقدح وقوعه رضى الله عنه فى القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه
 أيضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة أقوى من خبر
 الاتحاد الصحيح فكيف يجزأ الاتحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة اشترط فى الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع اتقاء
 عن مثلهم وهكذا واعتقادنا واعتقاد كل منصف فى الامام ابي حنيفة رضى الله عنه بقرينة
 ما روينا أنفاعة من ذم الراى والتبرى منه ومن تدعيمه النص على القياس انه لو عاش

حتى دونت أحاديث الشريعة وبعد رحيل الحفاظ في جهنم من البلاد والتفوق وظفرها
 لا خذ بها وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره
 بالنسبة إليه ~~الكن~~ لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين
 في المداين والقرى والتفوق كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة لعدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا
 في طلب الأحاديث وجعلها في عصرهم من المداين والقرى ودونها فجاوبت أحاديث الشريعة
 بعضها بعضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقتله في مذاهب غيره ويحتمل أن الذي
 أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجدوا عن إمامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام
 فالإمام معذور وأتباعه غير معذرين وقولهم إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة
 لاحتمال أنه لم يظفر به وأظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة ~~كلهم~~ إذا صح
 الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة لله ورسوله بالتسليم له انتهى
 وهذا الأمر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فإذا وجدوا عن أصحاب إمام مسئلة جاورها
 مذهب ذلك الإمام وهو ثور فإن مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات
 لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الإمام ذلك الأمر الذي فهموه من كلامه ولا يقول
 به لو عيروه عليه فعلم أن من عزى إلى الإمام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذاهب
 على أن غالب أقيسة الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه من القياس المجلي الذي يعرف به موافقة
 الفرع للأصل بحيث يتفق افتراقهما أو تقضه كقياس غير الفارقة من الميتة إذا وقعت في اليمن
 على الفارة في غير اليمن من سائر المائعات والمجامدات عليه وكقياس القاطع على البول في الماء
 الراكد ونحو ذلك فعلم مما قررناه أن كل من اعترض على شيء من أقوال الإمام أبي حنيفة
 رضى الله عنه كالفتور الرازي فإنما هو مخفاه مدارك الإمام عليه وقد تتبعنا إنا نجد الله تعالى
 المسائل التي قدم فيها أصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه تقديم
 النص على القياس ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض المالكية أنه كان يقول القياس عندي
 مقدم على خبر إلا حاد لا ما أخذنا بذلك الحديث إلا بحسن الظن برواه وقد أمرنا الشارع بضبط
 جوارحنا وأن لا نركى على الله أحد وأن وقع انناز كينا أحدا فلا تقطع بتركه وإنما نقول
 نظنه كذا ونحسبه كذا بخلاف القياس على الأصول الصحيحة انتهى قال الإمام أبو جعفر
 الشيرازي رحمه الله تعالى وقد تتبع المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الإمام أبي حنيفة
 والإمام مالك رضى الله عنهما فوجدتها بسيرة جدا نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب
 أصول المسائل التي نص عليها الإمامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في
 الأقيسة هي بسيرة جدا والباقي كله مستند إلى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة وقد أخذ بها
 الأئمة كلهم وما انفرد أحدهم عن صاحبه إلا ببعض أحاديث فكذلك الشريعة يسبحون

كأمر يانه في الفصول قال عاقل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانسراح صدر لانتها
كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشدّد اللهم إني أبرا اليك من كل من اعترض على
أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والمجد لله رب العالمين

(فصل) في تضعيف قول من قال إن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالباً على ما أثنى
أثنى طالع سبحانه الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها الأسما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه فاني خصصته بمزيد اعتناء وطالع عليه كتاب تخرّيج أحاديث كتاب الهداية
للمحافظ الزبلي وغيره من كتب الشروح قرأت أدلته رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح
أو حسن أو ضعيف كثرت طرقه حتى لم يحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة
طرق وأكثر إلى عشرة وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه والمحقوه
بالصحيح نارة بالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى
للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فإنه إذا لم يجد أحدنا شيئاً
أو حسناً يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه بصير يروي الحديث الضعيف من
كذا كذا طريقاً ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها ببعضاً فيقدر ويرد ضعف
في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة كلهم
يشاركونه في ذلك ولالوم الأعلى من يستدل بحديث واحد مرة جاء من طريق واحدة وهذا
لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فأمثلهما أحد استدلال بضعيف لا بشرط مجتمعه من عدة
طرق وقد قدمنا في ما أجاب عن الإمام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك
غيري وإنما أجيب عنه بعد التبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكذا في المتن بالمنهج
المدين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كما قلنا بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة
والمندرس قبل دخولي في محبة طريق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفرع منها أقوال
جميع المجتهدين ومقلديهم وقد علم الله تعالى على عظمة مسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة من
نسخة صحيحة عليهم أخطوط الحفاظ أنوهم المحافظ الدمايطي قرأته لا روى حديثاً إلا عن
خير التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالأسود وعائشة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم
أجمعين فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام أخبار
ليس فهم كذاب ولا متهم بالكذب وإنما هي أدلة من ارتضاهم الإمام أبو حنيفة رضي الله
عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة توريته وتحرزه وشدة ثقته على الأئمة المجتدية وقد بلغنا أنه
سئل يوماً عن الأسود وعطاء وعائشة أيهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف
نفاضل بينهم على أنه ما من راوٍ من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل المخرج كما يقبل
التعديل الواضعف إليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العظمة أو الخف في
بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمثاله على الشريعة وقدموا المخرج أو التعديل على عمل

به مع قبول كل الروايات واصف به الاتساح لا وانما قدم جهورهم التعديل على المخرج وقالوا
 الاصل العدالة والمخرج طارئ لئلا يذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مرويه فلا بد
 من التخصيص عن حاله وقد نرج الشيخان لمخالق كثير من تكلم الناس فيهم ايشارا لاثبات الادلة
 الشرعية على نفيها يجوز للناس فضل العمل بها فيكون في ذلك فضل كثير للائمة افضل من
 تخريجهم كما ان في تضعيفهم للاحاديث انصار حجة للائمة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصد
 الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئا من الاحاديث وصححوها كلها لكان العمل بها واجبا ويجز
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحفاظ المنزلي والحفاظ الزيلعي رحمهما الله تعالى ومن
 خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضمعي والمحدث بن عبيد واين بن
 ثابت المجشي وخالد بن مخلد القسواطيسي وسويد بن سعيد المحدثاني ويونس بن ابي اسحق
 السيعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون
 عنه الا ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به وخالفه فيه
 الثقات وذلك لتحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل قدمت
 الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث مع انه لم يتقدم به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم
 الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متبعة قال الحفاظ الزيلعي
 والدمياطي وهذه اللمة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدلوا على الصحيحين كما في
 عبد الله المحاكم وكثيرا ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه
 هذه اللمة اذ ليس كل حديث احتج برأيه في الصحيح يكون صحيحا اذ لا يلزم من كون رايه صحيحا به
 في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال
 فقد شرط من شروط ذلك الحفاظ كما قدمناه فان احدا غيرا يحسب ذلك الصحيح لم يلزم هذه
 الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان ان له ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
 مجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما ترك ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اتينا فتحنا باب الترك لحديث كل راي وتكلم بعض الناس
 فيه مجرد الكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا أدى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواية جميع ادلة المذاهب المخالفة لمداهم فان جميع ما رويده
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي هما التحقيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة
 الماضين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فاضرب صفحا عما ترى بينهم فانك بالحق لم تخلق لمثل
 هذا وانما خلقت للاشتغال بما عينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي يبلا حتى يخوض
 فيما جرى بين الائمة فخلق الله الكعبة وظلته الوجه فابالك ثم اياك ان تصنع لما وقع بين ابي حنيفة

وسفيان الثوري وأبو بن مالك وابن أبي ذئب وأبو بن أجد بن صالح والشعبي وأبو بن أجد بن حنبل
 والمحارثي الحماسي وهم جازوا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح
 فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان تقوم أمة أعلام ولا قوائم محامل رب العالم بقهمها
 غيرهم فليس لنا الا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي
 الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغك أن أحدا من الأئمة
 شدد التكبر على أحد من أقرانه فاعلم ذلك خوفا على أحد أن يقههم من كلامه خلاف مراده
 لاسماعيل العقائدي فان الكلام في ذلك أشد وقد اختفى أجد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
 السراج وكان المحارث الحماسي ينام عنده وهو وأصحابه فلما صلوا المشاء نذاكروا في الطريق
 وبكروا فبكي أجد منهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم المحقق شيئا
 يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى لك يا اسماعيل صحبتهم خوفا عليك ان تفهم عنهم غير
 مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعلم ان كل دليل ورد مناقضا لدليل آخر فليس هو باقضي
 حقيقة وإنما هو محمول على حالين من وجوب ونسب وتحريم وكراهة أو أحد الحديثين منسوخ
 لا يدمن ذلك اذا تناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من من ذكره
 فليس هو باقضي حديث هل هو الابضعة منك فما حقق النظر لان حديث النقص بمس الفرج
 خاص بالكابر المؤمنين وحديث هل هو الابضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلام
 الأئمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلتم أن أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
 فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
 من الجرح فاجابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الامام أبي حنيفة بانه ضعيف
 فالجواب يجب علينا جل ذلك جزما على الرواية النازلة عن الامام في السند بمدة موته رضي الله عنه
 اذ ارواوا ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام
 الثلاثة فهو صحيح لانه لو اصح عنده ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب ارمتهم بكذب مثلاً
 في سنده النازل عن الامام وكذا ناصحة محدث استدلال محتمل به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه
 غيره فتأمل هذه الدقة التي نبهتكم عليها فاعلمك لا تجدنا في كلام أحد من المحدثين وبالله ان
 تبادر الى تضعيف شيء من أدلة مذهب الامام أبي حنيفة الا بعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد
 ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الامام انه ضعيف أدلة
 مذهب أصحابه الذي ولدوه بعده وهموه من كلامه لمجهل هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام
 حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه كما مر أوائل الفصل وهذا المجهل
 يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الامام انه مذهب له مع
 أن ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قول الورع في المنطق وسوء
 التصريف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عز وكل قول الى قائله على التعيين لينظر العلماء
 فيه ويكروا على ثقة في عزوه اليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عزونا قاص ونم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا فبعض فيه الناس
وها أنا قد أثبت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وأن جميع
ما استدلل به لمذهبه أخذه عن خيار التابعين وأنه لا يتصور في سنده شخص منهم يكذب أبدا
وأن قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين عن سنده
بعدموته وذلك لا يقدح فيما أخذه الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواة وهو ما عد إلى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
ضعيف فقولنا بآيات الأمان طريق واحدة أبدا كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحدهم بحديث
صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب
الإمام أبي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما مرنا ضاححا فترك يا أخي التعصب
على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول إن أدلته ضعيفة بالتقليد فقشروع
المخاسرين وتتبع أدلته كما تتبعناها تعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وإن شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة
ليس دونها أصحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الإخلاص في العلم والعمل حتى تعف
على عين الشريعة التي قدمنا ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء
وأصحابهم تتفرع منها وليس مذهب أوليها من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً
خارجاً عن الشريعة فرحم الله تعالى من زعم الأدب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فإن الله تعالى جعلهم
قدوة للعباد في سائر أقطار الأرض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى دخول الجنة
وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من زعم الأدب معهم وينظر ما يحصل له من الفرح والسرور
حين يأخذون بيده ويشفعون فيه ضد ما يحصل لمن أساء معهم الأدب والمجد لله رب العالمين

* (فصل) * في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في
الدين اعلم يا أخي أن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
فاني بحمد الله تتبعته مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفة المتكلم وقد
أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
يشك عنه من الأقوال إلا ما كان على شاكلة حاله على أنه ما من إمام إلا وقد شد في شيء وترك
التشدد في شيء آخر توسعة للأمة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلهم أمثل ما سمرناها في تقدير
وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك
فامتحن يا أخي ما قتله لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر الأبواب تعرف صدق
قولي لاسمافي الأموال والأبضاع فإنه إن احتاط إمام للشئ قل احتاط له للباقي وإن
احتاط إمام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتاط لمن يزوجه بعده وبالعكس فقد لا يكون
الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله المخالف وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم إن ما سماه

هذا المعترض قلته احتياط من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو
 تيسير وتسهيل على الامة تبعا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول بسرو
 ولا تسروا يعني في كل شيء ان تصرح به شريعتي والا فكل شيء صرح به الشريعة ليس فيه
 تضيق ولا مشقة على احدا باذنا فرجع الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد تبعا
 لما ورد عن الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرف والدة وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ
 الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان
 اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى فيجب على كل مقلد ان لا يعترض على قول نحمد خفف
 او شدد فانه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع اقوال
 المجتهدين واتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد المجازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد
 على هدى من ربه في ذلك حتى يمتن الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرخ
 منها كل قول من اقوال علماء الشريعة وقد اجمع اهل الكشف على ان الدائر مع رفع المخرج
 عن الامة اولى من الدائر مع المخرج عليهم لان رفع المخرج هو الحال الذي ينتهي امر الخلائق
 اليه في الجنة فينبذون منها حيث شاءوا لا يجبر فيها على احد عكس الحال في الدنيا والمحمد لله
 رب العالمين

(فصل) * في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الائمة على
 الخصوص وبيان وسعة علمه وكثرة ورعه وصادقته وعفته وغير ذلك روى الامام
 ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس
 واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكثرهم احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالزأى
 في دين الله عز وجل وكان لا يضع سلة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويضع عليها مجلساً
 فاذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها الشرع قال لا ييوسف أو غيره وضعها في الباب الغلاني
 انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظروا اني شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله ان يزيد
 في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى ايضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
 الخزرجي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالماً اروع ولا ازهد ولا اعد
 ولا اعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي ايضا عن عبد الله بن المبارك
 قال دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
 ابو حنيفة فقلت لهم من اروع الناس فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من ازهد الناس فقالوا
 كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اعبد الناس واكثرهم اشقة قالوا لم فقالوا كلهم الامام
 ابو حنيفة فما سألتهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا قالوا كلهم لانه لم احد احتياق بذلك غير
 الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح ابا حنيفة ويثنى عليه كثيراً ويقول على
 رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشترى احدهم ثوباً
 ونظمته على الله ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع القلعة التي عنده ويقول قد احتلقت

دراهمك بدارهمي فخذها كلها وساحتك يا اخي ذنبا واخرى وهذا ورع لم يلفا وقوعه
 من غيره رضي الله عنه وروى ابو جعفر الشيرازي ايضا ان الامام ابا حنيفة وكل وكيفا يبيع
 ثياب من خز وكان فيها ثوب ميب فقال لا وكيل لاتباع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي
 ان يبين عيبه وخطبته على ثمن بقية الثياب فلما انجزه الوكيل بذلك تصدق بثلث الثياب
 كلها على الفقراء والمساكين ومحاصيهم اهل الذمة قال وروى عن شقيق البصري ان الامام ابا
 حنيفة رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول ان لي عنده قرضا وكل قرض
 جزء فعاثي وربا وجلسي في ظل جداره انتفاعا لي بظل جداره ومن دققت ورعه رضي الله
 عنه ان ابا جعفر المنصور الخليفة لما منع الامام ابا عبيد الله عن الدار عن الدار عن الدار عن الدار
 لحم الاسنان هل يقضى الوضوء فقال له اسالي عمك حماد عن ذلك بكرة النهار فان اصابني معنى
 القضا ولم اكن ممن يجنون امامه بالنسب انتهى فانظروا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان
 هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام الامام في العلم وروى ابو بوبن وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء اكثر من خمسين سنة ولم يكن
 يضع جنبه الى الارض في الليل ابدا وانما كان ينام مخطئة بد صلاة الظهر وهو جالس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعينوا على قيام الليل بالقيلولة يعني النوم بعد الظهر
 وروى القضا عنه انه رضي الله عنه ضرب وحبس ليلى القضاء فصر على ذلك ولم يكن وكان سبب
 اكرامه على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره قدش الخليفة في بلاده عن احد يكون
 مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا احدا يملح لذلك غير الامام لكثرة علمه ورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا بالخليفة قد قتلنا
 العلماء واخذنا احدا افعه ولا اورع من الامام ابي حنيفة ويليهم سفيان الثوري ودعا ابن اشيم
 وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا اخن اكم تخميننا انا فاضرب واحبس ولا ائلي واماسفيان
 فيهرب واماصلة بن اشيم فيقتاعني ويخلص واماسر ينافي مع فكان الامر كما قال الامام فان
 سفيان لبس ثياب القتيان واخذ بيده عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه احد حين خرج واما
 شريك فقولني واماصلة قد دخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخمر والبراذن اياش طيخت
 اليوم فقال الخليفة اخرجوه عني هذيجنون قال الشيرازي وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
 واصله انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحيلة ويقتنع من هذه الورطة فلم
 يفعل رضي الله عنهم اجمعين واما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرتان تتبع
 اقواله وسبأ في غالبها في توجيه اقوال الائمة ان شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضي الله عنه بجمعة
 الطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالسر حين وعاء الممشة فانه في غاية التوسعة على الامة
 عكس من قال يمنع الطهارة من ذلك الماء موضع اكل الخبز المذخور بالعباسة وان كان كل من المذهبيين
 يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الخمار الذي
 خلط بالعباسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فاولا هذا القول

ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الأزيار واليابرق والثقف والزنادى والقلل والكيزان والطواجن
والخواري ورماد النعاسة الذي يبنى به وقد بلغنا أن جميع ما ذكر لا بد من خطئه بالسرجين لستم
تخافون بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والثقف ولولا تقليد الناس للامام أبي حنيفة
رضي الله عنه في قوله بحمل استعمال الفخار المذكور لكد رعيش الناس وضاعت مصالحهم
وقد استنبط لقوله رضي الله عنه في ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عمارة المسلمين بالنار ثم بعد
ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة أن لا يدخلها إلا المطهرون من الذنوس الظاهر والباطن
فكم كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من الأفعال المحسوسة
كالسرجين الذي يعجن به الفخار فإن قلت فما قولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كعظام
الخنزير وبقية أجزائه إذا حرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلق ذاتا وصفة فالجواب
مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الامام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام الكفار فلا تطهره أحراقه بالنار
كما سألني بسطه في توجيه أقوال العلماء أن شاء الله تعالى فيعلم أنه يجب على كل مكلف أن
يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الامام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليعود على الناس
تعاليم الله تعالى ورسله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكك الشرع عنه ولم يتعرض فيه
لأمر ولا نهى فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لاحد أن يحجره عليهم ثم إن وقع من عالم التجبر
في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما نبى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس
الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحل للأنثى دون الرجال والعلماء أمراء الشارع على شريعته
من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينه وبين الخلق واستنطوه من الشريعة لاسيما الامام أبو حنيفة
رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم ندوينا
للذهب وأقر بهم سندنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهدنا لفعل أكثر أتباعه من
الأئمة رضي الله عنهم أجمعين وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض على امام عظيم أجمع الناس على
جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طوله عمره
ما هذا والله الاعشى في البصيرة لأن جميع ما وسع به علينا إنما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم
تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة
ورعه واحتياله في دينه وشدة احتياجه إلى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يعترض
عليه مع شدة احتياجه إلى ما وسع به الامام عليه لئلا يوارى ما علم ذلك وتأمله فإنه يغيب
واباك أن تخوض مع المخاضين في اعراض الأئمة بغير علم فتخسر في الدنيا والآخرة فإن الامام
رضي الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة متبرئا من الزايم كما قدمناه لك في عدة مواضع من هذا
الكتاب ومن فتش مذهبه رضي الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطا في الدين ومن قال
غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المتكبرين على أئمة الهدى بفهمه المقيم وحاشي ذلك
الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متبع إلى انقراض المذاهب كلها كما أخبرني
به بعض أهل الكشف الصحيح وأتباعه لن يزالوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد

اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه وقد قدمنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم على
 في الفقه على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وحسب ليقلد عمره من الأئمة فلم
 يفعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا يقوهم أنه من جلة
 أهل الرأي بل كلام من يطن في هذا الإمام عند المحققين شبه الهذيان ولأن هذا الذي
 طعن في الإمام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقدّم الإمام أبا حنيفة
 في ذلك على غالب المجتهدين مخفاه مدركه رضي الله عنه واعلم يا أخي أنني ما بسطت لك الكلام
 على مناقب الإمام أبي حنيفة أكثر من غيره الأربعة المتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
 المخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله مخفاه مدركه عليهم بخلاف غيره من
 الأئمة فإن وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لعالم طلبة العلم الذين لهم قدم
 في الفهم ومعرفة المدارك وأذبان لك تبرى الأئمة كلهم من الرأي فأعمل بكل ما تجد من كلام
 الأئمة بإسراع صدر ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الميزان ولا يخلو أن
 تكون أنت من أهل مرتبة منهما وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين
 رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم إلا بعد المسالسة في الاحتياط لأنفسهم وللأمة
 ولا تفارق بين أئمة المذاهب بأجل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين الرسل
 كما مرّسبانه في الفصول قبله وإن تفاوت المقام فإن العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلكوا
 في مذهبهم وكل من اتسع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف منازع أقوال الأئمة
 وآمهم كلهم يعترفون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول إمام منهم كأننا
 من كان شرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك وقه الحمد فليس عندي توقف في العمل
 برخصة قال بها إمام إذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريق الكشف
 وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الإيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
 البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه أبداً
 ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم
 كانوا أعلم منك وأورع يقيين في جميع ما دونوه في كتبهم لأتباعهم وإن ادعيت أنك أعلم منهم
 نسبك الناس إلى المجنون أو الكذاب بخدا وعنادا وقد أفتى علماء سلفك بتلك الأقوال التي تراها
 أنت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا فلا يقدح في علمهم وورعهم جهل مثلك بمنازعهم وخفاه
 مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما تعب في تحريره ووزنه بميزان
 الأدلة وفواعل الشريعة وحرره تحرير الذهب والجوهر فإياك أن تقبض نفسك من العمل بقول
 من أقوالهم إذا لم تعرف منزهه فانك لتعصى بالنسبة إليهم والعاصي ليس من مرتبة الانكار على
 العلماء لانه جاهل بل يعمل يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرجوحة أو رخصة بشرطها المعروف
 بين العلماء وشأن كل بضك بعضاً وفش نفسك فرمما رأيتها تقع في الكبر أكثر من غل وحسد وكبر
 ومكر واستهزاء بالناس وغيبة فيهم وكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكبراء فضلاً

عن الصغار والمكروهات ومن يقع في مثل ذلك ما من دعواه الورع وصده فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجمل اوجبه جاهلية كيف يقع فيما عرف دليل تورجه من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع بما رآه من كلام ائمة الهدى علينا بائني تراك تنكدر من وقوعك في هذه الكبار كاتراك تنكدر من تقليد غير امامك او ممن امرك بالانتقال من مذهبك الى غيره وبالسؤال فويلك كما مثل ذنوب انتقالك من مذهب الى مذهب او مثل علك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقداك بائني الحق في كلام ائمة الهدى واجب عليك مادمت لا تنكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم كما تقدم بيانها في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصاف وسمعه الاعتقاد وجد جميع مذاهب الائمة كانوا نسجت من الكتاب والسنة سداها ومجتمعا نهما والمجتهدين رب العالمين

(فصل) قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الارشاد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح ما شاء اقدم ويحرم على قوم آخرين فكذلك العلماء ان يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة والبيع او غيرها في باب ويصحوا ذلك في باب آخروا مع اتحاد التعليل في البابين نفي ذلك قولهم بوجوب الفسل على النساء لكون الولد منهن متقدما وعدم قولهم بوجوبه اذا اقبلت المرأة بدا او رجلا فقط مع ان اليد او الرجل مني متقدما بلا شك هن اعترض عليهم في ذلك قلنا هان العلماء تابعون للشارع في ذلك دليل ما نقله البناء في الخصائص النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما اباحه لامة وحرم عليهم ما اباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذا اقبلت اماناؤه صلى الله عليه وسلم على شريعته من بعده فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب الحق مع اتحاد الفسل والمجتهدين رب العالمين

(فصل) في بيان بعض ما طلع عليهم من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة لانه قد بي في ذلك ان طلبت الاحاطة بها واذ قال العلم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق ولعل قالوا يقول من ابن اطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دون المحدثون من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر اقطار الارض حتى قدر ان يرد ما كلها الى مرتبتي تخفيف وتشديد فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظتها وشرحتها على مشايخ الاسلام من الشريعة فبرعنا على علمي واقتدي بي في معاملة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة اصناف حفظ متون وشرح لها واسطة لعله لنفسه مع مراجعة العلماء في المشكلات منها *(القسام الاول)* في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضها على العلماء هن ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن القري ويحتمر الروضة الى باب القضاء على الغائب وكتاب جمع المجموع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقه من مالكي في القواعد وكتاب انقيص الفتاوى في المسائل والبيان وكتاب الفقه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في العوالم وكتاب في مختصرة بعد ما نامل اه

وجد في بعض النسخ زيادة بعد قوله والمجتهدين رب العالمين وقبل قوله فصل قال المحققون وهي هذه انتهت الفصول الموضحة للميزان والشرع في مقصود الكتاب من الجمع بين احاديث الشريعة واقوال الائمة المجتهدين ومقتضياتهم من حديث ما جمع بين الاحاديث فانقول وبالله التوفيق اعلم يا بائني ان جل المجتهدين او القرويين على جليل اولى من النساء احدثهما كما قال الامام الشافعي وغيره لان كلام الشارع والائمة يجل عن التناقض كما تقدم اوائل الميزان وربما حلت مقابل احدا المجتهدين اثر احدث لم اجد له مقابل من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم احسانا لظن لصاحب ذلك الاثر وجلا على انه ارى في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لسانا كان مثل ذلك لا يقال من قبل الراي اه والناس ما في ذكر النسخ من حذفها لانها غير مناسبة لما بعدها من الفصلين وسأني ذكرها مختصرة بعد ما نامل اه

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات * (القسم الثاني) * ما شرحته على العلماء
 فقراءت بحمد الله شروع جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا قراءه بحث وتحقيق
 حسب ما قفي ومرتبتي فقرات شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ مع تفهيم ابن
 قاضي عجلون مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشر مرات وقراءت شرح الروض على مؤلفه
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا وقراءت عليه شرح المنهج له أيضا وشرح البهجة الكبير
 وشرح التحرير وشرح التنقيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح
 البخاري للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الجوهري وكتاب القوت للإدري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملقن على المنهاج والتنبيه
 وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقراءت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملي وكنت
 له كتب على كل درس منها زوائد شرح الروض وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح
 المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعب من سرعة مطالعته لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابتك
 زوائد هذه الكتب لما كنت أظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح
 الروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أطلع عليه جميع المواد التي تيسر لي من
 القراءة وتحرير جميع عباراته من أصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي استعملتها
 في الشرح كالهمات والمخادم وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة والرافعي
 الكبير والبيضاوي والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسن وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى الغزالي وغير ذلك وكنت أنبه الشيخ على كل عبارة تعلها مع اسقاط شيء منها
 واطلعت على اثني عشرة مسألة ذكرتها من زيادة الروض على الروضة والحال أنها مذكورة
 في الروضة في غير أبوابها والمحقق الشيخ بشرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكرتها من إبحاث
 الزركشي وغيره في المخادم والحال أنها من أقوال الأصحاب فأصلحها في الشرح وقراءت شروع
 الفقيه ابن مالك كان المصنف والاعمى والبصير وابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل
 والأشعري مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقراءت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد
 وكتاب المغني وحواشيه وغير ذلك وقراءت شرح الفقيه العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف
 على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للسجناوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع القسري
 ثم اختصرته وقراءت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك
 علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووي وقراءت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين
 المحلى وحاشيته لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلى وكنت أقرأ الحاشية والشرح
 عليه على ظهر قلبي اذا نسيت الكرسي في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعب
 من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعته وقراءت العبد وحواشيه على الشيخ عبد الحق السباطي
 وقراءت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي الجهمي بباب القرافة وحواشيه وقراءت شرح
 الشاطبية للسجناوي ولابن القاصح وغيرهما على الشيخ نور الدين الجماري وغيره وقراءت من

صكت التفسير وموادها تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيباني
 الجعفي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
 على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت أطلع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبدالعزیز الديلمي الثلاثة وتفسير
 العلي وتفسير الجلال السيوطي المحي بالدر المنثور وغير ذلك ونسأمن قراءه في المحاسبة
 التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب
 الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وصكت أطلع عليه تفسير القرآن العظيم لاجل ما في
 البخاري من الآيات لا يعرف مقالات المفسرين فيها وأطلع عليه أيضا شرح البخاري
 للحافظ ابن حجر وشرحه للكرماني وشرحه للعيني وشرحه للبرماوي وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لابي بكر بن العربي المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب الشفالقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنح المحمدية وغير ذلك
 * (القسم الثالث) * فيما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قراءته على
 الاشياخ جميع الكتب المقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته
 كتاب الام للإمام الشافعي رضي الله عنه ثلاث مرات وكنت أطلع عليه استدراكات اصحاب
 وتقييداتهم عليه في شروحه وتعليقهم وطالعته مختصر المنزى وشرحه الذي وضعه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذلك مرة وطالعته مسند الامام الشافعي رضي الله عنه مرات والحماوي
 مرة واحدة وطالعته كتاب الجعفي لابن خوم في الخلاف العالي وهو لاتون مجلدا وكتاب الملل
 والعمل له وكتاب المعلى مختصر المجلى للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالعته الحماوي للوردى وهو عشر
 مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروغ ابن المحداد وكتاب الشامل
 لابن الصباغ وكتاب البعدة لابي محمد المجبوبي وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
 الزاقي الكبير والصغير مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للنووي والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالعته المهمات والتعقبات
 عليها مرتين وطالعته الخادم مرتين ونصفا وطالعته القوت للاذري والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالعته كتاب البعدة لابن الملقس والجمالة وشرح التنبيه له مرة واحدة وطالعته تفسير
 المجالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحي نحو عشر مرات وطالعته فتح الباري على
 البخاري مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتتبع
 للزركشي ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة
 وللقاسي مرة وطالعته تفسير البغوي ثلاث مرات والمجازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي
 ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو
 ثلاث مرات وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفناراني

وحاشية ابن المنبر عليه ثلاث مرّات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمعتها في جزء وطالعت على الكشاف أيضا البحر لأبي حسان وأعراب السمين وأعراب
السفاحي وطالعت تفسير البضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرّات وطالعت تفسير
ابن الزيّب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفسير الواحدي الثلاثة وتفسير عبد العزيز الديلمي
الثلاثة كلها مرّات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عددا في هذا الوقت من
المسانيد والأجزاء كوطأ الإمام مالك ومسنّد الإمام أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحاح ابن خزيمة
وصحاح ابن حبان ومسنّد الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسنّد عبد الله بن حميد
والغيلانيات ومسنّد الفردوس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من الجوامع
للأصول كتاب ابن الأثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للدلالة من كتاب السنن الكبرى
للبيهقي وكانه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصولي التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسم للمعاني للنووي ثلاث مرّات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا
وأحطت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والتعددية وأهل الشطح من
غلات المتصوفة المتعلمان في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى
له عددا كفتاوى الغزالي وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي
وفتاوى ابن الحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي
وفتاوى البقيني وكل من هاتين الأخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا
وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
الفركاخ وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باسقاط المتداخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد السامري وهي أجمع
كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الآن كالفوت لأبي طالب المكي والزراعة للعارف المحاسبي
ورسالة القشيري والأحياء للغزالي وعوارف المعارف للهزوري ورسالة النور لسيدي أحمد
الزاهد وهي مجلدان وكتاب مخ المنة لسيدي محمد الهري وهو ست مجلدات وكتاب القنوحات
المكئة وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خزم كذا كذا مرة
وعرفت جميع البقايا الصحيحة والفاسدة ثم ترفت المهمة إلى مطالعة بقية كتب المذاهب الأربعة

فطالعت من كتب المالكية التي علم العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت
 الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالتين أبي زيد اللتاهي وللشيخ جلال
 الدين بن قاسم وطلعت شرح المختصر لهرام و للتاهي وغيره وابن المحجب وكنيت أراجع في
 مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين القسافي وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحطت علما بما
 عليه الفتوى في مذهبه وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطلعت
 من كتب الحنفية شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكنز وقنابى قاضى خان
 ومنظومة النسبى وشرح الهداية وتخرج أحاديثها للمعافى الزيلعى وكنيت أراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسى والشيخ تاج الدين بن السبلى والشيخ شمس الدين النزوى وغيرهم
 وطلعت من كتب الحنابلة شرح المحرقى وابن بطه وغيرهما من الكتب وكنيت أراجع في
 مشكلاتها شيخ الإسلام الشيشينى الحنبلى وشيخ الإسلام شهاب الدين الفتوحى وغيرهما كل هذه
 المطالعة كانت ببنى وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتى فهذا ما استحضرت في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعها ومن شئت في مطالعتي لها من القرآن فلما تبي بآى كتاب شاه من هذه الكتب
 وبقروءة على وأنا أحله له بنير مطالعة فان الله تعالى على كل شئ قدير وقد أجبرت فى سبيلى على
 المصطفى رحمه الله تعالى انه قرأ فى يوم وليلة ثلثمائة ألف نعمة وستين ألف ختم هذا كلامه لى
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبرى حاسبه
 الحجاب قبل موته على ألف رطل حبراً ثمانية ارباط انتهى وقد كنت اطالع الجزء الكامل من
 شرح المذهب والمهمات واكتب زوائد على درسى فى الروضة فى ليلة واحدة وكان غالب أقرانى
 يظن اننى تركت الاشتغال بالعلم لكونى كنت لا أحضر دروس أشياخهم وبقولون لوان فلان دام
 على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المغتربين فى مصر الآن وكنيت أحضر دروسهم فى بعض
 الاوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكونى أعرف المذلول فيها
 فطالع بالآخى مثل ما طالعت من هذه الكتب ان أردت الاحاطة بأقوال العلماء كلها والمحمد لله
 رب العالمين * ونشرع فى الجمع بين الأحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبة الشريعة المطهرة
 من تحقيق وتشد بدمعاً بقول الامام الشافعى وغيره ان اعمال الحديثين يعملهم ما على حالين
 أولى من النساء أحدهما فأقول وبالله التوفيق من الأحاديث التي اختلف العلماء رضى الله عنهم
 فى معناها حديث البيهقى مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجسه شئ وحديث البيهقى أيضاً
 عن ابن مسعود رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى النبذ ثمر طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور ولا ينجسه شئ
 الا ما غلب على طعمه ولو نزع وجهه ومع حديث البيهقى مرفوعاً الصبيد الطيب وضوء المسلم ولو الى
 عشر سنين حتى يبرد الماء فاذا وجد طعمه جلد فانه خير فالحديثان الاول محققان والحديثان
 الاخران مشددان فارجع الامر الى مرتبة الميزان فليس لمن قدر على الماء المحملى او المتغير
 يسيراً ولو بطرح قنار أو زبيب فيه ان يقيم بالتراب فالمراد بالنبذ الذى قال الامام أبو حنيفة بهجه

الوضوء به تبعا للشارع ما لم يخرج الى حد القصاص كان المراد به ما لم يسكب راجعا لقوله في حديث
عبد الله بن مسعود ثمة طيبة وما مطهور فافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا أخذتم اهابها فدينقوه فانقعت به مع قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب البنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوما لا تنقعوا من الميتة باهاب ولا عصب فالجديد الاول
فيه التخفيف على من احتاج الى مثل ذلك المجلد بقريشة ان الشاة كانت لميمونة وهي من الفقراء
كثاني بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم يتجنى الى مثل
ذلك من الاغنياء واصحاب الرفاهية فرجع الحديث بان الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فئوا الاظفار والدم والشعر فانه ميتة مع
حديث البيهقي ايضا فروعا لا بأس بمسك الميتة اذ ادبغ ولا بأس بشعرها ووصوفها وقرونها اذا
غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على المجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
متنجس يظهر بغسله بالماء وبه قال الحسن واحتج به بحديث مسلم في ذبايح البربر والجوس من
قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغه طهوره فشمم الشعر الذي على المجلد فيحمل
الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين
الى مثله من ذوي الحاجة نظير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة
الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في عظم
العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب
من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
لغاطمة قلاذمة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن انس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمشطها للعاج وفي الحديث الاول منع استعمال عظم الغيل وفي الحديث الثاني
ومامعه جواز استعماله فيحمل الاول على الذين يجذون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة
ويحمل الثاني على اهل الحاجة اليه أو استعماله في الشيء الخاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بزيادة من
مرادة المشركين فاسق أصحابه عنها وحديث البيهقي عن جابر كنا نفرز راع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنصيب من كل آنية المشركين واسقيتهم ونسقتع بها فلا ياب علينا مع حديث
البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من
أواني النصارى وفي رواية للشبخين أن أبا نعلية قال يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب أفناكل
في آنيةهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آنيةهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
فأغسلوها وكافئها ففي الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
ثعلبة التشديد من وجه والتخفيف من وجه فالتشديد في حق من وجد غير آنيةهم والتخفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على

ان الامر وقع حيث علم بفجاسة آنيتهم فلم تأمل * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى انتهى والمراد بقوله كما أمر الله تعالى يعني في القرآن وليس فيما أمر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد بنفي النعصة أو النكال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فليتمضمض واستنشق مع حديث مسلم مرفوعاً عشر من الغطرة وعدم منها المضمضة والاستنشاق فالحديث الاول مشدد لما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس كان اذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم نفخ يده فخرج بهارأسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضاً باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لآذنيه ماء بخلاف الماء الذي أخذ لراسه وكان ابن عمر اذا توضأ بعد أصبعيه في الماء ليمسح بهما آذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وفعل ابن عمر فيه ما تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذراته من على رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وهو يتوضأ فلم يردعه صلى الله عليه وسلم والسلام فآخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يمتحنى أن ارد عليك الا اني كرهت أن أذكر اسم الله تعالى الاعلى طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل أحيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فيجمل الاول على أهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فرجع الامر فيهما الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تبلى قائماً خالاً بعرقاً عما بعد حتى مات قال اول فيه تخفيف ففعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمجد بشأن الاخران فمهما تشدداً بالنظر لمحال أهل كمال الادب والحياء وطال غيرهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً عن استجمر فليوتر وحديث البيهقي اذا استجمر أحدكم فليستخصم ثلاثاً مع حديثه أيضاً عن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فالحديثان الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن جعل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم رد الزوجة وقال اتبني بحجره تشديداً بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة ولتأبين فعضهم منه تشديداً وبعضهم جوزه فتخفف * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً العنابن وكاء السه فخر نام فاستوضأ مع حديث البيهقي عن

حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس يخفق رأسه
 فقال يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاول عام في نقض وضوء النائم
 ولو جالساً متمكناً والثاني فيه عدم نقض وضوء من نام جالساً وعليه فيحمل الاول على حال
 الاكابر من أهل الدين والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرفع الامر الى مرتبتي الميزان
 تخفيف وتشديد * ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى اولامستم النساء بغير الجماع
 بقوله لما عز لعلك قلت اولست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل
 بعض نسائهم ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى نقض الوضوء بالمس والتقبيل
 والثاني صريح في عدم النقض فيحمل النقض على حال من لم يملك اربه وعدم النقض على من
 ملك اربه فرفع الامر الى مرتبتي الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبله الصائم
 وكذلك الحكم في المموس * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعاً
 اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي ايما امرأة مست فرجها فليتوضأ مع حديث طلق بن عدى
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سألته عن مس ذكره هل هو الا بضعة منك فالحديث
 الاول بطرقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راعياً لا بل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضى الله عنه يقول لا ابالي بمسست
 ذكرى أم اذنى فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعاً اذا قام احدكم في صلاته
 او قلس او رجع فليتوضأ ثم لبين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني
 مشدد وكذلك القول في حديث القهقهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان اعمى وقع في حفرة
 والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من
 ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون
 الوضوء مرفوعاً الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عمر رضى الله عنه في حديث مسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس
 صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضى الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان احداً يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاولان
 فيهما التخييف والحديث الثالث فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرفع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس رضى الله عنهما من ترك المنيعة والاستنشاق
 في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول المحسن لا يعيد فالاول مشدد والثاني مخفف * ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل هو وعائشة من اناه واحد
 من الجنابة قالت فكان يسد اقبلي وفي رواية تختلف ابداً بانه مع حديث البيهقي وقال رجاله
 قتلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تقتل المرأة بفضل طهور الرجل أو يقتل الرجل

بفضل طهور المرأة فالحديث الاول يعطى التخفيف والحديث الثانى يعطى التشديد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضى الله عنه تنوض المرأة وتغتسل
 من فضل غسل الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنازة قبل ان يشام وتارة يتوضأ ثم
 يشام مع حديث البيهقي عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشام وهو جنب
 ولا يمس ماء فيحتمل أنه لا يمس ماء أصلاً ويحتمل أنه لا يمس ماء للفصل فالحديث الاول مشدد
 والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في التيمم مسح الوجه والكفين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لهما حين سأله عن التيمم بعد ان كان تمك في التراب انما كان يكفك هكذا ثم ضرب
 بيده الارض ثم نفخ فيهما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً انه
 مسح يديه الى المرفقين فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى اذا قياساً ان يكون
 البذل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب فلانة لعائشة كانت
 قد ذهبت فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكروا ذلك اليه
 لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور
 فكذلك انه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحرمه الوقت فكذلك غيرهم اذا قدم الماء
 والتراب فالحديث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم التيمم المتوضئين وكره ذلك على ابن عمر أيضاً مع
 صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو منيم وبه قال سعيد بن جبيرة الحسن وعطاء الزهري
 فالاول وامعه فيه تشديد والا ثابته فيها التخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث ابى داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبه
 لم يصبها الماء فأخذ خصلته من شعر رأسه فمسحها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث
 البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جدد
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء الغسل الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال الى واحدة * ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعاً اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات احداهن
 بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يقولون الناس مع حديث البيهقي فاعملوه ثلاثاً
 أو خمساً أو سبعاً فالاول مشدد والثاني مخفف فيجمل الاول على القادر على السمع ويحتمل
 الثاني على الساجد عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعاً ان المهره ليست بغسل وقول

عائشة رضي الله عنها رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الاناء من الهركا يغسل من الكلب وفي رواية عنه اذا ولع الحرفي الاناء غسل مرة أو مرتين بعد أن يهراق فالمحدث الاول فيه التحفيف ومقابله من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد ان كان أبو هريرة راى في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ما كل لحمه فلا بأس بسؤره وفي رواية له أيضا لا بأس ببول ما كل لحمه مع الاحاديث التي تعطى الخجاسة في سائر ابوالحيوانات فالاول مخفف والاحاديث مقابله مشددة فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث المساطة وورلا ينحسه شيء وفي رواية المساطة ووركه لا ينحسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالايجاع ان ما تغربا الخجاسة فهو نجس قليلا كان أو كبيرا فرجع الحديث قبل الاجماع والايجاع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المسح الخفيف ثلاثة ايام وليلتين للمسافر ويوما وليلة للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن نزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا لو استزنته لراذية: في المسح على الخفين وفي رواية له وايم الله لو معني السائل في مسئلته لجعلها خسا وفي رواية للبيهقي عن أبي عماره رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قلت يوما قال ويومين قلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بدالك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عدس عائم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف وضح جعل الاول على حال الاكابر والثاني على حال غيرهم وبأكثر من حيث قوة حياة الابدان وضعفها فعمل الضاعات والمعاصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عيهما اذا تخرق الخف وتخرج منه الماء من مواضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري امسح على الخفين ما تلبقا بالقدم وان تخرقا قال كذلك كانت خفاف المهاجرين والانصار تخرقه مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد في خبر المحرم الذي لم يجد النعلين ووجد الخفين من امره صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فان في ذلك دلالة على أن الخف اذا لم يقط جميع القدم فليس هو خف يجوز المسح عليه فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعا من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجزى عر القريضة ومن اغتسل فالتسل أفضل فالاول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل بعضهم الاول على من كانت راحته تؤذى الناس والثاني على من ليس له راحة كرهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان قال بعضهم وانما خص صلى الله عليه وسلم وجوب النسل بالمحتلم لانه هو الذي يظهر منه الصنات الذي يؤذى الناس أو يضعف جسدها بارتكاب المعاصي ومن شأن النسل أن ينزل القدر وينفض البدن فلذلك أمره

المهتم * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شئ الا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب أو الا زاروا الله البيهقي فالاول فيه التحفظ والثاني فيه التشديد وجعل بعض العلماء الاول على من يملك أربه والثاني على من لم يملك أربه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انها تقتسل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتسل عن كل يوم غسلا وانحدامع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تقتسل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(* انفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والاثار من كتاب الصلاة الى الزكاة *)

فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالمحدث الاول فيه التشديد ليهامه خروج الوقت بمعنى الثلث الاول من الليل وفي الثاني التخفيف لثبوتهم الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تقرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا وضوء وقبل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احيائه ومع قول ابراهيم النخعي كانوا لا يرون بأما أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوءه فالمحدث الاول مشدد والثاني وما معه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الاذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرؤيا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا من صلاهما بأذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي اصح الروايات عن ابن عمر فالمحدث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التخفيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع دواية أنها كانت تصلى بغير اقامة قال رواية الاولى مشددة
 والاخرى مخففة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
 من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السفر دون غيرهما من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
 من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفردا لحديث الاول او الاثر مخفف والثاني
 مشدود فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين امر بلال أن يشفع الاذان
 ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا في محذورة حين عليه
 الاذان والاقامة الا الاذان والاقامة مثنى مثنى وبعضهم جعل قوله مثنى على قوله قد قامت الصلاة
 فقط فالاول فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور فرفعه
 تشديدا في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيه ايضا الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم
 وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنة وضع الكف على
 الكف تحت السرة فالاول مشدود من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر اشق من
 مراعاتهما تحت السرة بدليل ان اليد ثقيل وتزل ويحتمل أن يكون على رضى الله عنه رأى ايدي
 المحابة تحت السرة حين ثقلت فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
 تحت الصدر ولولا * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسيء صلواته وهو
 خلد ابن ارفع الزرقى اذ اذنت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لا صلاة الا بآفة
 الكتاب فاذا زاد فالاول مخفف والثاني مشدود ما تم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بآثم القرآن فصاعدا
 مع رواية اقرأ بآثم القرآن أى فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون
 بسم الله الرحمن الرحيم لافى اول قراءة ولا فى آخرها وفى رواية للشيخين عن أنس اضا فلم اسمع
 أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفى رواية لابن حبان والنسائى فلم اسمع أحدا منهم يحجر
 بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخارى وغيره عن أنس أنه
 قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله ويعد
 بالرحمن ويعد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك ايضا عن عمر
 وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه مخفف والحديث الثانى
 بجميع طرقه مشدود فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام فى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل
 ذلك حين يكبر للركوع وفى رواية للبخارى كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع

وفي رواية لما لك واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يمود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لا صلبين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله من جده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء أبو بردة مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من جده فقل من خلفه فقالوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي إذا قال الإمام سمع الله من جده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما أخذه به الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين المذكورين فالأول مشدد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصلين فمن رأى الإمام واسطة يمينه وبين الله تعالى في الأخبار عن كونه تعالى قبل جده المؤمنين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المنه قد قال سمع الله من جده فتأولاً بقبول جده فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبته قبل يديه وإذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فاذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث أبي داود والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أحدكم فلا يركب كبريكة البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه إذا قام من السجود فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضاً شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرارته في جباهها واكتفائها لم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على القروا الطويل الكمين للشفقة في إخراج يديه وكان الخنعي يقول كان الصحابة يصلون في شائتهم وبرائهم طمأنينة ما يخرجون أيديهم وروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتصق يصنع يديه عليه يقيه برداً حصاء وفي رواية له يتي بالكساء برد الأرض بيده ورجله فالحديثان الأولان مشددان ومقابلهما مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجالس عن مالك بن الحويرث أنه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الأرض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا رفع رأسه يرجع من سجدة من الصلاة على صدره قدميه ويقول إنما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتدلاً على يديه من أجل ضعفه كان به فالحديث الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديثان إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه السبابة قد أحشاها شيئاً وهو يدعولاً يحركها مع حديثه أيضاً عن ابن بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يحرركا يدعولاً بها ومع

حديثه أيضا مرفوعا بحديثك الأصمعي في الصلاة مذكرة للشيطان فالأول مخفف والثاني
 مشدد وسيأتي توجيههما في الجمع بين أقوال الأئمة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي
 بين كفيه كما علمني السورة من القرآن التحيات لله إلى آخره مع حديث عمرو بن العاصي أن مبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد الإمام أتركه من صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد
 فقد تمت صلاته وفي رواية فأحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالأول مشدد والثاني
 مخفف فيجعل الثاني على حال أصحاب الضرورات والأول على غيرهم كما هو الغالب على الناس
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان
 أول ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد التحيات لله إلى آخره مع حديث
 البيهقي عن جابر وعن عمر بن أبي رباح عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
 التشهد باسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره فالأول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد
 بذكرها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فلي ذلك يرجع الأمر
 إلى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق
 مرفوعا لإصلاحه لا بغايته الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعا
 من صلى خلف إمام فأن قراءته الإمام له قراءة قلت وهذا محمول على حال الأكابر الذين يجتمعون
 بقاؤهم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة إمامهم كما أن من يقرأ القرآن بعد قراءة إمامه كما
 سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة إمامه وبالأول قال ابن عباس
 وابن مسعود وابن عمر وجاعة من الصلاة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا أني أراكم
 تقرؤن وراء إمامكم قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها
 وفي رواية لا تقرأه وابشئ إذا جهرتم إلا بأمر القرآن انتهى * وقال عطاء كانوا يرون أن على المأموم
 القراءة فيما يسرفه الإمام دون ما يجهر فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسيأتي في توجيه
 الأقوال أن أنا حنيفة رجه الله تعالى كان يكفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ
 قوله تعالى وذكرا اسم ربه فصلي وإن ذلك محمول على من يحصل له جمعة القلب إذا ذكر اسم ربه *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر يدعو على
 قوم ثم تركه إلا في الصبح فلم يزل يفت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الأخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من حمده مع حديث
 البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته
 وعن أبي مخنف قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يفت فقلت له لا أراة فقلت فقال
 ما أحفظه عن أحد من أصحابنا فالأول مشدد والثاني مخفف عنده لا يقول بالصح فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا للحنيفة مع حديث الشيخين أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حسر الأزارع فنفذه فالأول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون

الاول ثمر بالاهل الروافد والثاني لاحاد امته فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في التوب الواحد فقال
 اولئك كماكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلين أحدكم في التوب الواحد فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن الرجل يصلي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد رجلا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قاء أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقلص
 هو غلبة القيء في الحديث اذا استقاء أحدكم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه القيء فلا بأس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن جابرا أدرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الأرض برأيه
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يردد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جل الأول على أكابر الدنيا من الملوك والامراء والثاني على
 غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعدم رد السلام عليه * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا
 يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من
 الليل وأنا متوضئة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترثع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم ينزهه ومع قول
 عثمان وعلى رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا حث فصل
 مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونفأثره من الاحاديث الآمرة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا
 يصلي معهم ويحتفل أن يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أولا تصلوا مرتين خوفا
 ان يأتي من بعدكم فيعتقد أنها فرض عليكم أولا تصلوا مرتين على اعتقاد أنها فرض عليكم تأييدا
 فالحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الوتر سجد لله سجد
 قما سألني من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم يفت قال البيهقي ولم يقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد لله سجد
 لاجله أبدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجدته لله سجدتين ثم سجد لله سجدتين

البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم لم يشهد ومع روايته أيضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد
 قبل السجدة ثلثين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسبأ توجيحه
 القولين في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 او قال لا تجزئه صلاته مع قول أبي مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد اشران صلاتي لانتم فان الحديث الاول وماعنه يشير الى الوجوب والشرطية وقول أبي
 مسعود يشير الى الصحة مع النص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور واحرامها التكبير واحلالها التسليم أي
 قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشدد والاثران بعده مخففان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى
 بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت
 أجهز الى الشام فبعثت أنزلها منقولة متقلة حتى قدمت الشام فبعثتها واقام بها واحلها بها
 واجمالها قال الشعبي فاعاد عمر واعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه قال حين
 أعلمه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كلن الركوع والسجدة قالوا احسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلم اقرأ قال اتمت الركوع
 والسجدة قال نعم قال تمت صلاتك فالانرا الاول مشدد والاثران الاخران مخففان فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وسبأ توجيحه ذلك في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى وانه يحتمل أن
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا بين الاحاديث والاعادة كانت باجتهاد منه
 * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة المجنب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم
 بالصلاة ثم ذكر أنه جنب فانصرف فنظهر ثم جاء ورأسه نقط ماء فغسل يدهم أي ولم يأمرهم بالاعادة
 للاحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعاد واعادوا
 وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى البيهقي ان عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح
 وهو جنب فأعاد ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصح فالحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع
 اثر علي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كما رواه البيهقي ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا
 وهو في الصلاة القاء عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه
 رجع على ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فليتنظرا فيها ما خبث فان وجد فيها ما خبثا فلم يمسحها بالارض ثم يسل فيهما وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها انها سألت عن المرأة تطيل ذيلها وتعيش في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله اننا نريد المسجد فنفطأ الطريق النجسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للطريق يطهر بعضها بعضا وفي حديث البيهقي مرفوعا إذا وطئ أحدكم نعليه في الأذى فان التراب له طهورا انتهى مع ما أخذ به الامام الشافعي وغيره مما يعطى وجوب غسل الثوب أو النعل إذا تنجس من القذر في الارض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له فاتحه عنه وفي رواية أخرى للبيهقي لقد رأيتني وأنا أصحبه يعني المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا جف حنته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه التي غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج الى الصلاة وأنا انظر الى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الفسل فالاول مخفف والثاني مشدد سواء كان الفسل للنجاسة المني أو للنجاسة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان اعراسا بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب عليه ذنوب من ماء مع قول أبي قلابه من كبار التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة عز كاة الارض يلبسها فالحدث الاول مشدد والآخر مخفف ولولا أن أبا حنيفة وأبا قلابه رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الحاكم وقال انه على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من حيران المسجد وهو صحيح من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لا صلاة بحجرا المسجد الا في المسجد فقل له من جاز المسجد فقال من سمعه المناذي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلاته وحده في بيته ولم يأمروا بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يعرف ابوه أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والنفعي والزهرى انه يؤم الاثر الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول بن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤم الغلام حتى يحتمل مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في الفرائض والجنائز في المساجد وكان بن سبع أوست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذلك الله حرمنا ولا تعد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث حذيفة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يقوم الامام فوق ويقيم الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الامام على شيء أعلى مما عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التؤمة قال كنت أصلي أنا وأبو هريرة فوق ظهر المسجد نصلي بصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح جل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع ما زبعت رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على مادون المحسن جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول وماعه مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وماعه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والاضحى سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر أربعاً تكبيرة على الجنازة وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العمدتين خمس في الاولى واربع في الثانية فالمحدث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعان فالاول بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا غيرها من الآيات كالظلمة أو موت أحد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره أن علياً رضي الله عنه صلى لزلزلة ست ركعات في أربع سجعات وخمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً كما ثبت عنه أنه خرساجداً لما بلغه أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيت امرأة فاسجدوا وأي آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فأمر عمر رضي الله عنه مخففاً واثر على وماعه مشدد ويصح جل الثاني على من تؤثر فيه الآيات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود كالسجود الذي يصب على النار يخفف حرها والا اول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعاً بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية البيهقي فن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعدم كفره الكافر الذي يخرج به

عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهدا احديهما ثم لم يصل عليهم ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد واحد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان كان الحديثان ثابتين جلت الصلاة على أنها على جماعة ما توافقه انقضاء الحرب أو على الدعاء فقط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتشديد هو صلاة الجنائزة المعتادة والتخفيف هو الدعاء فقط * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا أذا رأيتم الجنائزة فقوموا حتى تختلفكم أو توضع زدي رواية البيهقي وان لم يكن احدكم ما شيا معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها فقيل إنها جنازة يهودي فقال ألبست نفسها في رواية للبيهقي انما قتلت للملك وغير ذلك من الاحاديث الا مرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنائزة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت أن هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبر أربعين مرة وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض أصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبر عليه ستين ثم اتى الناس وقال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن عليا صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعين وكان يذريها قال العلماء وأكثرا الصلاة على أن التكبير أربعين فان لم يثبت نسخ ما زاد على الأربع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن أو نعبر فيهن موتانا فذكر منها حين تضيق الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره أيضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثير من أصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبة أنه قبل له أن يدفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لمن يختص بالليل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه أيضا عن عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات الركون والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي امامة بن سهل أنه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليمتين خفيفا مع حديثه أيضا أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسبح من يمينه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كما في الميزان ويصح حمل الجمهور على الاقواء من الناس وعدم الجمهور على من أثر فيه الحزن على ذلك البيت وعنه الحشية والخوف فلم يستطع الجمهور كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به في النمس * ومن ذلك حديث

مسلم وغيره مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهض
 في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما سرع ما نرى الناس ورؤى النبي أن أبانكر
 وعمر صلى الله عليه وسلم في المسجد مع حديث الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرايت أبا
 هريرة إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد انصرف ولم يصل عليها فأحدث الأول وما معه مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الحكمين وسباني توجيه
 ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً فإذا وجبت فلا تسكن بأكية
 قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات مع حديث البخاري عن أنس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعى جعفرًا وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيمناه تذر فأن ومع خبر مسلم وغيره
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وبكى من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر
 أتته نساء يبيكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن يا عمر فإن العين
 بأكية دامعة والنفس مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه وأرجح ما أحدث
 الأول مشدد بأباحة الكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بأباحة الكاء قبل الموت وبعده
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نهين عن اتباع
 الجنازة ولم نعزم علينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة جلوساً
 ينتظران الجنازة فقال أنحملن فينحمل قلن لا قال فتدلين فين يدي قلن لا قال فتغسلن
 فين يغسل قلن لا قال فأرجعن مأزورات غير مأجورات وضع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من نعيه لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت
 معهم الكداء يعني القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك فقول أم عطية ولم يعزم
 علينا فيه مخفف وقوله مأزورات غير مأجورات وما بعده فيه التشديد في النهي فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم) * فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يمتق مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال
 المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فالحساب أي في مائتي درهم
 فضة فالأول مخفف والثاني مشدد ووضح جل الأول على من كان عبد الأهل الشيع
 والبخل والثاني من حيث عمومه للعبد على من كان عبد الأهل الكرم والسخاء من حيث
 أن الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكاف مع أن الرقيق عبد لله كان سيده عبد لله
 وكان سيده عبد متخلف في مال الله فكذلك العبد متخلف في مال سيده الأصغر فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن
 معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الله عليه وسلم لمابعه إلى اليمن قال خذ الحب من

المحب والساة من الغنم والبعير من الابل والمقرعة من النقرع حديث البيهقي عن طاوس قال قال
 معاذ بن جبل اتوني بخصيص اوليس آخذه منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه
 اءون عليكم وغير لهما جرين بالمدينة فالاول مشدد لتسميعه على اخذ الواجب من عين كل
 جنس ونقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لآخذه عن
 الجنس غير الجنس من المتقومات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى
 الروايتين او تصحيح لرواية الجزية مكان الصدقة روى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مر على ناقة مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال
 يا رسول الله اني اتصمتها ببعيرين من حواشي الصدقة قال فتم اذا وفي رواية انه رأى في ابل
 الصدقة ناقة كوما فسال عنها فقال المصدق اني اخذتها بل فسكت فغضب جوار اخذ القيمة
 في الزكوات * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في هذه ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقبي زكاة
 الا زكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صاحب ذهب لافضة لا يردى
 منها حقها الى ان قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل ورجل لرجل ورجل لرجل
 فاما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها وفي رواية
 لا ينس حق الله في ظهورها وبطنها في غيرها وسرها مع حديث البيهقي مرفوعا في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
 دينار فالاول وما معه مخفف بالعفو عنها والثاني وما معه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الشريعة
 * ومن ذلك حديث البيهقي عن ابي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما
 بهما الى اليمن لا تأخذ في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والمجنضة والزيب
 والتمر مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عمره وبقوته
 يوم يعصره فيما سقت السماء والانهار او كان بعلا العشر وفيما سقى برشاء الناضج نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ حبه خمسة اوسق فيعصر ويؤخذ عشر زيته فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اراقاق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان لي
 نخلا قال اد العشر قال يا رسول الله احم لي جله فعماه له مع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشدد والثاني وما معه مخفف ان لم يثبت نسخه * ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخضر اواب صدقة وروايته عن علي ليس في الخضر
 والبقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شيء من الخضر اواب صدقة والقوا كه كما هو صدقة
 أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون او كان عثريا أي يسقى من
 السحاب العشر فم كل نبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحلي زكاة مع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حلين قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمع جلي الأول على حلي المرأة الفقيرة عرفا والثاني على أهل الثروة والغنى * ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف ما لا فعله زكاته في كل عام إذا كان في بدنة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في بدنة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مغنون فلا زكاة فيه حتى يقضيه مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يدي. وبه قال عمر وعائشة وعكرمة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صاع أو صاعا من دقيق فالأول مشدد من حيث تعيين أنواع الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها أجر ما وله مثله وفي رواية وللخازن مثل ذلك مما اكتسب ولها بما أنفقت لا يقص بعضهم أجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والاجر بينهما ولا يجل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بآذنه وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمع جلي الأول على زوجة الرجل الكريم الراضى بذلك وجلي الثاني على زوجة البخل * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألوا الناس شيئا فن سأل الناس أموالهم تكثر أفتأبى يسئل جبرأيل يستقل منه أولئك ثم مع حديث البيهقي وغيره عن القراسي رضي الله عنه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم أسأل بارس رسول الله قال لا ولئن كنت سأئلا ولا بد فأسئل الصالحين وفي رواية المسائل كدوح وفي رواية جوش في وجه صاحبها يوم القيامة فن شاء أتى على وجهه ومن شاء ترك الآن يسأل الرجل في أمر لا يجد منه بدا أو ذا سلطان وفع حديث البيهقي أيضا ما المعطي بأفضل من الاتخاذ إذا كان محتاجا فالأول فيه تشديد ومقابلته فيه تخفيف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج) * فن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي ناقية قول هل عندكم من غداء فأقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول إذا أصوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا بداه الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخيار ما لم يكل أو يشرب

فالاول مشددا بشرط النية قبل الزوال والثاني مخفف يجعل النية قبل الزوال وبعده الى قريب
 الغروب ودليل من اوجب تبين النية في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يثبت
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة انا سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لا ان اصوم يوما من شعبان احب
 الى من ان افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى النصف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية للبيهقي عن ابي هريرة قال نهى رسول الله ان يجعل شهر رمضان بصوم يوم او يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما قبا على صيامه ومع قول ابي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه
 فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع
 صيامه وسياتي توجيه هذا الباب الائمة الاربعة في الجمع بين اقوالهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا
 في رمضان من جاع غير احتلام فيسدره الفجر فيغتسل ويصوم مع قول ابي هريرة رضى الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جنبا فطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول ابي هريرة فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه التي وهو صائم فليس
 عليه قضاء وان استقاء فليقض مع رواية البيهقي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قام فافطر ومع روايته ايضا مرفوعا لا يفطر من قام ولا من احتلم قالوا بان ما بين مخفف
 ومشدد ومفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان كما ترى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر
 والحجر الشديد ومع رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كان نزع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان فاما الصائم ومنه المفطر فلا يجدا الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون من
 وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن وكان انس
 ابن مالك يقول للسائل ان افطرت فرخصة الله وان صمت فهو افضل فالاول مخفف والثاني
 مشدد ولو في احديثي حديث التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث المجذلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انفسك للرؤية فان لم تره وشهد شاهد عدل نسكك بشهادتهما قال ان فيكم
 من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما بيده
 الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل
 شهادة رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدد من حيث اشتراط العدد
 في الشهر ومخفف من حيث الصور والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يصم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالاطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء قضاؤه فقرأ وإن شاء امتناعه مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالائتمد وهو صائم وكان يقول عليكم بالائتمد فإنه يحلو البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتحل بالنهار وأنت صائم اكتحل ليلاً الاًئتمد يحلو البصر وينبت الشعر فالاول مخفف من حيث الاكتمال في الصوم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً افطرا الحجاجم والمججوم فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يثبت نسخه وسياً في توجيه ذلك في الجمع بين اقوال أئمة المذاهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبساً فأكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة انها قالت اهدى الناحيس وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قريسه واقضي يوماً مكانه فان ثبت أمره لها بالقضاء كان الاول مخففاً والثاني مشدداً فيحتمل التذبذب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف في الصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع) * فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحب البيت وتعمر وتعتزل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعتمر وكان عبدالله بن عون يقرأ وأتموا الحج والعمرة لله فهي واجبة كالْحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وقريضتها كقرصة الحج قال لا وإن تعمر خير لك وكان الشعبي يقرأ وأتموا الحج والعمرة لله أي برفع العمرة ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس المصفران المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي

داود وغيره ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشع بصغر فقالت يا رسول الله اني اريد المحج فأحرم في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فأحرمني فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في أحد شقي الغصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا ايما صبي حج فقد قضت عنه حجة مادام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقف انه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح) * فغن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذ ارآه ان شاء أخذته وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد زله فالاول مشدد من حيث شموله للمامرة والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا التبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتزكرا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتزكرا أو يكون بيعهما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالاول مخفف لان فيه التخيير بعد العقد وقبل الفراق وأثر عمر رضي الله عنه مشدد ان صح لانه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيله اذا ابيض فالاول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد ابن أبي وقاص انه باع حائطا له فأصابته مشربة جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرايت اذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بنت من أخيك تمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم يأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوائح فالاول مشدد ان كان سعد بلفظه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلافا سثنى عليه صاحبه جللته الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد ثمنه ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطافي البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وتكراما معروفا بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جملنا الحديث الاول على أن الشرط صحت ان في صل العقد كان مخففا والا فهو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن ثمن الكلب ومهر الفتي وحلوان السكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صبيد وفي رواية الا كلبا ضاريا فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطاة ان كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثن السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول
 على التحريم او كراهة التجرية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن
 عباس وغيره انه كره بيع المحفف وان يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبي انهما كانا
 لا يريان بذلك بأسا فالاول مشدد تعظيما للكلام لله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الانتفاع به بتلاوة وغيرهما من القربات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال
 ان الله تعالى يخفف ويرفع وانى لا رجوان انى الله تعالى وانس لاحد عندي معلمة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرزاق مع رواية مالك
 والشافعي عن عمر بن عبد الله انه سعل فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فصل ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق اخر رجوع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك التحريم للمسلمين
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الرهن بالزهر من
 صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق أى لا يمنع صاحب الرهن من مباعه
 المرتهن أى ان لم او فلك الى كذا وكذا فهو لك والمراد بغمه زيادته وبغرمه هلاكه أو نقصه مع
 حديثه أيضا مرفوعا الرهن بما فيه أى فاذا رهن شخص فرسا مثلا فتفق في يده ذهب حق المرتهن
 فالاول مشدد فى الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا فليس في دين كان عليه مع حديث مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه تصدقوا عليه
 فتصدقوا عليه فلم يسلخ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال
 وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع
 حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاث عن النمل حتى يحتلم فان لم يحتلم فعني
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة عطية في مالها
 اذا ملك زوجها عتبتها وفي رواية اذا ملك الرجل المرأة لم تحز عطيتها الا باذنه وفي رواية لابي داود
 والحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها
 بغير اذن زوجها فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف فرجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التثفيف * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق الفتي
 ظلم واذا اتبع احدكم على ملئ فليتب مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
 امرئ مسلم نواه يعني حوالته بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن
 الحسن بن عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها الا نواه على مال امرئ مسلم فتقدر
 ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدرى اقال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكر
 رجح الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فتحدث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابلته
 يرى الرجوع على المحيل * ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على السبيل ما أخذت حتى
 تؤديه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استمار من صفوان بن أمية ادراعا فقال
 اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤدبها اليك فلما اراد ردها اليه فقد منعه لرجوع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقوان ان شئت غرمتا لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم
 من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتهى * وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان
 يضمن من استعار بعيرا فغطب عنده وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شريح القاضي انه
 كان يقول ليس على المستعير غير الغل ضمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجح
 الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المجار أحق بسبقه قال الاصمعي والسبق
 الازريق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جابر الدار أحق بالدار من
 غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للمجاور ساقى توجيهه في الجمع بين أقوال العلماء
 فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة ليعردي
 ولا نصرا مع مارواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذي فالاول مشددان صح
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لفساب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا
 سبقه بالشرع مع روايته أبيض جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفته حتى يدرك فاذا
 أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا
 الشفعة في كل شرك أربعة أو حائط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو وأحق به
 حتى يؤذنه مع مارواه البيهقي موصولا الشريك شفعين والشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا
 أيضا الشفعة في البعد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف
 ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 مارواه البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع مارواه عن الفقهاء الذين ينتهي
 الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة الاربع

واحد أو أراد أن يأخذ بقدر حقه من المنفعة فقبلوا ليس له ذلك ما لم يأخذها جميعا وإنما إن
 يتركها جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد بالوجه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضى أنه كان
 يضمن الإجراء وخمن قصارا احترق بيته فقال قضى وقد احترق بيتي فقال شرح أريت
 لو احترق بيته هل كنت تترك له أجرك أى المال الذى عليه لك من جهة معاملة أو غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه أنه كان يضمن القصاروا الصباغ ويقول لا يصلح للناس
 إلا ذلك مع وراءة البيهقي عن علي بن وجه آخر وعن عطاه أنهما كانا لا يضمنان صائنا ولا أجيرا
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من العيين في تهمة بدعوها إلى محله ففرغت
 فألفت مافي بطنها فأبى بعض الصحابة أنه لا ضمان على عمر وقالوا له إنما أنت مؤدب مع ما أفنته
 به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول مخفف والثاني مشدد بضعفين
 إلا ما في المحدود والعلم في التأديب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين
 أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الضمان دون
 الأصلي لأن ذلك حدثات في الشريعة لا ضمان فيه * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا أحق
 ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلا القرآن
 فأهدى إلى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تعلم أن نطوق
 بطوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال له جرة تغلظها بين كفتيك أوقال
 تغلظها فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من به خصاصة والثاني
 على أصحاب الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تغليظا للمادة على الأجر الذي يولى وما فيه من حرم
 المروءة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كسب الحجام والقصاب والصانع مع روايته أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحجم وأعطى الحجام أجرته ولو علمه خبيثا لم يعطه فالأول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنزيه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
 وغيرهم أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يترك عليهم ومع حديث
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر من مباحاته لذاته لم يأمر ناصلي الله عليه
 وسلم بفعل الميت به فالأول مشددان مع والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن يغزو
 غنصبة في جداره فلا يغمه فالأول مخفف والثاني مشدد يدل على إيجاب الجار على تمكن جاره
 من وضع خشبه في جداره مع أنه مشترك في الدلالة على أن قواعد الشرع تنهيد بأن كل مسلم أحق
 بماله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قطع جمر رضى الله عنه

في امرأة المغفود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليا بين من
صبرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقال إنها امرأة ابتليت فقتلها لا تنكح
حتى يأتيها يقين موت زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالتزويج وتشديد
بالصبر إلى يقين موته كما في مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف سنة مع حديثه أيضا أنها تعرف وقتا واحدا
ثم يأكلها أو يتنقع بها فالأول مشدد والثاني مخفف إن لم يصح وجود الاضطراب للواحد
واستدلوا الثاني بأن عليا رضي الله عنه وجد ديناراً فأتى به فاطمة فعرضت ذلك على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به على لحماً ودقيقاً وطبخوا وأكلوا
فإن هذا يدل على أن علياً أنفق الدينار قبل التعريف في الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت فقط
ورأى ذلك كافياً في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً عن
قورث ذوى الأرحام مع حديثه كالحاكم من عدم تورثهم فالأول مخفف على ذوى الأرحام مشدد
على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصة طويلة تركناها اختصاراً فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يذري ذري أحب لك ما أحب لنفسى لثلاثين مالاً يتم مع حديثه كالحاكمي أنا وكافل اليتيم في
الجنة كهايتين وأشار بالسبابة والتي تليها فالأول مشدد بشري أن الأولى بالضعيف ترك
الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه
البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لاضمان على وديع مع ما رواه عن جر رضي
الله عنه أنه ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشدد إن ثبت أنه ضمنه من غير تقرير
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً صدقة تؤخذ من أغنيائهم
فترد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعاً عن مخرقة تصدقوا على أهل الأديان فالأول
مشدد بمرفوعها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف إن لم يحمل على صدقة التطوع فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعاً وموقوفاً لا نكاح إلا بولي مع
ما رواه البيهقي أيضاً موقوفاً ومرفوعاً بالإيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها
الحديث وفي رواية التيب بدل الإيم فالأول مشدد والثاني مخفف لأنه صلى الله عليه وسلم شارك
بين الإيم والولي ثم قدمها بقوله أحق وقدمه المقدم منه فوجب أن يصح منها فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً عن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن
تحليل المرأة زوجها فقال ذاك السفاح مع ما عليه المجهور ومن الهمة أذا لم يشترط ذلك في صلب
العقد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اسماء محللاً دل على صحة النكاح لأن المحلل هو المثلث
للحل فلو كان فاسداً لم اسماء محللاً فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد و يصح
جعل الأول على ذوى المروءة من العلماء والأكابرة والثاني على غيرهم كأحاديث العام * ومن ذلك
حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وقمر من المجدوم وفرارته

من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف وجمع جل الثاني على ضعفه المحال في الايمان واليقين
والاول على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين عن
جابر قال كنا نعلم والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما سمعنا منه مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن علي وغيرهما من النبي عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين المحرمة والامة وهوانه صلى الله عليه
وسلم نهي عن المزول عن المحرمة لا باذنها بخلاف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد * ومن
ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فأت
ولم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه أبصاع
ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع
علينا ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الا بعد ان يطعها شيئا من صداقها وانه اعطاها
درعها المحطمية قبل دخولها بها وكان ابن عباس يقول اذا نسكح الرجل امرأة فمضى لها صداقا
فأراد ان يدخل عليها فليقل اليها رداء أو خاتمان كان معه مع حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهزها صلى الله عليه وسلم اليه من قبل أن يتقدمها شيئا
وفي روايته كان معسرا فلما أسرق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي أن الامام عمر بن الخطاب
قضى في المرأة يتزوجه الرجل أنه اذا ارخيت الستور فقد وجب الصداق مع قول بن عباس
ان عليه نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك أي لانه لم يشأ ان يمسها وقضى بذلك
شرح لي لكنه حلف الزوج بالله أنه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهي عن النبي وفي رواية للبيهقي نهي عن نهي العلمان مع حديث البيهقي انه صلى
الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فتر عليه التمر ثم قال بخفض صوت من شاء فليذهب فالاول
مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي
عن علي كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان اذا
طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال
ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض
الموت طلاقا مبتوتا مع ما رواه البيهقي عن بن الزبير أنه أفق بعدم ارثها فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي
عن علي رضي الله عنه انه قال امرأة الفسوق لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي امرأتان
شامطتان وان شاء أمسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب انه قال اجماع امرأة

فقدت زوجها ثم تدرأين بموت فأنهما تنظرا أربع سنين ثم تانظرا أربعة أشهر وعشرين ثم قتل وبه
 قضى عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات
 يحرم من ثم تسخن بخمس معلومات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
 وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب المجروح الى آخر ابواب الفقه) * من ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافروفي رواية مشتركة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال أنا أكرم من وفي بذمته ان صح الحديث والاثار من الخصاية
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جده جدهنا ومن خصاه خصناه مع حديثه أيضا
 مرفوعا لا يقاد بمولوك من مالكة ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
 بعبده ولكن يضرب ويظال حبسه ويحرم سمجه ان صح الحديث والاثار فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت جنبها بفرقة عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بفرقة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ومع حديثه أيضا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بانه ثمانية وعشرين شاة فالاول
 والثالث روايتيه مشددان من حيث المحضر وقد تكون الشياه أعلى قيمة من العبد أو الأمة والثاني
 ان صح مخفف من حيث التخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاب على من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
 قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو اعصمو
 مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال
 مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث
 مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يجلس ثلثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي
 في حديث طاو بل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف مريم بن مع ما رواه البيهقي وغيره عن
 عمر انه كان يضرب المحد في الثعربض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريصة الخبيث
 قال هي مثلها والنكاح قال يا رسول الله فكيف ترى في الفراق قال هو ونفسه معه

والنكاح مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة اليرام بن عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت المواشي بالليل فهو ضمان على اهلها قال الشافعي
 وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بيمينين ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف التهمة والثاني
 يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس
 ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخزومة التي
 كانت تستعمل بالحلي والمتاع على السنة الناس ثم تجعد فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت ان
 الخزومة قطعت بسبب الخيانة اذ قد يكون انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كم عن قلب ما اسكر كثيره
 وفي رواية ما اسكر كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد
 والثاني مخفف ان صح لان علته التحريم عندهم قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميرا على
 الفزاة انه قال له تسجد اوما زعموا انهم جلسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا
 انهم جلسوا نفوسهم له وفي رواية فتركهم وما حبسوا له انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضا عنه ان
 الصحابة قدوا شيئا قد طعن في السن لا يستطيع قتالهم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام التخيعة يوم العيد يؤمن بعدهم
 ما قاله ابن عباس التخيعة ثلاثة ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعا التخيعة الى آخر الشهر
 لمن لو ادان باني ذلك فالأثر الاول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن الغلام شاتان مكافئتان وعن البحارية شاة لا يضركم ذكر
 اننا كن امانا مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن كبش وعن الحسين
 كبشا فالاول مشدد في حقيقة الغلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارنب مع حديث
 البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الارنب لا اكلها ولا احرمها فالاول مخفف والثاني فيه
 نوع تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وكذلك المحكم فيما ورد في الضبع والضب
 والتغذ والتحليل والحلالة كله يرجع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضب اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتقرأ عليهم وهم
 يا كلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كسب الحجام وفي رواية نهى عن ثمن الدم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وامر للحجاء بصاعين من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان في شيء من ادويتكم خيرة في شربة الحجام او شربة عسل او ذعة بناترواق المدا
 وما احسان اكتبوا مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد بن زراة
 من الشوكة واكتبوا بن حجر من اللوقة وكوى ابنه فالاول كالشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الحماكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 فارة وقعت في سمن فقال القوها وما حولها وكلوا باقيا فقبل يا رسول الله افرأيت ان كان السمن
 مائعا فقال لا تنفعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحماكم مرفوعا عن الله ورسوله حرم
 بيع الخمر والميتة والخنزير فقبل يا رسول الله افرأيت شعوم الميتة فانه بطلي بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصبج بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح جماع
 الاول على اهل التخصص والثاني على اهل الزهادية والثروة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخلف بغير الله وقال
 لا تحلفوا بآبائكم مع حديث الحماكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعه
 على الصلاة وغيرها اقموا بيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة الغاذف
 اذا تاب مع ما رواه ايضا عن القاسمي شريح وغيره انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة الغاذف ابدا
 وتوبته فيما بينه وبينه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من
 رجالكم مع ما رواه عن انس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقاوا كلكم
 عبيدا وماه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان فقد منعه ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة ويقول للزعم شاهدك
 او يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الخلف مع البينة وبه
 قال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت او غائب او طفل
 او مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهم مرفوعا انما الولاء
 لمن اعق قال الحسن بن وجد لقيط مذبذبا فالتقطه لم يثبت له عليه ولا مومرته للمسلمين وعليهم
 جوارحه وابس للقط شئ الا الاجمع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
 المسيب في القاطعة مذبذبا انه حر ولسعيد ولاؤه وعلى عمر رضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اهتق
 مملوكا من دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لسكونه كان محتاجا مع
 ما رواه الحماكم مرفوعا المدبر لا يباع ولا يوجب فالاول مخفف بان مالكة يبيعه متى شاء والثاني

مشدداً صرح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فانهبنا فالاول مخفف والثاني مشدد ووافقه
 على ذلك جمهور الصحابة فكان كالأجاء منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد وقالوا انهم يمتنعن
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من التجميع بين الاحاديث التي
 ظاهرها التناقض عن بعض العلماء بما يشهد ارتبني الميزان من التحقيف والتشديد وبقيت
 الاحاديث مجمعة على الاخذ بها بين الائمة فليس فيها الا مرتبة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على
 أحدهم المكلفين فافهم والمحمد لله رب العالمين واعلم يا أخوتي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن
 التي اخذها الائمة واختلّفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك تخففاً مدارك المجتهدين بها في اختلاف
 لحديث الشريعة فانها جاءت مبنية لما أجل في القرآن وإيضافاً من التشديد في القرآن الذي
 يؤاخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلاً عن غيرهم وقد وضعت في
 ذلك كتاباً جميته بالجمهور المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه
 الشيخ ناصر الدين القفاني المالكي وبعد قد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المنال الغريب
 المثالي فرائته مشحوناً بالمجواهر والمعارف الربانية وعلت انه مفيد للاكباد يضيق نطاق النطق
 عن وصفه ويكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى وأخفيت في طيه مواضع استنباطها من
 الآيات غيرة على علوم اهل الله تعالى أن تداع بين المجعوبين وقد اخذها الشيخ شهاب الدين بن
 الشيخ عبد الحق عالم العصرية بك عنده شهر روهي نظري في علومه فمجز عن معرفته وضع استخراج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شئ فقلت وضعت نصرته لاهل
 الله عز وجل ليكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي
 انني عالم مصر والشام والمجاز والروم والجمع وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من
 القرآن ولا فهمت مما فيه شيئاً ومع ذلك فلا أقدر على رده من كل وجه لان بصولة الكلام الذي
 فيه ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى وقد استخرج اخي افضل الدين من سورة الفاتحة
 ما في ألف علم وسبعة واربعين ألف علم وتسعمائة وتسعة وتسعين علماً وقال هذه علوم أمهات
 علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسطة ثم الى الباء ثم الى النقطة التي تحت الباء وكان رضي
 الله عنه يقول لا تكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه
 وجميع مذاهب المجتهدين فيما من أي حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول
 الامام علي رضي الله عنه لو شئت لا وقرت لكم ثمانين بعيراً من علو النقطة التي تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد
 فخفف من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتبع باب الانكار على العلماء فانه تعالى وأحكامه
 وأنا ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياط لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذه بمجتهد آخر كل ذلك ادبا مع ائمة المذاهب رضي الله عنهم على أن من نظر بعين الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذه به المجتهد لولا صح عنده ما استدل به وكفا ناصحة لتحديث استدلال مجتهديه لمذهبه ومن آمن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلا ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج من إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم طوبى بالعمل بالتشديد ومن ضعف منهم غوط بالهل بالرحمة لا غير كما مر ايضاً في الفصول الاول والمحدث رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث * والشرع في الجمع بين أقوال الائمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى آخر ابواب الفقه وبيان تأيد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان أن الائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما يتوافقوا عند مذاهبهم الا على الحقيقة والشريعة معا بل اختلفوا في بعض اهل الكشف انهم ائمة للحن ايضاً وأن لكل مذهب طلبة من الحن يتقيدون به لا يرحون عنه كالاسم ثم اعلم ان هذا الامر الذي التزمه في هذا الكتاب لا أعلم أحداً بحمد الله سبقني الى التزامه من أول ابواب الفقه الى آخرها أبداً كما مر بيانه وأما الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تختلف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالاهور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما متلازمان كلازمة النظم للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر رتخا لهما فيما اذا حكم الحما كبنية زور في نفس الامر وطن الحما كمصدق البينة لا غير فلو أن البينة كانت صادقة في باطن الامر كظاها لثغذ الحكم باطناً وظاها راى في الدنيا والاخرة فعلم أن قول الايام في حنفية أن حكم الحما كم ينغذ ظاها واطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم ببينة عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد يتصرف لنواب شرعة الشريعة يوم القيامة فيعقوا عن شهود الزور وعن الحما كم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ ابدل وسعه في النظر في البينة وأما قول بعضهم أن حكم الحما كم ينغذ في الدنيا والآخرة ولوعلم أن البينة زور فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فعلاً لا ما يريد اذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

* (كتاب الطهارة) *

أجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حاشا شرعاً كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى أن ماء الورد والمخلف لا يطهر عن المحدث وعلى أن التغير بطول الكثر طهور وعلى أن السؤال مأثور به هذه مسائل الاجماع في هذا الباب * وأما ما اختلف الائمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء المصانير كلهم ان ماء البحار كلها عذبها وأجاجها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكي ان قوم امنعوا

الرضوخيا البحر قوما أجازوه للضرورة وقوما أجازوا التيمم مع وجوده فالاول مخفف وما بعده
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
 ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاصال الا لانعاش بدن العبد من الضعف المحاصل بالمعاصي
 أو كل السموات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى مناجاة ربه يدنو حتى فيناجيه
 ويدنه كله أو يفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور
 ماؤه المحمل مبدته مع كون ماء البحر المالح عقبا لا ينبت شيئا من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية
 فيه ظاهرة حتى ينشئ البدن ومع حديث تحت البحر ناروا النار يظهر غصبي فلا ينبغي للعبد
 أن يضع يدهما قارب محل الغضب ثم يقوم يتناجى ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نسي
 الشارع عن الوضوء ومنها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مروا في التراب من الروحانية
 انهو عكارة الماء كما ساقى بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 انه لا تصح الطهارة الا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بغير انواع المياه حتى
 المتصرفة من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الاول انصراف الذهن الى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء
 ماء ليطهركم به هو الماء المطاق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من الماء سواء في ذلك ماء الاشجار
 والبقول والازهار فان أصلها من الماء الذي تشر به العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
 جدا فلا يكتفي بنفس الأعضاء ولا يحيجم بخلاف الماء المطاق ولذلك منع جمهور العلماء من التطهر به
 * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي حنيفة ان النجاسة تزال
 بكل مانع غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت لاجزاء
 البدن أو التوب فالبدن أصل والتوب بحكم التبعة ومعلوم ان المانع ضعيف الروحانية
 لا يكافيحي البدن ولا يركي التوب فان القوة التي كانت فيه قد تشر بهما العروق وخرج
 بها الاغصان والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المانع المتصرفة من الاشجار مثلا فيه
 روحانية تعالى كل حال وأيضا فان حكم النجاسة اخف من المحدث بدليل ما ورد عن عائشة
 رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم حيض بصقت عليه ثم فكرته بعود حتى تزول عينه
 وبدليل صحة صلاة المستحبر بالمحجر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث ولو بقي
 على النجاسة كالذرة لم يصح الماء لم تصح طهارته الا بغسلها فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 بعدم كراهة استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الاصم من مذهب الشافعي من كراهة استعماله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
 انه كان ضرا لا لئنه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد لا اثر في ذلك عن
 عمر رضي الله عنه ضعيف جدا بقي الامر فيه على الاباحة ووجه الثاني الاختداب لحوط في الجملة
 بوجه ذلك الماء المشمس بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول احمد بكراهته
 المستحبين النجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان *

ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غرضي لا يذب الله بها
 الا العصاة فلا ينبغي لعدان يتخرج تأثرهم بالاسميان - ضمن بالنجاسة فانهم ومن ذلك الماء
 المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مظهر على المشهور ومن مذهب الامام أبي حنيفة وعلى
 الاصح من مذهب الامام الشافعي واجد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انه نجس
 وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مظهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرفع الامر
 الى مرتبة الميزان * ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا تنزلت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسب
 كل من كل في مقام الايمان ان يظهر به كما لا يناسب احدا ان يتنجس بالصاق او الخطا او الصناب
 ويقوم بناجي ربه والعفو تابع للثقة فلا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيث اذا
 عم الثوب كله او عم البدن غبار الدرجين او دخان النجاسة وكثرانه لا يعني عنه ووجه من قال
 تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من نزور الخطايا
 امر غير محسوس لغالب الناس ولا يطلب كل عبد الامانة بدفن منع الطهارة به للؤمن فهو
 تشديد ومن جوزها به فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني
 خاص بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مقلقة او مخففة
 الاخذ بالاحتياط للتوضي به مثلا فانه لو كشف له راي ما المبدأ التي تتكرر الطهارة منها العوام
 كالنساء الذي التي فيه ميتة كلاب او غيرها من الحيوانات حتى صارت رأتحة منتنة فرضي الله
 عن الامام أبي حنيفة ورحم اصحابه حيث قسموا النجاسة الى مقلقة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 عن كونها كباثر او صائر فغال غساله الكاثر ومثال ميتة الكلاب او ولها ومثال غساله الصغائر
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات ككولة او غير الماء كولة او غير كولة كون النجاسة
 المذكورة كالنجاسة المقلقة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلا لا احتمال ان يكون ذلك
 غسالة كبيرة من الكاثر ووجه كون النجاسة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به
 بعض الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع
 الكراهة احسان الظن بذلك المتوضي اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة
 وانما وقع في مكروه او خلاف الاولى مثال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة
 البراغيث او الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيرا يظهر لنا في المادة وسمعت سدي عليا
 الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لترديد اعضاء
 العبد نظافة وحسنها وتقديسا ظاهرها وباطنها والماء الذي نزلت فيه الخطايا حسا وكشفا وتقديرا
 وايمانا لا يريد الا اعضاءه لا تقديرا وفيها تبعات لقيع تلك الخطايا التي نزلت في الماء فلو كشف
 للعباد اى الماء الذي يظهر منه الناس في المظاهر في غاية القبارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلبه او فارة او نحو ذلك
 كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي نزلت من كباثر وصغائر ومكروهات

وخلاف الأولى فقلت له فإذا كان الامام أبوحنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حدث قالوا
بغضاسة الماء المستعمل فقال نعم كان أبوحنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا
رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أعيان تلك الخطايا التي نزلت في الماء ويميز غسالته
الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المحسنة
حسبها على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء
المتقاطر منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال تبث إلى الله عن ذلك ورأى غسالته
شخص آخر فقال له يا أخي تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى غسالته شخص آخر فقال له يا أخي
تب من شرب الخمر وسماع آلات الله وفساد تبث منها فكانت هذه الأمور كالمسوسة عنده
على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن ينجيه عن هذا الكشف لما فيه
من الإطلاع على سوات الناس فأجاب الله إلى ذلك فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في الماء
المستعمل تأمل المبراه قد نزل من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
يعلم بالقول بالنجاسة كل ما نزل من المتطهرين على حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه فإن
غسالته الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
من غسالته النظري إلى الأجنحة أو القليلة لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع في النية وأين
غسالته هذه المذكورات الأخيرة من غسالته استعمال المكروه كالاستنجاء بالطين من غير عذر
وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك المحكم في غسالته خلاف الأولى كتوسيع
الأكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالماء كل والمشارب وشاء الدور ونحو ذلك لمحمول
الغفلة في حين من الأحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف
وأهل الإيمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من هذه وتلك
الذنوب التي نزلت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيجتنب أحدهم الغسالته تلك الأعضاء
كما أنها غسالته كبائر أو صغائر من غير إساءة ظن بمن هي غسالته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
ما من أفي الكبائر أو الصغائر من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك وسمعه مرة أخرى يقول الأولى
لكل مقلد أن يجتنب غسالته الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلظة أخذ بالاحتياط وإن نزل عن هذه
الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة قبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر
كما هو الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الخفيفة جلا عن ذلك المتطهر إنما
ارتكب مكروهات من المكروهات دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال
كما يجتنب استعمال ماء الطلح وماء البقل ونحوهما مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال
أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها
انتهى ومهمة مرة أخرى يقول كان الامام أبوحنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالته
المكبيرة في الماء فيحكم باجتناده أو كشفه بأنها كالنجاسة الغلظة وتارة يرى غسالته الصغيرة
في الماء فيقول إنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتبة بن النجاسة المظلمة والمخففة - بالاصحاف ليست أقواله الثلاثة أن صحته في غسله واحدة كما توهمه بعض مقلديه وإنما ذلك في غسلات عدة لمدة انتهى فعلم أن الأئمة الأربعة ما بين مخفف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وتورعاً وما بين متوسط فيه وما بين مخفف كذلك ونرى بما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفة هكذا أتني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لزوجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماً وطهرت في البحر المحيط لغيرت طمعه أو لونه أو ربحه أو كلهم ما واثقت به فإذا كان مثل هذه الكلمة يغير البحر المحيط كل هذا التنبيه العظيم فكيف بالذنوب العظام إذا خرت من جميع المتوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى مقلدي الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المظاهر التي لم تستجبر الخبر فيها من خطايا المتوضئين وأمروا أتباعهم بالوضوء من الأنهار والآبار والبرك الكبيرة أو من الحياض المغطاء التي لا بدود فيها ماء لم تطهر من فإن هذا الماء أنعش لأعضاء الطهارة لنظافته وكثرة حياته لا سيما أعناء أمثالنا التي كادت أن تموت من كثرة المخالفات فهيات أن ينعشها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كبر اعرفنا فعم والله ما فعل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لأنه إن كان هناك ضعف للجسد أو فتور حرجي وقوى وانتعش وإن لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضوءاً وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعياً لا يتوضأ من مظاهر الساحل في أكثر أوقاته ويقول إن ماء هذه المظاهر لا ينش جسداً مثلاً لا تقدرها بالخطايا التي خرت فيها وتارة كان يتوضأ منها مرة في ذلك الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم يعموا في ذنب فتنبهوا تماماً ما مطهروا منهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المظاهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خفي في ذلك الماء من الذنوب فيجذب عليه علم وبيان وكان يميز بين غسلات الذنوب ويعرف غسله الحرام من المكروه من خلاف الأولى ودخلت معه مرة في صلاة المدرسة الأزهرية فأراد أن يستنجي من المغس فتظرف فيه ورجع فقالت له لا تطهر فقال رأيت فيه غسله ذنب كبير غرته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ ونزع ثيابه وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء إلى الشيخ وتاب هذا أمر شاهده من الشيخ فإن قيل هذا حكيم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قيل ذلك الموضوع فالجواب الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته بآثاره المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء طهارة الصبي فإن قيل فلا يئس من شدة الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من المحدث وخفف في ماء إزالة النجاسة وقال إنها تزال بكل مانع مزيل فالجواب أن باب المحدث أضيق وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في العسل الذي يصيبه نجاسة من أنه يطهره انسحاقاً بالتراب إذا حكه فيه أو مشى به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الأرض إذا زالت العين بذلك فأرذلتها وجهه من قال

ان النار تطهر النجاسة اذا احترق بها فالجواب وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكما انهم ساطعون بالعصاة من الذنوب المغنوية كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من شئ في ان
 مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهير
 من ميثاة المساحد فليتوضأ من ماء الابار والانهار والمياه التي لم تستعمل وينظر ان تعاش اعضاءه
 فانه يجد ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا يقدح لك
 يا اخي سر لا مرأى لطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقدته أو العجز عن استعماله وذلك انه انما شرع
 لنا الطهارة به لحياته اعضاءنا التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه الملة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة بعدد لا يعقل معناه والحق ان علمته معقولة مشروطة وهي انعاش البدن والاعضاء
 وحيائها بعد فطورها أو موتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرجه خطأ بالتميم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب ان ترشيها
 نعمة عليه في ذلك ولله لضعف روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحفظ بهذا الموضع من كتابي هذا فهكذا فتعرف متنازع المجتهدين والمجد لله رب
 العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثير انطاهر كعقربان
 ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة وأصحابه بتجاوز الطهارة به ان لم يطبخ أو يلب على أجزائه فالاول
 مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المشد كدور عن احياء الاعضاء وانعاشها فن تطهر به فكأنه لم يتطهر ووجه الثاني النظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة
 التغير جدا بحيث يغلب على أجزائه ويؤبد الاول حديث الماء مطهور لا يتنجسه شيء الا ما غلب على
 طبعه اولونه أو يورثه وقد أخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق
 على المقيد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فبغير ما يورثه مانع من
 دخول أحدهما في الآخر ولو لا ذلك ما كنا شديدين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر
 ان نفترق معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرطه
 توسعا كما ان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لا اختلاف بين
 أهل الكشف وغيرهم الامن حيث الملة فأهل الكشف يقولون عليه منع استعماله اغترافنا
 ذلك النجس معه لا يتنجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقول الملة في ذلك تنجسه فافهم * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول مجتهدين سيرين
 يمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال عليه الضعف روحانيته . ووجه الثاني وجوه
 التغير من حيث هو كالطعام المتين بطول المكث فانه قد شرعا وعرفا فلا ينبغي التطهر به كما

لا ينبغي أكل الطعام المذنب وكل شيء لا تحبه أهل الطباع السليمة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الشمس والنار لا يؤثران في نجاسة طهر مراع قول الإمام أبي حنيفة أن النار والشمس يطهران بعض الأشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عنده طهر بلا دية وإذا نجست الأرض فنجفت في الشمس طهر موضعهما وحازت الصلاة عليها لا التيمم منها إلا يلزم من كون الشيء طاهراً في نفسه أن يكون مطهر الفيرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في المحدث والمحدث ووجه الثاني أن المراد زوال ذلك القدر في رأي الدين فلا فرق عنده بين إزالته بالماء وبين إزالته بطول الزمان وغير ذلك وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطويل للماء إذا أصابته نجاسة يطهر ما بعده بمعنى من التراب الذي يمر به ووجه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء إذا كد القليل أي دون القلتين إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدى روايته مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه طاهر ما لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك الخلاف في المجاري فإنه كالزاد عند الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس المجاري إلا بالتغير قليلاً كان أو كثيراً واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالنقوي وإمام الحرمين والغزالي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فتنتزه عنها ولو لم تطهر لنا أديع الله تعالى أن تقوم بين يديه مطهرين بماء دنس إذا ساطن عندنا طاهر عنده تعالى فمن شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند العباد فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إن استعمال أو أوى الذهب والقضة حتى في غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء الأقي قول للشافعي مع قول داود أنما يحرم الأكل والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على حدماء رد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأمة والاعتدال بما لا حوط فيه إذا تحلوا في الوضوء منها مثلاً كالتحلية في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن تطهر أن يكون متكبراً معجباً بنفسه إذا الطهور مقتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد بالبس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالأولى لأنه إذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهم * ومن ذلك المضرب بالفضة ضربة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المضرب بالفضة مطلقاً فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأمة كما مر وذلك أن من استعمل الإناء المضرب بالفضة أو الذهب يصدق عليه أنه استعمل إناء كان بعض أجزاءه من الفضة والورع الساعد عن الإناء المضرب كالتساعد عن الإناء الكامل من الفضة ووجه الثاني المعون مثل ذلك * ومن ذلك السؤال قد اتفق الأئمة الأربعة على استحبابه

وقال داود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما نأذى
 بتركه المجلس فالأول مخفف والثاني مشدد وبذل له ما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على امتي لامرئهم بالسواك أي امرأيتهم فإن فيه راحة كون الأمر للوجوب ولكنه
 ترك ذلك راحة بالامة فكأنه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لو أن أشق إلى أنه واجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك من لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجه
 الأول مراعاة حال المجنوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام المجاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فإن إيجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم لمجهلهم المذكور فإن أحدهم
 لا يكاد يتجلى قلبه تلك العظمة التي تجلي للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنات الأبرار
 سيئات المقربين فافهم * ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند أي حنيفة وما لا
 وأحد في إحدى روايته لا يكره وقال الشافعي وأحد في الرواية الأخرى يكره فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
 لدفع الضرر عن جلبيه حتى لا يتأذى أحد برأحة فيه ومع الوهم أن كل ما يؤذى المجلس ينبغي
 تقديم إزالته على حصول الفضائل وإضافا للصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء ربه إلى
 حين يجلس للأكل على ما تده مشاهداله وهذا هو اللقاء الأصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما
 ورد في حديث للصائم فرحان وإن كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة أذهو المخالف
 لذلك ولكن قد تباع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الإشارة إلى
 التحور في إطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحدنا صبر على
 أذى من الله ونحو حديث من أذى لي وليا فقد أذاني واعتقادنا أن المراد من نسبة نحوه هذه
 الصفات إلى الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محاله من أجواب الفقهاء فافهم ووجه
 الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة مجودة الأثر في طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للجهان في المجاهدة في قول إذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد يدعوله بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي لي تركه فتترك
 داعيته للجهاد ويرزول عنه الجن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

* (باب التجاسة) *

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر والامساك عن داود أنه قال يطهرها وتطهر معها وكذلك اتفقوا
 على أن الخمر إذا اختل بنفسها طهرت وأجهوا على أن ميتة الجراد والبعك طاهرة وعلى
 أن المجنب أو المحامض أو المشرك إذا غس يده في ماء قليل طاب ما باق على طهارته واتفقوا على

أن الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما تذكرته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الأربعة أن الخمر نجسة مع قول
داود بطهارتها مع تحريمها كما مر فالأول مشدد وألغى في الزجر والثاني مخفف من
جهة عدم وجوب التطهر منها لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كالمسر والانساب والأزلام
وأما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشركون نجس فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان وإن كان الثاني ضعيفا جدا فهم * ومن ذلك قول الإمام الشافعي
وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته فالأول مشدد في نجاسته
وفي الطهارة من ولوغه سبعا لنجاسته إلا عند أبي حنيفة فإنه يقول الفصل منه مرة إن زالت
العين بها والأول لا بد من غسله حتى يقبل على النطق أزالها ولو بشرين مرة وأكثر كسائر
النجاسات لا سبعا وقال مالك وطاهر ويغسل من ولوغه سبعا لنجاسته بل ذلك تعبدى لا يعقل
وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عضوا من أعضائه في الأناة فإنه كالولوغ خلافا لما
فإنه يخص الغسل سبعا بالولوغ فقط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
وصحته مع عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته أنه أن الأصل في الأشياء
الطهارة وأما النجاسة عارضة فإنها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الأدب
قولنا بطهارة عينها ثم رأينا آثارها يضر استعمالها في بدن أو دين اجتنبناها وقد أجمع أهل
الكشف على أن الأكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يبصر العبد
يحن إلى موعظة ولا يفعل شي من الخيرات وقد جوب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرب من
لبن شرب منه كلب فحككت تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك والثاني
الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنبه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة
أو الصفة فقط كما أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي المكفرة إذا
أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام وسمعت سيدي عليا المحواص
وجه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما نهي عنه الشارع من بيعه أو أكل
ثمته وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث أن سورة غيبت القلب فيجب اجتنبه كما يجنب سم
الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لأنه يضر في
الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى
المشركين نجسا والمسرة والانساب والأزلام رجسا مع اجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المشرك
وكذلك آفة القمار والانساب والأزلام قال ولما كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار
المجد مونا أوضعا فنجسه من قبول المواعظ التي تدخله النجسة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في
الفصل من أثره سبعا أحداها تراب دفعا لذلك الأثر بالكلية فإنه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين
إذا اجتماعا ابتأ الزرع فعمل أن أمر الشارع بالفصل من أثر ولوغه سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه
كالتعيان مع سمه كما مر فلذلك بالغ الشارع في الأمر بالفصل منه سبعا أحداها تراب بمبالغة

في الشقة على ديننا والرجة بنا وكذلك لا يساقى القول بنجاسة صفته القل بطهارة جسمه
لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكم اطلق الامام الشافعي ومن وفقه
بنجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك المالك ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا
وصفة توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان انبي افضل الدين
رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا النحوي
وجه الله تعالى انيضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب اواسحابه
علته لا تعقل لمخافتها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف
فقط وقد ازم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تعمدي لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان
الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة اللعب الذي ينزه
عنه منصف الشارع وقد امره الله ان يبين للناس ما نزل اليهم أي ما امروا به بان يبلغه اليهم وذلك
لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث ينجلي لهم امره فلا يتبس عليهم منه شيء
وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اه قلت وقد يرده هذا
الالزام بان مثل ذلك قد يكون جاء امتحانا للامان بعض الناس بالمعنى المتصور في التفاسير هل
يأديرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولوم يتقوا علته أم يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا
حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعلى بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم
اجرامه اذ علل لانه بما يكون معظم الباعث للكف حينئذ على العمل حكمة تلك العلة من
ثواب وغيره لا محض امتثال امر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله أعلم *
وسمعت سيدي عليا النحوي رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص
الوارد في الغسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فاما ذلك اختلاف
في الدلالة أو في التسليم وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدح في الدين فان
القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وأما التسليم فخص ولوجعلنا الامر فيه للاستحباب
فقد ينهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس * وقد
الفتا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما مر دعي ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان اهل
الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في
العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فطلته الاصلية عند اهل الكشف
بنجاسة صفته من حيث انها تمت القلب كالحجر والميسر والانصاب والالزام وتسد عن ذكر الله
وعن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف اما نجاسته عنه وصفته معا وعلته لا تعقل عند من
قال بطهارتهما معا والغسل منه تعمدي ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي
نجاسته ولا يدو الا كان كلام الشارع كالميت فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة انتهى *
ومن ذلك قول الامام الشافعي وابي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه يغسل منه سبعا عند الشافعي
ومرة عند الامام ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى

طهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختار
الامام النووي ما هارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه
يكفي في بول الخنزير غسلة واحدة بلاتراب وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشارع المحاق بالكلب انتهى ووجه من الحقه
بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اخبث جعما ومحاسن الكلب فقياسه على الكلب واضح
ووجه من قال بظهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب واما تحريم مجسه
فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والنحر ولم يأمرنا الشارع بالغسل منه سبعا
احدا من بتراب فافهم * ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي واجد في احدي روايته مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد في سائر
النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا
وفي رواية اخرى اسقاط العدد فبما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابل مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يرعون الورع ولا
الاحتياط والثاني خاص باكثر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التقض بمس
الفرج وعدم التقض به كسبا في بسطه في بابه ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الامام
الشافعي ان جلود الميتة كلها تظهر بالديباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما ومن
احدهما وهو احدى الروايتين عن احمد واطهر الزاويتين عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة
ان الجلود كلها تظهر بالديباغ الاجلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتبع جلود الميتة كلها من
غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الديبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما ساءه الشارع نجسا ادبا مع الله
تعالى ان يحالسه العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني القائل بان جلد الخنزير لا يظهر
بالديباغ المبالغه في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا فكان
اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
دباغ جل احاديث الديباغ على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص بالاكرام من العلماء
والثاني خاص بمن هودونهم في التنزه والثالث خاص باهل الضرورات كايدي له بعض الامار
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدان الذكاة لا تعمل شيئا فبالا يؤكل مع قول ابي حنيفة
ومالك انها تعمل الا في الخنزير واذ كان عندهما سبع وكلب طهر جلده ومجسه لكن اكله حرام
عند ابي حنيفة ومكره عنده الك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه خبيث فلا يؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم
موته خبث انفع قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الحنات ووجه
الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر لضرورة في بدن أو عقل ومحرم ما لا يؤكل
وان قيل بظهارته يضرب في البدن كجرب ومن شك فليجرب لم يكن الا انه يورث اسكبه

الملادة حتى لا يكاد ينهم ظواهر الامور ضلعا عن بواطنها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
 بالعفو عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في المجددانه لا يعفى
 عنه ومع قوله في التقديم انه يعفى عما دون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة
 غير الا دمي ووصفها ووبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنن والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنمل أو لا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول
 الاوزاعي ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سباق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبن والافتراس ولو لا غسل عند غير الاوزاعي على أن
 التحقيق في الشعر والريش ونحوهما ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان أو غيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم * ومن ذلك قول
 الامام أبي حنيفة ومالك يجرأوا الخنزير مع قول الشافعي ينع ذلك وقول أحمد بكراهته
 ومع قول الخزي في البليغ أحب الي فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما
 راحة تشديدان لم يرد أحمد بالكراهة المنع فيؤخذ به الا كابر من أهل الورع ويسامح به الا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء
 على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أربع قوليه بطهارة الا دمي اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمرجوح من قولي الشافعي أنه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شرف ذات الا دمي روحا وجسما
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا تخرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الاسريان
 الروح فسه لكونه مركبا لها وهي من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما حاوره
 فافهم وأكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة
 الا دمي مع حديث ان المؤمن لا نجس جسا ولا ميتا فالجواب يحتمل أن هذا الحديث لم ينافه
 أولاه ولم يصح عنده * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بطهارة سؤر البغل والحمار وأنه مطهر
 على توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سؤره
 نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون علة منع
 الطهارة سؤر البغل والحمار لا يطلع عليها الا كابر العلماء بالله فتحقق الامر فيه على العوام بخلاف
 الا كابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطايرهما من ما كوى اللحم ومع قول النخعي جميع أبوال

الحيموانات الطاهرة طاهر ومع قول الامام أبي حنيفة رزق الطير الماء كقول الجمهور كالحمام والمصافير
طاهر وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولولا النظر لاحد شقي التفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون البهائم من شأنها ان تأكل كل مع الغفلة عن الله تعالى
فلا تكد تذكرها وما لم يذكر اسم الله عليه فهو قد شرعا كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص
بالكابر العلماء والصالحين الذين يتدنسون بمخاطبة الغافلين عن الله لما هم عليه من شدة الطهارة
والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون بفضلات اهل الغفلة
لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
ومرتبة العوام والعلماء تبع لها أي للشريعة * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك
بجاسة النمل من الادى مع قول الشافعي وأجدانه طاهر زاد الشافعي وكذا نمل كل حيوان
طاهر اما حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالك وطباويا وساعدا أي حنيفة يغسل وطباوي يفرك
بأسا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غاليا فلا يكاد الشخص يذكر أنه بين يدي الله أبدال
تم تجسده الغفلة تبع العموم للذة ومعلوم أن اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا
امرنا الشارع بالغسل من خروج النمل لسلك البدن انما سلك البدن الذي فتر وضعف من شدة الحجاب
عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو
رجس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكلام أبي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء
والصالحين وكلام الامام الشافعي وأجدان خاص بعوام المسلمين فذلك غسله النبي صلى الله عليه
وسلم تارة وفركه أخرى تشريرا لالاكابر والاصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
في البئر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها فارة ميتة انها ان كانت متفتحة أعاد صلاة ثلاثه أيام وان لم
تكن متفتحة أعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي وأجدانه ان كان الماء يسيرا أعاد من الصلاة
ما يغيب على ظنه انه توضأ منه بعد موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير أعاد من وقت
التغير وقال مالك ان كان معينا ولم يتغير أحدا وصافه فلا إعادة وان كان غير معين ففيه روايتان
فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فيقال في توجيه
ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة
والتقديس * ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا شربه طاهر ونجس اجتهد وتطهر بما ظن
طهارته من الاواني مع قول الامام أبي حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدد آنية الطاهر
اكثر ومع قول أجدانه لا يتجرى بل يريق الجميع أو يخطها ويتيم فالاول مخفف والثاني
وما بعده مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو محمول على حالين فالاول خاص بالعوام والثاني
وما بعده خاص بالاكابر أشد تورعهم واعفافهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب اسباب الحدث) *

أجموعا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط واقفوا على ان

من مس ذكره أو دبره بوضوء من أعضائه غير يده لا يقض ويتفقوا على أن نوم المضطجع والتكبي
 بشرطه يقض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافاً لما في حنفية كما
 سيأتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار أو كل الخبز لا يقض الوضوء وعلى أن من تغنى
 الطهارة وشك في المحدث فهو باق على طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا
 على أنه لا يجوز للمحدث مس المحفف ولا حله إلا ما حكى عن داود وغيره من المجاوزة ما وجدته
 من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقض
 الخارج للمحدث كالرد والحصاة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة يقض الريح الخارج من القبل
 وهو الريح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالنقض بالثلاثة فالاول محفف والثاني فيه
 تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدود حلتها المحبة والمحصاة من الاكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والناسق حقيقته انما هو ناشئ من الطعام ومن تقض
 بالحصاة فانما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لالذات كما سيأتي بسطه
 في أوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ووجه من قال يقض الريح الخارج من القبل نذرته
 حتى انه ربما يقع للبعد في عمره مرة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المتني
 ناقض للطهارة مع الاعص من مذهب الإمام الشافعي انه لا يقض الطهارة وان أوجب النسل
 فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان لذة خروج المتني
 شديدة لا تعادلها لذة نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة والغلبة عن الله تعالى فهو أولى بالنقض
 من نوحج البول والغائط من حيث اللذة لا من حيث عنده ووجه الثاني كون ذلك خاصاً
 بالكبر والولاء الذين يعدون العقلة عن الله تعالى حدثنا حب التوبة والطهارة فالاول خاص
 بالكبر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض
 الطهارة بالمسني الا كونه منشأ لا دمي لا غير ان من نوحج منه المتني ممنوع من الصلاة ونحوها
 اشد من منع المحدث المحدث الاصغر فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يقض الوضوء
 من الفرج مطلقاً على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الاربع من مذهب أحمد بان تقاض
 الوضوء بطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلس الذك يظهر الكف أيضاً ومع قول مالك
 ان مسه بشهوة انتقض والا فلا فالاول محفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بعوام الناس ومقابله خاص بالكبر وذلك لان الناقض
 حقيقة هو كل ما تولد من الاكل وانما النقض بالفرج فانما هو لمجاورة الفرج بل ورد انه
 صلى الله عليه وسلم كان ينفض سراويله لمجاورتها لمجاورة الخرج مبالغة في التزهد ولتقدي به
 خواص امته دون عوامهم كما اشار اليه حديث هل هو الا بضعة منك وقال للكبر من مس
 فرجه فليؤثر كما أوحشنا ذلك في كتاب اسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجع
 وممت سبدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق
 ابن عدي حين سألته عن مس الفرج هل هو الا بضعة منك لينبه على ما أجمع عليه أهل

الكشف من ان الناقض حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب ونرجح من الفرج
 لا من ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا راعى ابل لقوم فينقض الشارع عليه رجعة بخلاف
 الاكابر من العلماء والصالحين يؤمر أحدهم بالوضوء من مس الذكرا كمشاة كلفهم في التورع
 والتزهد من مس المجاور للشارح بخلاف الفلاحين والتراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا
 التزهد العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو
 الابضعة منك منسوخ قلنا السادة المحنفة لا يقولون بنسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له
 من وجه يحمل عليه وقد صرح جله على آحاد العوام ودون العلماء والصالحين فينبغي لكل متدين
 من المحنفة ان يتوضأ من مس الفرج خروجاً من خلاف الأئمة ولا ينبغي له ان يمس فرجه
 ويصلي بلا تجديد طهارة فان قال قائل انكم قلتم ان علته النقص بمس الفرج انما هو لكونه
 مجاور للشارح لا لذاته فلم توجد الوضوء بمس نفس الخارج فالجواب اتسالم بزمنا الشارع
 بالوضوء من مس الخارج لانه لا إبرة في مسه بخلاف خروج فرجه فان العبد يجد لذة وراحة بغير وجهه
 فكذلك البدن فلهذا كان فيه الوضوء كاملاً بخلاف مس الخارج الملوث فانهم وأما وجه من
 نقض الطهارة بمس الذكر يظهر الكف أو باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون البدن طاق على
 ذلك كما في حديث اذا أفضى أحدكم بيده الى فرجه وانس بينهما ستراً ولا حجاب فليتوضأ وسعته
 مرة أخرى يقول ليس لنا ناقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى التفهيم عندهم بقول
 بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لانه لو لا شبع ما فقهه فان الجمع ان لا يكاد يتسهم فضلاً
 عن التفهيم انتهى وأما مس حلة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال الشافعي
 في اربع قوله واحد ينقض أخذاً برأيه من مس فرجه تشمل القبل والدبر فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحد ينقض طهارة من مس فرجه غيره صنفنا كان
 الممسوس أو كبيراً احياً كان أو ميتاً مع قول مالك انه لا ينقض مس فرج الصغير مع قولوا
 حنيفة انه لا ينقض مطلقاً فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق نقض الطهارة بمس
 الانسان فرج نفسه فقيس عليه مس فرج غيره بجماع هذه القوي في ذلك فان نقض طهارة العبد
 من نفسه كذلك ينقضها من غيره أخذاً بالاحتياط ویرخذ من ذلك فرجه قول الامام ان حنيفة
 والشافعي واحد ينقض نقض طهارة الممسوس مع قول مالك ينقض بانان الارل بخفف والثاني
 مشدد وان الاول خاص بالاصاشر والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد اجمع أهل الكشف
 على انه ليس انما ناقض الا وفعله سره ادب أو فيه رائحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
 الاستغفار عند الخروج من الخلا فلا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدته عز وجل
 ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج المحدث أو وقوعه ابداً وذلك أي عدم الحضور
 حدث عند الاكابر يتطهرون منه احياء لبدنهم الذي مات بآدابهم عن شهوة كونه في حضرة ربه
 فافهم وهذا من باب قولهم حسنت الابرار سيئات المقربين * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة بسد نقض الطهارة بمس الامرء الجيسل مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء ببله

وحكى ذلك ايضا عن الامام اجد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود تنبي من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الاحكام دائمة مع العلل غالباً فكما كانت العلة في النقض بلس المرأة الشهوة للامس أو الماموس ولهما عادة احتياط الامام مالك للامة وقال بنقض الامر الذي يشتهى بقبوله مثلاً لانه رضى الله عنه ممن امنهم الشارع على شريعته من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستقيم عرفاً لم يجزئ أن يلحقه بما يشاكسه في الشريعة والنقض بالامر خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون الا ما أحبه الله تعالى لهم فان تزوا لا كبر عن مس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بكابر العلماء والصالحين مشاكسة لتمامهم في التباعد عن كل ما لم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الامام الشافعي بأن لمس البالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال الا ان كانت المرأة محرماً للامس مع قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك بشهوة تنقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذكركه بذلك فمنقض بالمس والانتشار مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قول عطاء ان اس أجنبية لا تحل له النقض وان لمس زوجته وامته لم ينقض فالاول مشدد ووقايه مخفف على التفصيل المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فالاول مخفف خاص بالا كبر الذين يقيمون محل الشهوة اذ اذقت مقام وجودها ونقياً به دائر وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الماموس فذهب مالك وأجاز من قول الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انه كلال لمس في النقض فرجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بنقض لمس الاجنبية النظر للنقض بالانزوة من حيث هي فكأنها حدث ووجه من قال انتم النقض لاخذ بقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص بمن ذلك ارضه وكان الشيخ محي الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلس المرأة بالضرورة الى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تطاهر عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة كذلك ينهون وهو سميع عليم والامن أطاه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة حتى حمل الله تعالى نفسه وأولى الزم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سميع لا يجوز كشفه للمحبوبين * وسمعت سيدي علياً الخواص رجه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلس النساء خاص بأحد الناس ممن لم يطلعه الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظيره ولهم ان التحريم لمدى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفاً وبقيناً للذين يشهدون النقض في النساء ويرون المذكورة اكمل من الانوثة انتهى * وسمعت أيضاً يقول

لأنه يمكن من كمال المرأة وقوتها إلا كونها تستدعي بالجمال أكبر ملوك الدنيا إلى صورة السجود عليها حالة الوقوع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسميته أيضا بقول الألباني القول بنقض العجائز والحارم والصغيرة لأن الدلالة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وإنما ذلك المخصوص وصف في الأنثى فيقف المتورع على القول بأنهن يتقضن حتى يأتيه نص يخرجهن عن النقض وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم على الأطفال فإنه كان لا يذبح الأنثى القريبة الهد بالولادة فكما أطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى وأولاستم النساء من غير تقييد بالسابعة فكذلك أطلق الله على البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله من الأئمة من دارع حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وإن لم تحصل شهوة وأما وجه من قال المراد بلس النساء في الآية هو الجمع لا اللبس باليدف وإنما يكون اللبس أمرافقا لا يغيب الإنسان بلذته عن ربه غالبًا بخلاف الجماع فإن صاحبها لا يكاد يحضره قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده بالكلية وذلك حدث عند الأكابر من الأولياء باتفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن الجماع كله لا تختص بمحل دون آخر الأمر المكلف بتعميم البدن في الغسل لمنعش بالماء مأمات من يده بريان تلك اللذة فيه فإنها تمت جسده كله إذ المني وإن كان فرعاً من الدم فهو فرع أقوى من أصله وإن كان البول والغائط والدم أقدريته في ظاهر الأمر إذ العلة فيه بريان شهوته المغيبة له عن شهود الحق تعالى لاقدارة الآبوان والرائحة مثلاً ومما يؤيد من قال أن المراد باللس في آية أولاستم النساء الجماع قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإن المراد باللس هنا الجماع وفديكون من قال بذلك إنما قال به لكونه نظرياً لغة العرب نرى أن اللبس والمس واحد لكن ذلك ينبغي أن يكون خاصاً برعاي الناس خلاف الأكابر فإن من مقامهم أن يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والسن كما يتنزهون عن الصلاة إذا كانوا في الحرم الجوز والابعد طهارة تباعد عنها لكونها محلاً لكوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا لكونها محلاً للعم كلبه من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فإنه نفيس * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أن من نام في صلاته على حالة من أحوال المصلين لا يتنقض وضوءه وإن طال نومه وأنه إن وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والسجود وإن طال دون القيام والقعود ومع قول الشافعي أنه إن نام ممكنة مقعده لم ينتقض ولو طال النوم والانتقض ومع قول أحمد في أصح الروايات عنه أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء والأفلا فالأول يخفف ومقابلته مقصود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن النائم في الصلاة قريب من المستنقطة لما في قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقعده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الأرض ولذلك قال أشياح الطريق من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه محدة عالية وينم على شقه الأيمن فإن نومه يكون

خفيفا جدا وأما وجهه من قال من العلماء ان النوم ينقض ولو من ممكن مقعدان صح عنه ذلك فهو
 كونه أى النوم أمر ابرز خياله وجهه الى اليقظة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم
 نحو الموت فكان القول بنقض الطهارة به من باب الاحتياط * وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجهه من نقض الطهارة بخروج الدم المجارى أو بالتحققه أو بنوم الممكن
 مقعده أو بمس الابط الذي فيه صنان أو بمس الاربع أو الاجذم أو الكافر أو الصليب أو غير
 ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار وتولد من الأكل والشرب الاخذ بالاحتياط ولا بها لا تقع
 الا والقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو حثت مراقبة العبد له لنزه نفسه عن مس كل قدر
 حسي أو معنوي تغلطا محضه ربه فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى
 نقض بعض العلماء الطهارة بها قال وجميع النواقض متولدة من الأكل وليس لنا ناقض من غير
 الاكل أبدا فان من لا يأكل لا ينام ولا يجرى له دم ولا ينحط في الصلاة ولا يتقيأ حتى يملأ فيه
 ولا يخرج من أبطنه صنان ولا يتحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بمعصية مما فضلا عن الكفر
 والشرك بل هو كالملائكة وأما من قال بنقض مس الكافر فلا ند محل السخط الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالظهور من مسه فزاراهن موضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم من الوضوء من
 أكل لحم الخنزير وما ورد ان ظهورها ما وى الشياطين لان حيث ذات اللحم وكما ورد النهي عن
 الوضوء من المياه الموضوب عليها كيماء قوم لوط وكما ورد من النهي عن المجنوس على جلود النمار
 والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللباس وكذلك لولا الاكل
 والشرب لما اشتبهت بالناس النساء ولا جماعهن ولا خرج منهنى ولا جنأ حدنا ولا أغنى عليه ولا
 تكسنا بنية ولا عجمة ولا اتخذنا خدم الكفار صليبا بعده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب
 بالاكل وأصل ذلك كلمة السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه بنيه من
 بعدهم حجابهم بالاكل عن الله تعالى أمر اياه لتنزه بالنسل أو الوضوء من كل ما تولد من الاكل
 للملازمة الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالاكل فهم الامتناع بحجة
 كمال مناجاة العبد له في صلاته حال الاكل فتمنع له الاكل عن شهود كمال الاقبال على
 مناجاة ربه لا تمتنع اجتماع لذين معاني آن واحد ومراعاة الادب معه كما سيأتي بسط ذلك في
 المحاجة ان شاء الله تعالى * وعن ذلك الوضوء مما مست النار كالطبخ والمخزفات في الاربعة على عدم
 النقض به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غضى يعذب الله تعالى بها من شاء من العاص فلا يناسب من
 اكل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاه له ووجه الاول خفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف
 الاصاغر فلا يؤمرون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة
 على الامة فراجع الامر الى مرتبتي الميزان فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من يتقن
 الطهارة وشك في الحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على المحدث

ويتوضأ وقال الحسن ان كان شكه في المحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته وان كان خارج الصلاة أخذ بقضي الشك وهو المحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاللائق بالا كبر الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن الان يحجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتعريم مس المخفف على المحدث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة يجوز للمحدث جملة بخلاف أو علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده جملة في أمته وتفسير ودنايز وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بخلاف وعلاقة مخفف ومقابله مشدد فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة المبالة في التعظيم وعلا ظاهر قوله تعالى لا إله الا المنظرون والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو حالا في السكبة التي في الورق وانما هو يحل لها كخيال الجحوم على وجه الماء وكصورة الرائي المرتسمة في المرآة فلا هي عين الرائي ولا هي غيره وهما أسرار لا تحملها العبارة ووجه الاول في حل المخفف بعلاقة عدم مس المخفف لانه انما مس السلاقة فصورته صورة من قلب ورق المخفف يعود لان صورته صورة التعظيم على كل حال ووجه الثاني المبالة في التعظيم ولانه بعد حمل المخفف بالعلاقة فلكل من المذهب وجه ولا يخفى أن الورع يتدوع بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في أشهر الروايات عنه بتعريم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وفي البنيان مع قول داود يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن من جعل جهة وقرفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة بوله وغاظه فقد أساء الادب فاذلك غامر الشائع بين الجهتين بقوله شرقا وغربا وذلك خاص بالا كابر المدين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلاحظ ما حظاه الاكابر من التعظيم فلكل مقام رجاء فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في الاستنجاء واجب لمن كان عند مالك وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء حجت صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبالة في وجوب التزهد وهو خاص بالا كابر ووجه الثاني كثرة تكرار وجوب النجاسة من هذين الماهين فمخفف فيها بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم البعيل لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة * ومن ذلك قول الشافعي واحدا بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الاقامة بدو بامع قول مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الاتقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التزهد ووجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب والاذا حصل الاتقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم شيء في مسح

هناك ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية لشرفها بحجة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة ابحار لا يكفي في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان مقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستعجب لثقله للنفلة على البدحال الاستنجاء فافهم * ومن ذلك قول الشافعي - واجد لا ينجز الاستنجاء بعظم ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجزئ به - ما لكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء به - ما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء به - ما نهى تنزيهه فالاول خاص بالكبر والثاني خاص بالأصغر لان علة كون العظم طعام اخواننا المحن يخفى على كثير من الناس واما علة الروث فلان المراد بالبحر التخفيف والله أعلم

* (باب الوضوء) *

اتفق الائمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحمد وعلى أن تخليل البعثة الكعبة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافاً لغيره وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضاً عن مسح الرأس وعلى أن من توضأ أنه أن يصلي بوضوئه ماشاء ما لم يترك غسل يديه خلافاً للشافعي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمر لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة واحدة ويتنقل ماشاء واحتج بالآية يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتقان وأما ما اختلفوا فيه من ذلك فقل كافة العناء انه لا تصح طهارة الابنية فتجب اليمة في الطهارة عن المحدث لا كبروا الا صغر مع قول الامام أبي حنيفة لا يقتدر الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأوسيمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحب الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد يمتس من البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فلذلك احتاج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فانه قوى للروحانية فيجبي كل محل نزل عليه ولو بلا قصد فاصد * وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية هي المكلف على الفعل مع المعارضة بما لا بد من قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فاحق النظر لانك لو فاتت النية وهو يتطهر ماذا تصنع لقال لك ان تطهر وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلاً قال ولعل شبهة من نقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالامر به أو ما لحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه يقسم الى ما هو واجب والى

ما هو مندوب كالتحان والاستبحاء وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب وفيها ما هو مندوب فلا يزم من نفي الامام الى حنيفة فرضية التنية نفى وجوبها ونظير ذلك اصطلاح السلف على التعبير عن المحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكره سقيا الوضوء بالبن مثلا افرادهم المنع وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله تعالى فغايروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء للاندباء بافظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز للاندباء عن الاواباء فيقال في الولي رحمه الله اورضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم ايجكم التبعة للاندباء كما هو مقررى كتب الفقه وغيرها وسمعت رضى الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من اكثر الائمة ادبا مع الله تعالى ولذلك لم يحصل التنية فرضا وسمى الوتر واجبالا لكونها ثبتا بالسنة لا بالكتاب فقصد بذلك تمييز ما فرضه الله وتمييز ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كقوله بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله اشدها فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى ان يوجب ما شاء او لا يوجب واطال في ذلك ثم قال فاللائق بكل متدين ان لا يبل عملا الانبياء سواء كان ذلك من الوسائل ام من المقاصد من حيث انها ما مور بها شرعا ولم يقل امامنا وجوبها فانها سنة على كل حال ونهض بها الى الوجوب اجتهاد المجتهدين قلت فادوجه من اوجبة رفع الحدث الاصغر مع الاكبر اذا اجتمع المحدثان على المكلف فالجواب وجهه ان الاصل في كل حدث افرادية بنية فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الاصغر في الاكبر بحكمة تخفى على غالب الناس وقد سطنا الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في التنية منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الائمة فراجعه * ومن ذلك قول الائمة ان النطق بالتنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم الى حديثهم من النطق او ثقاه عليهم اذا قبلوا هل فعل ما هو عليه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى منعتهم من القدرة على النطق بالتنية بين يديه الان امرهم بذلك ولا يصح لنا في ذلك امر بالنطق بها * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى عادة وفرق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي في بيان حكمه الجهرى في اولى المغرب والعشاء ان من خصائص الحق جل وعلا ان البعدي زادهية وتقطعا لكما اطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحبا في غير الاكتمين الاولتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة واحدى الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء

مستحبة مع قول داود وأجدانها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها سواء في ذلك العمد والسوء ومع قول
استحاق أن نسبا الجزأته طهارته والأفلا فالأول مخفف والثاني مشدد والأول محمول على
حال أهل القرب من شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى
مستحبا لا واجبا * وسعت سدى علما الخواص رجه الله تعالى يقول كل ما لم يدرك اسم الله
تعالى عليه فهو قريب من الميتة في المحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولوا أنه رذخها الدم الفاسد الذي يضر البدن في كله
فما جعل ديبحة المشرک رجسا إلا هدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبايح أهل الكتاب فإن الشريعة
أباحها انتهى أي فإن الآية وإن كانت نزلت فيمن ذبح على اسم الأصنام فظاهر ما يشهد بها قوله
الشيخ كما يشهد له أيضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فإن طاهره عندهم في النجاسة
وإن جعله بعضهم على الكمال كما مر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل الدين قبل الطهارة
مستحب مع قول أجدان ذلك واجب لكن من قوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
بالوجوب مطلقا بعد الانجاسة فإن أدخل يده في الأناة قبل غسلها بقصد الماء لا عند المحسن
المصري فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الإمام أحمد في أشهر الروايتين
بوجوبه ما في الحديث الأصغر والأصغر فالأول مخفف والثاني مشدد أما الظاهر حديث
تمضمضوا واستنشقوا عند من صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصرقه صارف وأما أن أصله
مستحب ونهض به إلى الوجوب اجتهدا المتحد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاستحباب أن الأنف باطنها من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى
الظاهر من البدن فالتعرض لهما إنما هو على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون القم محل
اللسان والطعام فكم وقع اللسان في أثم وكما نزل منه إلى الجوف حوام أو شهباء وقد صرح في
الحديث بأن اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذهل بكب الناس في
النار على وجوههم الأحصاء السنتهم فيجب على هذا القول على العبد إذا تعهر أن غسل فيه
غسلأحدا ما مع التحال ممن وقع هو في عرضه من سائر الناس والأكثر من الاستغفار كما هو
مقرر في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما
ورد وعمل ظهور والكبرياء أو الأنفة عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما سئل الكلام عليه أول عهد المشايخ فرأجه وكان
سدى الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الرمح ومن كل المعصية
وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والنميمة وكل المحرم
والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراما أو وقع في غيبة فقد تنجس بنجاسة تمنعه
من دخول حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها قالوا مراد الشارع لأمته أن لا يقوم أحد منهم بما حرم
ربه في الصلاة الأعلى طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالقبح ثم يقرأ

القرآن مثال من رمى مصحفاً في قاذورة ولا شك في كفره وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول انما سقى صلى الله عليه وسلم المخفضة والاستنشق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لثلاثين لثلاثين الناس عنهما كونهما لا يبدان من الوجه الا بعد اتمام النظر الى باطنهما فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء الادب وقد قدمنا انه انما سنها باذن من ربه عز وجل كما انهم صبح الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البياض الذي بين شعر الاذن واللحية من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تسع العرف في ذلك عند القائل به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر او باطن ظاهر للحق تعالى كما اشار اليه فرض الحق تعالى ليلة الاسراء الغسل لمجمع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلاة مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محل انظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً ما رعاة للتطهر من النجاسة المعنوية لان الماء يصل الى القلب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة بأن المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمهما الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انهما محل الارتقاء وتكمل الحركة بهما في فعل المخلقات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع ورأس العظمين فلم يستحضر للذراعين مخفف فيهما * ومن ذلك قول الامام مالك واحمد في اظهار الروايات عنه بوجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول ابي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما يطلق عليه اسم المسح او خفيفة بقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقال الشافعي لاثنين المسح باليد فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والتألف فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضي يخرج عن الكبير الذي في ضمنها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده مثقال ذرة من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهي الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة الصلاة ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد ان يأمر غيره او ينهاه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرحمة بالعوام فان غالبهم يقاب عليه الرياسة والكبر لمجابهة عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا قهراً فلذلك سويح أحدهم بقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة لا يجوز مع قول أحد بأنه يجوزى لكن بشرط أن يكون تحت الخنك منها شيء رواية واحدة وان كانت مدورة لا ذؤابة لها يعني الامام لم يجز المسح عليها

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدبر تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون للنس الممامة على
 طهر روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
 في نفس الرأس لا فيما عليهم من عمامة أو قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال
 أن يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في الإشارة اليه بالمسح بين أن
 يكون ذلك بمحائل أو بلا محائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط
 وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهر
 عليهم كبر والثاني خاص بالأصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون رؤسهم ثلاث مرات مألوفة
 في إزالة الكبر الذي عندهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الأذن من الرأس يستحب
 مسحها معه مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان يستحسان بماء جديد بدع مسحه الرأس
 وقال الزهري هما من الوجه فيغسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشعبي وجعاه ما قبل
 منهما من الوجه يغسل معه وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي
 مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الأذن لا يتصور فيها عصبان حقيقة وانما هما طريقتان
 الى وصول الكلام الحرام منهما الى القلب فلذلك خفف فيهما بالمسح ليكون الكلام الحرام
 يمر عليهما ويمسحهما معاً ووجه الثاني كونهما كأناسيا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة
 ما يسمعان ذلك ويوصلانه الى القلب فهما كن سن ستة سنة فعليه وزرها وزر من عمل بها
 فلذلك وجب غسلهما إزالة لذلك الوزر في الظاهر وأوجبا على العبد التوبة من سوء الظن
 في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين
 عنهما انهما يستحسان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما يستحسان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
 عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ايس سنة مع قول أبي
 حنيفة واجد وبعض الشافعية انه مستحب فالاول مخفف ومقابله مشدد ووجه الاول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق امان من الفسل مع ما جوب من
 زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل عملنا بالتجربة * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لئسا للخف مع
 ما حكي عن أحمد والاوزاعي والثوري وابن جبر من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان
 عندهم خفيف بين الفسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الحجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول مؤاخذه العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حااملين للجسم كله ومدن
 له بالقوة على المشي فاذا ضعفنا بالمخالفة أو الغفلة سرى ذلك فيما جلا به كسر سرى منهما القوة الى ما
 فوقهما اذا غسل فانهما كعروق الشجرة التي تنسب الماء وتعد الاغصان بالأوراق والثمار فتعين
 فيهما الفسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما العصيان بخلاف ما جلا به من الاعضاء

فاكتمنى صاحب هذا القول بمسحهم ماع قوله بأن النسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرض الرجلين المسح لا النسل فاعلم ذلك * ومن ذلك قول بعضهم بـكراهة القصص عن
 الثلاث في غسلات الوضوء ومسحاته مع قول بعضهم بعدم الكراهة لثبوت الاقتصار على مرة وعلى
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقومون في المعاصي والتفلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقومون في معصية فان هؤلاء بحياة ابدانهم يكفهم الغسل او المسح مرة واحدة
 او مرتين ويصح أن يكون الامر بالمسح فيكفي العاصي المرة الواحدة والاثنان لانه هو الذي يليق
 بهما لخصه بخلاف الاكابر والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضأ ثلاثا لا تأخذوا
 وضوءه ووضوءه الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر المحضرة الالهية فيطالون بمن يدنطافه
 وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك في
 احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجد بوجوده فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم أبي حنيفة ومالك رحمه الله تعالى من القرآن أن
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكمال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء منكروا وقد كان الامام
 علي بن ابي طالب يقول لا بالي بأى أعضاء الوضوء بدأت وبتقدير عدم وجوبه فاصله سنة
 بالاجماع ونهض به الى الوجوب اجتهد الائمة الثقلين به ووجه الثاني أن الوضوء المخالي عن
 عن الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف أن يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي غير مقبول لكن لما استند الى
 الاجتهاد كان مقبولا من حيث أن الشارع قرر حكم الجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم أحد
 المحدثين أو الاذنين على الآخر لان حكمه تقديم اليمنى من البدن والرجلين انما هو ليكون اليمنى
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمهما مسارعة
 لطهارتهما كما كانت أسرع لفعل الخصالات ولا هكذا المخدان والاذنان لانه لا يتصور فهمهما
 ما ذكرته في البدن فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام
 أبي حنيفة بأن الموالاة سنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول أن الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه
 ومن كان كذلك فاعضاءه حية لا يؤثر فيها عافى كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقلنا
 بوجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة ككون الغالب على المتطهرين ضعف
 ابدانهم من كثرة المعاصي أو التفلات أو كل الشهوات واذالم يكن موالاة جفت
 الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذاجفت فكانها لم تغسل لم تكتسب بالماء
 اتعاشا ولا حية تغف بها بين يدي ربهما فطاطبت ربهما بلا كمال حضور ولا اقبال على
 مناجاته هذا حكم غاب الايدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون

الى تشديدي امر الموالاة بحياة ابدانهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل اعضاءهم فيحمل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويحمل قول من قال بالاستعجاب على طهارة علماءهم وصالحهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجهها يؤدي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كأن يغسل وجهه في الوضوء للظهر بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه بربع التماس ثم يمسح رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبل العصر وقوع ذلك المتوضي مثلاً في الغيبة والتمعة والاستنزاء والسجيرة والفحش والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات أو بخلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بأكل الشهوات فقل هذا الوضوء وان كان صحيحاً في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاغصانه بعده وتم ارضفهاا وفترها ففات بذلك حكمة الامر بالموالاة في الوضوء وجوباً واستحباباً وهي انعاش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فالبدن ناشف كالاعضاء التي عتمها الغفلة والسهو والملل والسآمة فلم يصر لها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالمجمل فالموالاة من اصلها سنة ونهض بها الى الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله أعلم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقض وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين جميع صلوات يوم الاحزاب فلا يزدعي ذلك ووجه قول عبيد بن عمير انه حمل بظاهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثيراً والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله تعالى أعلم

(باب الغسل) *

اجمع الائمة على أنه يحرم على الجنب جل المخفف ومعه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل وأنه لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياساً على الخف أي فكما أنه يجب نزعه في الجنابة وغسل الرجلين ولا يكفي فيه باسح فكذلك الرأس في الجنابة بجماع كون كل منهما مسحاً ولم أجد لذلك دليلاً صريحاً هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من التقاء الحنطين وان لم يحصل انزال مع قول داود وجماعة من الصحابة بأن الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج آدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتى جماع الادمي والبهيمة فراجع الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المستلثين حصول الملة التي يغيب معها البعد عن مشاهدة
 حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فهم ما عدم كمال الملة اذ لا تكمل الا بالانزال
 فالاول خاص بالاكابر الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالاصغار الذين لا يقدرون على
 المشي على ما عليه الاكابر ويصح أن يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الفصل على الاكابر بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة وايمك ايمك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة
 تقبيل نسائه وهو صائم او وهو متوضي ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الفصل يجب بخروج المتي وان لم يقارن الملة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الفصل الا مع مقارنة الملة بخروج المتي بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلانعيده * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
 لو خرج منه متي بعد الفصل من الجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والاوجب الفصل مع قول
 الشافعي بوجوب الفصل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الفصل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فارجع الامر الى مرتبتي الميزان فأحد الشقين في الاول
 وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الآخر وقول مالك خاص بالاصغار كالعوام فما خرج
 أحدهم من الأئمة عن مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الفصل بخروج المتي وان لم
 يتدفق مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الفصل اذا لم يتدفق فالاول مشدد ومقابلته مخفف
 فارجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الفصل الا بانقصال
 المتي من رأس الذكر مثلاً مع قول الامام أحمد بوجوب الفصل اذا أحسن بانتقال المتي من الظهر
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكابر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الفصل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستصحاب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطلق في الجملة
 على من أسلم بقوله أو من كان ميتاً فأحييناه ومن صار جسمه حياً بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستصحاب وزيادة التنزه ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان يتموا
 يعقرهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباعدة في الحياة فالاسلام أحسن الباطن والماء يجي
 الظاهر فارجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك بوجوب امر الريد على
 البدن في غسل الجنابة مع قول الأئمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباعدة في العاش البدن من الضعف المحاصل له من سريان لذة خروج المتي
 والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمروء الماء على سطح البدن فانه يجي بالاطمئنان كل منعر عليه من
 البدن فاللائق بقليل الاثنا ذبا لجماع أو بخروج المتي الاستصحاب واللائق بمن غاب بالذلة
 عن احساسه الوجوب والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والفصل
 من فضل ماء المحب والمحاض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء

المرأة إذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت الأدلة
 فيه ووجه الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة الفزارة عادة ولذلك قيد ذلك بما إذا لم
 يكن يشاهدها فيحتمل لها على أنها لم تكن نظيفه حال تطهره ليس على بدنها قذر بخلاف ما إذا كان
 يشاهدها حال غسلها فإنه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع فعلم أن اللائق بالأكابر الثاني واللائق
 بالعوام الأول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على أن المرأة إذا أجنبت ثم حاضت فكما غسل واحد مع
 قول أهل الطاهر أنه يجب علمها غسلان * ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب
 الغسل من الولادة بل بال مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول المسالفة في التنزه من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني أن الغسل المذكور
 حاشع الأول للقدرة الحاصل بالولادة عادة فإذا لم يكن قذر فلا يجب الغسل مع ما فيها أيضا من شدة
 الوجع حال الطلق فإن ذلك يفي اللذة المضافة للبدن بالكفاية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة إلى الله حاضرة معه وذلك بما يقوى مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في
 إحدى الروايتين بتجريم قراءة القرآن على الجنب والحائض ولو آيتين أو آيتين مع قول الإمام أبي
 حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب
 قراءة القرآن كله كيف شاء فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكفاية
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا الحائض شيئا من القرآن فنكر شيئا فحمل بعض الآية تكريف مع تأيد ذلك بما قاله أهل
 الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يئسبه أن يرزمن محله ووصوف بالقدارة معنى أو حساسا وقليله وكثيره وأيضا فإن القرآن
 مشتق من القدر وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى فطاب الشارح من المؤمن أن لا يقرأ
 شيئا بدونه بالخاصة إلى الحضور مع الله الأعلى الكمال حال في الطهارة بخلاف الجنب والحائض
 فعلم أن الجنب وغيره أن يقرأ الفرقان من الأحكام والأذكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث أن الفرقان قرآن وعكسه عند الأكابر بخلاف المحبوبين فافهم
 وأما من جهة الفاظ القرآن فالتحقيق أن وجه قول داود أن القرآن له وجهان وجه إلى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه إلى الخلق وهو المكتوب في المحقق والمنطوق به في
 اللسان والحفوظ في القلوب فكلام داود يمتشي على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة
 التعظيم من كل مكلف وإن لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال
 والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب التيمم) *

أجمع الأئمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز وأجمعوا

على وجوب التيمم للجنب كالمحدث وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء وخشى العطش فله أن
يجب عليه لشربه وتيمم وعلى أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه
وزمه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تستعمل التيمم لا يجب
إعادتها وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع المحدث خلافا لما ورد على أن من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وأن يتيمم بلا خلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام الشافعي وأجدان الصعدي الآية
هو التراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة وما لا الصعيد
هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الارض ولو بجمجم لا تراب عليه ورملا لغبار فيه
وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء فهو أقرب شيء الى الماء بخلاف
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخلص للآنية ولا للترابية فكان ضعيف
الروحية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما يقل الشافعي وغيره بصفة التيمم بالتراب وجود التراب بعد الحجر عن طبع الماء وضعف
روحانيته فلا يكاد يجي العضو المسوح به ولو سحق لاسميا أعضاء أمثالنا التي ماتت من كثرة
المعاصي والغفلات وكل الشهوات وسمعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحية بعد فقد الماء لاسميا أعضاء من كثرة الوقوع في الخطايا
من أمثالنا فعلم أن وجوب استعمال التراب خاص بالأصغر وجوب استعمال الحجر خاص
بالأكبر الذين لا يعصون ربه لكن ان تيمموا بالتراب ازدادوا روحانية واتعاشوا وسمعت مرة
أخرى يقول وجهه من قال يصح التيمم بالحجر وجود التراب كونه رأى أن أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال يا رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها أصله
من الماء فالطين ما ازبد منه والحجر ما تموج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر قطرة ماء
إذا أوقد عليه في النار فلولان أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له أن يتيمم بالحجر ويصح
بيده وجهه تشبها بالمسحون بالتراب وقد قال تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فظاهر
الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفصال جسم من الشيء المضروب عليه في البسائط لا يكفي
انفصال روحانية من ذلك وإن كانت شيئا لطيفا ونظير ما نحن فيه قول علما ثنائي باب الحج ان من
لا شبر رأسه يستحب امرار الموصى عليه تشبها بالمحلقين فكذلك الامر هنا فقد التراب
المعهود ضرب على الحجر تشبها بالنار بين التراب * ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى بعدم اشتراط الطاب لصفة التيمم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال فلان لم يجدوا الماء بعد أن طلبه فلم يجدوه ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند أداء تكبم الطهارة فشمّل القصد مع السكوت وعدم الطلب من الحيزان ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في المجد يدان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك وأحمد أن المسح إلى المرافق مستحب فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الزهري أن المسح يكون إلى الأباط فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تنقيف ووجه الأول أن الأصل في البسدل أن يكون على صورة البسدل ما يمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف الثواب عن رطوبة الماء فإذا لم يصح هذا القول العضو كله بالمسح إلى الأباطين ووجه الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين نارة وإلى المرفقين نارة وكلهما خاص بالأكابر الذين يقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينتشر من الكفين إلى المرفقين إلى الأباطين فإذا كان المسح مطلوباً إلى هذين المحلين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وسألت سيدي عياض الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك في التيمم فقال إنما أمر الشارع بمسح الرأس في الوضوء ونفاه لا بإزالة الرياسة المناعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكأنه نخرج من المكروه فلم يخرج إلى مسح رأسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم لأن الماء قوة روحانية بسمه انتعاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف التراب فإن روحانيته ضعيفة لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يتخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى آخر الآية فإن الأمر بالتيمم داخل في حيز الأمر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يظهر لصلاة الاعتد دخول وقتها * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة إنما كان تسقط بالتيمم مضي فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قاعده التبرأ مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أبي حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً عن الأئمة أغلب مراعاة أمر الطهارة ونههم المأبأ مراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه من قال يمضي في صلاته استعظام حضرة الله تعالى أن يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها وتوضأ استعظام حضرة الله تعالى أيضاً أن يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضائه ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة

الله عز وجل * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال ان من
وجدا لما في اثناء الصلاة لا يقطعها بل يتمها استحياءه ان يفارق حضرة الله تعالى لفعله الوضوء
لان مناجاة الله تعالى اهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغنائها عنها
بوسيلة أخرى ووجهه من قال تقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو غلبة
عظمة الله تعالى على قلبه فاستحيى منه ان يقف بين يديه يناجي به بطهارة ضعيفة لا تمتش
روحانياتها اعضاءه فرأى ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من أمثال الجبال
من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فقره وفي الحديث لا يستحب الله تعالى دعاء من قلب
غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي
من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد
انه لا يجوز الجمع بين فرضين يقيم واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من
أكابر العبادة والتأديب وقال أبو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلي به من المحدث الى المحدث
أو وجود الماء وبه قال الثوري والمحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجهه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حدة منقل عن الشارع
صلى الله عليه وسلم فلم يلقنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع يقيم واحد بين فرضين أبدا كما
نقل الينا ذلك في الجمع بين فرائض وضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل
فريضة فظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الا به فيقاس به التيمم أي
فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة وتضعف روحانيته ايضا عن روحانية الماء
لا سيما ان تيمم اول الوقت وآخر الصلاة الى آخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم
يتطهر وأما وجهه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله
ان يفعل به ما يفعل بالوضوء أو الفسل كإله ان يقيم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على
أصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم ناقصة عن
أعضاء الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة
مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والفسل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا
أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على انه اذا رأى
الماء بعد الفراغ من الصلاة التيمم لاعادة عليه وان كان الوقت باقيا كما مر أول الباب * ومن
ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز للتيمم أن يؤم بالمتموضئين مع اتفاق الأئمة على جواز
ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان اللاتين بالامام أن يكون اكل الناس
طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب
ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فله شجاعت مصلاته بها منفردا جازت بها
صلاته اماما * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العبدن والخجارت في
الحضر وان خيف فواته مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالاول مشدد في الطهارة مخفف في أمر

الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي من تعذر عليه الماء في المحض وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعد اعنقه أو في يده
 ولو استقى منه خرج الوقت انه يتيم ويصلي ثم اذا وجد الماء عاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
 ولا يبدد ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط لكمال الادب مع الله تعالى فاستحى من الله تعالى ان يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحي أعضاء الحياة التي بها يقع له كمال الاقبال على مناجاة ربه
 * وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بما بين ثلثة ذراع
 الى اربعة مائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي واجد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفيه ويتم عن باقي الاعضاء مع قول باقي الائمة انه لا يجب عليه استعماله
 بل يتركه ويتمم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه
 تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم ووجهه ان الطهارة المبغضة لم يبلغنا فلهما عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي مكة بكم
 تلك الطهارة فقيموا ومقابلته يقول قداسة طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكميلها
 بالتيمم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي من صكان بعض
 من أعضائه جرح أو كسر أو قروح والصلق عليه جيرة وخاف من نزعهما التلف انه يمسح على الجيرة
 ويتمم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده صحيحا وبعضه جرحا ولكن الاكثرو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسح بالماء ون كان الصحيح هو الاقل تيمم وسط غسل
 العضو الصحيح وقال ابي حنيفة غسل الصحيح ويتمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول مشدد
 والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
 بزيادة وجوب مسح الجيرة انما اخذه من الصحيح غالب الاستمسك بوجه الثاني انه اذا كان الاكثر
 الجرح أو القرح فالحكم له لان شدة الألم حينئذ ارجح في طهارة العضو من غسله بالماء فان
 الامراض كفارات للخطايا محصية للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر
 الطهارة المبغضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معا * ومن ذلك قول مالك واجد من حبس
 في المصر فلم يقدر على الماء تيمم وصلى ولا اعاده عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة
 وهو احدي الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويبعد وهو الراية الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة
 مخفف في أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر نادر مع قول المحققين

ان يذل المكلف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة غير جذا فكان من الاحتياط الصلاة
لمحرمة الوقت ثم بعيد * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة واجدان من نسي الماء في رحله
حتى يميم وصلّى ثم وجده انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي بوجوب الاعادة ومع قول مالك
باستحبابها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه ادى ونظية الوقت بوقوفه
بين يدي الله بظاهرة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والوقوف بين يدي الله
بظاهرة كاملة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان فاقد
الطهورين لا يصلي حتى يجدد الماء أو التراب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويبعد
اذا وجد أحدهما وهو احدى الروايتين عن مالك واجد والرواية الاخرى عن مالك لا يصلي
بحسب حاله ولا بعد ولا اخرى عن احمد يصلي ولا بعد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه قول ابي حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة
وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعظام حصة الحق تعالى ان يقف
العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تغتر مع الماء فهو كمن تخطى بدنه وثيابه عذرة ثم نادى مناد
يا عبدي الملك قد اذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يعدون مثل
هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك وبفهمه ونعمته انه لم يترك الحضور واستهانة بجنتاب
الملك وانما ذلك من شدة التغميم لمحضرتة واما وجه من قال يصلي لمحرمة الوقت فهو لان الله
تعالى لم يكفنا الا بما قدرنا عليه والفاضة الشرعية ان المسور لا يسقط بالمسور وقد قدرنا على
الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تنقض بوجه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
في حديث من فاتته يوم من رمضان لم يقضه الا بدوا ما وجه من اوجب الاعادة على فاقد الطهورين
فلان ذلك عذر نادر ربما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء الذين اتبعهم بالاعادة
لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل
انما سببه المشقة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد
وجوب الاعادة للصلاة لناقصة وهو حديث ازل ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله
الصلاة وانها ان كتبت للعبد كل له سائر اعماله وان نقصت نقص سائر اعماله وسعت سبدي عطا
لخواص رجه الله تعالى يقول لوصح للعبد بذل الوسع كاملا في تحصيل ما كلف به ما شاغ للعامة
ان يأمره بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة امره بالاعادة
ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى الله حق تقاه أهون من العمل بقوله تعالى
فاقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل والميل الى الراحة فلا تمكث بذل
وسعها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتم الله حق تقاه فانه مقام يصل العبد اليه بايمانه بأنه لولا

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سحق الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك انتهى ويصح جل قوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حق نقاته بأن يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور * ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان متظاهرا
 وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما ينيلها به انه يتيم عنها كالمحدث ويصلي ولا يعبد مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتيم مع النجاسة ومع قول أبي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما ينيلها به ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويبعد فالاول مخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيها فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من
 ضربتين في التيم الاول للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك وأحمد تيمى ضربة
 واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الاصابع لمسح الوجه ويطون الراحتين للمسكف
 فالاول مشدد مؤيدا لمحدث والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجه ما لا يذكر
 الامشافة لموضه ففرض نفسك يا اخي باكل الحلال والاخلاص في الاعمال وانت تصير
 تفهم أسرار الشريعة والله أعلم

(باب مسح الخفين) *

أجمع الائمة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احدهم المسلمين جوارزه الا نحو ارج
 واتفقوا على جوارزه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح أعلى الخف أجزاءه وان اقتصر على
 أسفله لم يجزئه وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وأنه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع
 الآخر وعلى ان ابتداء مدة المسح من المحدث بعد اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن أحمد ان
 ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 وأما اختلافوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للقيم مقدار يوم وليلة وللسافر مقدار
 ثلاثة أيام بليلتهما مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
 ما بدله ما لم ينزعه أو يصبه جنابة فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فخرج الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للقيم والمسافر فلا هي طوباة ولا هي قصيرة
 وقد اعتمدها الشارع والعلماء في مواضع كمدة الخمار للبيع ومدة أقل الخيض وانما كانت مدة
 الحضر أقل من مدة السفر لان العصيان لا مر الله تعالى في الحضر أكثر وقوعا منه في السفر عادة
 فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة أوفى السفر على ثلاثة أيام لم يضاعفت روحانية الرجلين
 أشد الضعف لعدم مدة تعامدهما بالماء حتى أحققهما الخفاف بالرجل الثلاثة التي لا احساس
 لها فصار متناجاتها لربها كمناجاة المجداد في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجر بذلك
 وضعف الشهود للرب جل وعلا وسمعت سيدي عليا نحو ارج رحمه الله تعالى يقول وضع
 الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا الم
 يظهر له حكمة ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للقيم والمسافر اليوم وليلة بالثلاثة
 أيام بليلتهما خاص بالا صغار الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم

التوقيت خاص بالأكابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لربهم في اليوم واليلة
أو الثلاثة أيام لأن أبدان الأكابر قوية الروحانية تنواري الطاعات فلا يضرب أرجلهم بعذومن
غسلها لقوة حياتها وروحانيتها فرجع الأمر في ذلك أيضا إلى مرتبة التخفيف والتشديد *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاه وأسفله معاً مع قول
الامام أحمد أن السنة مسح أعلاه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك أنه لا يجوز في مسح الخف إلا الاستيعاب لحمل الفرض
لكن لو أدخل يده مع ما يجاذي القدم أعاد الصلاة استحياباً مع قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب
المذكور وإنما يجوز مسح الأكرور مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا مسحاً ثلاثاً أصابع
فاكثر ومع قول الشافعي أنه يجوز ما يقع عليه اسم المسح فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
مراعاة الاستيعاب خطوطاً كالاستيعاب في غسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح
ما بين المخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة
أو كلها ووجه الثالث أن مسح الخف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخف
وذلك لأن ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فتشمل
ما ينطبق عليه الاسم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مدة المسح من المحدث الواقع بعد
اللبس لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال
النووي أنه هو الأرجح دلالة ومع قول الحسن البصري أنه من وقت اللبس فالأول فيه تشديد
حيث تقصر المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المسالفة في
تقصيرها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظهورها
حديثاً إذا ظهر فلبس خفيه فإنه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من المحدث *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
أن طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وأنه يمسح ما بدله وليس له وجه *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الخف في المحضر ثم سافر ثم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة
أنه إن لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان والأول خاص بقليل الطاعات كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كأكابر العلماء فمن
شأن المطيع حياة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فإن بدنه يحتاج إلى الماء بعد
اليوم والله عادة نافعهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله والامام أحمد أنه إذا كان في
الخف ثوب يسير في محل غسل الفرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه
مع قول مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على الخف المخرق
بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه مادام يمكن الشيء فيه ويسمى خفاً مع قول

الاوراعي بجواز المسح على ما ظهر من الخف على باقى الرجل ومع قول أبى حنيفة أن كان
 المخرق مقداره ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجوز المسح عليه وإن كان دونها جاز فقول
 الشافعى وأحمد مشدد وقول أبى حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري
 والاوراعي مخفف وقول داود أخف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووافقت الحقيقة
 الشريعة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعى ومالك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على
 الجمره وقيل مع قول أبى حنيفة وأحمد بالجواز وهى رواية عن مالك والقول الآخر للشافعى
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز
 خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم
 جواز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا
 صفيقين لا يشف الرجلان منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكت
 الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه بحملهما على ما كان في وجه غيرهما لا يصح عليهما
 ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى في أرجح قوليه أن من
 نزع الخف وهو بطنه المسح غسل قدميه سواء طال مدة النزاع وقصرت مع قول مالك وأحمد أنه
 إن طال الفصل استأنف ومع قول الحسن ودارد لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة
 ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
 بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالغسل والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك
 خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فإن أبدانهم حية لا تحتاج إلى أحيائها بالماء بعد النزاع
 بخلاف أبدان من يعصى فافهم والله تعالى أعلم

(باب الحيض) *

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليهما
 قضاؤه وعلى أنه يحرم عليهما الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى يقطع
 حيضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج محرّم وعلى أنه إذا انقطع دمها أقل الحيض
 لم يجوز وطؤها حتى تتسل وقال ابن المنذر إن ذلك كالأجتماع وعلى أن الصلاة تقصر على
 الحائض كالمحج وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
 والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعى وأحمد أن أول سن الحيض
 في الأنثى تسع سنين وهو القول الرابع عند أبى حنيفة يضمع الرواية الأخرى عند أبى حنيفة
 أن أول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان فالأول خاص بمن يلاذه طارة غالبا والثاني خاص بمن يلاذه باردة كذلك * ومن ذلك
 أقول مالك والشافعى أنه ليس لأحد انقطاع الحيض مدة معينة وإنما الرجوع فيه إلى عادة المبادان
 فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبى حنيفة في أحد قوليه أنه أمده ستون

وفي الرواية الاخرى ان امده في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول اجد في رواية ان امده
 خمسون مطلقا في العريسات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كن
 عريسات فستون وان عجيبات فخمسون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشرة يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض لاس
 له حد ويحوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث
 مشدد فيها ووضح ان يكون الامر به كس لان من احتسب للصلاة قل احتسبها للطهارة
 وبالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان اقل
 طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول اجدانه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا اعلم بين
 الحيضتين وقتا يتعد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يخفى ان
 الاحتياط للصحة الصلاة اولى من الاحتياط للظاهرة من حيث ان المقاصد امرها اكد من الوسائل *
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الخاض
 مع قول اجد ونجدس المحسن وبعض اكابر المالكية ببعض اكابر الشافعية تجاوز الاستمتاع فيها
 دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من
 يملك اربه ويسمى الاول تحريم المحرم لا تحريم العين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
 في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني ونظر ذلك ما قالوه في قبله الصائم فحرم على من لا يملك
 اربه وتجويز لمن يملك اربه واذا الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا وما بين
 السرة والركبة يطابق عليه قربان ومن حارم حول المحي يوشك ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه واجد في احدي روئيته
 ان من وطئ عامدا في فرج الحائض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة مع قول اجد انه
 يستحب له التصديق بدينار ووطئ في اقبال الدم وينصفه في ادباره ومع قول الشافعي في القديم
 انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول اجد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي
 الرواية الاخرى عن اجد دينار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد وعتق الرقبة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول
 على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال
 اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فافهم * ومن ذلك قول اكابر العلماء انه يحرم وطئه من انقطع
 دمها حتى تغسل ولو كان الانقطاع لاكثر الحيض مع قول ابي حنيفة انه ان انقطع دمها لاكثر
 الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لا يجوز وطؤها حتى تغسل او يمضي
 وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسل فرجها جاز وطؤها فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال يحرم الوطئ لمن انقطع دمها حتى تغسل غسلا عاما

لأمس كله هو المبالغة في التطهير لما عساه أن ينتشر من الدم إلى خارج الفرج بالتشار
 الفرق نظير ما ورد في حديث فانه لا بدري أن باتت بده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم السكاثر في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعمم البدن بالماء لا يرد الفرج
 طهارة ولا نفاقة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيجعل قول الأئمة
 بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لم تشدد غلته كالشيخ الهرم ويجعل قول الاوزاعي وداود على
 من اشتدت غلته كالسب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان
 المحائض اذا انقطع دمها ولم تجد ماء انما يتيم ويجعل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور
 عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل وأما الصلاة فتتيم وتصلى فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان المحائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة
 والشافعي وأحمد انها لا تقرأ القرآن مع قول مالك في إحدى روايته انما تقرأ القرآن وفي الرواية
 الاخرى انها تقرأ الآيات اليسيرة والاول نقله الاكثرون من أصحابه وهو مذهب داود فالاول
 والثالث مخفف واحدى الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على ان كل ما جوز للضرورة يتقدر بقدرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 ان الحمل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في أرجح قولهما انما تحيض فالاول مشدد في أمر
 الصلاة وان الحمل اذا رأت الدم تصلى والثاني مخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تصلى
 فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منهما وجه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا وسبب خروج الدم من الحمل ضعف الولد فانه يتغذى
 بدم الحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم ونحوه ثم ان الضعف لا يكون غالباً الا في الاشفاغ
 من الشهور فان الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد لسبعة أشهر يعيش ومن ولد لثمانية
 أشهر لا يعيش والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم مع
 قول أحمد بتحريم وطئها في الفرج الا أن خاف حليلها العنت فيجوز في أصح الروايتين فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف
 العنت ايضاً فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض أوصاف دم الحيض فيه بعض اذى لذكر المجامع
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان زمن القاء بين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تقف المحائض
 بين بدري في الصلاة وهي قادرة متينة الرائحة فكل منهما وجه من حيث علمها بما لا احتياط
 للصلاة وللطهارة ووجه الثاني الاخذ بنظر حديث فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت
 فاعلى غسل الدم وصلى لتعمول أدبرت لا تقطاعه بعد اقل الحيض وانقطاعه بعد أكثره واعليه في
 تحريم الصلاة تغطير الدم فاذا انقطع ولم ينقطع فلها أن تغتسل وتصلى كما يفعل عند انقطاعه بعد

أكثر المحيض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد أكثر النفاس أربعون يوماً مع قول مالك والشافعي أن أكثره ستون يوماً وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جداً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النفساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطهر الأبعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد ويرجع جل الأول على من كان يخاف الغت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد تركا من الباب بعض مسائل فقس يا أخي ما لم تذكره من مسائل المحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(*) (كتاب الصلاة)

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى أن كل من وجب عليه من المكلفين ثم تركها جاحداً لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا يمال وأتفقوا على أن الأذان والإقامة للصلاة الخمس والحجبة مشروعان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قولوا لا نه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن الشوب مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء النداء قوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصغر وأتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وأتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً ولو بوجاء الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاب الموت وعجز عن الإجماع برأيه يسقط عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يسلطنا أن أحداً منهم أمر المختصر بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جملة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيملة إلى المحضور مع الله تعالى فيها والمختصر انتهى سيره إلى المحضرة وتكفي فيها فصار حكمه حكم المولى المجدوب وهذا السر لا تسطر في كتاب فافهم * ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من اغنى عليه بمريض أو دبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إذا كان الانغماء يوماً وليلة فنادونه فإن زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول أحمد أن الانغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفصل

والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خروج المعنى عليه عن التكليف حال انغمائه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوما وإلّا بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء لتشدّد الشارع فالامريّا كمال الصلاة ونهيّه عن ان يأتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فذلك من مذاهب الاثمة ووجهه فاللائق بالا كابر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشيء يؤخذ عن احساسه كثيرا فبلغ ذلك المجتهد فقال هل يرد عليه عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يحجز عليه نسيان ذنب في الشريعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجزئ له لوجوبها قتل حد الا كفر بالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله احكام المسلمين من الفل والصلوة عليه والدفن والارث والصح من مذهب الشافعي قتله بصلوة فقط بشرط ان جاهد عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل مع قول الامام ابي حنيفة انه يحبس ابدا حتى يصلي وقال اجدي في احدي رواياته واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عندهم هو اصحابه انه يقتل لتركه كالمتردد وتجزى عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فبا لا اول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث الحبس وعدم القتل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان الكفر اعدام من اهل القبلة بذنوب غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بأن الحق جل وعلا يحب بقاء العالم أكثر من اتلافه مع غناه عن العاصي والمطمع وقد قال الله تعالى وان جفوا للسلم فاجنح له ووردان السدد واد عليه الصلاة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شيء ينسأه ينهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا لم يتركه الله تعالى اني بنيت لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن اليسوا عبادي انتهى وفي الحديث لان يخطئ الامام في العفو احب الى الله من ان يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الا امر صريح من الشارع * واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على حساب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصلح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء المحلّاج رحمه الله تعالى وقالوا قد فحّث في الاسلام نكرة لاسدها الارسل وان رأى الامام ترك قتله ارجم لصلحة ترجع على قتله تركه فافهم * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض او النفل في المسجد في جماعة حكمه باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكمه باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وان فيهما بالشهادتين ومع قول مالك انه لا يحكمه باسلامه الا اذا صلى في الامن محتسرا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكمه باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو غيرها فالاول مخفف جوا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد يابح رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايمه وقال يخفف صوت سب صلى الخمس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالزجيمة وهو اننا

لا تحكم بإسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه ريبه كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة المحض والجمعة مع قول الامام أحمد انهما فرض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود انهما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما ومع قول الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي الاقامة أعاد الصلاة فالأول مخفف والثاني والثالث فهما تشديداً وازايع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهوانه يكفي أهل القرية اعلام رجل واحد اورجال بحسب عموم الصوت أو الأصوات لاهل القرية لثلاثين باب التساهل بالصلاة في أول وقتها ويتعاضد الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأيضا فانه ورد اذا أذن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكامل المحضور لان الصلاة بدونها خارج مردودة على صاحبها كما ورد في الاذان أول مراتب استعمار المحضور في محل الجماعة مثلاً ولذلك كان الأكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح وأما الاقامة فهي ثانی مرتبة لله في المحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا فلتفهم الاحكام * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعار الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جن وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهار شعاره فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفوات ويقوم مع قول مالك والشافعي في المجدي انه يقيم ولا يؤذن ومع قول أحمد انه يؤذن للاولى ويقوم للثاني وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لتهيأ للناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه أن الاقامة تكفي في تهيأ الناس لان الاذان كان للمحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا بها بقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاولى ولثلاثين للناس أجمع سماع الاذان واجابتهن للمؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مشني مشني كالاذان مع قول مالك انها كلها فردى وكذلك عند الشافعي واجد الاقول قد قامت الصلاة فهو مشني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاثر تكرار التكبير وبعده تحديده للاسلام والایمان وان لم يخرج المكلف بالعبادة

عنه كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا نؤمن ساعة أي ننذاكر في العلم فترداد إيماننا وهذا خاص عن غلب على قلبه الاشتغال بأمور الدنيا فإذا لم يحضر قلبه في المرة الأولى حضري في المرة الثانية نظير ما ينبغي في تثلث اذكار الركوع والسجود أن شاء الله تعالى وعلم من ذلك أن أفراد الإقامة خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبرياء الحق تعالى ويحصل لهم تجديد إيمانهم وإسلامهم بالمرة الواحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الترجيع في التهادتين سنة مع قول أي حنيفة أنه لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فالأول خاص بأكابر العلماء والصالحين المخاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أذن أحدهم ابتداء بالمجهر لا يحتاج إلى جلب المحضور بالترجيع بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشتتاً في أودية الدنيا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز بلا كراهة الصبح أذاناً واحداً قبل الفجر مع قول أحد أن ذلك مكروه ولكن في شهر ربه ضان خاصة فالأول موافق للوارد في أذان الصبح والثاني الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالأذنين فربما سمع أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فاكل وجاه مثلاً فاحتاط الإمام أحمد للصوم أكثر من الأذان فعم ما فعل ولسان حاله يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان للصبح مرتين إلا لكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الأول كما أشار إليه قوله صلى الله عليه وسلم إن بلال يؤذن بليل فساكوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم انتهى فكانوا يعرفون صوت كل منهما فباس على ذلك غير أهل المدينة إذا كانوا يعرفون صوت الأول ويعبرون بنسبه وبين صوت الثاني والاكأن مكروها كما قاله أحمد فقد رجح الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن التوب لاذان الصبح بعد الحيلة سنة مع قول أي حنيفة أنه يكون بعد الفراغ من الأذان ولا شرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء وقال النخعي يستحب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهد الإمام وأطلعه على دليل في ذلك ووجه الأول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء وعدم صلاحها في جماعة في حق أصحاب الأعمال الشاقة في النهار ووجه الثالث أن كل صلاة يحتمل أن يكون أحدنا غافاً وعازماً على النوم فينبغي المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم الجسم أو نوم القلب أوهما معا كما هو السالك على أهل الغفلة * ومن ذلك اعتداد الأئمة الثلاثة بأذان المنجب مع قول أحمد في رواية أنه لا يستحب أذانه بحال وهي المختارة فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الآخرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في لمن المؤذن في أذانه يصيح أذانه عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصيح فالأول من الأقوال مخفف والثاني مشدد ووجه

الاول منها كونه ذكر الا قرأنا ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يليق
بالواقف فيها أن يكون جنبا بحال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شأن
الاسلام وذلك واجب على الامة ولا يجوز أخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني
منها كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تدب في مراعات الاوقات فجاز أخذ
الاجرة عليه وقد رزق الائمة الراشدون المؤذنون وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذورة
مرة صرة فيها فضة فكان الصحابة يرون أن ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
اللعن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللعن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أي غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الظهر
يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندهم لمع
قول الامام أبي حنيفة أن الظهر لا يتعلق بالوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أوله تقع بغلا
والفقهاء بأسرها على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التأمل للصلاة من زوال الشمس
اهتماما بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير
فالاول خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له
اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين ولمح صاحبها في طلبه فصار يكتب ليوفي ذلك الدين
فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي أن أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
الاستواء مع قول مالك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب
أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديد تام من حيث توجه
الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهر الى
ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر
الصلاة أول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له بدينية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو
دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى أن يتأهب عباده
للشعور لها فان التجلي الالهي يشتد أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
على العباد كما سألني بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والمجهرية في باب صفة
الصلاة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد أن وقت المغرب غروب
الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي المجاوز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأجدان
لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني أن وقتها الى أن يغيب الشفق وهو
القول القديم للشافعي والشفق هو الحمرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لاستغاله بالشاء أو غيره

والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لاسيما كان من أهل
الصفوف الأولى بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق
عند مالك والشافعي وأحمد وسبق الى الفجر وفي قول ان العشاء لا تؤنوع ثلث الليل وفي قول
آثرانها لا تؤنوع نصفه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدرّون على تحمل التجلي والثاني والثالث
خاصان بالأكابر من الأولياء والعلماء لثقل التجلي الالهي فيه فان الموكب الالهي لا ينصب
الا اذا دخل الثلث الاخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من أول النصف الثاني واذا وقع التجلي
خف الثقل الذي كان المصلّي محبده في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى
حجابه حتى صار كالملائكة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلي
فأنعم عليه الى آخر ما ورد فلو لا خفة التجلي ما لطف الحق تعالى عبادته بهذا السؤال فافهم * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغليس دون الاسفار
مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فانه ذلك فالاسفار أولى
من التغليس الا في المزدلفة فان التغليس أولى وفي رواية أخرى لاجد ان الاعتبار بحال المصلين
فان شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وان اجتمعوا كان التغليس أفضل فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الأول خوف قسوة الرحمة والتوجه المحاصل للمصلين من تجلي ربهم في الثلث الاخير من الليل وهو
خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة
الصبح وموخاص بالاقوياء الذين هم على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك
الاتفاق على ان تأخير الطهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل اذا كان يصلها في مسجد الجماعة
مطلقاً لا عند غاب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعلاها في المسجد بشرط أن
يقصدوه من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور عزم المصلّي في الحر عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي أن يقضي في كل حال بسوء
خلقه فيه ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأولى تعظيماً لجناب
الحق تعالى فان تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختار الخليل ابراهيم عليه
الصلاة والسلام بالاسلام المعبر عنها في رواية بالقدر حين أمره الله بالاختيار فقالوا له هل
لاصبرت حتى تعبد للموسى فقال تأخير أمر الله شديد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف
لان التجلي الالهي في وقت العصر لا يطيقه الا أكابر الاولياء بخلاف التجلي وقت صلاة الصبح
وثقل التجلي في العصر لأمرا نافية بالجمهور رجوة وشقة بتأخلاف الصبح فانه أثر تحلي اللطف
والحنان غالباً كما يعرف ذلك أرباب القلوب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وفائدة معرفة
الصلاة الوسطى أن يزيد العبد في الأخذ في أسباب زيادة المحضور والمخشوع أكثر من غيرها
وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

المصروسر ذلك لا يذكروا الا مشافهة ويقاس بما ذكرناه ببقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

* (باب صفة الصلاة) *

اجمع الائمة رضى الله عنهم على أن الصلاة لا تصح الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن الصلاة أركانها داخلية فيها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والمجلوس في التشهد الاخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع واجمعوا على أن ستر العورة عن الميؤن واجب وأنه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على أن طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك اجمعوا على أن الطهارة عن المحدث شرط في صحة الصلاة فلوصلى جنب يقوم فصلاته باطله بلا خلاف سواء كان عالما بجنابته وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك اجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذره في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للسافر سفر طويلا على الراحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم أن كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى عينها وان كان قريبا منها فباليقين وان كان غائبا فبالاجتهاد والخبر والتقليد لاهله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبتي الميزان * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي واجدانه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تهمد وصلّى مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا عصي وسقط عنه الفرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مشدد مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجه وتخييف من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكأنه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو كمن ترك لعة من أعضائه بلا غسل أو كن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يفي عنها ووجه الثاني أنه لا يجيب عن الله شيء في نفس الامر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما ستره العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالثياب الساترة للعورة وسمعت سيدي عليا النخاوص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينتة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالعممة انظروا الى ما أنعم الله تعالى به على من الثياب الغنسية مع اني لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى في دخول بيته ومناجاته له بكلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخزقة فان حال

شعر بر المحنة من كفران النعمة انتهى وسمعت ايضا يقول مروا امامكم أن يستترن في الصلاة
 كالحجر انما أخذ بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الاثمة لادناءه الاصل وعدم الميل اليه فان
 هذه العلة تنقض بما اذا كانت الامة جملة ترجح على المحرة في الحسن والوضاءه وأما وجه من قال
 انها تستر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً لا مالا يشتهين عادة الا بعض افراد من الناس والباقي
 ينفر طبعه منهن انتهى وسمعت يقول ايضا انما كانت المحرة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة
 فتحال باب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا
 يجوز لأحد أن يطعم بصره اليها بوجه من الوجوه كولد الدوة في حجر الدوة وهذا هو السرف في كشف
 وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم المحبة
 التي يصاحبها الطهر في الفخ من حفظه الله تعالى عظم المحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصلية
 أبدا أدب مع الله الهى في حضرة ومن أشقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق المقت من
 الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجافى على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على
 العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هى في حضرة الله تعالى بغیرا ذن منه وسمعت ايضا يقول
 ان العارف اذا نظروا الى شئ أمر الشرع به على خلاف العادة فأول ما ينظر في حكمته ويتطلبها من
 الله تعالى انتهى وهذا الذى ذكرناه من جملة المحكمات في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس * ومن ذلك
 قول الامام أبى حنيفة وأجد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول مالك
 والشافعى بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية
 ومقارنت النية ابتداء التكبير فانه قدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية
 على المختار بحيث لا بعد غافلا عن الصلاة اقتداء بالآيتين في مساحتهم بذلك رجعة على الامة
 فالأول مخفف والثانى مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل كانت النية تنقدم أو تتأخر أو تقارن ووجه الثانى
 أن التكبير من أول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء في شخص المصلى
 افعال الصلاة وأقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووى التخفيف عن العوام
 وايضا ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار النوى في النية دفعة
 واحدة للعافة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يتعقل الامور
 الا شيئاً بعد شئ لكثافة حجابها فالأول خاص بالاكابر والثانى خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من
 غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلى حقيقة لا دخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها
 بخلاف من كان بالعكس فانه مصل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك
 اتفاق الائمة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تصح الا بلفظ مع ما حكي عن الزمهرى ان الصلاة

تنعقد مجرد النية من غير لفظ بالكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول أن تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة
 لشعار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا للناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تحتل لهم
 ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمة تحتل قلوبنا وهذا خاص بالا كابر من الاولياء والعلماء
 بخلاف الاصاغر فانه ربما تحتل لهم عظمة الله تعالى فانحسرتهم فلم يستطع أحد منهم النطق
 وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهود
 فذلك مشهود لجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار فيها اتيان شهود الكبرياء في قلوب
 الكل فافهم فان قال قائل ما المحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطر بآل الله
 بخلاف ذلك فالجواب ان المحكمة في ذلك كون المصلي يستحضره عظمة الله عز وجل وانه تعالى
 اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رحمة الله تعالى بالعباد
 كونه امرهم أن يخاطبوا ما يتجلى لهم بقولهم يا لك نعبد ويا لك نستعين بالكافي وجعل تعالى نفسه
 عين ما يتجلى لقلب عبده فافهم فعمل ان خلاص العبد أن يخاطب الهام من رعا عن كل ما خطر بالبال
 كما عليه الا كابر من الاولياء * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر
 بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كاللطم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
 انعدت الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر ومع قول مالك
 واجدائها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك واُحد
 والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال أبو حنيفة تنعقد بذلك
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
 عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقيد بما صرح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد
 باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان
 اما حنيفة يجعله الى ان يجاذى اذنيه ومالك والشافعي واجد في أشهر رواياته الى حد ومنكبيه
 فالاول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين الاصلية
 كاللحية عند التقدم على الملك وعند مفارقة حضرته فالصلى كالقادم على الملك في حال ركوعه
 وكالمودع محضرة قربته في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه
 للاعتدال يقول يا رب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتالا لا لركوك ذلك القول في
 الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود
 فلان الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فاعني عن
 رفع اليدين ووجه الثاني فيها أن حقيقة التقدم انما هو عند تكبير الاحرام فقط فيثبت كبر حضر

قلبه مع الله الى آخر صلواته من غير مفاصلة تلك المحضرة لا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالكابر
 والاول خاص بالدوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم
 ووجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة الى أن كبرياء
 الحق تعالى فوق ما يتفكره العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني
 اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحكى كل واحد ما رآه وكل حالة
 منها يظن المقصود من التحية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في
 الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل
 برجليه حتى يكون اياماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يومن برأسه في الركوع
 والسجود أو ما بطرفه مع قول أبي حنيفة أنه اذا عجز عن الاعماء بالأس سقط عنه فرض الصلاة
 فالاول مشدد تبعا للشارع في نحو حديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 ووجهه ان اشعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الاعماء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما
 المحتضر ولم يلفنا عن أحد من السلف أنه أمر المحتضر العاجز عن الاعماء بالأس بالصلاة تمام ذلك
 راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر * ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يخش العرق أو دوران الرأس منع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب للحنوع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصغر فاذا صلى أحدهم
 حاله اذ قد عجز عن الخشوع والحضور فكان القعود كمال في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام
 فنأمل * ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه
 مع قول مالك في أشهر روايته انه يرسل يديه ارسالا ومع قول الاوزاعي انه يتخير فالاول مشدد
 والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالكابر من العلماء والاولياء بخلاف الاصغر فان الاولى لهم ارضاء اليدين
 كما قال به مالك رحمه الله وافيح ذلك ان من وضع اليمنى على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارضائها بما يجنبه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت البرة وقال مالك
 والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان أشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارها
 المخزومي ووجه الاول خفة كونهما تحت البرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه
 يحتاج الى مراعاتهما لتقل اليدين وتدل بهما اذا طال الوقوف فرفع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالكابر الذين يقدر على مراعاة شئتين
 معا في آن واحد دون الاصغر وصحت سيدي عيا الخواص رحمه الله بقوله وجه قول من

قال بعد ما استجاب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلى
 بدوامهما تحت الصدر بشعته غالبا عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
 ارسلهما واجعلهما تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والحضور مع الله أولى من مراعاة
 هيئة من الهياش فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع
 الغفلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بجنبه أولى وبه صرح الشافعي في الام
 فقال وان ارسلهما ولم يبعث بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيتين معا
 في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الائمة رضى الله عنهم
 انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستجاب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع
 قول مالك بعد استجابته بل يكبر ويقتح القراءة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الأول كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
 تنزيه الحق تعالى عن التحيز حتى يستأذن عليه فصاحب القول الأول يقول ان الشرع تبع في
 ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التحيز فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة بالتعوذ أول ركعة من الصلاة فقطع قول الشافعي انه يتعوذ أول كل ركعة ومع قول مالك
 انه لا يتعوذ في الفريضة ومع قول النخعي وابن سيرين ان محل التعوذ انما هو بعد القراءة فالأول
 مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
 الأول جل المصلى على الكمال حتى انه من شدة عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استأذ
 منه أول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني جل المصلى على حال غالب
 الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلى الى
 تجديد الاستعاذة عنه لطرده عن حضرته ووجه الثاني جل المصلى على شدة العزم في القيام
 الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر يصحق ابليس كاجرباء بخلافه في النوافل
 فان المهمة فيها ناقصة والمكلف فيها مخير بين الفعل والتترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها
 ليوسوس له بالانحجاب بنفسه ورؤيته بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده ووجه
 الرابع جل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على القرآن منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
 لانه مشتق من القراءة الذي هو الجمع فاذا حضر كذا كرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة
 وهذه نكتة استغنناها من لفظ القرآن ولوانه تعالى قال فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 الى استعاذة وان كان القرآن فرقانا فافهم فلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط خاص
 بالا كابر الذين اذا استعاذ اخدمهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ
 من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالاصغار الضعفاء العزم الذين لا يقدرون اخدمهم
 على طرد الشيطان من أول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك امر الائمة مثل هذا
 بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يتخللها ركوع
 وسجود بين القراءة الاخرى فكأنها قراءة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
 في الامري بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة
 فالجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً لمقتضى الاسماء الالهية كلها وابليس عالم
 بحضور الاسماء فلوانه تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم والمستقيم مثلاً لا في اليه ابليس
 فوسوس له من حضرة الاسم الواسع والمجد مثلاً فلذلك سدا لله تعالى على ابليس جميع طرق
 الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس
 في تلك الحضرة قد رغبى نزيهه حضرة الله عنه فالجواب انما امرنا بالحق تعالى بذكر ابليس اللعين
 في تلك الحضرة مبالغة في الشفقة علينا من وسوسته التي تفرحنا من حضرة شهودنا للحق تعالى
 ولولا هذه الشفقة ما كان امرنا بذكره ذا اللعين في حضرة المظهر من باب دفع الاشديد الاخف
 فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب انما
 هو معصوم من العمل بوسوسته لاعتباره حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من
 رسول ولا نبي الا اذا تخفى على الشيطان في أميته الآية فكذلك نبي معصوم من عمله بوسوسته لامن
 وسوسته وسمع ان يكون ذلك من باب التشرع لاعتباره ايضا سواك انما كبر او اصاغر اعدم
 عنهم ولذلك اتفق الأئمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة او اكثر من احتياط
 للناس فرضى الله عن الأئمة ما كان اشققهم على دين هذه الامة آمين آمين وسعت سبدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الأئمة ان المصلي يستعذ مرة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه بفرمته الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولو ان ذلك
 المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يعاودني في المرة بعد المرة لا عزم بالاستعاذة منه في كل مرة لانه
 اكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الأئمة انه يستعذ في كل ركعة وابليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المثل فانك لا تكاد تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين اقوال
 الأئمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تضعيف قول غير امامه والله اعلم * ومن ذلك قول الشافعي
 واجد تجب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تجب الا في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في احدى روايته بأنه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته
 سجد للسهو وأجزأته صلاته الا الصحيح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة
 فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة ليجمع قلبه
 على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذ القوم ان مشتق من القرو الذي هو الجمع كما مر ولا يرد
 قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشرع لامتة لانه رأس من اجتمع قلبه على الله عز وجل
 بقراءة وغيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلاته
 فلا يحتاج الى قراءة تحممه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رابعة أو ثلثة
 فكان الباقي كالسنة يجبر بسجود السهو والله اعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهراً أو سريلاً لا تسن له القراءة خلف الإمام بحال وكذلك
 قال مالك وأحمد أنه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كره مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به
 الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خافت فيه الإمام مع قول
 الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسره الإمام جزماً وفي الجهرية في أربع القولين وقال
 الأصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالأول مخفف والثاني والرابع في كل منهما تخفيف وأما
 الثالث فشد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله
 عليه وسلم من كان له إمام فقرأه له قراءة انتهى وذلك أن مراد الشافعي من القراءة
 جمع قاء المصلي على شهوده وذلك حاصل بسماع قراءة الإمام حساً من حيث اللفظ ومعنى في
 حق الأكبر من حيث السريان في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب أحمد القراءة فيما
 خافت فيه الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فيرجع القراءة
 السرية فإنه لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه
 من كره القراءة خلف الإمام فهو من حيث انفصاله فيها عن إمامه بالقلب كما عليه الأصاغر والأ
 فالأكابر مرتبونه ولولم يسمعوا قراءته كإمام وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو
 الأخذ بالأحوط من حيث أنه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال إلا قرأته هو
 وهو خاص بالأصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال أن القراءة سنة فهو معنى على أن الأمر
 بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث الصلاة لا يفتحة الكتاب أي كماله
 نظير الصلاة بحجارت المنجد الألفي المسند * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر
 الروايات عنه أنه تعين القراءة بالفاتحة في كل صلاة وأنه لا تجزئ القراءة غيرها مع قول أبي
 حنيفة أنه لا تعين القراءة بها فالأول مشدد خاص بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصاغر
 ويصح أن يكون الأمر بالنكس أيضاً من حيث أن الأكبر يتجمعون بالقلب على الله بأشئ
 قرؤه من القرآن بخلاف الأصاغر إذا قرأ في اللغة الجمع يقال قرأوا في المحوض إذا اجتمع
 وانصاح ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وأنه لا تجزئ قراءة غيرها قد ارجع ظاهر الأحاديث
 التي كادت تبلغ حد التواتر مع تأكيد ذلك بعمل السلف والخلف وإنما قلنا إنها خاصة بالأكابر لأنها
 جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكانت قرأ جميع القرآن من حيث
 الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعينها
 حديث مسلم عروفاً يقول الله عز وجل فسمعت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعدي ما سأل
 يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى جدي عبدي إلى آخره فإنه تعالى فسر الصلاة
 بالقراءة وجعلها جزءاً منها وأما وجه من قال لا تعين الفاتحة بل يجزئ أي شيء قرأ المصلي من
 القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات
 الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رجته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات
 القائمة بالذات وإنما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث التعميم والعذاب وقد

أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب
العند على الله تعالى صحت به الصلاة ولواسمها من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى
وذكر اسم ربه فملى فان قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض فواجه ذلك
فالجواب وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم
نظير ما اذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود لا ذكر الغلاني فان قولنا ذلك المذكور افضل من
قراءة القرآن فيه بل وردا النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ نايب
عن المحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له الغز الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جمع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
تعالى القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من اكابر الالوية يتعين عليه القراءة
بلفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والمحدث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال
عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد
الا في المسجد فانه مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على حدسوه كما مر وقد سمعت سيدي
عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني
القرآن الطاهرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلهذا مواقراتها لم يكف
الا صاع بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام الاثمة الثلاثة خاص باكابر الالوية وكلام الامام
أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بفهم
معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث
تكليفهم بتجميع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اه
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسلة ليس من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي
وأحمد انها مفتحة وكذلك القول في المجهريها فان مذهب الشافعي المجهري بها ومذهب أبي
حنيفة الاسرار بها وكذلك أحمد ومالك يستحب تركها والافتتاح بالمحمد لله رب العالمين وقال
ابن أبي ليلى بخير وقال النخعي المجهريها بدعة فارجع الامر في المأثنتين الى مرتبة الميزان *
ووجه الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
الفاتحة تارة وتارة اخرى فأخذ كل مجتهد بما بلغه من احدي الحالتين وفي ذلك
تسريع للاكابر والاصاغر من أهل الكشف والحجاب فمن رفع حجابا حين دخل في الصلاة
وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يتاسبه ذكر الاسم الذي هو شعار أهل الحجاب ومن أيكشف
حجابا فالتناسب له ذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض المواطن
الربانية اذ المرتبة فالزم امي فأخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا الفرز
بعضهم ذلك في شعره فقال

بذكر الله تزداد الذنوب * وتنظمس البصائر والقلوب
وذكر الله أفضل كل شيء * وتغشى الذنوب ليس لها مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول السبلي رحمه الله حين قال والله متى تستريح فقال اذالم اراه الله تعالى ذا كرا اى لان المذكور لا يكون الا في حال المحجب عن شهود المذكور هاتفتي السبلي الاحضرة الشهود لانها هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذا كرا بلسانها اكتفاء بمشاهدته تعالى ومناجاته باقلب وحضرة الحق تعالى حضرة بهت وغرس لشدة ما يطارق اهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى ونخست الاصوات للرجن فلا تسمع الا همسا وسمعت اخي افضل الذين رحمه الله يقول المذكور باللسان مشروعا للاكابر والا صاغرا لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا للازدياء فلا بد من حجاب لكنه يذوق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب وسمعت سيدي عليا المخوص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكرك حضور كما ان ترك الذكر كذلك على نوعين ترك من حيث الغفلة وترك من حيث المحضور والدهشة فالاول من الذكرين مفضل والثاني فاضل والاول من التركين مذموم والثاني محمود وهو الذي جلسا عليه قول السبلي آتفا وسمعت سيدي عليا الموصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشريرا لضعفاء امته واقوابائهم والا فهو صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة واخو الحضرة وامام الحضرة وسمعت سيدي عليا المخوص رحمه الله تعالى يقول لولان الله تعالى امر الاكابر بالمجهر بالقراءة والاذكار اذا وقفوا بين يديه في الصلاة ما تجبر احد منهم ان يضيق بكامة لعموم الهيبة لاهل تلك الحضرة ولكن ربما تجلى له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فيجزع المجهر بالبسملة او التكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني في فافهم * ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاخفاء والاظهار والتخفيف والترقيق والادغام ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة ثلاثا لئلا يشغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم اى حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن والافا القرآن من حيث هو قرآن لا يصح من احد تحسينه لانه قديم وصفه من صفات الحق تعالى وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فزراعة ذلك في الصلاة خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالا صاغرا الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم * من ذلك قول أبي حنيفة وما لك فين لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدر ما مع قول الشافعي انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لئلا ين من لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يسبح الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن خصيصا لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني فبالقياس بما مع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه فصلي اذ الذكر لله تعالى بجميع قلب المبدع على الله تعالى غالباً فكاد ان يلحق بالقرآن
 من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الامام الشافعي
 بالذكر بقول المصلي سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعاً عنه أحب
 الكلام الى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه ان شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجزئه
 غير هاتين كان لا يحسنها فقرأ بقلته أجرته مع قول بقية الائمة انه لا يجزئ القراءة بغير العربية
 قطعاً فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول ان لم يصح رجوعه عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة
 بالفارسية فصار الامر الى اجتihad المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تنجز القرآن
 عن الاجزاء قلنا لا يحجز حاصل قراءة هذا المصلي بالنظر لئني فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدر احدهم الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
 أصحابه فلم يلقنا ان احداً منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقديماً يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته أعظم من أن يجزى على شيء لا يرى فيه دليلاً وسعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله الى في حضرة مناجاته فكل واحد
 يناسبه بلغته ويؤيده قولهم يجوز الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفقهه الشارع فليس لاحد ان يفقهه وقد اجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلفظة اخرى خلاف ما نزل وأما قوله تعالى
 لتسبحن للناس منازل الربهم فلا يتناقى ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلفظة اخرى لمن يفهم اللفظة
 التي انزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة انه صح رجوعه الى قول صاحبيه والله أعلم *
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلاته من المخفف بطلت صلاته مع قول الشافعي
 واجد في احدي روايتيه ان صلاته صحيحة ومع قول مالك واجد في الرواية الاخرى أن ذلك جائز
 في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول اشتغال المصلي بالنظر الى الكتابة عن كمال مناجات الله تعالى وهو
 خاص بالاصاغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالكبار وانه
 يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سأل العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 صكون النافلة مخففاً فيما بدليل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء على ترك ما يشغل عن
 الله فيها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يجزئ بالتأمين سواء الامام والمأموم
 مع قول احمد والشافعي في أرجح القولين انه يصح به الامام والمأموم ومع قول مالك يصح به
 المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون أمين ليس من الفاتحة وربما قومه

بعض العوام أنهما من الفاتحة إذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من الفاتحة كما كان الصحابة يعلمونها فلا بأس بالجهر بها وربما قوى الخشوع على المصلي حين التأمن فاكثرت بالتأمن قلبه ووجه الثاني أن الجهر بآمين فيه إظهار التضرع والحاجة إلى قبول الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف خشوعاً من الإمام عادة لأن الإمام إذا نزل على الإمام أولاً ثم تفيض على المأمومين فعليه من الثقل والخشعة بقدر ما يفرق بين المأمومين فذلك يخفف على الإمام في إحدى الروايتين الأوتن وشدد عليه في الأخرى جلاله على القوة والكمال فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأربع من قول الشافعي أنه لا يسب سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الأولى مع قول الشافعي في القول الآخر أنها تسب في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون غالب النفوس ترهب من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الأولى فإذا قرأ الإمام السورة فيما بعدهما راحرت النفس من الحضرة لأموامعها وتدير أحوالها فصار واقفاً بين يدي الله تعالى جبالاً لأرجح فلا تقل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالأكابر الذين لا يزدادون بطول الإمام في القراءة إلا حضوراً وخشوعاً وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الأولى تارة لمراعاة حال الأصغر ويطول أخرى مراعاة حال الأكابر تشير باللاماة ومن هنا يتضح لك يا أخي تحقيق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود مطلقاً وعكسه فإن ذلك في حق شخصين فمن كان ضميعةً تحمل التجلي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه أفضل لئلا ترهب روحه من الركوع والسجود كما راعى وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التحليلات الواقعة في السجود فراحم الله الأئمة في تفصيلهم المذكور فإن من قال من أتباعهم طول القيام أفضل مطلقاً هو في حق الأصغر ومن قال كثرة الركوع والسجود أفضل هو في حق الأكابر كذلك وأيضاً ذلك أن القيام محل بعدد النسبة للركوع والركوع محل بعدد النسبة للسجود فإن العدداً أطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيبته من الحضرة الإلهية فيضع لذلك من الله عليه بالركوع فلما ركع تجلى له من عظمة الله تعالى أمرًا زائداً على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرفع رأسه إلى الركوع ليأخذ في التأهب إلى تحمل تجلي عظمة الله التي تجلى له في السجود ولو لا ذلك أرفع لرمأ ذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتحملت له عظمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمرًا أنه رفع رأسه رجةً به ليجلس بين السجدين وبأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة تجلي السجدة الثانية وذلك لأن من خصائص تجليات الحق أن التجلي في السجدة الثانية أعظم من الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سب الشارح جلسة الاستراحة بعد رفع من السجود رجةً بالمصلي المحقق ولو أنه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكافة ما لا يطيق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يدق شائما قلناه وبكفة فعل ذلك على وجه التماس بالسارح
صلى الله عليه وسلم سمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالى يقول من رجه الله
تعالى بالمعصية بنى الله تعالى القوام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود
وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالته الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول
القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محل
القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك لينعم بطول مناجاة
ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنما لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع
قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هبة الله عز وجل فصرت أسأل الله
المحجوب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكع أو أسجد أحسن بعظمي بذوب كما يذوب
الزجاج على النار وكنت أعد المحجوب من رجة الله تعالى في لعدم طاقتي لرفعه عني اه سمعت
أنبياء أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول المحجوب للعبد عن شهود الحق تعالى رجة العاخرين
وعذاب على العارفين فالعاجز ينعم في حال المحجوب والعارف يعذب به انتهى وسمعت سيدي عليا
المخووض رحمه الله تعالى يقول من رجة الله تعالى بعبد المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال
ركوعه وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين تحكي الأرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح للمكث فيها أو يقدر على تحمل التعب الذي يهدأ ركان العبد
في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رجة بالعبد في تلك الحضرة اخطرت قلبه شيئا من الاكوان
لما في الاكوان من رائحة المحجوب عن شهود تلك العلامة ولولا ذلك المخطور لما ذاب عظمه
ومحبه وتقطعت مفاصله أو اضمحى بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجميلي رضي
الله عنه أنه سجد فصار يضع على حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فأخذها سيدي عبد القادر
بقطفة ودفعها في الأرض وقال سبحان الله رجع إلى أصله بالتجلى عليه انتهى وتؤيد هذا الذي
قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله
المخاصمة به أرفع من هبة الله عز وجل وصار يقابل كقبايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف
الذي يملكه ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد قف
إن ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشغل شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
وزال عنه ذلك الاستعجاب الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى ولولذي
يصلي عليكم وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأيد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فإنه ابن الحضرة وأمام
الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة ببطمة الله عز وجل وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي
رحمه الله تعالى يقول لا يصح للإنسان بالله تعالى لعبد لا تتفاءل المجانسة بينه تعالى وبين عبده وإنما
يأنس العبد حقيقة بآمن الله لا بالله تعالى كأنه بنور أعماله وشترقيات الحق له فإن من
خصائص حضرة القريب الهبة والإطراق والتعظيم وعدم الإدلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف حجاب انتهى وسمعت سيدي علما المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على المارفي
أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من رافعة الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى
فاذا بلغ ان أحدا من الأكابر أطال القيام فهو تشرع لقومه الضعفاء رجه بهم والافاعتقادنا
ان أكابر العجايب والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الأولياء بيقين
وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بذلك القرآن أو نصفه أو ثلثه
أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسمعت سيدي الشيخ أحمد السطيج رحمه الله تعالى
يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله بالحجاب ولأنه كنف له عن عظمتة تعالى لما استطاع
أن يغيب بين يديه أبدافه وصاح في أمور الدنيا وإذا استحضرت عظمة الله تعالى صار مجذوبا لا يعي
لشيء فيعتبر الناس من أمره حين يرويه صاحبا في أمور الدنيا ولا يرويه صلى ركعة فقلت له فإذا
صحا من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فأعلم
ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب واعمل على تحصيل مقام المحضو مع ربك في صلاتك
على يد شيخ صادق وإياك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكفي بهز رأسك
عند سماعك بأحوال المارفين والمجد لله رب العالمين * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان المصل
إذا جهر فيما يشن فيه الأسرار أو أسر فيما يشن فيه المجهر لا تبطل صلاته إلا إذا حكى عن بعض
أصحاب مالك أنه إذا تم ذلك بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان * ووجه الأول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعد ذلك فإنه مخالفة
للسارع والمخالفة تقطع وصلة القارئ ففات القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فاقهم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب المجهر للمنفرد فيما يصح فيه مع قول أحد ان ذلك لا
يستحب ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر وأسمع نفسه وان شاء أسمع غيره وان شاء أسر
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول
حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تحب له حال قراءته بكامله الأكمل فلذلك
جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الهبة ووجه الثالث
عدم ورود أمر فيه بجهر أو أسر فكان الأمر رجعا إلى قدرة المصلي واختياره فان قال قائل
هذا المحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان المجهري الركنين الأولين في
المجهر دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لثقل التجلي كما قدمناه وخفته على القلوب في وقت
تلك الصلاة أو الركعة أو الركنين فان تجلى النهار أثقل من تجلي الليل فلو كلف الله تعالى العبد
بالمجهر في الظهر والعصر لئلا كان ذلك كالتكليف بما لا يعاق عادة لثقل التجلي فيه فان قال
قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها
إذا كان أماء أو قرا أماء ومع على المجهر بالصبح فاجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

لان وقته برزخه له وجه الى النهار ووجه الى الليل أما وجه الليل فهو بالنظر للجهير بالقراءة
 فيه وأما وجه النهار فلا شراط الامساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وارضاء
 فاتها أول صلاة تستقبل المصلي من صلوات النهار بعد النوم الذي هو أخو الموت فكانه بعث
 وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخالطها ثوب الحرف والصنائع ولا ضعف ارتكاب
 المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجهير في الصبح لقد رتبه عليه وغلبت روحانيته
 على جسمانيته كما لا شك وسعت سبدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول
 لو أن الله تعالى سبى الصنائع والحرف عن كمال شهوده في النهار لما استطاع أحد منهم أن
 يعمل حرفه وتعلمت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار مرة واحدة بهم
 فما قدر على عمل الحرفة مع عدم المحاب في النهار إلا أفراد من الأولياء انتهى وأما الامام
 والمسبوق في الجمعة والعديد فأنما أمر بالجهير فيها لقدرته على ذلك باستئناسه بذكره الخلق
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فتقوى على ذلك لحجابه بشهود الخلق على التجلي الواقع انله
 في الجمعة والعديد أول كون الحق تعالى يمد امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه ذات
 للشارع في الامامة على العالم واسطة في اسماع المأمومين كلام ربهم وتكبيره وتعاليله أول غير
 ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا مرد المسبوق لانه ممد من الامام فان
 قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء أو الركعة الثالثة من المغرب سرا مع ان
 ذلك من صلوات الليل والتجلي الليلي خفيف فالمجواب انما كان ذلك رجة بضغفاء الامة فان من
 شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم أولا ويثقل عليهم آخر وذلك
 لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيئا فمكون التجلي في ثاني ركعة انقل من التجلي
 في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كلفهم بالجهير في ثالثة المغرب أو الاخيرة من العشاء
 لم يمتنعوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل فما المحكم فيمن قدر
 على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرة من العشاء فالمجواب حكمه
 اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لثقل التجلي وخفقه والعبرة بحال غالب
 الخلق لا بأفراد من الناس وقد يحصل التجلي الثقيل للمصلي في أثناء ركعة سرية وبجملته في
 الادب ان سرائع السنة واظهارها للضعف * ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلما
 طال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا طال الوقوف بين يدي ملوك
 الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سبدي على الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى
 انكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي نفسه المتكبر لكونه يتكبر في قاب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيئا كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قرب
 من حضرة الله تعالى وبعدة عنهم انظير شهود العبد ظل ذاته في السراج فكما قرب منه عظم ظله
 ونور السراج في شهوده وكما بعد عنه صغر وسعت سبدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا وفي

تجليات الحق تعالى لقلوب عباد لا تنفصط على حال من أكبر وأصاغر في الغرائض والنوافل
فقد يتجلى الحق تعالى للأصاغر والأكبر عا لا يطبقون معه المجهر فاذك رحم الله الأمة بعدم
أمرهم بالمجهر في بعض الصلوات والأذكار ولأنه تعالى كان أمرهم بالمجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطا قوه لاسيما في حق من انكشف حجابهم من كسل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في المجهر في أولتي المغرب والعشاء في الجملة والعيدين وهي ان التجلي
يخف في الليل وأما الجمعة والعسديان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
يتكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيةها في الماطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك لاستئناسهم ببعضهم بعضا في تلك المحضرة التي تذل لها أعناق الملوك ولولا
الجماعة لما قدروا المنفردان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رجة
بالأمة وشقيقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها فان قيل فلم قلتم
باستحباب الاسرار في كسوف الشمس للاكبر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فاجاب انما أمر
الاكبر بالاسرار فيها كالا صاغر لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل تجلي النهار وايضا فان الاكبر ما يورون بالتسريع لامهم
في البكاء والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تعلموا فيه ليتبعهم
قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم تسكوا قلوبكم كوا أي في حق العارفين
الذين لهم اتباع لما عاقد علمت ان عدم تكليف الاكبر بالمجهر في صلاة كسوف الشمس انما
هو لتعظيم ما تجلي لقلوبهم من زيادة على تجلي النهار ومن هنا علم حكمه المجهر في كسوف القمر وان
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لانه ليسى وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار وأضعف آيته عن آية الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند
أهل الكشف ولا عكس وايضا لتجلى الحق تعالى باللفظ في الليل بدليل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فاعطيه سؤله هل من تائب فأتوب عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلي فأمتأنيبه وما قال مثل ذلك لمباداه لا بعد أن قواهم على خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا
وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى باللفظ
في هذه المراتم موزجة باللفظ والحنان ولأنه تعالى تجلي بالجلال الصرف لما اطاق أحد حله
انتهى فان قلت فاجهه طلب المجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول المطر وطوع
النيل مثلا يخوف الله تعالى به عباده فاجاب ان سبب طلب المجهر بالقراءة فيها اظهار التذلل
والخضوع لله تعالى وايضا فان الناس مضطرون للسقيا والمطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا بمقدمتها لذكره في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضربه حاكم وقد سمعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمور معاشهم لما اتوا
من خشية الله تعالى لتعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فاجهه عدم طلب المجهر

في صلاة الجنازة ليس لها راعيا مطلقا عند من لا يرى الجهر باللسان فالجواب انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنازة كالأمويين لماعندهم من شدة المحزن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت وأهوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المنى مع الجنازة السكوت رجعة بالماشين معها فلو أن الشارع كلّفهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الانكار على الذكرين امام الجنازة لرفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واشتغالهم بحكايات أهل الدنيا حتى ربما ضحك أحدهم وهو مع الجنازة فلما راوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكر وأما أنه في ذلك المثل خبر من اللغو وسمعت أبي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المنى مع الجنازة السكوت لان الله تعالى يحب للعاشرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤوف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررت لك فانه نفيس لا يتعبه في كتاب * ومن ذلك اتفاق الائمة على أن التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يذكر الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لمحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كماله اول الصلاة وهذا خاص بالا صاغر من الناس والا كابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كان قول سعيد وعمر في حق الاكابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كذا ذكرنا في مشهدهم أو الذين انتهوا الى حد علموا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه اول اقتسامهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال مشهد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فهم قالوا اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول محز غلب الناس عن تحمل ما تحبلى لقلوبهم في الركوع والسجود فلو أن أحدهم اطمأن فيه لا حترق وجهه الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء ولكل منهما رجال * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول ائمتنا واجب فهم ما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تحبلى للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج اى لانه يقتضى توهم محوق نقص في جناب الحق حتى طلب تعزبه عنه وهذا خاص بالا كابر والثاني خاص بالا صاغر الذين بطرقهم توهم محوق نقص حتى يحتاجوا الى

صرفه وبزها الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستسما عندهم ومثل هؤلاء لا يليق في حقهم
الوجوب دفعا لما توهموه بخلاف الاكابر يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا شعا الله
لادفع ما توهمه الاصاغر وقد يكون في الاكابر ايضا جزء ضعيف يتوهم كالا صاغر فذلك كان
التسليم في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا
الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما الحكمة في قول الراعي سبحان ربى العظيم
والساجد سبحان ربى الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
ان في الركوع قيمة تكبر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانه يقصد تبريه
من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس لى منها نصيب
بخلاف الساجد يقول سبحان ربى الاعلى لانه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق الائمة على وضع
اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يجعلهما
بين وركبيه ومع ما حكى عن الثوري انه يسبح خمسا اذا كان اماما ليتكبر بالمأموم من قوله ذلك
ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
والثاني مشدد ووجه المسئلةين ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب
الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يجزئه أن يخطم من الركوع
الى السجود مع التكرار فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر فخرج
الامر الى مرتبة الميزان وياضاح ذلك ان العبد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة الرجوع الى محل البعد والتجبال لاضافة
عن تحمل ثقل التجلي ولو انه قدر على توالى تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطمئن
في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
المكث في حضرة القرب فرجحه الشارب بامر به الرجوع الى محل البعد الذي كان قبله رحمة به حتى
يأخذ نعليه راحة بقدرها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع وسمعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القوة والاعتدال عن الركوع والسجود الا لتفتيس عن
الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحة للاكابر
الذين بقدرهم على توالى تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طالبا لكمال راحتهم
فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في
الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعة وتلذذوا بقرينهم من حضرة الحق تعالى كما ان بعض
الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد
ومتوسط بالنظر اقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي
رحمه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الاصاغر اذا

حضر راع الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا
 به من ثقل العظمة التي تجلب لهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد
 منهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلب له في السجود الأول والثاني انتهى وسمعت سيدي
 عليا المصفي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على الأصاغر وعذاب على الأكابر
 فكأن المريد ينج من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضع من طول الاعتدال
 فذلك كان المريد يحسن إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن إلى نزوله اليهما لأن
 في الاعتدال رد الله إلى الحجاب وهو أشد العذاب على العارف حتى كان السلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مهمم عذبتني بشئ فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهودك وسمعت أخى أفضل الدين
 رحمه الله تعالى يقول ما طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكابر وما طول القيام
 والاعتدال خاص بالأصاغر فإن الأصاغر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة
 والأكابر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك توترت أقدامهم من طول القيام
 عادة وإن كان ذلك لا يتقيد بالأحاساس بالتعب كما إذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن نفسه فإن
 السنة عنده تكون كلمة بارق لا يحس فيها تعب فافهم وسمعت أيضا يقول ينبغي للمصلي إذا
 كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويهتز عن القيام فهناك يؤمر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ركع وإن شاء طول القراءة ولكن موضوع
 الركوع أن لا يفعل الاعتدال تجلب العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فإدام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلب لقلبه فما حكم من كان غافا عن
 ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل
 وهو رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الأصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالإدمان لتحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وربما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فانهبت أركانها فلم يستطع كمال الرفع وربما
 استحضر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكدت روحه تزهق منه فساد
 إلى أن الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء مثل هذا ربما يعذر في عدم اتسامه
 الطمأنينة وهو في السجود أكثر عذرا كإجرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا فليجمع حواسه
 في السجود وينسى الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى فانه يكاد يمحرق وتذوب
 مفاصله ولو لا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال نارة ويخففه أخرى تشرعها الضعفاء أمته وأقربائهم * وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم نارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي ويخففه نارة حتى كأنه
 جالس على الرضف أي الحجارة المحيطة بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستراحة أنه كان يسرع
 بهما نارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في السجود تشرعها اللاقوياء والضعفاء
 من أمته فان تأت فهل الأولى للقوى على تحمل العظمة المحاصلة له في السجود أن

يترك جاسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلها تأسياً بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
 الأول له المحلوس للاستراحة فقد يكون محلوس الاستراحة بمعنى آخر غير العجز عن تحمل
 العظيمة المحملة لا بعد في السجود ولا يقال ان مثله كالمثب في الصلاة بغير حاجة انتهى * فان
 كانت هناك قلة في حديث الصلاة لم يقيم صليبه في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة
 لانه لا طاقة له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر ولوانه طول ذلك
 زهقت روحه أو خجراً أو تقاق ففترحت روحه من المحضرة وإذا خرجت من المحضرة فلا صلاة له
 أصلاً أو صلاته خداج ووجه القول الأول ان من خرجت روحه من شدة المحضرة والضيق صار
 وقوفه كالسكر على الصلاة بلا إيمان ولا بية فصلاته باطله لا ثواب فيها ولا سقوط فان احتج أحد
 علينا بحديث المسمى وصلاته فلنا له هذا البنيان في ما قررناه لانا قد قررنا ان طول الاعتدال خاص
 بالأصاغر وقد كان المسمى وصلاته وهو خلد بن رافع الزرقى من الأصاغر كما أشار إليه قوله هم الله
 مسمى وصلاته ولم يكن من أكابر الصحابة لان أكابر الصحابة لا يسمى أحد هم بالمسمى وصلاته
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم للمسمى وصلاته بالعلمانية ولمن فعل مثل فعله رجحه به خوفاً عليه
 أن يتشبهه بالأكابري في عدم تعويل الاعتدال فترفع روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 أو يقع في التفارق بظهوره القوة في التشبه بالأكابري فكانه صلى الله عليه وسلم قال له أفضل
 ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكابري وأفضل ذلك من باب الكمال لامن باب
 الوجوب وقد علمت من جميع ما قررناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الأعلى مشاهد صحيحة
 تشير بها للامة وتبها للشارع صلى الله عليه وسلم وان أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
 عليه بين الأئمة وإنما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكابر يقدرون على توالي
 التحليلات في الركوع والسجود والأصاغر لا يقدرون على ذلك لا بعد مبالغة في الرفع منها
 وقد قدمنا من وصل الى محل القرب لا يؤثر بالرجوع الى محل التجارب المحكمات والعلماء
 يحجز ذلك العبد عن تحمل توالي تحليلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده * فان قيل
 فما المحكمة في تثنية لسجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف * فالجواب حكمته ثقل
 التحليل الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد
 اعتدال تغيبه ورجحه به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه
 وهذا الامر في حق الأصاغر والأصاغر على حد سواء فلو قدر ان أحد من الأكابر أعطاه الله
 تعالى قوة تينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والاربعا هلك
 وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التحليل ودايات فكانت العظيمة
 المتجلية فيه كالعظيمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
 والمحكمة في ذلك هي طريق المنحصر الى شهود عظمة الله الواقعة للكافي في غير وقوع
 الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يرد العبد الى حالة خضوعه في
 غير وقت الآيات اذا لايات إنما كانت عظيمة لشدة غفلة العبد وشرود قلبه عن حضرة

التعظيم فتأمل وسعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للامر الإلهي لتسابح السجود والثانية شكرًا لله تعالى على
 إقداره لتسأله في ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرها في مجلد ضخيم بعيناه
 الفتح المبين في بيان أمرار أحكام الدين والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الإمام لا يزد على قوله سمع الله من أجله شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد مع
 قول مالك بازاء في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكركين
 استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يملكون قبول دعائهم وحدهم إلا أنه
 فإذا قال سمع الله من أجله فكأنه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمرؤا أن يقولوا
 يا أجمعهم ربنا ولك الحمد أي على قبول حمدنا ويؤيده الحديث إذا قال الإمام سمع الله من أجله
 فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تسليمهم قبول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدكم سمع الله من أجله تامن
 طريق الكشف والشهود ونقلها من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص
 بالأكابر الذين ارتفع حجابهم والأول خاص بالأصغار المجعوبين عن الله تعالى بأمامهم وسعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى وقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من أجله عند
 الزرع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن
 حضرة الله ليكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لمحمد عبده فأخبرهم بذلك بشري
 لهم انتهى فعلم أن الأكابر ما هم متقدمون بالتسعة للإمام الألفي أفعال الصلاة الظاهرة من ركوع
 وسجود وغيرهما ومع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي
 حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة بالجملة والانف مع قول الشافعي بوجوب الجملة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد وأما الانف
 فالأصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن الفرض يتعلق بالجملة والانف فإن انحط به أعاد في الوقت استحباباً وإن خرج
 الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن المراد من العبداً لها الخاضع بالأسحق
 بمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجملة أو الانف بل ربما كان
 الانف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الأئمة والكبراء فإذا وضعه في الأرض
 فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا الحضرة الإلهية محرم دخوله على من
 فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم ووجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجملة واجب جزمًا

دون الاتقان الجبهة هي معظم أعضاء السجود كقوله المحقق عرفة والتوبة هي الندم وأما
الانف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له وجه إلى الوجوب ووجه إلى الاستحباب
فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأجد بالاستحباب ووجهه من أوجب وضع جزء من
الأعضاء السبعة أن كمال الخضوع لا يحصل إلا بجمعهما ولذلك قال الشارع أمرت أن أمجد على
سبعة أعظم وهو لا يؤثر في حق نفسه إلا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأجد في إحدى روايته أنه يميزه السجود على كور عمامته مع قول الشافعي وأجد في الرواية
الأخرى أنه لا يميزه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ووجه الأول وجود صورة الخضوع بالأس والوجه ووجه الثاني الأخذ بالأخطأ من
أنه لا يميزه السجود في معظم الأعضاء بمائل بخلاف البدن والركبتين والقدمين بحزب السجود
عليها بالمائل لأن الخضوع في الأفرق في أظهاره بين أن يكون بلا حائل أو بمائل بخلاف الجبهة
فإن وضعها على حائل من ملابس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وصاحب
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى وإذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت
حين سجد وضع ما فعله منها قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد والشافعي في
أصح القولين أنه لا يجب كشف البدن مع قول مالك والشافعي في أحد القولين أنه يجب
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول ما قلناه في المسألة
قلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر بالبدن بين أن يكون بمائل أو بلا حائل ووجه الثاني
القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد بوجوب
المجوس بين السجدين مع قول الإمام أبي حنيفة أنه سنة فالأول محمول على حال الضعفاء الذين
لا يقدرون على تحمل توالي تحليات السجود على قلوبهم فرجعهم الشارع أمرهم بالمجوس بين
السجدين ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الأكابر الذين يقدرزون
على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم إليه فلو لم يوجب الأئمة
الاعتدال بين السجدين لم يبايكف الأصغر في طول السجود ما لا يطيقونه إذا تجأت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول المجوس عليهم وجوب راحة وشقة يحتمل أن لا يعذبهم
الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالتعريم الأصلي وذلك لأن العبد إذا تكلف شططا
خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للتحريم فهو
حرام فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض معتمدا على يديه مع قول الشافعي أنها سنة ومع قول أبي حنيفة أنه لا يعتمد يديه على
الأرض فالأول مشدد في حق الأصغار الذين لم يتجمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
مخفف في حق الأكابر في حق من تجأت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الأصغار
ووجه من قال لا يعتمد يديه على الأرض حال النهوض أظهار الضعف والخشية بين يدي ربه
ووجه من قال لا يسه ما على الأرض أظهار الهمة والقوة تعظيلا وأمر الله عز وجل الخرج العبد

من صفة الكل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول أجد
 بوجوبه فالأول في حق الأكبر لقد رتبهم على تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الركعة
 الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحبا لأنه محل راحة على كل حال وإنما شرعت التحية فيه لأنه
 كالاقبال الجديد على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في اليهود من القرب المفرط فكانه
 برفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج فهو في حق الأصاغر أكد من الأكبر بخلاف التشهد الأخير
 اتفق الأئمة على وجوبه لثقل التحية فيه على الأكبر والأصاغر لأن من خصائص تحليات الحق
 تعالى أن يكون آخرها انقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا وأما وجهه من قال بوجوب
 التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الأمة لاحتمال أن يتحلى لهم في
 سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون إيجاب الجلوس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم * ومن
 ذلك قول الإمام الشافعي أن السنة في الجلوس للتشهد الأول الافتراض والتشهد الثاني التورك
 مع قول أبي حنيفة بأن الافتراض سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيه معا
 فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني الافتراض هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا وإشارة
 إلى أن السراى حضرة الله تعالى لم يقطع حتى يتورك وكذلك وجهه من يقول بالافتراض في
 التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن يشهد انقطع سيرة في الصلاة وقد جربوا
 الافتراض فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والمحضور معه ووجه الثالث أن التورك
 يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فكل واحد وجهه * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول
 الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين أنها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالأول مخفف والثاني
 مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو ذكر الله
 تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الوسيلة العظمى
 يتناوب بين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا ونعبدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه
 من سؤال الله تعالى أن يعلى عليه كلما حضرنا معه تعالى فإنه لا يفارق الحضرة الإلهية أبدا
 فاستحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصاغر ووجوبها خاص بالأكبر
 وایضاح ذلك أن الأصاغر ربما تحلى الحق تعالى لقلوبهم ندهشوا بين جماله وجلاله وأصطلوا عن
 شهود ما سواه فلو أوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لثق ذلك عليهم بخلاف
 الأكبر الذين أقدمهم الله تعالى على تحمل تحلياته في قلوبهم وقدروا على شهود الحق مع شهود
 الحق تعالى فإنه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
 فحال الأصاغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برأيتها من الدعاء وقال
 لها أيتها فمعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم
 إليه ولا أجد الله تعالى انتهى فكانت مصطلة من الخلق لما تحلى لها من عظم نعمته

الله تعالى عليها ببراءتها من السماء ولو أنها كانت في مقام إبيها لسمعت لوالدها وقامت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فظلمه فان الحق تعالى ما اعتني بها هذا الاعتناء الا كما المنيبه
 محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب
 الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو
 قد حاق في مقام الامام الشافعي وانما هو إشارة إلى كماله رضي الله عنه في المقام وأنه كان يقدر على
 شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فأمر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهم بالواقع الكمال كان الامام ابا حنيفة ومالك اخذا
 بالاحتياط للامة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم
 للتشهد فيشقى عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي
 ليس مراده بذلك تضاعف قوله كما يتبادر إلى الذهن وانما مراده أنه شذ عن مراعاة حال الاصاغر
 كما عليه الجمهور ورواى حال الاكابر قياما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جئنا إليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
 كله موضوع للتعظيم للانبياء فكيف يظن بالقاضي عياض أنه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ
 الذي هو الضعف هذا بعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما
 أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لئلا يسهو الغافل
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود نبيهم في تلك المحضرة فإنه لا يفارق حضرة الله
 تعالى أبدا فيخطئونه بالسلاسل مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب طهارة الجسم والقواد من سوء الطارق بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله اعلم ومن
 ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الأئمة الثلاثة انه
 ركن من أركان الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان السلام انما هو خروج
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان التحلل منها
 بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتناحها التكبير وتحليلها التسليم
 فخرج به بالتسليم مبطل للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من اعمال
 الحج فالأول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله
 تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لئلا يسهوا بطرقهم من الخروج
 من حضرة الله تعالى اذا تخلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون ليلاتها ارفاههم * ومن ذلك
 قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول
 ان ذكر الشهادتين من الايمان والایمان مرتبته التقديم على سائر العبادات التي من جلتها
 سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول

الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان
 التحيات والشهادتين متعلقان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالا صلوات لم
 يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في تحوته وله اللهم صل وسلم على محمد فافهم * ووجه من قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله عدم ورود ما بذلك من جهة الشارع وانما
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا ان الله تعالى امرنا بها وأول ما كتبنا ان نكون في أوائل التشهد
 الأول أو الآخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلى عليك
 يا رسول الله فكيف نصلى عليك إذ نحن صليين عليك في صلاتنا فإن قولهم في صلاتنا يحتمل أن
 يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة
 لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فاركعتان الأولى والثانية كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلى فافهم * ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليمة الاولى فقط على الامام والمنفرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم ايضا مع قول احمد والتسليتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة
 ان الاولى سنة صحت الثانية ومع قول مالك ان الثانية لا تسن للامام ولا للمنفرد واما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عندما يك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تكملة وجهه
 يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالتسليم في التسليمة
 الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان التحلل من الصلاة يحصل بالتسليمة الاولى
 فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التحلل الا بالتسليتين محدث وتحليلها التسليم فتمثل الاولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات ظاهر والله أعلم * ومن ذلك نسبة
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجودها وقال الشافعي في أرجح قوله باستحبابها فالاول
 مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالا كبر والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالاصغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندما قال ونوى
 الامام بالسلام التحلل واما المأموم فينوي بالاولى التحلل وبالثانية الرد على الامام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على المحافظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة واس وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه
 شيئا آخر ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه الا قول أحمد فان وجهه توحيد القصد
 في الامور وبمن التشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم * وسعت
 سيدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع آخر هو دون تلك المحضرة في الشرف استمالة لقلوب اخوانهم في تلك المحضرة واعطاء الادب مع الملوك حققة فتبمع الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يفتخر في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق الاصاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجا وايضا فلوان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يسلطنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر افاقاه العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاولى يا حق من الآخرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات اذا الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فبقي الاثام من ادب السيد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالمندوبات الشرعية لان منصب الشارع يحمل ان يساويه أحد في التشريع وامثال في ذلك ثم قال وتأمل اذا قام جليدك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنت فانك تجد في قلبك منه اساوودا التعظيمه حضرتك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان ادبا مع الحق ومع الله تعالى أولى وبما قررناه يعرف توجهه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة فالى أى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجح جهة على جهة أخرى الا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لان التيامن سنة يستحب المحذور فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره نصير نفسه تنازعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في استحباب تقريب المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وعاظط وكل وشرب ونحو ذلك انتهى وسمعت مرة أخرى يقول تخييرهم المصلي في الانصراف الى أى جهة شاء خاص بالاكابر وامرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين يشهدون تخصص حضرة الصلاة بمن يفضل فلا ينتقل أحدهم عنها الا لما هو ومفضلون فيكون جهة اليمين تريد على ذلك المفضلون شرفا فان الشارع اذا رجع بقعة على بقعة في الفضل قلناه في ذلك وسخطنا حكم عقلنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقريضة ما ورد من الامر بتقديم الرجل اليمنى اذا دخلنا المسجد بتقديم اليسرى اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا يتقدح لك ايضا توجيهه من قال من العلماء انه ينبغي للمصلي ان ينتقل من موضع القرض اذا تغفل وعكسه وانه ما قال ذلك الامن باب العدل بين البقاع فانها تتفاوت بما فعل على ظهرها من الخبث في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاوت على احتساب الامر عليها اذا حكر وتقول هل مر بلذا ذكر في هذا النهار مثلى ووجه الترجيح في قول من قال ينتقل للنفل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة مناجاة الله تعالى في الفراش اشرف من حضرة مناجاته في التوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الى المتقربون بمنى اداء ما اقترض عليهم فتبعت البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومفضل فربح الامر

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان تخفف وتشديد فتأمل ماذا كراه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلو مراتب ذلك عن غالب الافهام * والمحمد لله رب العالمين

(باب شروط الصلاة)

أجمعوا على ان ستر العورة عن الميمن واجب في الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى ان الدرعة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والتنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة لا العذر كشدّة القتال والتحام الحرب والتفعل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجتمع من بوجهه لا قبلة وكان يوط على خشبة وكالمفرق وتحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجع * وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين عن مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين سترته وركبته مع الروايتين الاخرين عن مالك وأحمد انها القبيل والدبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بأكثر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالنواوية وآحاد الفلاحين والراسين وغيرهم من لا يستحي من كشف فخذه فرفع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالأول مخفف خاص بأراذل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بأكثر الناس على وزن المسئلة قبلها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في احدى روايتيه ان المحرمة كالها عورة الا وجهها وكفيها مع قول أبي حنيفة انها كلها عورة كلفك الاوجهها وكفيها وقدميها مع الرواية الاخرى عن أحمد الا وجهها خاصة فالأول فيه تشديد عليها في الستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها بانراج القصد من وجوب الستر ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الأعظم للفتنة والسر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع وتوقع نظار الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وانه ما أمر المرأة بذلك الا ليعلم المحبة على من يدعي الحياء منه والادب معه من الناس ويقف من ينظر الى حرمه في حضرته فتصير أمته تنظر قلبها الى مشاهدة جلاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يرعى نظرا لله تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها يتبته بمراقة من هي في حضرته فالحجرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد البوة في حجرها والله المثل الأعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام جميع أو عمرة كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة الامة في الصلاة ما بين سترها وركبتها كالرجل وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان عورتها القبيل والدبر فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كمورة الرجل وترى يد عليه

بأن جميع ظهرها وظهرها عورة ومع قول بعض الشافعية أن الأمة كلها عورة إلا موضع الثقليل
 منها وهي الرأس والساعدان والساق فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
 تشديد وكذلك ما بعده ووجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة إلى نظر
 الإمام خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة راجعة إلى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك
 ما بين السرة والركبة عند بعضهم والقبل والبرع عند بعضهم وما عدا مواضع الثقليل عند
 بعضهم الآخر فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السواطين قدر الذر بهم
 لم تبطل الصلاة وإن كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه إذا انكشف من الخنصر أقل من
 الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي تبطل بانكشف الثقليل والكثير مع قول أحمد إن كان
 يسير المبرصون كان كثيرا بطلت ومرجع اليسر والكثير الدرف وقال مالك إذا كان قادرا إذا كرا
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول القياس على الخباسة التي يعفى عنها في البدن بجامع أن كلا
 منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تخرق الخنفر فإنه يضرب ولو يسيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تقدر
 الله عليه لا يقدح في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة العريان وأوجب أحمد ستر المتكبرين
 في الغريضة وفي النافذة روايتان فالأول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي إذا لم يجد المصلي ثوبا رزقه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال
 أبو حنيفة هو مخبر أن شاء يصلي جالسا وإن شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ويؤتي بركوع والسجود
 فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الأيماء ودليل الأول الاتباع لمحدث
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور ووجه الثاني أن ذلك
 راجع إلى قوة حياة المصلي وقلة حياته من الناس وكذلك الثالث خاص بشديد الجفاء وهذا كله
 رحمة من الله تعالى للعبيد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن العاهة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته أنه إن صلى
 عالما بالمصحة صلته أو جاهلا أو ناسيا سمحت والرواية الثانية عنه المصحة مطلقا وإن كان عالما
 عامدا والثالثة الطلان مطلقا فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 * ووجه الأول الأخذ بالاحتماط ووجه الثاني العذر بالجهل والنسيان ووجه الرواية الثانية
 عن مالك غلبة مراعاة القاب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا أن الله تعالى
 لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول إن شيئا
 لا ينظر الله إليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا بد على ذلك خبر الشافعيين مرفوعا إذا أقيمت
 المحضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم وصلي لأن قوله دعى الصلاة قد لا يكون
 لأجل الدم وانما هو لعل في المحيض لأن غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتغسل
 الدم عنها وتصلى كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب

التماسه خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى
 وجعل العلة هي التضييق بالدم ومما يؤيد قول مالك أيضاً حديث لا يقرأ الجنب ولا المحاض
 شيئاً من القرآن فإنه جمع المحاض مع الجنب والجنب أمة مقرر على البدن وكذلك المحيض ومما
 يؤيده أيضاً إجماع الأئمة على الطهارة من الحدث كما مردون الطهارة عن نجس ومساحة
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدسة من البدن إذا لم يصب الماء ومما يؤيد ذلك
 أيضاً عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع نجس كما ورد في الحديث كقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي
 حنيفة أن صلاته باطلة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى لا يؤخذ العبد الا بما علم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والسعي في براءة
 الذمة من غير كبير مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في المجدد وأجد ان من سبقه
 الحديث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم انه يبنى على صلاته بعد الطهارة
 ومع قول الثوري ان كان حدثاً رعا فاقبض يديه على صلاته وان كان رجلاً وضع كاعاده فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاخذ
 بالاحتياط ولا تغافل اسبق الحديث لمحدث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم
 ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في اثناها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها
 والواقع في اثناها ويقول ما وقع قبل الحديث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا تبطل
 احدهما بالحدث في الأخرى * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان غلبة الطن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا تكفي غلبة الطن وانما يشترط العلم بدخوله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان الطن قريب
 من العلم فكفي ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الطن قد يخطئ فالاول خاص
 بالاصغر والثاني خاص بالكابر أصحاب التطرف في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا في غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان الا أن ذاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد
 الى جهة ثم انما الخطأ انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أرجح قوله انه يقضى ان خرج الوقت
 أو بعد ان كان الوقت باقياً فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر أهل الاحتياط لدينهم وقد ينسب الى تخصيص في
 تعاطيه ما ينظم قلبه حتى يجنب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها * ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسياً أو جاهلاً بالتعريم أو سبق لسأله ولم يطل مع قول
 أبي حنيفة انها تبطل بالكلام ناسياً بالسلام وأما نال الكلام فالاصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامام به سواء اذ لم يتبته الا بالكلام فلا تبطل

وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كارشاد ضال وتحذير ضرير فلا تبطل فالاول من المسئلة
الاولى مخفف والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف فخرج الامر في المسئلتين الى مرتبتى الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى
الغذريا النسبان والمجهول وسبق اللسان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول المذرمين
حيث ان الصلاة فيها افعال مذكرة بالصلاة وأما المجهول فانه غير مذكور به كذلك لتقصيره بتركه
تعلل الواجب عليه من أمر دينه فلذلك لم يعذبه وأما وجه البطلان فيما اذا طال الكلام فغفلنا
وأما وجه كلام مالك فهو ان يكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الاوزاعي فلحرمة
المؤمن ووجوب تكليفه فادفع كل ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فانما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم *
ومن ذلك اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند
أحمد في النافلة فالاول في الاكل مشدد والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة
اللذة المحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد المبدع جمع بين لذة الاكل والشرب في
مناجاة الله تعالى على المراقبة والمحضور معه فلا يقدر فلما تمارض عند المصلي ذلك حرم العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وأمره بأن يأكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يسيئ له
التفات الى غير ربه في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العدة بها أمر نفسه ان
شاء نزع منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وأيضاف ان الله أوجب على الاكل شربا وعدم
الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في القرينة وأنزل على قلوبهم برذر الرضى فبردت نارهم وسهم
فلم يحتاجوا الى ما يعق تلك النار ولا هكنا الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة
العطش فلذلك سوح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة المحققة فافهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان ملاوس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة *
ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سيج ان كان ذكر أو صفيق ان كان امرأة
مع قول مالك انه ما يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتى
الميزان * والاول يجوز على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني يجوز على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جملة على انه لم يبلغ الحديث أيضا والمقصود من ذلك كله التنبيه
فاذا حصل التسبيح من المرأة كان أولى لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصفيق فافهم *
ومن ذلك قول الائمة انه اذا فهم التسبيح تحذروا واذا نال تبطل الصلاة مع قول أبي
حنيفة بأنها تبطل الا أن يقصد تنبيه الامام أو دفع المار بدينه فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتى الميزان * ووجه الاول وهو خاص بالاصغر
ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة
موضوعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قبله يبطلها وهذا خاص

بالاكابر * ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين
 ووجه الأول انه كان الواجب على العبد ان يسلك طريق الرياضة حتى يصير سكي قلبه دون
 عينيه ويسمع مواعظ القرآن كما هو فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يجمع القلب على الله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه احدث مع قول التورى وعطاء انه يرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن يرد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع انه يحصل المقصود بازدياد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على التغلب كالجبهة من الولاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يتعال الصلاة بمروحيون بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 او حارا او كلبا اسود مع قول احمد يقطع الصلاة الكتاب الاسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء ومن
 قال بالاطلاق عند مرويه ما ذكر ابن عباس وانس وابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام اترا امره لا يقطع
 الصلاة مرويه وهو خاص بالاكابر الذين لا يجيبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء
 ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يجب ويشغل عن مشاهدة ما ينبغي لعين المصلي
 وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والحكمة في دفع الصلاة بالانحراف والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا ينافرهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان
 لا يحرأ بخدم الاممة الا ويحسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلته
 أي صله شهوده وانما يقطع مثل ذلك شهرد الاكابر لتمككهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينظرون
 من جميع الخلق الى السر القائم بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي الى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة بطلان صلته
 بذلك فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شغل والشافعي مشدد خاص
 بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وايضا قول الاول شهرد الاكابر ووجه الكمال الباطن
 في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة به ذلك ظهر رأي
 معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا
 طيبة البصرة لما سال الوقاع ومنه كان اقوى الملائكة واشدهم حياء من كان منخوفا من انفس
 النساء ومنه قدرة امرأة على اخفاء ما في نفه هان من محبة الوقاع عن الرجل مع ان شهوتها اعظم
 من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار وسعت سبدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تقارع عليه الى آخر الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
 اكمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم

ولو انه كان عنده والحقه من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه بعض الوكول جزاء
وفاقا واكثر من ذلك لا يقال انتهى وأما وجه قول أبي حنيفة فهو ولا جيل ظهوره وتصاها والميل
اليها بالطبع وهو خاص بالا صاغرو ولا كابر العمل به أيضا للجزء الذي فهم يشهد نقص المرأة
ويميل اليها بالشهوة وفرح الله الائمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض القائلين فافهم *
ومن ذلك اتفاق الائمة على انه لا يكره قبل الحجة والعقرب في الصلاة مع قول الشعبي بركراهة
ذلك فالاول مخفف خاص بالا صاغرو الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام الشعبي خاص
بالا كابر الذين يكرمون عدو الله في حضرة الله تعظيما له مع غيبتهم عن شؤمه ودامره لهم بذلك
ومثل ذلك البرغوث والقالبة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل مجتهد مشهد *
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بجملة الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع
الكرهية به قال مالك الا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت واجزأت مع قول اجد
انها تطل على الاطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فخرج الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالحجاب والمخالط يمكن
صلى ويحجبه كافر واخره يسرا وغير ذلك مما سمع الله تعالى رجيا ووجه قول اجد انجلال
حضرة الله تعالى ان يتاجبه العبد في مثل المقبرة والمجزرة والحمام والمزبلة وقارعة الطريق واعطان
الابل فان الله تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى أن يتخاطبه العبد فيه وأمرنا بلبس
التياب الطاهرة الطيبة ازالة اجلالا لمحضرتة ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسيدى عبد
القادر الجيلي وسيدى علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ أنى الحسن البكرى
وولده سيدى محمد على المضربات النفيسة المجخرة بالعدو والسد والعنبر والكاكور تعظيما لمحضرة
رحمهم ولكن جمهور العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والمحصرين ونحو ذلك مما
لا رية فيه خوفا من اتباعهم ان يتبعوهم على ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيحبوا بالحب والتكبر
عن رحيم فيكتب أحدهم لاء الاشياخ من الائمة المضلين ويحمل حال سيدى عبد القادر ومن
تبعه على انه كان لهم حال يجمعون به مريدهم أن يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
ظهر الكعبة فلا يذكر الا مشافهة فافهم ذلك وإياك والمبادرة الى الانكار على من يقرش له
مضربة في مثل جامع الازهر والحرم وغيرهما لصلى علمه فان الله عباد خلقهم لازينة والجائسة
وطهر قلوبهم من الشوائب ورجلا خلقهم للذل والانكسار وتجلي لهم بالهوية لحق نفوسهم حتى
صاروا لا يعرفون لهم رأسا وعلامتهم ميل رقائهم على اكافهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاعلم
ذلك والمجد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* (باب سجود السهو) *

اجمع الائمة كلهم على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سهأ في صلاته جبر ذلك
بسجود السهو واتفق الائمة الاربعة على أن المأموم اذا سها خاف الامام لا يسجد للسهو وعلى
انه اذا سها الامام لم يحق المأموم سهوه هذه مسائل الاجماع * وأما ما اختلف الائمة فيه فنه

قول الامام اجدوا الكرخي من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في نقصان
ويسن في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية الشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول
مشدد خاص بكابر الاول والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيه لانما امر به سواء كان ذلك من جهة
الاشتغال بالا كوان أو من جهة ما يتجلى له من عظيم الهيبة والجلال امام من جهة الاشتغال
بالا كوان فظاهر امامان جهة ما يتجلى له من جلال ربه وعظمته فالتعصير في الرياضة والمجاهدة
عن الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا يتجبه مشاهدة ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم انما انسى لست بنبي فاخبرانيه وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان
وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني
لا ادخل في الصلاة فاجهز الجيش وارتبه وأنا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
الضعف والنقص فقد انحلت بتمام هذا الامام الاعظام فعلم ان من سها عما يفعل من صلاته لعظيم
ما يتجلى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته من سها باشتغاله بالا كوان
ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قرنا فافهم فان ذلك نفدس والملك لم يسمه من أحد قبل
وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر الخلل الواقع لتعدد صلاته كاملة في ذلك اليوم
وأما في الزيادة فلو قوعها كاملة فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي
أن السهو في عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار أو السجودتان للسهيوان شاء وقد كان عبد الله
ابن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة للسهيوان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من
السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالنا تسلم من الخلل فذلك الحكم التزم في كونه نوادر
الاصول ونظير ذلك قول عطاء انه لا نافلة لانهما لسا وانما هي جواب للخلل فان النوافل لا تكون
الا لمن كملت فرائضه كالانبياء انتهى واتفقوا على انه اذا ترك سجود السهو وسهوا لم تبطل صلاته
الافى رواية عن اجد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو
قبل السلام وهو الاربعون من قول الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام
وان كان عن زيادة فبعد وان اجتمع على المصلي سهوان أحدهما نقص والاخر زيادة فوضعه
عنده قبل السلام وأما اجد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاته ساهيا أو شاك
في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على
الساهي يجعل سجوده قبل السلام ليكون نيته لم تنزل للغرض كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني
فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع
عدم ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكذلك اجد فكان فعل
سجود السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأبي حنيفة في المنفرد ان من شك في عدد الركعات اخذ بالاقل وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الإمام روايتان أحدهما يابني على غلبة الفاق وقال أجدان حصل منه الشك مرة
 بطلت صلاته وإن كان الشك يعتاده ويتكرر منه بنى على غالب ظنه بحكم التحريم فإن لم يقع له
 ظن بنى على الأقل وقال الحسن البصري بأخذ بالأكثرو بسجد للسهو وقال الأوزاعي متى شك
 في صلاته بطلت فالأول أخذ بالاحتياط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان واللائق بالأكبر البناء على الأقل واللائق بالعوام الأخذ
 بالأكثر أغلبة زوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم الملل وصارت
 صلاتهم كصلاة المكروه وتلك لا ثواب فيها واللائق بالأكبر البطلان فافهم * ومن
 ذلك قول الإمام الشافعي إن من ترك التشهد الأول فذكره بعد انتصابه لم يعد له أو قبله عاد
 وسجد للسهو وإن بلغ حد الزكوة مع قول أجدانه ذكره بعد أن انتصب قائما لم يقرأ فهو بخير
 والأولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم يركع
 ومع قول مالك أنه إن فارقته اليته الأرض لا يرجع فالأول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك
 فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول أن جلوس التشهد الأول إنما للاستراحة من ثوب المحضوم
 الله تعالى في السجود فحيثما قام منتصبا بقي للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وقف بين
 يدي الله تعالى قائما ووجه قول النخعي أن رجوعه ليستريح ويتأهب لمخاطب الحق تعالى في
 القيام أولى من خطابه مع القنور واتخاذ الأعضاء ووجه قول الحسن إظهار الضعف وتدارك
 الغفلة والسمو في تركه أمور به ووجه قول مالك أن مفارقتها للأرض ولو سموا تدل على قوته على
 تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع أن محل الجلوس الأصلي إنما بعد انقضاء رتبة العبودية
 وذلك في الجلوس الأخير فحاشا للشارع الأول الانتفيس للضعفاء الذين لا يقدر على تأدية
 الزبعية أو الثلاثة بلا جلوس في وسطها فإن قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الأخير فريضا
 دون الأول مع أن كلامهما بعد سجدة بن فاجزأ أن التشهد الأخير إنما كان الجلوس له واجبا
 زيادة درجة المصلي من حيث أن تجلي الحق تعالى في السجود الأخير أشد من تجليه في السجود
 الذي قبل التشهد الأول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة
 فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قام إلى الخامسة سموا ثم ذكر فانه يجلس فإن كان
 لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للسهو وإن كان قد شهد فيها بسجد للسهو وسلم
 مع قول أبي حنيفة في رواية أنه إن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس فإن ذكر
 بعد ما سجد فيها سجدة فإن كان قد قدم في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن من صلى
 المغرب أربعاً سجد الله بسجد للسهو وتجزبه صلاته مع قول الأوزاعي أنه يضيف اليها ركعة أخرى
 ويسجد للسهو ولا تكون المغرب شفعاً فالأول مخفف خاص بالمجبوبين والثاني مشدد خاص بمن
 ارتفع حجاب وجه الأول أن العوام لا يثأرون من شهود الشفع بخلاف الأكابر تدوب أبدانهم من

مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو لاجل الحق تعالى بعض الصلاة شغفا واقدروهم على قوله لما قدروا كما يعرف ذلك اهل المناجاة لله فان قال قائل ان أنفسهم شغفت الحق تعالى بالجواب انه لا يشفع الحق الا وجوده غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يقدح في الوترية لانها لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من تحوي ثلاثة الا هو رايعهم وكشف القناع عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الامشافة فرحم الله الاوزاعي في غوصه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام الشافعي واجد ان من اخبره جماعة بانه ترك ركعة مثلا لا يرجع الى قولهم وانه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة واجد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا يخرج عن عهدة التكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما ليست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبى فانهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يسجد لترك تكبيرات العبد وتركه المجهري موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان أسرى في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال آجد ان يسجد مثل ذلك فيحسن وان ترك فلا بأس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما بالسجود تداركا لكل هيئة الصلاة ووجه الثاني ان تسبيحات العيد وتكبيراته صارت شعارا في ذلك الجمع العظيم فتذكر العاقلين بكبرياء الحق تعالى حين سجودهم وشهود الكثرة وليس الزينة ومشاهدة الله والعبادة في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماسنه الا كما لا في الصلوات من امر موضع الجهر وأوعكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار ووجه قول آجد النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تسكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالتواقي الاحتراز عن ذلك فلذلك كان السجود راجعا الى اختيار المصلي فان وجد في نفسه عزما وحمية يسجد والا فلا * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه يكفي السهو اذا تكرر مسجدان مع قول الاوزاعي انه اذا كان السهو جنسين كالزيادة والنقصان يسجد لكل واحد مسجدتين ومع قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو مسجدتين مطلقا فالاول مخفف خاص بالموام والثاني فيه تشديد خاص بالموسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالا كابر المبالغين في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد للسهو اذا سها امامه ولم يسجد امامه للسهو مع قول أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتقصيل الجبابر للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وعلى ضعف الارتباط
فالأول خاص بالأكثر الذين يرون امامهم كالجزم منهم كما أشار إليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح الجسد بالمحى والمهر والثاني خاص بالأصاغر
الذين يشهدون امامهم كالجوار لهم لأجزاء منهم والله أعلم

* (باب سجود الصلاة) *

اجمع الأئمة على انه يشترط لسجود الصلاة شروط الصلاة وحكى عن ابن المسيب انه قال
الحنافى توى برأسها إذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي للذي خلقه وصوره واختلف
الأئمة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
عند التلاوة لا تقرأ والمستمع فالأول مشدد والثاني مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول ان من شأن بني آدم التكبر وهو حرام يجب البهيم في إزالة والتخروج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والخضوع له من لم يسجد عند تلاوة تحو قوله تعالى أن لا يسجدوا لله الذي يخرج
الخب في السموات والأرض أو سمعها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهر فوجب
السجود ليخرج من صفة الكبر ويوضح ذلك أن التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من المحيوانات والجمادات من حيث أن التوجه على ايحادهما من الاسماء اسماء الجنان واللطف
بمخالف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان التوجه على ايحادهما اسماء الكبرياء والعظمة
فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء إذا صاغرين لا يعرفون التكبر بآطعما بخلاف الجن
والانس فانهم خرجوا من تحت حكم لا يعرفون لاذلة والتواضع طعما فان تكبروا فهو يحكم الطبع
وان تواضعوا فليخرجهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وجب الراسة ويقفوا على أصل عبوديتهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول رجب
السجود خاص بالأصاغر الذين لا يكملوا في مقام التواضع واستجابه خاص بالكبار الذين يحق
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصار أحدهم يرى نفسه قد استحققت الخسف به لولا
عفو الله عز وجل وصارت قلوب المخلوق كله تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرحم الله الامام أبو حنيفة ما كان ادق نظره وخفاها موضح استنباطاته ورحم الله بقية
الأئمة في تخفيفهم عن العامة بعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج العفو فيما عندهم
من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه ما يسجد على من لم يسجد مثله فوقع في
الكبر ايضا زيادة على الكبر الأصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فافهم ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثمائة السماع من غير استماع لا يشأ كذا السجود في حقه مع قول الامام أبي حنيفة انها مساواة
فالأول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالكبار وعلة الوجهين لا تذكر
الامشاهدة لأهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان التالي إذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع
قول أبي حنيفة انه إذا فرغ يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان

ووجه الأول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمساجاة ربه المأمور به في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاشتغال بغيرها ولو لان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 اقرأه غير نفسه فكان ان الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا
 الحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامرين معا فلم يشتهل
 بغير المساجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بدم
 الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مساجاة الله تعالى عن الخلق والخلق عن
 الحق وبهضم بصير يشهدان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والمبدع لم أو هو موجود
 وهو بقرأ كلام ربه على ربه مثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون الأول ولم أر لهذا المقام ذاتها
 الى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان في الحج سجدتين مع قول
 أبي حنيفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالأول مشهد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا ركعوا
 واسجدوا وقولوا واسجدوا يشعل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قول أبي حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى ركعوا واسجدوا السجود الا صلى في الصلاة العارض
 واما السجدة الاولى في الحج فانما وافق أبو حنيفة فيها بقية الاثمة لما في آياتهم من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وايضا ذلك ان مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 أشد من مؤاخذته في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أخرج كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والجمال والشجر والدواب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة السجود لله ممن
 هو مؤمن في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون أول ساجد وهذا مما يشهد للامام أبي حنيفة
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل فمن أي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من المخلوق فالمجواب انه وقع عدم
 السجود من المحباب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقائلا لا نبيا الله
 وأوليائه لانهم يدعون الى ما يضيق به صدره فافهم واكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ
 أبو مدين عن حديث اذا أحب الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلانا فأحبوه
 فحبه أهل السماء وبوضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع النداء بذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حجوا في وقت معاداتهم
 للانباء والاولياء بحكم القسطين فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا ومن المجرمين أي ومنه الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم يعدم السجود له الذي هو
 كتابة عن الطاعة لامر ليس في الناس به الانبياء والاولياء اذ اعصى قومهم امرهم فافهم * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته ان سجدة ص من عزائم السجود وليست بسجدة
شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة انها سجدة شكر تسحب في
غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الله
تعالى ما ذكرها الا تعريضا للنابا بسجود عند لاوتها أو سماعها من الامام لاسيما ان كان أحدنا
وقع في معية ولم ينب منها أو تاب ولم يفران انها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون
خارجها لانها حضرة يغلب فيها العفو والرضى عن العيب وهذا خاص بالاصاغر كما ان من جعلها
سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكابر الذين لم يقعوا في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول
توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لانها لأجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها
ولم يفران انه صلى الله عليه وسلم سجد بها في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم اذا
سجدوها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في
الصحيح فاسلك من المذهب وجه فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان في الفصل
ثلاث سجيدات في النعم والانساق والعلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في الفصل
ووافق الأئمة في بقية السجيدات وهي إحدى عشرة سجدة ما عدى السجدة الأخيرة من الحج
ووجه الأول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل
من منتهى القول إلى المدينة فاسلك امام وقف على حد ما بلغه مع ان من أثبت السجود في الفصل
مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسمعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل منتهى القول إلى المدينة لاستقرار
نفوس غالب الصحابة حين تحولوا إلى المدينة في كمال الايمان والالتزام بخلافهم حين كانوا في
مكة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل
ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من أسلم فربما انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع
لا يقوم مقام السجود الثلاثة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام أبي حنيفة انه
يقوم مقامه استحبابا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول ان النصاب في الناس ان لا يجتهدوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الأكابر يتطهرون إلى الركوع بعين التعظيم
كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الامام أبي حنيفة ما كان ادق مداركه
ورضى الله عن بقية الأئمة * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة
السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آيتها فيما به رقبته بالقراءة دون ما يجبره
وبه قال أحمد حتى انه قال لو أمر فيها لم يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نهي عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو
خاص بالأكابر الذين يقدرون على النزول إلى السجود ولو لم يحل القيام ووجه الثاني
ان الامام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول إلى السجود ولم يدم قوة استدادهما

فصل بطول القيام حتى يقع لهما الأذن بالسجود وذلك بوجودهما القوة على تحمل التحمل الواقع في السجود فلذلك كره للأمام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولولم يكن قرا آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت معه مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوة واذا اتقينا القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله واذا بطلت الصلاة ووجه الثاني ان المتابعة لا تحب الا فيما هو من صلابة الصلاة كالاركان فكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي واجدان سجدوا للتلاوة يفتقر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة وما لك انه كبير للسجود والرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد يتوارع عن الحاضرين وسمت سيدي عليا الخواص رجه الله بقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القام بالخلق وذلك من امر الله بيقين وما زاد عليه مضاعف لوجوده حقيقة فكأنه معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لم يتحجب ولم يغيب فافهم وهنا اسرار لا تسطر في كتاب فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث لم يقل بوجود السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة * ومن ذلك قول الاثمة انه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الجمال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر وبأنى بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا في جميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه لا يتخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتدركه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع قول قبة الاثمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة سوى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله اعلم

* (باب سجود الشكر) *

قد استحب الشافعي عند تجديد نعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكر اعلى ذلك وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والعمادى لا يران سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان النعم لا تزال دائمة على العبد كما ان النقمة لا تزال مدفوعة عنه فلا يحصى البدن شاء على الله تعالى لكن ثم نعم وتقم كبرى تتجدد وتتذفع

فكان السجود هنا كل ووجه الثاني إيهام العبد بسجود الشكر أنه ليس لله عليه نعم الامتداد له وان دفع عنه وذلك مؤذن بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا أحصى ثناء على الله لو سجدت له من افتتاح الوجود ودمت على ذلك أبدا لا بد من تقدير يكون ذلك خلقا فكيف وأنا وأفعالي خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم والبغض من مقابلتها بسجود أو غيره فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للمسلي إذا مر بآية رجة أن يسألها وآية عذاب أن يستعبد مع قول أبي خنيفة بكرامة ذلك في الفرض فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اظهار العبد الفاقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالأكابر الذين قد دون على النطق مع تحملهم تحليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص بالأصاغر الذين أنرسهم هبة الله تعالى فلأمر وأبالسؤال لما قدر راعى النطق فكان من رجة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في فرائضهم لما فهم من شدة الهيبة والعظمة بخلاف النواقل لفظ المحاب فيها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

(باب صلاة النفل)

اتفق الأئمة الأربعة على أن النوافل الراتبه سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفرائض من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فنه قول مالك والشافعي أكد الرواتب مع الفرائض الوتر مع قول أحمدان أكد سائر ركعات الفجر ومع قول أبي خنيفة أن الوتر واجب فالأول والثاني مخفف يجعل الوتر والفجر نافله مؤكدة والثالث مشدد يجعل الوتر واجبا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له هل على غيرها قال لا الآن تطوع فظاهره نفي وجوب ما زاد على الخمس صلوات الآن يجب بعارض كئذ ووجه الثاني كثرة التأكيد من الشارع في صلاة الوتر ودونه تأكيد في صلاة الفجر وما أكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون مرتبته فوق النافله ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا ينفي على عارف فرحم الله الامام أباحنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناهما فجعل ما فرضه الله تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أديا مع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يمدح الامام أباحنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشريع ربه على تشريع هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم يظهر إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال اختلف لفظي والحق انهما عند الامام أبي خنيفة متفاضلان واختلف معنوي كما هو لفظي الآن يكون ذلك الأمر الذي أوجهه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فإنا لا نعلم من الله إلا ما نانا به الخارج عنه وفائدة ما قلناه أن المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالفرض ونظير ما قلناه هنا تخصيص

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضي وان كانت
الصلاة من الله في اللغة الرحمة فتحملها الشئهم على شأن الاولياء وكبراميا من الشارع اشياء
على سنن واحد ويوجب بعضهم المجتهدا جهادة كالمجتان فان الشارع ذكره مع قص الانظار ونسب
الابط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول
الاستنجاء سنة عندما لك فلو صلى من غير استنجاء صحته صلاته وما لك لم يقل بذلك بل اوجه
من حيث انه نجاسة يجب ازالها قبل الصلاة فانهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
ان يصلي قبل العصر اربعاً وقبل الظهر اربعاً وبعدها اربعاً مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد
الامر الى المبد فقال فيه ان شاء صلى اربعاً وان شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء
التي قبلها فجعلها اربعاً كما جعل التي بعدها اربعاً فالاول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
والعشاء طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لان كثافة جلال
الله تعالى للصلي وقت الظهر ولقرب القلوب من رباني وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي
هو الضم كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد احدهم يتلذذ
بمناجاة ربه فيها واما الاربعة التي جعلها ابو حنيفة بعد ما هي كالمجر لعدم كمال المحضور فيها فكثافة
الحجاب فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يعلم
من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلاف الا في حنيفة فانه منع السلام
من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين او اربعاً او ستاً وثمانية بتسليمة واحدة فعل
واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني قبة تخفيف ووجه الاول مراعاة حال
غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحلي فكان تسليمة من
كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والاصاغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
حال الاصاغر الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار
ركعة ووجه قول ابي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي
الله تعالى مع ثقل التحلي اكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل
الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واحسانهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين
لا يحسنون زيادة ثقل التحلي ولا تقصانه فرحم الله الامام ابي حنيفة ما كان اكثر مراعاته
لمقامات الاكابر والاصاغر ورحم الله بقة الائمة ما كان اكثر شفقتهم على الامة * ومن ذلك
قول الشافعي واجد اقل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة وادنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يراد عليها ولا بقص منها مع قول مالك
الوتر ركعة قبلها شفع منفصل ولا حديلاً قبلها من الشفع واكثر اقله ركعتان

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والمحكمة في كون العبد له صلاة الوتر زيادة أو نقص مراعاة لشارع
 الاحوال اتمته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لمرعة المحضور وبطشه في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم من كان استعدادا قويا وحصل له
 المحضور مع الله تعالى في اول ركعة أو ثلث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له المحضور فله الزيادة
 حتى يحضر وذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يراد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كما ان المغرب وتر النهار ومن القواعد المجتررة
 ان المشبه بأعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا سمي نفلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نفل وانما يقال فيه عمل بر وغير وسميته مرارا يقول لا يكون النفل الا لمن كلف فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبههم بعض الاولياء فيكون له اسم نفل انتهى وسميته
 يقول ايضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من أوتر فقد
 وحده الله تعالى وانقضى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك لبعض ما يكون الى ابليس
 فلذلك أمره ان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشرك به وسوسته فهو خاص بالا صاغر
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك الحاضرة وهو خاص بالا كابر انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر
 ثم سجد لا يعيد الوتر مع قول أحد انه يشفعه بركعة ثم يعيده فالاول مخفف بعدم إعادة الوتر
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة وهو خاص بالا كابر الذين لا سبيل لا بليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الحجابة وهو خاص بالا صاغر الذين لا يعملون من كثرة التوحيد ولا لا بليس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل ان ينام فقد وفى ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يجتم
 بالشفع عملا بقول الشارع لا وتران في ليلة أى من ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو حتم أمرى
 في ذلك وسنتي ومن فهم هذا الاحتياج الى نقص الوتر فافهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النسابورى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل فلذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان عمله صلى الله عليه وسلم بالا صالة يقتضى الدوام فاخذ الامام أبو حنيفة وأحمد باحتياط
 ومن المحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد الوتر كالشهادة لله بالفردية والاحدية
 والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحاضرة ولا يخص العبد نفسه فيها
 بالدعاء فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة العراوىح في شهر رمضان

عشرون ركبة وانما في الجماعة افضل مع قول مالك في احادي الروايات عنه انها سبعة وثلاثون
ركعة وان فعلها في البيت أحب اليه وذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي
التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالأحب ان يصلي في بيته فالأول فيه تشديد من حيث الأمر
بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول وهو
خاص بالضعفاء ان الجماعة فيها رجة بهم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
في عشرين ركعة فكان الافضل لهم فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هيمة الله عز وجل
ويخرج من حضرته لعدم من يتأسى به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة ووجه
الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى افرادا ومع
خوفهم على أنفسهم ايضا من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه ان شاء
الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
انه يجوز قضاء الفرائض في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول انها صلاة لها سبب فكان ذلك
كاذن الملك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني
ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاعاما ولم يستثن صلاة فشميل المقضية كما
شمّل المؤداة وايضا ذلك ان هذه الاوقات أوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
المملوك في وقت غضبه وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر أبدا بخلافه بعد
الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجدا فظله نائب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء
يوم الجمعة لسبب اورد فروعا نجهن تسجرك كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واستجارها كناية
عن الغضب الالهي ووجه استثناءه من مكته من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المكروهة
كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكأنه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يمنعون
من القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر
وبعد صلاة الصبح حتى تقرب الشمس وتطلع وترتفع قدر ربح كون عباد الشمس يتأهبون للسجود
لشمس في ذلك الوقت فنهانا الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هروا من مشاركتهم في صورة العباداة وان كان القصد مختلفا فمن صلى العصر أو الصبح في أول
وقته كان النهي في حقه غير محرم أي تعزيم وسائل لا تعزيم مقاصد كما تقدم في تعزيم
الاستمتاع من المحاضن بما بين السرة والركبة وان كان التعزيم بالاصالة انما هو للاستمتاع
بالفرج فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى خديجة يصلي بعد العصر نافلة فعلاه
بالدرة فقال خديجة انما سئمت من موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمر كل
الناس يعرفون ذلك انتهى فهذا سبب سد العلماء على المصلي الباب من حين يغسل صلاة
العصر أو الصبح لثلاثة سبب الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فانهم * ومن
ذلك قول الشافعي في أربع قوايه وأحد في احدي روايته انه يسن لمن فاتته شيء من السنن

والرواتب أن يقضيه ولو في أوقات الكراهة كالقروض مع قول أبي حنيفة أنها تقضى مع
 القرض إذا فاتت مع قول مالك أنها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالأول مشدد
 والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 القياس على القروض إذا فاتت بجماع أن لها وقتا معينا وهي جواب لما يحصل في القروض من
 النقص فمن قضاها كاملة فقد أحسن الأدب مع ربه حيث لم يسهل إليه شيئا ناقصا كظنيره في
 الأصحية والكفارة وغيرهما وإن كان الكل منه تعالى واليه ووجه قول أبي حنيفة أن الزاوية
 التي فاتت مع فريضةها كى الأداء فلا ترتفع الفريضة إلا ومعهما الجواب لقضائها وقد كان على
 ابن أبي طالب رضي الله عنه يقول محلولوا بالركعة بعد المغرب فانه جابر فعان مع الفريضة
 فقياس بذلك غيرهما وقد ذكرنا أن من آداب ملوك الدنيا أن لا يكون في خادهم نقص في
 أعضائه أو برص أو جذام في جسده لئلا يقع بصبرهم على ناقص وما كان أدبا مع ملوك الدنيا
 فهو أدب مع ملك الملوك من باب أولى وإن كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلا فافهم ووجه
 قول مالك والشافعي في القديم أن الرواتب لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة وإذا
 فات وقت بلا خدمة ذهب فأرضا فلا شيء يربد العبد أن يفرغ الوقت المستقبل من تلك
 العادة ويغلبها الوقت الماضي مع أنه كله في الحقيقة فمن أراد جعل العادة المستقبلة للوقت
 الماضي فكأنه نقل الكتابة من أسفل الصحيفة إلى أولها وهذا خاص بنظر الأصحاب
 والثاني خاص بنظر الأصاغر فرحم الله الأئمة المجتهدين ما كان أكثر أديهم مع الله ونطقه
 ومع بعضهم بعضا فكل مالم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الآخر مراعاة لمشاهد العباد هلوا وسفلا
 من خواص ومجربون * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه ليس لم يدخل المسجد وقد
 أقيمت الصلاة أن صلى تحية المسجد ولا غيرهما مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا أمن فوات
 الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالأول مشدد في أمر التحية والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول غلبة الأهمية والتنظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله
 تعالى للعبد إذا أخل بالأدب فيها أكثر من مؤاخذه له إذا أخل بأدب في النافلة فقدم
 هذا العبد بفعل التحية الأدامان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الأهمية والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رحاما أن يكون الله تعالى غفر
 لعبد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين أو غفر لهم معه وربما استحكمت
 الأهمية في عبد فلم يقدرا أن يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع
 الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدر على حفرة الله عز وجل وتقويمه المحضوم معه في تلك
 الفريضة بأصطلامه من شدة الأهمية كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه نفيس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل وقت نهى الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التقبيل إلا سجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة

لهاسب مقدم يجوز فعلها فيه كالنجية وركعتي الطواف والمنذورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالأول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب وانقوا على كراهة التنفل بعد فعل العصر والصبح حتى تقرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم يصح وإذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بكراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالأول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يلبغا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا إنما كان يتحدث مع أصحابه فإن لم يجد أحدا يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم إن ذلك خاص بقوام الدليل الذين أذكروا وقت التجلي الألهي حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالذواة لزوال التعب الذي أصابهم فيحمل هذا على حال الأكبر ويحصل قول أبي حنيفة على حال الأصاغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الألهي مع النقطة أو ناهي عنه ويصح جملة أيضا على الأكبر الأكبر الذين حضروا ذلك التجلي الألهي وأقدرهم الله تعالى على تحمله فلهما أيضا التنفل لقدرتهم عليه كالأصاغر فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي باستثناء التنفل بمكة من النهي مع قول أبي حنيفة وأحمد بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التنفل بمكة كعدم الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أية ساعة شاؤا من ليل أو نهار بخلاف الوارد في الملك من الاتفاق ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد إذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان أحدهم من أصكبر الأمراء فافهم ووجه الثاني أن المحرم ولو كان مأذونا لهم في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شاؤا فليزومهم الأدب معه إلا ماذن جدد أولى لأن الحق تعالى لا تشيده عليه فله أن يرجع عن ذلك الأذن بدليل وقوع التسخير في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الجماعة) *

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منها قوتلوا وانفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم على أن أقل الجماعة امام ومأموم قائم عن يمينه فان لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند أحمد كما سيأتي وعلى أنه إذا سلم الإمام وفي المأمومين مسبقون فقد مأمون يتبرهم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سيأتي وكذلك اتفقوا على أن من دخل في فرض الوقت فاجبت الجماعة وقد قام إلى الثالثة فليس له أن يقطعه أو يدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو نهر صرح بالإتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعرجي غير مكروهة إلا عند ابن سيرين كما سيأتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة إمامة المرأة

بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم على امامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحاب أبي حنيفة والشافعي ومع قول أحمد انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القعدة مع الجماعة ثم وصحت صلاته فالأول فيه شديد والساقى مخفف والثالث مشدد فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المصرد من الجماعة بالاصالة اقامة شمار الدين في دولة الظاهر والباطن بالتلافى القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والادى الى اخفاء الدين وذهاب التواضع والتساعد وغلبة كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الايمان وأيضاً كما في صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالاصاغر ليتقوا بشهود كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضاً على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد أعضاؤها الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو ان المنفرد أقيم في تلك المحفلة وحده وتحت له هبة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة انخلال أعضائه حتى خشع فكان من رحمة الله تعالى به انه أمره أن يصلي مع جماعة يصح له الناسى وتقوية الزمهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى الصلاة العادية لا يعرف شيئاً من ذلك وغايته أن يطعم في ركوعه وسجوده ويراعي معاني ما يقرأ من القرآن والأذكار ومثل هذا محبوب عما قلناه مراعاته الافعال والأقوال في الظاهر فافهم وجهه من قال انما سنة المحافها بالسنة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجزها كما ان للمحدث أن يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين لنا مرتبته هل هو واجب أو مستحب فمن كان مقدراً الامام فهو تحت حكمه فيما يقول من وجوب أو نهي ومن لم يكن مقدراً فيكفيه التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيما أتى به بقطع النظر عن كونه فرضاً أو سنة لا يبحر ما وسعه الشارع أو يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذوا بظاهر الاحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلما لم تكن واجبة على الإعيان لسامح تعالى الناس بها في وقت تطاير الرؤوس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمر اعاماً لم يسامح أحد في التخلف عنها الا للبراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لا هؤلاء الذين حرسوا كل لمصليين المضرور مع الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفاً من أن يقتله العدو ضرورة من حيث الجزاء الذي فيه يخاف من غراته فانه يرق ولا يتقطع فافهم يوم من ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشدد خاص بالأقوياء الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لقلية العلم بأنه بما زاد على الجزم

الشري بخلاف غيرهم والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد أن للنساء إقامة الجماعة
 في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لمن فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الثاني أن الجماعة ما شرعت
 بالأصالة إلا لتأليف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرته الدين وإقامة شعائره فإن
 القلوب إذا ما تألفت ربما عارضت بعضها بعضاً في إزالة المنكر بفضا في ذلك العدو الذي طلب
 إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن لمثل ذلك ووجه الأول تقرير الشارع
 جماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهن وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن
 لم يكن فيه نصرته في الدين كما يجاهد وإزالة المنكرات فيه أشلاف لقلوب المؤمنات والمسلمات
 وذلك يؤول إلى نصرته الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل إذ التكليف بالخدمة
 عام للذكور والإناث فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية
 الإمامة في غير الجمعة أعني مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن
 كان خلفه نساء فإن كانوا رجالاً فلا تجب واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال لا بد من نية
 الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أجد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني
 فيه تحفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه
 الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضاً فإن صورة الارتباط قد حصلت بربطهم
 أفعالهم على أفعالهم وذلك كافٍ في إقامة الشعائر ووجه الثاني الأول من قول أبي حنيفة
 ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا إلى توجيه
 نية الإمام المهيمن ليستقر بطلان به وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجمعة
 والعيدين والجمع بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات
 فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أجد الأخذ بالاحتياط
 ليرتبط الإماموم بالامام يقيناً وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالأقوياء الذين يشهدون
 ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ
 في الأفعال كان كبر للركوع ولم يركع الإمام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها
 السلف الصالح فلم ين من ادعى صحة الارتباط الباطن بامامه وتبع المبلغ في الغلط هو من أهمل
 التلبس على نفسه فتأمل * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوله وأجد أنه لو نوى
 المنفرد بالدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صعب مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أنه طلب ارتباط
 صلاته بالجماعة فزاد غير إشارتهم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني أن نية الإمامة
 في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة سوح العبد بها ليدخل
 في الارتباط بامامه وهذا خاص بالضعفاء كالأول خاص بالأقوياء كإمامهم مقام الجمع فلم
 يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل أزدادوا به شهوداً كما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو مفرد فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان ما أدركه المأموم من صلاة الامام فأول صلاته في التشهدات وأتوصله في القراءة مع قول الشافعي انه أول صلاته فعلا وحكما فبعد في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور عنه انه آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول عدم الاختلاف على الامام ظاهرا بمخالفته الأفعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أنهم من قراءته مع الامام من حيث الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف عليه وربما يني به ثانيا في عملها الاصل فذلك كان وافق الامام في التشهد والتسبيحات ولا يشغل بدعاء الافتتاح لأن موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكتمال المسبوق بما قبله مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالا صغار الذين يشغل عليهم مناجاة الله في القنوت والمجلوس وحدهم كان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد قرع من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على عمر الناس مع قول أحمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بمال فالأول فيه تخفيف والثاني تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول خوف تشتت القلب عن الامام الأول أو حصول تشويش له من جهة الافتيات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متكدر فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان اقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الأول أو حصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا صلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحب أن يقف بين يدي الله وحده في الصلاة أولا يستطيع الوقوف وحده أصلا من شدة الهيبة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصل معهم وبذلك قال مالك إلا في المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى قال ارجع من مذهب الشافعي انه يعيد ما هو وقول أحمد إلا في الصبح والصومع قول مالك في روايته الأخرى ان من صلى جماعة لا يعيد ومن صلى منفردا عاقد الجماعة الا المغرب وقال الأوزاعي الا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعشاء الاول فيه تشديد في مسئلة من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع وربما كان في الصلاة الأولى قصص فعبارة في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لبيق وقته ولزاجة العشاء بفتح العين له عادة وانما استثنى أحمد الصبح والمغرب لضعف الشارح عن الصلاة بعد فعلها إلى ان تغرب الشمس أو تطلع الشمس مع ما في الأعادة من اتحة البقل من حيث جوار الترك وان كان لها حكم الغرض من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحریم الخروج منها بغير عذر فعملان للصلاة المعادة وجهين وجه الى النقلة ووجه الى الفرضية لوجه واحد ووجه قول الاوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أى فانه يبيدهما كون وقت الظهر وقتا يغلب فيه المحجب فلا يكاد العبد فيه يأتى بصلاته على الكمال فكان اعادته جارية لما فيه من النقص وأما العشاء فاشها عقب ثوب النهار في أمار الحرف والمعاش عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لامته تأخيرها الى أن يمضي ثلث الليل الاول كما اشار اليه حديث لولان أشق على أمي لآخرت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول المحسن هو الوجه في قول أحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي في المجددان فرضه اذا أعاده هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة وأحمد هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بقلها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط ونية الجهر لعاء يقع في الاول من النقص ووجه الثالث رد العلم فيها الى الله تعالى اذ يسمع الشارع حيث سكنت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك الى الله يحق الله تعالى منها ما شاء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الامام اذا أحسن بداخل وهو ركع أو في التشهد الآخر يستحب له الانتظار مع قول أبي حنيفة ومالك بكرهه ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار والثاني مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عونا لآخيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الركعين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين ووجه الثاني الخروب من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان مثل ذلك مغفورا له وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأحمد انتظار الداخل اذا أحسن به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مشله لا يشله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهم وجمعه رضى الله عنه بقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين فحين ينظرها الى الحق جل وعلا وعين ينظرها الى الخلق والى ما يفصل وعين ينظرها الى الحق والخلق معا فعمل أن الكراهة خاصة بالاصاغر أما الكبار فلا يفرهم ذلك قطعا فافهم * ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الراجم مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأموم ومغفرة امامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة ومالك انها تبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اتمام الصلاة خلف الامام انما هو ادب بدليل صحة كل واحد فرادى فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه بالدخول معه كأنه ربط نيته باتمام الصلاة خلفه فكأنه قطع الصلاة بلباسه وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة

يجل عن جواز الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة هي منصبه
بالاصالة فمن فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية كن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونرج عن شرعه لاسيما ان اوهمت المفارقة القدر في دين الامام فافهم * ومن ذلك
قول الامام مالك والشافعي بعمدة قدوة المأموم بالامام ودينهما تبرا وطريق مع قول أبي حنيفة
انها لا تصح فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المراد معرفة المأموم بانتقالات الامام
وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط أن لا يحصل بين الامام والمأموم حائل ولو منعوا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار
اليه خبر ولا تخلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد ان من صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية الصفوف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشورة انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى
مرتبة الميزان * ووجه الاول ذهاب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق
وجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو يصير لتيجه الجبال ولا غيرها
ولكن قد افاد هذا فضيلة امثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا وكان سيدي علي
الحضرة رحمه الله تعالى يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام ثم يرجع
ويقول اسأخ السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم المتبولى كما اخبرني بذلك شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز
اقتداء المقرض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كانهل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالائمة
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من براعى الباطن
والظاهر معا كل من راعى أحدهما مع جواز كل منهما على انفراد فافهم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة بعدم صحة امامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها
كثيرا وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي بلا خلاف فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه أن يكون بالغنا ووجه الثاني أن المراد عدم اخلاله واجبات الصلاة وآدابها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويجوز سن الصلاة مع المحدث والتجسس وأيضا
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم * ومن ذلك قول

الأئمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة
 العبد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سكت
 الشارع على امامة العبد باجماعه وقوله صلى الله عليه وسلم لا افضل لمحرج على عبد ولا عبد على حر
 الا بالتقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحر وأكثراً ذلاً وانكساراً بين يدي ربه فيكون
 مقدماً عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حراً فكذلك القول في نائبه وان كان البدل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة المبدل من كل وجه فافهم * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى
 واختاره أبو إسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع أنها صحيحة بالاتفاق فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نهى في ذلك مع أن
 المدار على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكلا لا يكون الامام الاعظم أعشى فكذلك نائبه * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة بكراهة امامة من لا يدرك أو معه قول أحمد بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الأئمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمومون اباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لأن ولد الزنا لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقرعة والدعاء لنا والسلمين لنفسه ولكونه تولد
 من معصية كما أشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتوا ساء سيلاً وايضا فقد روي
 عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني
 عدم ورود نهى في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمن ولاه علينا وان كان
 ناقصاً أدامع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه لا يتعداها لينا فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه بجمعة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد
 في أنه روي بنيه انها لا تصح ان كان فسقه بلا تأويل ويعيد من صلى خلفه الصلاة وان كان بتأويل
 أعاد ما دام في الوقت فالأول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ووجه الاول صلاة العجاجة خلف الجحاح قال ابن عمر وكفى به فاسقاً وقد أحووا من
 قتلهم من العجاجة والتابعين قبله ومائة ألف وعشرين ألفاً وانما صحح الأئمة المذكورة وروى صلاة
 المأمومين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرهوا خلفه لاحتمال
 أصراة وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف فاسق اذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لانه
 ما بين تكبير الله وقراءة وركوع وسجود وتسبيح واستغفار من حين يصير بها إلى أن يسلم
 منها فلا يوصف بفسق في جزء منها وانما جاءت الراحة من استصحاب الذنن فسقه الذي
 فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للامام
 وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال اجعلوا انتمكم خيائكم

فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند
للامومين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطن اذ الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله
الخاصة ابدا حتى يظهر من ذنوبه كما هو فان الذنوب الباطنة تضلعن الظاهرة حكمها
كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى وفي يده نجاسة لا يفي عنها
اولعة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق بها فافهم * ومن ذلك
اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول احمد بجواز
ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ووجه الاول نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح
من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت حسة بخلاف امامتها في مثل العيدين
والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجابا اجلالا
ولمنصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقله الاعتناء به
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الا فقه الذي يحسن الفاتحة اولى من الاقرامع قول
احمد ان الاقرا الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد والثاني
في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط اولى من الاقرا الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني
عكسه لزيادة بكرة جل الوحي لاسباب ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو او فيما يخل بالصحة ويصح حمل قول الامام احمد على
الاقرا الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الامي لبطان صلواتهم مع قول مالك ببطان
صلاة القارئ ونحوه ومع قول الشافعي بحصة صلاة الامي لا خلاف وببطان صلاة القارئ على
الارجح من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان قالوا والامي هو الذي لا يقسم الفاتحة ووجه الاول نقص الامي عن منصب الامامة
فهو كالمرأة اذا صلت بالرجل وان قيل بحصة صلواتها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الامي في
نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له ان يصلي خلف
ناقص امكن وبذلك توجه ارجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على حال اهل
الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك
قول الشافعي واجد بحصة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه ما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط ان يتم العذر بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاة من خلفه وان كان عايا لم تبطل
فالاول والثالث قيم تشديد والثاني مشدد فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بظن المقتدى طهارة امامه عن المحدث الا في الجمعة لاشتراط كمال العدد وصحة مسلاتهم
 فيها والمحدث لم ينع صلواته ولذلك شدد الأئمة في الجماعة خلف امامها دون غيرها ووجه الثاني
 العمل بقوله تعالى ولا ترتزوا زرئعاً وتوجيه الشق الاول من قول مالك كوجه الاول
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بحجة مسلاة القائم خلف القاعد لعمد مع قول أبي حنيفة
 وأجدانهم يصلون خلفه فعودا وهو قول مالك في احدي روايته فالاول مخفف آخذ بالاحتياط
 والثاني مشدد في العمود آخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان
 الله تعالى كاف كلام الامام والمأموم ان يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني
 العمل بمحدث واذا صلى يعني الامام قاعدا فصولا فعودا أجمن وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخته عند صاحب هذا القول فيجوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامام في الافعال الصاهرة مطلقا فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه يجوز للراكع
 والساجد أن يأتمما بما هو في الركوع والسجود مع قول مالك وأبي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من المخلوق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان المومي لا يطلع ان يكون اماما لان الائمة لا يهتدى اليه أكثر الناس وربما التبتت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام أن يكسب الناس الفضيلة
 لانه يقصهم اياها ومن هنا قالوا ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم * ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي وأجدانه لا ينبغي للامام أن يقوم للصلاة لانه فراغ المؤذن من الائمة
 فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة وتبته
 من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا قامت الائمة أخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان تمام
 الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الائمة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حتى على الصلاة اذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فتم السريع ومنهم البطي
 فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى هنا كان أقرب من الله تعالى في الجنة وأسرع في
 الترويض على الصراط فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامام لم تبطل صلاته مع قول أجدانها تبطل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول الشعبي يقف خلفه الى أن ير كع
 فان جاء آخره والوقف عن يمينه اذ ار كع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد
 والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتساع ولكون
 اليمين أشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرحوا بالاحاديث بردي كل من خالفها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس

على سائر القلوب التي هي عاها ممن يحاس عن عمنه واذا مات القطب ورثه الذي على اليسار وحس
 الذي كان على اليمين على اليسار وقدم على اكابر الدولة على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقف
 المأموم حقيقة انما هو خلفه أي بعده كما هو بعده في الاعمال فاعلم ذلك * ومن ذلك انما على
 ان الرجلين يصفان خلف الامام اذا جاءه مع قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فلا قول
 دام له الاتساع والثاني ان فيه عدلا بينهما كما ووجه الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني ان الصف
 ما يكون ثلاثة فأكثر * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان ونحناثا ونساء يقف
 خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النحناث ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي انه
 يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منه كما فلا قول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 ان البالغين اولى بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال والنحني يحتمل انه ذكر فيقدم
 على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي افعال الصلاة من يكون عن يمينه ومن يكون عن
 شمله فانه أسهل في التعليم من هو امامه فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول أبي
 حنيفة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي فالاول
 مخفف وهو خاص بالاكابر الذين لا يلهمهم عن الله شيء من شهوات الدنيا من نساء وغيرهن
 والثاني مشدد وهو خاص بالاصغار الذين يميلون الى الشهوات يحكمهم الطبع فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من صلى منفردا خلف الصف صحته صلاته
 مع الكراهة عند بعضهم مع قول ابي حنيفة بطلان صلاته ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول
 النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فلا قول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مدار القعدة على الاقتداء بالافعال دون الموقف
 وانما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انها
 دهايز لا اجتماع القلوب كما اشار اليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تحتلفوا عليه أي الامام
 فختلاف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقع خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بامامه
 وقيل معه وكذا ذلك قطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بعبادة صلاته
 لقصر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام النخعي * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في ارجح
 قوله بطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بعبادة صلاته فالاول مشدد
 في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة منصب الامام
 في الظاهر من حيث ان الواقع امام امامه فيه من سوء الادب ما لا يخفى وليس هو يعتقد بامامه
 عندهم من براهقانه واقف في مكان الامام ووجه الثاني ان الله تعالى نصب الامام في الارض
 كالتاب عنه في تبليغ امره ونهيه لا غير فكما ان الحق تعالى لا يميز وافي جهة
 فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما انسا لانشاء الامام الله وهو في غير جهة فكذلك القول
 في النائب يجب ان تكون افعالناتبع لافعاله ولولا يمكن في جهة القبلة ويؤيد الامام

مال كافي ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا أعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما تطرق اليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صحت صلاته الا في الجمعة فانه لا تصح الا في الجماع أو رجا به المتصلة به مع قول الامام أبي حنيفة تصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون المشاهدة ودون الخلل في الصفوف وهو قول النخعي والحسن البصري وبه قال الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان مراد الشارع باجماع الناس في الجمعة تشددا لا لتلاف ليتعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فغناى الامام مالك ان يتخلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشددهم قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سواء صفتهم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحذرهم وقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والمداد وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله ولو أمرهم بوقوف ونجاء عن منكر ومن شك فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برجا به حتى تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك البيت الى استدذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والاحتج انتهى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استدذان فهو وبدون الناس أشبه فان سبوت الله لا يحتاج الى اذن من الخلق ووجه الثاني وما به من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط فحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت صلاته وكأني معه في موضع واحد ومن هنا تعلم صحة صلاة من صلى بمصر خلف من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وصار يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشركين لزوال المحذور والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت اجسامهم مع البعد أقرب من التصاق حب الدنيا بكف أخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله أعلم

(باب صلاة المسافر) *

اتفق الأئمة كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام أبي حنيفة ان القصر عزيمة مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصة في السفر المجاوز ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه أيضا انه يختص بالخوف فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان بعض الناس ربما

أفت نفوسهم من القصر فشدد الامام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في مسح الخف انه اذا فترت منه النفس وجب الخروج عن العيصان للشارع في الباطن ووجه الثاني التحفيف على العباد فان السفر مغالبة المشقة ولوسافر العبد في حجة فخر وجد قوته في نفسه كان الاتمام له افضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له افضل ومراد الشارع من العباد ان يأتي أحدهم الى العباداة بانشرح صدره وسروره بعد ذلك من جهة فضل الله عليه الذي أهله لان يقف بين يديه ويتأجبه كما يتأجبه الانبياء والملائكة ومن كان يجد في نفسه حمرا وضيقا من طول الوقوف بين يديه ربه فالقصر له افضل للتأخير واقفا كالمكره فيمقته الله على ذلك قال تعالى فخر براد الله أن يهديه يشرح صدره للسلام ومن برد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء فالاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي والصحابة فيه كان واجبا من حيث انه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته واداءه رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حذما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف هو على حذما ورد في القرآن فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال تعالى في المضطرب اكل الميتة من اضطر في محبة غير متجانف لاثم وقال فخر اضطر غير باع ولا عاد ومن كان باغيا ومتعدا حدود الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التعفف عنه بل بمقته الوجود كله ومن بمقته الوجود كله فاللأنه ما اكثرا الخدعة وزيادة الركوع والسجود حتى يقبله السيد ويرضى عليه وهما ان يرضى ربه بصلاته تامة من غير قصر وادق من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يديه بزيادة ركعتين وهو غضبان عليه أشد عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظرا القرب وذلك من أشد عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن العامي يقصر خوفا عليه من حصول زيادة الميت بطول وقوفه بين يديه الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رحمة به وقال بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس مقامها وهو العامي فانه لا تنقص مقامها منه فكان عدم جواز القصر له من باب ويلوناهم بالחסنات والسيئات لهمم يرجعون فخر منع من العلماء جواز القصر لفرادة أن ينشأ بذلك على قيم فعله فينوب ثم يترخص وكذلك من حوز القصر له مراده أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليستحي من الله فيرجع فرضي الله عن الاثمة ما كان أدق مداركهم وجزاهم الله خيرا عن أمة نبيهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويبرعن ذلك مسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجهه وأصحابه في هذه الرخصة فإن الاتمام بحيث
 رخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد فالترخص متبع والمتم بما يطلق عليه
 مبتدع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بنيان بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين أنه لا يقصر حتى يفارق بنيان بلده ولا يحاذيه
 عن مجيئه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أنه لا يقصر في بيته قبل أن يخرج للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهارا لم يقصر حتى
 يدخل الليل وإن خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بغارقه البنيان ولومن جانب واحد ووجه الثاني أنه لا يشرع
 في السفر حقيقة إلا بمجاورة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافرا إلا بغارقه إلى حد لا يتعلق ببلده فالبنا وذلك بمجاورة الزروع والبساتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل
 حصول نية السفر مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة
 لا يحسن بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأمورا بالتخفيف ليطوى المدة ويجباس ربه
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصده العلمان على ظن أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به الاكل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التنكرات فإن الحق تعالى قد
 أوصانا بتأدية حقوق التجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالإصالة وكيف
 يأمرنا بالخلق الجميل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا ما ظننا به من شهوده عند انتهاء ميزنا وقصدنا
 فأعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر عقيم في جزء من صلاته لزمه
 الاتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا
 يلزمه الاتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجمعة ونوى هو العاقر قصر الصلاة لزمه الاتمام لأن صلاة
 الجمعة في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله بجواز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال إسحاق
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مشدد في لزوم الاتمام لمن أتى خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 تعظيم منصب الإمام أن يخالف أحدا ما التزمه من متابعتها ويتبع هو وجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا أن قبل معه ركعة إذا بقي كالتركيز لها ووجه الثالث أن كل واحد يعامل بنية نفسه التي
 ربطها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع الحق أذهو الأدب الكامل لا سيما كان يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بمجالسته كآمر بإضاحه آتفاً والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

الملاح اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله له القصر مع قول أجدانه لا يقصر قال أحمد وكذلك
المكاري الذي يسافر دائما وغالغ فيه الأئمة الثلاثة أيضا فقالوا ان له الترخص بالقصر والقطر
قال الأول مخفف والثاني في المستلثين مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كونه
مسا فراعن وطنه الأصلي وعن أهله وأصحابه اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكأنها مساحتة به
في برية فكان له القطر والقصر ووجه الثاني في المستلثين يقول من كان أهله وماله في سفينة
فكأنه حاضر ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدا الأمر على أن السفر مشتق من الاسفار
فكل من كشف له عن حضرته قاله كان له القصر طالما السرعة دخولها اذا الصلاة معدودة عند
المعارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا بانتهاء الصلاة والله أعلم *
ومن ذلك قول الأئمة الاربعة وغيرهم من جواهر العلماء انه لا يكره لمن يقصر التنفل في السفر
زيادة على الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمرو أنكر على من رآه يفعله وقال لو طلب منا الشارع
ذلك ما أباح لنا القصر في السفر فالأول فيه رد الأمر إلى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة
الرجة به ويسمى شئ شقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع أولى بالمؤمنين من أنفسهم
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد
منه الا بدليل ولم ير ذلك دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة محل للشقة واشتغال
البال عن مراقبة الله تعالى في تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شططا لم يقدر
على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غالبا فكان حكمه كحكم من لم يأذن له المحق تعالى في الوقوف
بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان تحت أمره واذا كان غالب
الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أهلها إلى آخرها فكيف بما زاد فاداهم واتبع الجمهور
فان الاتباع مجهورا والعبادة والتابعين أولى من مخالفتهم اذا حصل للتنفل المحض والاقول ابن
عمر أولى فيجعل قول الجمهور على حال الكبر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله أعلم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر إقامة اربعة أيام غير يومي الخروج والدخول
صار مقبلا مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقبلا الا ان نوى إقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قول
ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول أجدانه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم
فالأول مشدد وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط وتعليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر
الذين يؤدون القرائن مع نوع من النقص فعمل لهم الأئمة مدة القصر وهي مدة معتدلة لثلاث
يطول زمن الرخصة فينقص رأس ما لم يعد تمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدون القرائن
مع الكمال اللائق بمقامهم فلم يزد على الاربعة أيام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع على
قطاير من أعمال الاصاغر ويصح أن يعمل الأول بتعليل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبرون على المعطل الطويل بخلاف الاصاغر
وهنا أمرار يذوقها عمل الله تعالى لا تضر في كتاب وبهذا عرف تعليل قول أبي حنيفة ان المسافر

لو أقام ببلد بنية أن يرجل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت من أنه يقصر أبداً وقول الشافعي أنه يقصر ثمانية عشر يوماً على الراجح من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من فاتته صلاة في المحضر فسافر وأراد قضاءها في السفر أنه يصلها تأممة قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري والمزني أن له أن يصلها تأممة صورة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في المحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الاتمام فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فائتة السفر حين فاتت لم تسكن إلا ركعتين فإذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر وقبسا على فائتة المحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتته كانت أرباعاً فكان القضا الأداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالأكثر أهل المدن والاحتياط والأول خاص بالأصغر لأنهم هم أهل الرخص * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال إلا في عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصغر والثاني مشدد وهو خاص بالأكثر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الانساع والميل إلى زيادة الأدل على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين يديه إلا بأذن خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا تحقق تعالى لا تقيد عليه فله أن يأذن للعبد أنه يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التسخ في بعض أحكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديماً وتأخيراً مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديماً في وقت الأولى أنهما ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف إذا بل الثوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالباً في المشي في المطر في النهار ووجه الثاني الاحتياط بالاحتياط لمحصل صلاة الجماعة فورما ازداد المطر فجزع عن المشي فيه لمحصل الجماعة فلذلك جاز تقديماً وتأخيراً ومن ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة تختص بمن يصلح جماعة يجعل بعيداً ذي المطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يعطي في بيته جماعة أو يشي إلى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب داره فالأصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكى أن الشافعي نص في الإملاء على الجواز * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز الجمع بالوحل من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم رأني حنيفة كلاماً في هذه المسألة لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفة ومزدلفة كما مر فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للرض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جداً

وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فعوزه ابن سيرين لحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختار ابن المنذر وجاعة جواز الجمع في المحضر من غير خوف ولا مرض ولا معار ما لم يتخذ ديدنا فقول الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى منهما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعذر المطر ولم يعزم بشئ من جهة نفسه تجده في غاية الأدب فأياك يا أخي أن تقول ما ذكر عن ابن سيرين وأعن ابن المنذر إلا مع بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجتماعاً كجمع الصبح مع العشاء والمغرب مع العصر ونحو ذلك

(باب صلاة الخوف)

اجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعدم موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن المزني أنه قال هي منسوخة وأما حكى عن أبي يوسف من قوله أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على أنها في المحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وإنما الخلاف في الترجيح واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلود عليه ولا الاستناد إليه إلا ما حكى عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للمحذور في المستقبل مع قول أبي حنيفة بجوازه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الشريعة ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الخوف في الآيات والأخبار فشمّل الخوف المحاضر والخوف المتوقع ويصح جل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون الشجران * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تنبأ بجاعة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تنفصل بجاعة فالأول فيه تخفيف على الأمة من جهة تخييرهم في فعلها بجاعة أو فردى والثاني تخفيف على الأمة بالتشديد في ترك فعلها بجاعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها بجاعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها بجاعة ووجه الثاني التسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم يكن مرتبطاً بالإمام كان القتال أهون عليه ليجزئه عن مراعاة شئ من معاني وقت واحد وهما الإمام والعدو * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في المحضر فيصلي بكل فرقة ركعتين مع قول مالك بأنها لا تفعل في المحضر فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد أجازها في المحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فإن الشارع لم يصرح بتقيده بالسفر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا انجم القتال واشتد

الخوف به لولن كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة الى أن ينهوا سواء كانوا مشاة أو ركبا باستقبلي
القبلة أو غير مستقبليها يؤمنون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون
حتى ينتهوا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع
ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف إلا تبركا بالاعتداء برسول الله صلى الله عليه
وسلم أو بنائبه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك القرض وصارت تأخير
الصلاة مع الكف عن الأفعال المشغلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار المحذور مع الله
تعالى على الكشف والشهود فإن المجاهد مبنى على نفع من المحاب ولا يقدر على المجاهدة في
الكفار مع الكشف والشهود إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متذبرا قوله تعالى
يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلاظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الأمة وليجدوا
فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثته لا غير فقول
أبي حنيفة خاص بالأصاغر وقول بقية الأئمة خاص بالكبار فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أظهر قولييه أنه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما أنه
لا يجب فالأول خاص بالأصاغر الذين يخافون من سطوة الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لفظ
حجابهم والثاني خاص بالكبار الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله
يحفظهم من عدوهم فابقي إلا أنه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب أن حمل السلاح
لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواء فرجع الأمر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون إذا صلوا السواظ منه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوه مع أحد
القولين للشافعي وأحدى الرايتين عن أحدانهم لا يقضون ووجه الأول الأخذ بالاحتياط
وأنه لا عبرة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
الاعادة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في
الحرب مع قول أبي حنيفة وأحد بكراته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى
مرتبة الميزان ووجه الأول انتفاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التخنيت كالنساء
إذا لبس لباسه في الحرب الى تخنيت وانما يحمل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الاختلاف في
الحرب بقرينة حوار التجتر فيه ووجه الثاني أنه لا ينافي شهامة الشجعان في الحرب ويذهب
صوتهم في العمون بخلاف لبس الأشياء غير الناعمة كغليظ الجلود واللف مثلا * ومن ذلك
اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه أن التحريم
خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول الأخذ بالاحتياط لأن لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه
الثاني الوقوف على حداما ورد على صحة الحديث والمحمد لله رب العالمين

* (باب صلاة الجمعة) *

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلطوا من قال هي فرض كفاية
وعلى أنها تجب على المقسم دون المسافر إلا في قول الزهري والتعني أنها تجب على المسافر

إذا سمع النداء وانفقوا على أن المسافر أذن ببلدة فيها جماعة تخير بين فعل الجمعة والطهر وكذلك
 اتفقوا على أنها لا تجب على الأعجمي الذي لا يجد قاءداً فإن وجد قاءداً وجبت عليه إلا عند أبي
 حنيفة وانفقوا على أن القيام في الخطبتين مشروع وإنما اختلفوا في الوجوب كما سيأتي وعلى
 أنهم إذا قاتلهم صلاة الجمعة صلاها طهرها إذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وإنما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الأئمة أن الجمعة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة إلا في رواية
 عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وذلك لأن الجمعة موكها بين يدي الله تعالى أعظم من
 موكب غيرها فكان الإلحاق بها الحكام لأنهم أنفخهم من الأرفاء في دولة الطاهر وأما عدم
 وجوبها على المسافر فلتشتت ذهنه في الغالب فلا يقدر على الخشوع والمخضور بين يدي ربه
 عز وجل في ذلك المجمع العظيم ووجه الثاني في الكل أوفى العبد خاصة الأخذ بالاحتياط
 فإن الأصل أن الصلوات كلها تجب على العبد كالحجر على حد سواء فيجاء أن كلهما عبديته
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالكيف يشاء ولو وقع استثناء الشارع للعبد من
 وجوب تكليفه بأمر فاعلمنا ذلك شقته من الله ورحمة به بدليل أنه لو صلى الجمعة حثته ولا نفعه منها
 إلا العذر شرعي ومما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة تخفيفاً على العبد لأنها لا تقبل
 إلا كل أسبوع لاسيما أن أمره سيده بذلك فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب
 الجمعة على الأعجمي البعيد عن مكان الجمعة إذا وجد قاءداً مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب على
 الأعجمي ولو وجد قاءداً فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول زوال المشقة التي خفف عن الأعجمي المحذور من أجلها ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى ليس
 على الأعجمي حرج فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة
 مع قول أبي حنيفة بأنها لا تجب عليه وإن سمع النداء فالأول مشدد أخذ بالاحتياط والثاني
 مخفف أخذ بالحرصة فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور
 الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالأول
 خاص بالأكابر من أهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالأصاغر * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكن منهم اتیان مكان الجمعة بل قال
 الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول أبي حنيفة بكرهاة الجماعة في الظهر المذكورة فالأول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في الترك فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 وعدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لأن السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الإمام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولأن من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم

على فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا هم المحزون
تكون الوحدة لهم أولى بل تلتق أبواب دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقدار الا لاماً ومراعاته
في الافعال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط صلاة الجمعة
بصلاة العبد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضروا قائموا تسقط عنهم ويجوز لهم ترك
الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد يصلون
الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر ما في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر فالأول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جداً فارجح الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول في أن البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطابقاً لكل منهما ذلك اليوم يدا في العيد ووجوب الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة فقال الربيع وغيره انه صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة أيضاً لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث
ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع اذا تخفف عن أهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضروا
الى مكان الجمعة فاما اذا حضروا فبأنهم عذروا في ترك اللهم الا أن يتضرر أحدهم بطول الانتظار
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواسد الشريعة ووجه قول أحمد ان المقصود بالجمعة هو
التخفيف القوي في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعديد من أواخر
الليل الى نخوة النهار وهم ممتدنون عن أشغالهم وشبهات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا زاد عليهم بالقدسية الصلاة الجمعة وسماع الخطبة في مكان الطهور أخف عليهم لاسيما يوم العيد
يوم أكل وشرب وبمسالكهم ووجه قول عطاء الأخذ بنظر الاتباع وان النبي صلى الله عليه
وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدّم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن لم يمته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بعدم
جواز ذلك الا أن يكون سفر جهاد فالأول مخفف والثاني مشدد فارجح الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول أن الزوم لا يتأتى بالمكثف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سهياً
لتفويت الجمعة غالباً ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان يضطر
بختلافه عن الرقعة وثم تعليل ادق من هذا لا يذكر الا مشافهة * ومن ذلك قول الشافعي ومن
وافقها ما يستحب التنفل قبل الجمعة وبعد ما كالظهر مع قومالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب
فالاثر مشدد والثاني مخفف فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل
الجمعة كالادمان لكل المحذور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالصغار الذين لم يفهموا
المراد في صلاة الجمعة ولا تحلت لهم عظمة الله تعالى فيها فكان كلام مالك في حق من تحلت لهم
عظمة الله تعالى حال أتيانهم من يومهم فادخلوا على الجماعة عتلاً لا وهم في غاية الغيبة والتعظيم فلم
يحتاجوا الى أدمان بالنافلة ولعل ذلك هو السرفي عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضاً فاعلم ذلك *

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك واجدانه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقراءة استعذارهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالا صغار الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسميها ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول أن بعض الناس قد يعطيه الله الكلام فيكرن مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يذكره بذكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيفتوته سماع ما يعطيه الخطيب على لسانه تعالى وبفتوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة وهو جمعة القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهايل لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسميها لم يحصل له قوة استعداده بدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذ لم يحصل له جمعة قلب فانه معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورية فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الانجسية القلب فيما اعلى ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا جاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتحوزر الداخلين عن تخطي الرقاب وان خاطب انسانا بعينه جاز لذلك الانسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن اجدانه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام اجد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفسرون انما نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زجرا من تخطي الرقاب مثلام جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول اجدان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التعبير عليه لانه نائب عن الشارع فلا بد من تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه كلام الشافعي في الجديد جمل الامر بالانصات على الندب فيكرة الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تمنع الجمعة الا في ابدية يستوطنها من تنفقد منهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تمنع الجمعة

الافى قرية اتصت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول ابي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر
 جامع لهم سلطان فالاول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني اشد من جهة اتصال الدور
 والسوق والثالث اشد من اشد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك
 الثاني فلم يلقنا ان الصحابة اقاموا الجمعة الافى بلاد وقرية دون البرية والسفر واعتقادنا ان الامام
 مالك كابر ابا حنيفة ما شرط المسجد والسوق والدور والاساطان الا بدليل وجدوه في ذلك قالوا
 وأول قرية جئت بعد الردة من قرى البحرين قرية تسمى حوانا وكان لها مسجد وسوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من لاحا كم عندهم أمرهم مدد لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الائمة تخذفها على الناس وايدت بشرط في النجعة فلو صلي السابون في غير
 ابنة ومن غير حاكم جازهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره
 الائمة انتهى * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو
 خرجوا عن البلاد والمصر والقرية وانما والجمعة لم تصح مع قول ابي حنيفة انها تصح اذا كان
 ذلك الموضع قريبان من البلاد على العبد فلا قول مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه
 فاذا اقاموا الجمعة خارج بلادهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول ابي
 حنيفة ان ما قارب النسي أعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه الرائي من بعد ذلك في
 كون ذلك المسجد متاعا في بلاد المصان أم لا لم تصح * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تصح
 اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استئذانه مع قول ابي حنيفة انها لا تنقد الا باذنه
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اجراؤها بحرى بقية الصلوات التي أمر بها الشارع
 ما لا ذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في العمل فكان
 لها من رتبة خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة
 في بلاد غير حاجة كما سأتى بيانه قريبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحدان الجمعة لا تنقد
 الا بأربعين مع قول ابي حنيفة انها تنقد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بمادون الاربعين غير انها
 لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها تنقد بثلاثة ومع قول ابي
 ثور ان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هنالك امام وخطيب صحت أى متى كان حال الخطبة رجلا
 وحال الصلاة رجلا من صحت فان خطب كان واحد منهم ما يسمع وان صلى كان واحد منهم ما يأتى
 به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جعة جمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربعين ووجه ما بعده من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وقالوا كان تجمعهم صلى الله عليه وسلم بالاربعين رجلا وافقة حال ولوانه وجد دون
 الاربعين لمجمع بهم قياما بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى لمحصل اسم الجماعة ولذلك اختار
 الحفاظ ان يجرؤ غيرهم انها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلتهم فالبلاد الصغيرة تكفي اقامتها فيه في مكان والبلاد الكبيرة

لا يكفي الاقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناس وسعت سدي عليا الخواص رجه
 انه يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله
 وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس الله بدشمو وجنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود
 عظماء الله التي تقبل لقبه وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف
 مقامات الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاها الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة
 أو الاثنين مع الامام كما قال به أبو حنيفة ومع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفيه
 الا الصلاة مع الاربعين أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة
 انه لو اجتمع أربعون مسافرين أو عبيدا أو أقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح
 اذا كانوا بوضع الجمعة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يأتنا
 عن الشارع انه أوجبها على مسافر ولا عبد ولا أمر المسافرين والعبد ببقاها وانما جعل جمعهم
 تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلو ان اقامتها في الوطن شرط في صحتها
 لكانت الشارع ولو في حديث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة
 لانهم تبعوا امامته في الفرائض في الجمعة أولى وقال الشافعي تدفع امامة الصبي في الجمعة ثم
 العبد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الامامة
 في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالانما ووجه الثاني ان النائب
 لا يشترط أن يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على ان الروح خلقت
 بالقدرة لا قبل الزيادة والتكليف علم حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشبح فكل صلاة صحت
 من الصبي تحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إذا أحرم الامام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أنها
 جمعة وقال أبو يوسف ومحمد انقضوا بعد ما أحرم بهم أنها جمعة وقال الشافعي في أصح قولييه
 وأحمد انها تعمل وبها ظهر الاول فيمختف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر
 لانقطاع العدد المعتبر عند قائله * ومن ذلك قول الأئمة انه إذا نه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت
 الظاهر مع قول أحمد بجمعة فعلمها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى تخرج الوقت أنها ظهرا
 عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج الوقت ويبدئ الظاهر وقال مالك وأحمد في الجمعة
 ما لم تغرب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشدد بان شرط فعلها بعد الزوال والثاني
 مخفف من حيث الرخصة في تجليها قبل الزوال وقول أبي حنيفة فيما اذا مد حتى تخرج الوقت
 مشدد في الميزان الرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ولان
 في ذلك تخفيفا وعلى الناس من حيث تنقذ التجلي الالهي بعد الزوال بخلافه قبله فانه قليل
 لا يطيقه الا كل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الضحى وهما أن يقرأ أحد
 من أمثالنا على المواظبة على فعلها لنقل التجلي كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

وأجدهم من حيث التمتع وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة تقبل التجلي كلما طال
وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحسن ثقله سمعناه مخففا فافهم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجذان المسوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة وإن أدرك
دون ركعة صلى ظهر أو أرباع مع قول أبي حنيفة أن المسوق يدرك الجمعة بأي قدر أدركه من صلاة
الإمام ومع قول طائفة أن الجمعة لا تدرك إلا بأدراك المخطئين فالأول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الركعة معظم أفعال
الصلاة والركعة الثانية كالتركيز لها ووجه الثاني أنه أدرك الجماعة مع الإمام في الجملة ووجه
الثالث الأخذ بالاحتياط فقد قيل إن المخطئين يدل عن الركعتين فيضمان إلى الركعة التي
قال بها الأئمة الثلاثة فتكون المسوق بذلك كأدرك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق
* ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن المخطئين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن
البحري هسانة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
الأخذ بالاحتياط فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين بقدمائهما
وذلك من أدل دليل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو أنهما كانا واجبتين
لورد التبريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف أن الشارع إذا فصل فعلا
وسكت عن التصريح بوجوبه أو نديه فالأدب أن يتأني به في ذلك الفعل بتعلق النظر عن ترجيح
القول بوجوبه أو نديه فإن ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وإنما
أوجبوا إقامة صلاة الجمعة على أثر الخطبة من غير تغلغل فصل عرفا عملا بما كان عليه الخلفاء
الراشدون وخوف من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فأنما التمسرت تمهيدا لطريق
تحصيل جمعة القلب مع الله تعالى جمعة خاصة زائدة على الجمعة الحاصلة في غيرها من الصلوات
الحسنة فإذا سمع المصل ذلك التخويف والتحذير والترغيب الذي ذكره المخطيب قام إلى الوقوف
بين يدي الله تعالى بجمعة قلب بخلاف ما إذا تغلغل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى
ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة وإنما يكف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعبد
وتخوفا مما لم يلق في تحصيل جمعة القلب بتكرار الوعظ ثانيا فإن بعض الناس ربما يذهل عن
سماع ذلك الوعظ إذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سدى على الخواص رحمه الله يقول ينبغي
جل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الأكاثر العلماء ووجوب المخطئين على حال أحاد
الناس إذا لا كابر الأهارة قلوبهم يكتبون في حصول جمعة قلوبهم على الله تعالى تبيينه بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطبة العبد والكسوف والاستسقاء قال فائل فلم يشرع
المخطبان بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيدا لمحضرة القلب فيه على الله تعالى كالجمعة
فالمحجوب إنما يشرع ذلك تحقيقا على الأمة ولأن الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضا الزمن
بخلاف ما يأتي في الأسبوع أو السنة مرة فالقلب ربما كان مشتتاً في أودية الدنيا فاحتاج إلى
تمهيد طريق بجمعة قلوبهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح روايته أنه لا بد من

الايمان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان جدا لله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء بالمؤمنين
 والمؤمنات مع قول ابي حنيفة وما لك في احدي روايته انه لو سجع أو هلك أجزاء ولو قال الحمد لله
 ونزل كفاه ذلك ولم يتنجح الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد وقال لا يبدن كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا تجوز الخطبة الا بلفظ مؤلفه بال فالأول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للجمعة
 الا وتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكير الناس الوعظ بذكر الله
 وتحمده وتهليله وتسبيحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله فإذا كان ذكر اسم الله يكتفي
 عن قراءة القرآن في الصلاة في خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على
 امر عظيم يسمى خطبة واسم الله أمر جليل عظيم بالاتفاق * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 بوجوب القيام على القادري الخطبتين مع قول ابي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى
 بقضى اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة جالسا ثانيا ذلك فمكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعينا لا سيما عند من يقول انه ما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد
 بصلوات الوعظ الى اسعاج المحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لا سيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الشافعي
 بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني
 مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في أرجح قوله باشتراط الطهارة فهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرأنا صرعا وذلك جائز مع المحدث
 بالاجماع ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والمخالفه الراسخين ولا احتمال أن
 يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فنعلم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان الراجح عنده أن الجمعة صلاة كاملة على حالها وليست الخطبتان بدلا عن
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم
 يجعلهما مبدل للركعتين جزا لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 يستحب للخطيب اذا صعد المنبر أن يسلم على المحاضر فيجمع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك مكروه
 ووجه الاول الاتباع ولانه قد تعرض بالصومود عن المحاضرين باستدباره اياهم فسئلهم السلام
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام انما شرع للامان من وقوع الاذى
 منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان بذاته بل بعضهم يشرك بسبب ثيابه اذا خرج عليهم
 فالسلام عليهم مبني على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء ظنونهم فافهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعدوا أحدهم المنبر فاجاب أن سلام
 الانبياء والصالحين محمول على البشارة للآخرين أي أنتم في أمان من أن تخلفوا وما وظنناكم به
 على لسان الشارع وليس المراد أنتم في أمان من أن تؤذيكُم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان منا
 يا رسول الله أن تخالف شرعك لأن الأمان في الأصل لا يكون إلا من الأعلى للادنى * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجح روايتيه لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب
 إلا العذر فيجوز مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرجح قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني مشدد
 والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا أن أحداً صلى
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين إلا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود نهى عن ذلك وإن كان الأولى أن لا يصلي
 بالناس إلا من خطب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة أنه يستحب قراءة سورة الجمعة والمناقبين في
 ركعتي الجمعة أو سبعٍ والعاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالأول
 مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سداب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كماله يقع فيه بعض المحبوبين عن شهود تساوى نسبة القرآن كله إلى الله تعالى على
 السواء والأول قال ولو كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة فحين يمثلون أمر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض * ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنته فالأول مشدد والثاني مخفف ودليل
 الأول الاتباع وتعظيم حضرة الله تعالى عن القسذم المذموم والمحسنى وطلب أن لا يقع نظر الحق
 تعالى إلا على بدن طاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يصح حجابُه عن النظر إلى بر ولا فاجر من
 حيث تدبر له عبادُه ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذلل والانكسار وشهود العبد
 قذارة جسده ليظهرها لله تعالى بالنظر إليه ولأنه نظف جسده لربما رأى نظافة نفسه من النذر
 فيجب عن شهود الذلل وطب المغفرة فكان إبقاء دنس جسده مذكراً لطلب المغفرة وشهود
 الذلل والانكسار بين يدي ربه ليرجعه فلكل مجتهد مشهد * ومن ذلك تخصيص الأئمة الأربعة
 مطلوبية الغسل لمن يحضر الجمعة مع قول أبي ثور أنه مستحب لكل أحد حضرة الجمعة ولو لم
 يحضرها ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فنهض الأمر بالغسل
 من محضر صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن
 يغسل جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك لعموم نزول الأمداد إلا في يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فماتى أحدهم مدرجه على طهارة وحياء جسده وانتعاشه لضعفه
 بارتكابه المخالفات وأبارتكابه النغلات وكل الشهوات ولا فرق في تخصيص الغسل من يحضر
 بين الغافل بوجوب الغسل ولا بين القائل بسنته لكن ينبغي حمل الوجوب على بدن من يتأذى

الناس برأية بدنه وثيابه كالقصاب والزيات وجل الاستحباب على بدن المعطار والتاجر ونحوهما
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل المنيب بغية غسل الجنابة والجمعة معا أجزأه مع
 قول مالك انه لا يجوز عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان فالاول خاص بالا كابر المذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت
 أبدانهم حجة لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لاحتياها أو انعاشها والثاني خاص بالاصاغر
 الذين كثرو وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل لتهيأ أبدانهم فرحم الله الأئمة
 ما كان أدق نظرهم في استخراج الاحكام للأئمة بالا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأحمد والثاني في أرجح قوله ان من زوجه عن اليهود وأما من كنهه أن يسجد على ظهر
 انسان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله السجود حتى ينزل الزحام وان شاء الله يسجد على ظهره
 مع قول مالك بكرة السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
 ما استطعتم ولم يستطع هذا المرحوم أن يمثل أمر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا كذلك
 فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على أثر سجود الامام وأما الانتظار حتى ينزل الزحمة فمكروه
 عنه والعمل بقضي المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرس عليه لمن حمير
 أو حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فمرعاهم منه الكبر ولو ضرورة ولو كان الادبي
 أصله من التراب أيضا فافهم فان العاجد على ظهر انسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر
 وذلك خارج عن سياج مغمات العبادة الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جازله الاستحلاف وهو المجئذ ارجح
 من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للآمرين والتسبب في حصول كمال الاجر بكل
 الاقتداء في الجمعة كلها أو بعضها ووجه الثاني انه حصل للآمرين الاجر بمجرد ادراهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد فريحي لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث يحجزوا عن الفعل
 ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا أقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للامام أبي
 حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف اذا كان للبلد حائبان جاز فيه إقامة جنتين وان كان
 لها حائبان واحد فلا يجوز عسرة الامام أجدوا اعظم البلد وكثرا أهل كعدا جاز فيه جعتان
 وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لا يجوز وقال المعاصي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو أكثر من جنتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد
 أن يصولوا في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الهابة لا يصلون

الجمعة الاخلفة وتبعهم المخلفاء الى اشدون على ذلك فكان كل من جمع بقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا يشارك في الامامة فكان يتولد من ذلك فتن كثيرة فسد الائمة هذا الباب الالغذيرضى به الامام الاعظم كضيق مسجده عن جميع اهل البلد فهذا سبب قول الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر اجتماعهم في مكان واحد فطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك لخوف الفتنة وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد اود بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيده على الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مبالغة في التقديش عن سبب ذلك لعله مراد الشارع ولو كان التعدد مهيأ عنه لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث واحد فلما نفذت همة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فافهم فان قلت فوجه اعادة بعض الشافعية الجمعة ظهر رابع السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما يفرض الجمعة فلا تصلى الظهر الا عند الجزع عن تحصيل شروط الجمعة مثلاً فاجوب ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الائمة التعدد بقطع التفرع عما ذكرناه من خوف الفتنة او خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان الذين يقرؤون على قبور الاموات أو الابواب بفلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكبر مع ان مذهب الائمة تقتضي أن جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان صلواتها ظهر في غاية الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب اود فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها ظهر ان تكون فرادى مع قول الشافعي وأحمد يجوز صلاتها جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان القاعدة ان المسور لا يسقط بالمسور وقد تعمّر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما فاتت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى أعلم

(باب صلاة العيدين) *

اتفق الائمة على أن صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولهما وعلى مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في حق الحرم وغيره خلف الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول أحمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فأحاط الامام ابو حنيفة وجعلهما فرض عين مع كونهما ليس فيهما كبير مشقة لكنهما يقعان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة فانهما ركعتان بخطبتين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الدين يسر والامداد النازل في يومهما اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدد فيهما يسال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدد خاص عن محضر الا ان تخلف عنه ابذر ووجه قول اجدان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمنا بجماعة وأقر كثير من الناس على عدم المحصور في صلاتهما فكانت أشبه بغرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيهما كالشافع لمن لم يحضر فحصل له الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه أفضل من فرض العين لكن قد اسقط المحرج عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان من شرائط صلاة العيدين العدد والابتدئان واذن الامام في احدي الروايتين عن اجدان في الجمعة وزاد ابو حنيفة وان تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجاز اصلهما فرادى لمن شاء من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما تقدم أننا من كونهما يشهران صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظمه وكبرهما بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العيدين ايام اكل وشرب وذكرته وفي رواية وعمال أى جاع فلما خفف الشارع في يومهما ماني فعل ما ذكر دون يوم الجمعة كان حضرها مستحباً لا واجباً وايضاً فلما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فأحاط بالائمة لمن يكون على الدين والايمان في ذلك اليوم من العصاة الطاهرين على الحق في ذلك اليوم بإيجاب المحصور عليهم في الجمعة ولا يقال على العبادة ان لا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون في اكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيدين لم يرد ان القيامة تقوم فيه ومن المحكمة في جواز العيدين فرادى زيادة التوسعة على العبد بعدم وجوب ربطه بامام لا يتحرك الا بعد تحريكه فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمس في الثانية مع قول مالك واجدانه يكبر ستاً في الاولى وخمس في الثانية ومع قول الشافعي يكبر ستاً في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي واجدانه يستحب الذكرك بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك انه يوالى بين التكبيرات تسعاً فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالى التكبيرات مخفف ومن قال يستحب الذكرك بينهما مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع والنهاية وأما وجه من قال يوالى التكبيرات فلائنه هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالكابر الذين يقدر على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بمسقة توالى الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكرك بين التكبيرات فهو لكونه الاشتغال بانواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غائب الناس فان غالبهم لا يقدر

لا يقدرون على تحمل توالي تحليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان التساهل الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالمقوى للعبد على تحمل تحليات العظمة والكبرياء فافهم وسعت سبدي على الخواص رجه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العيدين لان تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة اشد من تجليه في صلاة العيدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادى لذابت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لاستئناسهم بحسبهم من البشر فان قال قائل ان الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيتم بالاستئناس بحجابه قلنا الجزء المذكور لا يحصل به استئناس يقدر معه العبد على تحمل التجلي المذكور مع غيره هول عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رحمة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة انما غنوا في العبد اكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العيدين اكثر تجمعهم بشهود كثيرهم عن شهود تلك العظمة التي تحت لهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولو لا شهود تلك الكثرة انبسطوا يوم العيد فكان عدم ثقل التجلي عليهم مع كثيرهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدى الروايتين عن احمد مع قول ابي حنيفة واجد في الرواية الاخرى انه يغير بين القراءة في التكبير في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخففة والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو خاص بالا صاغر ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على المحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يزادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الا صاغر فان العظمة تطرق قلوبهم ولا ثم ياتي الله تعالى عليهم بحجاب رحمة بهم لئلا يذوبوا من مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العيد مع الامام لا يقضيها مع قول اجد والشافعي في احدى قوليه انه اقضى فرادى فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ما فاتته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاتها جماعة ثانية مرة فيه مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان صلاتها فرادى تغمر على ما فات العبد من الامور الالهية التي تحصل له لو كان صلاح الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبهه على قدر ما فاتته من الاجر والثواب ليعزم على المحرص على حضورها مع الامام في الاعياد المستقبلة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول

أجدانه بضمهم أربعاً كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحابه والرواية الأخرى عنه أنه يخير بين قضائهما ركعتين أو أربعاً فالأول مخفف والثاني مشدد بوجه الأول محسباً كآلة القضاء للإداه في ذلك على الأصل فيه بوجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في أن الخطبة فيها بدل من الركعتين فلما فاتته الصلاة والمخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلهما أربعاً فإن صلاهما ركعتين فقط صححت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع إذا فعل أمراً ولم يبين لنا هل هو واجب أم مندوب فن الأدب قلنا له على وجه التأني به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو نفيه وصلاة العيد من ذلك فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة أن فعلها بالحجاء بظاهر البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج إلى الحجاء وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصغر والثاني مخفف وهو خاص بالكبير وذلك لأن الأصغر لا يقدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا بشقة لأنه يوم زينة وأكل وتعاطي شهورات أباحها الشارع فيه فكان صلاتهم العيد في الضحى أرفق بهم وأما الأكابر فانهم يرون مكنتهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والأرض وقد قالوا * سم الحياط مع الاحباب ميدان * فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وأما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك أنه إذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعنه في المسجد وابتان وضع قول الشافعي بأنه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فاته إذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث أن فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالتارك فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود وغير مقبول إلا ما استثنى من الأمر والتي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وإضاح ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممتنع منه على الأصل في قواعد الشرعية فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التنفل قبل صلاة العيد لا يخبرنا بذلك أو كان هو فعله ولم يبلغنا أنه تنفل قبل صلاة العيد وإنما أباح أبو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد ليكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة الإلهية التي تعجب للعبد قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعبد الأمان بسماع الخطبة فتدبر على أن يتنفل بعدها أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الأذن له بأن يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك أنه لا يتنفل في الحجاء قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب الناس فإن الإمام ما صلى بهم في الحجاء إلا مداواة قلوبهم مما كان يحصل لهم من المحصر بصلاتهم في المسجد فلو أمروا بالتنفل في الحجاء لذهب المعنى الذي قصدته الإمام وصارت صلاتهم كأنها في المسجد من حيث المحصر والضيق في نفوسهم فيكون بين يدي الله

في الصلاة كالركسالى أو كالمكرهين فافهم ووجه قول الشافعى انه لا يكره النفل قبلها للغير
للامام أى ولن شاء من الاكابر الذين يتعمون بمشاجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون
من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم باللهو والاكر والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
مأمورون بالتباعد فاذا تنفل تنفلوا وفيهم من الذين يغاب عليهم موافقة حفظ نفوسهم فيكون
الامام سببا لحصول المحرج والحق عليهم في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج
عنها حقيقة ولما رأى الامام أحمد الى هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد
ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على انه
يستحب ان ينادى لهم الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأقول
من أذن لصلاة العيد معاوية فالأول يخفف في الفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه
الاول الاتباع والتنبية على فعلها في جماعة للاتباع للناس في فعلها فرادى اذ الجماعة
فيها عواطف ودواعي لا تكون كل عيد فعمل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
ودعاوية القباس على العرائض بجامع المشروعية ولعل ابن الزبير لم يبله في ذلك شيء ولا فع ورد
النص لا يحتاج الى قياس * ومن ذلك قول الشافعى انه يستحب قراءة سورة ق في الاولى
واقتربت في التامة أو قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى والعاشية في الثانية مع قول مالك
وأحمد انه يقرأ فيها سبع والعاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص اقراءة
فيها بسورة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالموسطين والثالث بالاصغر ووجه الاول ان
الثالث في يوم العيد والجمعة ترك المحرف والصنائع والاستئمان بأقوية النفوس فرمى بالناس الى العبد
أمر العباد واهوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السور المعينة كالأذكار لعبد تلك الاهوال مثلا
يطول عليه زمن اتفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيموت قلبه أو يضعف وإن كان الكامل
من شرطه ان يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت
أكثر في ذكر الاهوال من قراءة سبع فالحجواب أن التجلي الالهى في هذه الدار الغالب عليه أن
يكون ممزجا بالجمال رجة بالحق ولوانه تعالى تجلى للخلق بصفة الجلال الصريف لمات كثر من
الناس فلذلك كان اللاتق بصلاة العيدين قراءة سورة سبع لما فيها من التسليج وصفات المعبد
والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت هي ممزوجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما
وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تذكره
قراءة غير السور التي عينت للترأة فالكمال ولو أتى بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها ولذا ناقص
رغب عن غيرها فسد الامام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فرجة الله تعالى عليه
ما كان أدق نظره في التورية وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله تعالى بقية الأئمة * ومن ذلك
قول الشافعى في أربع القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال
قضيت موسعة قول مالك انها لا تقضى وهو مذهب أحمد فان لم يكن جمع الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تضي يوم الثاني والثالث فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بالقضاء والثاني مخفف بعدم الأمر به والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول طلب المبادرة إلى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب التخفيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرحت نفوسهم إلى تناول شهر واتم ذلك اليوم بعد أن استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد أحد بروية الهلال إلى الزوال ووجه الثالث ظاهر لأن انقلاب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث وتذهب به صحة صلاة العيد إذا امر قضاءها بعد اليوم الثالث وقف قلبه شاردا كأنه ليس في صلاة * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن التكبير في عيد النحر مستنون وكذلك في عيد الفطر لا عند أبي حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال النخعي انما يفعل ذلك المحواكون قال ابن هبيرة والصحح أن تكبير النظر أكد من يوم النحر لقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا لله على ما هداكم فالأول مشدد والثالث أشد والثاني والاربع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول والثالث الاتساع والاختصاص فإما الأمر للوجوب بالاصالة حتى يصرفه صارف ووجه قول أبي حنيفة والنخعي أن يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقضي استعثار الهيبية والتعظيم في يوم النحر العجوة والحزن وبذهب الفرخ والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالأساغر الذين لا يقدرون على الجمع بين شهر ذوالعظمة والسرور والأول خاص بالأكابر * وعن ذلك قول مالك أنه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلته واتباعه وعنده إلى أن يخرج الإمام إلى المصلى وفي قول له إلى أن يخرج الإمام بصلاة العيد وهو الرابع من قول الشافعي والثالث إلى أن يخرج منها وأما ما رواه من حين يرى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما ما رواه فيه روايتان له أحدهما إذا خرج الإمام والثانية إذا فرغ من الخطبتين فالأول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته إلى خروج الإمام من الصلاة وقول أحمد في إحدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الأخرى أشد من حيث أنه ينتهي بفرغ الخطبتين ووجه قول مالك الأول أن التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار أولى لأنه محل ظهور شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعودهم وهم لا ينتشرون فيه ما شامهم ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشفع التكبير في أوله وآخره فيقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له أن شاء كبير ثلاثا وإن شاء مرتين ومع قول الشافعي أنه يكبر ثلاثا ساقى أوله وثلاثا في آخره واختار أصحابه أنه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر مرتين في آخره ووجه هذه الأقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفا إلى أن يكبر لصلاة العيد من يوم النحر وقال مالك والشافعي في أظهر القولين أنه يكبر من ظهر النحر إلى صلاة

الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر سواء كان محلاً أو محرراً عندهما والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشريق فالأول مخفف وما بعده مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التخفيف على الناس وهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدر على استسماهم ووجه الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالأكابر الذين يقدر على استسماهم ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمته كبرياؤه الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الأصاغر وإيضاح ذلك أن العدد لا يسمى حقيقة عند القوم كبر الله تعالى إلا أن استحضار عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان والقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الأصاغر فافهم * من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أن من صلى منفرداً في هذه الأوقات من محل ومحرر لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى أنه يكبر وأما خلف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر معها إلا في القول الرابع للشافعي فالأول مخفف والثاني مشدد في المسئتين ووجه الأول في المسئلة الأولى أن من صلى منفرداً يستدعيه هيبته الله تعالى ويقام تعظيماً في قلبه فيقول عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهيبة قد عظمته فلا يطلب إقامة شعار الظاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يقدر على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبته في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فإن الهيبة ربما عانت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة منها فإن التشريع سأنس ببعضه بعضاً عادة فيجيب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمته الله تعالى فلا يقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الكسوفين) *

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس سنة وكثرة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن السنة في صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قياماً وقراءةً وركوعاً وسجوداً مع قول أبي حنيفة أنها تصلى ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطلوبية زيادة الخشوع لله تعالى بتكرره هذه الأركان الشدة المخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما اشتدت الهيبته على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخشوع لله تعالى والخشوع له في أول كل ركوع أو سجود كونهما بفعلان في محل القرب وإيضاحاً ورد من تشبيه التجلي الآخرى في الرؤية بهما فكان الكسوف له منى الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال فإن الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته نقص ولو لأن الحق تعالى امتن على العارفين بعفريت من مراتب التكرار والافتقار في دينهم وهذا سر ارتطبت فيها

الاعتناق لا تسطر في كتاب فمن فهم ما ذكرناه وأومأنا اليه عرف ان تكرير الركوع والاعتدال
 والسجود كالجملة لذلك النقص المحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد
 عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركنين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتهظيم في قلوب الصحابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والظلمة عند غالب الناس فلم يذهلوا عن كمال الخشوع
 والمحذور فكلام الأئمة تخاص بالأكابر والمتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصاغر الموجودين
 في كل زمان فانهم لم يفتروا بتعدد تعلي الهيبة والتهظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 الى تكرير شيء من هذه الأركان كقبضة الصلوات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يخفى
 القراءة مع قول أحد انه يجهزها فالأول يخفف خاص بالأصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور
 عنه انه لا يستحب تحريف الجهر ولا الكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب لهما
 خطبتان كالجمعة فالأول يخفف وهو خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف أو الخسوف فلا يحتاجون الى سماع خطبة ولا وعظ ولا تحريف والثاني مشدد في
 استحباب الخطبة وهو خاص بالأصاغر المحجبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقم في باطنهم
 خوف مزيج فلذلك احتاجوا الى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به أحوال يوم القيامة فيسألهوا به بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائفين
 وغير الخائفين في كل عصر راعى الشارع والأئمة ضعف الناس الذين يتضرعون في صلاة الجماعة في
 هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة لينتبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيخاف
 ويزداد خوفا من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في
 المشهور عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلي فيه ويجعل مكانها تسليحا
 مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايته أنها تصلى في كل الأوقات فالأول يخفف بعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لذمته التهي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وهو
 خاص بالأكابر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الأذن لهم بالوقوف بين يديه
 في ذلك الوقت أو عدم الأذن فرجع الأمر الى مرتبة المبران ويصح توجيهه الأول بأنه خاص
 بالأكابر الذين يملكون ان الحق تعالى لا يقيده عليه في شيء بقلبه الى قلوبهم لجواز ان الحق تعالى
 قد يرجع عن الأذن في ذلك لا مرفك كان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الأدب المبادر الى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك بدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأحمد انه تامة تحب جماعة ككسوف الشمس فالأول يخفف والثاني
 مشدد وفرج الأمر الى مرتبة الإيمان * ووجه الأول أن التعلي الالهي ينقل في خسوف الليل

وتعظم الهيبة فيه على القلوب فتخفف عنهم بغيرهم ارتباطهم بامام يرعون أفعاله فهو خاص
بالاصغر ووجه الثاني ان الاكابر بما يدرون على مراعاة أفعال امامهم مع قيام تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة حقهم
أولى ليحوزوا فضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة اضافي حقهم أولى بخلاف الاصغر يشغل علمهم
النطق كما مر نظيره آنفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جماعة
صلوا معه والاصاؤها فرادا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات
لا يسن له صلاته كالزلازل والهواعق والظلمة في النهار مع قول أجدانه يصل لكل آية في
الجماعة ومع قول الشافعي انه يصل فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في
زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني
انقياس على الكسوف يجامع انهما من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويدكرهم بأهوال يوم
القيامة والله أعلم

* (باب صلاة الاستسقاء) *

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا تضرعوا بالمطر السنة ان يسألوا الله رغبه هذا
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واماماتوافيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة وأبي
يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدا فلا بأس فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد دعت الناس كلهم فصار
كل واحد تضرع الى الله تعالى سائلا لانه ضرورة بكل شدة رغبه فلا يحتاج الى استدعاء
التوجه من غير مع عدم بلوغ نص في ذلك الى فأنه اوهو في حق من يتقوى بعضهم باستمداده
من بعض * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وأنه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جهرية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول
أبي حنيفة واحد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وإنما دعاء واستغفار فالأول
فيه تشديد والرواية الأولى لا جد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة واحد في الرواية الثانية
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصغر من
أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لئلا تطغى باطنهم ويرق حجابهم فيدعوا الله
تعالى بقلوب صافية راجية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استدعائهم
وهو قول أبي حنيفة واحد في الرواية الثانية فان خطب خطب للاكابر من العلماء فانما ذلك لقابا
حجاب كان عندهم أو بقصد الاصغر المحاضرين مع الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه يستحب تحويل الزداعي الخطبة الثانية للامام والباء مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المأمومين فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع والتفأول وهو خاص بالا صغار الذين لم يطعمهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني ان الأكارب لا يحتاجون الى التفأول بخو يل الرداء لان الله تعالى قد أطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه فان حوّل الامام للأكارب ووجهه على ذلك فانه ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطالع الاكارب عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محجوباً بتفأول وان كان من أهل الكشف فهو لاجل التفأول ممن هو محجوب من المأمومين فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب الجنائز) *

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة المكل من له مال أو عتده لا حذمال وعلى تأكدها في المرض وعلى انه اذا تقن الموت وجه الميت للقبالة واتفق الاثمة الاربعة على انه يجزئ الميت من رأس ماله مقدماً ذلك على الدين وقال طائفة ان كان ماله كثيراً فخر رأس المال والاخر ثلثه واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ اربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبيرة انه يصلى على السبي مالم يبلغ وأجمعوا على انه ان مات غير محضون لا يجتنب بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النساء تغسل وصى عليهما واتفقوا على ان الواجب من النسل ما اتصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون ندياً بسدر وفي الاخرة كافر وعلى ان تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داخل في مؤنة التجهيز كامر وانفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يخمر رأسه الا في رواية لا في حشفة ان احرامه يطل بوجهه فيغسل به ما فعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائزة في المسجد جائزة وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها واتفق الاثمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربعة وعلى ان قاتل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم واتفقوا على ان جل الميت برأوا كرام واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ايدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله ويصير رميماً فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فارزعو الموضع واتفقوا على ان الدفن في الثاوب لا يستحب واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت وأجمعوا على استحباب الابن والقصب في القبر وعلى كراهة الاجتر والخشب واتفقوا على ان السنة للحدوان الشق اسن بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعق والحج عنه ينفعه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلاً والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحدني اربع

روايتهم ان الآدمي لا يغتسل بالموت مع قول أبي حنيفة انه يغتسل بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي واخذ في ربه ايتهم ما لا يخبرين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الله تعالى قال واقدركم ثوابي آدم وقضية التكريم انه لا يحكم بغسلهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يغتسل حيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي كان مظهر الجسد الآدمي فلما تخرج منه صار نجسا على الأصل في الميتة وأجاب الأول بأن الروح ما خرجت منه حقيقة وانما صعدت تديرها المتعلقة بها المما العاوى فقط بدليل سؤال منكرو وكثير وعذابها في القبر ونعيمها واحساس الميت بذلك وهذا أسرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب فان الكتاب يقع في بداهله وغيرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما كان الا فضل أن يغسل الميت مجردا عن التقيص لكن مستورا مع قول الشافعي وأجد ان الأفضل أن يغسل في قبص والاولى عند الشافعي أن يكون تحت السماء وقيل الاول أن يكون تحت سقف فالأول مخفف من حيث عدم المماسه التقيص والثاني مشدد في المماسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الإشارة الى أن مآل الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ماتوا افعالهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار وايضا فلتسهل الرحمة النازلة من السماء كما أشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبص الاتساع للتحاطب في تغسيلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبص فالأول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من أن ينزل عليه بلاء من السماء فربما مات مصرا على ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى بالضرورة كبردد يد ووضغ قول أبي حنيفة ان الماء المستن أو بى بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول التفاؤل بالنعيم بقربة نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجازة بنار ووجه الثاني التفاؤل برضى الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لى من الحكمة في هذا الوقت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج أن يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك مبني على أحد القولين من ان الموت كالتطلاق الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق اثنى كما هو مقر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة لازوج لها ولا غاسله تمت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الرأى من مذهب الشافعي وأجد والرواية الاخرى عنهما ان الغاسل ياف على يديه خرقه ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا تعميم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على الغنيمه فخلاص العبد من مس بدن من لا تحل له مقدم على جلبه النظافة ليدن ذلك الميت لاسيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلبث خرقه على يده العمل على تحصيل مصلحة الغاسل والغسول ووجه من قال يدفن بحاله تمارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجنبى

عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر رفعه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسلم
تسليم قريته الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه
الأول الوفاء بحق القرابة الطنسية في الجملة وان كان الغسل لا يتطاف الكافر ووجه الثاني
وجوب اطعام المسلم قطعة قريته الكافر اذا لموالاة بينهم ما ولا رحم حقيقة فكان في غسله
له اطعاما لميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالأول خاص بالا كابر الذي لا يخاف عليهم
الميل الى قريتهم الكافر ولا المحزن على فراقه والثاني خاص بالاصغر وقد غسل علي بن أبي
طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للغاسل
أن يوضئ الميت كالحي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه في منخريه ويغسلهما مع قول أبي حنيفة
ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب صفر شعر رأس المرأة ثلاث صفائر
ثم تاتي خلفها اذا غسأت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير صفر فالأول ما بين
مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الأولى انه يوضئ الميت كالحي الى آخره مع الغسل
كون الموت كالحديث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة انه كالحديث الا كبر فدخل عنده الاصغر
في الاكبر والأول لا يقول بداخله ما هو الا حوط كما مر في باب الغسل من الجنابة والدواك
وتتطيف المخزبن تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تسريح اللحية وعدمه
ووجه من قال ان شعر المرأة ينفر ثلاث صفائر اقياس على الغسل وتراوا ما حكمه كونها تاتي
خلفها فلا يسترا الشعر وجهها فيمنع وصول الزجة الى بشرة وجهها اذا شعر من الامور التي
ترال وتفرق الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجدار وكما قالوا بركاها التلثم في الصلاة لا يجب التلثم
الوجه عن الزجة التي تواجه المصلي ووجه من قال بارتقاء الشعر من غير صفر انه شعار أهل
المساكين وهو اطهر في المحزن والندم على ما فات تلك المنة من الطاعات وتقصها من الصلوات
ايام الخيض أو غيره لينظر الله تعالى اليها فيرجعها هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله اعلم *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها مع
قول مالك في احدى روايته وأجد انه لا يشق فالأول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان السقط اذا ولد بعد اربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام
وحركة وضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فاته اشتراط ان تكون
حركة يعبرها طول مكث وتدين معها الحياة ومع قول الشافعي في المجدي انه لا يصلي عليه
الا ان غارت امارات الحياة وقال أجد غسل ويصلى عليه وما الغسل فقد اتفق الا ربعة على
انه يغسل بوجه هذه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اصبح قوله
انه لا تحب نية الغاسل مع قول مالك بوجوبها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلاية ووجه
الثاني ان الغسل نائب عن الميت في هذه الطهارة ولوقتنا ان الغلب فيها النظافة فهو من

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 * ومن ذلك قول ابي حنيفة واحباب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالتة
 فقطع قول اجدانه بحب اعادة النسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني
 مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني المباعدة في التنظيف وهو قول للشافعي
 ايضا لكون ذلك آخر عهد بالذنب والافغاية الامر ان تعامله معاملة الحي - فيكون عليه
 الرضوء فقط ووجه الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بازالة الخباسة لزوال التكليف
 * ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك انه يكره تنقب ابط الميت وحق عاتيه وحف شاربه بل
 شد مالك فقال مزم من فعله وقال الشافعي في الجديد واعدانه لا بأس به في حق غير المحرم
 وفي القديم المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحقون شواربهم
 فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ناهى * ومن ذلك
 قول الشافعي في الاملاء واعدانه يجوز تايم اظفاره مع قول ابي حنيفة وما لك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك من جملة النظافة المأمور
 به العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله * ومن ذلك قول ابي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايته انه يصلي على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلي عليه لاستنائه عن
 شافعي فالاول شد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغنى أحد
 عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصره
 صلى الله عليه وسلم بعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على
 الشهيد ويقول أحدهم كيف لأجاهد حتى اقتل شهيدا ويعقر الله تعالى ذنوبي واستغنى عن شافعي
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم أخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أوجبنا عنه ترك الصلاة
 على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقدا ما صلى عليهم لزال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من رفسه دابة وهو في قتال
 المشركين أو ردى عن فرسه أو أصابه سلاحه خبات في المعركة انه يغسل ويصلي عليه مع قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصلي عليه فالاول مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف
 في حصولها فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافر
 بالباشرة أو السب بخلاف من رفسه دابة مثلاً ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
 فعل السكوف من حيث انها آلة قتل بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيله أى
 طريقه وانه لا يعرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السيوف والمتالف ومنها أسرار يعرفها
 أهل الله لا تعطف في كتاب * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يستحب أن يكون في كل غسله
 شيء من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب أن يكون في واحدة من الغسلات سدر

فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه استعمال السدر
 ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما المحكمة الباطنة فلا تذكر إلا مشافهة لمن
 يعرف معنى غيبى الشارع عن قطع شجره * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان المستحب أن
 يكفن الرجل في ثلثة أثواب بيض وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المستحب أن يزار
 ورداء * وأما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة أثواب فيص وهي ثلثة لفائف ومقنعة والخامسة
 تشد فيخذيها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن أصر على ثلثة أثواب
 فيكون النجاس فوق القبر تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت
 ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث العادة وأما توجيهها من حيث المحكمة الباطنة فلا يذكر
 إلا مشافهة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكرة تكفين المرأة في المقنعة والمزعة والحجر
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن ليس
 ما ذكره إنما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية إلى الاستمتاع وقد زال
 هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع أباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكرهه فشمئ
 حياتها وموتها وأما حديث من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو مؤول فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمدان المرأة أن كان لها مال
 فالكفن في ماؤها وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
 المال كالأول عسر الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
 بحال ومذهب الشافعي أن يحل الكفن أصل التركة فإن لم يكن فعلى من عليه نفقة ممن
 قريب وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
 الأقوال ظاهر مذكور في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض
 كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ولانص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأن
 السنة في اصطلاح السلف ما ثبت بالمحدث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف
 اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف
 والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تكفره في شيء من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها مع
 قول أبي حنيفة وأحمد أنها تكفره فيها ومع قول مالك أنها تكفره عند طلوع الشمس وعند غروبها
 فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الأول أنها شافعة في الميت وطلب
 المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الأوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون
 ذلك الصلي قاصدا بالصلاة ما يقصده عبادة الشمس بل لا يكاد ذلك ينظر على قلب مسلم الآن
 ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع النهي عن الصلاة في هذه الأوقات فشمئ صلاة المجنونة
 وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه
 عدم قوله بالكرهه في وقت الاستواء أن الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهرا عليه

وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من كان بحرم مكة من أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الأوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه فيها أوقات رحمة ورضى فان الظلال ساجدة تحت أقدام مفلولاتها فلو قدر أن العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الأوقات كان ظله نائبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهموهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تستطرق في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوده استنباطاتهم آمين * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بعدكم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعته في عبدي حضرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة المحجوب ووجه الثاني أن مقام الشفاعته مع المحجوب أقوى في التوجه إلى الله تعالى وأبعد عن مقام الأدلال لما يطرق صاحب المحجوب من الهمة غالباً بخلاف من رفع حجابيه من الأولياء فإنه ربما كان لا يرى للعبد ذنباً حتى يشفع فيه لتكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه للشهود وصاحبها أنه تعالى هو الخالق ليعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعته فيه لاجله وإيضاح أن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الإعجاب بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للإعجاب بنفسه فاسأعلى الميت وعلى نفسه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بكرهة النعي للميت والنداء عليه بخلاف الأعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك وهو مذموم إليه لوصول العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أجدانه مكروه وفي رواية لا في حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله أن النعي إذا جرت خيراً لميت فلا بأس به وإن لم يعرفه ومكروه كراهة تنزيهه وتحريم بحسب اجتهاد المجتهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم أن الوالي أحق بالامامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد أراجح أن الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والأولى للوالي إذا لم يحضر الوالي أن يحضر أمام المحمي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع وجه الثاني أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشقى على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بأن الولاية إنما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الوالي الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان المحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا الناس وهم يرون أن الحق بالامامة على جنازتهم من رضوه لغرائفهم وسمعت سيدي علماً المحواص رحمه الله تعالى يقول لعزل من قال أن الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى إذا كبر بعبد من عبيده في الدنيا استغنى أن يرد شفاعته

واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف نيل مصر وسأله القبط في طارعه مع
 قريته قوله لموسى وهارون فقولا له قولا لينا فان ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
 وان كان طلوع النبل بسؤاله الحق في ذلك يدخله الاستدراج فغبه تأنيس لما قلناه فانهم
 * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو أوصى رجل بصلى عليه لم يكن أولى من الولي مع قول
 أجده ان يقدم على كل ولي فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أن الولي أشق من الاجنبى ولو كان من أعظم الاصدقاء لان ارتباط النسب
 أقوى والشقة والخوف تابع لذلك بدليل الارث ووجوب الدية على الدافلة ووجه الثاني أن
 الصديق قد يكون أشق عليه من وليه وأجاب عن الأول بأنه شفاعته في جزمته فلا يكاد
 يوجد فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجنبى من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد
 يرى فيجذب نفسه حتى يتعرض الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان
 الذنوب كلما قبحت في رأى العين كلما قبلت الشفاعته فيها أكثر وسمعت سدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول لا تقده وفى الصلاة على ميتكم الا الخذاق من العلماء والصالحين الذين
 يعرفون مراتب الناس كما لا تقده اولاياكم وتقدم من لا يعتقد في الناس الا الخير فانه لا يرى
 للميت ذنبا يشفع له عنده الله تعالى فيه انتهى * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
 والاخ أولى من المجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاية
 للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن أن يقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن
 مقدم على الاب أن الابن أشد توجهها الى تحصيل مصالح أمه من أبيه الهيم الاستعداد منها
 في الوجود وفى المال وأيضاً فانه أدبر وأعرض عنه من حين ألقي نطقته في رحم أمه ووجه كون
 الاخ أولى من المجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف المجد ومعلوم
 ان الحمى والشقة يضعفان بالبعد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج مجرد موت
 زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير معرضاً عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الظاهر
 فكانت شفاعته فيها خادجاً بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولاية
 للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الطهارة شرط في حجة الصلاة على الجنائز
 مع قول السعي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفى حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
 طهور وشعل صلاة الجنائز وما في معناها كسجدة التلاوة والشكر ووجه قول الشيبى وابن جرير
 انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
 القرآن لغير الجنب ونحوه ويصح جل من قال باشتراط الطهارة على حال الاصاغر الذين أبدانهم
 ضعفت من المعاصى وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فيكون اشتراط الطهارة بائناً وما يقوم مقامه
 من غسل ابدانهم وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من

الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصاغر بعد استعمالهم
 الماء مثلاً فانهم لا يحتاجون الى طهارة تنعش أبدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشعروا في غيرهم ويصح
 تحليل حال الاكابر بحال الاصاغر فيسمح الاصاغر بعدم اشتراط الطهارة لثباجه الله تعالى
 دون الاكابر فان قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرهما من التوافل
 فضلا عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هما محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواجب يشع للميت في صلاة الجنازة في محل البعد
 من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالا صلاة الا تعظيما لحضرة
 القرب فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة أن يقف
 الامام عند رأس الرجل وبجيرة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وبجيرة المرأة ووجه الاول ان الرأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين أشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بجيرة المرأة طلبا لستر عورتها الطاهرة قد فتح للناس باب
 كشف سواتها الباطنة فتذكر كل مصل برقوقه عند بجيرتها بصورة حجم بجيرتها فكأنه يراها
 بقلبه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنازة اربع مع
 قول محمد بن سيرين انه ثلث ومع قول حذيفة بن اليمان انه خمس وكان ابن مسعود يقول
 كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعا وسبعاً وخمسا وأربعاً فكبروا ما كبر امامكم
 فان زاد على اربع لم يطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة
 لم يثابره في الزيادة وقال أحمد بن حنبل في سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه
 تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرفع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الاربعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاث ووجه من قال انه خمس أو سبع القياس على تكبير صلاة العبد
 ووجه من قال انه تسع بتقديم التاء على السين ان ذلك عدد الافلاك العلوية كما انه يقول الله
 أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة غناها بصفة الموت
 لصفات البارئ جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بصفة ذلك الميت عن صفات الحي تعالى
 فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالاكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بأول تكبيرة فلا يخرجون منها
 حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى بأول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم تدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قدوم جديد على حضرة الله
 عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض

مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يقرأ فهاشي من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من القرم وهو الجمع فهو يقرأ تقارلاً
بجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه المحضور الخاص على وجه الاحكام والتعميم شاعده
ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج الى
قراءة قرآن ليجتمع بها بخلاف الدعاء لميت لا يستغنى احد عنه لاجل ولا ميتاً فافهم * وعن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنائز تسليتين مع قول اجدوده والمشهور عند مالك
انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول التقاؤل بحصول
الامان لميت من الجهتين ووجه الثاني التقاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارة
الى انه ليس لتاعرفه الا بظاهره فقط دون سره فكان الجانب الايسر هو صورة سره فترك
اعطاء الامان من جهتها لجهلنا بها وتسلياً لله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الادب فانهم
لا يخرجون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فنكمل امام مشهد فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة
واجدانه ينتظر تكبيرة الامام ليكبرمعه وهو احدي روايتي مالك فالاول مخفف والثاني
مشدد وفيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت
بالقراءة والدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى
في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضاً القياس على امر المؤمنين بموافقة
امامهم في صلاة الجماعة في أي جزء ذكره معه وان لم يحسب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة
الامام كونها شفاعته والامام هو الشافع حقيقة والمؤمنون كالمؤمنين على دعائه فكان من
الادب انتظار تكبيرة لان كل مأموهم محبوس في دائرة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى
الا ما جاءه على يدا مامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك قول اجدان من فاتته
الصلاة على الميت يسلي على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه يسلي
عليه ما لم يل الميت وقيل أبداً فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
فكان كالأعمال من ادوات اخواننا فندعو الله - اياه في الدنيا والاخرى من مذهب الشافعي
تخصيص صفة الصلاة على القبر عن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في
جمعة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يسلي عليه ولكل من هذه الأقوال وجه * ومن
ذلك قول الشافعي راجد بصفة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصاً للنجاشي فلا يقاس عليه على انه
ما تم غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فرؤية البصر للاكابر ورؤية
البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر حديث زويت الارض فرايت مشارقها ومغاربها وكل مقام كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون محوواص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهنا أسرار

يدورها أهل الله تعالى لا تصح في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره المدفن ليلًا
 مع قول الحسن المصري بكرامته فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص
 بالأكابر من أهل الأدب فإن الدليل بمثابة إرخاء الملك المستتر بينه وبين الناس وذو الميت بمثابة
 أذعاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى لا يصفح
 له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في أماكن كثيرة كمنعه صحة الصلاة عما رابع وجود ما يستتر
 به عورتها وإن كان الحق تعالى لا يصفح أن يجبهه شيء فإنه ومن هنا كره بعض السلف الطواف
 بالكرة ليلًا وإن كان النص ورد لا تمنعوا أحدًا طوافًا وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس
 من يعلم كنه لا يعلم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدادًا وجد عضويت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه إلا أن وجدنا كثر الميت فالأول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة إنما هي على الزوج والنزوح لا فرق بين تعلقها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للأغلب لأنه الذي يطابق
 عليه أنه إنسان كالو وجدنا إنسانًا مقطوع الزمان مثلًا أو وجدناه كاهنًا أو كره وبما جملة إذا كان
 الصلاة حقيقة إنما هي على الروح فالصلاة تلحق جميع أجزاء البدن الميتة ولو في ألف مكان
 ويحصل مجملها المغفرة والزجوة والمسحوة وتكفيرا السيئات أو رفع الدرجات * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي أن الإمام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل
 شيئًا من الأمام لا يصلى عليه ومع قول أحمد لا يصلى الإمام على الغال ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلى على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلى عليه وعن قتادة أنه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلى
 على النفساء فالأول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أي ولو قتل نفسه أو قتل في الزنا
 أو القصاص أركان الإيمان أو فدية أو فداء أو كان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تطهير وهي
 لا تظهر من عليه حق لا دم بل الحقوق باقية عليه في يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد * ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن الميت إذا استشهد
 لا يغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلى عليه فالأول مخفف ترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فيما والثالث مخفف
 ووجه الأول تشجيع الناس للقتال وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد حيا ومعنى ووجه الثاني
 أن أحد الأئمة يعني عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء
 بل يزيد بالدعاء درجات والماء إنما هو وجه قول أحمد أن الجنة نوع آخر بخلاف حدث الموت
 فيحتاج الغسل وإن كان الشهيد حيا عند ربه برزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيد وضاعة
 وحيا تافاهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أربع قوله أن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة خير من يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد

روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
الاول ان اللغة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن نصرة أهل الدين في الدرجة يجامع ان كلاما من مقتولين يافع نفسه لله تعالى نصرة لدينه *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من أهل النبی في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والغسل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه
كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفقه الصلاة عليه ولا تغسل الا ان يتوب *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظالميا في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بمحبة لم يغسل وان قتل بمقتل يغسل وصلى عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول انه غير شهيد في أحكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احد
الثقنين في قول أبي حنيفة ان من قتل بمحبة لا يغسل ان المحبة تخرج منه الدم فيخرج
معه الخبث الواقع في روحه بتحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فان الخبث باق في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المني امام الجنابة
أفضل مع قول الثوري ان الزاكر يكون وراءها والمناهي حيث يشاء وكراهة الخبيء الحمل بين
يدي العمودين وقال الشافعي هو أفضل من التبريع ودليل ذلك ككلامه ما بلغ كل واحد عن
الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن قبره ساحل
جعل بين لوحين والقي في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار نقل والقي في
البحر ليجعل بقراره مع قول أحمد انه ينقل ويرمي في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد
بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط بحرمه المسلم
فربما يجد أحدهم في الساحل من المسلمين فدفنه في الأرض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تبرأ به
الذمة ويكون المسلمون الذين يجدون ذلك البت كالتائبين عن الذين حضروا موته في الدفن
بخلاف ما لو كان في الساحل كدافنه ينقل لينزل قرار البحر لثلاثته كحرمته الكفار ووجه
الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفاء بحق الميت وإكرام جسمه بعد الموت بتفسيه عن
العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوع في شبه اذا شئوا وتنجسهم * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يغسل الميت سلالا القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنابة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر ثم توضع
فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر سهلا عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى اللحد
لكون الجنابة المعترضة أكثر غملا من حملها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم
لقبر أو لى لان التسليم قد صار من شعار الوافض مع قول الشافعي في أربع القولين ان

السطح اولى فالاول مشدد بالتسليم من حيث انه عمل زائد على السطح والثاني مخفف
 ووجه الاول التفاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يفعل من ذلك الميت فسطحه وقوفه على موقف السوا من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال
 بين القبر ومع قول أحد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من
 قوله صلى الله عليه وسلم ان رآه يمشي بين القابر ينعلن اخلع نعليك انتهى فانه يحتمل أن يكون
 أمره بخلعهما احتراماً للموتى من حيث أن الميت يدرك احدهما الناس له اذا مشوا على قبره بالنعل
 وان لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق المحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث ان المحي ربما اضرت رجلاه بحرارة الارض مثلاً ويحتمل أن يكون الامر بخلع النعلين
 لكونهما كأنهما لباس أهل الاحجاب كما يقتضيه سياق الحديث من أنها كأنها سبتين أي ليس
 عليهما شعور والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعزية سنة قبل الدفن لابعده ووجه
 قال التوري مع قول الشافعي وأجدها تسن قبله وبعده الى ثلاثة أيام فالاول مخفف والثاني
 مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ووجه الاول ان شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فعمري ويدعاه بخفف
 الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً بعد الدفن الى ثلاثة أيام وقد يكون شخصاً مشغولاً
 بأمرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزية الا آخر الثلاثة أيام فالاول امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لربما وقع بين المعزي اسم فاعل والمعزي عداوة اذ لم يتدارك التعزية بعد الدفن ويصح كلام أبي
 حنيفة على حال الاكابر الذين لا يحزنون على فوات أهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام
 الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد
 بكراهة المجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول انه شق على المعزين بتكليفهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزية ووجه الثاني
 انه خفف على المعزين بالمجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما جالوا يعزونه فلم يجدوه فيحتاج
 احدهم الى مجي آخراً بذلك لاسبابهم وراه شغل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان القبر لا يبنى ولا يصح مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والتعاؤل
 بتوقف الامور على مسيبتهم من باب اعتقل وتوكل فهو خاص بالاكابر وقد قال السارفون
 ان سكني الدور المتقدمة اولى من الدور الجديدة من حيث ان الساكن في الدار المتهمة يكون
 الغالب عليه التوكل على الله محضاً بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة البناء فانه قد يصير
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث احكامها لا على الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة

الثالثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة بكرامتها فالأول محقق والثاني
 مشدد ووجه الأول أن القراءة عند القبر يسبب لانزال الرجة على الميت ووجه الثاني أن في ذلك
 امتنانا للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت
 أو عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله
 لغيره وبه قال أحمد بن حنبل وأما حكمه الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت فهو عمرة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا الشافعون حكمهم حكم المسكر إذا وقف
 بباب الملك لينشفع فيمن أذنب والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
 الأعظم لاسماعيل سؤال منكروكبير وحين يذهل من رؤيتهما
 فلا يقال إن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فافهم والله تعالى أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب
 آمين
 ٣

تم الجزء الأول من الميزان الكبرى لقطب العارفين وإمام الواصلين سيدي عبد الوهاب الشعراني
 نفعنا الله به آمين في غاية صفر الذي هو من شهر ر سنة ألف ومائتين تسعة وسبعين من الهجرة
 النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية
 بئيه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

(فهرست الجزء الثاني من كتاب البران)

صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
٨١	باب زكاة الحيوان	٥
٨٢	باب زكاة الثابت	٦
٨٥	باب زكاة الذهب والفضة	٨
٨٧	باب زكاة التجارة	١٠
٨٩	باب زكاة المعدن	١٠
٩١	باب زكاة الفطر	١١
٩١	باب قسم الصدقات	١٥
٩٣	كتاب الصيام	٢٠
٩٤	باب الاعتكاف	٣٠
٩٦	كتاب الحج	٣٤
٩٨	باب المواقيت	٤٠
٩٩	باب الاحرام ومحظوراته	٤١
١٠٠	باب ما يجب بمحظورات الاحرام	٤٧
١٠٢	باب صفة الحج والعمرة	٤٩
١٠٤	باب الاحصار	٥٧
١٠٥	باب الاضحية والعقيقة	٥٨
١٠٦	باب النذر	٦٢
١١٠	كتاب الاطعمة	٦٤
١١١	كتاب الصيد والذبايح	٦٨
١١٢	كتاب البيوع	٧١
١١٣	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٧٤
١١٥	باب تقريق الصفقة وما يفسد البيع	٧٧
١١٥	باب الربا	٧٧
١١٦	باب بيع الاصول والثمار	٧٨
١١٨	باب بيع المصرة والرد بالعيب	٧٩
١٢٢	باب البيوع المنهي عنها	٨٠
١٢٧	باب بيع المراجعة	٨١
١٣٠		

صفحة	باب اختلاف التباينين وهلاك المبيع
٨١	باب اختلاف التباينين وهلاك المبيع
٨٢	باب السلم والقرض
٨٥	كتاب الرهن
٨٧	كتاب التفليس والمجبر
٨٩	كتاب الصلح
٩١	كتاب الحوالة
٩١	كتاب الفهمان
٩٣	كتاب الشراكة
٩٤	كتاب الوكالة
٩٦	كتاب الاقرار
٩٨	كتاب الوديعة
٩٩	كتاب العارية
١٠٠	كتاب الغصب
١٠٢	كتاب الشفعة
١٠٤	كتاب القراض
١٠٥	كتاب المساقاة
١٠٦	كتاب الاجارة
١١٠	كتاب احياء الموات
١١١	كتاب الوقف
١١٢	كتاب الهبة
١١٣	كتاب المقطعة
١١٥	كتاب المقيط
١١٥	كتاب الجمالة
١١٦	كتاب الفرائض
١١٨	كتاب الوصايا
١٢٢	كتاب النكاح
١٢٧	باب ما يحرم من النكاح
١٣٠	باب التحيار في النكاح والرد بالعيب

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
١٧٣	باب حكم البغاة	١٣١	كتاب الصداق
١٧٣	باب الزنا	١٣٣	باب القسم والنشور وعشرة النساء
١٨٠	باب حد القذف	١٣٤	كتاب الخلع
١٨٢	باب السرقة	١٣٥	كتاب الطلاق
١٨٩	باب قطاع الطريق	١٣٩	كتاب الرجعة
١٩٢	باب حد شرب المسكر	١٤١	كتاب الأيلاء
١٩٤	باب التعذر	١٤١	كتاب الطهارة
١٩٦	باب الميال وضمان الولاية والمهاشم	١٤٣	كتاب اللعان
١٩٧	كتاب الصبر	١٤٥	كتاب الإيمان
٢٠٠	كتاب قسم الفيء والغنمة	١٥٣	كتاب العدد والاستبراء
٢٠٨	باب المجزئة	١٥٥	كتاب الرضاع
٢١١	كتاب الاقضية	١٥٦	كتاب النفقات
٢١٨	باب القسمة	١٥٨	كتاب الحصانة
٢١٩	كتاب الدعاوى والبيانات	١٥٩	كتاب الجنائيات
٢٢٢	كتاب الشهادات	١٦٢	كتاب المديات
٢٢٨	كتاب العتق	١٦٧	باب القسامة
٢٣٠	كتاب التدبير	١٦٨	باب كفارة القتل
٢٣١	كتاب الكتابة	١٧٠	كتاب حكم السحر والساحر
٢٣٢	كتاب امهات الاولاد	١٧١	كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنائيات
٢٣٣	خاتمة الكتاب في بيان بئدة من المحنة	١٧١	باب الردة
	تعلق بأسرار أحكام الشريعة		

المجلد الثاني من كتاب الميزان للعارف

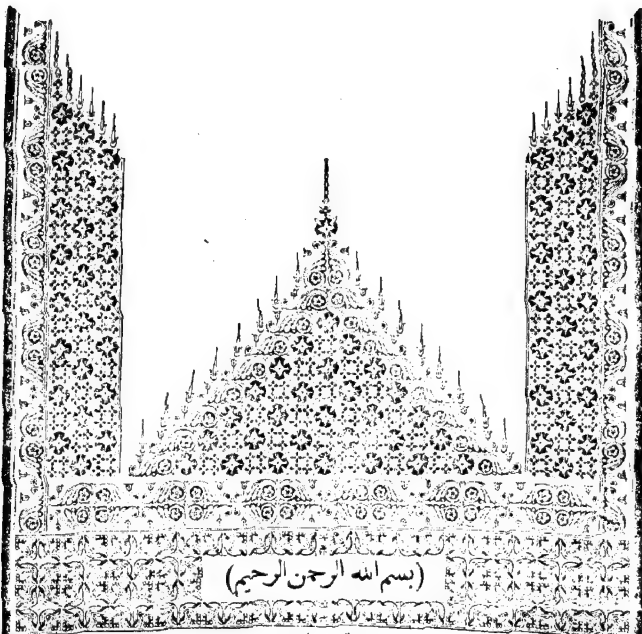
العمداني * والقطب الزباني * سيدي

عبد الوهاب الشهواني تفعنا الله

بعلو صوته والمسلمين آمين

بجاء النبي الامين

آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الزكاة) *

أجمع العلماء على أن الزكاة أحدى ركائز الاسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف الموائى وجنس
الانسان وعروض التجارة والمكبل والمدخر من الثمار والزروع بصغات مقصودة واجمعوا على وجوب
الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة لا ما حكى عن
ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول وجبت وكان ابن
مسعود اذا اخذ عطاءه زكاه في الحال واجمعوا على أن انراج الزكاة لا يصح الا بنية وقال
الاوزاعي لا يفتقر انراج الزكاة الى نية وعلى أن من امتنع من انراج الزكاة بخلا أخذت منه
قهر او بغيره وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه
أن ياتي شيئا من السائل لساكين وكذلك اذا جذا الغنل يجب عليه ان ياتي شيئا للفقراء من الثمار
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه * فمن ذلك قول أبي حنيفة يجب
على المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول أبي
يوسف يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر
الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد
عليه في وجوب انراج العشر من زرع كالمقوبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه
الثاني نقص ملكه الشرعي فقصه الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه * توسعة عليه

لصرف ذلك في فكك رقبته من رق العبيد الى الرق المحالص الذي هورق الله العلي العظيم فانه
 هو المالك الحقيقي وذلك غيرة على مقام الحق تعالى ان يشاركه أحد من العبيد في مسمى الملك
 ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله رضى ان
 يكون عبدا لعبد الله تعالى تواضعا لله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال
 الكتابة تنليظا عليه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
 من الزكاة حال اسلامه مع قول أبي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تعلقها بعمله حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من أصل
 الدين فكما حبط الأصل كذلك حطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على كل شيء مقعضا
 فيصح دخوله ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التليظ ووجه الثاني انها طهرة للروح والمال أو جها
 الله تعالى في مال عبده المؤمن بحبة فيه وشقة عليه وعلى ماله أن يدخلهما ما خبث فكأن الأثر
 بحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضا عليه فانه أو أحوالا من الكافر
 الأصلي لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة لأصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان
 الزكاة تقب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع
 قول أبي حنيفة رضى الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الأوزاعي
 والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويقيم المجنون فالاول والثالث
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول والثالث الاخذ
 بالاحتماط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء ويجز عن مباشرته جاز الاستدابة فيه باذنه
 أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير
 انراجها عند الأوزاعي والثوري الى البلوغ أو الأفاقة أولى ليخرجها بطيب نفس بخلاف العشر
 في الزرع لسماحة النفوس به غالبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لو ملك نصابا ثم باعه في
 أثناء المحول أو بآدله ولو بعير جنسه انقطع المحول مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع بالمبادلة في الذهب
 والفضة وينقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بآدله بجنسه لم يقطع والافروايتان فالاول
 مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن من بادل أو باع لم يصدق عليه انه حال
 على نصابه المحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بادل بذهب أو فضة فكأنه لم يبادل
 لانه قد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف مما قررنا فأمثل * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تألف بعض النصاب أو تلفه قبل تمام المحول انقطع المحول
 مع قول مالك وأحمد انه ان قصد بآتلافه الفرار من الزكاة لم يقطع المحول ويجب انراجها عند
 تمكنه آخر المحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في
 أحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الجدي الرابع وأحمد

في إحدى روايته أن المال المقصوب والفضل والمجود إذا عادي ركني عن الماضي مع قول أبي حنيفة
وصاحبه والشافعي في القديم أنه يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو إحدى
الروايتين عن أحمد ومع قول مالك أن عليه إذا عاذ زكاة حول واحد فالأول مشدد والثاني
مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه * ومن ذلك
قول الشافعي في أظهر الروايات أن الدين المستغرق للنصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة
مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي أنه يمنع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الزكاة
تصب في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كتعاق الجناية بالرقبة
ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال
الظاهرة ومع قول مالك أنها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبها بوله أن يؤدي الزكاة
من غيرها فالأول مشدد من حيث وجوبه ما في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلها
بالعين وتشديد من حيث تعلها بذمته بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد
من جهة كون جزءه مرتبنا حتى يؤديها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال
ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول
أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فإن تقدمت برمان يسير جاز وإن طال لم يجز كالطهارة
والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من نية مقارنة للأداء أو لعزل قدر الواجب
فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فكيف العبد وجوب النية في سائر العمل فلا يكتفي
في جزءه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة * ووجه جواز تقديمها
برمان يسير أن ما قارب الشيء أعطى حكمه وإيضاح ذلك كله أن النية هي الإخلاص حتى فارقت
النية العمل لم يحصل إخلاص وإذا لم يحصل إخلاص فلا تقبل منه الزكاة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أن من وجبت عليه زكاة وقد وعى إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخر ضمن ولا تسقط
عنه بتلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضومة عليه ومع قول أحمد أن إمكان
الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان وأذ تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته
سواء أمكنه الاداء أم لا فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الأول فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ووجه هذه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت
عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها تسقط بالموت فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المسارعة إلى براءة ذمة الميت
بكمال الخراج زكاته التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء إلا أن
بناءه وإخراجها وهم من يعتبر بذمته لكونهم ألصق بالميت وأرثهم قهري بخلاف الفقراء ومع
جل الأول على حال الميت المتورع إذا كان ورثته كذلك وجل الثاني على ما إذا كان بالضعيف من

ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفراء من الزكاة كان وهب من ماله شيئا أو باعه ثم اشتراه قبل التحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مبدئيا عما يباع قول مالك وأجلد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فروج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول جله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني جله على استحبابها بخادعة لله عز وجل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تحصيل الزكاة جائز قبل التحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فروج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتقام التحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال التحول إنما جعل لتوسعة لصاحب المال فإذا احتار أخرجهما قبل كمال التحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لاشتراط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب الفقه ولكونها لا يتبدى للفقراء نفعها بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب زكاة الحيوان) *

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال التحول وكون المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشرين شاة وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما صرح به الأحاديث الصحيحة وجب انتزاع ما وجب بلا خلاف في شيء منها بين العلماء وأجمعوا على أن البخاني والعرابي والمذكور والآن في ذلك سواء واتفقوا على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كافي الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تبضع فإذا بلغت أربعين ففيها مئنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين ففيها شاة وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمعز سواء واتفقوا على أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج واحدة منها أنها تجزى به مع قول مالك وأجلد أنها لا تجزى به وإذا بلغت إليه خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأجلد أنه مخير بين شراء واحدة منهما وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على حدهما ورأى أن يخرج غيرها من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أعلى قيمة عما قاله الشارع نظر ما قاله العلماء فيمن زاد في التبضع عقب الصلاة على العدد الوارد فروج الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهم ما إذا ملكا نصابا

واحد او خطاه لم تعب الزكاة على واحد منهم مع قول الشافعي ان عليهم الزكاة حتى لو كانت
 أربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 وبقيت مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب يذكرها والله أعلم

(باب زكاة النابت)

اتفقوا على ان النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان
 شرب بالمطرا ومن نهر وان شرب بنضج أو دولا ب أو بعاء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار
 والزروع الاعتدالي حنيفة فانه لا يعتبر به بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي
 عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك واثقة واعلى انه لا زكاة في القطن وقال أبو يوسف
 يوجبها فيه وعلى انه اذا نزع العشر من الثمر أو من الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب
 فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كل ما حال عليه المحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من
 مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة في كل ما نخرجت الارض من الثمار
 والزروع العشر سواء سقي بالسماء أو بالنضح الا المحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع
 قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما ذكرنا وقت كالحنطة والشعير والارز وغير الخجل والكرم
 ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى أوجبها في اللوز واسقطها
 في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي وأحمد ان عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق
 وزوال الكتان والكمون والكراويا والمخردل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة
 انه يوجب في الخضراوات كلها وعنده الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد وردت الاحاديث شاهدة لكل مذهب
 فلا تصحج الى توجيهه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتيه وأحمد في الشافعي
 انه يجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روايتيه ومالك في احدى روايتيه
 والشافعي في ارجح قوليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه
 غير قوت فلا تستد حاجة الناس اليه مثل التمرازيب فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجهد ان الزكاة فيه ثم اختلف أبو
 حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة ان كان في أرض نخالة فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا
 ونصابه عند أحمد ثمانية وستون رطلا بالبغدادى وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير
 فالاول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول
 أحمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان الخجل يرفع مما يخرج من الارض فيكون كالحبوب التي يخرج من
 الزرع والثمار ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقابه تسعة على الامة
 فهو جوب الزكاة فيه خاص بالاكابر وعدم وجوبها خاص بالاصغر وكذلك قول أبي حنيفة

انها تحب في كل قليل وكثير خاص بالا كابر لا طلاق انراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقول اجد خاص بالاصغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا تحب الزكاة الا في نصاب من كل
 جنس فلا يضم جنس الى جنس اتو مع قول مالك ان الشعير يضم الى الحنطة في اكمال النصاب
 ويضم بعض القطنية الى بعض واختلف الروايات عن اجد في ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكأنها شيء واحد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسر حرص الثمار
 ان بدا صلاحها على مالكها ترقيقا به وبالقرء وتخليصا للذمة مع قول أبي حنيفة ان الحرص
 لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للثمار ولا للقرء ولا للمالك ويصح حمل الاول
 على الحرص المحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على الحرص الذي قد يخطئ كانه يصح
 حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة القمح والغنم
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأجد والشافعي في الرابع من مذهبه انه يجب
 العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان
 الزرع لواحد والارض لا تجزى وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأبي يوسف
 ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لا تجزى فهو متوسط بين الامرين
 لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا حرقها فمشرزرها على الزارع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما كتوجيه ما تقدم آنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه اذا كان لمسلم أرض
 لاخراج عليها فباعها من ذمي فلاخراج عليه ولا عشر في زرعها فيها مع قول أبي حنيفة يجب عليه
 الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع
 فيه تخفيف والخامس مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذمي خراج بقصد اضعاف شوكة ووجه الثاني
 مراعاة حال الذمي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة عانة للكفار على التقوى
 علينا بملك تلك الارض واعزاز كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دوا الا نصار فرأى فيها سكة حرث فقال
 ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت

الارض ملكا للانسان مادخل داره ذل لانه يزعم في ملك نفسه بلاخراج وانه سبحانه
ونعالى أعلم

* (باب زكاة الذهب والفضة) *

أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والزمرد ولا في المسك والعنبر
عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي
يوسف في اللؤلؤ والجواهر والواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبهه الزكاز وعن العنبري
وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون
مقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء أكانا مضمروين أم مكشورين أم تبرأ أم بقرة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها المحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
مقالا واجمعوا على تحريم اتخاذ أو في الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع * واماما اختلافه فافيه من ذلك قول الأنعم الثلاثة ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم
أو عشرين مقالا حتى تبلغ الزيادة أربعين درهما وأربعة دنانير فيكون في الأربعين درهما درهم
ثم كذلك في كل أربعين درهما درهم وفي الأربعة دنانير قرطان فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما
تجب على الغني فلولي أن الانسان يصير غنيا بالعشرين مقالا من الذهب أو بالمائتين من
الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد
على النصاب الزكاة من غير عفو عن الوقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب إلى
الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة
على من ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل الكشف خلا لما قاله بعض
الصوفية من انه لا تجب الزكاة الأعلى من يرى له ملكا مع الله تعالى أماما من لا يرى له ملكا
مع الله تعالى كشفا ويقينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم
لان في كل انسان جزءا يدعى الملك من حيث انه مختلف في الارض ولولا ذلك ماصح له عتق
ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما حجت من العبد الانسبة الملك اليه فأيالك
والنقط والشطح عن ظاهرها الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وملك واحد في إحدى
روايتيه ان الذهب يضم إلى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالأول
مشدد في وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حدها ودرم من انه لا تجب
الزكاة في ذهب أو فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف من قال بالضم هل يضم الذهب إلى
الورق ويكمل النصاب بالاتحاد أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه يضم
بالقيمة وماله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير فيتم مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكمل نصاباً الا بمجسه فلا يجب عليه زكاة اذا كمل بين جنسه وتوجيه ذلك ظاهر ففهم
 مما سبق * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجسدان من له دين لازم على مقرمليء باذل لا يجب
 عليه الانحراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول المجدي انه يلزمه انحراج زكاته
 كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فزكاه سنة
 واحدة وان كان ثمن قرض او ثمن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه فزكاه
 ويستأنف به المحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في التقديم وأبو يوسف فالاول
 والثالث وما وافقه ما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين
 كالمال الضائع فلا يدرى صاحبه هل يصل اليه أم لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقرمليء
 كان ينزل عليه نص فياخذ جميع ماله وهذا خاص بالا صغار الذين في يدهم ضعف بخلاف
 قول الشافعي فانه خاص بوى الايمان واليقين الذي رجأ في الحق تعالى أن لا يقطع به بل
 يحاذيه على ذلك اضعافاً مضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالا صغار واما تركه سنة واحدة
 اذا قبضه فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه
 بالبيع والشراء مثلاً فكأنه كان معدوماً عنده وهذا ملحظ عائشة وغيره في انحراج كل الماسي
 بعد اقباض كما تقدم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في اظهار رويته
 انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشتراها صمغ مع قول مالك واحتجاب أحمد بطلان
 البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه التكرار
 في القول الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان أخرجهما عن ذلك للفرار والمساكين
 وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بقسام الا صغار كما ان من ابطال الشراء خاص
 بتمام الاكابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان زب
 المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يجز له مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه
 من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه الدين اليه عن دينه ثانياً مع قول مالك انه يجوز المقاصصة فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا صغار الذين يخاف
 من جودهم ومراعاتهم الى المحكام وحلفهم ان الدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص
 بالا كابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بجهة البيع بالمعاطاة من غير لفظ بدل
 على البيع كما يأتي فانه خاص بالا كابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الالفاظ لانه خاص
 بالا صغار وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم يشكرون ويخلفون وقد قال
 تعالى وأشهدوا اذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
 في اصبغ القولين واجدانه لا يجب الزكاة في الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان
 مما يلبس ويبارع قول الشافعي في القول الآخر انه يجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اشهر رويته انه لو كان
 لرجل حلي معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب وبه قال

الزهرى من أئمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلى للأجارة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة انه لا يجوز
تمويه السقوف بالذهب أو الفضة مع قول بعض اصحاب أبي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي
دار محمد بن الحسن وجدسقونها كلها بمومة بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اضعاف مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن
الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزيد الاجرة لاسيما اذا كان هو قوفا على الارامل واليتام
والعميان والله تعالى اعلم

* (باب زكاة التجارة) *

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض القنية وكذلك
اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد التجارة وجبت عليه فطرته وزكاة
التجارة عند تمام الحول مع قول أبي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا
مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من جهة مال التجارة فلا يجمع على
مالك العبد زكاة ان كان له مالك أخرجه المالك متبرعا فلا يمنع * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي واجدان العروض للتجارة اذا كانت مترجاة للقاء وتبرص بهما للفقاق والاسواق
تقوم عند كل حول ويزكها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقومها كل حول ولا يزكها ولو لدامت
سنتين حتى يبيعها بذهب أو فضة فتركى لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشترى أو يبيع
فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكيه مع الناض ان كان له فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الامرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية
الانخراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في احاد قوله انه اذا اشترى عروضاً للتجارة
بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر بكل النصاب في جميع
الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنائه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على
المستحقين من حيث عدم انخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم انخراج الزكاة
الامع تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا
نقص النصاب في اثنائه الحول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقوع الاعتقاد
والوجوب فلا يشدهما المحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انقباض
الامر ودوام الرجح توسعة على الناس وانس في ذلك نص في تعيين احد الامرين * ومن ذلك
قول مالك واجدان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في احاد قوله انها تتعلق بالمال
تعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الاقوال ظهروا والله اعلم

* (باب زكاة المعدن) *

اتفقوا على انه لا يشترط المحول في زكاة المعدن الا في قول الشافعي واجمعوا على انه يعتبر المحول في الركاوة وتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا باحقيقة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قبليه وكثيره المحسن واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركاوة الا عند الشافعي فانه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول ابي حنيفة واجدان الواجب المحسن فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تختص بالذهب والنضة فلو استخرج من معدن غير ههما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالنسار كالحديد والرصاص لا بالفيروز ونحوه ومع قول احمد يتعلق بالنطبع وغيره كالكلح فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صفاء جواهر القديين وكثرة رواجهما فكانهما تقيان مضربان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الانتفاع ولكل من الاقوال وجه وتقدم مصرف ذلك راجع الى رأي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيت المال خوفا ان يكثر مال اصحاب المعدن فمطلوبوا السلطة ويتفقوا على العساكر فيحصل بذلك الفساد والمجدته رب العالمين والله تعالى اعلم

* (باب زكاة الفطر) *

زكاة الفطر واجبة باتفاق الاثمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحبة واتفقوا على ان كل من زكته زكاة الفطر زكته زكاة اولاده الصغار ومما ليكمه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تجعيل الفطرة قبل العيد يومين ووجه اتفاق الاثمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طاهرة للصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة الصمدانية التي تعلق الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العيد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكبر والاصغر ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فذلك كانت مستحبة ويصح تعليل الوجوب بتعليل السحب فتكون واجبة في حق من يقع التحلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فانهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الفسارح صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه جواز تجعيل الزكاة المذكورة قبل العيد يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد ما قرب الشيء اعطى حكمه فكان يوم العيد كالتمكين من ميقات الصلاة للوقت فانهم واتفقوا على اتم الاتساق بالتأخير بعد الوجوب بل تصير دينيا حتى تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر
 فرض واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة ليست
 بفرض لان الفرض أكد عندهم من الواجب فالاول مشدد والثاني أنه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما مرتبه
 في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى
 في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام أبي حنيفة
 فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم مدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على
 عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بالقبض الصلاة وان
 كانت في اللغة هي الرحمة فكذلك ما الشأنهم وتفرق بين لفظ الترحم على الاولياء والرحم على
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انها تجب على
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا تجدان كلاما من الشريكين يؤدي عن حصته صاعا
 كاملا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحد الروايتين
 عن احمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بنوع
 من الاحتياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد
 في الحديث الى من ملكه واحذف وان كان المعنى يشمل المشترك فافهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة انه يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة انه لا تجب عليه الا على عبده
 المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشمع
 الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهرة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع
 بذلك في الاحاديث فشمع أصحاب هذا القول المطلق على القيد وهذا الحوط من حيث الادب
 مع الشارع والاول الحوط من حيث براءة الذمة وعليه اهل الكمال من العارفين فيفعلون
 بالمطلق في محله والمقيد في محله هرو بامن الشريعة مع الشارع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقة ما مع قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج
 فطرة زوجته فالاول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من كمال المواساة للزوجة ولا يليق بمحاسن الاخلاق
 ان يكلف زوجته بذل مال في تطهيرها من الرجز الطاهر والباطن ووجه الثاني ان
 الخطاب بهذه الزكاة انما هي المرأة لعود مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج
 اخراجها عنها ما كافاة لها على اعانته على غرض طرفه في رمضان بجماها او بشيع نفسه
 برؤيتها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من بعضه سوو بعضه رقيقتي مثلا لا فطرة عليه
 ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي واحمد انه يازمه نصف الفطرة بجزئته ومع قول مالك
 في احدي روايته ان على السيد النصف ولا شيء على العبد ومع قول أبي نؤر يجب على كل واحد
 منهما صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو من قول مالك المذكور الثالث مشدد فرجع

الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزيادة موضوعها ان تكون
 عن جهة الانسان لانه يرضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد ان يركب عن
 العبد قدر حصته والعبد لا مال له يخرج عنه نفسه ووجه الثالث الاحتياط فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجهده انه لا يبرئ في وجوب زكاة الفطر
 ان يكون المخرج ملك نصابا من الفضة وهو ما تبادرهم بل قالوا ان كل من فضل عن فوزه وقوت
 من تلزمه نفقته يوم العيد وليسته شي قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة انها لا تجب
 الا على من ملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه وعبده وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون القدر الخارج في زكاة الفطر امرا سيرا
 فلا يشترط ان يملك صاحبه نصابا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلا فان النفوس ربحا اجتنب به
 ووجه الثاني احتياج زكاة الفطر باخوانهم زكاة العبد وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن
 ان اخرجها من ملك دون النصاب فلا بأس * ومن ذلك قول ابي حنيفة انها تجب بطاوع فغير
 اول يوم من شوال مع قول احمد انها تجب بغروب الشمس ليله البند مع قول مالك والشافعي انها
 تجب بغروب شمس ليلة العيد على اراجيح من قولهم ما ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك اتفاقهم
 على انه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والمختار انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد
 قال احمد وارحون لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص
 بوجوب شخص من اليوم عند التناول بذلك وما خبر اغنوه عن الطواف في هذا اليوم فهو محمول
 عنده على الاستحباب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز ائراجها من خمسة اصناف من
 البر والشببر والتمر والازبيب والاقط اذا كان قوتا مع قول ابي حنيفة انها لا تجزى في الاقط اصلا
 بنفسه وتجزى بقيمته وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لاخراج زكاة الفطر منه
 كالازر والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول ابي حنيفة
 انهما يجزان اصلا فانفسهما ووجه قال الاما طي من ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة ائراج القيمة
 عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق
 والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور واغنياء في سرور يوم العيد
 لاستغنائهم عن عيشة ما عاين ذلك اليوم بخلافهم فلا يجوز انهم الى الحب في تحصيل قوتهم
 المنقص لهم عن كمال السرور وبخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غريزته وتغنيته
 وطعمه ونحوه وخبره عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاولى قول لماعلم الشارع
 هذا المعنى قسم الحب بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطر الحب وعلى الاغنياء الشطر
 الاخر قياسا بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام المهيأ لكل بلا تعب كان اقرب

الى تحصيل سرورهم اعنى الفقراء وامان من جور انخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين
 ان يشتري احدهم حيا ويطعمه امامه بالمال كل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء
 والفقراء فانه يوم اكل وشرب وبعال وذ كرتة عز وجل فالطعام يسر أجسام الناس وذ كرتة الله
 يسر أجسامهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد ذكنا ذلك مرة في ليلة الجمعة
 فصرنا نأكل كل ونذ كر فحصل لنا سرورا يعادله سرور ومن شك فليجرب لكن بعد جلا فقاء من
 الزعنوان والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة انواع الحب والدقيق ونحوه *
 وسعت سيدى علماء الخواص رحمه الله تعالى ذول المطلوب من الاغنياء يوم العيد ياد ابا البر
 والا كرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذى
 لم يبلغ الطاعة على الصوم توسعة على المساكين والافاضة لك صوم يكون معلقا بين السماء
 والارض حتى يؤمر الصبي بالاخراج انتهى والله أعلم * ومن ذلك قول مالك واجد ان انواع الثمر
 أفضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعى ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك
 أكثره ثمنا فالاول مخفف محمول على حال من كان الثمر عندهما كثر واهنى من البر والثاني محمول
 على من كان البر عندهما كثر واهنى من الثمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانه ألد
 طعما اذ غلما الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع الصبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة أخناس
 السابقمع قول ابى حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشد والثاني كالخفف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف
 الصاع من الخنطة فعدل صاعين من الشعر فلو لا انهم رأوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس به داعن الراى في الدين ومن قال ان معاوية من أهل
 الاجتهاد قال فيحصل أن يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعى وجهه واصحابه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كفاي الزكاة مع
 قول الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكى هو المخرج
 فان دفعها الى الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتعذر عليه التعميم مع قول مالك
 وابى حنيفة واجد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط فالواحد يجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين
 واحد واختاره ابن المنذر وابو اسحاق الشيرازى فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى * ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعى انه لا يجوز تقديمها
 الا من أول شهر رمضان ومع قول مالك واجد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من
 قدم فقد جعل للفقراء الفضل فلا يمنع منه وقد سكك الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكك
 عن بيان وقت انتهائه فبماز تهيل الزكاة قبل يوم العيد ومن أول شهر رمضان وقبله ووجه

الثاني الاخذ بالاحتمال فمقد يكون يوم العيد شرطاً في صحة الاخراج كوقوف الصلوات
الجس اذا لم يجمع واحمد لله رب العالمين

(باب قسم الصدقات)*

اتفق الاثمة الاربعة على انه يجوز اخراج الزكاة لثلاثة مسجداً وتكفين ميت واجه واعلى تحريم
الصدقة المفروضة على بنى هاشم وبنى عبدالمطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل
جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب واجه واعلى ان الثمانية هم المديونون وعلى ان
ابن السبل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورة
في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف
الثمانية ان قسم الامام وهشاك عامل والا فالقسمة على سبعة فان قد بعض الاصناف قسمت
الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان انحصر المستحقون
في البلدة وروى فيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة قلوب لعدم الاصناف في البلدة وجب النقل او بعضهم
رد على السابقين قالوا لا مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
ان المراد من الآية الجس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيابة وهو احوط * ومن ذلك قول
ابي حنيفة ان حكم المؤلف قلوبهم منسوخ وهو احدي الروايتين عن احمد والمشهور من مذهب
مالك انه لم يبق للمؤلف قلوبهم منهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتيج اليهم
في بلد او ثمر استأنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهار الاقوال انهم يعطون منهم
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سمعهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلف وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول وما وافقه جل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم
الاكراه فلا يحتاج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلف قلوبهم فلم يقيد ذلك ببصر النبي
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من اسلم في اي عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال
لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت
اليه المسلمون بالبرقة الى ان انا دمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الى
قول الانبياء لانه شخص من العمال يكتب عنده بالقول اصرح بالردة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي ان ما يؤخذ العامل من الصدقات هو من الزكاة لانه عمله مع قول غيره ما انعه عن عمله
قالوا فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهيره من اخذ ما سوا
الناس فاخذ نصيبه اجرة لصدقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذوى القربى ولا كافراً مع قول احمد انه يجوز
يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان العامل اجير فلا
يشترط فيه الكمال بالحرية والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده عمه العباس

ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعمالك على غسلة ذنوب الناس نشره عليه وعلى وجه التذنب
 لا الوجوب ووجه الاول ان العبد يكفي بنفقة سبعة عليه وذوى القربى اشراف فيمنعون من ان
 يكون احدهم عاملا تشريف لهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح ان يكون له
 حكم على المسلمين ولذلك افتى العلماء بتحريم جعل الكافر جابيا للظالم والخير ارجا او كاتبا او حاسبا
 ومن ذلك قول الأئمة ان الرقاب هم المكاتبون في دفع الميهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة مع
 قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهمهم من الصدقات اليهم وانما يشتري من الزكاة رقبة
 كاملة فتمتق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله
 الفزاة مع قول احمد في اظهر روايته انه من الحج فالاول مشدد لاخذها بالاحتياط لانصراف
 الذهن الى الفزاة بساى الزاى والثاني مخفف بخلاف مال الزكاة للجهاج فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الفنى
 نى من مال الزكاة مع قول الشافعى انه يصر له مع الفنى فالاول مشدد على الغارم من ماله
 والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث
 والقارئ فانها تعطى ان القادر على وقا الغارم من ماله ليس يحتاج الى المساعدة وموضوع
 الزكاة انها لا تصرف الا للعتاج ووجه الثاني ان الشارع اطلق الغارم في مصالح المسلمين
 فمعنى من مال الزكاة تشجيعه عليه ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل
 فان من شأن غالب البشر ان يقدم غرامته لاصلاح ذات الدين مثلا اذا لم يكن بينه وبينهم
 قرابة ولا نسب لاصحاب ان يشكروه على ذلك او ذموه بل ربما قال تمت الى الله تعالى ان عدت
 اعمل خيراى مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعى رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع المعروف
 الى اللئام والله تعالى اعلم * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان ابن السليل هو المجتاز دون منثنى
 السفرويه قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول الشافعى انه كلاهما اى هو منثنى سفرا
 مجتاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المجتاز هو
 المحتاج حقيقة فالصرف اليه محوط بخلاف منثنى السفرة فقد ريد السفر ثم يتركه لعائق فيحتاج
 الى استرجاعه لا صرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية وبحجاب عن القائل بالاول
 ان الغالب على من يريد السفر ان يمضى في سفره * ومن ذلك قول ابى حنيفة و احمد يجوز للشخص
 ان يعطى زكاته كلها الواحدة المخرجه الى الفنى او من اعتاقه بذلك مع قول الشافعى اقل
 ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان المراد بصيغة جمع العقره في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين الجنس فكل من
 كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان واحدا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون
 المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك
 قول مالك والشافعى في اظهر قوله و احمد في اظهر روايته انه لا يجوز غسل الزكاة الى بلد اخر

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فنقلها الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد وشرط
 احدى في تحريم النقل ان يكون الى بلد تصرفه الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلد المقول
 منه وقال ابو حنيفة يكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرية محتاجة او قوم هم أمس حاجة من
 اهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه واشتاتى فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذا اخرج
 زكاته عنهم مع قطع نفوسهم اليه باطول عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من
 ذكر الاعلى سبيل الفضل لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم يشهد بالقول لان قوله فتدفع على فقرائهم يشهد
 فقراء البلد المزكى وفقراء غيرها اذهب من فقراء المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الامامة الاربعة
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تحويل الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
 ومع تجوز بزمذهب الى حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذي فالاول مشدد ومقابل
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرقا فلا يملك ذلك الا الممل
 الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احتمل حسن
 الخاتمة وتم لتأيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم
 واهل الذمة النساء من فقرائهم حيث اختلف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
 الزكاة نسخ المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لمناسبتهم الى الوسخ ومن هنا كره بعض المتورعين
 الاكل من اموال الجوالي وقال انها اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالاربا والمعاملات الفاسدة
 وقال لا يمكن السلف الصالحين ان يكون منها وانما كانوا صرفوها في علف الدواب ونفقة الخدم
 تزاعها على وجه التذب والكراهة لا على الوجوب والتحريم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب
 الى حنيفة يكون المراد بفقراءهم في الحديث فقراء بني آدم او فقراء البلد المزكى من مسلم وكافر وقد
 يكون من جوز دفعها الى الكفار انما قال ذلك باجتهاد فافهم * ومن ذلك قول ابو حنيفة
 رضى الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابها من اى مال كان مع
 قول مالك في المشهور ان الغني من ملك اربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخادم والدابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
 اربعون درهما قال للعالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي ان الاعتبار
 بالسكينة فله ان يأخذ مع عذمه وان كان له اربعون درهما او سككته وائس له ان يأخذ مع
 وجودها ولو قل مائة كما هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خسين درهما
 او قيمتها ذهبيا وفي رواية اخرى ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة
 عقار او صناعة او غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
 والاربع اشدد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على معظم
 البواب الزكاة اذ الغني فيها كلها هو من ملك النصاب سواء الماشي او المحبوب او النقود اذ لو لم يكن

غنيا بذلك السكان كالغني لا تلزمه الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين درهم ما يصيرها الانسان
 ذامال كبير لا اعتبارا للشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه اربعون شخصا لا يشركون بالله
 شيئا غفر له فيعمل ذلك من حدا الكثرة في الشفاعة والاربعون هم المراد بالعصبة اولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجبار وان اربعون دارا من كل جانب * ووجه الثالث ان الكفاية
 هي المراد من القتي فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع ان المحسنين
 درهم ما هي التي تكف صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الاقوال وجه لان كل شيء لم ينص
 الشارع فيه على امر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعين والمحسنين جرى على
 المال من احوال السلف فلا يصح ادا حدهم بطلب من الدنيا في هذه اكثر من هذا القدر
 والا فدل لا يكفي صاحب المال الى الاثني المائة درهم في طريق تجارته او نفقته فافهم * ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من بقدر على الكسب لعنته وقوته مع قول
 الشافعي واجدان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان من لا مال له فهو الى الله اقرب وان كان قادرا على الكسب وبه قوله تعالى
 يا أيها الناس انتم الفقراء الى الله اي الى فضله فلا يستغنى احد عن حاجته الى الله تعالى وانما علمنا
 الفقير في الاثني بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من ماله وانما
 يستغنى بعامته لا به فافهم فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في الزالة
 ضرورته ذل على الرغب هادف الغني عن المجموع الا بالارغب وحاصل ذلك ان الله تعالى خلق
 الوجود ببعضه ببعض وسخره لبعضه بعضا وربه بعضه بعضا وان كان الكل عنه وبارئ وتكوينه
 فافهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يعمل له اخذ واساخ الناس تزيدها عنه وهذا
 خاص بالاكثر اصحاب الهمم والاول خاص بالاصاغر ممن قلت مروا ته * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة واجد في احدي روايته ان من دفع زكاته الى رجل ثم علم انه غني اخذ ذلك مع قول مالك
 والشافعي في اظهر قوله انه لا يجوز وهو قول احمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاكتفاء بغلبة الطن بانه فقير ووجه الثاني
 انه لا يكفي الا العلم ولا عبرة بالطن البين خطأ * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز
 دفع الزكاة للمولودين وان علوا ولا المولودين وان سفلا مع قول مالك يجوز دفعها الى الجدة والجدة
 وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول تشريف الوالدين والمولودين عن دفع واساخ الناس اليهم قياسا على بني هاشم وبني
 المطلب فان الزكاة انما حرمت عليهم تشريفا لهم وتقديسا لذواتهم وارواحهم والا فلو احتاجوا الى
 ذلك صرف اليهم منها كما في به الامام السبكي وجاعة قال بعضهم محل جواز الاعطالهم عند
 الحاجة ما اذا لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهدية ونحوهما لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة انما لا تفعل لمجد ولا لآل محمد لكن يؤيد ما اتفق به السبكي مفهوم حديث ان لكم
 في خمس المحس ما يكفيكم وايضا فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنة عليهم من اولادهم غالباً
كما اشار اليه حديث انت وما لك لا يبك ووجه الثاني ان من سكان ساقط النفقة لبعده وجبه
بالاقرين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
واحد في احدى روايته انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنيه مع
قول اجد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم تأكد الامر بالاتفاق عليهم كالأصول والفروع فربما أدخل قريتهم
التي بالاحسان اليهم فيكونون كالاجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني أن ترغيب الشارع
في الاتفاق على التراب لا يجوز القريب الى الاخذ من الزكاة قال قولان محمولان على حالين فمن
أغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يحمل له أخذ الزكاة ومن لم يغنه قرابته عن
سؤال الناس بعدم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكاة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
للرجل دفع زكاته الى عبده قول أبي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبده اذا كان سيده فقيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنتهم عن
الزكاة ووجه الثاني أن نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الغالب على التجار وغيرهم من البخلاء مع
ذناه الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن أكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة
الحمام يعلق منها الناضح ويطعم منها السيد والاماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة واخذ في اظهر
روايته انه لا يجوز للزوجة النفقة دفع زكاتها زوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك ان
كان يستعين بما أخذ من زكاته على نفقتها لم يحز وان كان يستعين به في غير نفقتها كان ولاده
الفقر اعم من غيرها ونحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك واخذ في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد
المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
في موالى بني هاشم حرمتها أبو حنيفة واجدوها الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى
مرتبة الميزان ووجه الاول قياس بني عبدالمطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يبقا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه ثلثهما على الموالى التشرىف المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
موالى القوم منهم أى وان لم يلحق بهم ووجه الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم
كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما يحمله غناهم بما يطونه من خمس الخمس فان
منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نوع الهدايا وصدقات النفل على
بر * وبمقتضى سيدى عليا الخواص رجه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني
المطلب تحريم تعظيم وتشرىف وتنزه لهم عن اخذ اوساخ الناس لائم عليهم لو اخذوها انتهى
وفي ذلك نظرة قد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذها تحريم تكليف
فيأثمون به والله تعالى اعلم

(كتاب الصيام)*

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احذر اركان الاسلام واتفق الائمة
الاربعة على انه يتعم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى ان الحائض
والنفساء يحرم عليهما الصوم ولوانهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للعامل
والمرضع لفطر اذا خافا على انفسهما او ولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمرضى
الذى يرجى بروفه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح
الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا الى ان الشارع نفي البر في صوم السفر بقوله
ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه
غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي اسمع وبضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الائمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال
اخرهم وقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال في بلد قاصية انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا
الا ان اصحاب الشافعي صححوا انه يلزم حكمه بالبلد ان قرب دون البعيد واتفق الائمة الاربعة
على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنزل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب
وافق الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح جنبا لكن يستحب له الاعتدال
قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم ابن عبد الله في قوله ما بدلان الصوم وانه يحسب
ويقضى وقال عروة والحسن ان انزل النسل لم يزل صومه او بعد عذر بطل وقال الثوري ان
كان في الفرض يقضى واتفقوا على ان النية والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح
الصوم في المحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد
غابت وان الفجر لم يسلم ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرعه
التي علم بفطر خلافا للحسن البصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من عذر
كان عاصيا وبطل صومه وانه امسك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان
لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يدمتع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التخفيف
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاءه واتفقوا على ان
من اتمد الاكل والشرب صحح ما مقما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وامسك بقية النهار
وافقوا على ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
ربعة لا يحصل الا باتباعه عشرين يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال الثوري لا يقضى
الا بصوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اغنى
عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومه خلافا للاصفهري من الشافعية واتفقوا
على ان من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تداركه ولا اثم وقال طاوس
وقادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي

الثالث عشره إلى اربع عشره والخامس عشره هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسمايتي
توجيه اقول من خالف اتفاق الائمة لا يثبت في الباب ان شاء الله تعالى * واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واجدان المحامل والمرضع اذا افطر تاخوفا على الولد زههما
القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول أبي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول ابن عمر وابن
عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية والمباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل الشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فذلك كان عليهما الكفارة دون
القضاء لاسقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة من اصبح
صائما ثم سافر لم يجزله الفطر مع قول احمد انه يجوز له الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول تغليب المحض ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان المسافر اقدم مقطرا او برئ المريض او بلغ الصبي واسلم
الكافر او ظهر من المجانص في انشاء النهار زههما امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي
في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول
زوال العذر المبيح للفطر فيلزمه الصوم وان لم يحسب له محرمة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض التهاردون بعض
لا يصح فكان للاتفاق بالمسك الندب لا الوجوب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
المرتدا اذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة انه لا يجب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الاول التعليل عليه لانه ارتد
بعد ان ذاق طعم الاسلام والثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
يصح صوم الصبي مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على
وجه الندب من باب من تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم محتمه منه من حيث انه
مسفة ممدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بأدائها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة قصبه على القيام بأدائها بما يؤيد قول أبي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع
الا لكسر شهوة النفس المحاصلة بشكر ارا لا كل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
يبعد من اثاره شهوته للجماع بالاكل فكان صنومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله
الامام ابا حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الائمة اجمعين فرجع الامر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المخنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء
ما فاته مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه ما ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الاصح من مذهب

الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه والشخص الكبير لا صوم عنهما وانما يجب عليهما الفدية فقط
 من مائة سنة لا صوم عنهما ولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند أبي حنيفة واجد
 نصف صاع عن كل يوم من برأ وغيره وعند الشافعي مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنين
 والثاني مخفف فيهما فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة وهو احدى الروايتين عن اجدانه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر
 في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احدى الروايات عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
 ويتعين عليه ان ينويه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او دنة
 او مشاهدة ولم يوجد عن ابي من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكوفة
 الذين يظنون الهلال من تحت ذلك الغيم او القتر كما شهد بذلك قول اصحاب اجدانه يتعين على
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذا تجزأ بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم سيدي
 على الخواص وزوجته كائنا يكشفان ما تحت الغمام واقترروا بنظر ان الشياطين وهم يصعدون
 ويرمون في الآبار والبصار فيصيحان صائمين وغالب اهل مصر ومقطرون ومعلوم ان الشياطين
 لا تصعد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصعد الشياطين آتوا ليلة من شعبان لدخل رمضان وهم
 كلهم مصعدون كما ان ابايس يوسوس للصائم في شعبان باعاصي التي تقع فيها في رمضان
 فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مغطاة بالاشهاد
 جمع كثير يقع العلم بغيرهم واما في النيم فثبت بعدل واحد جلا كان او امرأة حر كان او عبدا
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا بعدل واحد مع قول الشافعي واجد في اظهر روايتهما انه
 يثبت بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت مغطاة فلا يثبت الهلال على جمع كثير من الناس
 بخلاف النيم يخفى على غالب الناس فيمكن في الواحد كما قال به الشافعي واجد في اظهر
 قوليهما ووجه قول مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عند من ياب الشهادة لامن باب
 الرواية بعكس قول الشافعي واجد في الزاجع من قوليهما فرفع ابو حنيفة ومالك شان صوم
 رمضان على شان الصلاة تعظيما لشهر رمضان فانه يكفي في دخول وقت الصلاة عندهما باخبار
 عدل واحد ومن شرف رمضان انه يدبحجاري الشيطان من جسد آدم ان يخرج به بنية
 ونحوها ما ورد انه يخرج الصوم بخلاف الصلاة لم يرد انما فيها اجرة اى ترس يثق بها الشيطان
 كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصير لما صام عليه سبيل من العام الى العام فافهم * ومن
 ذلك قول الائمة الاربع ان من رأى الهلال وحده صام ثم ان رأى هلالا شوال افطر سرا مع
 قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
 في التثبت والثاني عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط
 العدول والعدلين البطل حصول العلم وقد حصل له العلم برؤيته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني أن المحسن قد يفلط تعالى المعنى المحاكم عليه كصاحب المزة الصفراني يحدطم
 العسل من أفذوقه صحيح وحكمه ما طل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح صوم
 يوم النكاح مع قول أجدانه أن كانت السماء مهيبة كره أو غيرة يجب فالأول مشدد في الاحتياط
 خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ليكن قول أجدان أولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في
 نفس الأمر ويتفرق التردد في النية للضرورة ولا يضرنا صوم يوم زائد * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الهلال إذا روي بالنهار فهو ليلة المستقبل مع قول أجدانه أن روى قبل الزوال ليلة
 الماضية أو بعد الزوال فروايتان فالأول مخفف بعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
 وجوب قضائه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ما عايناه من القول في روايتي أجدان
 رؤيته بعد الزوال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من التعيين في النية مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يشترط التعيين بل أن يؤى صوماً مطلقاً أو تفليحاً فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التعيين من جملة الاخلاص المأمور به ووجه
 الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطر فيه فيخرج المكاف عن العهد
 بذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس إلى
 طلوع الفجر الثاني مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب التعيين أي التدبيل بل يجوز النية من الليل
 فإن لم يتوكل إلا جزأه النية إلى الزوال وكذلك قولهم في التذرعين فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط والقياس على سائر
 الأعمال الشرعية فإن موضوع النية في أول العبادات إلا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
 بوجود النية في أثناء الصوم إذا لم يعض أكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
 النية هنا قبيل الفجر مستحبة لا واجبة تحصيلاً للكمال لا للتحقق فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن صوم رمضان يقتصر كل ليلة إلى نية بمجرد مع قول مالك أنه يكفي نية واحدة من
 أول ليلة من الشهر أنه يصوم جميعه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول القياس على الصلاة وغيرها فإن كل صلاة عبادة على حدتها وكذلك القول في
 صوم كل يوم لا يسمع تغلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها كل شرب وجناح وغير ذلك
 مما يبطل الصوم ووجه الثاني أنه عمل واحد من أول الشهر إلى آخره فالأول مخفف خاص
 بنسفه العزم والثاني خاص بالأولياء الذين يحضرون مع الله تعالى بتقوهم من أول الشهر إلى
 آخره بنية واحدة فإذا نوى أحدهم في أول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
 تغلل الليل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع
 قول مالك أنه لا يصح نية من النهار كالأول واجب واختاره المزني فالأول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على
 الأئمة في أمر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض يجامع أن كلا منهما مأمور به شرعاً

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له فقبل النقل لاطلاقه لفظ
الصيام ويصح ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالكبير فافهم * ومن ذلك
قول الاثمة الاربعة ان صوم الجنب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه
ككافر اول الباب وانه يمسك ويقضى ومع قول عروة والحسن انه ان أكل الفسل بغير عذر بطل
صومه ومع قول النخعي ان كان في الغرض بقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من أصبح جنباً على صومه وعدم امره
بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصفة الصمدانية في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحبها
الأمطر من صفات الشياطين والجنب في حضرة الشيطان مالم يغتسل فكما تبطل صلاة
من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة
الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما وجه قول النخعي فهو لان الغرض لا يجوز
الخروج منه بخلاف النقل فلذلك شدقه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول
خاص بالاصغر والثاني خاص بالكبير وكذلك ما وافقه * ومن ذلك قول الاوزاعي
بابطال الصوم بالغبة والكذب مع قول الاثمة بجملة الصوم مع النقص فالاول خاص بالكبير
والثاني خاص بالاصغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
او كذب ومن هنا احتل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظاً لنفسه من الغيبة او سماعها من
غيره * ومن ذلك قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الخروج
منه مع قول احمد ببطلانه فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكبير فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالتيء عامداً مع
قول الامام ابي حنيفة انه لا يفطر بالتيء الا اذا كان ملء فيه ومع قول احمد في شهر رواته انه
لا يفطر الا بالتيء الفا حش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه التيء فالاول وما قرب منه مشدد
اوفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الدليل
بالفطر لانه عامداً ولم يفرق بين أن يكون ذلك قليلاً او كثيراً ووجه الثاني وما وافقه ان التيء
ليس مفطر لذاته وانما هو لكونه يحل المعدة من الطعام فيضعف الجسم فربما أدى الى الافطار
خوف المرض الذي يبعث الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة التيء الكثير من ملء القم فما كثر
فان مثل اقية او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي الى افطار وهذه هي العلة الظاهرة
في الافطار بالتيء نظير ما سبأ في في الفطر بالحجامة من حيث ان كلام من التيء والحجامة يضعف
الجسد الذي ربما افشاء المحكماء واهل الشرعة بوجوب الافطار فيهما حفظاً للخروج عن العدم
او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالباً من الاكل
والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه وهو الزائد عن حاجته فانه لو اكل لمحاجته لم يبق ذف
باطنه ذلك فكان القول بالفطر اولى اخذاً بالاحتياط فيقضى ذلك اليوم الذي ذرعه التيء
فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تصير الداعية تطلب الاكل وترجعه على الصوم

فيكون حكمه كالمكروه ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام فبعرى بمرية لم يفطر ان يخرج عن تمييزه وبجه وانه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالحصاة وبعضهم بالمسجمة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان يخرج عن تمييزه وبجه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه نثيرا للشهوة والمعاوى او لنقلات ومثل الحصاة او المسجمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا يضبط على حال سدوا الباب فانهم أمنوا بالرسالة على الشريعة بعدم موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو مسجمة فيما بينه وبين الله أدبا مع العلماء كما سأتى بيانه في مسألة الافطار بادخال الميسل في احليله واذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم المحرم المأخوذ من نحو حديث كازاعي برعى حول الحبي بوشك ان يقع فيه ونعم ما فسدوا لورضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو اجماع لما فيه من الدم المضرب بالذكرك كما جرت فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسعاط فطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ادخال اليد او من الذبر او الاحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تفطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تفطر اى تؤول امرها الى فطر التحقون لعدم وجود شيء تستغل فيه القوة الهاضمة فتصير تلذع في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر وما قول بعضهم بالافطار اذا بلغ الصائم شجر الا يتحل منه شيء وادخل الميسل في اذنه او احيط في حلته ثم اخرجته فهو وسد الباب لانه ليس مضغوما لالته ولا شرعا ولا عرفا ولا تولد منه قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك اذ باع العلماء الذين افترقوا بالفطرة قد تكون العلة في الافطار علة اخرى غير اثار الشهوة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجمجمة لا تفطر الصائم مع قول احد انها تفطر المحاجم والمججوم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل اجمد مؤول بأن المراد تسبيل الفطر ما المحجوم فظاهروا ما المحاجم فزجوا له عن ان يتسبب في افطار واحد وذلك ان الجسم يضعف بتجروح الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو لمن الحمامة وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو اكل شاة كافي طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء ودوا وسحق انه لا قضاء عليه وحكى عن مالك انه يقضى في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع

الامرأى مرتبتي الميزان ووجه الاول تصغيره بالاقدام على الاكل من غير علم او طعن ببقائه اللبيل
 ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الامح تبين طلوع القمر ووجه الثالث الاحتياط للفرض
 بخلاف النفل لمجواز الخروج منه او تركه بالكفاية عند بعض الائمة فافهم * ومن ذلك قول
 ابي حنيفة والشافعي انه لا يكره السكحل للصائم مع قول مالك واجد بكرامته بل لو وجد طعم
 السكحل في الحلق افطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفطر بالسكحل فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامرأى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرا *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في شهر رمضان
 عام دا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولى وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامرأى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم أشد من الاطعام وأبلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام أكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لا سيما أيام الغلاء
 ومن ذلك قول الشافعي وأجدان الكفارة على الزوج مع قول ابي حنيفة ومالك ان على كل
 منهما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
 اذا لم يفرعن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني
 كفارة وقال اجد يلزمه كفارة ثانية وان كفرعن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف
 على الزوجة والثاني مشدد عليهما لا شرا كهما في الترقه والتلذذ الثنائي لمحكمة الصوم ويقاس
 على ذلك ما بعده من قول ابي حنيفة وأجد في التشديد والتخفيف فرجع الامرأى مرتبتي الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناية تتعلق بالله وحد أو تتعلق
 بالله وبالخلق فنصير الكفارة كالتطلة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق
 الاسباب على مسبباتها * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في أداء
 رمضان مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرأى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ظهور انها حرمه شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الانتهاك لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء القضاء واحدا عند الله تعالى فافهم * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو طلع القمر وهو يحامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول
 مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرأى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهرا
 ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفع في حال النزع فكان ذلك من قيمة الجماع كما هو الحال على
 الناس فكانت في حال النزع مقادير الجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من الخارج
 من المنعرب انه آت بجرام حال نوجوه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصاغر الذين يملكهم شهوتهم فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي واجد في احدي روايته ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع
 قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاس بالاكابر والثاني مشدد خاص
 بالاصاغر سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قبل فامذى لم يفطر مع قول

أحمدانه بفطره وكذلك لو نظر بشهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول
في السنتين مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاولى
عدم انزال المني ووجه الثاني فيها ان المني فيه لذة تقارب المني ووجه الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لمحكمة الصوم ولولا ان تلك النظرة تشبه
لذة المباشرة ما خرج المني منها فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان للمسافر الفطر بالاكل
والشرب والجماع مع قول احمدانه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عنده فعليه
الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق
الشارع لفطر للمسافر فعمل الافطار بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جاز للمباحة يتقدر بقدرها
وقد احتاج المسافر الى ما يوفي به من الاكل والشرب فجزره الشارع له بخلاف الجماع فانه محض
شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار *
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تزره الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واجمائه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بذلك ووجه الاول التغلظ عليه بانها كحرمة رمضان وقدا من الشارع العلماء على شريعته
من بعده واهمهم بالعمل بما أدى اليه اجتهادهم فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من
اكل واشرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من
اكل واشرب ناسيا فاما اطعمه الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في التسيان الى قلة التغلظ وان
كانت الشريعة رفعت الاعم عنه كتنظره من اكل طعام الغرناسيا وتحد ذلك مع ان الامر الذي
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثار الشهوة المنادة للصوم ويصح حمل
الاول على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالك ما كان ادق نظره
ورحم الله بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الامة * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول
ربيعه انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهر
ومع قول الثوري انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ زاد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التغلظ على ذلك الفطر بغير عذر فغلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى في شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الا بد
لانه في غير وقته الشرعي الاصل وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة راسد لنا عليه بقوله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما اسند لنا على قول علي ابن مسعود بجديث

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول أحمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنسا طعمه الله وسقاه الله ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء من الاكل ثم نصبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا بدخول في جملة ما نهى عنه فكأنه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لا تنقضاء قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالطلاق نسبه الى قلة التحفظ كما مر ايضا حقه قريبا ووجه قول احمد ان الجماع للصائم سبب وقوعه من المكلفين لقلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تدركه به كضيق الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تستمر منه الجراحة الا عشرة بخلاف من أكل أو شرب ناسيا لكثرة تكرره ووقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه عند الراعي انه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو كرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومه مع ما صح عند النووي من السطون وهو اقول الا نزل للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادرو لفظ الجماع في الثالث وشدة منافاته للصوم وهنا سرار في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا تضر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والنسائي ما لا يوسق ماء المضمضة والاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة يبطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضمضة او الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما اذا لم يخف سبق ماء المضمضة والاستنشاق فان خافه وتضعض واستنشق ونزل الماء جوفه يبطل صومه * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان من آخره قضاء رمضان مع امكان القضاء حتى دخل رمضان آخره مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة انه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المنزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة لا ولي مشدد والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم ارا احدا من اشياخ بصومها واخاف ان ينظر انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجتمعه انه لم يصح عنده فتترك العمل به من باب الاجتهاد فمضى اجتهاده ان يترك تلك السنة

أولى من فعلها الضمف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصبح مرفوعا لتبعن سنن من قبلهم شبرا بشبر
 وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أنه لا شيء بعد فرض الأعيان أفضل من طلب العلم الجهاد مع قول الشافعي أن الصلاة
 أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الأعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كفة
 الكفر ويهدى طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين وانظار شعائره ووجه كون الصلاة أفضل
 أعمال البدن أن فيها مناجاة الله تعالى وبجاء السنة ولأن الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم
 العلوي والسفلي كما عرف ذلك أهل الكشف والله اعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان
 من شرع في صوم تطوع وأصله تطوع فله قطعهما ولا قضاء عليه ولكن يستحب له إتمامهما
 مع قول أبي حنيفة ومالك بوجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على
 أخيه فلفظ عليه أظن وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ما ورد أن المتطوع أمر نفسه فإن شاء صام وإن شاء أظن فحسب أخيرا للشارع
 العبد في الإفطار وعده فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمة الحق جل وعلا
 عن نقص ما ربطه البعده تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم إن قال له هل على غيرهما
 غير الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع أي تدخل في صلاة التطوع أي فتكون عليك بال دخول
 وما لم تدخل فيها فليس هي عليك فالأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب
 حسنات الأبرار سيئات المقرين فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يكره أفراد
 الجمعة بصوم مع قوله الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكرامة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الصوم يقوى استعداد العبد للمعذور والوقوف
 بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الآية لأنها كيوم عرفة عند
 أهل الكشف وذلك خاص بالأصاغر الذين يجنبون بالاكل والشرب عن شهوهم انهم في
 حضرة ربهم فيها ووجه الثاني أن يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد
 الإفطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فإن الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للأرواح فقط فيصير المحسم يتأرجح الروح ويطلب قوته الجماعية ولا يسكن
 إلا بالاكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار إليه حديث للصائم فرحتان فرحة عند
 إفطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الأكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال
 وهما السراير وفيها أهل الله لا تسطرى في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره
 للصائم السواك مع قول الشافعي أنه يكره للصائم بعد الزوال والختار عند متأخري أصحابه عدم

الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الارامى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ترك السواك مع الجوع يضر رائحة النعم وتولد منه القلق وهو صفرة الاسنان أو سوادها فتصير رائحة فم تضر بجلبه ويتقديركراهة السواك فإزالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل القاصرة على صاحبها ووجه الثاني أن الرائحة الكريهة تولدت من عبادة فلا ينبغي إزالتها وأجاب الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة المحسنة والمنعوية ولذلك شدّد الشارع في الغيبة والتبعية اذا وقعا من الصائم زيادة على التحريم والقيح المحاصل للقطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم

(باب الاعتكاف)

اتفق الاثمة على ان الاعتكاف مشروع وانه قربة الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي الشهر الا من رمضان افضل لطلب ليلة القدر واقعة على انه لا يصح اعتكاف الا بالنية وأجوعا على أن خروج المعتكف لما لا بد منه كقضاء الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر المعتكف في الفرج عمد ابطال اعتكافه ولا كفارة عليه وقال المحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة بمن وكذلك اجعوا على ان الصمت الى الليل مكروه قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه تركه ولا كفارة عليه وكذلك اجعوا على استحباب السلاة والقراءة والذكر للمعتكف واجعوا على انه ليس للمعتكف أن يتجسس ولا يكتب بالصفة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الارامى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما ورد من تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان وليست في حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني ان المراد ليلة القدر الجنس ليكنها في رمضان اكثر ظهورا لرفق حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة مقادير الثريمة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة * وسعت سدى عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل السنة واخبرني اخي الشيخ افضل الدين انه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اى ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهت وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليالي السنة ليحصل العدل بين الناس في الشرف فان تحلى الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك اهل الكشف وروى الامام سيدي عبد الله الازدي من اقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا برك وتعالى بكل ليلة اذا بقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلى فأتاه به الى آخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من

صلاة الصبح انتهى فرمى ما نقل بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها ما لها اعيانها فظن الراي انها هي فعلى هذا فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل ابن عطية في تفسيره عن الامام أبي حنيفة انه كان يقول انها رفعت قال وهو مردود انتهى والحق ان مراد الامام ان ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت والا فخل الامام أبي حنيفة لا يفتي عليه حكمها فانه كان من أهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد والجماعة أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد تقام فيه الجماعة وقال أجد لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد تقام فيه الجماعة وقال حذيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعده المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اختص بسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد في جمعة القاب لاسم المساجد الثلاثة * وسمعت سيدي عليا الخواص يقول يحمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الاصاغر الذين يحتاجون الى شدة لمعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في الجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم ان الافضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يلغنا ان الشارع ولا احدا من علماء الاعتكاف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها أسترها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتها في قعر بيوتها على صلاتها في المسجد بجماع مطلوبة جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازه لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن ومحذور والمنع خاص باماء الله الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور وكراية وسقاية قال صلى الله عليه وسلم لا تمتعوا اماء الله مساجد الله فافهم فان اماء الشيطان من حيث الافعال الرديئة تمتعن من باب نفس عبد الديار والدرهم ونظيره أيضا قوله تعالى عني اشراب بها عباد الله أي عبيد الاختصاص * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها من اتمامه مع قول الشافعي واجدان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة قيام التعظيم محضه قاله التي دخلت زوجته فيها او فناء محظه هو وجه الثاني بتقديم حفظ نفسه لشدة فقره وضعف حاله وعليه باستثناء المحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقباه لم الى حضرته

وإدبارهم عنها عند على حد سواء وما رجع الحق تعالى إقبالهم على أدبارهم إلا المصلحة ثم ودع عليهم
 لا عليه تعالى فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم
 مع قول الشافعي أنه يصح بغير صوم فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر أضعفهم عن جمعة قلوبهم
 في اعتكافهم إذا أفطروا ونالوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدر
 على جمعة قلوبهم مع الله تعالى في حال أفطارهم وذلك لأنهم لا يأكلون إلا بقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم أفطارهم حياء لقلوبهم عن شهوة حاضرة ربهم فافهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى
 روايته أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه ليس له
 زمان مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن استجلاب حضور القلب وجمعه من أودية الشنات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف إنما هو قبيل الغروب واليوم كله دليل لذلك ووجه
 الثاني وهو خاص بالكابر أن الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون إلى طول زمن في جمع
 شتات قلوبهم بل يجبر دما بنوى أحدهم الاعتكاف حصل له التجمعة عقب النية وذلك حقيقة
 الاعتكاف فإن حقيقة المكوف بالقلب على شهوة حاضرة الرب بحكم الاستحباب من غير تحلل
 حجاب كالمقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول إن في منذ ثلاثين سنة أكلم
 الله والناس بظنون في أكلمهم * انتهى فالأول راعى حال الأصاغر والثاني راعى حال الكابر
 فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الرابعة الأجد في رواية له أن من نذر اعتكاف شهر بعينه لم يزمه
 متواليان أمهل يوم قضى ما تركه وقال أجد يزمه الاستئناف وإن نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز له أن يأتي به متتابعاً ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يزمه التتابع وهو
 إحدى الروايتين عن أجد فالأول من المسئلة الأولى فيه تشديد وقول أجد فيها مشدد الأول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الأربعة
 ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلته
 صح مع قول مالك أنه لا يصح إلا مع إضافة الليلة إلى اليوم وأنه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين أنه يزمه
 اعتكافها فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وكذلك المحكم في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالمخفف خاص بالكابر
 والتشديد خاص بالأصاغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أنه إذا اعتكف بغير الجماع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح
 القولين أنه يبطل إلا أن شرط الخروج فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ظن القائل به
 حصول شهوة استحباب المعتكف أنه بين يديه عز وجل من حين خرج من معتكفه إلى أن
 دخل الجماع فهو خاص بالكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا اليهودي قطع بخروجه لاسمائه
 أخبره المعتكف عن نفسه بذلك فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المعتكف إذا شرط

خروجه لمرض في قربة كعبادة مريض وتبشيع جنازة جازله الخروج ولا يطل اعتكافه
مع قول أبي حنيفة ومالك انه يطل فالاول مخفف وهو خاص بالكابر والثاني مشدد وهو
خاص بالصاغر كما مر توجيهه في نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه
وأجدان المعتكف لو باشر في ما دون الفرج بطل اعتكافه ان انزل مع قول مالك والشافعي في القول
الاثرانه يطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالصاغر لسا محتم بهم بالوطء بغير انزال بخلاف الكابر ويحتمل أن يكون الامر
بالعكس فيسامح الاكابر بالانزال لكونهم يملكون اربهم بخلاف الصاغر فيجب أحدهم عن
حضرته به بمجرد دلالة الجماع وان لم ينزل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف
الطيب ولا لبس رفيع الثياب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجميل بالطيب ولبس النعيس من
الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالمحرم لا ينبغي له الترفقه ولكل من المرتبتين
رجال تقوم بين يديه أعزاء بعز الطاعة كأمراء المجالس وقوم بين يديه أذللاء مالتجي الهيبة على
قلوبهم واما الوقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الأئمة والعلماء والاولياء على الذل
بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو اعتكاف أو غيرهما ذاتا رصفة أى في نفوسهم وثيابهم فافهم
* ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا ينبغي للمعتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول
أبي حنيفة والشافعي أن ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأجدان اقراء القرآن والحديث والعلم
لما يقع فيه من الجدال والاشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود من
الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على استحباب تلاوة
القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فاية تذهب بالتقارئ الى الجنة وما فيها
فيشاهد اقله وآية تذهب به الى النار وما فيها فيشاهد اقله وآية تذهب به الى معنى الطلاق
أو العدة أو المواريث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينقل عن هذه الامور فالجواب أن هذا
المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص بالصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب
فكرهم الى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الاكابر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهود
الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص الا بسلوهم مقام أكابر الاكابر وهم الذين
تذهب افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام *
ومعتمد سبب على الخواص رحمه الله قول ماسعي القرآن بالقرآن الا لكونه مشتق من القر
الذي هو الجمع فيقوم بجمعهم بتلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتبينات
والقوارع والزواجر والآداب وقوم بجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم بجمعهم
بتلاوته على الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا يجهلون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

(كتاب الحج)

اجمع العلماء على ان الحج احد ارکان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
مستطيع في العمر مرة واحدة واتفقوا على ان من زامه الحج فلم يجز ومات قبل التمكن من ادائه
سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي حج وان حجه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يجز اذا ولا راحلة ولا صكته بقدر على المشي وعلى صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن
الميت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على المرأة بعد الطواف واتفق الاربعة على وجوب الدم على
المتنع ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طائفة واداد لادم على
القارن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي
حنيفة وما لك ان المرأة سنة لا فريضة مع قول احمد والشافعي في ارجح قوله انها فريضة كالحج
فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلة
في ضمن افعال الحج فكأن العمرة المستقلة تسفل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى
وانتموا الحج والعمرة لله اي اثوابهما ثامن فلم يكتف بالحج عن العمرة وجعل بعضهم بين القولين
وقال العمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في الفريضة مستحبة في اشهر الحج فهي في اشهر الحج
كالطهارة المغفرة مع الذكرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلهما مع الحج
من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز فعل
العمرة في كل وقت ومكان من غير حصر بعين في العدد بل كراهة مع قول مالك بكره ان يعمر
في السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم المحصر خاص بالا كابر والثاني مشدد خاص
بالاصاغر ويصح تعديله بالعكس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر من اهل
مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون دخول حرة الله الخياصة لا في مثل كل
سنة مرة او شهر مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احدهم ربما دخل حرة الله الحق ونحوه ولا يعرف
شأنه اذ اباها في مكانه لم يدخل في مكان تكريره للعمرة مطلوبا وبها ان يحصل من ذلك التكرير
مدد مرة واحدة من عمر الاكابر فكل من الائمة اخذ بحكم فذهب من راعى حال الاصاغر ومنهم
من راعى حال الاكابر ومراعاة حال الاصاغر اولى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس
ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار ونحوه على المعمر
من الاخلال بحرم البيت اذ اراه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التعظيم
للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كجواب اوفى كل شهر كما قال به بعض اصحاب
مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة اعوام في حق الحاج كما ورد فافهم *
ومن ذلك قول الائمة انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان أخره بعد الوجوب حاز عند
الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الائمة الثلاثة بوجبه على الفور ولا يؤخر اذا وجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان السكن الاول خاص بالاصاغر

أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية والساني خاص بالأكابر الذين لاعلاقة لهم وحجهم
مرفوعة فيستحي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة
والسلام بالاختيار بادروا ختن بالغاس المبرع عنه بآفة دوم فقسا لواله باخلل الله هلاصبرت
حتى تجرد الموسى فقال ان تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأجد
ان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من راس ماله سواء وصى به أو لم يوص
به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
يوصى فيحجوا عنه من ثلثه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ويصح أن يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمدان يحج عن الميت من دويرة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به ومع
الراجح من مذهب الشافعي انه من الميقات فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق
بقام غالب الناس فان المحرم من دويرة أهله قليل ولما حج السلطان قايتباي أحرم من قلعة الجبل
بمصر رحمه الله فعذر ذلك من النوادر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعهج الصبي باذن وليه
اذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح إحرام الصبي بالحج
فالاول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد في باوجه
تعظيم امر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي اتانته من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يهتدى
لكمال التعظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرته اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من
كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك
وجب في العمرة واحدة قافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرامة حج من يحتاج الى مسئلة
الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان فيه جمعا بين
القولين بحمله على حالين فيكره الحج في حق أهل المروءات كالعلماء والصالحين وغيرهم من
أرباب المراتب ولا يكره في حق أراذل الناس والمتجردين عن الدينار الفقراء فان قيل اى
فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه
أو سرقة لص أو موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت
نظر الشارع فاستحق حمايته من الاقات ولومات جوعا أو تعباً كان طائعا لله تعالى بخلاف
من خرج للبعج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا أو تعباً فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية
والعونة الا ان كان تحت امره فهو ولومات دابة أو سرقة نفقة في كفالة الله عز وجل فلا بد ان
يستخره من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه فالبعيد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بذلك
على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمذم بالنفقة والزاد لا على غيره وهذا من باب
اعتقل وتوكل فسلم انه لا ينبغي لفقير ان يحج على التجريد اعتمادا على ما يفتح الله تعالى به عليه
في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول ان الله عز وجل لا يضيعني لان في ذلك مخالفة لامر

الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الالباب فامر بالزاد المجسم في
الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك حلا لا خالوا لوجهه الكريم فان
قوله تعالى واتقون اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا
من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فالجواب لعل
ذلك وقع من هؤلاء قبل كالم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره
بلا زاد ولا ماء الا بعد راضته نفسه في المحضر مرارا فربما صار احدهم يطوى الاربعين يوما واكثر
لا يحتاج الى طعام ولا شراب نصاب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال في الجوار
ولو لان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا
زاد ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة
باربعة اربعة فاق كل في كل ربيع رغبتا فاليك ان تحكم على الناس بحكم واحد ونقع باب
الاعتراض على الفقهاء الاعداء للخدمة عن احوالهم والله اعلم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج مع قول اجدانه لا يصح حجه فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد
جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم
الدينية والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احدا المحققين عن الاخر مع ان الخدمة غالباً
لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغاً من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج
شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل واما وجه الثاني فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون
همهم مصروفه الى طاب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر
ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجمالة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو غضب راية فحج علم او ما لا يفيج به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول اجدانه لا يصح
حجه ولا يميز به فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
المحرمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثاني انه
عاص بما فعل والناس يغضب الله عليه فلا يرغى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك
الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولودخل مكة فحكمه حكم دخول
ابليس المحجود فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه
يجب عليه الحج ان كانت بغيره وامن الدواب والاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حل الاول على حال من يقدم دنياه على آخرته والثاني على
عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر في البحر
للحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوله انه لا يجب فالاول نية تشديد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر

لا تؤمن غائلته وقد تشو روح عظيمة في تلك السنة فيفرق كل من في السفينة وليس يد أحد وثوق بما يقع في المستقبل فقد تسل الركب خمس سنين متوالية وتفرق في تلك المرة بخلاف البرفائه اذا عجز في الطريق من يجد من يحمله غالباً من الحجاج أو عرب البوادي ويصح حمل الاول على من رزقه الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضم من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة لا يرجي برؤه منهما أو لهرم ووجد أجرة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أجدانه لا يجب عليه الحج وإنما يجب الحج على من كان مستطيعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استة وأما الفرض في ذمته والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم * لعل أراهم أو أرى من يراهمو حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره محضرة محبوبة ووجه الثاني انه لا يشي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس الذوات الواردة على تلك المحضرات وتقديس النائب لا يعني عن تقديس من استأجره بل يجب على الكابران يذهب أحدهم لتلك المحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا

فوالله ما يشي الغليل رسالة * ولا يشتكي شكوى المحب رسول

* ومن ذلك قول الأئمة الاربعة الا في رواية لابي حنيفة انه لو استأجر من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الراوية انه يتبع عن الحجاج والمججوج عنه ثواب النقة فالاول مخفف عن المحجوج عنه والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاعمى اذا وجد من يتود لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستنابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فاستنب من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجههما فيما قبلهما فالاصاغر يستبدون والا كابر يحجون بأنفسهم طلباً لتقديس ذواتهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة وأحمد والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز الاستنابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجوز الاستنابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه فحج عن من مباشرة بنفسه حازت النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الآخر للشافعي انه قربته على كل حال فجوز الاستنابة فيه كالفرض يجتمع القربة وان تفاوت الوجوب والندب * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في اشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول أحمد في الراوية الاخرى انه لا ينفذ حرامه لاجل نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة قبله ماله فالاول فيه

تشديد والرواية الثانية عن احمد مددة والثالث مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الامر بالحج ولا يصرف الى فرض العبد ليخرج عما كلف به فاذا قفل ما كلف به
جاز له الحج عن غيره ووجه رواية اجدان احرامه بالحج عن غيره مع قضا الفرض عليه هو خارج
عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مع لقائه المذموم حتمه أصلاً وما
للقصة كالمصلحة المحتاج ووجه الثالث جل النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم
لانه من باب الايثار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد اخاه بالقرب
قياماً بحق الاخوان لا رغبة عن اطاعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوزان
يتنقل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنقل انصرف الى الفرض مع قول ابي حنيفة ومالك
انه يجوزان يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينقد احرامه بما قصده فقال القاضي
عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما يضييق وقت
المسلة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القوان معلوم مما سبق
في نظائره قريباً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحدى هذه الكيفيات الثلاث
المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتجمع والقران مع قول ابي حنيفة بكرهه القران والتجمع
للمكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبت كل من الكيفيات الثلاث عن
النار صلى الله عليه وسلم فلهذا تقرير من غير ثبوت نهى عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع
والقران للقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم اتعب بخلاف الاقافي والعياض امانه على
الشريعة فاهم ان يصحوا بوجهه وان كل شيء لا يترده قواعد الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتجمع مع قول احمد والشافعي في احدهما انه ان التمتع
افضل من الافراد فالاول مشدد خاخر بالا كابر والثاني مخفف خاص بالا صاغر ومحال غالب
الناس اليوم لشغل ابدانهم واما انهم عن شغل المشقة ايام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة
المجتمع على تحصيل الحج المبرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت
مضعفاً من اخواننا اكرم بالحج على وجه الافراد فورمت رأسه ووجهه وصار عبرة في الحج ثم ندب
وكان ذلك في ايام الشتاء فيحمل قول من قال الافراد افضل على ما لا يتحصل له تلك المشقة
الشديدة * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الحج على العرة قبل الطواف
والوقوف مع قول احمد والشافعي في احدهما قوله ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد
الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما امر اهل الباب لانه قد اتي بالمقصود فالاول مخفف والثاني
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نيته مع الله تعالى على
فعله المسمرة فلا ينبغي له تغييره بالمادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يجوز ان يدخل
في فرض الفطر ثم يجعله عراً ولا في صلاة نفل ثم يجعلها فرضاً ووجه الثاني المسامحة
في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل المسمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد
وهنا سرار يعرفها الله تعالى لا تمطر في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب على

التارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طالس وداو دانه ليس عليه دم ومع قول بعض الاثمة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احواله ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلن ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغلظ على التارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كابر وقد ج سفيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فلقاه الفضيل بن عياض من مساجد عائشة فقال له هلا اتخذت لك نعلا وادابة فقال يا فضيل اما يرضى العبد الا يبق اذا اتى لصاحبة سيده بعد اباقة وسوا جرامه وعدم الخسف به مع استحقاقه خفف الارض به الا ان يأتي راكبا متعلا والله لو سجدت على الحجر لكان قابلا فضلا عن انباني لصاحبة تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء يصالح سيده ان يأتي الى حضرته راكبا انتهى * ومن ذلك قول الشافعي واجدني رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان دون المقات الى الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذى طوى فالاول خاص باهل التعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ما داموا على دون مسافة التصبر من الحرم والثاني خاص باكبر الاكابر فان بعض المواقيت أكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالاصاغر الذين لا يقوم ذلك التعظيم في ثلوبهم الا ان كانوا في مكة أو بفنائها وقد أسقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما هم مجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به غيرهم من المحاربين عن حضرته وهذا سرا ريد وقها اهل الله تعالى لا تسطرن كتاب * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالا حرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبة واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراغ من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان اراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسلتين ووجههما ظاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة واجدني احدي الروايتين ان له صومها اذا احرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد لقولين فان العمرة حج اصغر * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التمرق مع قول مالك والشافعي في التقديم واجدني احدي روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عندهم كان في بيته الا ما ذنه وهو يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام منى ايام كل وشرب وبمال وذلك ليكمل لا تقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالغير فارد ان يحق تعالى للحجاج حصول السرور لا رواحهم بشم وكونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشرهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث للضائم فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه به وفرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى أي بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته وبعد مماته وأوضح ذلك انه اذا كشف حجاب رايه به اقرب اليه من جبل الورد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحه في تلك المحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالاصغار الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيفوتهم غذاها الارواح وغذاها الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في ذلك من المساعدة لبراءة الذمة بما الزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فليكن امام مشهد ربما يخفى على بعض متلقيه فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول ابى حنيفة انه لا يسقط صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الزاجع من مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال اجدان اخر الصوم بعد زمره وكذا ان اخر الهدى من سنة الى سنة يلزمه ذمهما اذا وجد الهدى وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو آخر كان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوله واجدان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابى حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر بالقرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المتع اذا فرغ من اعمال العمرة سار حلالا لسواء ساق الهدى اول يسقه مع قول ابى حنيفة واجدان انه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم التخرق فيقي على احواله فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر

(باب المواقف)

اتفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقف المكانية تكون لاهلها ولن مرت عليها من غيرهاها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير احرام وعلى ان من جاوزه بغير احرام يلزمه الهدى الى ما فات يعرم منه وحكي عن الشعبي والحسن البصري انه ساق الا احرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا زمه العود وكان الموضع بخروفا اوضحا في الوقت لم يزد من المجاوزة الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتقياق ووجه قول الشعبي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقيت ولم يبين كون الاحرام نهيا واجبا او مندا وبما جعل الابطحجاب توسعة على الامة واحتمل
 الوجوب اخذ بالاحاط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل مخالف للسنة فكان مردودا * واما
 ما احتجوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يسفر الى آخر ذي الحجة مع قول
 الشافعي انه يسفر الى عشر ليل من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنقيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الاحرام
 بالحج فيحتمل اجاز تأخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قرب النبي اعطى حكمه
 وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم والصحابة والتابعون ومن بعدهم من الامة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم
 النحر ابدأ فكل الوقوف على حدهما كان عليه الشارع واحكامه اولى وان كان العلماء امتناعا على
 الشريعة وعلى الامة بعده فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غير شهر كره
 له ذلك وانعقد به مع قول اصحاب الشافعي انه ينفق عمره لا يجتمع قول داود انه لا ينفق شيئا
 فالاول مخفف على الحرم المذكور بانعقاد احرامه حجة والثاني فيه تشدد عليه من حيث عدم
 انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
 عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما تم تصريح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان المقات
 فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا المقات شرطا
 في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمره اذ هي حج اصغر فكان حكمه حكم من احرم بصلاة
 الفرض قبل دخول الوقت طائفا دخوله ثم بان انه لم يدخل فانه انتقاب فغلا شلتا تحصل صورة
 انتهاك حرمة تلك المحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر * ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ان الفضل ان يحرم من ديرة اهلهم مع قول غيره ان الفضل ان يحرم من المقات وهو
 الذي صححه الثوري من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كابر والثاني مخفف خاص
 بالاصاغر كما مر بيانه في الباب قبله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير احرام
 لم يلزمه التمام مع قول ابى حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكافلا فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بأمر
 فكان الامر على التخيير فمن تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا ثم كعبة المسجد يجتمع
 ان كلا من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضرة بغير احرام
 فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فاتته لسو ما دبه وهذا خاص بالا كابر المطالبين
 بالادب الخاص بخلاف غاب الناس من المخدام والعلماء فافهم

(باب الاحرام ومحظوراته)*

اتفق الائمة الا بعت على كراهة الطيب في الثياب للحرع وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وسبتر
 راسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بن القيمين والسر او لبس
 والقنوسية والقباء والخيف وكل خيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وصك ذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج وتقل الصيد واستعمال
الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن رأسه ومجته بآثر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها
تلبس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجمعوا على انه لا يجوز للمحرم
أن يعقد الشكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجبت عليه القدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يستحب التطيب للاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا
لا تبق له رائحة فان تطيب بما تبق رائحته بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جلة لان
المحرم اذا تطيب للاحرام فكأنه تطيب بعد الاحرام وان لم تبق له رائحة لا تطلق الشارع النهي
عن التطيب مع انه لا بد من رائحة طيبة ~~تكون~~ في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان
قال قائل فلان شئ حرم الطيب على المحرم مع انه في حضرة الله المحنصة كالصلاة والطيب
مستحب في الجمعة فالجواب انما حرم ذلك لمحدث المحرم أشعث أغبر لان المطلوب من المحرم
ان يظهر الذل والمسكنة واستشعار النجس من الحق تعالى وطلب الصغ والنفو عنه خوفا من معاجلة
المعقوبة كما ورد ان السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما خرج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه
في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين * وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجابيه في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والنجس منه حتى يود العبد في تلك المحضرة ان لا يلمسته الارض وحجب عن شهود كونه بين
يدي الله عز وجل * ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه بما يفعله
الآمنون من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها فمزج
بالحال دون الجلال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم أو ظن انه
تعالى رضى عنه فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الاحرام مع قول
الامام الشافعي في أصح القولين انه يحرم اذا انبثت به راحلته وان كان ماشيا فيحرم اذا
توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقرير ولكن
الاول أولى للأكابرو الثاني أولى للأصاغر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ينقد احرامه بالنية
فان لم ينقد مع قول داود انه ينقد بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينقد الا بالنية
والتلبية معا أو بسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
وقوله ليك اللهم ليك معناه الاجابة أي انا يا رب قد اجبتك اجابة بعد اجابة فالاولى حين كنا
في الاصلا والتلبية حين يجيبنا الآن فهي أي الاجابة منظوبة في الاحرام لانه ما حرم حتى
احاب ووجه الثاني ان في التلبية انظارا لاجابة بخلاف التنية فانها من افعال القلوب وان كان
العلق بالتزوي مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ولي أو نوى وساق

الهدى فقد تحقق الانتقاد فافهم * ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك بوجوب التلبية مع قول الشافعى واجدا غسانة فان أبى حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسبق الهدى فان ساقه ونوى الاحرام صار محرما وان لم يلب وامام مالك فقال بوجوبها مطلقا وأوجب دما فى تركها فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج ككبيرة الاحرام فى الصلاة ووجه الثانى ان الاجابة قد حصلت بمجرد التلبية فانه ما نوى الا بعد ان اجاب دعاء الحق تعالى ووجه قول أبى حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدى تقوية التلبية فان من ساق الهدى مع التلبية فقد تأنى كدب اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم فى تركها انها صارت شعارا فى الحج كالاجابة فى الصلاة فكما يجبر تارك البعض ذلك بسجدة فى السهو كذلك يجبر تارك التلبية بالدم فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمى جرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد فى التلبية والثانى مخفف فيها ووجه الاول انه شرع فى القتل برمى جرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثانى ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد فى حديث الحج عرفة فافهم * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى ان المحرم ان يستظل بما لا يماس رأسه من محل وغيره مع قول مالك واجدان ذلك لا يجوز له وعليه الغدبة عندهما فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس ووجه الثانى انه فى معنى التغطية بجامع الترفه وحجب الشمس أو البرد عن الرأس والمحرم من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصح جل الاول على حال احاد الناس والثانى على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع فى حق من لم يعلم رضى الله تعالى عنه بالتقراش والاباحة فى حق من احس برضى الله عنه فحين شهد كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللائق به التسعيت والاغبار ومن شهد رضى الله عنه كان له التلطيل المذكور فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب عليه الغدبة اذا لبس القباء فى كتفه ولم يدخل يديه فى كفيه مع قول أبى حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الراس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثانى انه لبس لم يحصل به كمال الترفه فمخفف فى الغدبة فيه * ومن ذلك قول الشافعى واجدانه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الازار مع قول أبى حنيفة ومالك انه يجب عليه الغدبة فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشده من لزوم ترك لبس الخيط فكان لبس السراويل امرا لاتفقه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالا كابروما كل احد يشهد كونه بسطا فى تلك المحضرة لتلبية شهود الغناء فيها على البقاء فكان الامر كخطاب الصفة لمصروفها ووجه الثانى الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس الخيط ووقع فى شهود التركيب الذى لا يلبق فى تلك المحضرة فكانت الغدبة كفارة لما وقع فيه من

تركه الترقى الى مقام شهود البسائط وهذا سرار يعرفها اهل الله لا تسطرقى كتاب * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثملين جازله لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية
 عليه الا عندنا في حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيهه ما قبلها * ومن ذلك قول الشافعي
 واجدانه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول ابي حنيفة وما لاك انه يحرم فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بثام
 او غيره ترفه والمحرم اشعث اغبر وايضا فان الزجة تواجه العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت
 الزجة على الساتر الذي يخلع دون بشرة لوجه التي لتفارق العبد كما راى صاحبه في الكلام على
 كراهة التلم في الصلاة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم استعمال الطيب في التوب
 والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر التوب دون البدن وان له التبخر
 بالعود والدون ثم جميع الرباحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين التوب والبدن عرفا ووجه
 الثاني ان التوب ليس ملازما للشخص كملامة جلده بل يخلع ثارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
 ابي حنيفة وما لاك انه يجوز للمحرم كل الطعام الطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر ربحه مع
 قول الشافعي واجدانه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والنياب والطعام فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه ما ظاهرا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخناء ليس يطيب مع قول
 ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الخناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
 الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيجبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
 التي لا تناسب المحرم * ومن ذلك قول الائمة كلهم بتحريم الادهان بالادهان المطيبة كدهن
 الورد والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشبرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي
 لا يحرم الا في الراس واللحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
 لا يدهن بالشبرج شي من الاعضاء الطاهرة كالوجه واليد والرجل ويدهن به الباطنة وقال
 الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والراس واللحية فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد والثالث مقفل والاربع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
 كثير في الراس واللحية دون غيرها فحرم قيمه ما فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر
 البدن شعرا وبشرا والمحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر
 ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كثير ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تشييت
 المشرك بها او بدست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فدهن بدنه ويطنه ليزال طبيعته
 التي يتأذى بعبسها لا سيما في حق من كان يأكل النواشف حكما لقرايش ولعل الشارع راعى
 ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشييت عن العادة

فشوه خلقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينقد مع قول أبي حنيفة أنه
ينقد فالأول مشدد ودليله إطلاق النكاح على العقد ولو مجازاً ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
انما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم
واجاب الأول بأن العقد هل هو الوقوع في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السر والركبة
للشافعي وقد يجعل القولان على حالين فمن خاف الوقوف كالشاب الذي به غلبة حرم عنده ومن
لم يخف كاشيخ الذي بردت نار شهوته لم يحرم فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للعجز
مراجعة زوجته مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرجعية في حكم الزوجة التي في العصة لبقا بحكم الرجعية
في حرتها ووجه الثاني انها كالأخذية بدليل انه لو لم يراجعها تزوجت الغير من غير احدث
طلاق آخر فعلم ان الرجعية لها وجهان وجه للزوجة ووجه للبينة فافهم * ومن ذلك قول
الشافعي واحده انه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لكان كان مملوكا مع قول
مالك وابي حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داردانه لا يجب الجزاء بقتل
الصيد خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
الاول ان ملك الخاق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والمحكمة الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك البديق تلك الحضرة بدليل
حجة تصرفه في ذلك المحبوس بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفع اثم الخطأ عن الأمة *
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جرم على من دل على صيد وان حرم الاعانة على قتله مع
قول ابي حنيفة يجب على كل منهما جزاء كامل حتى لو كانا جماعة معجدين فدلهم شخص على الصيد
محرماً كان او حلالا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني انها تلحق بها وله
نظر في الفقه كقولته صلى الله عليه وسلم افطروا المحاجم والمحبوم فافهم * ومن ذلك قول مالك
والشافعي انه يحرم على المحرم اكل ما صيده مع قول ابي حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صيداً ثم اكله
لم يجب عليه جزاء آخر وقال احمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة اقوالها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصيد
اذا كان غريماً كقول ولا متولد من ماء كقول لم يحرم على المحرم قتله مع قول ابي حنيفة انه يحرم
بالاحرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء الا اللب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان غير الماء كقول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد
عادة الا الماء كقول فانصرف الحكم اليه ووجه الثاني إطلاق النهي عن الصيد وقوله في القرآن
على المحرم ووجه استثناءه الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يحمل عليه ولا يحرص زرعاً
ولا ماشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا قنطرب او اذعن ناسياً
او جاحلاً بالتحريم مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالأول مخفف والثاني

مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجهل ووجهه الثاني
 عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فاقهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا
 ينزعه من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه الاول الرقة بذلك المحرم فقديكون فقيرا لا يجد غير ذلك التوب
 وقد فعل ما كلف بنزعه من رأسه ووجهه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهى الله عنه
 ولو تاف بذلك ماله كله فضلا عن شق التوب فان الدنيا كلها لا ترز عند الله جناح بعوضة وهذا
 مجول على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
 رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه القولين يعرف من
 توجيهه من تطيب أو اودهن ناسيا أو جاهلا كما تقدم قريبا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
 لو جامع ناسيا أو جاهلا زنته الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
 ولا يفيد بذلك جهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه الثاني
 ظاهر لعذره بالجهل والنسيان في الجملة ووجهه الاول كثرة نسياله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك
 من المحرم فان الاحرام هبة وحرمة تمتع المحرم من الاقدام على فعل ما نهى عنه لاسما والاحرام
 قليل وقوعه في العرف فكانت الهبة فيه اعظم من الهبة فيما تكرر وقوعه * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعر المحسالات وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول ابى حنيفة انه
 لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجهه الاول انه ليس في ذلك ترفه له اى المحرم ووجهه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم
 ان يأخذ شعرا أو يقلم ظفرا فشمّل ذلك أخذ شعرا غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر المحاسم والمجبور
 وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفه لم نعرفها نحن فلذلك أئزمه الامام ابو حنيفة
 بالفدية احتياطاً له * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم أن يغسل بالسدر والمخيطي
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
 وجه وبصح جل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص اتخذين لانفسهم
 بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفه ما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على
 يديه وسبح حازه ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 ووجه كل منهما ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للمحرم الاكحال بالاندمع
 قول سعيد بن المسيب بالمتنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول كونه اى الامتدزينة مفكرة ولم يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فصل
 بنافي حال المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالفصد والجماعة مع
 قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه
 الاول انه من باب التداوى من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجهه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعافية وتخفيف الالم عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

(باب ما يجب بمحظورات الاحرام)*

اتفق الائمة على ان كفارة المحلق على التخيير بين شاة او اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صميم ثلثة ايام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج او العمرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الاداء وانفقوا
على ان عند الاحرام لا يرتفع بالوطئ في المحالين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلأي شيء لم تأمروا
المحرم اذا سد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسعا كان وطئ في ليلة عرفه
فالجواب اننا ننقد الاجماع على ذلك ولا يجوز تركه وعل ذلك سببه التغليظ عليه لا غير وانفقوا
على ان الحمامة الملكية ضمن بقيمتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا آخر وجب عليه جزاءه ان قال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع خشب الحرم لغير الدوا والعلف وكذلك اتفقوا على
تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الامام أبي حنيفة واجد في احدي روايتيه ان الغديبة لا تجب الا في حلق ربع
الرأس مع قول مالك انه لا تجب الا بحلق ما تحصل به اماطة الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي
انهما تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يمحتمل
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
هو القياس على مسحه في الوضوء ووجه الثاني هو ازالة الاذى عن ثلث اربع او ثلثه اربع
وتحذ ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واجد ان المحرم
اذا حلق نصف رأسه بالغداة ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار
التفريق او التتابع مع قول أبي حنيفة ان جميع المحظورات غير متل الصيدان كان في مجلس
واحد فليبه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل
مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لم يني زائد كرض وبذلك قال مالك في الصيد اما في غيره فكقول
الشافعي فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط في الحلق ووجه قول
أبي حنيفة انصراف الذهن الى ان الغديبة لا تجب الا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان
ذلك في مجلس او مجالس ووجه قول مالك معلوم * ومن ذلك قول الشافعي واجد ان من
وطئ في الحج او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده
والقضاء على الفور مع قول أبي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه وزمه شاة وان كان
بعد الوقوف لم يفسد حجه وزمه بدنة وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول أبي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
وقدم الاشكال في ذلك وجوابه أول الباب * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يتسبب

لهما أى الواطئ والوطوءة أن يتفرقا فى موضع الوط مع قول مالك واحد بوجوب ذلك فالاول
مخفف خاص بمن ضعفته شهوته والثانى مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول ازمه بشاة الا أن
يتكرر ذلك فى مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثانى شئ ومع قول الشافعى انه يجب
كفارة واحدة ومع قول اجدانه ان كفر عن الاول ازمه بالثانى بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه
والثانى مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوطء
الانى كالتمتع الاول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثانى ان الحكم دائر مع الوطء الاول فقط
ولذلك اوجب الشافعى فيه ما كفارة واحدة ووجه قول اجدنا ظاهر مفصل * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه اذا قبل بشرة او وطئ فمادون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة
فى قول الشافعى مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثانى مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقبيل أو الوطء فمادون الفرج لم يصرح الشارع
بان حكمه حكم الوطء فى الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وما وجوب البدنة فلا يلزم خروج المتى
وقد حصل ووجه الثانى الحاق ذلك بالوطئ فى الفرج سد الباب ومحصول معنى الوطء بالانزال
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك انه
لا بد من سوق الهدى من المحل الى الحرم فالاول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى ان شراء الهدى وتقرقه على مساكن الحرم من غير سوق
يقع المسن يسمى هدايا لكونه محبة لا لثقله ودوجه الثانى الاخذ بنظر القرآن فى قوله هدايا بالغ
الكعبة فانه يقتضى تحريمه من موضع بعيد خارج الحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
اشترى جماعة فى قتل الصيد منهم بزاز واحد مع قول ابى حنيفة انه يلزم كل واحد بزاز كامل
فالاول مخفف والثانى مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا ومنع على البدنة
فانه لا يلزمهم الادية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به جميعا فانه قتل لم يأت به الله
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التحام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان
التحامة المسكية تسمن بقتيلها ومع قول داود انه لا جزاء فى التحام كإمر أوائل الباب فالاول فيه
تشديد والثانى فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ظاهره ما ظاهرا وما قول داود فلهذا
بلوغ شئ من الشارع بذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على
المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك فى قتل الصيد
الراحد بزاز فان أفسد احراره ازمه التئامه فأرنا والكفارة ردم القرآن ردم فى التضاد به فقال
اجد فالاول فى مسئلة القارن مخفف والثانى فيها مشدد والاول فى مسئلة قتل الصيد كذلك
مشدد وكذلك اتقول فحين افسد احراره مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القارن
ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة الا فى قول راجع للشافعى ان التحلل اذا وجد صيدا داخل
الحرم كان له ذنبه والتعريف فيه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثانى

مشدد اذ لا فرق في المحبة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كابر من أهل الادب والاول خاص بالا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من
 الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى وفيما فعله
 ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما أنتهه الأدمي فلا جرم عليه وان قطع ما أنتهه الله تعالى بلا واسطة
 الأدمي فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي
 لأحد ان يصير ما لم تدخله يد المحوادث لكونه يضاف الى الله تعالى ببادئ الرأي فلذلك شدد
 الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد المحوادث فانه يصير يضاف اليهم ببادئ الرأي فافهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول أبي
 حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول
 استثناء الشارع الاذخر لما قال له عمه العباس الا اذخر يا رسول الله فقال الا الاذخر فباس
 عليه الحشيش من حيث انه مستخلف ان قطع أو ليس له مرتبة الشجران قلع فافهم * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي في الجديدان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرم
 قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واجمده والشافعي في القديم انه يضمن بأن يؤخذ سلب
 القتال والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد بما ورد في كل منهما والله أعلم

(باب صفة الحج والعمره)

اتفق الأئمة الاربعة على أن من دخل مكة فهو بالحج ما اراد ان شاء دخل غيرها وان شاء دخل ليل
 وقال النخعي * واستحق دخوله ليلأ أفضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها
 بحسب مرة ثانية وقال ابن جبر الطبري الذهاب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك
 أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الاربعة جماهير الفقهاء وعلى انه اذا وافق
 يوم عرفة يوم جعة لم يصلوا الجمعة وكذلك المحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقه
 على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاسمي عبد الوهاب وقد سأل
 أبو يوسف ما لك من هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا بنا بالمدينة يعلمون ان لا
 جمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرم ومنهم من عرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن الميت
 يخرج دفنة نسك وليس بركن وحكى عن الشعبي والنخعي أنه ركن واجمعا على استحباب الجمع بين
 المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى أنه يستحب بعد طلوع
 الشمس وعلى انه اذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى أن
 يخبره وعلى أن طواف الافاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال
 كل جرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة العقبة من أركان الحج لا يتخلل
 أحد من الحج الا بالانسان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الأئمة الاربعة ووجه
 قول النخعي واستحقاق أن دخول مكة ليلأ أفضل كون الداخل يرى نفسه كالحرم الذي غضب

عليه السلطان واتوا به مقاولا ليعرضوه عليه والناس كلهم واقفون يتظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شك ان دخول هذا البلاستر له وأما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحاطة اذ المطلوب البداهة بالصفا قبل المروعة في السعي فالعلماء اجعلوا ذلك مطلوبا في أول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطلوبا في كل مرة من السبع فينبغي للتورع العمل بذلك خوفا من الخلاف ووجه قول أبي يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة ومضى أن ذلك يوم عيد تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود أمر بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل الكشفان الاصل عدم التحجير فانه الامر الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجمعة فلذلك كان رافع المحرج دائرا مع الاصل والدائر مع المحرج دائر مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون الميت بمنزلة زكاته ان كان الشارع عليه وظهور شعار الحج به وكذلك القول في رمي جرة له بقية فان ظهور الشعار به أكثر من رمي بقية الحجرات فافهم * وأما ما اختلف الأئمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا تسلك يستحب له أن يحرم بحج أو عمره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو وزاما ما قامت ان يحيا وزا الا بمحرما وما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد تحرم الا بمحرما مع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز بمحارمة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا أن يكرر دخوله كحطاب وصبا ذفال اول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكبير والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والتوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر قلوبهم تزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج أو عمره ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الاصاغر قلوبهم مجذوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وحب عليهم دخولها بالخروج عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع البدن بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع البدن والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله وجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شعار البيت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وستر اللبوة شرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه توثأ وفي مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه النطق فلم يشأ الا الكلام واما توالي المحركات فيه فلا يصح استنائه لان المشي هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف جيلة وسعت سبدي عليها الخواص رجه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من
 السير في المقامات طوافا كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة
 والامام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالمجوارح زيادة على القلب بمثابة
 الا ببق الناصر من ذنوبه الى من يحميه من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
 بيت الله ان يكون كالمجالس في المسجد مع الحدث الاصغر وذلك جائز فلذلك قال ابو حنيفة
 بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 السجود على الحجر الاسود سنة كالتقبل بل هو تقبل وز ياد مع قول مالك ان السجود عليه بدعة
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد
 في السجود عليه فوقف عند ما بلغه من التقبيل قط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن
 اليماني ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده
 بل يضاهي عليه ومع قول احمد انه قبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقبيل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكرنا من كراهية الاشارة لانها من علوم الاسرار * ومن
 ذلك قول الائمة ان الركنين الشاميين اللذين يمان الحجر لا يستلم مع قول ابن عباس وابن الزبير
 وجابر باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص
 بالاصاغر الذين لا يشهدون السرا الا في ركن الحجر الاسود واليما في فقط والثاني خاص بالاكابر
 الذين يشهدون السرا والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد واسرار لكن منها ما ظهر
 للناس والعام ومنها ما ظهر للناس فقط وقد اخبرني من اتق به من الفقهاء ان الكعبة صانعة
 حين صانعها وكلها وناشدته اشعارا وانشدها وشكرت فضله وشكر فضله فانها حية باجاء
 اهل الكشف ومن شهدا جادا الروح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق المعاني انجب
 من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيامة
 فيقول الصيام يارب قدمته شهوته ويقول القرآن يارب قدمته النوم في الليل فيشفعه الله
 تعالى فيه وذكر الشيخ يحيى الدين بن العربي انه لما حج تلبذت له الكعبة ورقاها الى مقامات
 لم تكن عندها قبل ذلك وتخدمته انتهى ومن هنا اوجب اهل الله تعالى على من يريد الحج
 السلوك على يد شيخ عارف بالغريق حتى يصير يرى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحج واخبرني سبدي
 على الخواص ان سبدي ابراهيم المتبولى لما طاف بالكعبة كافأه في ذلك بطوافها به انتهى *
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف
 وما رايت احدا يفعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون
 مالك لم ير من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس ورآه الامام مالك وتقدير بلوغ الامام
 ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه زوال الحجكم بزوال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى
 الله عليه وسلم احبابه بالاضطباع والرمل لاجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعرض الله ما ظنه قرش من الوهن والضعف في احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باحقة اهرهم في البيوت فلما اضطبعوا وورموا رجع قريش عما كانت ثلث فيهم وقالوا كانهم
الزنان ولكن القول الاول اظهروا كثرا دأبعا الله فقد يكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد
زوال علته المذكورة لعله اخرى فان قيل قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكنة اعلى
في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فاجوب صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لعدوهم لئلا يسمت
بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد غشى الشارع عن التجتر في المشي
الافني دار الحرب وحوز صبح اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه نهي عنه في غير الحرب فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه مع قول المحسن
المصري والمجاهدون ان عليه دما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد ولكل منهما رجال * ومن ذلك قول
جاهل العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالاول مخفف والثاني
مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقراءته في حضرة الله
تعالى اولى كما في الصلاة بجماع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد في حاجة الحق تعالى فيه بكلامه
القديم اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يخص وان كان
افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
* ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
مالك واجد والشافعي في القول الاربع انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا او مندوبا
فالجزم بان يجعله مستحبا تحقفا على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطيا لهم فافهم * ومن ذلك
قول مالك والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قول ابى حنيفة واجد في احدي روايتيه انه
واجب يجبر تركه بدم ومع قول اجد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد والتا ثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما مضى فيه من الاحاديث
ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الظاهرة كالرمي والمبيت بمزدلفة ووجه الثالث اهل بظاهر
قوله تعالى من حج البيت او عمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع المخرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي
لا غير لاسيما وقد عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فاجعله من جملة ما يتطوع به واجاب الاول
والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعدم منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
كما يطلق عليه خيرا لان من فعله فقد اطاع الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد
من البداية بالصف في حجة السعي مع قول ابى حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمروة
ويحتم بالصلاة فالاول مشدد وشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف وشهد له باطن
الكتاب والسنة وهوان المراد التطوف بهما سواء ابدأ بالمقام بالمروة نظير قول مالك في ترتيب
الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان ينسل جميع أعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلا أو تأخر عنه ولكن البداية بالصفا مستحبة عندهم لا يقول
 بوجودها التبوها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن البداية بالصفا فقال ابدؤا بما بدأ الله به أي بذكره فافهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
 بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
 وهو يحتمل الوجوب والتدب ولكن القول بالوجوب هو الأحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها
 الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جهة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع الفجر فليدلة عرفة
 تصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن وقت تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طوله عمره
 أو تلك السنة أو ذنوب من شفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
 متعينا إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولوالى الفجر لأن الشارع قال الجمع عرفة فمن فارق عرفة وعليه
 ذنب لم يبق منه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المروءات
 من الأكابر بخلاف الأصاغر لم الانصراف من عرفة قبل الغروب لأنهم معتدون على شفاعته
 غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون
 إلى شافع هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوى * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الركوب والمشى في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي
 في القديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر
 ووجه الأول عدم ورود نص في ترجيح أحدهما على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن
 الفضل لله تعالى الذي جهله إلى حضرته وذلك أكل في الشكر من أتى إلى حضرته ما شافاه رعا
 حصل له بذلك ادلال على الله تعالى وقد سألت سيدى عليا الخواص عن حكمة طوافه صلى الله
 عليه وسلم راكبا فقال حكمته أن يراه المؤمنون فيتأسوا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكبا يحتمل
 شيئين إما ليراه الناس فيستقنونه عن وقائهم في الحج وإما ليعلم الناس أنهم جاؤا محمولين على
 كفة القدرة الإلهية إظهار الفضل الله عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين
 المغرب والعشاء مزدلفة وصلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الجمع المذكور مستحب
 ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والتدب فخلافة
 المندوب جائزة ومخالفته الواجب لا تجوز * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات
 بغير الحجارة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل
 شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الثاني والثالث أن المقصود تكليية الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصة يشبهه

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تغفل له عند كل حصة فإذا أتاه بخاطر
الامكان للذات وجب رمية بحصة الافتقار الى المرح وهوانه تعالى واجب الوجود لنفسه وإذا
أتاه بأنه تعالى جوهر وجب رمية بحصة افتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير وإذا أتاه بخاطر
الجمعية وجب رمية بحصة الافتقار الى الاداة والتركيب والابعاد وإذا أتاه بالعرضية وجب
رمية بحصة الافتقار الى المحل والمحدث وإذا أتاه بالعلية وجب رمية بحصة دليل مساواة
الذات للعالم في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه وإذا أتاه بالطبيعة وجب رمية بالحصة
السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وانقمار كل واحد من آحاد الطبيعة الى الامر الآخر
في الاجتماع به الى ايجاد اجسام الطبيعة فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفصلين حرارة وبرودة
ورطوبة ويسوسة ولا يجمع اجتماعها لذاتها ولا افتقارها لذاتها ولا وجودها الا في عين الحار والبارد
واليباس والرطب وإذا أتاه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا بعدد له ما تقدم فما شئ
وجب رمية بالحصة السابعة وينتجه دليل آثارة في الممكن اذا عدم لا أثر له ومعنى التكبير عند
كل حصة أي الله أكبر من هذه الشبهة التي أتاه بها الشيطان كما وضعنا ذلك في كتاب اسرار
العبادات فاذا رمى ابليس بجديده ونحاس اورصاص او خشب أو عظم حصلت نكابة الشيطان به
اذمسه فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة وما لك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
مجاهد والنخعي والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الا مشافهة لاهله
لانه من الاسرار * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصة من رمي جرة
العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت باليلة المزدلفة وما بقي الا الشرع في التحلل
من النسك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف مخبطة بعد الزوال من
يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فناسب ترك التلبية بعد حصول العظم فافهم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فري رمي جرة العقبة ثم يخرش يخلق
ثم يطوف مع قول اجدان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور
على هذا الترتيب فيتمثل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
اقرب في حق الصفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ماسئل عن شئ قدم ولا اخرف
يوم النحر الا قال افعل ولا حرج * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الراس
الربع مع قول مالك ان الواجب حلق السكك او الاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب
ثلاث شعرات والافضل حلق السكك فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالموسطين في مقام العبودية
والثاني خاص بالعوام والثالث خاص باكابر العارفين وذلك لان الخلق تابع للرباسة الموجودة
في حق من ذكر فكما خفف الرباسة خفف خلق الشعرا فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
المحالي يبدأ بخلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ باليسر فاعتبر بين المحالي لا المخلوق
له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكرر موجهه الثاني انه ازالة قدر فاسباب البداءة به
وهذان القولان كالتولين في السوال فن جعله تكميلا قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازالة قدر
قال يتسوك بيساره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لاشعر برأسه يستحب له امرار
الموسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرباسة قائمة بكل ذات وخلق الشعركناية عن ازلتها فلما
فقد الشعرا نأب مع المجلد بالموسى في زوال الرباسة مقام خلق الشعروان كانت الرباسة حقيقة
مجلها القلب لا الراس فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يأمر بالخلق الا من كان له شعر يزال وامرار
الموسى على المجلد يزل شيئا في رأى العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم * ومن ذلك قول الائمة
باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدبحه وكذلك اسماء امرأته اذا كان
من ابل او يقر في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو
حنيفة الاشجار يحرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يبيع الهدى في الظاهر
ويشوه الصورة وأجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الادعاء لامثال امراته في الحج
واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى به كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح
والثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب أن يقدل النعم
نعمان مع قول مالك انه لا يستحب تقليد النعم انما التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك
استحباب تقليد النعم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
قول مالك أن النعم لا تخالطها الشياطين بخلاف الابل فكان النمل في الابل كناية عن صفع
الشياطين بالنمل بخلاف النعم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الهدى اذا كان منذورا يزول
ملكه عنه بالذوب بصير لساكنين فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وابداله
بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزام الناذر
بالوفاء ليس هو تكريم له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجهه الله تعالى
عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشريع فكان في خوجه على ملكه بالذوب مبادرة الى استيفاء
العقوبة ليرضى عنه به حيث ارتكب منياعه ووجه الثاني ان المراد ان خارج ذلك المنذور ومثله
في القيمة * فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول
اجدانه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف وأما ما يستخلف ويحدث نظيره فلا
رجوع في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها

في المبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول ابى حنيفة انه يؤكل من دم القران والنتع ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وفدية الاذى فالاول مشدد خاص بالا صكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء جزاء الصيد وفدية الاذى انه في الاول كغارة للصناية على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ليلامع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقرر في الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة للذبح المعتمر المروءة والحجاج منى مع قول مالك انه لا يجوز العتمر الذبح الا عند المروءة ولا الحجاج الا بى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين الاتباع ونهض بهما للوجوب اجتهد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول فتأمل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة العترة وافضلها حتى يوم العترة ولا آخره مع قول ابى حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يبدأ في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العترة مع قول ابى حنيفة انه لورمى منكسا اذا كان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداءة بالجمرة التي تلي مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث صكمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول ابى حنيفة انه نسلك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين معا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ينهر في اليوم الثاني حتى غرب الشمس وجب مبيتها ورمى القدم مع قول ابى حنيفة ان له ان ينفر ما لم يطالع عليه الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدان المرأة اذا خاضت قبل طواف الافاضة لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الحمال حبس الجمل لها بل ينفر مع الناس ويركب غيرهما مع قول مالك انه يلزمه حبس الجمل اكثر من مدة المحيض وزيادة ثلاثة ايام ومع قول ابى حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحجاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وقد افق البارزى النماء اللاتي حضرن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا ودايع عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لا فعلا الحج لا لبيت والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الاحكام)

اتفق الاثمة الاربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه من قصدته قرب أو بعد ولم يتحلل فإن سلمه ففاته الحج أو لم يكن له طريق آخر تحلل من إحرامه بعمل عمرة عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان للعدو كافراً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * فإن قيل فلم شرع الهدى للحصر مع أن الحصر لم يقع باختباره وإنما ذلك على رجم أنف العدو وموضوع الكفارات إنما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به فالجواب الأول كذلك وبما حقه أن البدن ما صد عن دخول حقه والله عز وجل إنما عنه من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي المحرم المكي فكان الهدى كالهدي بين يدي الحاج فانه يدرك قضاءها وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحمله وارؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الحق للرأس إشارة إلى الرياسة والكبر للذين كانا مانعين من دخول الحضرة فإن قال قائل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً عن الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدّه ثم المنكر أن الجواب أن ذلك كان من باب التشريع لاقامته فادخل نفسه في حكمه ثم أوضاعه ثم وجوهه لا تذكر إلا مشافهة لأنها من مسائل الخلاف التي كان يعنى بها الخواص من الفقهاء والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بأية التحلل وبالذبح والحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر وإنما يصح بالحجر فيبطل رجليه قبله وقتاً يخبر فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل ولائاً عليه من ذبح وحاق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن في التحلل عباداً كإدبائع الله تعالى كافي بنية المحرّج من الصلاة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياساً على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالأحرام وقول مالك خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الظهور والقوانين أنه يجب القضاء إذا فصل من الفرض لأن التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر من الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عندهما مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضاً كان أو تطوعاً وهو إحدى الروايتين لأحمد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالأحرام فكانه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المعنى في فاعده والقضاء وإن كان نسكه تطوعاً * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض إلا أن كان شرط التطل به مع قول مالك وأحمد أنه لا يتحلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يصح التحلل مطلقاً

قال اول فيه تخفيف بما لقوله صلى الله عليه وسلم لما نشأته قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف ووجه هذين القولين ان المرض عذر كالعدو واجاب مالك واحد بأن المرض يمكنه الاستئابة بخلاف من احصره العدو ولا يتخلو الجواب عن اشكال * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فلا سيد تحليله مع قول اهل الظاهر انه لا يستقد احرامه والامة كالعبد الا ان يكون لها زوج فبعضه تبرأ منه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني اخف عليه لعدم احتياجه فيه الى تحليل العبد ووجه اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كونه مال كالكالا يستمتع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مال كالرقة واستمتاع الزوج بها امر عارض * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بجواز احرام المرأة بقرينة الحج بغير اذن زوجها مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالفرض الا بانه فالاول مخفف ودليله ان حيا الله تعالى مقدم على حق الادعي لا سيما والحج يجب في العسر مرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضعفه عن قهر شهوته أيام الحج ويصعب جل الاول على حال الاكار الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الاصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد ائنه لقاده فان الشافعي يقول في ارجح قوايه ان له تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منه ما من حج التطوع في الابتداء فان أحرمته به فله تحليلها عند الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه بظاهرها لان من الاثمة من راعى تعظيم حرمة الحج ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنيا على المشاحة والله تعالى اعلم بالصواب

(باب الاخوية والعقبة)

اجمع الاثمة على ان الاخوية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها وانفقوا على ان المرض اليسير في الاخوية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكسبر يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور واجمعوا على ان مقطوعة الاذن لا تحزى وكذا مقطوعة الذنب لقوان جزء من اللحم وانفقوا على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاخوية المذكورة وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز بيع شئ من لحم الاخوية والمهدي نذرا كان او تطوعا وكذلك بيع الجملد خلافا للحنفي والاراضي كاسيا في الباب وانفقوا على ان البدنة والبقرة تحزى عن سبعة والثامنة عن واحد وقال اسحاق بن راهويه تحزى البقرة عن عشرة وانفقوا على ان وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يمس رأس المولود بدمن العقيقة وقال الحسن بطلي رأس المولود بدنها هذا وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وانما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة وصاحبي الامام أبي حنيفة ان الاخوية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة انها واجبة على التقيين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البلاء

الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من
المخالفات ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العيد نزول البلا عليه في كل يوم
طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحنة أولا يقع فيه من النقص
في المأمورات فكان اللائق بأهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق بأهل المشهد الاول
استحبابها وجاهم التاكيد فيها من حيث انها مهم نفوسهم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه
يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين صلى الامام
العيد ولم يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصلي الامام العيد ويخطب الا ان
أبا حنيفة قال يجوز لأهل السواد ان يخفوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية
بطلوع الشمس فقط فالاول مشددة في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد
الا في حق أهل السواد وذلك ليتسع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة
والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلولم يقل أبو حنيفة بدخول وقت
الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة وسماع الخطبتين لا يستوى طعامهم الا بعد
الزوال مثلاف يصير أهل المصربا كلون وقرحون وأهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم
ومعلوم ان يوم العيد يوم هو ولعب وسرور وعادة فكان دخل الوقت وبالفجر الثاني في مسادلة
ذهابهم لسماع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أطول
بأعنه في معرفة أسرار الشريعة * ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت التضحية هو آخر أيام
التشريق مع قول أبي حنيفة ومالك ان آخر وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام
التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لأهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول
الشافعي انه يجوز تأخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تشفيف والثالث
مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهر تابع
لما ورد في الاحاديث والاشارة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة
لم يفت ذبحها بقوات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول أبي حنيفة ان الذبح يسقط
وتدفع الى الفقراء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
والثاني ان الواجب يشدده ويخفف بالنظر لتقيد الذبح بآيام التشريق وعدم تقيده بها * ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد انه يستحب ان لا يحلق شعره ولا يقلم ظفروه في عذرة
ذی الحجة حتى يضي فان فعله كان مكروها وقال أبو حنيفة مباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول
أحمد انه يحرم فالاول مخفف بدم الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي حنيفة أخف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والتحریم والكراهة
فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول أبي حنيفة كون
الكراهة أو التحريم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه اذا ألزم أضحية معينة وكانت سليمة فمحدث بها عيب لم يمنع أخراها مع قول

أبي حنيفة أنه يمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فيحمل الأول على حال الأصغر والثاني على حال الأكبر من أهل الورع المدققين في الأدب مع الله تعالى وقد رجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن العبي في الأضحية يمنع الإجزاء مع قول بعض أهل الظاهر أنه لا يمنع فالأول مشدد خاص بالأكبر الذين يستحقون من الله تعالى أن يتقربوا إليه بشئ ناقص بصفة من الصفات والثاني مخفف خاص بالأصغر الذين لا مراعون الأمايقص للعمم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تكرر مكسورة القرن مع قول أجدانها التحزبي فالأول مخفف والثاني مشدد ويحمل الأمران على حالين بالنظر للأكبر والأصغر * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العرجاء لا تحزى مع قول أبي حنيفة أنها تحزى فالأول مشدد خاص بالأكبر من أهل الورع والتهود الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالأصغر * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تحزى مقطوعة شئ من الذنب ولو سيرامع اختيار جماعة من متأخري أصحابه الأجزاء مع قول أبي حنيفة ومالك أنه ان ذهب الأقل أجزاء أو أكثر فلا ولا جد فيما زاد على الثالث وإن فالأول مشدد خاص بالأكبر وما بعده مخفف خاص بالأصغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه نحو زلم لم أن يستأنب في ذبح الأضحية مع الكرامة في الذبيحة مع قول مالك أنه لا يجوز زاستنابة الذبيحة ولا تكون أضحية فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول كون الذبيحة من أهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك أن الأضحية قربان إلى الله تعالى فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا سرافق أحكامهم كفرهم والمشارك والفرق بينهما لا تطرق في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترى شاة بنية الأضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة أنها تصير فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالأكبر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أن ترك التسبحة على الذبيحة عمدا أو سهوا لا يضر مع قول أجدانها أن ترك التسبحة عمدا لم يجزأ كلها وإن تركها ناسيا ففيه روايتان وبذلك قال مالك وعند رواية ثالثة أنها تنقل مطلقا سواء تركها عمدا أو سهوا وعمدا ذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب أن ترك التسبحة عمدا غير منأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول أبي حنيفة أن الذابح إذا ترك التسبحة عمدا لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيا بكت فالأول مخفف والثاني وما بعده مفصل الآثار واية الثالثة عن مالك فإنها مخففة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه من منع الكل كما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا لاخذ ذبائحهم قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإن كانت الآية عند المفسرين انفسا في حق من يذبح على اسم الأصنام والأوثان ووجه من أباح الكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقراش الأحوال فإن المسلم لا يذبح إلا على اسم الله لا تكاد الأصنام والأوثان تقطع على باله وقد أجمع الأئمة الأربعة على استحباب التسبحة في جميع ما أمرنا الذابح فيه بالتسبحة وما خالف في ذلك البعض أهل الظاهر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان مخفف وتشديد بالنظر بحال الأحكام

والأصاغر فافهم * ومن ذلك قول الامام الشافعي نستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول اجدان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة وما لك انه تكرر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال أبو حنيفة بكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد من شركة غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التنفير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فاطهار الفضل في ذلك الله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال غلبة كمالها في لم يخرج عن ملكك فذبحتها العبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امرأ لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان ادق عليه * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بهامع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلا عن المخفي وأهله وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالأصاغر وأما الوجوب فهو خاص بالأكابر الذين لا يقدرون على تحمل ثقل منة الخلاق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان أحدهما يأنك التلث ويهدي التلث ويتصدق بالتلث والثاني وهو المرجح عند أصحابه انه يتصدق بها كلها الا لتمام بتركها كلها * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المذورة أو التذوق بهامع قول النخعي والأوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي تعار كالقاس والقدر والمخل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالأكابر وأهل الرفاية والثاني مخفف خاص بالأصاغر وأهل المحاجات وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضا وقال عطاء لا بأس ببيع أهاب الأضحية بالدرهم وغيرها اه ووجهه عدم بلوغ عطا منى عن ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الابل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل أكثر نجما والغنم أطيب فيحمل الاول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الأكابر في الدنيا المترفين فيخفى كل انسان بما هو ميسر عنده ويجب ان يأكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تخزى الا اذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا أقول انها مستحبة ومع قول احمد في أشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة واختاره بعض أصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني أخف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة شاهد للوجوب والتدب مبال لكل منهما حال فالاستحباب خاص بالموسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن

والجواب خاص بالا كابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالاصغر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في المعية ان يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكركم عتابة الاثني في الارث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فان واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا الشهيد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد * ومن ذلك قول الشافعي واجدنا بصحاب عدم كسر عظام الفقيقة وانها تطلع اجزاء كبارا قاعا ولا سلامة المولود مع قول غيرهما انه يستحب كسر عظامها تفاقا لا بالذبول وكثرة التواضع وخود نار البشرية والله تعالى اعلم

(باب النذر)

اتفق الأئمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيدين واما يوم الحيض فان نذر صوم العيدين وصام صح صومه مع التحريم عند أبي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال دارقطني انه صومها متتابعاً فالاول خاص بالا كابر من اهل الاحياط وهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول احمد في احدى روايته انه يعتقد ولا يحل فعله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فقام على ذلك فكان وجوب الكفارة لا ثقبه فدفع عنه اثم نية فعل تلك المعصية * ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واجد في احدى روايته انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة عشرين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية فكأن فيه شاة قياساً على الدماء الواجبة في الحج بقدر حوام او كفارة عشرين قياساً على العيمين اذا حنث فيها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من نذر نذراً مطلقاً صح وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه بعنى النذر المذكور بشرط اوصفة فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان لا يفارق حضرته بالاحصول شيء غير عليه لان ذلك كالملاعب فهو كنز نوى نظام الصلاة مطلقاً من غير تعيين فانه تعص صلاته ووجه الثاني ان تعليقه بشرط اوصفة هو موضوع النذر فاهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده ولم يلزمه شيء مع قول احمد في احدى روايته انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة عشرين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه

مثل ذلك قريبا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في احدى القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر يغير بين الوفاء وبين كفارة يمين فالاول مشدد والثاني ومابعده فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان من نذر قربة في الجحاج كان قال ان كنت فلانا فله على صوم او صدقة فهو بخير بين الوفاء بها التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة انه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة ومع قول مالك واجد انه تجزئه الكفارة ويقال ان العمل عليه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة طاهر في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد * ومن ذلك قول الشافعي فيمن نذر ان يتصدق بماله انه يلزمه ان يتصدق بجميعه مع قول اصحاب أبي حنيفة انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قول آخر انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة وغيرها ومع قول احمد في احدى روايته انه يتصدق بجميع الثلث من امواله وفي الرواية الاخرى الرجوع اليه فيما نواه من مال دون مال فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومابعده قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف ومرجعه الاجتهاد * ومن ذلك قول مالك واجد والشافعي في اصح قوله ان من نذر الصلاة في المسجد المحرم تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والاقصى مع قول أبي حنيفة ان الصلاة لاتعين في منجى بها فالاول مشدد وهو خاص بالا صاغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يشهدون تساوى المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد لله لا من حيث ما جعله الله تعالى للكل من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح ان يكون القائلون بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالاصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون اكمل من القائلين بالتساوى فقط ونظير ذلك الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المتعظم مثل الرجوع الاسماء كلها الى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد الى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم وبالنظر الى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم اضر له ذرقضاه مع قول مالك انه اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالا صاغر ووجه الاول اس النذر على الفرض في نحو قوله تعالى من كان منكم مريضا وعلى سفر فعدة من ايام اخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لانه مما اوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما امره بالوفاء به الا عقوبة له على سوء اذنه في مزاجته الشارع في التتريع ولذلك ورد النبي عنه وعده بعض المحققين من جملة الفضول النبي عنه وما مدح الله تعالى الذين يوفون بالنذر الامن حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم * ومن ذلك قول مالك

واجده انه لو نذر قصد البيت المحرام ولم يكن له نية حج ولا عمرة أو نذر المشى الى بيت الله المحرام
لزمه القصد بحج أو عمرة ولزمه المشى من ديرة أهله مع قول أى حنيفة انه لا يلزمه شئ الا اذا نذر
المشى الى بيت الله المحرام وأما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وليس كل منهما وجه بالنظر للاكابر والاصاغر * ومن ذلك قول
الشافعي في احداثة ولين وأبي حنيفة ان من نذر المشى الى مسجد المدينة أو الأقصى لا ينقذ نذره
مع قول مالك وأحمد والشافعي في ارجح قوله انه ينقذ ويلزمه فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد وتساويها قريبا فراجع
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو نذر فعل مباح كان قال الله على ان أمشي الى بيتي
أو اركب فرسي أو لبس ثوبي فلامسني عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة عمن اذا خالف وان
كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد انه ينقذ نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
كل من هذ الاقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى اعلم
(كتاب اطعمة)*

اجمعوا على أن لحوم النعم حلال واتفقوا على أن كل طير لا يحلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على
أن الأنثى حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيوان البحر هو الحلال والفقهاء على أن
الجلالة اذا حبست وعلفت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت الكراهة
عنده من لا يقول بتحررها كالائمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوما والشاء
سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك
اتفقوا على أن السم أوالزيت أو غيرهما من الادهان اذا وقعت فيه فأرة فأليف وما حولها حل
أهكل الساق وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه طائر
الاباذن ما لم يكن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك
قول الامام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يصل اكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول
أصحابه بحرمته وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه
لكراهة كونه نازلا في الاستطابة عن محوم انعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلهم اذا قيل
ربا باحتياط فيضعف الاستعداد لمر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من
قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي ابقائها وعدم ذبحها ولو حل اكل لحمها في الجملة
فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اكل لحم البغال والحمير الا هلية مع قول
مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققو أصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحل اكل لحم
بغال وقال ابن عباس يحل اكل لحوم الحمير الا هلية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه

تخفيف والزابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فوجه الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فمن طاب له أصل شئ من ذلك فلا حرج ومن لم تعبه نفسه بأكله فلا ينبغي له ذلك ما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعدوبه على غيره كالعقاب والصقرو والبازي والشاهين وكذا ما لا يخلب له اذا كان يأكل الجيف كالنسر والرحم والقراب الابع والاسود وغير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقصر غيره ويقهره من غير رجة بذلك الحيوان المقصور فيسرى نظير تلك القسوة في قلب الاستكل له واذا قسى قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحجار ومن هانورد انتهى عن الجلولس على جلود النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما حرج وجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستخف ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطبه فباح له اكله فان العلة في تحريم غير المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان كل كل ما لا تشبهه النفس يكون بطي الهضم فيورث الامراض عكس كل الانسان ما تشبهه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما استندت الشهوة اليه كان اسرع فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والمهدد والمخفاش والبوم والبيغاء والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم وذلك كحكم كلب الصيد والماشية فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يعدوبه على غيره كالاسد والثعلب والذئب والليل والدب والهرة اما لكافانه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويعمحل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فافهم * ومن ذلك قول صاحب التيجيز بتحريم اكل الزرافة مع قول السبكي في القناتى الحلية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويعمحل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية * ومن ذلك قول الشافعي واجد بجمل التعلب والضب مع قول مالك بكراهة اكل لهما مع قول ابى حنيفة بتحريمهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر مرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب واليربوع مع قول ابى حنيفة بكراهة اكلهما مع قول اجد باباحة لحم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالفار والذباب والدود المفرد عن معدته والذى يسهل تميزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويعمحل ذلك على حال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات خنفاً فانه من

غير سبب يصنع به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واجد بتجريمه ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد والحماة اذا ذكيت والمخلد دابة عيائه تشبه الفأر فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد والشافعي في اصح قوليه انه يحرم اكل ابن اوى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان الهرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدي روايتيه انها مباحة وفي الاخرى انها حرام فالاول والاربع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتihad المجتهدين * ومن ذلك قول ابي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وركب الماء والصفدع وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التسحاق والصفدع والكوسج وبقة قر غير السمك عنده الى الزكاة كخنزير البحر وكلبه ران * ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فاره ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبه في البر لا يؤكل ورجع بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا التسحاق والصفدع والحية والسرطان والسمكة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امن الله تعالى عليه * ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فحمل كل ما فيه الا الخنزير وراحتي الخنزير وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسماء والذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقيل له انه من البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير واتم سميتوه خنزيرا وبقيته وجوه الاقوال طائفة مذكورة في كتاب الفقه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بكراهة اكل لحم الجمل لانه من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بتجريم اكل لحمها وابناءها ايضا فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب المحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرقاهية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للضطر اكل الميتة ولا يجب مع قول غيره انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع الملاك عن المفد فالاول خاص بالاكابر المتورعين الشديدين والثاني خاص بالا صاغر فكان لسان حال الاكابر يقول لناترك اكل الميتة تعزيم البطون تنازع اكل النجاسة من حيث انها لم يحل نظر الله اليها كما ورد وكان لسان حال الا صاغر يقول ان مراعاة بقائه بنفسى من حيث انها ودعة لله عندي اولى من مراعاة استحلال النجاسة فان الله تعالى يحب بقاء العالم اكثرا من ذهابه قال تعالى ولا تقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وان جھول للسل فاجتمع لها وقد تقدم ان داود عطا الصلوة والسلام لما بنى

بيت المقدس كان كل شيء بناء يهدم فشكل ذلك الى الله فأوحى الله تعالى اليه ان يفتي لا يقوم
بشأه على يدى من سفل الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعنى الجهاد فقال الله تعالى
بلى ولكن اليسوا بعداى انتهى * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى فى أحد قوليه انه
لا يجوز له أى للمضطر الشبع وانما يأكل سد الرق مع قول مالك واجدى إحدى روايته انه يشبع
ومع قول الشافعى فى ارجح قوليه انه ان توقع حلا لا قريبا لم يجز غير سد الرق ومع قوله ان المتقطع
فى طريق يشبع ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالا كابر والثانى فيه تخفيف وهو خاص
بالاصغار الذين لا يقدرون على شدة المجموع ووجه الارجح من قولى الشافعى العمل بقاعدة ما جاز
للضرورة بقدر بقدره ووجه جواز التزود ومنها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعد
ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك * ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعى وجماعة
من اصحاب أبى حنيفة ان المضطرا اذا وجد ميتة وطعام النعير أو كل طعام النعير اذا كان غائبا بشرط
الضمان وبترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب أبى حنيفة وبعض اصحاب الشافعى انه يأكل كل
الميتة فالاول مشدد فى اجتناب الميتة والثانى مشدد فى اجتناب مال الغير فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان الغالب سهولة بذل العبد طعامه للمضطر وعدم توقفه فى ذلك فقدم على
الميتة ووجه الثانى ان الميتة لا تتبعه فيما لاحد من الخلق فى الدنيا ولا فى الآخرة فكأن أكلها
اخف من أكل طعام النعير ولو حصل بأكلها بعض مرض فى المحسد فربحى الشفاء منه بالداواة
ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال فى الخليج أيام عدم الماء وهو ينهش
فى دجاجة ميتة فنظرت اليه شرا فقال لى استعذ بالله تعالى من زمان صار التغيير فيه يقدم
الميتة على ما فى أيدي الناس * ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على تعذر تطهير الدهن المائع
اذا تنجس وان منه حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بتسليمه فالاول مشدد والثانى مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعى انه لا يجوز
الاستصباح به فيجمل كلام المانع فى المسئتين على حال أهل الرفاهية من الانغناء ويحمل كلام
المجوز على حال أهل الضرورات * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى بإباحة الشحوم التى
حرّمها الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما فيه فيه يهودى مع قول مالك فى إحدى روايته انها
تحرم وفى الرواية الأخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن أحمد واختار جماعة من اصحابه
التحريم وجماعة الكراهة منهم المحرقى فالاول مخفف ومقابله من التحريم مشدد ومن الكراهة
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال طاهر * ومن ذلك قول أبى
حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش أو دواء له شربها وهو أحد أقوال الشافعى مع قول
الشافعى فى أصح قوليه المنع مطلقا ومع قوله فى القول الآخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوى
واختاره جماعة فالاول مخفف والثانى مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الضرورات تلجأ المحظورات ووجه الثانى ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح
لنا بجواز شربها لعطش أو دواء فتقف عن الشرب ونشرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا وتنوب

منه ونستغفر الله تعالى ويصالح الاباحة على حال الاصاغر والمنع على حال الاكابر ووجه
المنع في التداوي دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم
عليها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز لمن يبستان غيره وهو غير محوط أن يأكل
من فاكهته الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه وأما مع الضرورة فيأكل بشرط الضمان مع
قول اجدني حدى روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله
في الرواية الاخرى انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشدد وهو احوط للدين والشافعي
مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
باستحباب ضيافة المسلم للمسلم اذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب
مع قول اجد وجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى
امتنع من الواجب صار عليه ديناً فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل
المرورات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكرم
والمرودة طلب تخليص ذمة أخيه من تبعة اخلاؤه بحقه ثم ان من المرودة اسقاط ذلك الحق بعد
ترتيبه في ذمة المضيف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول الشافعي في أظهر قوله ان أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص
وكثرة النفع المتعدى الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

(كتاب الصيد والذباح)*

اجمعوا على ان الذباح المعتد بهاذيحه المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكرو والانثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير أهل الكتاب وعلى ان الزكاة تصعب بكل ما نهى الله
وحصل به قطع الحلقوم والمرى من سكن وسيف وزجاج وحجر وقصب له حديق قطع كناية قطع السلاح
المحدد واتفقوا على أنه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك الذبوح وقال سعيدين المبيح يحرم ووجه هذا
القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تحرق الابل قائمة معقولة
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطباذ بالجوارح المعلة كالكلب
والفهد والصقر والشاهين والبازي الا الكلب الاسود عند اجدك سياتي وعن ابن عمر ومجاهد
انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولورعى طائراً فجرحه فسقط الى الارض فوجدته ميتاً حياً باتفاق
الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه لا يجوز الزكاة بالسنن والطف مع قول أبي حنيفة تصح اذا كانا منفصلين بمعنى
عن الذبايح فالاول مشدد ودليله النهي عن الذبايح بها والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا
منفصلين انهما ينهران الدم بخلافهما متصين فان حركتهما تكون ضميعة لان كاد قطع الحلقوم
والمرى فيؤدى ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرفع السكين لسنهما مثلاً ومتى رفعهما ثم عاد حرمت الذبيحة
فاقيم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذا الاربعة وهي الحلقوم

والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرى فقط ومع قول ابى حنيفة انه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرى والودجين فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه ما ظاهره ان كلامه ما يخرج للدم الذي يضرب قاعه في الذبيحة ولومع بط * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واجد لا تحل بحال فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول معروف ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما نحره مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعيرا أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل وجهه بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحل على الكراهة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق الثرية فهو غير صحيح فلا يحل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا مأكولا فوجد في جوفه جنينا متاحلا أكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف ومجول على حال من طاب نفسه بأكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بذكاة أمه والثاني فيه تشديد ومجول على حال من لم تطب نفسه بأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكل المعلوم سواء كان أسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلقة مع قول احمد انه لا يحل صيد الكلب الأسود ومع قول ابن عمر وبجاهد انه لا يجوز الاصطياد بالكل فقط فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الأسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس لانه لا يكبل له ولو كان له كلب محل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر وبجاهد ان الاصطياد بالكل هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكل كل ما فيه فكذلك فشمع السبع وغيره مع انه ورد ما يشهد للسمية السبع كلها في حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله تعالى عليه السبع فأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلوم اذا استرسل على الصيد طلبه واذا جرحه عنه انزجروا إذا أسلده استسلى كونه اذا انخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني حصول الانتقاد للصائد الثلاثة شروط الاول فكان فعل الجراح اذا اجتمعت الثلاثة فعمل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانتقاد الا بكونه يمسك الصيد للصائد ويخلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واجدانه يشترط في الجراح ان تذكر منه الشروط مرات حتى يسمى معلما وقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الوجود والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجراحه على الصيد وانه لو تركها ولو عاين المجرم مع قول ابى حنيفة انها شرط في حال كونه ذاكرا فان تركها

ناسبا حل او عامدا فلا ومع قول مالك انه ان تعدت ركعها لم يحل وان نسي فقيه روايتان ومع قول
 احمد في الظاهر روايته انه ان تركها عند ارسال الكلب أو الرمي لم يحل الا كل من ذلك السيد على
 الاطلاق عمدا كان الترك أو سهوا ومع قول داود والشعبي وأبي ثور ان التسمية شرط في الاباحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا أو ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرابع
 مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد بجميع الاقوال فان
 الامر بالتسمية يشمل الوجوب والندب فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الكلب لو عقر
 الصيد لم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مسنونة فبات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابي
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد واللاق بأهل الورع الثاني واللاق
 بغيرهم الاول * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوليهما ان
 الجراح لو قتل الصيد بنقله حل مع قول احمد وابي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاق بأهل الخاصة الاول وبأهل الرفاهية
 الثاني * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليهما واحمد ان الكلب المسلم لو اكل من
 الصيد حرم وكذا ما عاصده قبل ذلك ما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخرانه يحل
 فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جراحة الطير في الاكل كالكلب مع قول ابي حنيفة
 انه لا يحرم ما اكلت منه جراحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوليهما واحدانه لورعي صيدا وارسل عليه كلبا فغمره
 وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقرمى بجوزان بموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابي حنيفة انه
 ان وجدته في يده حل او بعد يده لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي الحمل لائمة الحديث
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لو نصب احمولة فوقه فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
 بجده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه لو قوحش انسى فلم يقدّر عليه فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحشي مع قول مالك ان
 ذكاته في الخناق والذبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واحد في روايته انه لورعي صيد اذا فقد نفعه من حل كل
 واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انه لا يحل لان كانتا سواء ومع قول مالك
 ان كانت القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجع
 لاجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيهما لو ارسل الكلب على
 الصيد فزجره فلم يترجروا في عدوه لم يحل اكله مع قول ابي حنيفة واحد بجده فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة

الثلاثة انه لو اذات الصبي من يده لم ينزل ملكه عنه مع قول احمد انه اذا بدق البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع الى ما ظهر للجهتهين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو صاد طائر ابريا وجعله في برجه فصار الى برج غيره لم ينزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن انس ببرجه بطول مكته صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب والشرع في ربيع البيوع وما بعده من ربيع النكاح والمجراحي الى آخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جذا لثلا بطول الكتاب وتسريكتها على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب البيوع)

اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفة على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع الجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما المسائل التي اختلفوا فيها فن ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة واحمد انه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع ان اذنا سابقا من الولي وأحمد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول لعدم بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء ما اموالكم التي جعل الله لكم قياما الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى اعطاء السفهاء المال لاسيما لزوم البيع والشراء لبذل المال والجماع بينهما انقص العقل الموقع لكل منهما في اضعاء المال في غير طريقة الشرعي ووجه الثاني ان العقل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي فصح البيع لان الصبي حديث كالدلال والعاق وغيره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المذكرة مع قول أبي حنيفة بختمه فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكرام رجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما ظنوه لانهم العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن محتار فاساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم له بحبس أو غيره وجعلنا الاثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح المحاق الاثم بالمشتري أيضا حيث علم بالاكرام * ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوليه وأبي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين عنهما انه لا انعقاد البيع بالمعاينة مع قول مالك ان البيع ينقضي باختياره ان الصباغ والنوى وجاعة من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع

والمشتري وترافعه الى المحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا باسمهم
من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا رأينا بدفع اليه ذناير مثلا ثم دفع الخوا به جارا مثلا ووجه قول
مالك ومن وافقه ان القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن واعطائه المبيع للمشتري
ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالا كابر من أهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون
الحظ الاول ولا يخبرهم كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان وأما الاول
فهو خاص بابناء الدنيا المؤثرين انفسهم على اخوانهم بل ربما رد أحدهم شهادة من شهد عليه
بحق وطعن في شهود خصمه * ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشهاد الحقرة
كرغيف وخزمة يقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم
في الامور الخطيرة وضابط الخطير والتحقيق ان كل ما يحتاج الناس فيه الى التراجع الى المحاكم
فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المبيع
ينقذ باللفظ الاستدعاء كعني أو اشتري فمقول بعث أو اشترى مع قول أبي حنيفة انه لا ينقذ
أصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الفرض بكون المشتري بائنا أو مشتريا
اذ لا بد من الجواب في المسئلتين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة
فربما فهم الناس منه انه لم لو يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان
يسأل ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حل الاول على حال الا كابر من
أهل العلم والدين الذين يرون الخط الاول ولا خواهم وحل الثاني على من كان بائنا من ذلك
كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة أو القرائن فوجه الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا
أو تمته الزوم المبيع فان اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار للآخر حتى يفارق المجلس أو يختار
الزوم مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت للتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد
فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث اليمان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول أحدهما
اخترت يعني الزوم ووجه الثاني لزوم المبيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار
مجلس ويصح حل الاول على حال الا صاغه الذين يؤكل واحدهم الخط الاول فرفل نفسه فوجهما
الشرا ع يجعل خيار المجلس لهما تقصير نظرهما وترددهما في لزوم المبيع كما يصح حل الثاني على
حال الا كابر الذين يؤكل واحدهم الخط الاول ولا خيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس
لعدم توقع حصول ندم لاحدهما اذا ظهر لخط الاول ولا خيه بل يفرح أحدهما بذلك فافهم *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول
الامام مالك يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالقاعدة التي لا تبي
أكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها أكثر من يوم والقرينة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة
أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد يثبت من الخيار
ما يتفقان على شرطه كالأجل فالاول فيه تشديد على اللزوم للصحة في ذلك والثاني فيه تخفيف

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهد
بجسب اختلاف مراتب الناس في تنظيم امور الدنيا وهوانها عليهم ورفوتهم المحل الاوفا
لاخيهام ولا أنفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان الخيار اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة ان الليل يدخل
في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول
مالك ان البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لابد من اختيار ارجازة فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد واحتياط للدين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بفساد
البيع اذا باع سلعاً وشرط انه اذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما وذلك لفساد الشرط
وكذلك الاول فيما اذا قال البائع به ثلث على اني ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام
فلا يبيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري
وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليمه
الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول في المسئلة الاولى مشدد وقول أبي حنيفة
فيه مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجه السائل الثالث ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ثبت له الخيار
فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيابه مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحبه لا يرضى
لاخيه بالخيار فكيف كان له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني
انه قديم وله عند حضوره غير ذلك فراجع ابو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول
على حال الاكابر الذين يرون لاخيهام المحل الاوفا ورجل الثاني على حال من كان بالضد من ذلك *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والساق في انه اذا شرط خيار بوجه في البيع بطل الشرط والبيع مع
قول مالك يجوز وقضرب له مدة كدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول احمد بفساد البيع مع قول
ابن أبي ليلى بفساد البيع وطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
وارابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط
ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول احمد بفساد ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن
ابي ليلى ان البيع قد انعقد باهنة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله
راجع الى اجتهاد المجتهد فاني لم ار له دليلاً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار
اذا مات انتقل الحق الى وارثه مع قول أبي حنيفة ان الخيار يستقط بموته وفي الوقت ينقل الملك
فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت البائع وتوجه ذلك مذكور في كتب الفقه بتفاصيله
وتنبيهه فلا يطيل بذكره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للبائع وطء المجازبة في مدة
الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يحل وطؤها للبائع ولا للمشتري فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن الحجارية
لثبت الا باقتضاء عدة الخيارات فكأنها لم تخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول اجد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الامع تحقيق
صحته الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين
(باب ما يجوز به وما لا يجوز)

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانفة وعلى انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال على
ابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك
في البحر والعبد الا بقى خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الا بقى وعن عمر بن
عبد العزيز بن ابي ليلى انهما جازيا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتج في اخذه
الى مؤنة كبيرة واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك تأثرته ان انفصلت من حي عند الشافعي
واتفقوا على ان ابن المرأة طاهر وعلى جواز شراء المخنف وانما يختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوز بيع
العين الخسنة في نفسها كالكلب والخنزير والخنزير السرجين فان تلف الكلب وانلف فلا قيمة له
وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن
النخس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والسرجين وان يوكل المسلم ذميا في بيع
الخنزير والتبذير وفي ابتداءه ما ومع قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقيل به منهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه
بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخنزير يصح
جمله قول ابي يوسف يجوز للمسلم ان يوكل ذميا في بيع الخنزير على كونه كان يرى ان الوكيل غير
سفير محض والتحديث انما لعن بائعها وهو من الذي لا مسلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
يجوز بيع المدبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا صغار الذين قد يحتاجون الى ثمن المدبر
بعد التدبير فيكون توسعة الائمة عليه يجوز بيع المدبر وصرف ثمنه في ضروراته رخصة به وذلك
احق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط التبعة مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الزجر جوع فيها وهو
خاص بالا كبر من الاولياء والاراء فافهمه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف
مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم كما اذا خرج الوقف مخرج الوصايا فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا كبر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صغار فكأن يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه
لا سيما ان احتاج اليه لم يحكم فيه كما * ومن ذلك قول الشافعي واجد بجواز بيع لبن المرأة
مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه

في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن أي ثمن لبنهن وأجرة حضائتهن
للطفل وقوله تعالى فآتوهن أجورهن مؤذن بحقة بيعة ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
الأمومة في العادة الا لا آدميون ومن المعروف ان تسقي المرأة نولها ولدان أحبها المسلم بل ثمن
لشرف النوع الانساني * ومن ذلك قول الشافعي واجد في إحدى روايته انه يجوز بيع
دور مكة لكونها فتمت صلحا مع قول أبي حنيفة واجد في أصح روايته انه لا يصح بيعها
ولا اجارتها وان فتمت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ثقبلا على بيعة دوره لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى العباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حاضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته ادبا مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالاضمان هو حجاب عن ربه
عز وجل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله فلن يبيع ولذلك قال بعض المؤمنين ان انبياء
والاولياء لازمة عليهم رفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا كالتسبيح وان كان
الجمهور على خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزاء بشرى نافعهم ومن ذلك
قول الشافعي في ارجح قولي انه لا يصح بيع مال لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول أبي حنيفة
واجد في إحدى روايته انه يصح ويوقف على اجازة مالكه وهو القديم من قولي الشافعي بخلاف
الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة ومع قول مالك انه رقة البيع والشراء على
الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال طاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ماله حال التملك اذ لا تقدم تأخير *
ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع الممته بغير ملكه عليه مطلقا بل قبضه
عقارا كان او متقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل قبضه مع قول مالك لا يجوز بيع
العام قبل القبض وامامنا سواه فيجوز بيع قول أحدنا ان كان المبيع مكيلا او موزنا او معدودا
لا يجوز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
تفصيل فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول معنى الشارع عن بيع الممته قبضه ووجه الثاني
ان الله تعالى انصف غيره غالبا بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة تغيره على الطام
بخلاف ما سواه ووجه قول أحدنا سهولة قبض المكيل والموزن والمعدود عادة فلا تدبر عليه
القبض * ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان القبض في التناول يكون بالنقل وفيه لا يتغل كالتناول
والثالث على الاشجار بالتخلية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجمع بالتخلية ووجه القولين
ظاهر اما الاول فلان المتقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا لنقل بخلاف
العقار ووجه الثاني ان البائع اذا على بين المشتري وبين المبيع فقه ممكنة منه ففصل الغرض
من النقل بذلك * ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز بيع عن محبة ولا كعبد من عبيد
أو ثوب من اثواب مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبلين ثلاثة اعبدا وثوب من ثلاثة اثواب

بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار برد الامر الى الرض فكل من اشترى رضى بالعيب ان
كان هناك عيب * ومن ذلك قول مالك والشافعي في ارجح القولين انه لا يصح بيع العيب
الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهما مع قول ابي حنيفة انها تصح وبشئ للمشتري الخيار عند
الرؤية وبه قال احمد في اصح الروايتين عنه واختلف اصحاب ابي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس
والنوع كقوله بعثك ماني كمي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وبصح حل الاول على بيع ما يفتقر فيه التعدي من مد العدة والرؤية والثاني على ما لم
ينبغي تبينه وبه قال بعض الشافعية * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح بيع الاعمي وشراؤه
واجارته ورهنه وهبته وبشئ له الخيار اذا لمسه مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يصح بيعه
ولاشراؤه الا اذا كان راي شيئا قبل اعمى مما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث انما يبيع عن تراش وقد رضى الاعمي بذلك
ووجه الثاني قصور الاعمي عن ادراك المجيد الردي وفرعنا من انهم اذا اخبروا بالبر براءة فانه مثلا
ويحتاج الى رد مع الحياء والمحل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع البائس
في قشره الاعلى مع قول ابي حنيفة بخلافه فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
خاص بدوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بهت يبيع
الخطئة في سنلها مع قول الشافعي في رجع قوليه انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه يصح بيع الفحل في كوارته ان شوهد مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع الحفل فالاول مخفف
خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان
في الانتفاع به ان يتجه من صاحبه وذلك لانه لا يضبط بعدد ولا وزن ولا كيل فنرجع عن
موضوع البايعات * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
يجوز بيعه اياما معلومة اذا عرف قدر حلابها فالاول مشدد دليله الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به اياما معلومة غالباً بل رأينا من يبيع لبن بقرته الشهر
واكثر بطريق الاباحة أو الهبة والاول خاص بالكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة
حيث طاب به نفس البائع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باباحة بيع المخفف من غير
كرامة مع قول احمد والشافعي في أحد قوليه بصرامة وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المبيع حقيقة انما هو الجلد والورق وأما لقرآن
فليس موجبا في الورق ووجه الثاني انه لا يستقل انفصال اللفاظ عن المعاني فكرو
البيع له دخول معاني القرآن في ضمن ذلك تمثيلا لاسيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وان كان النطق به واتصافا فانهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسقط كتاب
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح بيع الغنبل لساير المخرج الكرامة مع

قول أحد بدم العصفه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
يؤخذ بها البدو واما الوسائل فقد يحال بين البدو بينها فذلك كان يبيع العنسان يريد ان
يهصره خرا غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنسان لعمارة الحجر وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال ابن شئت ووجه الثاني سد الباب
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على
خلع انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه ذلك فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم اجرة
ضراب الفعل مع قول مالك يجوز اخذ له عوض على ضراب الفعل فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين
في البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
لكل منهما هو شبهة التفريق بين الام وولدها قبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة في المشهور
انه لا يصح ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
لعموم نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فلم يستثن العتق فيما ظفر به فائل هذا القول
من الحديث والانسان متبع ما هو مشروع فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحريم التفريق
في البيع بين الام وولدها قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بجهة البيع مع تحريم التفريق قبل
البلوغ فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع)

اتفقوا على انه لو باع عبد بشرط الولاية لم يصح وعن الاصطخري من اصحاب الشافعي انه يصح
البيع وبطل الشرط فغير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والنخعي انه لو باع دارا بشرط ان يسكنها
لسانع من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان والله تعالى اعلم

(باب الربا)

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبمة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والمخ اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروها وحلها بالامتناع غسل وزناوزن يدايدو يحرم نسبته
وانفقوا على انه لا يجوز بيع المحنطة بالمحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ اذا كان
بعبارة الامتناع بل يدايدو يجوز بيع التمر بالمخ والمخ بالتمر متفاضلين يدايدو هذا اما وجده
من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه هن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الائمان او من جنس الائمان مع قول ابي حنيفة ان علة الربا
فهما كونهما موزونين في جنس فيعبر الربا في سائر الموزونات واما العلة في تحريم الربا في البر
والشعير والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مضمومة فيعبر الربا في النماء

المذهب والادهان على الامع وقال في التقديم انها مطلومة أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر
انها غير مكيل وهو مختص بالنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها سكونها مكيلة
في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد وإبني أحدهما كقول
الثاني والسابعة كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما تحب فيه الزكاة فهو ربوي فلا يجوز
بيع بيع ببيعين وقال جماعة من الصائبة ان الرابح بالثمن فلا يحرم التفاضل انتهى
وتوجه هذه الأقوال ظاهر عند إربابها فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز
بيع بعض الدراهم المفشوشة ببعض ويجوز أن يشتري بها سلعة مع قول أبي حنيفة انه ان كان النفس
قليلًا حازمًا فالأول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة مدحجوة ودرهم والثاني مخفف خاص
بعموم الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والثافعي انه لا ربا
في المحدد والرصاص وما أشبهه سالان العلة في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة
وأحد في أظهر الرابح ان الزيادة تعدى إلى النحاس والرصاص وما أشبههما فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تخصيص الشارع الذهب والفضة
بالذكر في الزيادة غيرهما ووجه الثاني المحاق المحدد والنحاس بهما في الجنسية والصفة
فوزعاً فاشترط فيهما التحول والمماثلة والتفاضل قبل التفرق إذا باع جنساً بجنس * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه من جنسه مع قول أبي حنيفة ان ذلك جائز
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر للجنسية التسمية
ووجه الثاني عدم الظاهر اليقيني كون عنده الحيوان من جنس اللحم الا اذا خرج وما لم يخرج فهو
جنس آخر * ومن ذلك قول مالك والثافعي انه لا يجوز بيع دقيق الخطة بثمنه مع قول أحمد
يجوز به ومع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع أحدهما بالآخر اذا استويا في الزهوية والمثبونة
فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في ذلك
كالوجهين في المسئلة قبلها في التلبيح وعدمها والله اعلم بالصواب

(باب بيع الأصول والثمار)

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حاصها الا المنقول كاللدو والكبرة
والسبر وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها والاجابات وارفق والسم المسمران وكذلك اتفقوا
على انه اذا باع غلاماً أو جارية وعليهما ثياب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل
في بيع الدابة المحمل وابقود والسمام وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعثك مرة هذا البستان
الاربعة اصم وعن الاوزاعي انه لا يبيع هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا باع نخلاً وعلم المطلع مؤبداً دخل في البيع أو غير
مؤبداً لم يدخل مع قول أبي حنيفة انه يبيحون للبايع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى ان النخلة
للمشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الشك الأول من قول الأئمة الثلاثة ان المطلع قد صار ظاهراً غير مؤبداً فدخل في البيع كبقية

التحفة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع على جلة التحفة فتمثل طامها سواء
ظهر لم يظهر ومن هذا علم توجيه قول أبي ليلى والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه إذا باع الفرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد
والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المقدس قل على معلوم ومجهول
قد لا يخرج به الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد
لاخيه بالخزعة من الفتن المقابل للذي يخرج به الله من الفرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
إذا باع شجرة واستثنى غصناتها لم يصح مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر تخليص ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة
ولا نقص من محابوزة الأغصان وهو خاص بالأكابر من أهل الورع ووجه الثاني المساحة بمثل
ذلك عادة فصح استثناء الغصن والله اعلم

(باب بيع المرأة والزنا العيب)

اتفق الأئمة على أن التصرية في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك
اتفقوا على أن البائع إذا قال للمشتري أملك المبيع وخدأ الراس العيب لم يجز للمشتري على ذلك
وان قاله المشتري لم يجز للبائع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا أتى بالبائع فسلم عليه قبل الرمي
لم يسقط حقه من الرمي خلافاً لمحمد بن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج
أنه مسلم ثبت له الخبار واتفقوا على أنه إذا ملك عبداً ما لا يباعه وقلنا أنه أي العبد يملك لم يدخل
ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تباهه
وكذا الواعقة وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة * وأما
ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المرأة مع قول أبي حنيفة بعدم
ثبوته فيه فالأول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول وقوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر
وهكذا القول في سائر ما شد فيه العلماء لأن قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم
بعض ومن روية الخط الأوفى لا أنفسهم دون أخوانهم انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحدان الزنا العيب على التراضي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص
بالأكابر الذين لا يخوف عندهم على أحد من بيع ما لهم ولا يرجون أنفسهم على أحدهم والثاني
مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الخط الأوفى لا أنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخط الأوفى
لاخيه وربما رأى الخط الأوفى لاخيه ثم يتغير الحال عليه به وذلك فكان اشتراط الفورية
أحوط لديهم فأنهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثافعي أنه إذا وجد بالبيع عيب بعد
قبض المبيع والتمس أن يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك أن عهدة الرقبى إلى ثلاثة أيام
الأولى الجذام والبرص والجئون فإن عهدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول
مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الأدب والتباني مفصل ووجه التفصيل

في الشئ الاول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشئ الثاني من كلامه القياس على ما قاله في باب خيار السكاح في العنة فانهم ضربوا لها ذلك سنة وايضا فان أقل مدة ينزل فيها الجذام والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يكتين انه منعتكم فيثبت به الخيار واقه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب البيوع المنهى عنها)

اتفق الأئمة على تحريم بيع المحاضر للمأدى على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم احتسار الاقوات وهو ان يتناع طعما ما في الزلا ثم يحسكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم التجش وعلى تحريم بيع الكلي بالكلي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من اغتر بالتجش واشترى فشرأوه صحيح وان اثم الفاعل مع قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم التجش فقط دون الشراء والثاني مشدد في ما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التحريم لا يخرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التنفير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب للتجش المنهى عنه كما اشار اليه حديث انما البيع عن تراض اه اذ لو طالع المشتري على ان المبيع لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدع بها التجاش لما اشتراه * ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العنة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى أجل ثم يشتريها من مشترها قدا بأقل من ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك واجده بدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعام والثاني مشدد خاص بالأكثر من أهل التورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كلاً من البائع والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر الترية يشهد لهما بالحق ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله اعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان قال له امان تبسيع بسعر السوق واما ان تعزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت القاعدة وهو خاص بالأصاغر الذين شاب على قلوبهم حب الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والمجور على الناس الوارد ذمة في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان أحدكم حتى يحب لآخره ما يحب لنفسه وهو خاص بالأكثر الذين لم يلق عليهم حب الدنيا وظاهرهم الله من محبتها المذمومة بالكتابة والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول أبي حنيفة انه ان كان المكره له هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان صح البيع ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل دناعه وهو لا يريد به فهو مكره فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان ان من فعل ما يصح به الاكراه وسهولة زده

عن اكرامه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الاعظم فان التقاضي وغيره يهزون عن رده
اذا اكرأ احدا من رعيته لاسيما ان نظره الكونه اتم نظرا من رعيته واكثر شقة فرعا راى
المصلحة في اكرأه شخص على بيع ماله والله تعالى اعلم * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك يجوز
بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم ينسخ البيع ان أمكن الانتفاع به عندهما وقال
الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو أتلف فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم
صحته بغيره نظرا ما ورد في كسب المحجرات فان الحياصة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي
عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحته بغيره لندور المحاجة الى بيعه لكثرة الكلام في كل زمان
ومكان مع قول جمهور الأئمة بنحاستها وخبثها وأمر الشارع بالنهي من فضلتها سبع مرات
احدا من القرب الطهور ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج الى كلب لماشية أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب بيع المراجعة) *

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزه
اصحاب بن راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى بتمن مؤجل لم يجز بمطلق بل يجب البيان
وقال الاوزاعي يلزم العقد اذا اطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الاربعة يثبت
للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

* (باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع) *

اتفق الأئمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا يثبت ثمنها فاما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الامام الشافعي انه يبدأ بيمين البائع مع قول ابي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالاول مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الحفظ الاوفا لنفسه
دون أخيه فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداية باليمين فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد في احدي رايتهما ان المبيع اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تصالفا وفسخ البيع
ورجع بقيمة المبيع ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول ابي حنيفة انه
للتصالح على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو نوح والقول قول المشتري بكل
حال وقال الشعبي وابن سيرين القول قول البائع فالاول مشدد وقول ابي حنيفة مخفف
لعدم ورود البين التي تصالفا لاجلها ووجه قول ابي نوح وزفر ان المشتري معه القاهر ووجه
قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الاصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي في أحد القولين انه اذا باع عينا باع في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم
المبيع حتى أقبض الثمن وقال الثوري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يبيع المشتري

على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة ومالك أن المشتري يجبر أولاً على الأول ثم على الثاني ثم على الثالث
أصل البيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المبيع إذا تلف بائناً فله ما قبل القبض وانفسخ
البيع مع قول مالك وأحمد أن المبيع إذا لم يكن مكليلاً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري
فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن لعدم المثل ووجه الثاني أن البائع
أذن له في قبضه فكانه من حين باع باللفظ أو بالمعاطاة صار في يد المشتري وحيازته ولو لم يقبضه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن المبيع إذا اتلفه البائع انفسخ البيع كالتلف
بالأمانة مع قول أحمد أن المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته أن كان مقبوضاً ومثله أن كان
مثلياً فالأول مشدد في القبض والثاني مشدد في الفرع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن التلف هو الله تعالى حقيقة فكان له تلف بائناً فله ما قبله فله من قيمة أو مثل وأحمد
نظر إلى أن البائع برز منه الفعل فعليه القيمة والمثل وإن كان فعل البائع من جلة أفعال الله
تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أصح قوليه أن المبيع إذا كان ثمرة قتلت بعد التخلية عنها من ضمان المشتري مع
قول مالك أن كان التألف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فهو من ضمان
البائع ومع قول أحمد أنها تلفت بائناً فله ما قبله كانت من ضمان البائع أو ينهب أو سرقة
من ضمان المشتري فالأول مشدد بالمان على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني
مفضل وكذا الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن القبض
إذا كان أقل من الثلث يحتمل المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحتمل ووجه الشق
الأول من كلام أحمد أن التلف بالامر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن التألف بعد التخلية كالتلف بعد
القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صرح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع
وكاله لا غير فتأمل

(باب السلم والقرض)

اتفق الأئمة على أن السلم يصح بستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان له أجل مؤقَّت لكن
أبو حنيفة سعى هذا السابع شرطاً وبقى الأئمة يعمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم
في المصكلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازه
في المعدنات التي لا تتفاوت أحدها كالجوز واللوز والبيض لافتراقها عن واحد وكذلك
اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحل له
أن يضع عنه بعض الدين قبل الأجل ليحل له الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضاً أن يفعل له قبل

الاجل بمعه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لايجل له ان يأخذ قبل الاجل بمعه عينا
 وبعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل أن يأخذ منه البعض وينقطع البعض أو يؤخره الى
 اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالزمان والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول أحمد في أشهر روايته أنه يجوز مطلقا عددا قال أحمد
 وما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد مائل
 الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما راجل والثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع
 قول أبي حنيفة وما لاك وأجدانه لا يجوز السلم حالا بل لا بد فيه من اجل ولومدة بيرة فالاول
 مخفف بترك الاجل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن السلم في أصله
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذلك السلم ووجه الثاني انه يبيع عين في الذمة الغالب فيه
 التأجيل فانصرف المحكم اليه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجهور الصحابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا الجارية التي يحل وطؤها
 للقرض مع قول أبي حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير
 الطبري يجوز اقراض الاماء اللواتي يجوز زلفن فرض وطؤها فالاول مخفف على الناس وقول أبي
 حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول صحة
 الاحاديث فسه وجه الثاني سرعة موت الحيوان أو ابقائه أو اضلاله وتعرض وجود مثله ليرده
 اليه فان التهمة في مثل ذلك عزيزة والاحود الماء وربه شرعا لا تسبح غالب النفوس به ووجه
 الثالث استبعاد وقوع القرض في وطء الجارية من غير ملك البضع على القول بعدم الملك
 بالنبيض فهو محمول على حال الاكابر من أهل الدين كما ان مقابله محمول على حال رعاة الناس
 فافهم * ومن ذلك قول مالك يجوز السلم الى المصايد والبروز والمهرجان وعبد التصاري والمجداد
 مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالاصاغر أو الى الحاجات والضرورات والرخص والثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع
 ورؤية الحظ الاوفران عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التعدي بدل هم من
 اخوانهم المسلمين على الراحة لهم بخلاف الاصاغر الذين يرون الحظ الاوفر ولا نفهم فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في اللحم مع قول
 أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول املهم وان احدهم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في كل اللحم
 ويقتصر املهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يجوز
 السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما مضته النار فالاول مشدد خاص بالاكابر
 من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين يمتحن حاجتهم الى مثل ذلك القسوق ويحبونهم

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي * واجدانه لا يجوز السلم الا فيما
كان موجودا عند عقد السلم وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يجوز الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المحل فالاول فيه تخفيف خاص بالا صغار الذين
تمس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالا كبار الذين يحتاجون
لاحسبهم فرجا فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل فصار المعامل اليه في صفة قديمة
جهة الوفاء اسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
لا يجوز السلم في المجواهر النغيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على مر الشجر وقت الحاجة
ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
واجدهم في الاشتر والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمن اليه امر آخر والثاني مخفف
خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك
ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء
فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك
من العامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض المخبز
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص
بالا كبار من أهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الزبالب الموحدة فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز قرض المخبز عندا ويجوز
وزنا وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك انه يجوز بيع المخبز بالمخبز نحو ما فالاول فيه
تشديد خاص بالا كبار والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي واجد يجوز قبول القرض هدية من اقترض منه شيئا كل طمأنة وغير
ذلك من سائر الانتفاعات بما لا يقتضى اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم تجر في قول
الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بجرمة ذلك وان لم يشترطه وجعل الشافعي حديث كل قرض
جر نفسا فهو ربا على ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعسيرة الرخصة واذا
أهدى المقرض للمقرض هدية حاز قبولها بالكرامة ويستحب للمقرض ان يراد جودا عما اقترض
لحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض اخذته انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحاجة من
العوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع نظير ما قاله في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر من جهة
بيع او قرض مؤجل مدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصبر الى تلك المدة التي
أجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الحماية والقرض
مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا احوال لا يؤجل

فالأول مشدد خاص بالكابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعموم الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم وتعالى الله رب العالمين * (كتاب الرهن) *

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود وهو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف المأخوذ فإن القلب مطمئن من جهته غالباً ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الإمام مالك أن عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول في حنفية والشافعية وأجدانه لا يلزم الرهن الا قبضه فالأول مشدد على المرتهن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيحصل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يؤولونه كالأولياء والعلماء ويحصل الثاني على من كان بالضد من ذلك من يريد الحفظ لا الفرار بنفسه دون أخيه ولا يتحاطل لثبوته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول في حنفية أنه لا يصح وسواء اشتد الثلاثة كان مما يتسم كالقارار لا كالبدن وجازر وجه الأول كونه مما يصح به وكل ما يصح به جازر منه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على المرتهن غالباً فالتأويل من يرغب في شراء المشاع إذا احتجج إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتهن * ومن ذلك قول الشافعية أن استدامة الرهن في يد المرتهن يستبشرط مع قول في حنفية ومالك أنه اشترط حتى يخرج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أباح حنفية يقول إن الرهن إذا عاود بدو به أوعا به لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مشدد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول في حنفية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالوفاة الذي لا يحتاجون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالكابر الذين يحتاجون لديهم فأر المرتهن ما أخذ الرهن الا وساماً إلى تحصيل حقه فاذا خرج منه فمكأنه لم يرتهن شيئاً فكان المرتهن شرط في رضاه بالرهن سلامة السابقة وذلك ليجده في يده عند الحاجة * ومن ذلك قول مالك في المشور والشافعية في راجح الأقوال أنه إذا رهن عبداً ثم اعتقه فإن كان موسراً نفذ المثل ولو لم يمت يومئذ لم يمته ويكون رهناً إن كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر لما لا أنه إن طار له مال أو قضى المرتهن ما عليه نفذ المثل وما وافته من قول مالك الآخر والأقلا وقال أبو حنيفة وأحمد يستند المثل على كل حال لكن قال أبو حنيفة أن العبد الموهون يسمى في قبته للرتن حال عساره سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على المثل بمافيهما من التفصيل واتقان مشدد عليه وعلى العبد وهو قول في حنفية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مواقة التواعد الشرعية في الترتيب إلى الله تعالى من انشراح الصدر بالمثل بخلاف المسرف من ملاه غالباً بصعوبة التقرب متى عبده لاسيما عند الحاجة إليه وما لا يشرح الصدر إليه فهو إلى الرد أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي يلفظ بالمثل اختياراً له والشارع منشوق إلى الشفقة والرحمة

بالتعدي ومع قول شريح والحسن والشعبي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
 ذرهما بالحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك
 مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي أشد من الكل
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ولكن كل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم * ومن
 ذلك قول مالك أن المرتهن إذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
 وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة يثبث أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها مع قول
 أبي حنيفة أن القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومع قول الشافعي أن القول قول الغارم مطلقا
 فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتهن باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

• (كتاب الفليس والمحجر) •

اتفق الأئمة الأربعة على أن ينفذ الأسماء تبع بعد الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للحبس
 ثلاثة الصغر والزوق والمحجون وعلى أن العلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا آتس
 من صاحب المال الرشد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن المحجر على الفليس عند طلب الغرما وأحاطة الديون
 بالديون مستحق على المحاكم وإن له منعه من التصرف حتى لا يضرا الغرما وإن المحاكم يبيع
 أموال الفليس إذا امتنع من بيعها أو قسمها بين غرماؤه بالمخصص مع قول أبي حنيفة أنه لا يحجر
 على الفليس بل يحبس حتى يقضى الديون فإن كان له مال لم يتصرف المحاكم فيه ولم يبعه إلا أن
 يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيها القاضي في دينه فالأول مشدد على الفليس من حيث
 منعه من التصرف في ماله لصالحه الدرماة تخليصا للذمة وهيئنا للمحاكم الذي هو أتم نظر من
 الفليس والثاني مشدد عليه بالمحس مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو
 خاص بمن كان عنده تمرد وامتناع عن أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في أظهر قوليه أنه لا ينفذ تصرفات الفليس في ماله بعد المحجر عليه ببيع ولا هبة
 ولا شئ مع قول أحمد في أحدهما روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قول أبي
 حنيفة أنه لا يحجر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم
 يصح المحجر عليه صحت تصرفاته كلها أسواها احتملت الفسخ أو لم تحصل فإن نفذ المحجر قاض ثان صح
 من تصرفاته ما لم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع
 والأجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على الفليس بعدم صحة تصرفه بعدما لهجة
 برأه ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بجهة العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله
 وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدنيا والآخرة هاتين السورتين عليه مما يشغل ذمتنا فيما
 ليس هو بالتأخر حتى ينصرف في نفسه فإن خلعت ذمتنا من جهة الغرما فلا تخلف من جهة الفليس
 فسدعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشرع في ترجيح الأمر إلى مرتبتي الميزان مشدد

و يخفف فيه كما ترى . ومن ذلك قول مالك والثاقبي واجدانه لو كان عند الفلاس سلعة وادرها
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والفلاس حتى فصاحبها أحق بثمنها من الثرماء فيغفر
بأخذها وبنهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كالحذ الثرماء فبقا بموته قوما فلو وجدها صاحبها
بعد موت الفلاس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها السوء الثرماء وقال الثاقبي
وحدانه أحق بها فالاول يخفف على صاحب السلعة مشددا على الثرماء والثاني عكسه كالاول
في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيه ان اللعنة صارت ملكا للفلاس لا فرق بينهما وبين غيرهما من سائر
أمواله فصار صاحبها كآحاد الناس وأصل صاحبها لم يلفه الحديث * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان الفلاس اذا أقر بدين بعد الحجر تعاق ذلك الدين بذمته ولم يشارك الثرماء الذين
لا حجر عليه لاجله مع قول الثاقبي انه يشاركهم بشرطه فالاول مشددا على الثرماء والثاني يخفف
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تنصير الثرماء في القيد هل على الفلاس دين
لغيره أم لا ووجه الثاني ان حكم الحجر شمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما
يكون منهم ما في الاقرار المذكور ومن ذلك قول مالك والثاقبي واجدانه اذا ثبت اعصار الفلاس
عند المحاكم أخرجه المحاكم من الحبس ولو غير اذن الثرماء وحال دينه وبينهم فلا يجوز حبسه
بعد ذلك ولا ملازمته بل يمهل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة ان المحاكم يخرجونه من الحبس
ولا يحول دينه وبين غرمانه بعد نزوجه فيلزمونه ويعتقونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه
بالمخصص فالاول يخفف على الفلاس مشددا على الثرماء والثاني عكسه مع الانتخاب بالاحتياط
والمسارعة لرد اذمة الفلاس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والثاقبي
واجدان القيمة بالاعصار تسع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة انها لا تسع الا بعد
الحبس فالاول يخفف على الفلاس والثاني عكسه ولا يكر بمحمل الاول على حال أهل الدين
والورع المتأقين من حقوق الخلائق ويحمل الثاني على من كان بالتقدم ذلك فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان المناقب اذا أقام بينة باعساره لا يخلف
بل ذلك مع قول مالك والثاقبي انه يضاف بطلب الثرماء فالاول يخفف على الفلاس محمول على
ما اذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشددا على محمول على ما اذا كان بالتقدم ذلك فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان بلوغ الغلام يكون بالاحتلام والانتزال
فان لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وتميل سبع عشرة سنة وأما بلوغ المجرأة فيالجائز
والاحتلام والحمل والافتح يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والثاقبي
واجدان البلوغ خمس عشرة سنة وأزواج التي والحجض والاحتلام فالاول مفصل فيه تخفيف
بعدم التوصل بشكلفه والثاني حازم فيه الانتخاب بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
كل منهما حال استقرار الأئمة المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نبات العانة لا يقضي
الحكم بالبلوغ مع قول مالك واجدانه يقتضيه ومع الأصم من مذهب الثاقبي ان نبات العانة

يقضي المحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالاول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكليف الواجبة امرها شديد
فلا تجب على المكلف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بشواب استكشاف
وواجب عليها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر ووجه الثالث ظاهر
تجسلا لاخذ الجزية وحصول الصغار والذل للكافر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
ان الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم ير اعواقا ولا عدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفلج الحجر عنها ولو بلغت رشدا حتى
تزوج وبذل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل التزوج وقال احمد في المختار من
روايته انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى
يحول عليها حول عنده أو تلد ولدا فالاول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه ان الباب
مقود في الرشد في الاموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصبح ماله جاز
تسليم ماله اليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
انه قبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
ووجهه ان من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يعدم منه ان يضع ماله في غير طاعة الله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك المحكم في توجيه بلوغ الجارية عنهم من احتياط وبالغ
في صفات الرشد عنهم من خفف في ذلك وبصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر
رشدها بمجرد بلوغها ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج وهو رقة تديرها في مال الزوج
في غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لانها آخر مراتب الامتحان
لها في الرشد * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الصبي اذا بلغ وآنس منه الرشد يدفع اليه ماله
فان بلغ غير رشيد يدفع اليه ماله بل يستمر محجورا عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى
سنه الى خمس وعشرين سنة يدفع اليه المال بكل حال فالاول مشدد في دوام الحجر عليه حتى
يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر القرآن في قوله تعالى فان أنتم منهم رشتا فادفعوا
اليهم أموالهم فلم يأت في الدفع الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني ان العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الامام علي رضي الله عنه انتهى
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وورثته طوله بانتهاء اثنين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب الى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله
عنه

(احتساب الصلح)

لتفق الاثمة على ان كل من علم عليه حقا فاصحح على بعضه لانه منكم للعق وعلى ان لئالك ان

يتصرف في ملكه بما لا يضرب جاره وعلى أن المسلم أن يعطي بناءه على بناء جاره ولكن لا يحل له أن يطلع على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا لم يعلم أن عليه حقاً ودعى عليه تصح المصاحبة مع قول الشافعي أنها لا تصح فالأول مشددهم الع في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص بأهل السماح من كل المؤمنين والثاني مخفف ووجهه أن من ممكن أحداً من أخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للذمعي على أكله مال الناس بغير حق ورد بما تخرج عن الرشيد بذلك اللهم إلا أن صاحبه وبرئ ذمته فلا منع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من جلة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني أن الذمة لا تبرأ إلا بالدين المعلوم بذمة البراء اسم مفعول لا تبرأ ولكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي إذا دار عايشة فقامت بيت وغرفة فوقها السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واجدانه بينهما نصفان فالأول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ظاهره مقل من بني بيتنا الأول ويجعل له سقفاً ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم قضى في الدين الواحدة إذا دعاها شخصان ولا مرجح لأحدهما على الآخر فكان يقسمها بينهما * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أنهدم العلو والسفل وأراد صاحب العلوان يبنيه لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتسقيف لئني صاحب العلو علوه بل أن اختار صاحب العلوان يبنيه السفلى من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما تنفق عليه مع قول أصحاب الشافعي أنه لا يجبر صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى صاحب العلو بغير إذنه بناء على أصله في قوله المجتهدان الشريك لا يجبر على العمارة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه أنه يجبر الشريك على ذلك دفعاً للثمة روضاً لئلا يملك عن التمسك فالأول مخفف على صاحب السفلى ونقل أيضاً عن الشافعي والثاني مشدد على الجار دفعاً للضرر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة والشافعي أن له أن يتصرف في ملكه بما يضرب الجار مع قول مالك واجد منع ذلك فالأول مخفف على التصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة الملك وضعف حق الجار وضأوه بأن يبنى جداراً أو محاضاً أو يحفر بئرًا مجاورة لبئر يملكه فينقص ماؤه ولذلك أوفى بجائزته شيئاً كما يشرف على جاره * ومن ذلك قول مالك واجد أنه إذا كان سطحه أعلى من سطح غيره يلزمه بناء ستره تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك فالأول مشدد على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بما حاد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الساتران خاف وقبح بهر وعلى عورة الجار ورتبه كدعي على من يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا كان بين رجلين دواب أو نهر أو بئر فتمطل أو جدار فسقط فطالب أحدهما

الآن باله فامتنع أو بتثنية الدواب والنهر مثلاً فامتنع أنه يجبر مع قول غيرهما أنه يجبر
على تحريكه في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أنه معروف واجب ووجه الثاني أنه أمر مستحب فإن شاء فعله وإن شاء تركه ويؤيد الأول
حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب المحوالة)

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لانسان حق على آخر فأحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال
قبول المحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمنع من قبول المحوالة عليه هذا
ما رجحت من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة والثالث
أنه لا يستبرئ من المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا كان المحال عليه عدو له لم يلزمه
قبولها وقال الأصمعي من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً عدوً أو كان المحال
عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالأول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من المصارعة إلى براءة الذمة طوعاً أو كرهاً ووجه
رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود
والأصمعي أن صاحب الدين إنما أحال المدين على غيره على سبيل الغرض فإن شاء قبل وإن
شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء أجمع أن صاحب الحق إذا قبل المحوالة على مليء أن المحيل
يبرأ على كل حال مع قول زفر أنه لا يبرأ فالأول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الأول محمولاً على حال أهل الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون إلى وزن الحق لمن أحيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
إلى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يتبين براءة ذمتهم إلا بالوزن لا بمجرد المحوالة * ومن ذلك قول
الشافعي وأحد المحال لا يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه بوجه من الوجوه سواء غره
بفساد أو حياءً ولم يبرمه مع قول غيرهما أنه يرجع على المحيل إذا لم يصل إلى حقه فالأول مشدد
على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قصير المحال بعدم
التش في حال المحال عليه ووجه الثاني أن ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه
الإلغته الوصول منه إلى حقه ولا عبرة بغير البين خطأؤه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل
عنه وهذا موافق أقوال الثوريين في معنى لكل من أحال شخصاً على آخر أن يبادر إلى وزن
الحق إذ يجده المحال عليه مثلاً ولا يشاءه عند المحاكم فإن خلاص ذمته في ذلك وبه قال
أبو حنيفة ولفظه إذا أحال شخصاً بحق هو عليه فأنكره المحال عليه يرجع على المحيل والله أعلم

(كتاب الذمان)

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى أن كفاية الدين صحيحة على كل من وجب عليه المحضوري
مجلس المحكم لا طابق الناس عليه وميسر الحاجة إليها وعلى أن الكفيل يخرج من العهدة
بتسليمه في المكان الذي شرطه أو أداره المستحق إلا أن يكون ذمته بدعاً دية مائة فلا يكون

تسليها وعلى ان الضامن اذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرل جائز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طابق جميع الناس عليه في جميع الاعصار
 وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الانفاق * واما
 ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الاربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه المحي بنفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة
 وابي ثور وادوانه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم
 ويصح ان يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل الى
 حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الميت لا تبرأ ذمته من الدين المأخوذ
 عنه بنفس الضمان كالمحي مع قول احدى روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول
 على حال الاصاغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين والنجف من الله
 تعالى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان ضمان
 المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالابراهم
 المجهول فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في المسئتين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالصد من ذلك من اذا وعد اخلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء لدين الذي عليه جاز وفاء
 الدين عنه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز للضمان عنه فالاول مخفف ووجهه انه من افعال الخير
 وفي السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول احدم العجاجة صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تتبع شأن
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقاتل به وذلك لتلاي تساهل الناس
 في الوفاء اعتمادا على اخوانهم واصدقائهم في حال بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بعارض
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجهه الضمان من غير قبول الطالب
 مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يهيج الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لورثته اوبضهم
 اخمن عن ديني والفرما غيب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الهبة لم يلزم الكفيل شيء
 فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول انه من الوفاء بحق أخيه المسلم ثم ان شاء الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل
 وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة ووجه الثاني اننا كد مشروعة الوفاء
 بحق أخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه أو على المضمون ثم يباح
 المدينون في الدنيا والآخرة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجهة كفالة البدن عن ادعي عليه
 مع قول ابي حنيفة بعدم مصتها فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لاخيه عليه فان المدينون

لما هرب أضربدين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمن
الدين لا البدن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكفول لو تقب أو هرب فليس على
الكفيل تغير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعذر عليه احضاره بنسيه أمهل عند أبي حنيفة مدة
السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد انه اذا حضره
غرم المال ولا يفرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لم يلزم المال وانما ألزم احضار المدين فقط لاسيما ان
كان الكفيل فقيرا جادا والمكفول عليه دين تقبل كالف دينار مثلا فان العقل يقضي بان الكفيل
لم يتوبه وزن المال جزما ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من يد خصمه بضمان
احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفريم بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل لاسيما ان
كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفي صاحبها مؤنتها فان الذين يتبادر الى انه
دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو قال
ان لم أحضر به غدا فانا ضامن ماعليه فلم يحضر به أو مات المطلوب ضمن ماعليه مع قول الشافعي
ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضارا للمدين وهو خاص بأهل الدين والورع
الموفين بما يقررون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على آخر بمائة درهم فقسمال
شخص ان لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوف به لم يلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد انها
تلزمه فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالا كابر فيحمل على حال أحد الناس كان قول أبي
حنيفة وأحمد محمول على حال كسل المؤمنين من أهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء بالوعد
والله اعلم

(مكتتاب الشركة)

اتفق الاثمة على ان شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد ان شركة المغاوضة مائة مع قول أبي حنيفة يجوزها
ووافقه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخلص الذمة فان صورتها ان يشترك ثلاثان
في جميع ما يملك كانه من ذهب أو فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الخمسين الا مثل ما لصاحبه
فاذا زاد مال أحدهما على مال الآخر أصبح حتى لو ورث أحدهما ما لبطلت الشركة لان ماله
زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضاع أحدهما من غصب
أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأحمد مالك فانه قال يجوز ان يزد مال على
مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين وما ضاع أحدهما مما يملك فبما ربحه
فدينهما واما النصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما موهوبا أو ربحهما

ولا فرق عنده ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة وفي بعض ما لهما
وكذلك لا فرق عنده بين ان يخططا ما لهما حتى لا يقيم احدهما عن الاتحرام كان مقبزا بعد ان
يجمعهما ويصيراه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما
في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما ما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
خاص بأهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخير والايشار في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك
بمن كان بالصدمة ذكرناه فلا يكاد مثل هذا وفي ما اتفق عليه فأبطله الشافعي وأجملنا بقول
اليه من النزاع ومجة كل واحد لا يكون راجعا لخاصة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد يجوز شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها لا يكون لهما
رأس مال ويقول أحدهما لا تتواشتر كنعالي ان ما اشتراه كل واحد من في الذمة يكون شركة
والربح بينهما فالاول مخفف وهو خاص بأكثر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأحد الناس
الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان بشرط أحدهما ان يكون له
من الربح أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح اذا كان المشترك لذلك
اصدق في التجارة وأكثر عملا فالاول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون رأس المال نوعا واحدا ويخطانه بحيث
لا يقبض عن مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين فاعلم ذلك
والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)*

أجمع الأئمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
فيه الوكالة كالبيع والشراء والاحارة وقضاء الدين والمقصومة في المطالبة بالمحقوق والتزويج
والطلاق ونحو ذلك واتفق الأئمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بمحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس
الحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا الى أجل
وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال يمينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
مع قول أبي حنيفة انه يصح الآن بشرط علمه ان لا يقر عليه فالاول مشدد خاص بأحد
الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب
الاحتياط لديه بحكم الارث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله
الاجمراء افضل له وأكمل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد ان وكالة المحاضر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل غدا والضم مع قول

الى حنيفة انه لا تصح وكالة المحاضر الا برضى المحضم الا ان يكون الموكل مريضاً ومسا فراعلى ثلاثة
 أيام فيجوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على المحضم والثاني عكسه فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك واجد انه اذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه
 فان كان بمحضرة المحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بسنة أو جماعة وليس حضور من يستوفي منه الحق شرطاً في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس
 المحكم ثبتت وكالته بالبيعة على المحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس المحكم مع قول ابي حنيفة
 انه ان كان المحضم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور
 واحد منهم شرطاً في صحة فالاول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واجد ان للوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة
 ليس للوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول
 ان ذلك من باب من تطوع خيراً فهو خير له فلا لازم فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات
 الشافعين فيكون العزل بحضوره ينظر هل يتكدر من ذلك أو يرضى * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي بأن للوكيل ان يعزل الوكيل وان الوكيل يعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
 واجد في احدي روايته انه لا ينزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فمكتبر
 بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه أحوط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وبغيره أحوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدوا في يوسف ومحمد انه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع
 بمن المثل ويتقد البلد وانه لو باعه بما لا يتقابن الناس بمثله أو نسيئة أو بغير نقد ليلد لم يحز الا برضى
 الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئة وبدون ثمن المثل وبما
 لا يتقابن الناس بمثله ويتقد البلد وبغير نقده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للمصالح التي ترجع بها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل
 فان مثل هذا لا يتصرف لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضاً فان الموكل قد اطلق له الوكالة
 ولم يقيد ها هنا تصرف الاعمال فلهما مع قول ابي حنيفة * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واجد ان من كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده عين عارية أو ربيعة فباعها
 انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولا يمكن للوكيل بيعة انه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليم ما في ذمته
 واما الدين فقال لا يجبر على تسليمه عنده كافي الزمة فالاول مخفف على المدينين والثاني مفضل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن جل الاول على اهل الدين والتقوى وجل الثاني على من
 كان مصعب عليه وزن الحق في بيعه ان يكون الحمل بالنكس وذلك ان المحاكم يتصرف على الناس

بما رواه اخلص لدينهم وابرأ لذمتهم لانه امين على ادبائهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة
 نسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابى حنيفة انها لا تسمع الا بحضوره فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ابرأ احكام الناس على الظاهر من
 ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات
 الواهية من الوكيل وبيان رضى الخصم بطلان ذلك الوكيل له فقد يكون عدو الخصم فبطاله
 يعنف وشدة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قوله واحدا في اصح روايته ان الوكالة
 تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابى حنيفة انها لا تصح الا في حضوره فالاول
 مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدعاء فانها اعظم من
 الاموال فاذا كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه
 القصاص * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول
 مالك انه ان يتناع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر روايته انه لا يجوز
 بيع مال الاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى الحظ الا وفرفرفه دون الموكل
 والثاني فيه تخفيف محمول على حال اهل الدين والورع والثالث اشد محمول على من اشتبه عنه
 عدم التورع ورأى لنفسه الحظ الا وفرحتي قوت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول احمد وابى حنيفة انه يصح توكيل المسمى
 الميزان مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه
 الثاني قصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

(كتاب الاقرار)*

اتفق الائمة على ان المحر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للقر له جميعا على قدر حق وقهم ان وقت التركة بذلك
 اجماعا واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقرا احدهما بتالث وانكر الا - تحل لم يثبت نسبه
 وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح
 باتفاق الائمة اذا كان من المجنس واما غير المجنس فغيب خلاف سياقي وكذلك اتفقوا على جواز
 استثناء الاقل من الاكثر واما عكسه فاختل فوافقه كاساني هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
 * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم ينف التركة قصاص القر له في الموجود على قدر دينهم مع قول ابى حنيفة ان غريم الصحة
 مقدم على غريم المرض فيسدا باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على المقر بما يحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة تطيق بعين مال المديون قبل المرض

فلما اقر شخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما
فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة
صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لا يقبل اقرار المريض لو ارث أصلا مع قول الشافعي في أرجح قوله أنه يقبل ومع قول
مالك أنه إن كان غير متم ثبت والا فلا مثاله أن يكون بنت وابن أخ فان أقر لابن الأخ لم يثبت
وان أقر لابنته اتهم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول انه قد يقبل بعض الورثة بمال يحرم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما
ووجه الثاني انه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فأقر له ليخلص ذمته ووجه الثالث ينزل على
الحالين في القولين قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المقر يشارك مناصفة من
لم يثبت نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بنات وأنكر الآخر أن نسبه
لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه
قد رما نصيبه من الارث لو أقر به الاخ الآخر وأقامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح
الاقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه
تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر
بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق الباقي انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الذين مع قول
مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوله انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مشدد
على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه هو الذي ساء
الغرماء على قيمة الورثة باقراره فعوقب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يعترفوا به
ووجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط
* ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت
في الذمة كمكيل وموزن ومعدود كقوله ألف درهم الا كحطه وان كان مما لا يثبت في الذمة
القيمة كسب وعمل يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس
على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد انه لا يصح فالأول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر عند الغفل * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح استثناء الأكثر من الأقل مع قول أحمد انه لا يصح فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه لو قال له عندي ألف درهم في كيس او عشرة ارطال تمر في جراب او ثوب في منديل فهو
اقرار بالدرهم والثوب والتمر دون الاوعية مع قول أهل العراق ان الجميع يكون له فالأول
مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على أهل الجود والكرم الذين لا يبالون
بالأوعية وحمل الثاني على أهل البخل والشح الذين لا تسمع نفوسهم بالتأروف * ومن ذلك قول

الائمة الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة بيده كالقتل العمد والزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حدهما اقر به مع قول اجدانه لا يقبل اقراره في قتل العمد به قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيه ما قاله اول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليه ما فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقرر يقتل العبد كذبا ليس يرجع من قتل المخدمة اذا كان سيده لا يرجعه ولا يشفق عليه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان يدعي عمرو ألف درهم وشهد له شاهدان بلفن ثبت له الالف بشهادتهما لو ان يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفا أخرى مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل أو رجل ويعين

(كتاب الودعة)*

اتفق الائمة كلهم على ان الودعة من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع يمينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع رد هاهنا مع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا مالاه فقال ما اودعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن لخروجه عن حد الامانة فلو قال ما تستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا قبض الودعة بيته انه يقبل قوله في الرد بلائنه مع قول مالك انه لا يقبل الا بيته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المودع ائتمنه أولا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر عليه الخيانة بعد ان استأمن منه فبدعي الرد كذبا وقلة دين * ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنائرا او دراهم ثم انفقها وأتلفها ثم رد مثلها في مكانه من الودعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فان عنده لو خط دراهم الودعة او الدنانير او الخططة بمثلها حتى لا يقرب لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول أبي حنيفة انه ان رد بعينه لم يضمن للتلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي وأجدانه ضمان على كل حال بنفس اخراجه لتعديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه الى حرره أو رد مثله فالاول مخفف والثاني مفصل واثبت مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك اجدانه اذا استودع غير نقد كتب اوداعه فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع آخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين ان يضمن الوديع قيمتها وبين ان يأخذ منها جبرتها قال القاضي عسكرواها وبين مالك حكمها ان تلفت بعد ردها الى

موضع الوديعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذ النسب لم يلبس ولم يلبس ثم رده الى حوزة لم يضمنه
ثم قال والذي قد عوى في نفسه ان الشيء اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالدراب والكتاب واستعمله
كان اللازم قيمته لانه فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فردته الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدى ورده بيته ثم تلف لم يضمنه فالاول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والتاثير مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة واجدانه اذا سلم الوديعة الى عيال المودع
في داره من بلزمه نفقتهم ولو من غير عدل يضمن لانه كعادته الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا اودعها عند غيره من غير عدل ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال من اهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا من اهل الخيانة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان

(كتاب العارية)

اتفق الاثمة على ان العارية مندوب اليها وكتاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع *
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي واجدانه العارية مضمونة عن المستعير مطاعما تعدى
او لم يتعد مع قول ابي حنيفة واجدانه امانة على كل حال لا تقبض الا بتعدي فالاول
مشدد وهو احوط للدين خاص بالاكابر من المؤمنين الذين يكافون من اعارهم ولا يحملون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والنخعي
انه يقبل قوله في تلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمن المستعير سواء كانت
مياها او حيوانا او حيا يظفر او يخفى الا ان تعدى فيها في اظهر الارباب عن مالك ومع قول
قتادة وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط الميعر على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانا فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والتاثير مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ورجوع الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا له
ان يعيره لفترة وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول اجد واجد
الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يعير العارية لغيره وليس للشافعي فيها نص
فالاول مخفف خاص باهل الدين والورع والذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يشعرون
على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص باهل الشح والبخل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واجدانه يجوز للعير ان يرجع فيما اعارته من شاء ولو بعد
القبض وان ينفع به المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للعير الرجوع
الا بعد انقضاء الاجل وليس للعير استعادة العارية قبل استيفاء المستعير بها قال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا اعارها لثاء وغرس وبني او غرس بل للعير ان يعطيها بغير ذلك قطعا ولو اعاره

بالقلم ان كان يتفجع بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضائها فان انقضت فالخيار للمعير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجبره على القلم اى وقت اختار وان لم يشترط فان اختار اى المستعير القلم قطع وان لم يختتر فالمعير بالخيار بين ان يملكه بقيته او يقطع ويضمن ارش النقص وان لم يختتر المعير لم يقطع ان بذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص باحد الناس والثانى فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه فى تصرفاته فى ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

* (كتاب النصب) *

اجمع الائمة على تحريم النصب وتأييم الناصب وانه يجب عليه رد المنسوب ان كانت عنه باقية ولم يخف من نزعه اتلاف نفس وعلى انه اذا كتم المنسوب وادعى هلاكه فأخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المنسوب فله اخذها ورد القيمة واتفق الائمة الا فى رواية لا جد على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيته وان المكمل والموزون يضمن بمثله اذا رجد واتفقوا على انه اذا غصب خشية وأدخلها فى سفينة وطالبه بها مال الكها وهو فى حجة البحرانه لا يجب عليه قتلها وما حكى عن الشافعى من انه يجب قتلها محمول على ما اذا لم يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك فى المشهور ان من جنى على متاع انسان فأتلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ المجانى ذلك الشيء التمدى عليه قال ولا فرق فى ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب جارا لقاضى او اذنه او غيرهما بما يعلم ان مثله لا يركبه كذلك اى على هذا الحال سواء كان غلاما او جارا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى أتلف اكثر منافع لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونها فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينفع لحمه وظهره كبعير ونحوه فقلع احدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفى العينين جميعا القيمة ويرد على المجانى بعينه ان كان مال كة فأضيا وعدلا واما غير هذا الجنس فيجب فيه ارش ما نقص ومع قول الشافعى واجد فى جميع ذلك ما نقص فالاول مخفف على المجانى من حيث اخذ ذلك الشيء التمدى عليه والثانى مشدد عليه فى شئ ومخفف عليه فى شئ والثالث مخفف على المجانى بالازاه ارش ما نقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شئ غصبه بعد غصبه له خاتمة لزم مال كة اخذها مع ما نقصه الناصب او دفعه الى الناصب ويلزمه قيمته يوم النصب مع قول الشافعى واجد انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المنسوب منه مع ما نقص الى آخره والثانى فيه تخفيف على الناصب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعده كقطع يدا ورجليه او انفه او قلع سنه عتق عليه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالثمة فالاول مشدد على السيد مخفف على السيد والثانى عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة

وأصحهاه ان من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة سمن أو تعلم صنعة حتى غلت قيمتها بذلك ثم نقصت القيمة بالهرزال أو نسيان الصنعة كان لسيدها أخذها بالارش ولاز يادده مع قول الشافعي واجدان له أخذها وارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة ان الزيادة المنقصة كالولدا اذا حدثت بعد النصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي واجداتها مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان منافع المصوب غير مضمونة مع قول مالك والشافعي واجدا في احدي رواياتهما مضمونة فالأول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه لوطئها فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدان الغاصب اذا وطئ الجارية المصوبة وأولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمصوب منه وارش ما نقصتها الولادة مع قول أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبد أو بقي في يده مدة ولم ينفع به انه لا شيء عليه لا في سكن ولا استخدام ولا كراه ولا لس الى حين أخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه للدة التي بقي ذلك المصوب عنده فيها ولم ينفع به مع قول الشافعي واجدان عليه أجرة المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان أجرة المثل في العقار والاشجار تمنع من الغصب حتى غصب شيئا من ذلك فتلف بسبل أو حرق أو غيرهما زنه قيمته يوم الغصب مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان ما لا يتقل كالعقار لا يكون مضمونا باخراجه عن يده مادامه الا ان يجني الغاصب عليه فيتلف بسبب الجناية فيمضيه بالاتلاف والجناية فالأول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان من غصب اسطوانة أو ايسة ثم بنى عليها لم يملكها مع قول أبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر المحاصل على الباني بهدم البناء بسبب اخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر قواعد الشريعة تغليب على الغاصب للابعد الى غصب شيء آخر ثم أخرى فلو طلب المالك الاسطوانة أو اللبنة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غصب نخسا أو رصا صا أو وحدا مثلا فأتخذ منه أنية أو سقا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا لو غصب خشبة فعملها أبوابا أو ترابا فعمله لبناء أو حطلة ففعلها ونحوها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المصوب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهبا أو فضة فمضاه

حلياً أو ضره دنائراً ودراهم أنه يرد مثله إلى المغضوب منه عندما ملك وحده فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو فتح قصص طائر
بغير إذن مالكه فطار ضمن وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عبد من قيده فهرب فعليه القيمة
وسواء عندما ملك أطار الطائر أم هرب الدابة أو العبد عقب الفتح أو المحل أو وقف بعده مدة ثم طار
أو هرب مع قول الشافعي أنه إن طار الطائر أو هربت الدابة بعد الفتح أو المحل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول أبي حنيفة أنه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالأول مشدد بالزام المفتح
أو المحل بقيمة الدابة أو العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول مالك أنه إذا غضب عبد فأبقى أو دابة فهرب أو عينا فسرق أو وضاعت أنه
ضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكاً للمغضوب منه والمغضوب ملكاً للغاصب حتى لو وجد المغضوب
لم يكن للمغضوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا براضيه ما وبذلك قال
أبو حنيفة أيضاً في صورة واحدة وهي ما لو فقد المغضوب فقال المغضوب منه قيمته مائة وقال
الغاصب تجسرون وحلف وغرم المحسين ثم وجد المغضوب وقيمه مائة فإن للمغضوب منه الرجوع
فيه وورد القيمة وعندما ملك مرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي أن المغضوب فيما ذكر باق
على ملك المغضوب منه فإذا وجد المغضوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغضوب فالأول
مخفف على الغاصب بإدخاله المغضوب في ملكه والثاني مشدد عليه جراً على ظاهر قواعد الشريعة
من أنه لا يملك مال غيره إلا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو غضب عقاراً فقلع في يده يهدم أو سبل أو حرق ضمن القيمة
مع قول أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من غضب أرضاً فزعر عمارها
قبل أن يأخذ الغاصب الزرع له أجباره على القلع مع قول مالك أنه إن كان وقت الزرع لم يفت
فللمالك الأجبار وإن كانت فأتشهر الزرع واثنين عنه أنه ليس به قلع له وله أجرة الأرض ومع
قول إجماله أن شاء صاحب الأرض أن يبقى الزرع في أرضه إلى المحصاد وله الأجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وإن شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك
الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لو أراق مسلم خمر على
ذئبي فلا ضمان عليه وكذلك إذا ألق عليه خنزيراً مع قول مالك وأبي حنيفة أنه يغيرم له القيمة
في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن الخنزير ليس بمال عندنا ووجه الثاني أنه مال عند الذئبي فغرامتنا له قيمة أحوط لنا
من جهة الحساب يوم القيامة والله أعلم بالصواب

(كتاب الشفعة)

اتفق الأئمة الأربعة على ثبوتها للشريك في الملك * واختلقوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
عن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا شفعة للجبار وإنما لا تطل بالموت وإذا وجبت له الشفعة فأت

ولم يعلمها او علمها ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث مع قول ابي حنيفة متحب
 الشفعة بالمجوار فالاول مخفف على الشريك في حق المجار والثاني مشدد عليه فيجعل الاول
 على حال العوام الذين لا يرعون حق المجار ويحمل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يرعون
 حق المجار الى اربعين دارا من كل جانب فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي في ارجح اقواله واجد في احدي رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك
 واجد والشافعي في احدث قوليهما انها ليست على الفور واذا لم تكن على الفور عند مالك فروي عنه
 انها لا تسقط الا بمضي سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلم بها انه
 معرض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفيع باق الى أن يرفعه المشتري الى
 المحاكم فيأمره بالاخذ او الترك فاذا بيع المشفوع والمثريك حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة
 بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين
 يرون الخط او فلا يخيم المسلم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احدا لشراؤه والثاني مخفف
 خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من احدث العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يترى قوم الى
 سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة للاعذار فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ومالك ان الثمرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
 الشفعة مع قول الشافعي واجدانه لاشفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التجرير المبرى للذمة فكان كالبناء
 الصير الذي لا يقسم ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة تورث
 ولا تبطل بالموت مع قول ابي حنيفة انها تبطل بالموت ولا تورث ومع قول اجدانها لا تورث
 الا ان كان الميت طالب بها فالاول مخفف على الشفيع والثاني مشدد واثالث مفصل فرجح
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان المشتري اذا بنى أو غرس فيما
 اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهد ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى
 الثمن مع قول ابي حنيفة ان للشفيع اجبارا على القلع والهدم ومع ذهاب قوم الى أن للشفيع أن
 يعطيه ثمن النقص ويترك البناء والغراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والاثالث
 فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك في احدي روايته والشافعي
 ان كل ما لا يقسم كالبنواحيام والطريق والرحى والسباب لاشفعة فيه مع قول ابي حنيفة ومالك
 في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجح
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجله الشفعة لا يحصل بالنقص
 الذي لا يقسم من البئر والحمام مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لاجله الشفعة
 ولو بوجه من الوجوه * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيال لاقاط الشفعة
 مثل أن يبيع سائمة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو ان يقر له بعض الملك ثم يبيعه
 الباقي او يهبه له مع قول مالك واجدانه ليس له الاحتيال على اسقاط الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود الحميلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب المحظ الاوفر لآخيه المسلم اذا الحميلة انما هي رخصة لضعفاء المؤمنين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجدت للشريك فبذل له المشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة جازله اخذها وتملكها مع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه رد ما ولا يحجابه في اسقاطها بذلك وجهان فالاول مخفف خاص بالعواتم والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حق قهري لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه اذا اشباع انسان من الشراكة نصيبها صنفقة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب أحدهما بالشفعة كالأخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وأبي حنيفة انه اس له اخذ حصة أحدهما دون الآخر بل يأخذ نصيبهما جميعا ويتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول أجد انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بأن الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وبغير تقييد ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ووجه الثاني التغليب على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليطا على المسلم يأخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

(كتاب القراض)

اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القراض بلمعة أهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا ليخبر فيه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واتماما لاختلافه من ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لو أعطاه سلعة وقال له بعها راجع عنها قراضا فهو قراض فاسد مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك ثمنا ثم قرضا كاعطائه النقد قرضا على حد سواء نظر المذني * ومن ذلك قول الأئمة بمنع القراض بالفلوس مع قول اشهب وأبي يوسف بجواز القراض بها اذا راجت رواج النقود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض بينة البرء بينة مع قول أهل العراق انه يقبل قوله مع يمينه فالاول مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تأدية الامانات فصدقوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراضا فاشترى العامل منه سلعة ثم ملك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المقارض شيء والسلعة للعامل وعليه عنها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

مشدد عليه وامل ذلك لنسبة رب المال الى التخصير في اعطائه ماله لمن لا يتطرق فيه بالمصلحة ولا يتطر لعواقب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز القراض مدة معلومة لا يقبضه قبلها وعلى انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القراض انما شرع للربح والربح يحجب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي الاطلاق في التصرف ووجه الثاني ان رب المال الرجوع عن القراض زهدا في الربح الذي يوسى متى شاء * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسدا مع قول أبي حنيفة وأحمد ان ذلك صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال قد يكون أتم نظرا من العامل ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المقارض اذا عمل بعد فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح لرب المال والنقصان عليه مع قول مالك في احدى روايته انه يرد الى قراض مثله وبه قال القاضي عبد الوهاب فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما ان العامل اذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه ان نفقة العامل اذا سافر للمضاربة والربح على نفسه حتى اجرة مركوبه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من اخذ قرضا على ان يجمع الربح له وانه لا ضمان عليه جازع قول اهل العراق ان ذلك المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي ان للعامل اجرة مثله والربح لرب المال فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا ونسيئة فقال رب المال ما اذنت لك الانقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال استأمنه او لا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل والمضارب فرعه والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال ببطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه عقد ينتفع به كل من العاقدين بحكم الاتفاق والرضى ووجه الثاني ما فيه من الغرر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في القديم انه يجوز المساقاة على سائر الاشجار المثمرة

كالنخل والعنب والتين والمجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجديدها لا تجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حدهما ووجه المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهما جاز كونهما جاز في ذلك قول الثالث الوقوف على حدهما مساقاة أهل خيرة فإنها كانت في النخل فقط * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت المزروعات عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقي واليباض بالعارة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا تقدم المزروعات بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض السبيل بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز المخاربة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديدها أن المزراعة باطلة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بصحة المزراعة قال النووي وطريق جعل العلة لهما ولا إبرة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر وبغيره نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزراعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي بأمر بين اثنين حكم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد لو ساقاه على ثمرة معلومة موجودة ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وإن بدا صلاحها لم يجمع قول أبي يوسف ومحمد وسحنون بجواز ذلك على كمال ثمرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلة أن الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج إلى كمال النضج حتى تبلغ إلى حالة الكمال ولا يعتد في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إنهما لو اختلفا في الجزاء المشروط فالقول للعامل مع ميمنه مع قول الشافعي إنهما يتعاقبان وينفخ العقد ويكون للعامل أجره مثله فيما عمل بساء على أصله في اختلاف المتبايعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الإجارة)

اتفق كافة أهل العلم على أن الإجارة حائزة خلافاً لإسماعيل بن علية فإنه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فرأى أن من شرط بيع المنافع قبضها جلة واحدة كقبض العين المبيعة ولم يكف بشروطه في قبض المنفعة شيئاً فثبت أن مالاً بعدم جوازها المشبه بكل أموال الناس بالباطل لا سيما إن كانت الإجرة في الذمة فلا هو أعطى الإجرة مجعولة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلم لانه خرج بدليل * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فتمنعها ولو بعد الايام يسبح فيه العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كالمستأجر دارا فوجد هامنه مدممة مثلا لا تصلح للسكنى او انهدمت بعد العقد او مرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر الخيار لاجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهته مثل أن يكثرى حاقونا لتجريفه فيحرق ماله أو يسرق أو ينصب أو يفسد فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم ان عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجمالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعدو والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها للأثر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المهر من صفات المتأقنين بأن يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا استأجر دابة أو دارا أو حاقونا مدة معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط تأجيل الاجرة ولا تصاعلي تأجيلها بل اطلاقها تستحق بنفس العقد فاداسلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع المنفعة بعد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك ان الاجرة تستحق جزوا فجزا كلها استوفى منفعة يوم استحق اجرتها فالاول مشدد خاص بأهل السخاء والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه تصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وامام عده من الشهر فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تطل الاجارة في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهر بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بمدة الاجارة ولأن كل شهر يحتاج الى عقد جديد لا افراده بأجرة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقتضي البطلان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمدانه لو استأجر عبد امدة معلومة ودارا ثم قبض ذلك العبد والدار ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا وانهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول أبي ثور ان المتأقن في هذه المواضع من ضمان المكترى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت والانهدام ليس هو في يد المؤجر وقد سلم المستأجر الاجرة وأباح لقاوضها التصرف فيها فكذا لم يملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالأكابر والاول خاص بعوام الناس المشاخين على الدنيا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقدين جميعا أو أحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

الاول احسان الظن بالورثة وانهم يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لنقص في عقولهم ولكمال عقولهم ورجحانه على عقل مورثهم *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة والشافعي في ارجح اقواله انه يجوز عقد الجارة مدة تنق فيها الدين
غالبامع قوله أي الشافعي في القول الاستحسان لا يجوز أكثر من سنة وفي القول الاستحسان لا يجوز
أكثر من ثلاثين سنة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بالغالب في بقاء تلك العين ولو مائة سنة وأكثر ولا فرق بين طول
المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني أن العين قد تنقر بعد مضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين
سنة هي التي ينتهي اليها آمال الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالباً فالحلاف مبنى
على مراعاة أحوال الخلق غالباً * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوله ان الصانع
إذا أخذ الشيء الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة
والشافعي في ارجح قوله لا ضمان عليه الا فيما جنت يده وقصر فيه ومع قول أبي يوسف ومحمد
ان عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع عنه كالحريق والامر
الغالب وتلف الحمى وان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجراء لا يضمنون بل هم على الامانة
الا لصياغة خاصة فانهم ضامنون اذا انقروا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو غيرها الا ان تقوم بينه
بفراغه قبل هلاكه فيبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعده مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اختلف
الخطاط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباء أو قيصاً متلافاً للقول قول الخطاط مع قول أبي حنيفة
ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على صاحب الثوب مخفف على الخطاط والثاني
عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدانه لا يصح الاستيجار
على القرب الشرعية كالمنجى وتعليم القرآن والامامة والاذان مع قول مالك والشافعي انه يجوز
ذلك في الامامة بمفردها واختلف اصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع والدين
والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحد انه يجوز للضلي ان يستأجر داراً ليصلي فيها فيؤجره مالك الدار مدة معلومة يصلي
فيها ثم تعود اليه ملكاً وله الاجرة مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن هبيرة
وهذا من محاسن الى حنيفة لا بما يعاب عليه لانه مبنى على القربات عنده ولا يؤخذ عليها اجرة
فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي والمجهور بهجة اجارة المحدث لقطاع السلطان الذي قطعه له لان المحدث مستحق
لنفقته قال الشيخ تقي الدين السبكي وما رآنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالدار المصرية والشامية
يقولون بهجة اجارة لا قطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الفزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها
ما قالوا يعني من المنع وهو المعروف من مذهب احمد وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اظهره قوله انه يجوز بيع

العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستأجر فهو بالخيار بين اجارة البيع
وبطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره لعدم تعذر وصوله الى
استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد
على المؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة لركبها فلجمها بلجامها كما جرت به العادة
فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان والأول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر
بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه تجوز اجارة الدنانير والدرهم للترين والتجمل
بها كالمواك من صير فباع قول الشافعي وأحمدان ذلك لا يجوز فالأول مخفف خاص بأحد الناس
والثاني مشدد خاص بأهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك انه لا يجوز اجارة الأرض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا بطعام كالسكك والعسل والسكر
وغبر ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما تنبت
الأرض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
وطاوس بعدم جواز ركاء الأرض مطلقا بكل حال فالأول مشدد خاص بأهل الورع والخوف
من الوقوع في الزمان حيث أن ذلك المعلوم الذي خرج من الأرض كان مبتذرا فيها فكان من
قاعدة مدحجة ووجه الثاني المخفف أن الخارج من الأرض نوع آخر غير النفع الأرضي كالذهب
والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالوفاء بحق اخوة الاسلام من احتياج الى أرضه
زرعها ومن استغنى عنها اعطاها لآخيه المسلم ليزرعها بلا اجرة على الاصل في الانتفاع بالأرض
اذا انتفاع بكرائها فانها هوى فرع من ذلك ورخصة من الشارع والا فالأرض مخلوقة بالاصالة
للمنافع عبادة عن غير تحجير شكل من احتياج اليها كان أولى بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها حنطة ان له أن يزرعها شعبة أو كل
ما ضره كضر الحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الحنطة فالأول مخفف
خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه
لا يجوز ان يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه واهله وبناته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالأول
مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاؤون من عامهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس
الذين يشاؤون اخاهم وبنوهم الا وفروا لانفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثا في الاجارة
كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالأول مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد
وندم اذا كان الحظ الاوفر لآخيهم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون
اذا كان الحظ الاوفر لآخيهم بجماع ان الاجارة فيها يبيع المنافع فلا فرق بينها وبين الاعيان لمن

تأمل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا استأمر شخص شيئا من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الاجرة مع قول أبي حنيفة انه لا اجرة عليه لكنه لم ينتفع بذلك فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب احياء الموات)

اتفق الائمة على جواز احياء الارض الميتة للسلم ولوموات الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للذمي احياء موات الاسلام مع قول أبي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المتكبر الذي من الاحياء فيه عزله بخبره عن الصغار ووجه الثاني ان لا يفرق بين احيائه وموات الاسلام وبين عمارته يتنافى العبران لمن تأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة يسترط في جواز الاحياء اذن الامام مع قول مالك ان ما كان في الفلاة اوحيت لا يتشاج الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العبران اوحيت يتشاج الناس فيه اقتصرا الى اذن ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا فالاول مشدد خاص بأهل الادب ومع والى الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من أحي أرضا ميتة فهي له فان لفظة يعم المسلم والذي ومن اذن له الامام ومن لم يأذن له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم باداه له وحرب وطال عهده يملك بالاحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان احياء الارض وملكها يكون بتخييزها وان يتخذ لها ماء وأما الدار فبفتحها يطها وان لم يسقها مع قول مالك تملك الارض بما يعلم بالعادة انه احياء مثلها من بناء وغراس وحفر وبر وغير ذلك ومع قول الشافعي ان كانت للزراع فملك بزراعها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فبفتحها ما به وتوسعها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حريم البراء بعون ذراع ان كان الابل تسقى دائما منها وان كانت للناضح فستون ذراعا وان كانت عينا فثمانية ذراع وفي رواية عنه خمسمائة ذراع فمن أراد ان يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حدمقد راجع في ذلك الى العرف ومع قول أحمد ان كانت في ارض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاة الارض ورخاؤها وكثرة الواردين على الماء وقتهم فكلام الائمة كلهم صحيح ووجه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته انه اذا بنت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض فكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه يملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محبوسة ملكه صاحبها وان كانت غير محبوسة لم يملك فالاول مشدد على المالك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد بعض قول الشافعي ويشهد للأول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار فإنه يشمل الكلأ النابت في الملك وفي المواضع المأوى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المحشيش لا يلتفت إليه صاحب الأرض في القالب بخلاف ثمر الأشجار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك المحشيش إلا بطيب قلب صاحب الأرض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك أن التجويد يدل على الالتفات إلى المحشيش فليس لأحد أخذه إلا بإذن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن محوطا عليه فإنه يدل على مساحقة الناس به * ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حاجة الإنسان وبها تم زرع شيء من الماء الذي في نهره أو بئرته فإن كان النهر أو البئر في البرية فالملك الحق بمقدار حاجته منها من غير وجه وبجب عليه بذل ما فضل من ذلك وإن كانت في حائط فيزعمه بذل الفاضل تجارة إلى أن يملأ بئر نفسه أو عينه فإن تهاون بأصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا أخذ العوض ويستحب تركه مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسق مع ولا يحمل له البيع فالأول مخفف على مالك والثاني مشدد على مالك رجة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب الوقف)*

أفق الأئمة على أن الوقف قربة جائزة وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به بالاتلاف عنه كالذهب والفضة والماء كقول لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز ككتبه وأجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع أجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف هذا ما رجحه من مسائل الانعاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ويرزول ملك الواقف عنه وإن لم يخرج من يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده بان يجعل للوقف وليا ويسلمه إليه وهو إحدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يرزول ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يلقه موته كأن يقول إذا مت فقد وقفته داري على كذا فالأول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الواقف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصح بناء على قاعدتهما أنه لا يصح وقف المتقبل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني أن الواقف إنما يتخذ للتأيد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح * ومن ذلك قول أصحاب الشافعي أن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجاعات من أصحابه

والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا صح خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد الملك مع سيده كما قالوا في الزكاة الواجبة فكانه بالوقف يتبرأ الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولولم يخرج عن ملكه فكانه لم يتبرأ ووجه الثاني ان الواقف اذا رجع الملك فيما يسهده الى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم الى تملك جديد من الله تعالى ولم يحصل وايضا فان الاستفاد لا يتخصص بأحد بعينه في الاصل فاذا مات المعين انتقل الى ما بعده من جهات القربات ولوان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا محتاج الى اذن منهم ان يتفقد به بعدهم فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد يصبح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف على الواقف خاص بأهل الشئ والجعل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح تأمل البقاء وتحشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضرته الوفاة لفلان كذا ولفلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة ما قبل اختمام المنة فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوقف اذ لم يعين للوقف مصرفا كان قال رقت دارى هذه وكذلك يصح الوقف عنده وعند الشافعي اذا كان منقطع الا تحركت كذا على اولادى واولادهم ولم يذكر بعدهم الفقهاء مثلا ويرجع ذلك بعد انقراض من ممي الى فقراء عصبته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبذلك قال ابو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذ لم يعين له مصرفا فالاول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذ لم يعين له مصرفا فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي يوسف ان الوقف اذا تروى لا يجوز بيعه وصرف ثمنه الى مثله كما اذا تروى المسجد ولم يرج عوده مع قول محمد انه يعود الى مالكة الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * والله أعلم

(كتاب الهبة)*

اتفق الاثمة على ان الهبة صح بالايجاب والقبول والقبض واجمعوا على ان الوفاء بالوعد في الخبر مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا تفضيل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقتضي صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا يقتضي صحته اذ لم يقبض بل يصح وتزك بمجرّد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتامها واحترز مالك بذلك عمّا انحر الوهاب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان تزل المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الوهاب أو مرض

بطلت الهبة وعارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا جالس إلا بالجماعة
فإن مات قبل الخيارة فهو ميراث مع قول أحمد في إحدى روايته إن الهبة تملك من غير قبض
فالأول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا بد في صحة القبض أن يكون بأذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغیر إذن منه
فالأول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي أن هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه إن سلم الواهب الجميع إلى الموهوب له
فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا يقسم
كالسيد والمجواهر جازت هبته وإن كان مما لا يقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعاً فالأول مخفف
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب
للأب وإن علان يسوي بين أولاده في الهبة مع قول أحمد ومحمد أن له أن يفضل الذكر على
الأنثى كقسمه الأرض فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ثم إذا فاضل الأب بينهم فهل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال
أحمد يلزمه الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس
للأب الرجوع في هبة ولده بحال مع قول الشافعي أن له الرجوع فيها بكل حال ومع قول
مالك أن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلابة والمحبة ولا يرجع فيما
وهبه على جهة الصدقة قال وأما يسوع الرجوع إذا لم تتغير الهبة في بدلوله أو استحدث ديناً بعد
الهبة أو تزوج البنت أو يحتلط الموهوب بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والأفليس له الرجوع
مع قول أحمد في إحدى رواياته وأظهره أن له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالأول
مشدد خاص بالأب كإبراهيم الدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأخ أو كالأخت
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لولدا أنت ومالك لأبيك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وأكثر العلماء أن الوفاء بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فإنه الفضل
وارتكب كراهة شديدة ولكن لا يأثم مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز أن الوفاء بالوعد
واجب ومع قول بعض أصحاب مالك أن الوعدان كان مشروطاً بسبب كونه نزعاً وذاك كذا
وتحذ ذلك وجب الوفاء به وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من باب من تطوع أخيراً فهو خير له
وهو خاص بمن كان عنده بقية يتحل من الناس ووجه الثاني التسامع من صفات المنافقين فإن
من أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وصلى وقال إنى مسلم كما ورد في الصحيح ووجه
الثالث ظاهر

اجمع الائمة على ان اللقطة تدرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا فانها يسيرا اوشينا لا بقاء له وعلى
ان صاحبها اذا جاء فهو احق بها من ملته تطها وعلى انه اذا اكلها بعد الحول فصاحبها مخبر بن
التضمين وبين الرضى بالبدل واجوعا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان افضل
اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب * واما ما اختلفوا فيه من ذلك
قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها
ومع قول الشافعي في احد قوله بوجوب الاخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب
ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فيه حفظ المال اخيه ووجه الثاني ان فيه
المخلص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول
على سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة ثم
ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واجد
انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية المحقق ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين
اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بغلاة
من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها واكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
عليها السباع مع قول الائمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فللملتقط ان يأخذها على حكم القطة ويملكها
بعد ذلك وله ان يأخذها يحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واجد ان له اخذها
ليحفظها على صاحبها ويعرفها مادام مقيما بالحرم فاذا خرج مسلما للعاكم وليس له ان يأخذها
للتملك فالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة فلان يحبسها ابتداء وله ان يتصدق بها
وله ان يأكلها غنيا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها
وان كان غنيا لم يجز له يجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان
صاحبها اذا جاء وامضى ذلك مضي وان لم يجز ذلك ضمن له الملة قطع قول الشافعي واجدانه لا يجوز
له ذلك لان صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية
مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
اذا وجد بهيرا بادية وحده لم يجز له ان يأخذها فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة
ومالك وقال الشافعي واجد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين
والاحتماء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا مضى على القطة

حول وتعرف فيها اللقطة بنفقة أو ببيع أو صدقة فلصاحبها إذا جاءه أن يأخذ قيمتها يوم تملكها مع قول داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تبعات الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن صاحب اللقطة إذا جاءه ووصفها بصفتها وجب على الملقط أن يدفعها له ولا يكلفه مع ذلك بدينة مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك إلا بدينة فالأول مخفف خاص بما إذا كان صاحبها غير متم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها متم في رفة دينه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب اللقيط)

اتفق الأئمة على أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه وأمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة أنه إن وجد في كنيسة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بإسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن إسلام السبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في أرجح أقواله وأقوال أصحابه أنه لا يصح إسلام سبي مميز استقلالا وللشافعي قول أنه موقوف إلى البائع فالأول مشدد في حصول الإسلام احتياطاً للسبي وللمالك بإسلامه والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن اللقيط في دار الإسلام إذا امتنع بعد الباع من الإسلام قتل مع قول أبي حنيفة أنه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يزج عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول مشدد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(كتاب الجمالة)

اتفق الأئمة على أن إذا لا يبقى يستحق الجمل إذا رده أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك أن إذا كان معروفة بذلك استحق الجمل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعدة وأما إذا لم يكن راداً لا يبقى معروفة فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجمل على الإطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفة فأمر لا يبقى لا ومع قول الشافعي أنه لا يستحق الجمل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك إلا بقي والثالث مفصل كالأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة وهي إحدى الأدلة وفيها خلاص للذمة صاحب الأبق وتجميع للراد على المدامة على رد الأبق لأخوانه المسلمين وإزالة كربهم لاسيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه أو دابة يركبها أو نفقة يتحصلها وتوجيه الثاني كتمجيده الأول وأشد حثاً على إعطائه الراد جماله لما قلناه من خلاص الذمة وتجميع الراد على أن يدوم على رد الأبق فإن منع إعطائه الجمل

بعد تعب يكره قلبه ويكره له عن التعب بعد ذلك في رد آبق أتو لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجعل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فأنما يكون اعطاءه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا واجب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد آبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رخص له المحاكم مع قول مالك ان له اجرة المثل ومع قول أحمد ان له ديناراً واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصر وخارج المصر خلافاً لأحمد في قوله في رواية له أخرى انه ان جاءه من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله اربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يمتنع شيئاً الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الا بقرينة الرابع فيه تشديد على رد آبق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الآبق بغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه أنفق متبرعاً به وكالذي ينفق بغير اذن المحاكم وان أنفق باذنه كان على السيد ديناً عليه وللرادان بحبس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفقه على العبد في طريقه ومع قول أحمد وعلى سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر والله اعلم

(كتاب الفرائض)*

أجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارثة بمائة ثلاثة ربح وسكاح وولاء وان الاسباب المانعة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلى أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك أنكروا وعلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من ازجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الام والعم وابنه الالام والزوجة والمعتق وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الاثمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي عن معاذ بن ابي السبب والنفخي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجح المسلم الكافرة ولا يترجح الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القتاتل عداً ظالم لا يرث من المقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح معمول به عند كافة العلماء واتفق اجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافاً لابن عباس وعلى انه لو اجمع ابناء عم واحد ما تلخ لا من كان للآخر منهما السدس والباقي بينهما بالعصوبة خلافاً لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والإتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكون
المال المفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
وزيد والزهرى والوادع زاعى وداود ومع قول أبي حنيفة واجد بتورثهم وحكى ذلك عن علي
وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقد أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعد
ابن الصبيح أن الخيال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث
والساقى لبيت المال أو عن بنته فلها النصف والساقى لبيت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة واجد
المال كله للآل ثم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
القاضي عبد الوهاب المال كى عن الشيخ أبي الحسن أن الصحیح عن عثمان وعلي وابن عباس
وابن مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يردون على أحد ثم إن ما يحدى عنهم فى الرد
وتورث ذوى الأرحام إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
الإجماع على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والثانى مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول بعد ذوى الأرحام عن المحبة والعصبة التى تكون فى أصحاب الفروض
والعصبات ووجه الثانى أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية * ومن ذلك قول مالك والشافعي
واجدان مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة يكون فى مال لبيت المال حتى المال الذى كان كسبه
فى إسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء كسبه فى إسلامه
أم فى ردة فالأول مشدد على ورثة المرتد والثانى مخفف عليهم ووجه الأول انتطاع الموالاة بين
المرتد وورثته حين الردة أو ضعف الموالاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال بمصرف
فى مصالح المسلمين العامة ووجه الثانى لاحتياط لأخواننا المسلمين الذين لهم حق فى بيت
المال فلا نطعمهم ما فيه رائحة شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كيرثون مال مورثهم
المقتول ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده إلى أربابه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي واجدان من قتل خطأ لأبى يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذى
ملك المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثانى فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث فى أنه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا
ووجه الثانى تنفير القاتل من القتل بحرماته من مال الدية الحاصل فقط زجره عن التجري
على قتل مورثه وأما المال الذى لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل فى التركات
فلما حكم أن يورثه منه والله اعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان أهل المال من الكفار
كاليهودى مع النصرانى لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم ملة واحدة
وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يتوارث أهل ملتين والثانى
مخفف ودليله أن ما عدا ملة الإسلام كله ملة واحدة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعضه حر وبعضه رق لا يرث ولا يورث مع قول واجد وأبي
يوسف ومحمد أنه يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرمة فالأول مشدد ووجه ضعف ملكه والثانى

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر والمتردد والقاتل عمد ومن فيه رفق ومن خفي موته لا ينجبون كما لا يرثون مع قول ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد والقاتل عمد ينجبون ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الاخوة اذا حججوا الامة من الثالث الى السادس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن عباس ان الاخوة يرثون مع الابن اذا حججوا الامة فبدأخذون ما يحبونهما عنه والشهور عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان النرقى والقتلى والهدمى والموتى بحريق أو طاعون اذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بهعضا وتركه كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه دون طارفه وسبقه الى ذلك على وشريح والتخعي والشعي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم ارثهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المجددة أم الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شبيثا مع قول احمد انها ترث منه السادس ان كانت وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على المجددة انذ كورة والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول اصحاب الائمة على ان الاخوين يحجبان الام من الثالث الى السادس مع قول ابن عباس ان لهما معهما الثالث حتى يصيروا ثلاثة فيكون لهما السادس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد علمت فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالاة مع قول النخعي انه يثبت بها مع قول أبي حنيفة انه ان والا وعاقده كان له نكته ما لم يعقل عنه فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان ابن الملائنة تستحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في احدي روايته ان عصبة عصبة أمه فإذا خلف أمها وخلا فلا للام الثلث والباقي للخال والرواية الثانية لا جدها عصبة فيكون المال جميع الماتصين فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف علمنا وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واحمد ان السقط اذا استعمل صار خالا لا يرث ولا يرث وان تحرك أو تنفس الا أن يرضع فان عطس فعن مالك روي ان يرضع مع قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

*(كتاب الوصايا) *

أجمعوا على أن الوصية مستحبة غير واجبة وانها تملك يضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده امانة لغیره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يملك به من هو له أو عنده وصية بغير اشهاد وأجمعوا على انها لا تنحب للوارث خلافا للزهري وأهل الظاهر في قولهم وجوب الوصية للأقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبية أو ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لغیر وارث بالثلث جائزة ولا تنقضي الى اجازة الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة وانفق الائمة على انه لو وصى لبني فلان لم يدخل الا الذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى انه لو وصى لولد فلان دخل الذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية وانفق الائمة على أن العتق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا لما سدد داود فانها ماقالا انهم معتزلة من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك اذا وصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك ينظر فان أجاز وافى مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعد موته وان أجاز وافى صحته فلمهم الرجوع بعد موته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته أو مرضه فالأول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو وصى بجعل أو بغير جاز أن يعطى أنى كذلك ان وصى ببدنه أو بقرة جاز أن يعطى ذكرها لذكره والانثى عندهم وأحدم قول الشافعي في أحد قوله انه لا يجوز أن يعطى في العير الا الذكور وفي البدنة والبقرة الا الانثى فالأول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الافضل احتياطا * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه اذا وصى بشئ ألتخص ثم وصى به لآخر ولم يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما انصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون الثاني ومع قول داود انه للأول فالأول فيه تشفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الأول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثالث انه لما وصى به للأول خرج عن ملكه بذلك فبأق له فيه تصرف آخر وهو خاص بأهل الورع كما أن الثاني أيضا يصح حله على حال أهل الورع لان الوصية به ناسبا كالناسخ للحكم الأول * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين ان من قدم ليقص منه أو من كان في الصف بار زال للعدو أو كانت حاملا فنجسهاها الطلق أو كان في سفينة وهاج البحر فطاماه من الثلث مع قول الشافعي الاستحانة من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة أشهر لم تصرف في أكثر من ثلث مالها فالأول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه تصح الوصية للعدم مطلقا سواء كان عبده أو عبد غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها تصح للعد نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ولا تصح الى عبد غيره فالأول مخفف ووجهه أن الوصية احسان زائد على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم مالك العبد

تلك الوصية ومعلوم أن الوصية غلبت والثالث مفضل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجد أنه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصي إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده إذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تصح الوصية إلى الأجنبي في أمر أولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالأول مشدد محمول على ما إذا عرف الموصي أن الأب أو الجد أشفق على أولاده من الأجنبي والشافعي مخفف محمول على عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد في إحدى الروايتين أنه لو أوصى إلى عدل ثم فسق نزعته منه الوصية كما إذا أسند الوصية إليه ابتداء فلتصح لأنه لا يؤمن عليها مع قول أبي حنيفة وأجد في الرواية الأخرى أنه إذا نسق بضم إليه عدل آخر فإذا أوصى إلى فاسق وجب على القاضي إخراجها من الوصية فإن لم يخرجها القاضي وتصرف فبذلك تصرفه رحمت وصيته فالأول فيه تشديد والشافعي فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصية تصح لكافر سواء كان حربياً أو ذمياً مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها لأهل الحرب وصحتها لأهل الذمة خاصة فالأول مخفف والشافعي مفضل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك أن له أن يوصي بما وصى به إليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك إليه مع قول الشافعي وأجد في الظاهر روايته بالنسبة فالأول مخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصي إذا كان عدلاً لم يتجنى إلى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه وأنه يصح جبيع تصرفاته مع قول أبي حنيفة أنه إن لم يحكم له كما يحكم مع ما يشترطه ويبيعه للوصي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالأول مخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة على حال أهل الدين والورع وجل الثاني على من كان بالزند من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط بيان ما وصى فيه فإن أطلق الوصية فقال أوصيت إليك فقط لم يصح وهو لمع قول مالك أنها تصح وتكون وصية في كل شيء فالأول مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والشافعي فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أوصى بجيرانه لم يدخل في ذلك إلا الملائقون له مع قول الشافعي أنه يدخل في ذلك أن يكون داراً من كل جانب ومع قول أحد في إحدى روايته ثلاثون داراً ومع قول مالك أنه لا حد لذلك فالأول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام ومهبات أن يقوم أحدهم بحق الجوار الملائق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالأكابر على حسب مقامهم في البر والايان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بطلان الوصية لليت مع قول مالك بصحتها فإن كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لو رثته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن المقصود بالوصية إيصال خير إلى الميت مادام لم يدخل الجنة فإن البرزخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدنيا ودار التكليف بدليل كون أهل الأعراف يعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع ميراثهم بها ثم يدخلون الجنة فلو لا

ان هذه السجدة في دار التكليف مارج بها ميزانهم * ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل ما يوصي به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والاصح من مذهب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر شاب عليه كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بالغ بدوله فعل خير بتلك الوصية ارجح مما كان فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدانه اذا اعتقل ما من المريض لم تصع وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تصع وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين به وهو صالح تقديم فعل الخير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه وبعلم انها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول اجدانه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد على الوصي والثاني مخفف عليه طلبا لمحصل الخير له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما واطلق فليس لاحدهما تصرف بدون اذن الاخر مع قول أبي حنيفة انه يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ورد الدومة بعينها وقضاء الدين واناخذ الوصية بعينها وعتق العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك انه لا يصح للمريض الخوف عليه ان تزوج فان تزوج وقع فاسد اسواء ادخل بها لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشدد محمول على من يعقل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة استحبابا فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة مع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول أحمد في أشهره وايته ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان المتنوع انما هو من يرى الخطا والاخرانفسه دون العقل فاذا اشترى بزيادة على القيمة فلامنع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مقصود وجه الخامس ان الوكيل لا احبني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدانه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه وقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو امن وكذلك الحكم في الاب والحمائم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي الا بينة فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامانة والثاني مشدد عليه وبعص جعل الاول على اهل الصدق والدين والثاني على من كان بالضمن ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن

ذلك قول الأئمة الثلاثة انه تصح الوصية للسجد مع قول أي حنيفة انها لا تصح الا ان يقول بنفق منها عليها فالاول مخفف لانه من جملة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أي حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأجدا ان له ان يأكل كل ما أكل الا من أجره عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الا وفر للقيم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجد في احد قوليهما ان الوصي اذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استثنى يلزمه رد العوض مع قول مالك انه ان كان غنيا فليست تغف وان كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف بقدر نظره وأجره مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب النكاح)*

أجمع الأئمة على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على استحبابه لمن تأقت نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والمجاهد والعلاوة والصوم التطوع واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأة من له نظره الى وجهها وكفمها خلافا لداردقائه قال يجوز النظر الى سائر جسد ما خلا السوءتين وكذلك اتفق الأئمة على ان نكاح من ليس بكفو في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب فحتاج اليه مجدا بهت مع قول أجدا انه متى تأقت نفسه اليه وخشى العنت وجب مع قول أي حنيفة انه يستحب مطلقا بكل حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل في الاستحباب وعدهم والثاني مفصل في الوجوب وعدهم والثالث مخفف والرابع مشدد من وجهه ومخفف من وجهه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله تعالى وإيسر لغف الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يتنهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التشديد بالايحاب ووجه الرابع ان امتثال أمر الشارع يحصل بالمرة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرار * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة يجوز زنا الرجل الى فرج زوجته وأخته وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي ان ذلك يجرم فالاول مخفف محمول على أحاد الناس من الأمة والثاني مشدد خاص بالأكابر العلماء وأصحاب المروءة والمجاهة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان عبيد المرأة محرم لها فيجوز نظرها اليها وعليه جهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي انه ليس بمحرم لسيده وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بانه محرم لها ليس له دليل ظاهر والآية انما وردت في الاماء فالاول مخفف خاص بأهل العفة والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالغه من ذلك ووجه الاول ان مقام البيادة كقوام

الامومة في نفي الطبع من التلذذ بالاستمتاع بما يشاهده العبد من سبته من الهبة والتعظيم
 ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الامعة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جائز التصرف مع قول أبي حنيفة
 انه يصح نكاح الصبي المميز والسقيفة لكنه موقوف على اجازة الولى فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الامعة الثلاثة
 انه يجوز للولى غير الاب ان يزوجه اليتم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالا ب مع قول
 الشافعي يمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح نكاح العبد بغير اذن
 سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للولى فيسخه عليه ومع قول أبي حنيفة انه يصح موقفا على
 اجازة المولى فالاول مشدد والثاني والثالث فيهما تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبه المتفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان
 يكون زواجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه له في النكاح اتزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم اكله من مال السيد الاكل الواجب او المستحب او المباح
 فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدو بخلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كان له منه
 من اكل الشهور التي تضر به او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضرا للعبد
 فكان من المعروف توقف النكاح على اجازته * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح
 العقد الا بولى ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان المرأة ان تزوجه
 بنفسها وان وكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليهم الا ان تضع
 نفسها في غير كفوفهنك يعترض الولى عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب
 في مثلها لا يصح نكاحها الا بولى وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبى برضاها
 ومع قول دارداه كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولى وان كانت ثيبا صح مع قول أبي ثور ولى
 يوسف يصح ان تزوجه باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى حاكم حنفى فحكم ببعثته نفذ
 وليس للشافعي نقضه خلافا لابي سعيد الاصل طغرى فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافا
 لابي بكر الصيرفي ان اعتقد تخريمه وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند أبي اسحاق المروزي
 احتياطا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول
 داود وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال كلها
 ظاهر لا يخفى على العطن ووجه قول داود ان البكر لم تمارس لرجال فليس لها خبرة بما يقعها
 او يضرها بخلاف الثيب * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوصية بالنكاح أى بالعقد ويكون
 الوصى أولى من الولى في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضى هو الذى يزوجه مع قول الشافعي
 انه لا ولاية لوصى مع ولى لان عارها لا يلحقه قال القاضى عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذى
 في التعليل يقتضى بالحاكم اذا زوج امرأة فانه لا يلحقه العار انتهى فالاول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الولي
قد يرى ذلك الوصي اتم نظرا واشفق على موليته من اخيه مثلا ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون
اتم نظرا من الولي والوصي ويجعل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الثالث فلا تنقض
لكلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فالاقوال مجعولة على احوال * ومن
ذلك قول الشافعي واجدانه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان الولي
الاقرب اذا غاب الى مسافة القصير وجهه الا بعد من العصبه مع قول الاثمة الثلاثة ان العصبه
اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الاعدوان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي
حنيفة واجدهي العصبه يمكن لا تصل اليه القافله في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على
الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول مجول على حال من يخاف
عليه العنت فانه يحب التجمل بزوجه كما قال به داود والثاني مجول على من لا يخاف عليها ذلك
* ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره
ولم يعلم مكان ان اخاه يزوجه باذنهم قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان للجد والاب تزويج البكر
بغير رضا هضيرة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في المجدود واشهرار واثنين عن اجد في المجد
مع قول أبي حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقله بغير رضاها لا يصح لاحد محال ومع قول مالك
واحد في احدى الروايتين انه لا تثبت للجد ولاية الاجار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب
والمجد والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
الثلاثة لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج البكر حتى
تبلغ وتاذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لسان العصباء غير انه لا يلزم القدر في حقها فيثبت لها
الخيار اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهره ومن ذلك قول الشافعي وغيره
ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام لا يزوجه الا بولا ولا غيره حتى تبلغ وتاذن مع
قول اجدانها تزويج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب أولادها
أحكامه ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق مع قول اجدانه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق
توكيله غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قابلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل
غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفه أو نائباً وقال ابو يحيى البلخي من اعماه يجوز له القبول بنفسه
أو ثبت عنه انه تزوجه امرأته أو امرأته بنفسها قابلاً أو كلاً وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث
فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو اعتق
أمته ثم اذنت له في نكاحها من نفسه حازله ان يني نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة
يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المستثنى ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفو مع قول أحدانه لا يصح فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه
 تصرف بغير الحفظ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء برضاها
 بغير كفؤ لم يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا أذنت في تزويجها لمسلم
 فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة بلزوم النكاح فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصنعة والحجربة والمخلوص من العيوب مع قول محمد
 ابن الحسن أن الدأمة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيدضر منه الصبيان
 ومع قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والنسب
 والمال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في إحدى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين
 والصنعة وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد
 في شروط الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع
 نحوه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكن الأقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض * ومن
 ذلك قول بعض أصحاب الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فللمشايخ أن
 يتزوج الشابة فالأول مشدد محمول على حال من غاب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطارها على
 زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غاب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة
 وغاب عن حفظ نفسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق
 الاعتراض مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل
 معه رضی الزوجة والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما
 بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن * ومن ذلك قول
 الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلقت التزويج من كفوئها دون مهر
 مثلهما لم يلزم الولى إيجابها مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولى إيجابها فالأول مشدد خاص بقاصر
 النظر من الأولياء والثاني مخفف خاص بنات النظر منهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبعد
 إذا تزوج مع حضور الولى الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح إلا في حق البكر والوصى فإنه
 يجوز للأبعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة إذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقه على ذلك ثبت النكاح باقفاهما مع قول
 مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخلها وخارجها من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويعصم حمل الأول على أكابر أهل الدين والورع
 والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول
 مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يشتر فيه الإشاعة وترك التراضي والكتمان حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فسمع عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول
 مشدد بمحول على من لا يؤمن بخوده بعد العقد والثاني مخفف بمحول على حال أهل الصدق والورع
 فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجده أنه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
 عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه يتعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة اقياس على الأموال
 في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الأشاعة بالنكاح وذلك كافٍ
 في الخروج عن صورة نكاح السفاح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذمية
 لم يتعقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه يتعقد بذيمةين فالأول مشدد والثاني
 مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تغليب حكم الإسلام ووجه الثاني تغليب
 حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بخود مثلاً * ومن ذلك قول عامة
 العلماء أن الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
 والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالقسمة على الطعام أو عند
 الوضوء والخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يلغها الله صلى الله عليه
 وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرها * ومن ذلك قول الشافعي وأجده أنه لا يصح
 التزويج إلا بلفظ التزويج أو الانكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يتعقد بكل لفظ يقتضي
 التملك على التأديف في حال الحياة حتى أنه روى عنه في لفظ الإجارة ورايتان ومع قول مالك
 أنه يتعقد بذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعددنا بلفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير
 في الصلابة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج
 والانكاح دون غيرهما * ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال زوّجت بنتي من فلان فبلغه
 فقال قلت النكاح لا يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوّجت فلاناً كقوله في العقد
 زوّجت فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد بمحول على حال من لا يؤمن بخوده ولا كذبه
 والثاني مخفف بمحول على حال أهل الصدق فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعي في أصح القولين أنه لو قال زوّجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو
 تزويجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأجده والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد
 بمحول على حال من يخاف بخوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
 فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسلم أن تزوج بكاتبة
 من ولها النكاح مع قول أجده أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تقليداً لمراعاة حكم الكفر والثاني
 مشدد تقليداً لحكم أهل الإسلام فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في القديم أن السيد يملك أجار عبده الكبير على النكاح مع قول أجده
 والشافعي في الجديد أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد على فراجع

الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيهه **شكل** من القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوله ان السيد لا يجير على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه يجير على ذلك فالاول مخفف على السيد معمول على حال احاد الناس والثاني مشدد معمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حق على عبدهم بالملك انما امرأه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يملككم فيسيوه ولا تمذوا خلق الله انتهى * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حرية الاب عند تحقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي أن يزوجه أم ولده بغير رضاها مع قول احمد في احدى روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت أنتي وجعلت عتقها صداها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منقذ مع قول احمد في احدى روايته انه ينقذ واما العتق فهو صحيح اجابا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامة لو قالت لسيدها اعتقتي على أن تزوجك فيكون عتقي صدقي فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شئت تزوجه وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه صدق مستأنف وان كرهت فلا شيء عليها عند ابى حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصير حرة وتزنيها قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهرا ولا شيء لها سواء فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار مشدد بازامها قيمة نفسها اذا تبرأ منها بجعل نفس العتق مهرا فرجع الامرالى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

اتفق الائمة على ان أم الزوجة تحرم على التأيد بجرد العقد على الميت خلافا لعلى وزيد بن ثابت وجهاد فانهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول حازه ان يزوجه امها وان مات قبل الدخول لم يجز له تزويج امها فيجعل الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة أيضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن في مهرزوج امها وقال داود بشرط أن تكون الربيبة في كفالتة وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم ينسخ نكاحها خلافا لعلى والحسن البصري واتفقوا أيضا على انه لا يجوز لمن يملك النكاح الكفار وطه اماتهم ملك العيين خلافا لابى ثور فانه قال يجوز وطه جميع الاما بملك العيين على أي دين كن واتفق الائمة على

تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وجمعتها وأصلها واجمعوا على أن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتك إلى شهر أو سنة وتعود ذلك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قديما وحديثا بأسرهم خلافا للشيعة ورووه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح الزانية مع قول أجدانه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأجدية ما يقبح نكاح المصاهرة بازاؤا وعليه أجد فقال إذا لاط بسلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الأم بالواط في ولدها إذا ذكر كونها حلالا لولادته كالاتي على حد سواء تعظيما للرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحامل المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأجدانه يجب عليه العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حائضا حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائضا لم يحرم ولم تعد فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخرين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد ومالك في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأراذل الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة يحرم الجمع بين الاختين في الوطء بملك الميم مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء بملك الميم وهو رواية عن أجد وفي رواية لأبي حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على اختيار غيرانه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه أجمع بين الاختين بملك الميم والثالث مخفف في جواز العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتبعته أكثر من أربع يختار منهن أربعة ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نسكحة الكفار صحبة تتبلى بها الأحكام كعلاق النسكحة المسلمين مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للحث
عن انكسبتهم في الفساد والحقه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رد ويمكن تحديد عقد أحدهم اذا أسلم بسهولة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لا يجوز للحر نكاح الامة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول للنكاح حرة مع قول أبي حنيفة
انه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجته حرة ومعتدة
منه فالاول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والمحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم
عارا وتقصافا في النسب والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز
ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كفي المسئلة
قبله فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للعدنان يجمع
بين الاربع سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحرفي جواز الجمع بين اربع فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه
لا يجوز للحر ان يزني نكاح الاماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز له ان
يتزوج من الاماء بما يكايترقح من المحارث فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج
بامرأة زني بها ويجوز له وطؤها من غير استبراء به قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من
غير استبراء فيضة أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك بكراهية التزويج بالزانية مطلقا مع قول أحمد لا يجوز ان
يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة منها واستبرائها بوضع الحمل أو بالاقرار أو بالثبوت وذلك فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واصح حل الثاني على حال أهل الورع
بعد توبتهم وحل الاول على آحاد الناس وذلك ان الناس يلوثون بأهل الورع اذا تزوجوا زانية
قبل ظهور تزويجها الخالصة للناس وجمليها على الله صدق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين
يقعون في الرذائل * ومن ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح الامة باطل مع قول زفر من الحنفية
ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأبد اذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو
موافق للجماعة في البطلان فالاول مشدد للشيخ نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف
بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان نكاح
الشمار باطل مع قول أبي حنيفة ان العتد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا تزوجها على أن يحلها لطلقها
ثلاثا وشرط انه اذا طلقها فهي طالق أو فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها
للأول عنده واثبات مع قول مالك انها لا تحل للأول الا بعد حصول نكاح صحيح بعد زعن
رغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها حلالا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل

أو فاء فسد العقد ولا تحل للثاني وبيع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والأربع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكنه كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشترط أن لا يتزوج ولا يسهري عليها ولا يتقاهما من بلد أو دارها ولا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم المحلل فكان كالمشترط أن لا تسلبه نفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاة متى خالف شيئا من ذلك فلها الخيار في الفسخ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الخيار في النكاح والرد بالعيب)

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها * وأما ما أخذوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أنه لا فسخ بئس من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه يثبت في ذلك كله الخيار إلا في العتق ومع قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والمجذام والبرص واثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة واربعة تختص بالنساء وهي القرن والرقق والفتق والعقل فالحب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرقق انسداد الفرج والفتق انخراق ما بين محس البول والوطء يخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إذا حدث عيب في الزوج بعد العدة وقبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عنك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا عتقت وزوجها رقيق أنه يثبت لها الخيار مادامت في المجلس الذي عتقت به بالعتق فيه ومتى عتلت ومكنته من الوطء فهو رضى بدمع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم يتمكن من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي المحاق للعتق بخيار المجلس والشرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور لما حقه بالإجماع على عيب البيع * ومن ذلك

الائمة الثلاثة ذاعتت الامة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه ثبت لها الخيار مع حرته فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية باعتبار
وجه الثاني انه كاشا عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمن ترصاه فقد تركه لامرأتين
غير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم

(كتاب الصداق)*

اعلم اني لم ارفيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر عوت أحد
الزوجين * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى
روايتيهما ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرايتين الاخرين لما لك وأحمد انه يفسد
بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
فساد المهر لا تعلق له بذات النكاح فصنع النكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر ومهر المثل ووجه
الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيده حديث قد
استحلتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نكته ان لا يوفيه صداقها التي الله يوم
القيامة وهو زان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان أقل الصداق مقدار عقال الشافعي
وأحمد لا حد لاقاله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة
دراهم أو دينار عند أبي حنيفة أربع دنانير ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من أصل المسئلة
مشدد خاص بأحد النكاحين الذين يقع منهم الغرأ فيكون التقدير أنفع لهم لرجوعه اليه والثاني
مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فللزوج جعل الصداق
مل مجلد لا يرد بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
في أصح روايته انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرامع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه
لا يكون مهرا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تصريح
السنة بجواز اخذ الاجر عليه ووجه الثاني ان المال هو اللائق بجعله صداقا للعبة ميل القلوب
اليه فيحصل به التألف بين الزوج والزوجة وأهلها كثيرا هو مشاهد في الناس فتعنه دينار
فيجده لذة أكثر من ان تعلمه آية واحدة او يصير يحبك لاجل ذلك أكثر ويحفل أن الامام أبا
حنيفة قصد اجلال كلام الله عز وجل أن يكون عوضا عن الاستمتاع بمجادة بدت المحض
والنفاس ولا تساوى فلسافي السوق لوقعت وبيعت * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المرأة
تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول أو عوت الزوج فلا تستحقه بمجرد
العقد وانما تملك بعقبه فالاول مشدد والثاني فيه تحقيق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اوفاهام مهرها فله ان يسافر بزوجه حيث شاء مع قول
أبي حنيفة في إحدى روايتيه انه لا يخرجهما من بلداه الى بلد اخرى وعليه القوي كما قاله صاحب
كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه ان المفوضة اذا

ترتبت ثم طلقت قبل المسيس والفرض فليس لها الا المنة مع قول اجد في الرواية الا ترى
 ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المنة لا تجب لها بحال بل هي مستحقة فقط فالاول
 والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ايجاب المنة على القول
 الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
 لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق اهلها بالمهر كل ذلك التعلق فكانت المنة لها مستحقة
 ويصح جعل الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على حال احاد الناس * ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ان المنة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة ابواب درع وخمار وملحقة بشرط
 ان لا يز يد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصح قوله واجد في احدي روايته ان
 ذلك مفوض الى اجتihad المحاكم بقدر ما ينظره قال الشافعي والمنع ان لثمة عن ثلاثين
 درهما وله قول آخر ان اصح ما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصح بما قل وكثر ورواية لا احمد
 انها تقدر بكسوة تجزيها في الصلاة وذلك ثوبان ودرع وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
 تشديدا بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل
 ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
 المثل معتبر بقراباتها من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لامها ولا لخالها ثم الا ان تكونوا من
 نفس عشرتها مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في حالها وشرعها وما لها دون انسابها الا ان
 يكن من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقراباتها العصباء فقط
 فراعى حال اقرب من نسب اليه واقر بهن اخت لا يوين ثم لاب ثم بنات اخ ثم عمات كذلك
 فان فقدنساء العصباء او جهل مهرهن فارحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة
 وما اختلف به غرض فان اختصت بغنل او غيره زيد ونقص لائق بالحال ومع قول احمد هو مقدر
 بقراباتها النسب من العصباء وغيرهما من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث
 مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال
 تختلف باختلاف احوال الناس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
 الصداق فالقول قول الزوج ومطامع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد دفع المجهل
 قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول
 مخفف عن الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوله ان الذي يده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالك
 والشافعي في القديم انه الولي ومع قول احمد في احدي روايته كذهب الشافعي في المجديد والثانية
 كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يفتي ان لكل من الاقوال وجهان فان عفو الولي فيه
 مصلحة للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان البسدا اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وقدمى لها مهر الا يملكه شيء
 في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وأنه يتعلق بذمة العبد وعن أحد روايتان فالأول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالذهبيين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الزيادة على الصدق بعد العقد تلحق بالصدق في الثبوت سواء دخل بها أو مات عنها فإن طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك إن الزيادة ثابتة إن دخل بها أو مات عنها فإن طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وإن لم يقبضها بطلت ومع قول أحمد حكم الزيادة حكم الأصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن المرأة إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وغلبها ثم امتنع عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منعه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد المحاولة فالأول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قولييه إن المهر لا يستقر بالابالوط مع قول مالك بأنه يستقر إذا طالت المحاولة وإن لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمد إن المهر يستقر بالمحاولة التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولييه والأئمة الثلاثة إن وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر أنها واجبة فالأول مخفف والثاني مشدد وأما الأمر يختلف باختلاف أخلاق الناس في المجدد والسخاء فيجب على أهل المروءة وتسحب لغيرهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما إن الاجابة إلى وليمة العرس واجبة مع قول الأئمة المذكورين في القول الآخر لهم أنها مستحبة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على ما إذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا بأس بالنار في العرس ولا بكره التمسك به مع قول مالك والشافعي بكرهه فالأول مخفف خاص بما إذا لم يكن فيه نسبة إلى دناءة الأئمة والمروءة والثاني فيه تشديد وله محمول على ما إذا ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تسحب وليمة غير العرس كالحنثان ونحوه مع قول أحمد أنها لا تسحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(باب القسم والتشوز وعشرة النساء)

اتفق الأئمة على أن القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمة وعلى أنه لا يجب التسوية في الجماع بالاجماع وعلى أن التشوز حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى أنه يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وعلى أنه يجب على كل منهما بذل ما رغب عنه من غير كراهة

ولا مغل بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل عن المحرمة ولو بغيرها اذا جازم مع التكرار مع قول الأئمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا اذا تم الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فتدليق المتى الفساد فلا يشق منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانعقاد والقصد عارض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المحرمة اذا كانت تحت أمه فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا اذا كان سيدها والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا انام عندها سبعة أيام او ثلثا اقام عندها ثلاثة أيام ثم دارا بقصة على نسائه في الصورتين مع قول أبي حنيفة ان المدة لا تفصل في القسم بل يسوي بينهما وبين اللاتي عنده فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان للرجل ان يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضن مع قول مالك في إحدى روايته وأحمد والشافعي انه لا يجوز الا رضاهن وان سافرن بغير قرعة ولا تراض يجب عليه القضاء لمن عنده الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه اقماء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشددي وجوب القفاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الخلع)

اتفق الأئمة على ان الخلع مستمرا المحكم خلافا لغيره من الله المنزلي الشافعي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الأئمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها تنجح منظارا وسد عشرة جاز لها ان تخاله على عوض وان لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولده كره خلافا للزهري وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير المشروع مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجته بان يقول أحسني للزوج والى امرئك بألف مثلا وقال أبو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الأئمة الا ربعة في الباب * وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ظاهر قوله وأحمد في إحدى روايته ان الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايته انه فسخ لا يقص عددا وليس بطلاق وهو اقدم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره أكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة ان كان النشوز من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى وان كان من قبله كره أخذ شئ مطلقا ومع

الكراهة ومع قول أحدكم بالخلع على أكثر من المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن حكم المحل في العقد حكم العقد
فمكمله أن يزيد في المهر ما شاء فكذلك في عوض الخلع ووجه الأول من شق التفصيل أن
الضرر منها أكثر فربما لا لزوج أن يشدد عليها بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من
جالة أخذ أموال الناس بالساطل وهو خاص بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك
مع كونه طالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشيخ نفسه ومضاررتها بالتزويج والتسرى عنها
ويرى أنه بعد ذلك خالص من تبعها والحال أنه تحت حكمها في الآخرة فإنه لو لا كثرة أيدائه
لها ما فدت نفسها منه بمال حتى تسريح منه ومن رؤيته ووجه قول أحد أن الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق يتصرف السفيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق المختلفة
الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه إن طلقها عقب خلعها متصلا بالخلع طلق وإن انفصل
الطلاق عن الخلع لم يطلاق ومع قول الشافعي وأحد أنه لا يلحقها الطلاق بحال فالأول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل من
الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس للاب أن يخلع أبنته الصغيرة بشئ من
مالها مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يخلع زوجة أبنته
الصغيرة عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك أن له ذلك فالأول في المسئتين مشدد على الأب والثاني
فيهما مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها لو فأت طائفتي
ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلث الألف مع قول مالك أنه يستحق الألف كله سواء
طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها ملك نفسه بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي أنه يستحق
ثلث الألف في المحالين ومع قول أحد أنه لا يستحق شيئا في المحالين فالأول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجهه تشديد من وجهه والزايع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله
بالسؤال فصعب الخلع ولغا المال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو قالت طائفتي واحدة
ألف فطلقها ثلاثا طائفت واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا وطلاق ثلاثا
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(كتاب الطلاق)

ثقة وعلى أن الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بتعريمه واتفقوا
على تعريم الطلاق في الحبس لدخول بها أو في طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جمع
الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك حتى تعريم عند بعضهم ونهى كراهة عند بعضهم وكذلك
اتفقوا على أنه إذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلاقه ثم طلاقا واحدة خلافا لدأود في قوله
أنه لا يقع شيء والفقهاء كلهم على خلافه وعلى أن الزوج إذا قال له - بر المدخول بها أنت طالق
بأن منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في المسائل الاتفاقية * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق فيسلم الطلاق

والدق سواء اطلق او عم او خصص وصورته ان يقول لاجنية ان تزوجتك فانت طالق
او كل امرأة اترؤجها فهي طالق او يقول لعبدان ملكك فانت حرا وكل عبد اشترته فهو حر
مع قول مالك انه يلزم الطلاق والعق اذ خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها لان
اطلق او عم ومع قول الشافعي واجدانه لا يلزمه الطلاق والعق مطلقا فالاول مشدد والثاني
مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وأدلة هذه الاقوال مسطورة في كتب
العلماء من كل مذهب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق بثلاثة ايام مع قول أبي
حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان المحرم لك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين مع
قول أبي حنيفة ان المحرم تطلق ثلاثا والا لامة اثنتين حرا كان زوجها وعبدًا فالاول مخفف على
الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا
خلق طلاق زوجته بصفة كقولها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم يفعل المحلوف عليه
في حال اليقونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلاث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم تخل فيحتمل بوجود الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول
الشافعي في اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا باثبات ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يعز اليمين سواء بان بالثلاث او بمادونها اما اذا
حصل فعل المحلوف عليه في حال اليقونة فالامة السبابة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد
انه تعز اليمين بعد النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول
في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
طلاق سنة وهو احدى الروايتين عن احمد واختاره الخراقي فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على حال اهل العلم والمجمل والثاني على اهل
المجهل والرعونات * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدد الرمل
والتراب انه يقع طاعة واحدة بين بهامع قول الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من
حيث حكمه باليقونة الصغرى والثاني مشدد * ومن ذلك قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد
ان من قال لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طاعة منجزة
ويتبع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المخزق فقط دفعا للدور ومع
قول المزني وابن سريج وابن الجداد والقال وابي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع
طلاق اصلا وحكي ذلك عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث
ككذب الجماعة قال النووي والقوي على وقوع المخزق فقط فالاول فيه تخفيف من وجه
وتشديد من وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال
وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجدانه كايان الطلاق يقتصر
الى ثبوت اورد لا حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انضم الى هذه الكتابات دلالة
 حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكتابات
 وان كان في حال الغضب ولم يحز ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفضا من الكتابات وهي اعتدى
 واختارى وامرك بيدك ولا يصدق في غير هاتين قول مالك ان جميع الكتابات الطاهرة متى قالها
 مبتدئا او نجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان
 جميع الكتابات تنقضي الى النية مطلقا كما روى قول احمد في احدى روايته يقتضي في الاخرى
 لا يقتضي الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفراق فلا يقع
 به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه اذا نوى بالكتاب الطاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها
 الطلاق يقع طلاقا واحدة مع عبثه مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا بها لم يقبل فيه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع عبثه ويقع ما ينويه من دون الثلاث
 وفي رواية اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعداده ومع قول احمد متى كان ممهالا لالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى ذلك ام لم ينو كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الكتابات المخففة كالسحرى واذهبى وانت محلاة ونحو ذلك كالكتاب الطاهرة على حد سواء من قوله
 انت خلية بريئة بائن بثة بثة اعزى اغرى حبلك على غاربك انت حرة امك بيدك اعتدى المحق
 باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع
 قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلاقين كانت طلاقين فالاول فيه تشديد والثاني في تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قال اعتدى واستبرئ رجلك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب لم يعتد به يقع ما نواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها
 الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العسد في المدخول بها والافطقة ومع قول احمد في احدى
 روايته انه يقع الثلاث وفي الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل
 والرابع يرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد
 انه لو قال لزوجته انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت انت منى طالق لم يقع نى مع قول مالك
 والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 انه لا يصح للمرأة طلاق نفسها الا من ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبى في طلاق نفسها * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته
 انت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايته انه يقع
 الثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى

حقيقة انه لو قال لزوجه امرك بيدك ونزى الملاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث وقت واحدة أو واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا أقرها عليه فان نكحها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان نكحها الزوج وانتهى نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نكحها ومع قول أحمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والاربع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال لزوجه طلق نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد انه يقع واحدة فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال للغير مدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقت واحدة مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة ليكون المراد به البينة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى في البعد عن العدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس بالطلاق الا عقب المحاصرة والغضب فأخذوا بالطلاق الثلاثة وسوحوه بالأولى والثانية ووجه الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت افعالها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الشافعي وأحمد انه لا يقع الا واحدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يقل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر رايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من المخنفين والمزني وأبو ثور من الشافعية فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طلق أو اعتق مكرها وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به دفعا عن نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المكروه اسم فاعل خبره بين احتمال ذلك الضررين وقوع ما كرهه عليه فكأنه اختار وقوع الطلاق أو العتق لاسباب الشارع فتشوف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بمعوم رخصة الله تعالى فانه اذا كان المحكم بال كفر لا يصح مع الاكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف باحد وقوع الدين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واجد في احدي رواياته ان غلبة الطن في وقوع ما هد به كافية في حصول الاكراه مع قول أحمد في الرواية الاخرى واختارها البخاري انه لا يكون اكراهه ومع قول أحمد في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل أو القلع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا فالأول فيه تخفيف على المكروه اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الأول في حق آحاد الناس الذين لا يصبر عند هم من المتفرقين في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين والالموص من يخاف

القبول يستعني أن يقول آه إذا سلخ الوالي جلده وكذلك القول في الثالث المفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون المكره له السلطان أو غيره ككس أو متتابع مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا شك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يغاب الإيقاع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أحاديث الناس والتمس على أهل الدين والورع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً مات في مرضه الذي طلق فيه أنها ترث منه وهو الآخر من أقوال الشافعي إلا أن أبا حنيفة يشترط في إرثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول علي بن مرسئ أنها متى ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدها لم ترث وله رواية أخرى أنها ترث ما لم تترجح وبه قال أحمد وقال مالك ترث وإن تزوجت وللشافعي ثلاثة أقوال لهذه المذاهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنها ترث مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونه في حبائله مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تترجح فأنها بسبيل أن ترجع إليه ما لم تترجح ووجه قول مالك أنها ترث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لزوجته أنت طالق إلى سنة طالت في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تسلك السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة منهن وله صرف الطلاق إلى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد أنهن يطلعن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا يفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده المجزأ الشائع كالنصف والرابع قال وان أضافه إلى ما لا يفصل في حال السلامة كالسنن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالأصبع وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافاً لآحاد الأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

اتفق الأئمة على جواز الرجوع المطلقة وعلى أن من طلق زوجته فلا بد أن يتحلل له إلا بعد أن تنكح
زوجا غيره ويطلب ما في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز
حلها الأول وإن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول الشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنه
لا يحرم وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر فإنه يحرم فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة بدليل محقق
الطلاق لها أو الأيلاء والظهار والعنان منها والأثر لها منه وإرضاء منها ووجه الثاني أنه بطلانها
صارت اجنبية بدليل أنه لا بد في حلها من قولها راجعتك إلى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمد أن الرجعة تحصل بوطئها أو لا يحتاج معه إلى لفظ سواء نوى الرجعة به
أم لا مع قول مالك في المشهور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها به ومع قول الشافعي لا تصح
الرجعة إلا بلفظ فالأول مخفف والثاني قبيح تشديد في أحد شيئين التفصيل والثالث مشدد
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول جهه على أنه ما ووطئها إلا وقد نوى رجعتها أذ بعد
وقوع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم ينو الرجوع ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراما من غير
نية الرجوع فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالأحوال محمولة على أحوال * ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط
الاشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في إحدى قوليه وأحمد في إحدى روايته أنه شرط والأصح
عند أصحاب الشافعي في أظهر قوليه وكذلك أحمد في أظهر قوليه أن الأشهاد مستحب قال شيخ
الاسلام المصنف في كتابه رجعة الأئمة في اختلاف الأئمة وما حكاه الرافعي من أن الأشهاد شرط
عند مالك لما روى في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره أن
مذهب مالك الاستحباب ولم يحل فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الإيضاح
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيهها كما توجه المسئلة قبلها فن قال لا بد من اللفظ
في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهدوا على اللفظ فإن التنية لا يصح فيها الشهاد إلا الشافعي فإنه
وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اعتقر عدم الأشهاد لكونها ماسكا لا إنشاء ومن قال لا يشترط
فيها لفظ يقول لا يحتاج إلى الأشهاد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أن
وطء الرجعية في حال الحيض أو الأحوام لا يحلها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني
مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء حال الحيض والأحوام ممنوع
منه شرعا فكأنه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني أن المحائض والحمرمة تحریم ووطئها
عارض * ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يمكن جاعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل
به المحل مع قول الثلاثة أنه يحصل به المحل فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول قول الشارع في حديث التحليل حتى تدق عسلته ويدق عسلتك
والعسلية هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون إلا بخروج المني غالبا ووجه الثاني أن نفس الجماع

فيه لذة وان لم ينزل وانما خروج التي من كمال اللذة بدليل وجوب الفسل على من جامع ولم ينزل عند
الائمة الاربعة خلافا لداود وجماعة من الصحابة كما قرأ في باب الفسل والله اعلم

(كتاب الايلاء)*

اتفق الائمة على انه اذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان
مولىا وان حلف على أقل من ذلك لم يكن مولىا وعلى أن المولى اذا فاء لزمته كفارة بين بالله عز
وجل الا في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يبطأ زوجته أربعة أشهر يلازمه بروى مثل ذلك عن
أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بإيلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمري إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أنه اذا مضت الاربعة أشهر لا يقع مضيتها
طلاق بل يوقف الأمر إلى ما يوافق مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحماكم وهو لا يظهر من قول الشافعي
مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه ان الحماكم يضيق عليه حتى
يطلق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن من آلى بغير العين بالله عز وجل كالأطلاق والعناق وإيجاب
العبادات وصدة المال لا يكون مولىا سواء قصد الأضرار بها أو رفعه عنها كالمريض والمرضة
أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون مولىا إلا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الأضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه لو ترك وط زوجته للأضرار بها من غير عيب أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولىا مع
قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يكون مولىا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك أن مدة
إيلاء العبد شهران حرة كانت زوجته أوامة مع قول الشافعي أنها أربعة أشهر مطلقا ومع قول أبي
حنيفة في الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحت أمة فشهرا كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايته كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك أن إيلاء الكافر لا يقع
مع قول الثلاثة أنه يقع ومن فوائده مطالبته بعد إسلامه بالقيمة أو الطلاق فالأول مخفف على
الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله اعلم بالصواب

(كتاب الطهارة)*

اتفق الائمة على أن المسلم متى قال زوجته انت على كذا رأي كان ظاهر امرها لا يحل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة أو أن يجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فأطعام ستين مسكينا وعلى أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر والمحربي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار البعد وأنه يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك إذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا
على أن المرأة إذا قالت زوجها أنت على كظهر أمي فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الخرق
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه
لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي وأجدانه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرفع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الذي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني اكتفاؤه بأمته
بالتزامه للأحكام ظاهرا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته مع
قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
في حق الزوج ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بأمته كالزوج فصح ظهاره * ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته مودة كانت أو أمة أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
طلاقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فإن نوى التحريم
ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى إن تركها أربعة أشهر وقت عليه مطلقاً بآثمة
وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى اليمين كانت يميناً مرجع إلى بنته كم أرادها واحدة
أو أكثر سواء المدخول بها وغيره مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها وواحدة
إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان ما نواه وإن
نوى اليمين لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينو شيئاً فالارجح من قوله أنه لا شيء عليه
والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في أنه يميناً إن كان ذلك مرجح في الظهار نواه ولم ينو
وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأجدان من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان طالقاً وعليه كفارة يمين بالحدث من غير أن
يحرم ذلك ويحصل الحدث عندهما بكل شيء منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه مع قول الشافعي
أن من حرم طعامه أو شرابه أو أمته فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالارجح أنها
لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الظهار روايتهم أنه يحرم على المظاهر القبله
والنفس بشهوة مع قول الشافعي في الظهار قوله أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد خاص بأهل
الذين والزوج والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو
في حلال الشهرين إلا كان أدناه راعداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ
في الليل لم يلزمه استئذان وإن وطئ بالنهار عاده فسد صومه وانقطع التسابع وزعمه
الاستئذان بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول أن عدم التتابع رخصة والنقص لا تنطأ بالعامي من جنس واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفارة الغالب فيها كونه أعقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكتفي في الأدب التقرب إليه بمعب بال كفر كما ورد في الأضحية والهدى ويصح حمل الأول على حال أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى دعي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر بحملها على حالين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو ماها بالزنا أو فني جملها أو كذسته ولا بينة يلزمه المحدث أنه إن يلاعن وهو أن يكرر اليمين أربع مرات بالله أنه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فإذا لعن زعمها حينئذ المحدث وله أدلة باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فيأمر ما في به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن فرقة الثلاث عن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يجلس حتى يلاعن أو يقر ويجرد النكول يصبره الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاعن أو تفرع مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها المحدث بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن كل مسلم صح طلاق صح لعانه حرن كانا أو عبدان أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر لكونه أنكحة الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فتى قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إذا لعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفي عنه الولد فإن قذفها بصرح الزنا لعن بالحدف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدت له ستة أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبرأها بثلاث حيضات أو بحضة واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث انظروا إليه أي إلى الحمل فإن جاف به أجره خلع السابقين ووجه الثاني حصول الرية بمجرد الحمل فيصح اللعان لاجلهم بمبادرة للخلع من

العار * ومن ذلك قول مالك وأجد في إحدى روايته ان الفرقة تقع بلعائها خاصة بفرقة
الحماكم مع قول أبي حنيفة وأجد في اظهر روايته انها لا تحصل الا بلعائهما وحكم الحماكم
في قول فرقة يشكك مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتفق النسب بلعائهما وانما
لعائها يسقط التمدنهما فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرقة ترفع بتكذيب نفسه فاذا اكذب نفسه
جلد المحذور كان له ان يترجها وهي رواية عن اجد مع قول مالك والشافعي وأجد في اظهر روايته
انها فرقة مؤبدة لا ترفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على اراذل الناس والثاني فيه تشديد
محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وفائدة ذلك
انه اذا كان طلاقا لا يتأيد التحريم حتى لو اكذب نفسه جاز له ان يترجها مع قول مالك والشافعي
انه تحريم مؤبد كالزنا فلا تحل له ابد او به قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء الزهري
والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكذب نفسه
ارتفع التحريم وعادت زوجته له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته
برجل بعنه فقال زني بفلان لاعت الزوجة وحده للرجل الذي قذفه ان طاب المحذور لا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يجب عليه حدا واحدا لهما والثاني لكل منهما حد
فان ذكر القذف في امانه سقط المحذور مع قول اجدان عليه حدا واحدا لهما ويسقط بلعائهما فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول مالك انه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحدان لم يثبت له ان يلاعن حتى يدعي
رؤيته بعنه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعن ولو لم يذ كر رؤيته فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة بربعة منهم
الزوج قبلت شهادتهم ونحد الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على
الزوجة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو اعنت قبل
الزوج اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص القرآني
في العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يصح لمان الانرس اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله
وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الانرس
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا بان
زوجته منه ثم رآها تترقى في المدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها جل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها
بخصه مع قول الشافعي انه ان كان هناك جل او ولد فله ان يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة
وأجدانه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامرائى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعى واجدانه لوترزوج امرأة ثم طلقها عقب القدمن غير امكان وطاوت بولد لسة اشهر من العقد لم يلحق به كالتاوت به لاقل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عطلها بحضرة المحاكم ثم طلقها عقب العقد واثبت به لسة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه لمحدونه قبل الطلاق فالاولى مخفف والثانى فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامرائى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لوترزوج امرأة وغاب عنها سنين فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وانت باولاد من التانى ثم قدم الاقل ان الاولاد يلحقون بالاول وينتفون من التانى مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يكونون للتانى وعند ابي حنيفة ايضا انه لوترزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد لسة اشهر من العقد كان الولد لمحقابه وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها الوجود المقدف الاول مشدد على الزوج الاول والثانى مخفف على التانى فرجع الامرائى مرتبى الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وقد صارت فراشاً وزوجها بالعقد فالولد لبص الشارع اذا الاحكام يرجع وضعها اليه ولولم يقبلها بعض العقول ووجه التانى ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الايمان)

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز لكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمتنع به من بروضه لرحم وعلى ان الاول له ان يحث ويكفر اذا حلف على ترك برائه يرجع في الايمان الى التوبة وعلى ان اليمين بالله تعالى تنفذ بجميع اسمائها المحصى وما تم الا ما هو حسن كالرجس الرحيم والحى وبجميع صفات ذاته انه كفرة الله وجلاله الا ان ايا حنيفة استثنى علم الله فلم يره مجباً وأجده وعلى انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله وحث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمحلف ان يقدمينه وجبت عليه الكفارة اذا حثت خلافاً لمن لا يستدبقوله وتقبل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على انه قاذ اليمين بالمحلف عليه وجوب الكفارة اذا حثت وكذلك نفى الائمة على ان الكفارة تجب بالمحث في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح وعلى انه لو حلف بشر من ما هذا الكوز فلم يكن فيه ما لم يحث خلافاً لابي يوسف في قوله انه يحث وعلى انه اذا قال والله لا كُنت فلانا حيناً ونوى به شيئاً معيناً انه على ما فرأه وكذلك لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذنى فانت طالق ونوى شيئاً معيناً فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف لقتل فلانا وكان متهماً به لم يبرأ منه ولو حلف لم يحث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة والمخالف مخير في فعل ايها شاء فان لم يجد استقل الى صيام ثلاثة ايام واجموا على انه لا يميز في الاعتاق الا رقية مؤمنة ملية من الصوب خالية من الشركة خلافاً لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقية قال العلماء وهو مشكل لان التثنية ثمره تخليص رقبة لبيادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة كافرة فانما خلصها لعبادة الله وليس وايضا

فان العتق قربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافرقا وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
 ابي حنيفة نظر فليست اهل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام
 واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعها
 الى فقراء المسلمين الاسرار والى صفيير يقضها له ولبه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة واجدانه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
 مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزمه الكفارة وعن
 مالك وروبان كالمذمومين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدي روايتيه ان العين
 النفوس وهي الحلف بالله تعالى على امر ما من متعمدا للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان
 تنكسر مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انها تنكسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا في ذلك شدة ظهور راحة الاستهانة بتجانب الحق جل وعلا
 من العارف اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظيمة الله فانه يكون معذورا ببعض العذر
 فذلك خفف في حلفه باجزاء الكفارة في عينه المذكورة * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه
 لو قال اقسم بالله او شهد بالله فهي عين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسمت بالله
 او قسم بالله لفظا اونية كان يمينا وان لم يلفظه ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى
 قال اقسم بالله ونوى به اليمين كان يمينا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق
 والاصح انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والالتزام
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد في اظهر روايتيه
 ان من قال اشهد بالله لافعات ولم ينو شيئا انه يكون يمينا مع قول مالك والشافعي واجد في الرواية
 الاخرى انه لا يكون يمينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يمينا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
 في احدي الروايتين انه لو قال والله او ايم الله فهو عين نوى به اليمين ام لا مع قول اجد في الرواية
 الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
 بالمصنف ان قد عيسته واذا حنت لزمته الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
 بعضهم انه لا يتعدى الحلف بالمصنف عين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
 انعقاد الاجماع على ان ما بين الدتتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو العاقل بذلك
 لا بالورق ولا يخطى ما يرتب على ذلك من فعي باب انتهاك المحرمة والحق ان لكلام الله تعالى
 اطلاقات حقيقة في الموجودات الاربع لا مجازية فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمحلف وحنث ككفارة واحدة مع قول اجدانه يلزمه بكل آية كفارة فالاول مخفف والتعاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن اختها لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صحت مقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة * ومن ذلك قول اجدانه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعقد بمنه فان حنث لازمه الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينقض ذلك بمنه ولا يلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان يمين الكافر لا تنضم مع قول الثلاثة انها تنقد وتلزمه الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه لا بد ان يعرف الله تعالى بوجهه من الوجوه لكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدى روايته واجد انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك رضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعق والاطعام مع قول الشافعي رضى الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام وتنبعا ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود التحذير في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من القواعد بخلاف العق والاطعام * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدى روايته ان لغوا يمين بالله هو ان يحلف على امر ينطه على ما حلف عليه ثم يبين انه بخلافه سواء قصد ام لم يقصده فسبق على لسانه سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا يمين ما لم يقصده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب واللباس من غير قصد سواء كان على ماض ام مستقبل وهي رواية عن مالك واجد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا اثم في لغوا يمين ولا كفارة مع قول اجدان فيه الائم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص باكابر العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف ان يتزوج على امراته يجمد العقد مع قول مالك واجدانه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزوج بأى

امراة كانت بمجرد العقد ووجه الثاني ان الغرض بالترؤج انما هو مكايدة زوجها ومناعتها
والشواهد امثالا لتقيظ الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واحد
انه لو قال والله لا شربت لزيد ماء يهديك ذلك قطع المنه عليه حنت بكل شيء انتفع به من ماله سواء
كان ذلك باكل أو شرب أو عارية أو ركوب أو غير ذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناول له لفظه من شرب الماء فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ولعل العمل في الشقين على القرينة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف انه
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهله
ورحله مع قول الشافعي يبرح بزوجته بنفسه فالأول مشدد في أمر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها أو حائطها أو دخل بيتا منها فيه شارب الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول انه مستغرق فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
والمحاطة لا يسمى دخولا كما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
والواقف على السطح أو المحاطة لا يخفى ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها لمخالف حنت
مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الأول تغليب لفظ الإشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول حال كونها
ملك زيد حال غضبه عليه مثلا * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
صبيًا أو لا يأكل ذا الحروف فصار كئشا أو السر فصار رطبًا أو الرطب فصار تمرا أو التمرة فصار خلا
أو لا يدخل هذه الدار فصار ساحة حنت في مسئلة الصبي والحروف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في السر والرطب والتمرة وهو أحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحد يحنث
في الجميع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والمحرم لا يحنث مع قول أحمد انه
يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم خلية إطلاق
اليد على المسجد والمحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
والتحق به المحرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة واقتضاء قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
بيتا فسكن بيتا من شعرا أو جلد أو خيعة وكان من أهل الامصار لم يحنث وكان من أهل البادية
حنث مع قول الشافعي واحد انه يحنث قريبا كان أو بعيدا فالأول مقصود والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فاعرضه له
فان كان نكاحا أو طلاقا حنت وان كان بيعا أو اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادته ان يولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا أو بمن لا يتولى ذلك بنفسه عادة وكانت له نية في ذلك حنت والا فلا ومع قول أحمد

يبحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقتضين دين فلان في غد قضاء قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حث عند ابي حنيفة واجد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاء للورثة او للقاضي في الغد لم يبحث وان اخرجت فالاول من
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عيى المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان اجد لانص له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الزاخير المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الاولى له ان يتحمل الضرر اجمالا
لجنب الحق كما عليه الاكابر من العلماء * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف
عليه نسيانا لا تلقا حث مطلة اسوا ما كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعاق او بالطهار مع
قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا مع قول احمد في احدى روايته انه ان كان اليمين
بالله او بالطهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعاق حث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد انه لو حلف لشرب مائة
هذا الكوز في غدا فامرى بقبول الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد تغير
اختباره لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجد انه لو قال والله لا تكلم فلانا حنا ولم ينو شيئا معناه حث ان كله قبل سنة
اشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في التجديد انه
لو حلف لا يكلمه فكاتبه او راسله فاشا ربيده او عينه او راسه لم يحنث مع قول مالك انه يبحث
بالمكاتبة وفي رواية و الاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه يبحث فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة
لاختفى اداتها على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجتي ان خرجت بغير اذني فاذن
طالق ونوى شيئا معناه فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا وقال انت طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك والى ان اذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي المخروج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو انه
اذن لزوجته من حيث لا تنع لم يكن اذا منع قول الشافعي انه اذن صحيح وانه عدم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى وائل الساب فالاول مضمخف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
واجده انه لو حلف لا يأكل الروس ولا نية له واطلق ولم يوجد سب يستدل به على النية جعل ذلك

على كل ما يسمى رأس حقيقة في وضع الغنة وعرفها من روس الانعام والظهور والحيثان مع قول أبي حنيفة انه يحتمل على روس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحتمل على البقر والابل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجدانه لو حلف ليضربن زيد مائة سوطا فضربه بضعت فيه مائة شبر اخ لم يبرع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبرع فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الأول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر للضروب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يرب فلانا هبة فتصدق عليه حيث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليقنت فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم لم يعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الدين في حكم المقذور ووجه الثاني انه في حكم الموجد بدليل صحة المحاولة به ووجوب الزكاة فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فأككل رطباً أو عنباً أو رماناً لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث ووجه الأول ان العطف يقتضي المنع والتميز وقد قال تعالى فيهما فأكهة ونخل ورمان فلوان النخل والزمان دخل في معنى الفاكهة لا كفي الحق تعالى يذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما ينفع به مما ليس هو بقوت ولا آدم فدخل النخل والزمان فتدبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أدماً فأكل اللحم أو الحنظل أو البيض لا يحنث إلا بالكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث بأكل الكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل لحمكاً لم يحنث مع قول بعض الأئمة انه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالأول فيه تخفيف لان السمك لم يخصص الى السمكة بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمك زاد دسماً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكاً فأكل من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحاديث الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول شمول السمك لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم البسج فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا البند فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهه عن خدمته فان لم يسبق منه خدمة له قبل المين فخدمه بغير امره لم يبحث وان كان قد استخدمه قبل المين وبقى على الخدمة له حث مع قول الشافعي انه لا يبحث في عبده غيره وفي عبده نفسه وجهان لاحكامه ومع قول مالك واجد انه يبحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يبحث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يبحث أو في غيرها حثت فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل في الثاني لنا كذا الامر بالقراءة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجد في احد قوليهما انه لو حلف لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يبحث مع قول مالك واجد والشافعي في القول الآخر لم يبحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا لم يسكنها فادخلها او حال يتبعها حاط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حث مع قول الشافعي واجد لا يبحث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه الى كل من القوانين فلم يجزم الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ ثورا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال ماليكي او عبيدي احرار دخل في ذلك المديروا والولد والمكاتب في احدى الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقة ومع قول أبي حنيفة ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشقة فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقة لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد انه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو الراجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الادم فان اقتصر على مدا جزاه مع قول أبي حنيفة انه ان اخرج براف نصف صاع أو شعيرا أو تمرا فصاع ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة أو دقيق أو مدان من شعيرا أو تمرا ورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجد انه يجب في الكسوة اقل ما تجزئ به الصلاة في حق الرجل ثوب قميص او ثرا وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا في حنيفة اقله ثباء او قميص او كساء او رداه وله في العامة والمنديل والمرأويل والمزروياتان ومع قول الشافعي يجزئ

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع المكفارة الى صغير
لرب كل الطعام مع قول اجدانه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه يجوز ان
يعطى خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
او كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول ابي حنيفة
ومالك واحمد في احدي روايته انه لو كرر البين على شيء واحد او على اشياء وحنث لزمه لكل
يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر اعادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد
بالتكرير الاستثناء فهما يجزمان مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة
واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احدثي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي ان العمد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليقين
والتحنت لم يجتمع والا فلا منه مع قول اجدانه ليس لسيده منه على الاطلاق ومع قول ابي
حنيفة ان لسيده مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اضر به الصوم فله منه والا فلا
وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
القطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لو قال ان فعلت كذا فهو كافرا او بري من الاسلام
او اوال رسول صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك الا مرنحت ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي
انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي لو قال وامانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا يلبس خلبا حث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة
فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف ولا اشرب ما هذا الكوز فشرب بعضه او اكل
بعض الرغيف او لابس من غزل فلانة فلا يس عليه ثوابه من غزلها ولا دخلت هذه الدار فادخل
رجله او يده لم يحنث مع قول مالك واجدانه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسفه او خبزه
واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
انه ان سفه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
بما يسكنه بكماله او كذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عسده حنث مع قول الشافعي

لا بحث الا ينسب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فنفق بيده أو بانا من مائها وشرب حنت مع قول أبي حنيفة انه لا بحث حتى يكرع فيه منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البلد فشر به فبلا حنت الا ان ينوي ان لا يشرب جده مع قول الشافعي انه لا بحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجته فخنقها أو عضها ونسف شعرها حنت مع قول الشافعي انه لا بحث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق ونسف الشعر بمجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا شيئا ثم هب به فلم يقبله حنت مع قول الشافعي انه لا بحث الا ان قبل ذلك منه وقضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنت مع قول مالك انه لا بحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على العطن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب ودين لم يجد ما يعتق به أو يطعم أو يكسول لم يجز له الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفرا لمسائل مع قول أبي حنيفة انه يجز له الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

(كتاب العدد والاستبراء)

اتفق الائمة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطاعة وعلى ان عدة من لم تحض أو نبتت بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحض ثلثة اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت امة فقرمان وقال داود ثلثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة وموت الرئسة وما يدعى الى النكاح خلافا للحنن والشافعي في قوله ما بعدم وجوبه وكذلك ائمة واعلى ان من ملك امة يبيع أو هبة أو سبي زمة استبراء بها يحض أو قرء ان كانت حائلا وان كانت ممن لا تحيض لصغر أو حكمة فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته ان الاقراء هي الامهات مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد ولعل مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد أو ما يقاربها ومع قول الائمة الثلاثة انها ان خافت فوان الحج بالاقامة لقضاء الهدية جازلها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

فان المتقاربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فليستأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الاطعام
واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة مساكين واجمعوا على انه يجزئ دفعها
الى فقراء المسلمين الاحرار الى من يقر بقبضها له ولبيه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة واجدانه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزعه الكفارة وعن
مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدي روايتيه ان العين
النورس وهي الخلف بالله تعالى على امر ما من متعمدا للكذب فيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان
تكفر مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا قد شدة ظهور رخصة الاستهانة بتجانب الحق جل وعلا
من العارفين اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظيمة الله فانه يكون معذورا ببعض العذر
فلذلك خفف في حلفه باجزاء الكفارة في يمينه المذكورة * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه
لو قال اقسم بالله واشهد بالله فهي يمين وان لم يكن له نية مع قول مالك انه متى قال اقسم بالله
واقسم بالله لفظا اونية كان يميننا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى
قال اقسم بالله ونوى به اليمين كان يميننا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق
والاصح انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثلث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد في اظهر روايتيه
ان من قال اشهد بالله لافعل لم ينوشنا انه يكون يميننا مع قول مالك والشافعي واجد في الرواية
الاخرى انه لا يكون يميننا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يميننا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يميننا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
في احدي الروايتين انه لو قال والله او اوبى الله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول اجد في الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انها ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
بالمصنف انه قد يمينه واذا حنث رزقه الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا يتعدى بالمصنف الى غيره فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول
ان تعاد الاجماع على ان ما بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
لا بالورق ولا يخفى ما يرتب على ذلك من فقه باب اتهمه المحرمة والحق ان لكل كلام الله تعالى
اطلاقات حقيقة في الموجودات الاربع لا بمجازية فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمحلف وحث كفاارة واحدة مع قول اجدانه يلزمه بكل آية كفاارة فالاول مخفف والتعاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن اختها لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صحت مقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة * ومن ذلك قول اجدانه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انعم بمنه فان حث لازمه الكفاارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا ينفع بذلك بمنه ولا يلزمه كفاارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحاد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان يمين الكافر لا تنفع مع قول الثلاثة انها تنفع وتلزمه الكفاارة بالحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا يحلف في معرفه جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفاارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه لا بد ان يعرف الله تعالى بوجهه من الوجوه ليكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفاارة على الحنث مطلقا انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدى روايته واجد انه يجوز تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك رضى الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضى الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام وتنبأ بجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود التحجير في هذه الكفاارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفروع بخلاف العتق والاطعام * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدى روايته ان لغوا يمين بالله هو ان يحلف على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصد ام لم يقصد فسبق على لسانه سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا يمين ما لم يقصد كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب واللباس من غير قصد سواء كان على ماض ام مستقبل وهي رواية عن مالك واجد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا انهم في لغوا يمين ولا كفارة مع قول اجدان فيه الائم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى صادقا ولا كاذبا فالاول مخفف خاص باحاد الناس من العوام والثاني مشدد خاص باكابر العلماء بالله والصالحين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف ان يتزوج على امراته يجير العدة مع قول مالك واجدانه لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها في الجمالي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزوج بأى

امراة كانت بمجرى القدر ووجه الثاني ان القرض بالتزويج انما هو مكيدة وزوجه ومغارمها
والشواهد امثالا لتفريط الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك واحد
انه لو قال والله لا شربت زيدا ماء بعد ما يقطع المنة عليه حنت بكل شئ استغفر به من ماله سواء
كان ذلك باكل او شرب او عارية او ركوب او غير ذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناوله لفظه من شرب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ولعل العمل في الشقين على التقرينة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف انه
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورجله لا يخرج حتى يخرج بنفسه واهله
ورجله مع قول الشافعي يخرج زوجه بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها او حاطها او دخل بيتا منها فيه شارب الى الطريق حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستغرق فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
والمحاطة لا يسمى دخولا لما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
والواقف على السطح والمحاط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها لمخالف حنث
مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصده الدخول حال كونها
مالك زيد حال غضبه عليه مثلا * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
شبيحا اوليا لكل ذا الحزف فصار كذا والسر فصار رطبا والربط فصار قبرا والقر فصار رخلا
او لا يدخل هذه الدار فصارت ساحة حنت في مسألة الصبي والحزف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في السر والربط والقر وهو احد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك واحد يحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى
والتحق به الحرم * ومن ذلك قول ابي حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
بيتا فسكن بيتا من شعرا وجلدا وخيعة وكان من اهل الامصار لم يحنث وكان من اهل البادية
حنث مع قول الشافعي واحمد انه يحنث قريبا كان او بعيدا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فاعزبه ففعله
فان كان نكاحا او طلاقا حنت وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من عادته ان يولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان يولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي
ان كان سلطانا او بمن لا يتولى ذلك بنفسه عادة وكانت له نية في ذلك حنت والا فلا ومع قول احمد

يبحث مطلقا فالأول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقض دين فلان في عقد قضاء قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلوان صاحب الحق مات قبل الغد حث عند ابي حنيفة واجد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاء للوثة واللقاضي في الغد لم يبحث وان اخرج حث فالأول من
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالأول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان اجدا لنص له فيها فالأول مخفف والثاني مشدد
ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الزاء خيرا المكره
بفتحها بين الحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر المخاف وكان الأولى له يتحمل الضرر اجدا لا
لجناب الحق كما عليه الاكابر من العلماء * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو عقد المأجور
عليه نسيانا لاتفاق حث مطاوعة كما كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق او بالظهار مع
قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا مع قول احمد في احدى رواياته انه ان كان العين
بالله او بالظهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعناق حث فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد انه لو حلف ليشرب مائة
هذه الكوز في غد فاهربني قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل الغد تغير
اختياره لم يبحث فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجد انه لو قال والله لا كُت فلانا حينا ولم ينو شيئا معينا حث ان كله قبل سنة
اشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في المجدد انه
لو حلف لا يكاهه فسكراته او راسه فاشا ريسده او عينه او راسه لم يبحث مع قول مالك انه يبحث
بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه يبحث فالأول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال الثلاثة
لا تخفى اداتها على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجته ان تخرجت بغير اذني فانت
طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا وقال انت طالق ان تخرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الان اذن لك او حتى اذن لك والى ان اذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي المخروج
الأول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولوانه
اذن زوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذا منع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى وائل السبب فالأول منها مخفف والثاني مشدد والأول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
واجد انه لو حلف لا يأكل الروس ولا نية له وأطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية جعل ذلك

على كل ما يسمي رأساً حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رموس الانعام والطيور والحياتان مع قول أبي حنيفة انه يحتمل على رموس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحتمل على البقر والابل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجدانه لو حلف ليعضرن زيدا مائة سوطاً فضر به بضعت فيه مائة شمراخ لم يرجع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبرأ فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه القوانين ظاهر ولعل الأول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر لضروب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يرب فلانا به فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القوانين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليعقتن فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقاً علم أم لم يعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الدين في حكم المقذور ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة المحاورة به ووجوب الزكاة فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو ماناً لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث ووجه الأول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان فلوان النخل والزمان دخل في معنى الفاكهة لاكتفي بالحق تعالى بذلك الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا أدم قد دخل النخل والزمان فتدريج الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أدماً فأكل اللحم أو الجبن أو البيض لا يحنث الا يأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث بأكل البكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القوانين ظاهر عند الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل شحماء لم يحنث مع قول بعض الأئمة انه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل شحماء لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالأول فيه تخفيف لان الشحم يختص الى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل الشحم لحم ولكن لما حصل في اللحمية السمك زاد دسماً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل شحماء فأكل من شحم الظهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالأول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول شمول الشحم لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا المبدفخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهض عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل المين فخدمه بغير امره لم يحنث وان كان قد استخدمه قبل المين
وبقي على الخدمة له حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبده غيره وفي عبده نفسه وجهان
لاحيائه ومع قول مالك واجد انه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرا القرآن
لم يحنث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحنث أو في غيرها حنث فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجه الاول من شقي التفصيل في الثاني لنا كذا الامر
بالقراءة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجد
في احد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث
مع قول مالك واجد والشافعي في القول الآخر يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بينهما
فاقدمها او حال بينهما حائط ولكل واحد منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب
حنث مع قول الشافعي واجد لا يحنث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل
الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه الى كل من القوان فلم يجوز
الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ فورعا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لو قال ماليكي او عبيدي اسرار دخل في ذلك المدبر او المولد والمكاتب في احدي الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه لا يدخل في ذلك المكاتب والمشتق مع قول أبي حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشتق فلا يدخل أصلا ومع قول احمد ان
الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشتق لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
والثالث مفصل والاربع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
واجد انه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيه لا يجب
وهو الراجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الأدم فان اقتصر على مد اجزاء
مع قول أبي حنيفة انه ان خرج براف نصف صاع أو شعيرا أو قرا فصاع ومع قول احمد انه يجب
للمن حطة أو دقيق أو مدان من شعيرا أو قرا ورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل
مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالأدم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجد انه يجب في الكسوة اقل
ما تجزئ به الصلاة في حق الرجل ثوب قميص او ازار وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي
حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا في حنيفة اقله ثوب او قميص
او كساء او رداء وله في العامة والمنديل والسر اويل والمترز روايتان ومع قول الشافعي يجزئ

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من اصحابه فالأول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صمير
 ايا كل الطعم مع قول اجدانه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه يجوز ان
 يعاين خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول حل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 أو كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ومالك واجد في احدي روايته انه لو كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث لزمه لكل
 يمين كفارة الا ان مالها اعتبر برادة التأكيد فقال ان اراد التأكيد فكفارة واحدة وان اراد
 بالتكرير الاستئناف فهما يمتنان مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة
 واحدة فالأول مشدد والثاني مخفف في أحدثي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين
 والحنث لم يمتعه والا فله منه مع قول اجدانه ليس لسيده منه على الاطلاق ومع قول ابي
 حنيفة ان السيد منه مطلقا الا في كفارة اطهاره مع قول مالك ان اضربه الصوم فله منه والا فلا
 وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة اطهاره فليس له منه مطلقا فالأول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر أو بري من الاسلام
 أو الرسول صلى الله عليه وسلم ففعل ذلك لا امر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي
 انه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي لو قال وامانة الله ان يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
 لا يلبس خليا حنث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة
 فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف أو لا اشرب ما هذا الكوز فشرب بعضه او اكل
 بعض الرغيف او لبت من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او لادخلت هذه الدار فادخل
 رجله او يده لم يحنث مع قول مالك واجدانه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق ففسقه وخبزه
 واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سقه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
 انه ان سقه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالأول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
 بما يسكنه بكرهه او كذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عسده حنث مع قول الشافعي

لا بحث الا بئنه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل فنفق بيده او بانا من ما بها وشرب حنت مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث حتى يكرع فيه منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنت الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجته فخنثها او عضها ونشف شعرها حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنث ونشف الشعر يجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فلانا شيئا ثم وبه فلم يقبله حنت مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنت مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على العطن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يقتضيه او يطعم او يكسول يحزله الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فمكة فربما مال مع قول ابي حنيفة انه يحزله الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

(كتاب العدد والالتزام)

اتفق الائمة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء التوفي عنهار وجها والمطافعة وعلى ان عدة من لم تحيض اويست ثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثة اقر اذا كانت حرة فاذا كانت امة فقرمان وقال داود ثلاثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة موقوف ترك الزينة وما يدعو الى النكاح خلافا للحسن والشعي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك انفة واعلى ان من ملك امة يبيع اربعة اوسبي لزمه اسبعا ثم اربعين اوقره ان كانت حائلا وان كانت من لم تحيض لعقرا وحكبر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي واجحد في احدي رايته ان الاقرام الى اظهار مع قول ابي حنيفة واجحد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيض فالاول مشدد لاول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقرء مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد او ما يقاربها ومع قول الائمة الثلاثة انها ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء الهرة جازلها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي

في القول المجديد الرابع وأجد في روايته ان زوجه المفقود لا تحمل للزواج حتى تمضي مدة
لا يعيش في مثلها غا السامع قول مالك والشافعي في القديم وأجد في الرواية الاخرى انها تبرص
اربعة سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشرا مدة عدة الوفاة ثم تحمل للزواج ورجحه
جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وهو قوي فعله عمر رضي الله عنه ولم يشكره النعمانية وعلى
الاول فالمرء الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحده الشافعي وأجد بسبب من سنة ولها طلب
النفقة من مال الزوج مدة التبرص والمرء الغالب فالاول مشدد على الزوجه والشافعي مخفف
عنها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المفقود اذا قدم بعد ان
تزوجت زوجته بعد التبرص يطل القدر على الاول وان كان الثاني وطأها فليده مهر المثل
وتعد من الثاني ثم ترد الى الاول مع قول مالك ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب
عليه دفع الصداق الذي اصدقها لها الاول وان لم يدخل بها فهي للاول وله رواية اخرى انها
للاول بكل حال ومع قول الشافعي في أرجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي لقول الآخر
بطلان نكاح الاول بكل حال ومع قول أحمد ان الثاني ان لم يدخل بها فهي للاول وان دخل
بها فلاول الخمارين ان يسكها ويدفع الصداق اليه وبين ان تبركها على النكاح الثاني
وأخذ الصداق الذي اصدقها منه فالاول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف
عليه مع ما وافقه من أحدث في التفصيل وكذلك القول الاظهر للشافعي مشدد على
الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان عدة ام الولد اذا مات سيدها أو اعتقها ثلاث حبسات سواء
اعتقها أو مات عنها مع قول مالك والشافعي ان عدتها حيضة في الحائض وهي احدى
الروايتين عن أحمد واختارها الحزقي ومع قول أحمد في الرواية الاخرى انها من العتق
حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبالغة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
استبراء المسبية الا في بيانها قريبا ويصح حمل الاول على حال أهمل الدين والورع
والثاني على آحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لا جسد الاخذ بالاحتياط
ولان عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان أكثر
مدة الحمل سنتان مع قول مالك في رواياته انها اربع سنين أو خمس سنين أو سبع
سنين ومع قول الشافعي ان أكثرها اربع سنين وهو احدى الروايتين عن أحمد والثانية
كذهب أبي حنيفة فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق
الولادة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في ظاهر روايته ان المعتدة
اذا وضعت علقه أو مضضة لا تنقض عدتها بذلك ولا نصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي
في أحد قوليه ان عدتها تنقض بذلك ونصير بها أم ولد وهو قول أحمد في الرواية الاخرى عنه
فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد بالنظر الى المرأة والثاني باله عكس فرجع الامر الى

مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الشافعى فى الجديد وما لك وأجد فى إحدى الروايتين ان المقتدة
 المتوتة لأحد ادعاهم مع قول أبى حنيفة والشافعى فى القديم وأجد فى الرواية الأخرى انه يجب
 عليها الأحاد فالأول مخفف والثانى مشدد فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك
 قول أبى حنيفة والشافعى فى أظهر قوليه ان الدائن لا يخرج من يدها ما را الا ضرورة مع قول
 مالك وأجد ان له الخروج مطلقا ولا جدر رواية أخرى كذهب أبى حنيفة فالأول مشدد والثانى
 مخفف فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء
 فى الأحاد مع قول أبى حنيفة انه لا أحاد على الصغيرة فالأول مشدد والثانى فيه تخفيف
 فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذميمة اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والأحاد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الأحاد مع قول أبى حنيفة انه
 لا يجب عليها أحاد ولا عدة فالأول مشدد والثانى مخفف فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان وتوجه
 القولين ظاهر اما الأول فهو ان الأحاد ود فى السنة فى حق الزوج المسلم ويدل للثانى حديث
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحكم على غير زوج فخرج الذمى لان المحزن لا يكون
 الا على الزوج المسلم اما الذمى فلا ينبغي المحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه وذمته واما كونه لا عدة
 لزوجته فينبى على أن أنكحة الكفار باطلة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو باع أمته من
 امرأة أو خصى ثم تقابل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبى حنيفة انها اذا قبل
 القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء فالأول مشدد والثانى مفصل فرجع الأمر الى مرتبتى
 الميزان وجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا فرق فى وجوب الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبركرو واليبكرو واليبكرو مع قول مالك انها ان كانت من بوطأه لها الحيز وطؤها قبل
 الاستبراء وان كانت من لاوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء الكبر
 فالأول مشدد والثانى مفصل وكذلك قول داود فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان وجه الأول
 ان الغالب فى باب الاستبراء التعبد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لا آخر غير براءة الرحم
 وجهه قول الثقفى من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لاوطأ مثلها عاده لا تحبل
 وأما الكبرفأمرها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان من ملك امرأة جازله معها قبل
 الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول المحسن والنفعى والثورى وابن سيرين انه يجب الاستبراء
 على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائع دون المشتري فالأول مخفف على البائع والثانى مشدد والثالث فيه تشديد على
 البائع وتخفيف على المشتري فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان وتوجه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن
 ذلك قول مالك والشافعى وأجد انه اذا اعتق أم ولده أو عتق مومته وجب عليها الاستبراء بحصة
 مع قول أحمدوداود وعبد الله بن عمرو بن العاصى انه اذا امان عنها سدها تعذر بأربعة أشهر
 وعشر فالأول مخفف والثانى فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبتى الميزان والله أعلم

اتفق الأئمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التحريم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل في سنتين فأقل خلافا لداود في قوله أن رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء بحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع إنما يحرم إذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكرا أم ثيباء وطوءة أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال إنما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لو درله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط الارضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحفنة باللبن لا تحرم إلا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الحد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يثبت الاضمحس رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت ثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فزجج الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء فإن كان اللبن غالبا حرم أو غير غالب لم يحرم كان صافيا فيه باقيا وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو مغلوبا مع قول أصحاب مالك أنه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد أن التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام إذا سقيه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فزجج الأمر إلى مرتبتي الميزان وأعمل التشديد محمول على حال العمل الورع والتخفيف محمول على أحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب النفقات)

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تزامن نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير وعلى أن الزانية لا نفقة لها وعلى أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبن وعلى أن الولد إذا بلغ مريضا استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المورس للمورسة نفقة المورسين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى المورس للفقيرة نفقة متوسطة بين التقتين وعلى الفقير للمورسة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي أنها مقدرة بالشرع لا اجتهدا فيهما بمعية بحال الزوجية فإذا احتاجت إلى خادم وجب اخداها فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فزجج الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه أنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة فما أكثر وجب على الزوج تلك فالأول مخفف والثاني مشدد فزجج الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أن مهر المرأة وإن أنه لا نفقة للمعيرة

التي لا يجمع مثلها اذا تزوجها كبير مع قول أحد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر
ان لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة واجدانها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيرا لا يجمع مثلها وجب عليه النفقة
وهو أصح القوانين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
النفقة ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها النفقة بالاعسار عن
النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي
حنيفة المحكم بها كما لو ينق على قدر معلوم قصير ذلك دينيا باصطلاحهما وقال مالك
والشافعي وأحد في أظهر رايته ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصدر ديناً عليه
لانها في مقابلة التمكين والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها
مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها كما
والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المصنفان في المحكم الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غيرها وجب عليها
سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط بخروجها عن التشور لها فالاول
مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ان المبتوتة اذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع لو ادناها فان كان ثم منقطع بالرضاع
أوبدون اجرة المثل كان للاب ان يرضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك
في احدي روايته ان الام أولى ومع قول الشافعي وأحد ان الام أحق بكل حال وان وجد
متبرعا بالرضاع أو باجرة المثل أجبر على اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الام لا تحير على ارضاع ولدها بعد سقيه اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها
تحير ما دامت في زوجة أبيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذرا أو بسارا وكان يسقم بلبنها
افسادا لان ونحو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوارث يحير على نفقة كل ذي محرم قد دخل فيه الحال عنده
والعسمة ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قوله ان النفقة لا تجب على الوارث
الا للوالد الاقرب سواء كان أباً أو أمّاً ومن ولد الصلب ومع قول الشافعي وجوب النفقة للوالد
وان علا والولد وان سفل ولو تعدى عودى النسب ومع قول أحد انها تلزم كل شخصين جرى
بينهم الميراث بغرض أو نعتب من الطرفين كالابوين وأولاد الاخوة والاخوات والعسومة
وبنيهم رواية واحدة وان كان الارث جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ
مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن أحد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
فيه تشديد والرابع مشدد بالكتابة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة لا يخفى

على القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتقه مع قول أجدانها
تأمله وهو إحدى الروايتين عن مالك والرواية الأخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي
على نفسه لمزمه نفقته الى ان يسعي فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولعل الأول محمول على أحاد الناس من العواتم والثاني خاص بأهل المروءات
والكرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ حكيما ولا تسقط اذا بلغ
مفسرا الحرفة له ولا تسقط نفقة المجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد وانما
تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقتهما أي الغلام والمجارية بالبلوغ حكيما ومع قول
أجدانها لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالأول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الأب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال
لا ينبغي على القطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرئ من مرضه
ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالأول فيه تشديد على الوالد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت المجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الأب مع قول مالك انها لا تعود فالأول فيه تشديد
على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان الحاكم اجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالأول
فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب المحضنة)*

اتفق الأئمة على ان المحضنة تثبت للام مالم تنزّوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانتهما هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طاعت طلاقا بائنا عادت حضانتهما مع قول مالك
في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالأول مخفف على الام اذا طلبت رجوع حضانتهما ولدها
والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى
رواياته ان الزوجين اذا اقرقا و بينهما ولد فالام أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه
ومشربه وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الأب أحق به والام أحق بالانثى الى ان تبلغ ولا يغير
واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق مالم تنزّوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي أحق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق بهما الى سبع سنين
ثم يغيران فمن اختاراه كانا عنده ومع قول أجدانها في إحدى رواياته ان الام أحق بالغلام الى سبع
سنين ثم يغير والمجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تغيير والرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة
فالأول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الأب
والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عند هاتم اراد الاب السفر الى بلدة أخرى بنية
الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الائمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي
المتنقلة بولدها قال أبو حنيفة فلها ان تنقل بشرطين أحدهما أن تنقل الى بلد لها والثاني أن
يكون العقد وقع ببلدها الذي تنقل اليه فان فقد أحد الشرطين منعت الان تنقل الى بلد
قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب أو من مصر الى سواد
وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته ان الاب أحق بولده
سواء كان هو المنقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الأخرى ان الأم أولى به ما لم تزوج فالأول
مشدد على الاب والثاني مخفف عليهما فارجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

*(كتاب الجنائيات) *

اتفق الائمة لاربعة على ان القاتل لا يخلد في النار لو دخل وان توبته من القتل صححة خلافا
لابن عباس وزيد بن ثابت والخصالك فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالأول مخفف تبع الطواهر
الأحدث والثاني مشدد تبع الظاهر القرآن في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم خالد فيه الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرمة ولم يكن
المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل
عبده لا يقتل به وان تعدد وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد
وكذلك اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما يقتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل أحد
أبويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار ذراعا حتى مات انه يقتض منه وعلى انه
اذا غفر رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى انه اذا رجع الشهود
بعد استغناء القصاص وقالوا أخطأ لم يجب عليهم القصاص وعلى ان الأولياء المستحقين البالغين
العائدين اذا حضر وأوطلبو القصاص لم يؤخر الا أن يكون المجاني امرأة حاملا فتؤخر حتى تضع
وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفارا أو غائبين كان القصاص مؤخرا خلافا لابي
حنيفة فانه قال اذا كان للصفار أب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الائمة على انه
اذا كان المستحق صغيرا أو غائبا أو مجنونا ان القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق
الائمة على ان الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
اتفق الائمة على انه ليس للآب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه
لا تقطع اليد الصحيحة بالشلل ولا يمين بيمين ولا يسار بيمين وعلى ان من قتل بالحرم جازقه به
هذا ما وجدته في السباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان المسلم اذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل
ذميا أو معاهدا أو مستأما بجيلة قتل حد ولا يجوز للولي العفو لانه تعلق بقتله الا نيت على
الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالمستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام
مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاقوال لا تخفى على الفطن

* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحر لا يقتل بدم غيره مع قول أبي حنيفة انه يقتل به فالأول
 مخفف على المحر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرّد القصد كاضجاعه وذبحه فان
 حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الاب والثاني
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجد في إحدى روايته
 انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان مال كاستثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة الا واحد مع قول أجد في الرواية الا ترى انه لا يقتل الجماعة بالواحد وتحب الدية دون
 القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجماعة اذا اشتركت في قطع يد قطعوا كلهم فقطع يد
 كل واحد مع قول أبي حنيفة ان الايدي لا تقطع باليد وتؤخذ يد البدن المتساطين بالسواء
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 يجب القصاص بالقتل بمثل كالحشبة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغاب في مثله انه يقتل
 ولا فرق عندهم بين أن يحدسه بمجرّد عصا أو يفرقه أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه
 بالبناء أو يمتعه الطعام والشراب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يهدم عليه بيتاً أو يضربه بحجر عظيم
 أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة انما يجب
 القصاص بالقتل بالنار أو الحد يد أو الحشبة المحددة أو الحجر المحدد فاما اذا غرقه في ماء وقتله بمجرّد
 أو خشبة غير محددة فانه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان في عدا الخطأ اذية الا ان الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات
 فماله القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عدا الخطأ بان يتمم الفعل ويحطى
 في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً ولا يكفره أو ياطمه لطماعاً بالغا فالأول مخفف
 بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين دليل عند
 الثابتين من السنة * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخره قتل المكره
 دون المباشر مع قول مالك وأجد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولاً
 واحداً فاما المكره بفتح الراء فمعه قولان له الرابع منهما ان عليه ما جعيا القصاص فان كافاه
 أحدهما فقط فاقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني
 عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يشترط
 في المكره أن يكون سلطاناً وسيداً مع عبده أو متظليهما فإدامتهم جميعاً الا ان يكون العبد انجماً
 جاهلاً بغيره ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقي انه يصح الاكراه من كل يد عادية
 فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل القول الأول على حال أهل الجاه من الأمراء الذين لا يخافون الا من السلطان وحمل الثاني
 على حال أحماد الناس الذين لا جاه لهم بوجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو أسلك

رجل رجله فله آثر فالقود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك ان
 المسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليه القود اذا كان القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك
 وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدي روايته يقتل القاتل
 ويحبس المسك حتى يوت ومع قوله في الرواية الاخرى انه ما يقتل على الاطلاق فالقول
 مشدد على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك في احدي روايته والشافعي في اربع قوله ان الواجب بالقتل العمد
 معين وهو القود ومع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واجد في احدي
 روايته ان الواجب التحجير بين الدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عاقب مطلقا
 سقطت الدية فالاول مشددة بين القود والثاني فيه تخفيف بالتحجير بينه وبين الدية فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدي روايته ان الولي اذا عاقب
 عن القصاص عاد الى الدية بغير رضی المجاني وليس له العدول الى المال الارضي المجاني مع
 قول الشافعي واجدان له ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا عاقب المرأة سقط القود
 مع قول مالك في احدي روايته انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى ان النساء
 مدخل في الدم كالرجال اذا لم يكن في درجته عصبه ومعنى انهن مدخلات في درجتي القود
 والدية وما قيل في القود دون المغو وقيل في المغودون القود فالاول مخفف على المجاني والثاني
 فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان القصاص لا يؤخذ اذا كان المستحق صغيرا أو مجنوناً ومع قول
 الشافعي واجد في اظهر روايته انه يؤخذ لاجلها حتى يبلغ الصغير ويحقق المجنون فالاول
 مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك ان الاب ان يستوفي لولده الصغير سواء كان شريكاً له أم لا وسواء كان
 في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي واجد في اظهر روايته انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحداً بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة أفرع بين أولياء المتولين فمن خرجت قرعته قتل به وللباقين الديات ومع قول
 احمد فاقتل واحداً جماعة فحضر الاولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية لمن طلب القصاص ووجب الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية
 كان لسكن واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع يده اليسرى وطلبامنه القصاص قطعت يده لهما وأخذ منه دية
 أخرى لهما مع قول مالك أنه تقطع يمينه بها ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للأول
 ويغرم الدية للثاني وإن كان قطع يديه واحدة أفرع يمينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة إنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طاب القصاص وأخذت الدية للأخر فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي وأجدان الدية تبقى في تركته ولا يساء المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمثل ما قتل به وهو واحد الرأيتين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف وإحسان للقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمثل فراجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدان لو قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل
 بكفراً أو زناً أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يسابع ولا يشاري حتى
 يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني
 بتأخير القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ودليل
 الثاني أن الحرم لا يعذعاصيا ولا فاراديم ودليل الأول شهادة حومة الحرم الذي هو
 حضرة الله الخاصة فيجعل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هيبة الله تعالى فانطوت فيها
 إقامة حدوده حومة له ويحصل الثاني على الحاكم الذي لم يلب عليه تلك الهيبة ورأى سرعة
 إقامة القصاص أخذ للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

(كتاب الديات)

اتفق الأئمة على أن دية المسلم المحرر الذكروا منه من الأبل في مال القاتل العام إذا عدل إلى الدية
 وعلى أن الجروح قصاص في كل ما يتأذى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه
 الجروح الخمسة مقدر شرعي وهي المحارصة والدامية والباضعة والمتلاجمة والسجاق وتغير
 هذه الخمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد
 الاندمال والحكومة أن يقوم الجني عليه قبل المجنابة كما أنه كان عبدا ثم بقدر له قيمة بعد ما
 فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح إلا في بيانها في مسائل الخلاف
 كالوضحة التي توضع العظم والهاشمة التي تنشم العظم وتكسره إلى آخرها واجمعوا على أن في الوضحة
 القصاص إن كان عبدا وعلى أن في المتقلة وهي التي توضع وتنشم وتقل العظام خمسة مشرمن
 الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلدة الدماغ وكذلك تعقد الإجماع
 على أن في الجنائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والعسدر ونقرة الفخرو المنجب
 والمخاصرة واتفقوا على أن أمين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العيشين الدية كاملة وفي الانف اذا جدد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع
الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سننا وعلى ان في كل سن خمسة ابرة وفي العين الدية
وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدية
في العينين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة
والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الاما نقل عن مالك بان فيها
حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان
في اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان
دية المرأة المحرمة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل المحرم المسلم واتفق الاثمة على ان الدية
في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى انها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا
الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية
المسلم المحرم الذكرا كحالة مع قول أبي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
الجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والجاني ترجى توبته والعفو عنه
اذا اجلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد
المحصن في كونها مثله مع قول مالك في احدي روايته انها خمسة فالاول فيه تشديد والثالث
والثاني فيه تخفيف بالتخمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحدان دية الخطأ خمسة عشر درهما وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جملها مكان ابن مخاض
ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة واجدانه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي
انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك
المجنى عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والا فميتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك
المجنى عليه وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت أكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت أو شيع أوليا الجاني عدل الى الف دينار أو اثني عشر
الف درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تعلق بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة
ولا وهو في شهر حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تعلق في قتل الرجل ولده فقط
وصفة التلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تعلق في الحرم
وفي الحرم وفي الأشهر الحرم فالاول منظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة
كما ورد في الثاني منظم لولد آدم بما عساه الله تعالى حين نهي عنه بقره ولا تقتلوا أولادكم بقره وله

ولا يمتثلن اولادهم والثالث كالأول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
 الاربعة في الاذنين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيه محاكمة فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان في العين التسائمة التي
 لا يصر بها والبدن السلاء والذكر الاشيل وذكر الخصى ولسان الاترس والاصبع الزائدة والسن
 الزائد أو السوداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قولييه ان في المذكورات كلها الدية
 قال أحمد وفي كل ضلع بعروفي الترقوة بعروفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الأئمة
 الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كأن الأول من المسئلة
 الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في أحد قولييه انه لو ضرب به فأنخه فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارش
 الموضحة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قولييه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه
 ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
 ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 انه لو قطع سن من قد ثمر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في أصح قولييه انه يجب الضمان
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قطع
 لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة مع قول الأئمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه
 تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قطع
 عين أعمى لم يديه كاملة مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ضرب رجل
 رجلا فاذهب شعر راحته فلم تثبت أرذهب شعر رأسه أو شعر حاجبيه أو اهداب عينيه فلم يعد في
 ذلك الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فافضاها وليس منها لها بوطأ فلا ضمان
 عليه مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايته ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايته ان
 في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما ذور فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني
 كدية المسلم سواء في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول مالك انهما على النصف من دية المسلم في العمد
 والمخطأ من غير فرق ومع قول الشافعي انهما ثلث دية المسلم في العمد والمخطأ من غير فرق ومع قول
 أحمد ان كان النصراني أو اليهودي عهدوا له مسلم عهدا فديته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف
 دية المسلم واختارها الحنفية وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى
 وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم يهذهن بابية
 أخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز ان نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث
 فيه تخفيف على الجاني والاربع مفضل في أحد شقيه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبتي

الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم القارسان المحران خانا فاعلى عاقلة كل واحد منهما
 دية الاثر كاملة مع قول احمد في واحد في روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
 الاثر وروى قال الشافعي ولم اجد للامام ابي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركه كل واحد
 منهما نصف قيمة الدية الاثر فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم ائدهم وبه
 قال ابن القاسم من اصحاب مالك مع قول غيرهما ان المجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
 ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم المجاني شئ وان لم تتسع لزمه ومع قول احمد انه لا يلزمه شئ
 سواها اتسعت العاقلة لم تتسع وعلى هذا اذا لم تتسع العاقلة لتعطل جميع الدية انتقل ذلك الى
 بيت المال فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحدش في التفصيل
 فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المجاني في الاصل
 اولى بالقرامة من عاقلة لكونه هو والمجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريره على الجنابة
 ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلطونه لاهل الهني عليه لما تقرر على الجنابة ووجه الثالث رجوع
 ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها جاهها الدية كاملة
 لتصير عسك على يده من ثقله عن الجنابة خوفاً من ان يغرمها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها
 عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجربتها انكر المجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة
 هي سبب تجريره على الجنابة كما قد تاني توجيه قول ابي حنيفة وياضاح ذلك ان المجاني من قسم
 النقصان فاعادته وتقرير المال عنده لا يردعه لوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتعطل
 على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى المجاني قياساً على بقية
 قواعد الشرع * ومن ذلك قول ابي حنيفة اذا كان المجاني من اهل الديوان فدونه عاقلة
 ويقدمون على العصة في التحمل فان علموا فيعند تحمل العصة وكذا عاقلة السوقى اهل سوقه
 ثم قرابته فان عجزوا لاهل محله فان لم يتسع فاهل بلده وان كان المجاني من اهل القرى ولم يتسع
 فالمصر التي تلي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي واجد لا يدخل لهم في الدية الا اذا
 كانوا اقارب المجاني فالاول مشدد على اهل ديوانه واهل سوقه واهل محله واهل بلده وعلى
 اهل المصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن المجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان اهل الديوان ومن غطف عليهم بسوهم ما يسو المجاني غالباً بسوهم
 ما يسره فكانوا كالعصة في المحبة ووجه الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم عن حبة العصة
 والعاقلة فلا يلحقون بهم وسأني في باب قسم التي والغنية ان المراد باهل الديوان هم كل من اثبت
 اسمه في ديوان الجند من المقاتلة * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
 من ثلاثة دراهم الى اربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا نوع على قدر العاقلة
 والاجتهاد مع قول مالك واجد ليس هو بقدر وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر مع قول الشافعي
 انه يتقدر فيوضع على التي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا يتقص عن ذلك

فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد الشافعي في إحدى قولي ان الغائب والمحاضر من
العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع المحاضر شيئا اذا كان الغائب
من العاقلة في اقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القسائل ممن هو
محاضر معهم فالأول مشدد والثاني مخفف بالشروط المذكورة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق أو ملك غيره ثم
وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بديه والا فلا
مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ما ان عليه الضمان ان لم يعضه زاد مالك بشرط ان يشهد
عليه بالامتناع من النقض مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف
الى حد لا يؤمن معه الاطلاق ضمن ما أتلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء أشهد أم لا ومع قول
أحمد في الرواية الاخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يضمن فالأول مفصل والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لوصاح انسان على صبي أو ممتوه وصما على سطح أو حائط فوقع هات
أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس المحكم
فأجهضت جنينها فزعا أو زال عنها فلا ضمان في شيء من ذلك جلة واحدة مع قول الشافعي
ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع
قول أحمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك
الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لادية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني
والرابع فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة
ووجه الثاني وما بعده التسليم بالسب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن
امرأة فألقت جنينا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربه دية كاملة مع
قول الشافعي وأحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشدد
في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه لو حفر بئرا في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك انه لا ضمان عليه
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر *
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط ياربة في المسجد أو حفر بئرا لمسلمته أو علق فيه قديلا
فقطب بذلك انسان فان لم يأت له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظاهر روايته والثافعي
في أحد قولي انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصا وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان عليه
بلا خلاف فالأول فيه تشديد بالشروط المذكورة والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انه اذا لم يأت له الجيران فما صح كان له المحفور ولا البسط
تقديم الحق الجيران العنين على حقوق غير الجيران المهمين ووجه الثاني كونه قصد بما فعله

الحجر بالاصالة فليس عليه ضمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره
كلبا عقورا فدخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فحقه فلا ضمان عليه مطلقا مع قول
مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول أحمد في أظهر
روايتيه انه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور فيه
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة مظهر ويصح حمل الضمان على حال أهل
الورع وكال أهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشفقة والمحمد لله
رب العالمين

(باب القسامة)*

اتفق الأئمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وجاتهم كالحلقة والدار ومسجد الحجة والقرية والقتيل
الذي تشرع فيه القسامة لسم الميت به أو جراحه أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من أنفه
أو دبره فليس يقتل بخلاف ما لو تخرج الدم من أذنه أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع
قول مالك ان السبب المعترف في القسامة أن يعل القاتل دمي عند فلان عدوا ويكون القاتل
بالعاسمة حواسا أو كان فاسقا أو عدلا أو كرا أو اثني أو يوم لا وليا للمقتول شاهد واحد
واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وكوريته فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب
بالعاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد داخل من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة أو قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة أو تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن
أقسام اللوث هذه أربع السنة الخاص والعام بأن فلانا قاتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخه بالدم
أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يرزح الناس بموضع أو في باب فوجد بينهم قاتل
وكذا لو قاتل صيدان والتم الحرب بينهم وانكسروا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الآخر ومع
قول أحمد لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الآخر والعصبة خاصة كإبن القاتل من
المطالبة بالدماء وكإبن أهل البني وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه واما دعوى المقتول ان
فلانا قاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد مقتضى القسامة عند كل واحد من هؤلاء الأئمة
حلف المدعوى على قاتله حسين عينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عمدا عند مالك واجدا واما عند
الشافعي فالجديد من مذهبه أنهم يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الأئمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه فجد بعضهم يشدد في الأخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الأخذ بدمه وكفى

بالدية أخذ بالاحتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه وألحق به الرجاء والمخبر والمساعدة على قيام شعائر الدين من اشتراط العدالة والذكورة في الشاهد قد راعى حق المحي وحرمته ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمته والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه يبدأ بإيمان المدعى بالقسامة لأني إيمان المدعى عليهم فإن نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعى عليه فحينئذ يميناً ويرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يشرع اليمين في القسامة إلا على المدعى عليهم فإذا لم يعينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً فحينئذ يميناً عن مختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً فإن لم يكونوا خمسين كرت اليمين فإن نكلت اليمين وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل وبيراً فالأول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعى عليهم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه البداية بإيمان المدعى بالقسامة ظاهر لأنهم هم الذين يطلبون أخذ الشارو وجه كون اليمين لا تشرع إلا على المدعى عليهم كونهم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبرأ ساحتهم * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين أن الأولياء إذا كانوا جماعة قيمت الإيمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول أبي حنيفة أن الإيمان تكرر عليهم بالادارة بعد أن يهدأ أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف على الأولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القسامة تثبت في البسيد مع قول مالك في إحدى رواياته أنها لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حرمة الأذى المسلم من حيث هي ووجه الثاني أن حرمة البسيد تنص عن مثل ذلك لا لحماقتهم بالأموال في كون السيد له بينهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الأحرار فإن الشارع نهى عن بيع الحر وأكل ثمنه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وإيمان النساء لا تسع في القسامة مطلقاً لا في عدو ولا في خطأ مع قول الشافعي تسع مطلقاً في العدو والخطأ وانتهى في القسامة كالرجال ومع قول مالك أن إيماناً تسع في الخطأ دون العدو لا أول مخفف على النساء مشدد على المتهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب كفارة القتل)

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن المقتول ذمياً ولا عبداً وعلى أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول أبي حنيفة أنه لا يشترط الإيمان في كفارة الظهار وغيره لعدم جملة المطلق على التقيد بهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة بحسب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق وفي قتل العدو المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل الذمي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول

الحل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذمي في قوعه من ظله بأن يكون
 صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة في نحو قوله من ظلم ذميا كنت حججه يوم القيامة انتهى فإذا
 كان هذا فيمن ظله ولو أخذهم أو بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب
 الكفارة في قتل البدن المسلم فلهذا خولها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله
 الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأرقاء من أواخر ما تكلم به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد لسانه يدينها كما ورد ومن وصى عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الرصبة وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل
 الاحترام ومن جهلة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذمي حمل وصية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة هل فعل أمور مخصوصة كأخذ ماله بغير حق
 وكالوفا بدمته بغير الكفارة كشكفنه ودفنه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه
 مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا تجب الكفارة في قتل الذمعي قول الشافعي
 وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في أمر القاتل عمد بالقتل أو اللدبة إذا عاها الألباء عن
 قتله إلى اللدبة فلا يزد على ذلك ووجه الثاني أن العامدا غلط انما بمن كان قتله خطأ فكانت
 الكفارة به التي من كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم
 تعدد القتل كما قالوا في سجد السهو أنه يسجد ولو ترك ذلك البعض عمدًا قالوا قتلهم باب
 سجد السهو انما هو جري على الناب فكل مجتهد مدرك لمخف * ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد في الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه
 كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تفرجه الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول التعلل على الكافر كما أشرفنا إليه بالتعريم من حيث عدم تحفظه
 في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
 بأهل لذلك لأنه لا يظهر إلا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة * وقد سمعت شيخنا
 شيخ الإسلام ذكر بارجه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع
 البدني فيه فتكون الكفارة كالدرس المانع من وقوع الأذى بالعد كما ورد فيمن زنى أن إيمانه
 يرتفع فيصير على الزاني كالمطهر فيمتنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جهة أخذ الإيمان بيد
 صاحبه إذا وقع في محذور انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تجب الكفارة على
 الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليهما كفارة فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة ولو خوف
 الولي الصبي من النقل أو ضبط المجنون بالقتل لما كانا قدرا على قتل أحد عادة مع كون
 المجنون ربما تعاطى أسباب المجنون بأكمله طاماً لا يناسب مزاجه مثلاً فكان تفرجه الكفارة

من باب المؤاخذه بالسبب عند من يقول به من الائمة * وسمعت سيدي عبد القادر الدشطلوي رحمه الله تعالى يقول اذا قتل المذبذب اُحسد الم يقتل به كالمجنون بل اولى لان المذبذب لم يتسبب في جذب به بل جذبه الاقدار الالهية الى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة تعفقه كما جاء فيه من المعاصي والغلطات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستمهاله طعنا ما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول ابي حنيفة انه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعلهما * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صيدا ومجنونا فان افعالهما من قسم المباح وهو احدا الاحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه واحدي احدى روايته انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخاطيء قول الشافعي واحمد في الرايتين الاخرين عنهما انه يجزئ فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى عظم حجة المؤمن فنجس الكفارة بما هو اعلى قيمة غالبا من الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الابواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كمن تعدى بحفر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول ابي حنيفة انها لا تجب مطلقا وان صكنا قاذوا جهوا على وجوب الديعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاكمة به والله تعالى اعلم

(كتاب حكم السحر والساحر)

اجمع الائمة على تحريم السحر وهو عزائم وورق وعقد تؤثر في الابدان والنفوس والقلوب فيعرض ويقتل ويفرق بين المروز ووجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي وذلك مستفاد من اجماع الامة وقال مالك السحر زندقة واذا قال رجل انا احسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال الثوري اثبات السكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعر وتعليقها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة المحنبلي حكم النكاهن والضرب بالرمل عند احمد ان يحس حتى يموت او يقتل اقال وأما الذي يعزم على المصروع ويرغم انه يسمع الجن وانهم يطعمونه فذكره اصحابنا في السحرة وروى ان احمد توقف فيها قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال انما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع ان استطعت ان تنفع امثلك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختاف الائمة فيمن يتعلم السحر ويعلم هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك واحمد بكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلم ليحتمل لم يكفر وان تعلم معتقدا اجواره ومعتقد انه ينفعه كفروا وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قاتلا صف لنا ساحرك فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما انتقدته اهل بابل من التقرب الى الكواكب السبعة وانها تقبل ما يلبس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد ايا حدة السحر

وهو للمعجزة حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم وبه قال
أبو جعفر الأسدي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع
من كلامهم في حد السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه
واستعماله فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما
يقتل إذا سكر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنسانا بهينه فالأول الذي
هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول
أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد
فإن أدى اجتهاده إلى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله ولا تركه * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن الغلب في السحر حق الله ووجه الثاني أن الغلب فيه حق
الإنسان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشروعة ومالك وأحمد
في أظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تسع بل يقتل ~~سكا~~ الزنديق مع قول الشافعي وأحمد
في الرواية الأخرى أنه تقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول قول بعض الأئمة أن الساحر لا يصح إلا من كافر لأن الأرواح التي تعينه على القتل
قد أخذت أكبرها عليها العهد أنها لا تعين سائرا إلا أن يخرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك ما قصه
الله تعالى عن هاروت وماروت أنهما لا يعلمان أحدا السحر حتى يقول له أنما نحن فتنة فلا تكفر
ووجه القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الإثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح
أن يكون المحكم في القولين راجعا إلى اجتهاد المجتهد فإن رأى بقائه أشد ضررا على المسلمين من
قتله قتله ولم يقبل توبته والأقبل توبته وتركه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل
الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أن حكم الساحر من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة
تجس وتقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه القولين راجع إلى اجتهاد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه
وتعالى أعلم

(كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات)

وهي الردة والبغي والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا عاتب ذلك فأقرب
وبالله التوفيق

م (باب الردة) *

وهي قطع الإسلام بنية أو قول ككفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام
وجب قتله وعلى أن تقتل الزنديق واجب وهو الذي سار الكفر ويتظاهرا بالإسلام وعلى أنه

إذا ارتد أهل بلد قوتلوا وصارت أموالهم غنمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد ينجح قتله في الحال ولا يتوقف على استتابته وإذا استتب فلم ينجح بل يجهل لأن طلب الامهال فيجهل ثلاثا ومن اصحابه من قال انه يجهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك يجب استتابته فان تاب في الحال قتل توبته وان لم يتب أمهل ثلاثا لعله يتوب فان تاب والقتل وقال الشافعي في اظهر قوله يجب استتابته ولا يجهل بل يقتل في الحال اذا أصرت على رده وعن أحمد روايتان احدهما مكذب مالك والثانية لا يجب الاستتابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام واراد فانه لا يستتاب وان كان كافرا ثم ارتد فانه يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب أبدا فنقول أبي حنيفة والشافعي مشدد الا في الامهال عند أبي حنيفة وقول اصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستتابة وكذلك احدي الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب أبدا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم المرتدة حكم المرتد من الرجال مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة تنحس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فيجعل من شاملة لأد كروا لأنني ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبير خلل بردها ولاتحارب عن دين الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشبه رواية وهو الظاهر من مذهب مالك انه تصح ردة الصبي المبصر مع قول الشافعي انه لا تصح ردة الصبي المبصر في الرواية الاخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي في حمة رده والثاني مخفف عنه بعدم صحته فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة حكم الارواح كمرأعاه الحق تعالى يوم السبت بكم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام مسائل ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في اظهر روايته واصحاب الشافعي في الاصح من خمسة اوجه ان توبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المحاققة بالكافر الاصل ووجه الثاني عدم المحاققة به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة فظاهره بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصردا حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبق فيها مسلم ولا ذى بالامان الاصل وان تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك ان ظهور أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تقدم ذرارهم التي حدثت منهم بعد الرد ولا يسترقون بل يجبرون على الاسلام الى ان يسلوا فان لم يسلوا حبسوا وتعددهم الحكم بالضرب جذا الى الاسلام واما ذراري ذرارهم فليس ترقون وقال اجد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

(باب حكم البغاة)

اتفق الائمة على ان الامامة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لامتنعان ولا مقتربان وعلى ان الائمة من قرش وانهما جائزة في جميع احوال قرش وان الامام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين او عن طاعة طائفة ذات شوكة وان كان لهم تأويل مشبه ومطاع فهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يفروا الى امر الله تعالى فاذا كاف عنهم وعلى ان ما اخذه البغاة من خراج ارض او جزية ذهبي يلزم اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما تملكه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يذفع على جريحهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة والشافعي في الجديد الرجوع واجد في احدي روايتيه ان ما تملكه اهل البغي على اهل العدل في حال القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم واجد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب تأليف اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضييعهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل اظهار كلتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا ينجروا بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله اعلم

(باب الزنا)

اتفق الائمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب المحذور وانه يختلف باختلاف الزنا لان الزاني تارة يكون بكرة وتارة يكون نيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرائط الاحصان المحرمية والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج تزوا محصيا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة جميع عليها واتفقوا على ان من كملت فيه شرائط الاحصان تم زني بامرأة فذلكت فيه ما شرائط الاحصان بان مكنت حرة بالثقة عاقلة مدخولا بهائى نكاح صحيح وهي مسئلة فهار اثنان محصنان عليهما الرجم حتى يموتا وعلى ان البكر بن المحرم اذا زني فاعليهما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد والامة اذا نبالا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما خسون جلدته وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجحان بل يجلدان سواء احصنا لم يحصنا خلافا لبعض أهل الظاهر كسباني في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التي ثبت بها الزنا ان يشهد أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا أيضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام وانه أفعس من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الأربعة كشهود الزنا إلا بأحنية فانه انبتهنا شاهدان واتفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع أو النسب فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استأجر امرأة ليزني بها ففعل فعله المحرم لا ما يحصى عن أبي حنيفة من قوله لاحد عليه واتفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا أربعة فهم قذفة عليهم الجحد الا في قول للشافعي وعلى انه لو شهد اثنتان انه زني بهما مطاوعة وأحران انه زني بهما مكرهة فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسع في المحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان الاسلام مع قول للشافعي وأحمد انه ليس من شروط الاحصان الاسلام فيجد الذمى عندهما فالاول مخفف على الذمى والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير والذمى ليس من أهل التطهير بل لا يطهر بالاجرة بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخرة اذا حد في دار الدين من حيث انه مخاطب بفروع الثمينة لاسيما ان تحاكم الذمى لنا * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته انه لو زني بكرا ثم زني بمحصنة لا يجمع عليه الجحد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول أحمد في إحدى روايته انه يجمع عليه الجحد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حل الاول على من حصل عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك المبلغ في تطهيره * ومن ذلك قول الاثمة الأربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يرجع مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني المخافة به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين المحرمين البكرين يجمع في حقهما بين الجحد والتغريب عاما كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضمن النفي الى الجحد وجوب بل التغريب راجع الى رأي الامام فان رأى في التغريب مصلحة غير بهما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهوان بنى سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقييد الزاني عين الزاني ورحمته بغيته عن المكان الذي حصل له منه

الاذى بالتعبير كآراء أهل بلده وحارته ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها
جلوسها في قعر بيتها وخبائها وقل من يعرفها حتى يعرفها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب
عليه مخالطة الناس في المحرف والصنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه ذكر واقفته
وازدراه فيحصل له الاذى ولن عبره الاثم وبقا قرناه يعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله ان
ذلك راجع الى رأى الامام فان رأيه يشمل ضم التعريب الى المجلد وتركه * ومن ذلك قول الائمة
الاربعة ان العبد والامة اذا زنيا لا يرجان بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس
ومجاهد وسعيد بن جبيرة انهما لم يحصنا فلا يجلدان أصلا واذا أحصنا فجد هما خسون جلدية
وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انها كالأحرار سواء فان أحصنا
كان جد هما الرجم وان لم يحصنا فجد هما المجلد خسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامة
خسون وذهب أبو ثوري الى أن حد الرقيق كحد المحرف فجلد مائة فالأول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي
هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الأقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر أجبر على الزنا من الامة زيادة ما عدها
من الحياء عادة على ما عده المذكر ولذلك قدرت على انقضاء محبتها للجماع مع انها تزبد على الذكر
في الشهوة بسبعين ضعفا والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التعريب في زنا
العبد والامة مع قول الشافعي في أصح القولين انه يغرب نصف عام فالأول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ذناعة نسب العبد فلا تأثيرا للمساكن
ذلك التأثير كالأحرار ووجه الثاني انه على النصف من المحرف في ذلك وفي كثير من الأحكام *
وسمعت شيخ الاسلام ذكر يارجه الله يقول الما ريعظم بشرف النسب ويحفظ بذاعة النسب
انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين
دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط
الاحصان فيه فان زنيا كان المجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا
ومؤد وجود الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت له الاحصان والرجم عليه أو بطا البالغ
زوجته الصغيرة المطيعة للوطء أو بطا الحرمة متروجة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان
للإهودى اذا زنى وهو محض ولا يرجم لان عسدهما لا يتصور الاحصان في حقه لاشتراطهما
الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويعاقبه الامام عندما لا يجب اجتهداه
مع قول الشافعي وأجد هو محض رجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر
فالأول فيه تخفيف عن اليهودى والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأجد ان المرأة الماقة اذا مكنت مجنونا من نفسه فوطئها أو زنى عاقل
مجنونه وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون الماقة

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المحكم دأمر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يعرفه الا من اشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو رأى على قرانه امرأة ففطنها وزوجته فوطئها أو نادى أمي زوجته فأجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو يظن انها زوجته ثم بانَت الموطوءة أجنبية فلا حد على الظان ولا على مع قول أبي حنيفة ان عليهما الحد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن المجوز للاقدام على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الظان والاعشى حاذقاً فطنا لا يخفي عليه حال زوجته من غيرها فأراد الامام أبو حنيفة سد الباب شفقة على دين الأمة لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل عمداً ويرغم انه لا حد عليه لدعواه الظن بأنها زوجته والحال انه كاذب بل يفتني وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاتته زائرة يتفارق بينهما على ذلك فنسأل الله العافية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وأنه لا يثبت الا باقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً مع قول الشافعي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالأول فيه مخفف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه اذ لم يقرب ذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاً عاقلاً والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحد ودفع الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار إليه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها أي واركضوا القتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب الحد أو الزجر فان ذلك لا يقع الا من أهل اليقين والایمان الكامل وقيل ما هم فلما رأوا شهادته على نفسه بالزنا حملوا على كمال الايمان بالعذاب يوم القيامة وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشهود الاربعة اذ لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فدفعت عليهم الحد اذا شهدوا في مجالس يتفرقة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفرقةهم وقبول اقوالهم فالأول فيه مخفف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذا كمل النصاب ولو في مجالس مجتهد المحاكم وما يرام من الخط الاوفر والمصلحة للسدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو ان يجتمع الشهود بمجتمعين فان جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قد فسدوا ولا اجتماع لهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد ومع قول احمد المجلس الواحد بشرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا اجتمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاؤا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني في عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله

* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقرنا الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط المحدث مع قول مالك
أنه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فقتله دينه بمذنبها في صورة
الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل
بحديث أذروا الحدود بالنسبات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن أقر أن ثبت كونه
حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بمذنبها تورث شبهة عند المحاكم * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد أن اللواط يوجب المحدث مع قول أبي حنيفة أنه يعزى في أول مرة فإن
تكرر منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبه بالله لفساعه
ووجه الثاني أن وطء المذكر ليس فيه اختلاط أنساب ولا يفار الناس على الذكر ويحجرون على
قتل اللاطع به كما يمارون على المحرث إذا زنا أحد بهن وشدة العقوبات تابعة في السالب لعظم الفساد
في الوجود وجوز بعض المحنفين أن يعزى بالقائه من شاق وإن أدى إلى موته * ومن ذلك قول
مالك والشافعي في أحد قوليه وأحد في أظهر روايته أن حد اللواط الرجم بكل حال نيبا كان
أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحد في إحدى روايته أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين
البكر والتيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على
البكر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الأرجح من أقواله أن من أتى بهيمة يعزى وهي الرواية التي
اختارها الحنفية من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عذره والشافعي في أحد أقواله
أنه يحد ويختلف بالبكرة والتوبة والقول الثالث للشافعي أنه يتل بكرة كان أو نيبا فالأول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأهل هذه
الأحكام يختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ينقصا شيئا وبكراهة فيخفف
على الأراذل والشباب بالتميز فقط ويشدد على اشراف الناس والكهول والمحدث والقتل على
قاعدة كل من عظمت مرتبته عظم صنيعته * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة
الموطوءة تؤكل ذبحت والأفلا هو الأرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك أنها
لا تذبح بحال ومع قول أحمد أنها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها أم لا يؤكل
وعلى الواطئ قيمته المصاحبة فالأول فيه تشديد بذبحها والثاني يخفف فيه والثالث مشدد فيه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال لا تذبح خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل
فيهما فإن الناس كلارأوها تذكروا ذلك الأمر ووجه من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الأمر
بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها إن كانت مما يؤكل مع قول مالك
أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي
في أصح الوجهين أنها تؤكل مطلقا فقد ما يقتضي التحريم فالأول مشدد والثاني والأربع مخففان
على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك

والشافعي وأحمد لعقد على محرم من نسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ثم وطئ في هذا العقد
 علما بما تعزيم وجب عليه المذموم قول أبي حنيفة أنه يعزف فقط فالأول مشدد والثاني فيه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أهل الدين والمروءة والورع والثاني
 على أراذل الناس كما مر نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى
 زوايته أنه لا يحد بوطء أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف
 لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من خاف
 الزنا من شدة الغلبة والثاني على من لم يخف ذلك فشدد عليه لتكافئه في الوطء المحرم بعد أن نقل
 حقه إلى الشخص الذي زوجه له من غير قوة غلبة ولا داعية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 أنه لو شهد إنسان أنه زنى في ما في هذه الزاوية وإنسان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه
 الشهادة ووجب المذموم قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب المحدث فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
 فلم يدركه المحبة شبهة اختلاف الشهادة في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
 حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمعت شيخ الإسلام زكريا
 رحمه الله تعالى يقول ليس الواو على من يحد المتهم وإنما الواو على المتهم الذي فرط في حفظ
 ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقلبون أضافته إليه ولو أنه كان حفظا ظاهره عن
 ذلك لما قبل الناس أضافته شيء من النقائص اليه بل كانوا يرونه من ذلك ويحيون عنه * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي زمان طويل من
 الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كبدهم عن
 الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
 حتى لم يثبت لنا ما يطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام المحدث ووجه الثاني
 أن الفتنة قد تكون تجدد فتتحرك الحجة المجاهدة والنفس فيسولد من ذلك الفتنة الشديدة كما أن
 الشارب كذلك فذلك قد يكون وقع له توبة صالحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقربا زنا على نفسه
 بعد مدة سمع إقراره ولا يسمع في إقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن إقراره يسمع
 في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول
 الأول من أحد شيئين التفصيل أنه لم يمرض لنا ما يطله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول
 إقراره بالخمر أنه حتى يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب
 الخمر أنه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم المحاكم بشهادة ثمانية فسق الشهود
 أو بائنا عيدا أو كفا فلا ضمان عليه مع قول مالك أنه إن قامت البيعة على فسقهم ضمن
 لتعريضه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما أن ما يستوفيه الإمام من الحدود والمقتضيات

ويخطئ فيه فأرشد على بيت المال مع قول مالك أنه هدر ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر له ما نه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني تخفف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ جارية زوجته بأذن زوجته له في ذلك فإن قال ظننت أنها ساحت لي بالأذن فلا حد عليه وإن قال علت التحريم حدم مع قول مالك والشافعي أنه يجد وإن كان ثيباً رجم ومع قول أحمد يجلد مائة جلدة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العذر بالجهل بالتحريم في الشئ الأول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاء تحريمه على كل من خالط أهل الإسلام إذا لو طأ لا يباح إلا بملك أو عقد ووجه الثالث أنه أمر مشتبك بين العلم والجهل فكان فيه المجدد * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد أن للسيد أن يقيم المحمد على عبده وأمنه إذا قامت البيعة عنده أو قرى بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا إطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل بل يردده إلى الإمام فإن كانت الأمة مرفوعة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حده بحال بل هو للإمام أو نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد إقامة الحد على رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث إباحة ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمة المرفوعة مشدد على السيد والثاني منها مخفف عليه فرجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون العبد معدوداً من مال السيد فله تقويت النفع فيه على نفسه إثباتاً لمحق الله عز وجل ووجه الثاني كون إقامة الحد ودنيا الصالحة من منصب الإمام الأعظم فكان مقدماً في ذلك على السيد لكونه أتم نظراً منه غالباً وإنما جعل الشارع إقامة الحد ودنيا الإمام الأعظم دون كل من قدر على إقامته من المتغلبين ونحوهم دفعا للفساد في الأرض لقلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بنصاحبة جاعلية لا نصرة للإسلام والشرعية بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالباً وقد روي أن ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظلم لا يقدر عصيته أن يقتلوا الإمام لاجل عادة وقد رأيت شخصاً قتل أخوه فقتل قاله فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الأخ وأولاده فبلغ القتل ثلاثين رجلاً ولو أن القتل كان على الإمام ما قتل أحد زائد على القاتل الأول فسلم أن السيد لا يخاف من إقامته المحمد على رقيقه فتنة فهو كالإمام لعدم قدرة عصبة العبد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضربه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه إذا ظهر بالمرأة المحرمة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت أو وطئت بشبهة فلا يجب عليها حدم مع قول مالك أنه إذا كانت مقيمة ليست بغريبة ولا يقبل

قولها في الشبهة والنصب الا ان يظهر اثر ذلك كحيثما مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تحققنا
منها ما يوجب التحذير لاحتمال انها وطئت وهي نائمة او مغمى عليها فيجملات من ذلك الوطء وقد روى
البهيقي ان امرأة لا زوج لها اتى بها الى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقتل عمر للعاشرين
الذي عندها ان هذه ما هي من اهل التهمة ثم استغفهمها عن شأنها فقالت يا امير المؤمنين اني
امرأة اربعي النعم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فاغيب عن احسامي فربما
اتاني احد من العتاة فغشيتني من غير علي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها
الحمد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجي الامة الصالحة ام عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يفتلني
الامن ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت غائبة للعقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي
عندي انها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فاوثر ذلك شبهة
عند عمر فدرأ الحمد عنها الا انه سلم لها قولها مطلقا فقالت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزوح
الرجل منها فاختلط منها بجمه السابق في رجسها فتخلق من ذلك الولد وانها كانت من ورثة ام
عيسى في هذا المقام فكيف تأم نفع الملك في ذيل قصص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع
ملك الشيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج والسيد عادة فقالت هذا بعد ادتي وما وجه قول
مالك الذي هو مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحذفه ولم يبدأها شبهة يدبر بها الحمد عنده
فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

(باب حداث القذف)

اتفق الائمة على ان المحرم البالغ اقبل المسلم المختار اذا قذف حوا عا قلا ما قاما عفا لم يحذف زنا
في سالف الزمان او قذف حرة بالثمة عاقبة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم تحذف زنا بصريح الزنا وكان
في غير دار الحرب وطلب المقدوف بنفسه اقامة حداث القذف لزمه ثمانون جادة وانه لا مراد على ثمانين
وعلى ان حداث القذف تصف حداث المحرور به قال كافة العلماء بخلافه ولا وزاعي فانه قال
حدا المحدث المحرور كذا اتفقوا على ان المحرور لا يحذف في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا لدارود
فيما حكى عنه انه قال فاذا قذف العبد والامة متحدوا اتفقوا على ان القاذف اذا اتى بيينة على ما ذكر
سقط عنه به الحد وكذلك اتفقوا على ان القاذف اذا لم يثبت لا تعيل له شهادة هذا ما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة ومالك في المشهور
عنه ان الملقوف جماعة حدوا واحدا سواء قذفهم معا ومربا بكلمة او بكلمتين او بكلمات
مع قول الشافعي في حد قوله انه يحد لكل واحد حدا ومع قول احمد في اشهر الراياتين عنه
انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي
احمد انهم ان ظلموه متفرقين حد لكل واحد منهم حدا فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من هذا القول وجه

لا يفتنى على القطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف وفسره به وجب الحد مع قول أحمد في إحدى روايته انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الأخرى ككذب الشافعي فالأول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك إحدى روايتي أحمد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خفة أمر التعريض في الأذى عادة وهو خاص بأصحاب الرغونات النفسانية أو الأكابر الذين لا يرعون الخلق من الأولياء رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالأكابر من أهل الدنيا الذين يرعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي وأحمد ويصح أن يقال وجه الأول أن قائل ذلك لا يخلو من قصد أحد بذلك في نفسه فمأخذ له حقه منه وإن كنا لا نعلم عينه تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب المحدثي التعريض وإذا قال له القاذف لم أرد أحدًا معينا بذلك يقول له عمرو ركه على من شئت ووجه الثاني أن قذف غير المعين لا يحصل به كبير أذى للناس لأن كل واحد يقول المراد بذلك غيري * ومن ذلك قول مالك انه لو قال لعربي يا بنيطى أو بارومي أو باربري أو لفارسي بارومي أو لرومي بارومي ولم يكن في بلده من هذه صفة كان عليه الحد مع قول الإمام الثلاثة انه لا حد عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول سدا باب الأذى جهة لما فيه من راحة الطمن في نسبه ورمي والدته بالزنا ووجه الثاني ندرته فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والساد لا حكم له غالباً * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وإن مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه حق للقذوف فلا يستوفي الإبطال به وإن له إسقاطه وإن يبرئ منه وإن يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى رفع إلى السلطان لم يملك القذوف الاسقاط فالأول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع إلى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم بأقامة المحدث إذا رفع اليه وتحريم قبول الشفاعة في إسقاطه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسمعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه إلى حق الله من حيث تعدى ذلك المعاصي حدود الله ووجه إلى العبد فإذا أبرأ العبد من حقه برئ وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد وأرادة الحق وليس لنا حق متمحص لله تعالى أو غير متمحص الا وللعبد مدخل فيه قال وقد أجمع القوم على أن وقوع انتقام الربوبية لا يكون إلا بحق الخلق والأقارب يومية لا تنتقم لنفسها الكونها فاعلة في الحقيقة وخالقة لذلك الفعل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما إذا وقع أحد في عرضهم وطلب منهم أن يحالوه يقولون له إن الله تعالى حرم أعراض المؤمنين فلا يبيحها ويحللها لك ولكن غفر الله لك يا أخي والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت

القدوف مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيمن يرثه ثلاثة أوجه لاصحاب الشافعي أحدها
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذووالانساب فيخرج منه الزوجان والثالث العصبان
دون النساء فالأول مخفف على القاذف بكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الأول فيمن يرثه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح
افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه وينسب الأول ولا هكذا القرابة
من النسب ووجه الثالث من الأوجه شدة ارتباط العصبية ببعضهم بعضا فكانوا أشد تعلقا وارتباطا
بالقدوف من مطلق الورثة فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(باب السرقة)

أجمع الأئمة على أن المحرز معتبر في وجوب القطع وتقو على أنه اذا اشترك جماعة في سرقة مفصل
لشئ واحد منهم نصاب فعلى كل واحد منهم القطع وتقو على أنه اذا سرق قطعت يده اليمنى
فإذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وتقو على أن العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية
وعلى أن الولدين وان علوا لا يقطعون بسرقة مال أولادهم وعلى أن من كسر صمنا من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه اذا سرق من الثمن وهو من غير أهله قطع واجعوا على ان السارق اذا وجب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بیده اليمنى من مفصل الكف
ثم يجسم ثم ان عاد سرق ثانيا فوجب عليه القلع أنه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم
ثم يجسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار وعشرة
دراهم أو قيمة أحد ههما مع قول مالك وأحمد في أظهر روايته ان ربع دينار أو ثلاثة دراهم
أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالأول مخفف
في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الأقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن الحق
الذي ورد انه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعندما مالك وأحمد والشافعي انه كان
ربع دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا ينبغي ان أشد أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حومة المؤمن اذا سرق قول الامام أبي حنيفة كما ان أشدهم ورعا في حومة الاموال قول بقية
الأئمة وحاصل الامر ان الأئمة من راعى حومة الدماء ومنهم من راعى حومة الاموال * ومن
ذلك قول الامام أبي حنيفة ان صفة المحرز الذي يقطع من سرق منه هو ان يكون حرز الشئ من
الاموال فكل ما كان حرز الشئ منها كان حرزا لجميعها مع قول الأئمة الثلاثة انه يختلف باختلاف
الاموال والعرف معتبر في ذلك فالأول مشدد في أمر المحرز من حيث جعل حرز الذهب مثلا لحرز
غيره من الامتعة الخسيسة كما انه ايضا مشدد في انقطع والثاني قد شبع العرف في ذلك فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان حومة مال المسلم وأخبره لا فرق بين قليله وكثيره هنا كان
حرز الدرهم تقرة فهو حرز لادب من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في المحرز والافان مكان

حرزاً له المحرر من حرز الذهب والحجر وقد قال تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر
 بالعرف يعني اذ لم نوح اليك في معرفة مقدار شيء فردته الى العرف واعمل بالعرف فيه نصار
 العرف من توابع الشريعة على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد
 الشريعة فليس هو من قسم القانون خلافاً لبعضهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب
 القطع فيما يسرع فساد اذ يبلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع فيه
 وان بلغت قيمة نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
 فلا يقطع فيما تسرع استحالته عادة بخلاف النقود والياب ونحو ذلك مما يتنفع به مع بقاء عينه
 فانه اشد في الحرمة لاسيما اذا كان الطعام في أيام الرخاء فان امره يخفف على النفوس اكثر
 من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون اشد
 على صاحبه من الذهب والحجر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من سرق ثمراملاً على الشجر
 ولم يكن محرراً يجزى عليه قيمته مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة
 الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة
 حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فلكل وجه والاخر في مثل ذلك راجع للإمام
 أوزانته * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جاحداً للعارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصاباً
 مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان جعل العارية عنده كماله في حرز جميعا
 انه استأمنه على حفظها فكان يحده لها كفتح المحرز واخذها لاسيما ما ورد في الحديث من
 انها مضمونة ووجه الثاني ان المعبر هو المغرط في اعارته من لا يؤمن منه المحرر فلما استأمنه أولاً
 كان من المعروف عدم قطعه ثانياً اذا عرضت له الخيانة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان جاحداً للوديعة لا يقطع مع قول أحمد انه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وتوجيههما يعلم من توجيه العارية قبله * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه
 لا يقطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعاون عليه
 قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفراد بعمله فقولان لا يحجم به فالأول مخفف على السارقين والثاني
 فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضواً آدمي وتحقير
 أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترك
 اثنان في ثوب فدخل أحدهما واخذ المتاع وناول له الآخر وهو خارج المحرز وأمر به له فأخذه
 فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالأول مشدد
 على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استقلال
 واحد منهما بالثوب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعاً عرفاً فلذلك كان

لا قطع على واحد منهما تعظيما لحرمتهما واحتقار الامر الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد أنه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا المحرز وأخرج بعضهم نصبا ولم يخرج الباقيون شيئا
 ولا أعانوا في الانحراج وجب القتل على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع
 الا من أخرج * فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يكن والشافعي فيه تخفيف على
 الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل
 التي مضت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نقب شخصان حرزا ودخل أحدهما وقرب المتاع
 الى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من المحرز لا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي
 أخرجه يقطع قولاً واحداً في الذي قرب له لاجابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قوليه أنه
 يقطع الخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القتل جميعاً فالأول مخفف والشافعي مشدد في القتل
 للذي أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على الخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
 على الثاقب والخروج والمقرب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه العلم يعلم من توجيه المسائل
 السابقة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع مع قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع
 فالأول مشدد على النباش والشافعي مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن اللحد والنق كالمحرز لكن الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النفرة من
 الميت ووجه الثاني أن ذلك ليس بمحرز عادة ويصح حمل الأول على الثاني المحكمة في السد
 والشافعي على ما كان بالصد من ذلك مع غلبة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار
 بالموت ونحو ذلك * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه
 نصبا يقطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص عن دخول الإيمان قلبه
 وعرف عظمه حرمة الكعبة ونسبتهما الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والشافعي
 مخفف خاص برضاع الناس الذين غلط حججهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن
 تعظيمها فلذلك خفف هذان الامامان عليهما وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن
 يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهادة أبداً فلا بد له من حجاب قلبه قلته في الله تعالى
 أن يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده
 حديث الحكم الترمذي في نوادر الأصول مرفوعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد
 الله تعالى أن يغادر قطرة وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا أمضى قضاءه وقدره فهم رد
 عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل
 الذي سلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشرى عظيمة لنا إذا عصينا لكوننا ما وقنا عطا
 في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عنه فهو غير مكلف فلا يؤاخذ الله تعالى انتهى وهذا فهم
 سليم لانه يؤدي الى أن الله تعالى لا يؤاخذ العباد بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والذي
 فهمه من ذلك أن المزداد بالعقل الذي سلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
 فيستأري عنه هذا الشهود حتى يقع في المخالفة رجة من الله تعالى بالعباد لو مع غير محبوب

عن الله تعالى لما سكن يصح له الوقوع في مخالفة أبداً ولوانه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في أعلى طبقات سوء الادب واستحق الخسوف به والمخ لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصاً في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاز عبث بمقعدة امامه وهو في الصلاة فمضه الله خنزيراً وخرج هارباً الى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضراً فانظروا اني الى عقوبة هذا الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الاستهالك أو الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه أيضاً من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعاً لا يرفي الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم ان ربه يراه حال زناه أو سرقة بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالطلة رجعة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول المذاب ووصوله اليه فقلنا ان ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان تقمة على العاصي والحال انه رجعة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد ان يوضح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي فاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليظن في سياق كل آية جاء فيها اللفظ الايمان وتخصيصه بما فيه ما كان في ذكر الحساب أو البعث أو المحشر أو النشور فقلنا لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالمحشر أو النشور وهكذا فصح قولنا ان معنى لا يرفي الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غيره مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتكرونيكراً والبعث أو المحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله عمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلاً بالصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حصة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالتعاقل الكامل لا يعصى ربه أبداً حال عقوبته وقد أجمع القوم على ان كل من كتب عليه كتاب السموات ذنباً واحداً فهو ناقص الثقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان يظن في قوم بلا عقول فليظن فينا وسيمت سدي علماء الخوارج رضي الله عنهم يقول انما يحب الله العبد عن شهود ربه حال لمصيبة لئلا ينجبه بين يديه وكان العبد يستحي من ربه اذا عساه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بأنه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق الحسنة الا وكان الله تعالى اولي منها بذلك المخلوق انتهى وسمعت أيضاً يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وأزال خجلهم وقال باعادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من الخالعات الا بقضائي وقد روي وانفاذ مشيئتي التي لا تقدر على ردّها فيزول بهذا الكلام خجلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى بتدبر عبده المؤمنين ويقم لهم المآذير في تلك الدار وما في الدنيا فستر ذلك السر عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف ايش كنت انا ان الله تعالى هو الذي قدر علي ذلك قبل ان اخلق وأوجب علي الرضى بالقضاء دون القضي وسلوك الادب معه لان حضرة التكليف

وكشف القناع عن وجه نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة اذ لو قبلت المحاققة لما احتج الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شئ فعمل ان الحق تعالى لا يسلط عبدا في الآخرة ويعتد رعه الا ان كان متادبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبرة من لباب المعرفة فتأمل فيها خطبها علما وانرجع الى اصل المسئلة فنقول وما يؤيده الشافعي وأحمد في قواه ما يقطع بدم من ستر الكعبة ما يكون ثمنه نصا ما ورد في الحديث من تغليب العقوبة على السارق في الحرم فافهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه اذا سرق ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر مما تقدم فان بعض الأئمة تراعى حرمة المال وبعضهم تراعى حرمة الأئمة وتقدم في مسائل الاتفاق ان الأئمة تنفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالأول فيه تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول استبعاد ان أحد يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الريبة فيحمل الأول على أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان بالغد من ذلك احتياطا له وللامام اذا الاقدام على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالقها ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار لتجربته على هدم بنية الله تعالى بغير اذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكريره مرتين عند هذين الامامين واجبا فلا يكتفى من الأئمة وجه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق وجوب القرم مع القطع وان تلف المروق فان اختار المروق منه القرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفى لم يقرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والقرم وان كان مسرا لم يتبع بقتله بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والقرم على السارق فالأول مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول سكوت الشارع عن القرم فلا يجب مع القطع شئ ووجه الثاني التغليب على السارق بوجوب القرم ان كان موسرا بخلاف المسير مخفف عنه لأن له راحة عزلا عنده من العاقبة والحاجة ووجه الثالث التغليب عليه فقيحا السوء فعله وبيان خسة نفسه والغفلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف خائف ان اعمال الحسن اعمال من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبل له في ذلك فقال لو كنا مؤمنين بيوم الحساب ايماننا كاملا ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرار ولا جهرا انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة ما لا يتروا مرق من بيت خاص

لا أحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته والشافعي في أرجح أقواله أنه يقطع من سرقة منهم ما من حوز خاص للسرقة منه زاد مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة فالأول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا أن سرقة من حوز خاص بأحدهما كما أنه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلا من الزوجين مع صاحبه متعده ما كأنه هو ووجه الثاني أن كلا منهما كالاجنبي والثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقة ولو يحكم الشيوع في ماله بخلاف العكس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع قول مالك أنه يقطع بسرقة مال أبيه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد على فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة رحمة الولد على ولده عادة حتى أنه لم يساقط إن الولد سعى في قطع ولده حين سرقة ماله أبدا والمحدود في الغالب إنما اتهم بخلصه لحقوق المباد من بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل الكرم والمروءة والثاني على أهل البخل والشح والمحرص عن يكون ماله عنده أعز من ولده فقل هذا ربما أجابه المحاكم إلى قطع ولده إذا طلب ذلك من المحاكم وربما قصد الولد بقطعه ردعه ووزجه عن الجحارة على معاصي الله استغنا فإما سافر بما أداه ذلك إلى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك إلى الشفقة عليه لا لانتقام منه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة صم من ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول مالك والشافعي أنه يقطع بسرقة الصم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه وصورته حليما ووجه الثاني النظر إلى كونه بعد من دون الله فعلمكم من سرقة حكمكم من أزال منكرا أو غيبة حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جهة طاعة الله فلا يقطع * ومن ذلك قول أبي حنيفة فحين سرقة ثيابا من الحمام عليها حافظ قطع أن كان ليلافان كان نهارا الم قطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يقطع مطلقا ولقطه من سرقة ما كان في الحمام مما يجربس فليها لقطع أو مما لا يجربس أووصى شخصا وغفل فلا يقطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الليل محل السرقة غالباً فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحفاظ ووجه الثاني أن سرقة من حوز على كل حال عرفا فاذ قطع الإنسان ثيابه في المسح ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حرزها والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق الدين المنصوبة يقطع ولا يقطع سارق الدين المسروقة أن كان السارق الأول قطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع قول مالك أنه يقطع كل منهما مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الناصب فالأول مفعل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول ان الناصب أخذ العين للنصوبة جهرا وعنادا للسرقة بحلاف السارق
 فانه أخذ العين سرا وهو خائف معتمد على الهرب فلذلك قطع السارق من الناصب ثلثا على
 دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلاما من السارق والمسروق منه أخذ
 مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وبتقدير عمله بذلك فهو متعد حد ودالله
 وكأنه كان شريكا للسارق الاول حين سرق فلذلك وجب عليه ما جبا القطع ويؤيده حديث
 من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزوروا زورا
 أخرى فكان الاتم على الناصب والسارق دون السارق من كل منهما ما لكل من الاقوال
 الثلاثة ووجه * ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحزب ملكه بعد
 قيام بيته على انه سرق نصابا من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة
 والثامني وأحمد في إحدى رواياته انه لا يقطع وسواء السافعي السارق الطاريف ومع قول أحمد
 في إحدى رواياته انه يقطع وفي الرواية الأخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالعرفه ويسقط
 عنه القطع وان كان معروفا بالسرقه قطع فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهو به بما
 يوجب قطع يده أو رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين سرق وهو مؤمن فني
 عنه الايمان ومن نفي عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه
 الثاني العمل بحديث ادرؤا الحدود بالنسبته وقوله ان هذا المسروق ملكي يتحمل العسوق
 ووجه الرواية الثانية لاجدها الوجه في القول الاول ووجه الشئ الاول من الرواية الثانية
 لفصله لاجد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
 روايتهما وأصحاب السافعي ان القطع يتوقف على مطالبته من سرق منه ذلك المال مع قول مالك
 وأحمد في إحدى روايتهما انه لا يقطع قرأى مطالبته المسروق منه فالأول فيه تحقيق على السارق
 والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الغلب في القطع حق
 الظلوق ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال
 ادخل علي ليأخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداخيل معروفا بالفساد
 والا فله القود مع قول الأئمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان يأتي بيته فالأول مفصل فيه
 تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين
 ظاهر لا يخفى على العطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع في الصبوة الملوكة
 المسروقة من حزبها وكذلك يجب القطع في جمع ما يقتول في العاكة ويمرأ أخذ الاعراض عنها
 سواء كان أصلها باحا كالصيد والماء والحجارة أم غير مباح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان أصله
 باحا فلا يقطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول انه مال محرز ووجه الثاني النظر الى أصلها تنظيلا لحرمة الادعي على حرمة الاموال *

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالأول مشدد والثاني مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان غالي القيمة كالساج والابنوس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجلود لو غلط فقطع السري عن المعنى اجزا ذلك مع قول الشافعي وأحمدان على الفاعل الدية ووجب عند الشافعي في أظهر قولييه وأحمد في أحدي روايتيه إعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا أما الأول فلم يحصل الردع والزجر بذلك وأما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم ملكه بشراء أو هبة أو وارث أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع ولورد المسروق الى صاحبه * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مبيع نصابا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة انه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر الى انه مال حربي في الأصل ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستأمن فاجرى عليه احكام أهل الذمة وأهل الاسلام مادام في بلادنا * ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليه القطع مع قول أبي حنيفة انه لا قطع عليهم ومع قول الشافعي في قول بقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ثم الامر راجع الى ولي الامر في المحالين فان رأى قوة أهل الاسلام ولم يكن لنا أسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمهاد والمستأمن قطع والترك مراعاة للأصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب قطاع الطريق) *

اتفق الأئمة على ان من برز وأظهر السلاح مخيفا للسبيل خارج المعرب بحث لا يدركه القوف فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين واتفقوا ايضا على ان كل من قتل وأخذ المال وجب اقامته المحدث عليه فان عفا ولى المتولى والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط المحدث عنه وان مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطواب بحقوق الأدميين من النفس والاموال والجراح الا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والمحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فخرج الامر الى مرتبتي

الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الآية
الكريمة انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو قتلهم أو صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواية أبيه ان يصلب
حيوا يبيع بطنه برمح إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال
قتلهم الامام حدا ولا يلقى الامام إلى عفوا ولا ولياء وان أخذوا مالا لمسلم أو ذمى والمأخوذ لو قسم
على جماعة أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم وأرجلهم
من خلاف فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حسبهم الامام حتى يحدوا توبة أو يموتوا
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم
ما يراه ويحتمد فيه فمن كان منهم ذارأى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقه فقط نساء فخاصهاته
يحوز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أودع لهم
ولا مثالبهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويجب وافية وصفة
الصلب عنده كصفة الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي وأجد اذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا
أو يأخذوا مالا نفوا وصفة النفي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذا هربوا ويقام عليهم الحد اذا أتوا حدا
وصفته عند أحمد في رواية أبيه كالشافعي وفي الرواية الاخرى أن لا يتركوا بأروون في بلد
وان أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا وأخذوا
المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب
عند الشافعي وأجد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصاب حدا ومدة الصلب عند
الأئمة الثلاثة ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل إلى التشديد
وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه راجعا إلى رأى الامام مع تخفيفه في صفة النفي
والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأجد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تخم القتل
وعمد تخمسه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أحمد أخف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
ولكل شيء مما اختاره الامام وجه * ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب
مع قول مالك انه لا يمتد ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه دون
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع النقرة ووجه
الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام الحاربة إلى أخذه المال
فكان التغلب عليه من جهة الحاربة لا من جهة النصاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لو اتجمعت محاربون فبأشرب بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردها كان للرد حكم المحاربين
في جميع الأحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التميز بالحبس والتغريب ونحو ذلك
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول الاستكفاء
بوجود الحاربة سواء مباشر بعضهم القتل أم لم يباشره ووجه الثاني ان المدافى الحاربة على المباشر
لا على من كان ردها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر

كن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت حكم قاطع الطريق
 الا ان يكون خارج مصر فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان محاربة شرع الله عز وجل وتمدى حدوده ليجتلف
 تحريمها لكونها خارج المصر او داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك
 ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر الى الاذهان لعدم وجود من يعينه
 ويخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فان الناس ينشونه كثيرا
 فكان بالنصب أشبه فعليه التعزير وردهما اخذه الى مستحقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لو كان مع قطع الطريق امرأة فواقمتم في القتل وأخذ المال قتل حدامع قول أبي حنيفة
 انها تقتل قصاصا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف
 من جهة كون قتلها قصاصا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ناهي * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة وغيرها
 قتل ولم يقطع ولم يجلد لانها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اتي القتل عليها
 فغيرها لانه النافية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالاول
 مخفف وقول الشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف
 في مثل ذلك لكونها راجعة الى الردع والزجر ووجه الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي
 شرع له كالحكم فيما اذا تفرق على اشخاص متعددة فلا يقوم حدمقام حد * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الخمر والقذف مع قول مالك بتدخلهما
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في أحد قوله ان توبة العصاة ماعدا المحاربين من شربة الخمر والزناة والسرقة
 لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط بعض زمان وفي الرواية الاخرى لا جد لا بد من مضي سنة بعد التوبة فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في اسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد عليهم أولى بقريضة مارواه مسلم في المرأة التي أتت النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني أتيت حدامن حدود الله
 فأنه علي فقال لا ولانها أحصنوا اليها فاذا وضعت فأتوني بها فلهوا ذلك فأمر برجمها صلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو قصمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم انتهى فظاهر هذا الحديث انه
 صلى الله عليه وسلم ما قام عليها الحد الا بعد توبتها ولو لا انها تاب ما طلبت اقامة الحد عليها فافهم
 وأيضا فان الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعديهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب لكن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب
 ما قبلها أي يقطع حكم المؤاخذه بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا ان أحدا يؤخذ بذنبه في الدنيا والآخرة معا

الامحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعمل ان من تاب من ذنب سقط عنه المحذوفه على هذا التقرير ويصح جل الاول على العتاة المارقين الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فتكون اقامة المحذوف عليهم اقوى في الروع والزجر لهم كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه القدر مرة واحدة في عمره فتقدم وضافت عليه الدنيا جارحت وحصل له في نفسه شدة النجلى حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الاول * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لاموال الناس وايضا عهدهم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكأنه لم يتب فلا يخرج من التهمة في شهادته الاصلاح العمل والمشى على طريق كسل المؤمنين قال تعالى فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح قال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوهما من الآيات ووجه الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها ركه قوله صلى الله عليه وسلم وأتبع السيئة الحسنة تمحها فنشرط في محوها اتباع الحسنة لها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحدان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقله لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمذهبين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(باب حد شرب المسكر)

أجمع الاثمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قتلها وكثيرها موجب للحد وان من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قال بطلها الخمر مع نجسها وانفقوا على ان عصير العنب اذا اشتد وقذى زبده فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره وقليله حرام وأنه سمي خمر في شره الحمد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نثا كان أو مطبوخا خلافا لابي حنيفة فإنه قال تنقيع التمر والزبيب اذا اشتد كان حراما قاتله وكثيره ويسمى نبيذا لا خمر فان أسكر ففي شره الحمد وهو نجس فان طبخا أو كان في طبعه حل منهما ما يناف على ظن الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد احرم الشرب منهما ولم يمتري في طبعهما ان يذهب ثلثاهما أو ما نبيذا لحنطة والأرز والشعير والذرة والعسل فإنه حلال عند قبحه ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك انفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وأنه ان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان أسكر حرم قاتله وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروى عن الشافعي انه يقام بالايدي والنعال والطراف الثياب وعلى أن من غص بقلعة لم يحد غير خمر بسيفه يحد بوزله اساقطها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير

ثلاثة أيام ولم يستدول بمسكرو لا بصيحه حتى يقتدى بمسكرو يقدف وجهه مع قول الحمد لله اذا مضى
 على الصبح ثلاثة أيام صابرا وحرما وحرما لم يستدول بمسكرو ولم يقدف وجهه لم يحدث ورد في
 ذلك فالأول فيه تحفيف والثاني مشدد فرجح الامراء مرتبتي الميزان ووجهه الأول ان الحكم بدفع
 مع العلة غالبان وقد ثبت عليه الاستكراه ووجهه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه
 بسدد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالبا فاخذ الحمد بالاحتياط ان لم يكن الحمد رأي في ذلك دليل لا عن
 الشارع يحرم شربه وان لم يستدول بالشارع وضع الاحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم
 الوسائل خوف ان يقع في تحريم المقاصد كما اشترنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط ودفعه
 ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم قتله فان تحريم القليل لم يكن دائرا مع العلة التي هي الاستكراه
 ويحتمل ان من قال يا باحة ما لا يسكر من التبدل لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي
 الاستكراه وقد ثبت ومن ذلك قول أبي حنيفة حرم السكران يصر الانسان لا يعرف السماء من
 الأرض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عنده الحسن
 والقبح ومع قول الشافعي وأحمد هو من يخط في كلامه على خلاف عاده فالأول مشدد في صفة
 السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث
 فوق ذلك فرجح الامراء مرتبتي الميزان ووجه الأول ان من لا يعرف السماء من الأرض أشد
 سكران من لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبح كما ان من يخط في كلامه فقط أخف سكران
 قبله من تورع في عدم اقامة الحد اذ لم يصل الى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من جهه
 القيرة على انتهاك عظام الله ومن تورع واقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل
 تورعه من جهه احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم وأوضح ذلك ان من لا يعرف السماء من
 الأرض زال تميزه بالكلمة ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاشخاص ولا يمكن جهل
 الاوصاف ومن اختلط كلامه بدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لغات
 غيبه نظره فربما كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن يقها فالاعتقابين نامرنا ظاهر
 التبرئة وما بين مختار لذلك المسلم الشارب فكل وجه ومشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لنا
 ان نحد شارب الخمر ثم انون مع قول الشافعي وأحمد في احدي روايته ورجحها المخرف انه اربعون
 في حق الخمر واما الحد فعليه النصف من ذلك لا اتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حده اربعون
 وعلى الثاني حده عشرون فالأول مشدد والثاني فيه تحفيف فرجح الامراء مرتبتي الميزان ووجه
 الأول ان الخمر غالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة الحركة كدور العبد
 على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل ان يكون الحد قائم في حق من يسكر
 ويبريد ويؤذي الناس والاربعة في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
 انه لو اقرضت الخمر ولم يوجد منه زج حذبع قول الامام أبي حنيفة انه لا يحد فالأول فيه تشدد
 والثاني فيه تحفيف فرجح الامراء مرتبتي الميزان ووجه الأول مؤاندة ما قرره الحكماء
 دائر مع الشرب لا مع الخمر

منه ربح جور ولم يقر لم يسمع قول مالك انه يحد فالأول مخفف والثاني مشدد في إقامة الحد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح أقواله انه
 لا يجوز ضرب الحجر للضرورة ~~سكا~~ العطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش
 لا للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز ضرب القليل للتداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالأول مشدد في عدم جواز ضربها
 للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشدد بدفعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وجمع حل الأول على حال الأكا بر من أهل الصبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيضرب
 اذ ذلك خوفاً أن يموت كما انه يصح جله على أوائل الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة
 ان شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى في الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاءً أمتي
 فيما حرم عليها بقاء الجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

* (باب التعزير) *

اتفق الأئمة على ان التعزير مرشوع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة واختلفوا هل التعزير
 فيما يستحق التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
 وقال أبو حنيفة ومالك ان غلب على ظننه انه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظننه
 اصلحه بغيره لم يجب وقال أجدان استحق بقتله التعزير وجب فالأول مخفف والثاني مفصل
 وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم حصة الله تعالى أن يعصى
 العبد به فيها وهو يظهر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم واجبا لثبته لتعظيم فعله
 في المستقبل وبسبب ذلك الإلزام الذي حصل له في الماضي فليس تغفره منه وربما كان الذنب
 الثاني معلقاً تركه على سؤال الله عز وجل فيحواله عنه بالسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح تركه
 وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عظيمة
 حصة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التامير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي
 المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الإلزام الواقع لذلك العبد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان الامام لو عزر رجلاً فان فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالأول مخفف
 على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول أن نصب الامام
 يجعل من أن يعزر أحد انغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعزر وغيره وعند مشائبة تنف منه
 لعداوة سابقة مثلاً وما بلغنا أحد من السلاطين قتل بقتله أحد انفي تعزيراً بل ولا غرامة
 ووجه الثاني ان الشرع لا يحباة قفه لاحد فالامام الأعظم كاحاد الناس في احكام الشريعة
 * ومن ذلك قول مالك وأجدان الأب اذا ضرب ولده تأديباً والمعلم اذا ضرب العبي تأديباً
 هاتان لاضمان عليه مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالأول فيه تصفيف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين فيهم من توجيه المسئلة قبله لان الأب
 كالأعظم الا اعظم في كونه لا يضرب الا لأمر لا محذور وكذلك المعلم في الغالب ولذا حكمهم

أبو حنيفة والشافعي احتياطاً لولا الناس وليحفظ الوالد في ضربه ولده فإنه ربما قام
نفسه من ولده وضربه لا مصلحة كالأجنبي فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
أن يبلغ التزوير على المحدود مع قول مالك أن ذلك راجع إلى رأى الأمام فإن رأى أن يزيد عليه
فعل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الأمام
ونائبه إنما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما أن يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني
أن الشارع أمّن الإمام الأعظم على أئمة من بعده وأمر الأمة بالسمع والطاعة له في كل
مالا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض الغناه والفسقة المحدود بما لا يردعه فيما لا إمام
الزيادة بالاجتماع لمصلحة لذلك الميزان مفعول * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
أن التزوير لا يختلف باختلاف أسبابه كان يزداد في التزوير حتى يبلغ أدنى المحدود ولو في الجملة
وإذا ما اعتدأ أبي حنيفة أربعة في المنز وعنده الشافعي واحد عشر فيكون أكثر التزوير
عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي وأحد تسعة عشر وقال مالك للإمام أن يضرب
في التزوير أي عدد أدى إليه اجتباؤه وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فإن كان بالوطء
في الفرج شبهة كوطء الشريك أو بالوطء فيما دون الفرج فإنه يزداد عنده على أدنى المحدود
ولا يبلغ فيه أعلا ما يضرب مائة الأسوطا وإن كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو سرقه
دون نصاب فإنه لا يبلغ فيه أدنى المحدود فالأول فيه تخفيف من حيث أنه لا يزداد في المحدود
العدد المقدّر في الفرج وقول مالك فيه تشديد إذا أدى اجتباؤه إلى زيادة على العدد المقدّر
وقول أحمد مقصّل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائما مع قول مالك أنه يضرب قاعدا ومع قول أحمد
في إحدى روايته كذهب مالك والأخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ضربه قائما يبلغ في الزجر
وجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضربه قاعدا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه لا يجوز في حد القذف خاصة ويجوز فيما عداه مع قول مالك أنه يجوز في المحدود
كلها ومع قول أحمد لا يجوز في المحدود كما بل يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالقصد مع القصد
فالأول فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرد والثالث مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق
على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج
والخامسة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالأول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن إلا الاستثناء الأول
والثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في المحدود
يتفاوت فأنشد الضرب ضرب التمزير ثم المنز ثم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه المحدود
سواء مع قول الشافعي أن ضرب حد الزنا أشد منه في حد القذف وإن ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد
من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك وبعض العكس من حيث ان في التساوي
الحاق الأولى بالأعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

(باب الصيال وضمان الولاة والعمائم)*

لم أجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة ان عليه الضمان فالأول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين
وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو عض عاص يد انسان فآثر عها
من يده فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالأول
مخفف على العضوض والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اطعم انسان في بيت انسان فرماه فقضا عنه لزمه الضمان
مع قول الشافعي وأجد انه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالأول كالمشدد والثاني
مخفف والثالث محتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على اطلاع
أهل الدين والورع من لا تولد من اطلاعه كميقة فتنه لقلته وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله
تعالى وحل الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فقه عتبة زجر الله عن مثل ذلك *
ومن ذلك قول مالك وأجد ان الامام لو ضرب في حدقات الحدود أو أفضى الى هلاكه فلا ضمان
على الامام مع قول الشافعي من جهة تفصيل لما نه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف
النعال والثياب لم يضمن الامام قول واحد وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان
أصحهما لا ضمان عليه وحكي ان المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب
ضرب بالاحواز الاربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وأن ضربه أربعين
سوطا فمات فدينه على عاقلة لا مام دون بيت المال فالأول مخفف على الامام والثاني مفصل
على اختلاف النقل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان ذلك الضرب مشروع
فاقامته غير مضمونة كبقية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شقي التفصيل في حد
الشرب كونه مما لا يقل غالبا ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كونه ذلك ما دون ما فيه من الشارع وكذلك القول في أول شقي التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا بما يقتل
غالب اوقاتا كان على عاقلة الامام المدة دون القصاص لان اصل الضرب ما دون فيه ولا من منبه
يصل عن مثل ذلك فانما الواجبنا القول على الامام لقلته الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك
من التهاك حرمته في عبور العامة فتصغف شوكتهم ولم يفلت ان اما ما قتل في اقامته الحد على
مستحقه بلدا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب العلم فيما يفتونه من

اذا لم يكن معها صاحبها وأما ما أتلفته له فلا فضا له عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها كابا وقائدا أو سائقا أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلا أو نهارا فالأول فيه تخفيف بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشروط الذي ذكره كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة جريان العادة في إرسال البهائم نهارا ومنه يعلم توجه الضمان فيما أتلفه ليلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة كونه معها كابا وقائدا أو سائقا ووجه الثاني منه تعديه بالارسال ولذلك عم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فمها أو أمانا أو تلفته برجلها فإن كان يوطئها ضمن الرّاك وإن رحبت برجلها فإن كان يوطئها في موضع مأذون فيه شرعا كالشي في الطريق والوقوف في ملك الرّاك أو في الغلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان موضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار إنسان بغير إذن ضمن مع قول مالك إن يدها وفمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهة رآكها أو قاءها أو سائقا فيها سبب من غر أو ضرب ومع قول الشافعي أنه يضمن ما جنت بغمها أو يدها أو رجلها وذهب سواء كان من قاءها أو سائقا أو سائقا أو لم يكن ومع قول أحمد ما أتلفته برجلها وصاحبها عليه فلا ضمان فيه وما جنت بغمها أو يدها ففيها الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأقوال الأربعة ظاهرا لا يخفى على الفطن والله أعلم

(كتاب السير)*

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط المخرج عن السابقين وعن سعيد بن المسيب أنه فرض عين وكذلك اتفقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاتلوا من يهددهم من الكفار وأن يحجزوا ساعدتهم من يهددهم الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من يتعين عليه الجهاد لا يخرج إلا بأذن أبيه إن كانا مسلمين وعلى أن من عليه دين لا يخرج إلا بأذن غريمه وأنه إذا التقى الزحفان وجب على المسلمين المحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار إلا أن يكرهوا متحرفين لقتال أو متعجزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثمانمائة فيسباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غلبة ظنهم بالطهور وعليهم وأنه يجب المعرفة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن قتاتن فلا يقتلن إلا أن يكن ذوات رأي وعلى أن الاعبي والشيوخ الغاني وأهل العوامع إذا كان لهم رأي وتدير يقاتلون وعلى أن المشرّكين إذا ترسوا بالمسلمين لقتل المشرّكون بالمسلمين عن الزمى ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسير وهو في الذم لم يجب على القاتل شيء إلا التبرير فقط خلافا للروايات في قوله يجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما الاختلاف فانه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أي يشترط في وجوب الجهاد وجود الزاد والرحلة كالجمع مع قول مالك أنه

لا يجب وموضع الخلاف اذا تعين الجهاد على أهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر
فالأول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الأول ان من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو يحتاج الى ثقات قلته الى ما يملك ويشرب
ومركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوى عزمه ولم يصرفه الثقات لغير القتال ووجه الثاني عدم
وجود نص صريح باستتراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهروا كثيرا ولو انه كان شربا
لوصل البناء ولو في حديث واحد فان الشرع لم يزل يحفظه بوجود العلماء في كل عصر ويصح
جعل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذرى المروءات الذين يغلب عليهم الحمائم
سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالصدمة
ذلك كما قال فيمن يهيج معتمدا على السؤال ويظن ان الركب لا يهيمون سؤاله فانه يجب عليه
الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا أخذوا أهوال أهل المحرب
ولم يجدتهم انزاجها وإصاها الى دار الاسلام جاز لهم اتلافها فمذبحون الحيوان وبكسرون السلاح
ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأجدانه لا يجوز الاتلاف وذلك بعد العزيمة فالأول مخفف
على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تقاب علينا الكفار وأخذوا تلك الاموال التي غنماها منهم
فتمتوا بها على قتالنا وغانمنا بها أهل هذا القول ما جئنا اليه أهل القول الثاني بتقديم المصلحة
العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الاموال من ايدى المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع
للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأجدوا الشافعي في أحد قوليه ان
شيوخ الكفار وعماهم اذ لم يكن لهم رأى ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر
انه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
ان مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكايه للمسلمين وهو لا ينكاه منهم لنا
غالب ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بان ان السداد ودعاه للصلاة والسلام
لما بنى بيت المقدس كان كل شيء يتناهى يصح متهدا ففسكا ذلك الى ربه عز وجل فأوحى الله
تعالى اليه ان يبني لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يا رب اليس ذلك في سبيلك
فقال الله تعالى بلى ولكن اليس عبادي ويؤيد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنوا لاسلم فاجب
لها فان في ذلك ترجيح الصلح على القتل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا دية على من
قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الزايع
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من قربت
دراهم منافقة بلغتهم الدعوة فلا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال بل تقتالهم ابتداء مما من بعدت
دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فمسن أن يدعوهم الامام الى
الاسلام أو اداء الجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم

أحدهما من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الآن يكون قوم من المشركين خلف الترك والمجون
لم تبلغهم الدعوة فلا يدعوا حتى يدعوا الى الايمان فان قتل أحدهم قتل ذلك فعلى عاقلة
قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والطاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالأول والثاني
من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين الا ان بلغتهم الدعوة
مخفف من حيث انهم لا يقتلون الا بعد الدعوة الى الايمان كان الأول مما تفرع عن المسئلة
مشدد من حيث وجوب الدية على عاقلة القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ماورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب
الوقائع من الشارع ومن امراء النزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح امان الصبي
والجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح امان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الايمان
للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان امان الكفار أمر
خطير ينبغي عليه مصالح ومقاصد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والجنون ليسا
من أهل هذا القيام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب الشيء
اعطى حكمه في كثير من الاحكام وأمان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه قتله فولى الامر
بتدارك الامر وشد على الكفار حتى يذلوا أو يخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي
الذي كور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها حتى يفسدوا فيها * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم لكافر أو لاهل مدينة ومضى امانه بشرطه عند
الأئمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان امان العبد في النقص كامن الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه
الثاني انه يحتاج الى كمال رأى والعبد ناقص العقل والرأى عادة ويصح حمل الأول على عبد
ظهر للناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان ماله كس * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك انه لو أصاب أحد من المسلمين مسلما في حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية
ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه انه يلزمه الكفارة بلا دية والثاني من
قولي الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الأئمة * ومن ذلك قول
الأئمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المبارزة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن أبي هريرة عن
الشافعية ان ذلك بكراهة فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الأئمة الثلاثة ان المستحب
ان لا يسار زاحدا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول أبي حنيفة ان المبارزة حرام
الا ان يكون المبارزة في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
في المسئلة الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوى الرأى من المسلمين * ومن
ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان لكن من

الجمع منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن ذلك لا يجوز مطلقاً
 فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم احترام من لا
 كتاب له ولا شبهة كتاب من الجمع ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم صغر كثيرهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عصم نفسه وماله وإن كان
 في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ما كان في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فإن كان
 في يده أو يده مسلم أو ذمى لم ينعمن وإن كان في يده في غنم فالأول مخفف على الكافر بالعصمة
 المذكورة والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
 امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا له عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق
 الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة تليب المحكم
 لدار الحرب في العقار وبما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من
 كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل حريون دار الاسلام لم يجز
 سلبهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مخفف على المحريين والثاني مشدد عليهم فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القوانين راجع إلى رأى أمير السرية أو أهل الرأى من العسكريين
 والله تعالى أعلم

(كتاب قسم النفي والغنيمة)

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بما يجزى الخيل والركاب فهو
 غنيمة عنه وعروضه الا السلب كإساقى تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية
 تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على أنهم
 إذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصة واتفقوا على أن الإمام
 لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على أن للإمام أن يفضل بعض الغنائم
 على بعض وكذلك اتفقوا على أن الإمام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على أنه
 لا يجوز لأحد من الغنائم أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على أن النال من الغنيمة
 قبل حيازتها إذا كان له فيه ساق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإتيان *
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب
 استحقه القاتل من أصل الغنيمة سواء شرط ذلك الإمام أم لم يشترطه قالوا وأنما يستحقه القاتل
 إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القاتل لا يستحق
 السلب إلا أن شرطه له الإمام ثم بعد السلب يرد الخمس من الغنيمة فالأول مخفف على القاتلة
 بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تنجيع المسلمين
 على القتال لما فيه من الحجة الذي يقاتل لأجل الدنيا وإذا لم يعط ذلك النصيب ضعف عزمه
 عن القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجيش فإن سمح له بالسلب أخذته والآخر
 لأن له النظر العام على العسكريين وقد يحتاجون إلى ذلك السلب وإلى بيعة وقسمه بينهم فيكون

قول أحمد يسهم للفرس ولا يزداد على ذلك وواقعه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين بأخذهم للفرس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا سهم للبربر مع قول أحمد أنه يسهم لهم سهم واحد فالأول
مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل دار الحرب فرس فقاتل الفرس قبل القتال لم يسهم لفرسه بخلاف
ما ذمات في التتال أو بعده فإنه يسهم له سهمهم مع قول أبي حنيفة أنه إذا دخل دار الحرب
فارسا ثم مات فرسه قبل القتال أسهم للفرس فالأول تشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول جمهور العلماء أنه يسهم للفارس عرسا كان
أو غيره مع قول أحمد أنه يسهم للفعل سهمان وللبربر سهم واحد ومع قول الأوزاعي وعكرمة
أنه لا يسهم للفارس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس تشدد على الغائبين بأخذ
السهم الغير العربي والثاني مفصل والثالث تشدد على الفارس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول إطلاق الفرس في الأحاديث ووجه الثاني أن الفحل أقوى من البربرون غالبا
ووجه الثالث أن الحمل الثابت في الأكابر تشدد العرب فكأن الحكم دائرة العامة * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين أن الكفار لا يملكون ما يبيعون من أموال المسلمين
قال ابن هبيرة والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن عمر قد سله فرس فأحدها البدن فظهر
عليهم المسلمون فمرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو حنيفة لم يوجب له شيء ولم يظهر
عليهم الله لم يوجب فمرد عليه وقال أبو حنيفة عملا بكونه من رواية الأئمة عن أحمد فالأول مخفف
على المسلمين مسدد على الكفار والثاني ما لكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
أن في عدم ملكهم لأموال المسلمين إعلان كفة الذين ووجه الثاني أنه قد سددوا نقضا ذلك من
الكفار وأصلحه تدوير على المسلمين أنفسهم من التقليل لهم * ثم يكون ترك ذلك في أرى الكفار أولى
وأن يملك كونه شرعا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسهم في أن حضر الفجعة من علمك رخصي
وأمرأة ودعى وأرض حتى يمتدد الأمان في غيره ولا يملكه لهم سهمهم مع قول مالك أن البهي
المراهق إذا أطاع القتال وأجازه الإمام كل له سهم وللمسارع فالأول مخفف ودله الأسماع
والثاني تشدد على الغائبين ودله الأجهاد لعدم إطلاق الفائل به على دليل في ذلك فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز معة الفاتح في ذلك الحرب مع قول
أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أحمد أنه إن الإمام إذا لم يجهل فقهه يباح فادها لكان
لوفيهما الإمام في دار الحرب فذهب الفجعة بالانفاق كيم أزال الساب والأول فيه تخفيف
والثاني تشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وذلك كله واجبه إلى رأى الإمام
* ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا بأس ببيعته إلى الأغنام والبلف
والحيوان الذي يكون دار الحرب ولو بيعوا من الإمام فإن فضل عنه وأنجز منه شئ من دار
الاسلام كان غنية نل أو كثر مع قول الشافعي أنه إن كان كثيره فبيعته ردوان كان نزا فاصح

القولين انه لا يرد ومع ما حكى من قوله ان ما أخرج الى دار الاسلام فهو غنية فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما أخرج الى دار الاسلام يكون غنية ولقول فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للأمام أن يقول من أخذ شيئاً فهو له وانه يشترط الآن الاو لى له أن لا يفعله مع قول مالك انه يكره له ذلك للثلاثين قصد المجاهدين في جهادهم ارادة لدنيا وكون من الخمس لامن أصل الغنيمة وكذلك النقل كانه عنده من الخمس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أظهر القواين ومع قول أحمد انه بشرط صحيح فالأول مخفف على الثمانين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعدل وم الشرط والرابع فيه تخفيف على الثمانين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال لا تخفى على النظم * ومن ذلك قول مالك لراسر أسير فعليه المشرقون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه يذهب ويحجي وزمه أن يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعي انه لا يسلمه أن يفي وعليه أن يخرج ويغنيه من مكروهه فالأول مشدد خاص بالكابر الصابرين على قضاء الله وقدره والا كابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص بن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار من لا دم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار أفعال الحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الامام مخير في الاراضي التي وقعت عنوة وغنت في العراق ونسرين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها يأتي يوم آخر ين ويضرب عليهم الخراج وليس للأمام أن يقسمها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في احديروا يديه انه ليس للأمام أن يقسمها بل نصير بنفس الظهور عليها ووفقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها للمسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الثمانين كسائر الاموال الا أن تطالب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فبقهها ومع قول أحمد في أظهر ما يات ان الامام يقول ما يراه الاصلح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الامام في فعله للصالح العامة شدته عليه في عدم جوار وقفها على المسلمين أو الثمانين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصرها رقعة اعلى المسلمين بغير اذنه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخيير بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك وارباع مشدد على الامام في وجوب قسمتها بين جماعة الثمانين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فعل الاصلح للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال كلها ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في كل حريب من الحنطة ثقبير ودرهمين وفي حريب الشعير ثقبير ودرهم مع قول الشافعي ان في حريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في أظهر ما يات ان الأمير والحنطة سواء في كل حريب واحد ثقبير ودرهم والقبير المذكور ثمانية ارطال واما حريب العنب فقال ابو حنيفة واحد فيه عشرة وقال الشافعي حريب العنب كحريب النخل واما حريب الزيتون فقال الشافعي

وأحدان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
تقدير بل المرجح فيه الى ما احتمله الارض من ذلك لاختلافها فيجوز للامام في تقدير ذلك
مستعينا عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر كلها
صححة واثمة مختلفة لاختلاف النواحي انتهى فراجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان تخفيف
وتشديد كما ترى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام أن يزيد في الخراج على ما وضعه الامام
عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول أحمد في إحدى رواياته انه يجوز له الزيادة اذا احتملت
والنقصان اذا لم يتحمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدرى بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج
لا يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوى ذلك من أصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب
الظافة فان لم تطق الارض ما يوضع عليها نقصه الامام وقال أبو يوسف لا يجوز للامام الزيادة
والنقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله
فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما احتمله الارض مستعينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة
يقول لا يجوز أن يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لآحاد الناس
ولا ما يكون فيه اضرار باب الارض تحميلا لها من ذلك ما لا يطيق هذا الباب على أن تحمل
الارض من ذلك ما تطيق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد هو
المجيد قال وأرى أن يكون بيت المال من الحب الخمسان ومن الثمار الثلث انتهى فالأول فيه
تخفيف على الامام من حيث انه أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من
حيث انه ليس له النقصان والثاني هو الرواية الاولى عن أحمد والرواية الثانية لا جد
هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن
واما قول أبي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه أدبا
معه الحديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولقرير بالانكسار فهو وأنتم
نظرا من جميع الأئمة بعده ووجه الأقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه
عمر ان الأئمة بعد عمر أماء على الامة فرجما تغيرت الاحوال التي كانت أيام عمر من زيادة انبات
الارض وقوته أو بنقصه وضعه فله الزيادة اذا قويت الارض وأخرج كل فدان عشرة أرباب من
القمح مثلاً والنقص اذا ضعفت وأخرج كل فدان ثلاثة أرباب فرضي الله عن الأئمة أجمعين .
ومن ذلك قول الشافعي لوصالح الامام قوما من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليهم شيئا فهو
كالمجزئان أسلوا منهم وكذا ان اشتراه منهم مسلم مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط عنهم
خراج أرضهم باسلامهم ولا بشراء مسلم فالأول مخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا أسلوا
والثاني فيه تشديد عليهم فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وليكمل من القولين وجه صحيح

(فائدة) قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر وأبينه من محكة فتحت عنوة وقال الشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنها فتحت صلحا وعارة كتاب المتناهج وفتحت مكة صلحا فذروها وأرضها الحياة ملك يساغ لتهبي فن قال عنوة فهو مدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركن على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركن كثرة والثاني أن يعلم من المشركن حسن رأى في الإسلام وميل إليه قال متى استعان الامام بهم رخص لهم ولم يسهم فالأول فيه تشديد على المسلمين لوانهم طلبوا الاستعانة بالمشركن أن لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذى ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجهه الاقوال ظاهر وكل ذلك راسع الى رأى الامام أو ثابته * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المحدود تقام في دار الحرب على من تحب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأدميين فاذا زنى أو شرب الخمر أو قذف حد مع قول أبي حنيفة أنه لا يقيم عليه حد من زنا أو سرقه أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال أبو حنيفة أن كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم المحدود في العسكر قبل الرجوع وإن كان أمير سرية لم يقيم المحدود في دار الحرب ثم إن دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت المحدود عنه كلها الا القتل فإنه يضمن بالدية في ماله عدا كان أو خطا فالأول مشدد على المسلمين نصرة للشيعة المطهرة وتقديما لنصرتها على الخوفا المتوقع من تغير قلوب العسكر الموجب لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الاسلام بعدم إقامة المحدود في دار الحرب إلا أن يكون الامام حاضرا فإن صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال بإقامة المحدود على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيجمل كلام مالك والشافعي في قولهم أنه يجب المحدود على من وقع فيما يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجعوا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما اذا كانوا يخافون من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال أنه اذا دخل دار الاسلام سقطت المحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر ما ترك إقامة المحدود عليهم الا محبة فيهم فلا يأتون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا أقام المحدود عليهم فانهم ربما نفرت قلوبهم منه وقالوا انه يكرهنا فلنا فر معهم وغالبهم لا يتقبل أن إقامة المحدود عليه مصلحة له ابدأ المجاهدين عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع

على حفظ نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحمد والسابقة مبنية على الساحة الا القتل فان
 المغالب فيه حتى الا دمين فلذلك لم يسقط خوفا من وقوع فساد اعظم من فساد وجود الدية
 على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لسلام الائمة في هذه الوقت والله اعلم * ومن ذلك
 قول الائمة السلام انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان يجعل أو باجرا أو تبرع وسواء اتهم
 على المستناب أو لم يتعن مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذ لم يكن الجهاد متعينا على
 الثائب كالبعد والامة قال ولا بأس بالجماع في الثغور كما مضى عليه الناس فالأول مشدد
 على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الأول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج أحدهم الى
 الجهاد فتضعف كفة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل واليمن عن القتال لما فيه من توقع
 الموت أو الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان الذنب قائم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام
 فكما ان المستناب يغار على دين الاسلام فكذلك الثائب غالبا ويصح حمل الأول على ما اذا
 كان الثائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما
 اشترطه في التوجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طأ أحد الغنائم جارية من السبي
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو امر لا يراد الى
 الغنية مع قول مالك انه زان يحد مع قول الشافعي وأجدانه لا حد عليه ووثبت نسب الولد
 وحرته وعلاه فثبتها المهر مرد في الغنية وهل تصبر أم ولد قال أجدنهم وقال الشافعي في أصح
 قوالبه لا تصبر فالأول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعله بمنزلة كبرد الا الغنية والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسب وتشديد من حيث ان عليه قيمته
 والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
 صارت أم ولد على قول أجدن ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطأها عنده ووجه مخالفة
 الشافعي له في عدم صيرورتها أم ولد وان كان قائلا بثبوت النسب وانما لا حد عليه في وطأها
 الاحتياط ليكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جزءا مضافا بالنسبة لجميع الغنائم هذا ما ظهر لي
 من التوجيه في هذا الوقت * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أجدن
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يرجوا النجاة في الاقاة في الماء
 ولا في الاقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القتل انفسهم في الماء مع قول أجد
 انهم ان رجوا النجاة في الاقامة القوا في الثبات ثم داروا استوى الامر ان فعلوا ما شاؤوا وان
 يقتلوا بالهلكة فيها وأغلب على ظنهم فروايتان أظهرهما منع الاقامة لانهم لم يرجوا النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالأول منفصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فأماله * ومن ذلك قول مالك ان هذا امر
 الجيوش يكون خفية ففيها المحس ولا يختصون بها قال وهكذا ان اهدى الى أمير من امراء المسلمين

لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين اس باعير فلا بأس بأخذها
وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي خنيفة وتال أبو يوسف ما اهدى ملك
الروم الى أمير الحبش في دار الحرب فهو له غنيمته وكذلك ما يعطى للرسول ولم يذكر عن
أبي خنيفة خلافه وقال الشافعي اذا اهدى الى الوالي هدية فان كانت لشيء ناله منه حقا كان
أم باطلا فعرام على الوالي أخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق جعلوا قد أزمه
الله تعالى ذلك وأما أخذها لجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان أهدي اليه من غير هذين
المعتين أحد في ولاية تفضلا وشكرا فلا يملكها فان قبلها كانت منه في الهدية لا يسمع عذري
غيره الا ان يكافئه على ذلك بقدر ما يسمعه وان كانت من رجل لسلطان له عليه وليس بالملك الذي
به سلطان شكرا على احسان كان منه فاحب ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية وأردعها راي أخذ
على الخبر مكافأة فان أخذها وتوكلها لم تحرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يختص بهما
اهدت اليه بل هي غنيمته فاما الحسن وفي الأخرى يختص بهما الامام فقول مالك مشدد على الامراء
على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو خنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
مخفف على الأمير وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شقي التفصيل وتخفيف في الثاني الآخر
والرواية الاولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الأخرى له من كون الهدية تختص
بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا للامراء في رقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الغالب من الغنيمه قبل حيازتها اذا كان له فيها حق
لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه الا الخوف وما فيه روح
من الحيوانات وما هو جنة القتال كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
فالاول فيه تخفيف على الدال والشافعي فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حمل الاول على ما اذا لم يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون
في التجريز جر وبنه فعن الغلول * ومن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد في المنصوص عنه ان مال
التي هو وما اخذ من مشرك لاجل كفره غيره ال كالتجزئة المأخوذة على الرأس واجرة الارض
المأخوذة برسم الخراج أو ما تركوه فزعا وهو باو مال المدة اذا قيل في رده ومال كافرات
بلا وارث وما يؤخذ منهم من المشر اذا امتثلوا الى بلاد المسلمين أو صوب نحو عليه يكون للمسلمين
كافة فلا يخمس بل يكون جبره له صالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في غير مخرج
يصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد
كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعده موته قولان أحدهما للمصالح المسلمين
والثاني للامنة واما الذي يخمس منه ففيه قولان الجديد انه يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد
والقديم لا يخمس الا ما تركوه فزعا وهو باق لا قول فيه تشديد على الامام بدمه أخذ شيء من
الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقوله في تشريف عليه بأخذ ثلثه شيئا
وقول الشافعي وما بعده راغب فرجع الامر الى مرتبة الميزان والحمد لله رب العالمين

(باب الجزية)

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا
تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا وتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب وبلى على
صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا
قال ابن هيرة وذكر أن أرقمى والنووي في ذلك خدافا فاعن الشافعي وعبارة النووي في المنهاج
والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وقال الرافعي المنصوص أن الجزية
مبسطة كراه الدار فيستوى فيها أرباب العذرة وغيرهم وتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت
إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه عنها لا ترد وعلى أنه لا يجوز
أحدان كنيسة ولا بيعه في المدن والأصاير بدرا لا سلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوله أن المجوس
ليدوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعدم
احترامهم وتحرير مناسكهم والثاني مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
الآخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا ينشأ كونهم ولا يأتى كلون ذبيحتهم حتى يثبت أن لهم كتابا ولم يثبت
عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس معناه دليل صحيح ينفي كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك
فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من العجم تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا
من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عريسا كان أو عجميا لا مشركي قريش خاصة
ومع قول الشافعي وأجدي في أظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل
فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة
الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأجدي في إحدى روايته أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعقل اثنا عشر درهما
وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الثني ثمانية وأربعون درهما وفي الرواية الأخرى لا جد
إنها موكولة إلى رأى الإمام وليست مقدرة وفي رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدر دون
الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة يدينار دون غيره اتباعا لحديث
ورد فيه وقال مالك في المشهور عنه أنها مقدرة على الثني والفقير جميعا أربعة دنانير وأربعون
درهما لأفريق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الثني والفقير والمتوسط ووجوه
الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهد الأئمة بالنظر لاهل بلادهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي
في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يتكسب من الاداء أنه يخرج من بلاد
الاسلام وفي القول الآخر أنه لا يقر ولا يخرج وإذا أفرق في قول لا يؤخذ منه شئ وفي القول الآخر
تجب الجزية ويحقق دمه بغضائها وإطالبته بتدبيره وفي قول إذا حال عليه المحول ولم يذمها

الحق بدرا المحرّب فالأول مخفف على الذي القير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فرجع
الامرأى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان الذي
إذا مات وعليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامرأى مرتبتي الميزان روجه الأول أنها لما وجبت على الذي أضاعها له
لثلاثة وثماني بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الأمر بموته ووجه الثاني أن ورثته فأغنون مقامه
في التقوى بذلك المال الخلف عنه فكأنه لم يمت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية تجب على
الذي بأول المحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الزمة مع قول مالك في أشهره ورضه والشافعي وأحمد
أنها تجب بآخر المحول ولا يحل المطالبة بها بعد عقد الزمة حتى تضي سنة فإن مات في أثناء المحول
فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من السنة
فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسئلة الموت مخفف والثاني
فيه تشديد فرجع الامرأى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك القول فيما
لو كان عليه سنتين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل ادائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد المحول
لا يسقط الجزية لأنهاجرة الدار ولودخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية
السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من
المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدخل فرجع الامرأى
مرتبتي الميزان وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشرّكين إذا عاهدوا
عهدا وفيهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة حتى اقتضت الصلحة الفسخ
بذلهم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الامرأى مرتبتي الميزان ويصح
جل الأول على بقاء المصلحة فتكون مسائل الاتفاق * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المحرّبي
إذا مر بمال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا بأخذون منافع قول مالك
وأحمد أنه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر
فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر
حال أخذه أخذوا ولا فلا من أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول
والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامرأى مرتبتي
الميزان وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام * ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا التجّر من بلد
إلى بلدانه يؤخذ منه العشر كلما تجرّ وإن تجرّ في السنة مرارا وقال الشافعي إلا أن يشترط
وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أوجهه وأحمد النصاب في ذلك
فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كمن نصاب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك للمحرّبي
خمس دنانير ولذي عشرة فالأول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
مخفف بنصف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أحمد فيه تشديد على المحرّبي

وتخفيف على الذي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد
 أصحابها * ومن ذلك قول الائمة السلامة ان عهد الذي ينتقض بتمنه الجزية وامتناعه من
 اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم ما كتبها عليه مع قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهدهم
 بذلك الا ان يكون لهم منعة يجارون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع من
 تقريرهم في دار الاسلام بالجزية انما هو اذ لا لهم وصنارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام
 عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر ومروا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى
 رأي الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه بلامتناع
 لا قدرنا على اذلاله وايقاع النكال به * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل
 الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه بما فيه ضرر على المسلمين او ايجادهم في نفس اموال
 وذلك في ثمانية اشياء استأني في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيتعلمون على موضع
 ويجاروننا او يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده
 سواء اشترط عليه تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك فقيه تفصيل فان لم يشترط
 عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك
 انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق
 وقال ابن القاسم من أصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتل المسلمين
 او زنى احد هم مسلمة او يصبها باسم نكاح او يقتل مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يؤذي
 للمسلمين جاسوسا او يبعث على المسلمين بدلالة فيكاتب المسلمين باخبار المسلمين او يقتل مسلما
 او مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا ينقض ابو حنيفة العهد بها كما مر الاشارة اليها ولا فرق
 عند ابن القاسم بين ان تشرط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم تشرط فالاول مخفف بالشرط
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجهه
 وتشديد من وجهه والرابع مشدد لنقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجوه الاقوال كلها مفهومة * ومن ذلك قول احمد انه اذا فعل الذي ما فيه غشاة
 ونقصه على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر ائمة عز وجل بما لا يليق ببجلاله او ذكر كتابه المجيد
 او دينه القويم او ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك ام لم يشترط مع
 قول مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفروا به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك
 او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي
 الاشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعلى
 الوجهين واما قول ابي اسحاق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام
 الجزية والزام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول ابي حنيفة لا ينتقض العهد بشئ
 من ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرون بها على المصاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه
 الاقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من انتقض عهده
 من أهل الذمة أبغى قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يقتل ونسب حريمه كما فصل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبى أبي الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قوايه وأجود الامام
 مخيفه بين الاسر قاق والقتل ولا يرد الى مأمنه فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 يجوز للسكاك قد دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة السلامة
 انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من السكاك الى الكعبة فالأول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان السكاك فرجى والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولهما
 مع قول الأئمة الثلاثة انه يمنع الا أن يكون الداخل منهم تاجرا أو بائنا له الامام ولا يقيم أكثر من
 ثلاثة أيام ثم يقتل وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للشركين
 بغير إذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم
 دخولها بحال فالأول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء
 الذي ذكره والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان في المسئلةين فالأئمة ما بين مشدد ومخفف ويصح جعل المخفف على ما ذكره
 منه الاسلام بالدخول وجعل المشدد على ما ذكره من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه لا يجوز أحداث كنيسة فيما قارب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول أبي حنيفة ان
 الموضع اذا كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وان كان أبعد من ذلك جاز
 فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لو انهم من كائنه أو بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده مع
 اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أو البسعة في أرض فتيحت صلحا فان فتيحت عنوة لم يجوز
 قول أحمد في أظهر رواياته واختارها بعض أصحابه وجماة من أعلام الشافعية كابي سعيد
 الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما تشعب ولا تجديد بناء على الإطلاق
 ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما تشعب دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة انه جواز ذلك على الإطلاق فالأول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الاقضية)*

اتفق الأئمة على انه لا يجوز أن يكون القاضى عبدا وعلى ان القاضى اذا أخذ القضاء بالرشوة
 لم يصر قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضى أن يقضى بغير علمه وعلى ان القاضى اذا لم يعرف لغة

المخمس فلا بد له من ترجمان يترجم له عن المخمس وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضى الى القاضى
 فى الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابته اليه فى الحدود والقصاص والنكاح والطلاق
 والمخالف فانه غير مقبول خلافا لما لاك فان عنده يقبل كتاب القاضى فى ذلك كله كما سيأتى فى توجيهه
 فى مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يتأقضه وبخالفه
 فانه لا يتقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يردده فانه لا يتقضه واجمعوا على انه لا يجوز
 تحكيم احدى فى اقامة خدم من حدود الله عز وجل كما سيأتى فى الباب وانما يكون التحكيم فى غير
 الحدود واتفقوا على انه اذا اوى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق فى الباب * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الاحكام مع قول
 ابي حنيفة انه يجوز توليته من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من
 اجاز تولية العاصى وقالوا بقدو بحكم قال ابن هبيرة فى الايضاح والصحى من هذه المسئلة ان من
 شرط الاجتهاد انما اعنى به ما كان عليه الناس فى الحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة
 الاربعة التى اجعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالقاضى الا ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تبع فى طاب الاحاديث
 وانتقاد طريقها لكن عرف من افة الناطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام بالاحتياج
 معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء انتهى الامر من هؤلاء
 المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق فى اقاويلهم وتدونت العلوم
 وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما تضيح فيه الحق وانما على القاضى الا ان ان يقضى بما
 يأخذونه عنهم او من واحد منهم فانه فى معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه
 اذا خرج من خلافهم مترجما موطن الاتفاق ما يمكنه كان آخذا بالجزم عاملا بالاولى
 وكذلك اذا قصد فى موطن الخلاف ترجى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور ودون
 الواحد فانه يأخذ بالجزم مع جوار عمله بقول الواحد الا اننى اكره له ان يكون مقتصر فى حكمه
 على اتباع مذهب ابيه او شيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاور فيه بما يقتضى به الائمة
 الثلاثة بحكمه فتحو التوكيد بغير رضى المخمس وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالك والشافعى
 واجمدا تفرقا على جواز هذا التوكيد وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة
 الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولاداه اليه اجتهاده
 فانى اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع فى ذلك هو ولم يكن من الذين يستمعون القول
 فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضى مالكا واطعن اليه اثنان فى سؤال الكتاب فتعفى
 بطهارته مع علمه بان القضاة كلهم قد قضا بانجاسته وكذلك ان كان القاضى شافعا واطعن اليه
 اثنان فى متروكة التسمية عند اقبال احدى هذا منى من بيع شاة مذكاة وقال آتوا غنما منى
 من بيع الميتة فتعفى عليه بمذبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى

حينئذ افاختصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال فقال الآخر كان له على مال ولكن
قضيته فقتضى عليه بالبراءة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وأمثاله مما رجحوا أن
يكون أقرب إلى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات المحاكم في عصرنا هذا صحيحة
وانهم قد سدوا نغزاً من نغز الاسلام بمسألة فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول
ولم أذكره ومشيت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضياً إلا من كان من أهل
الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق ورجح على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآن قد فقدت
في أكثر القضاة وهذا كالأحوال والتناقض لما فيه من تعطيل الأحكام وسد باب المحكم وذلك
غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية المحاكم جائزة وان حكمهم وماتهم صحيحة نافذة
وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محذور وانرجع إلى أصل المسئلة
فقد قول ان الأول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجح الامر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الجرى على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود
كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجرى على قواعد المخالف فكان المتألف المذهب من مذاهب
الأئمة المجتهدين الآن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الأربعة وكأنه واحد من الأئمة
لقوله بقوله وتقدم به وقواعده لا يخرج عنها كما أشار إليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية
في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء إلا الحدود والجراح
فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جوير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد
وعليه جرى السلف والمخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكرته ووجه
الثاني والاثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
في ذلك الذكورة فان المعول على الشرع المطهرة الثابتة في المحكم لا على المحاكم بها وقد قال
صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما ولوا جماعة الملك كسرى
ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع إلى الله
ولم يبلغنا ان أحداً من نساء السلف الصالح تصدرت لتربية المريدين أبد النقص النساء
في الدرجة وان ورد الكمال في بعضهن كبريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون فذلك
كأن بالنسبة للتعوى والدين لا بالنسبة للمحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية
وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة زاهدة كراية العدو وبالجمل فلا يعلم بعد عائشة رضي الله
عنها مجتهد من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والمحدث رب العالمين
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول أحمد في ظاهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
ولا تعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاء بشرط الذي ذكره

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها ما فيها من عدم الخلاص والتمسك فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لنفسه وقد ضرب الساف الصالح وجسوا السيلوا القضاء بها ولو ارضى الله عنهم اجمعين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد ولكن لا يكره لمن يتعمد عليه الدخول فيه وذلك اذا المسجد غير مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فعلم فيه اقل كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا ما جدكم صديا انكم وبكم ونراه كم وخصوماتكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ولو يرفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو اقي شخص بتحريم رفع الصوت لم ينعه عليه الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخص المظالم من العالم ثم اذا رفع أحد المحضمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير فلكل امام مشدد * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه فيما شاهده من الافعال الموجبة للبدن قبل القضاء وبعدمه وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعدمه قول مالك وأحمد انه لا يقضي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في اظهار القولين انه قضى بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فهم ما تشدد على القاضي بالتفصّل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكل فالاول مخفف خاص بالكاتب الذين لا يميلون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلونها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحدهم بسوى قلبه بين الخصمين اذا كان أحدهم محسنا اليه بالهمة والمحاباة في البيع والشراء غير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه تقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأدية رسالته وفي المخرج والتعدي بل يجوز أبو حنيفة أن يكون امرأة فعملها كالم رجل في ذلك كله مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في اقرار بمال قبل فيه عند رجل وامرأتان وان كان يتعاق بأحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالبا ولا يجهل العين مع الشاهد كالشاهد * ومن ذلك قول المحققين

من أصحاب الشافعي ان القاضى كيف عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم ينزل
 في أصح الوجهين مع قول الماوردى انه ان عزل نفسه بعد جاز أو بغير عزل يجوز لكن لا يجوز ان
 ينزل نفسه الإ بعد اعلام الامام واستشفائه لانه موكل بعمل يحرم عليه اضااعته وعلى الامام ان
 يعفيه اذا وجد غيره فتم عزله باستشفائه واستشفائه لا باحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا ينزلها فى الاول فيه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضى بالشرط الذى ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضى في أمع الوجهين
 دون الوجه الاتم والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان بوجه القولين ظاهر * ومن
 ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص ايضا ان القاضى لو فسق ثم تاب وحسن حاله
 لا يرد قاضيا من غير تجديد ولا به بخلاف الجذون والاعفاء اذ لا يصح فيه العود ومع قول
 المهورى في كتاب الاشراف ان القاضى لو فسق وانزل ثم تاب صار واليا نص عليه الشافعي لان
 عدم صيرورته واليا يسد باب الاحكام اذا الانسان لا ينقل غالبا من فعله لم يرد بعضى بها فيقتصر
 الى مطابقة الامام فحجوز للخاصة ومع قول القاضى حسين ان حدث الفسق للقاضى وأخر التوبة
 انزل وان جعل الاقلاخ عن ذنبه وندم لم ينزل لان شفاء العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقول ظاهر * ومن
 ذلك قول أبى حنيفة ان الحاكم لا يحكم في المحدثين والقصاص بالعدل والاعفاء وانما يحكم بعد
 سؤاله عن العدل الباطنة قول واحد وانما عدا ذلك فلا يسأل الا بعد ان يظن الخصم
 في الشاهد في طعن سأل ومتى لم يظن لم يسأل فينبع الشهادة ويكتفى به بدال التهم في ظاهر
 احوالهم مع قول مالك وأحمد في إحدى رواياته والشافعي أن الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة
 بل يفسر عن المحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء أظن الخصم أم لم يظن وسواء أكانت
 الشهادة في حد أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفى بظاهر الاسلام
 ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجه * ومن ذلك قول أبى حنيفة ان
 الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى رواياته انها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرح ومع قول مالك ان كان الجرح السبب يوجب الجرح مبرزافي عدالة قبل
 جرحه مطلقا وان كان غير متصف به أه الصفة لم يقبل الا بتبين السبب فالاول مشدد على
 الشهود وما ينبى على رد شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترويه الشهادة والثاني
 وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها فغل هذا لا بد من تبين سبب الجرح
 لينظر فيه الحاكم فبرداً وقبل * ومن ذلك قول أبى حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعديلهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول
 مشدد على اليهود وما ينبى على شهادتهم في صورة التبريح والثاني مخفف عليهم فرجع الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عالمة بأحكام الجرح والتعديل بل ربما
تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة
شديدة للأجانب من الرجال وهذا قل أن يتفق لامرأة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
انه يكفي في العدالة قول المزكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول
هو عدل رضى لى وعلى ومع قول مالك ان كان المزكي عالما بأسباب العدالة قبل قوله في تركيته
فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قوله على لى فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جل الاول على العالم العظيم بأسباب العدالة والمجرح
الذى يحتاج لاموال الناس وايضا هم والثاني على من كان دورنه في الاحتياط فان مثل هذا
قديم سهل في وصف الشاهد فاذا قال على لى ارتفعت الرتبة وبذلك علم توجيه قول مالك * ومن
ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضى على غائب الا أن يحضر من يقوم مقامه من
وكيل أو وصى مع قول الأئمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقا واذا قضى لسان يحق على
غائب أو وصى أو محضون فعند أحمد لا يحتاج الى اخلافه وقال أصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه
في أصح الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط
الذى ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التخليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الخن يتجته من الوكيل أو الوصى ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التخليف لاكتفاء القضاء وجل المدعى على
الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح جل الاول على أهل الخوف من الله
والثاني على من كان بالصد من ذلك * قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من
قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات الباري جل وعلا ويقول
صفات الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الانسان فانه قد يساء العلم أو البصائر ووجه كامل
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره
لنباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل المصنف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله الامام
أبا حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والمجمل مع قول
مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالامرين
فلا يقدم على اقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا لا بعد تدبّر وقد يكون الكتاب زور على القاضي
ووجه الثاني ان منصب القاضي يتدبر فيه التزويغ عليه ولولا انه غلب على ظنه انه خط ذلك
القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح جل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول
على ما اذا كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لو تكتات
قاضين في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندى وما حكام الطحاوى عن أبي حنيفة

من انه يقبل انما هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى إعادة البيعة عند الآخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان النائية فالاول مشدد للاستغناء القاضي عن المسكنة
 عشا فتمت بالحاجة أو بسماح البيعة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف مخفف اذا لزم
 في اجبار القاضي بتلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو بلدين لا يختلف ذلك بالقرب
 والبعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ومالك في إحدى
 روايته ان صفة تأدية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان للكتوب اليه
 بعشده أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه علينا وقرأ علينا بحضرته مع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الاحكام والثاني
 مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام التي يقتضيها في الحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه انه لو حكم رجلان رجلان من أهل الاجتهاد
 في شيء وقالاه رضىنا بحكمك فاحكم علينا زعمهما العمل بحكمه زاد مالك وأحمدان وافق
 حكمه رأى قاضي البلد فينفذ ويغضيه قاضي البلد اذا رفع اليه فان لموافق رأى حاكم البلد فله
 أن يطله وان كان فيه خلاف بين الائمة مع قول الشافعي في القول الآخر انه لا يلزمهما
 العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفقوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التعكيم ان يعود
 الى الحكم في الاحوال واما النكاح واللعان والغذف والتصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيها
 اجماعا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم
 الزامهما بحكم الحكم الا برضاهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمدان المحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به
 قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع
 الى قولهما حتى يتذكرانه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمدان القاضي لو قال في حال ولايته
 قضيت على فلان بحق أو بعد قبل منه ويستوفى الحق والمحمد مع قول مالك انه لا يقبل قوله
 حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر كذهب مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل
 الضابط والثاني على من كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد
 عزله قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول أحمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على القاضي المعروف
 بركة الدين في غائب احواله والثاني على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه
 في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا وأقام شاهدين

ذلك فحكم المحاكم بشهادتهم فان كانا شهدا حقاً وصداً فقد حل ذلك الشيء للشهود له
 ظاهره وباطنه وان كانا شهدا زوراً فقد ثبت ذلك الشيء للشهود له في الظاهر بالمحكم وأما في الباطن
 أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود وعليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أم
 في الأموال مع قول أبي حنيفة إن حكم الحاكم إذا كان عقداً أو فسخا يحل الأمر بما هو عليه
 ويغفل الحكم به ظاهره وباطنه فالأول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني
 مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 الاحتياط للأموال والبضائع وبما حكم الحاكم ببينه وظهرت زوراً فذلك نفذت ظاهراً
 فقط وأيضاً ذلك إن الشارع أمرنا بأجراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار إلى
 ذلك في حديث أمّرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصوا مني دماءهم
 وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد أمرهم في الباطن إلى الله
 العالم بسرائرهم لأن أحدهم قد قولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني أن منصب
 الحاكم الشرعي يحل أن يتقص حكمه في الآخرة لأن الشارع له في الدنيا أن يحكم بما جاهد
 فبكان شرعاً من الله تعالى ومعلوم أن لا ناسخ للآذن بأجراء أحكام الناس على الظاهر كما كان
 من المعلوم أيضاً أن الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بغير ما شرع ومن هنا يعرف قول من قال إن
 المحقة لا تخالف الشرع ومن قال إنها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب
 الاجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدق نظره
 ومداركه رضى الله عن بقية المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولو ثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وبصح جعل الأول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره وأشهداته
 وحده والله أعلم

(باب القسمة)*

اتفق الأئمة على جواز القسمة إذا شركاء قد تضرروا بالمشراكة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك إن القسمة أفرازان تساوت الاعيان
 والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين أن
 يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالتباين
 والعقار ما فيما لا يتفاوت ففي أفراز كالمكيلات والموزونات والمعدونات من المجوز والبض وبه
 قال أحمد ويبنى على القولين أن من قال أنها أفراز يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالتحصر
 ومن قال أنها بيع يمنع جواز ذلك فالأول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه إلى
 التخفيف ووجه إلى التشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فإن كان الطالب للقسمة منهما التضرر

بالقسمة فيقسم وان كان الطالب اها هو المنتفع بها اجبر المنتفع منها ما علمه مع قول مالك انه يجبر
المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المضر راجع على
اصح الوجهين ومع قول اجدانه لا يتم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه
الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في احدى
روايتيه ان اجرة القاسم على قدر الرءوس المقسمين لا على قدر الانصباء مع قول مالك في الرواية
الانثى والشافعي واجدانهما على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى
المطلوب منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب اجدانهما على الجميع
فالاقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلب احدهم مع قول
بقية الاثمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان
والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

(* كتاب الدعاوى والبيّنات)*

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى المخاضرو يبينته على الغائب وعلى انه
لوتنازع اثنان في حائط بين ملكيهما غير متعل ببناء احدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان
كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الاخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل
وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المسكذب بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له
فالقول قول صاحب البلد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة واثقة وعلى انه اذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يتحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهديه واثقة وعلى ان البينة على المدعى
واليمين على من انكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
ابي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه المحضور
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واجدانه يحضره
الحاكم سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكابر الناس
الذين يشق عليهم المحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينّة
على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي
ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فان جاءوا لا فسخ عليه بابه وحكى عن ابي يوسف انه يحكم
عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل
ان يكون الغائب وكسيرا او يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على احدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام المحاضر البينة
وسأل المحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة للدعي على الاطلاق وبه قال
أحمد في إحدى روايته فالأول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره
والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يمكن بحجته
وبين الحسبكم انه مظلوم لو كان حاضر ووجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحسبكم قائمة
مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره * ومن ذلك
قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد
من تخفيف المدعي مع البينة وعن أحمد روايتان أحدهما بخلاف والثانية لا يخلف فالأول فيه
تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
لاجد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل من قال يخاف المدعي مع البينة على ما اذا كان
في البينة مقال ولم يثبت والثاني على البينة العادلة كالعلماء والصلحاء * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لمات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه
رأيه ثم أوماث من عرف انه كان نصرانيا وشهدت ببنه انه أسلم قبل موته وشهدت أخرى انه
مات على الكفر انه يقدم بينة الاسلام مع قول الشافعي في أحد قوليه ان البنتين يتعارضان
فيسقطان ويصير كأن لا بينة فيخالف النصراني ويقضى له ومع قوله لا تخارجهما يستعملان فيقبح
بينهما يغسل ويحلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالأول وبه قال أحمد يرجح ثبوت الاسلام
والثاني يرجح ثبوت الكفر وبينة الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لا بينة لي أو كل بينة لي زورتم اقام بينة قبل مع قول أحمد انها لا تقبل
فالأول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والثاني فيه
تشديد عليه ولا عذر لمن أقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد
في إحدى روايته ان بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك المطبق دون المضاف الى
سبب لا ينكره كالمشجع من الثياب التي لا تنسج الامرة واحدة والنساج الذي لا يتكرفان بينة
صاحب اليد تقدم حينئذ واذا اختلفا كان صاحب اليد سابق تاريخا قدم ايضا مع قول مالك
والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالأول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان البينة من
الخارج قد تكون أقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني
عكسه وما كل بينة تكون صادقة ويصح حل الأول على حال اهل الدين والورع والثاني على
من كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع
دون الخارج فالأصح بحسبكم يحل الامر في ذلك ويحكم بما يراه أبرأ لزمته أو لزمه المحضمين
أو أحدهما ومع ذلك على شفير النار سأل الله اللطف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا

تعارضت بنتان واحداهما أشهر عالة لم ترجح بذلك مع قول مالك أنها ترجح به فالأول فيه
تدبير على أشهر البينتين والثاني مخفف عليه ما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والمدار على
ما يقوم عند الحكماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يدانسان وتعارضت
البنتان لم يسهط بل يسهط بل يسهط ذلك الشيء بينهما مع قول مالك أنه ما يتخالفان ويقسم ذلك بينهما
فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للعالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد قوله
أنهما يسقطان معا كالأول لم يكن بينة فالأول فيه تشديد على صاحب البدن أخرج نصف ما بيده
للخارج وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحكم فإن شاء الحكماء قسم
وإن شاء أفرج وإن شاء توقف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غيره ذكر شرط الصحة مع قول
الشافعي وأحمد أنه ليس للحاكم جماع دعواه إلا بعد ذكر شرط الصحة التي تفقه صحة النكاح
اليها وهو أن يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها إن كان يشترط فالأول مخفف على
المدعى والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على من عرف
بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالظن من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكل
المدعى عليه عن البين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول أحمد أنه لا ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك أنها لا ترد ويقضى على المدعى عليه بنكاحه فيما ثبت بشاهد وبمين أو شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي أنه لا ترد البين على المدعى ويقضى على المدعى عليه بنكاحه في جميع الأشياء إلا في
ما بين مشددي شيء ومخفف في آخر كاترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لا تقاطع البين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في أحدى روايته
أنها تغلط بهما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتعاطي على أهل الرية ومن
قال بالمخفيف على أهل الدين والصدق * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه
اعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف
على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأذى
ووجه الثاني مراعاة حق الله وهنا سارا لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه وبدهما عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما
مشاهد فله وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجل فهو للرجل والقول قوله فيه
وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت
فهو للباقي منهما مع قول مالك أن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما
بعد الخالف ومع قول أحمد أن كان المتنازع فيه مما يصلح للرجل كالأطلسة والعمائم والقول
قول الرجل فيه وإن كان مما يصلح للنساء كالثياب والوقايا فالقول قول المرأة فيه وإن كان مما
يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون بدهما عليه من طريق الشهادة أو من
طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول أبي يوسف

ان التولى قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجعها زمناها فالأول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون مادعاها من جهازها هو له وكان عنده كالعارية بان وجدها موافقة ساجها به والاخذ منها كل هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يجده اياه وقدر له على مال فله ان يأخذ منه قدر دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي روايته انه ان لم يكن على غريمه غريمه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غريمه استوفى بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فصل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب اجدانه ان يأخذ الا باذنه وان كان عليه غريمه استوفى سواء كان باذنا لم عليه ام مانعا وسواء كان له على حقه بينة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذلك كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقربا له ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالأول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باسقاط الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحدين آخر والرابع مخفف مطلقا فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظاهر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه أولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس هو ملكه بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

(كتاب الشهادات)

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح واماسا لثلاثة ودكالبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تأخير الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطع عليه الرجال غالبا وعلى ان اللب بالاشهاد مكره واتفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذا كان شهودا الاصل او عدا لا حارا اتفقوا عليها ولم يذكر اسمها ونسبها للقاضي لا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه اجاز ذلك مثل ان يقولان شهدنا رجلا عدا لا تشهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بامر ثم رجع بعد الحكم به لم ينقض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم به شهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التسامع مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال اجد في اظهر روايته فالأول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
 وغيره ان النكاح لا ينعقد بعدين مع قول احمد وغيره انه ينعقد بشهادة عدلين فالاول مشدد
 والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان النكاح
 انظر من المال لمنافيه من الاحتياط للايقاع واثبات الانساب والمخرج عن نكاح السفاح
 فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فشمع
 العبد اذا كان ابائين عقلاء مسلمين وقد يكون العبد ادين من كثير من الاحرار كما هو مشاهد
 في الناس * ومن ذلك قول الأئمة باستحباب الأشهاد في البيع مع قول داود انه واجب
 فالاول مخفف مجمل على حال اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد مجمل على من كان
 بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة
 النساء فيما انفك في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعتق ونحو ذلك سواء
 افردن في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير
 المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وبه قال
 الشافعي واجد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعي عليه والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد
 في ظهور روايته انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل يقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك
 واجد في الرواية الاخرى انه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة
 أربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ورجع ذلك الى الاجتهاد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين
 أو رجل وامرأتين لان فيه ثبوت امرئين وأما في حق الفعل والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة
 واحدة مع قول مالك يقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات
 الا أنه على أصله في اشتراط الأربع ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة
 فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال
 بامرأة واحدة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن
 ذلك قول ابو حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالرضاع الا رجلان أو رجل وامرأتان ولا يقبل فيه
 شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا ان مالكاً يشترط
 في المشهور عنه أن تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة أربع ومع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فشا ذلك في الجبران ومع قول احمد يقبلن فيه منفردات
 وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك
 الثالث بالنظر الى كونه وقول احمد مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك
 راجع الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة
 الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا لا فرماح قبل ان يفرقوا

وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء أي بشرط النصاب المعبر في ذلك
 الأمر فالأول فيه تشديد على المدعى والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث
 تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فمن الأثمة من غلب حكم الأرواح وجعل الحكم لها
 فإن ادركها لا يختلف بغير صاحبها ولا يصرفه فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع أهل
 الكشف على أن الروح خلقت بالغة ذاك عارفة بما يجب فيه وما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة
 في جرمها كالملائكة ولا مرق في لها في المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم
 الأرواح فإن الجسم قبل الزيادة والتوفي جوهراً منه كما هو مشاهد كما أشار إليه حديث رفع القلم
 عن ثلاث فإنه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الأرواح فإنها تخفت بالغة كما مر ولولا ذلك
 ما شهدت لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت بركنهم وهما سرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا تنطرق في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تقبل شهادة الخوذة في القذف وإن تاب
 إذا كانت توبته بعد المجمع قول الأئمة الثلاثة أنه يقبل شهادته إذا تاب سواء كانت توبته بعد
 الحد أو قبله إلا أن مالكاً يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي أقبح عليه
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول العمل بطواها والآيات والأخبار كلها وقوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال
 مالك بشرط في صحة توبة القاذف إصلاح العمل والكف عن العصية وفعل الخيرات والتقرب
 بالطاعات ولا يتجدد ذلك بسنة ولا غيرها وقال أجدان مجرد التوبة كافي أي ولو لم يعمل صالحاً
 بعدها طالع العلماء من مشدد في تحقق التوبة وفي مظانها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح
 قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بعمدة يغلب على الظن أنه لا يعود إلى ذلك
 الذنب على من ظهر أسامة راحته قبل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له إلى تلك العصية * ومن ذلك قول الشافعي إن دقة توبة القاذف أن يقول
 قذفي بأطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى ما قلت مع قول مالك وأجدان صفتها
 أن يكذب نفسه قالوا وتقبل شهادته ولد الزاني الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن التبطل
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أن لعب الشطرنج حرام وإن أكرمه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه لا يجرم إلا أن كان
 بعوض أو يشغل به عن فرض الصلاة أو يشكك عليه بفساد ما ورد
 من النبي عن التردشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول أن لعبه بصد عن ذكر الله وعن الصلاة غالباً فكان اللائق به عدم الترخيم
 ووجه الثاني أن فيه تعلم السكابدي في حرب العدو من الكفا والبقعة فكان اللائق به عدم الترخيم
 لأنه يشتمع للهو واللعب المنهي عنه في الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أن شرب
 النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة تعالى بسكره مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يجرم
 ويضيق بشره وترد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كذب أبي حنيفة فالأول

قوله التردشير هو التردد قال
 في القساموس التردم عروف
 معرب وضعه أردشير بن
 بابك ولهذا يقال التردشير له

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أجد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تفسير أحدنا ما يكون بأمر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد معدن الذنب والاضيع أموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن فيه * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان شهادة الاعمي لا تقبل أصلاً مع قول الشافعي وأجدها تقبل فيما طريقه
 السماع كالنصب والموت والملك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح
 والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها أعمي أو بصيرائه عي ومع قول الشافعي انما تقبل
 في ثلاثة أشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلاً لم يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأجدها لا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انما تقبل اذا
 كانت اشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لاحباب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال
 والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني ان الاشارة المعجمة قائمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انها أفصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلاة خلف
 زيد فبان عمر لم تصح الا ان اشار اليه مع التنية كقوله هذا بقرينة ان الاشارة لا تحتل
 التأويل بخلاف العبارة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة البعيد غير مقبولة على
 الاطلاق مع قول أحد في المشهور عنهما تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد
 والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 الاحتياط للاموال والابضاع والحقوق فقد يقع العبد في الزور وعدم الضبط لنقص عقله
 فكان أشبه شيء بالغفل ووجه الثاني انه قد يكون العبد ضابطاً حاداً كافراً وقد قال تعالى
 ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا لأحمر على أسود الا بالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان العبد
 لو تحمل شهادة حال رقعه وأداها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقه وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المسائلين فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسائلين ان العبرة بحال الاداء ووجه
 الثاني فيها ان العبرة بحال التحمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستفاضة
 في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي
 في الاصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 والملك والعق والوقف والولاء ومع قول أجد انها تجوز في تسعة أشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالأئمة ما بين مشدد ومخفف في الامور التي تجوز فيها

الشهادة بالاستقاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
اقوالهم ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة الدببان يرى ذلك النبي
في يده تنصرف فيه مدة طويلة فشهد له باليد وهل تجوز ان يشهد له بالملك وجهان أحدهما انه
تجوز الشهادة فيه بالاستقاضة وبه قال أبو سعيد الاصطخري وأحمد في إحدى روايته والوجه
الثاني انه لا تجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك
بالاستقاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن أحمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة
باليد خاصة في المدة اليسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين سنة فما فوقها قطع له
بالملك اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فمأخوזה لها الا أن يكون المدعي قرابته أو ضايف
من سلطان ان عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الاصطخري ومن قول أحمد
مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من
حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
واخيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية
عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انها لا تقبل فالأول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان أهل دينهم عندهم عدول
ووجه الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد انها تقبل
ويحلفن بالله مع شهادتهم انها ما خانا ولا كتمانوا ولا بدلا ولا غيرا وانها الوصية الرجل فالأول
مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
عدم الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما
ان كانوا عددا كثيرا فان لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فبني عدم القبول حرا
على قواعد الشريعة في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز الحكم بالشاهد
واليمين في الاموال والمحقوق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الاموال
وحقوقها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته انه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
في الرواية الاخرى انه يخلف العتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالأول مشدد ولعله اذا أنكر العتق
العتق دون ما ذاكسكت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
حيث الخلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يصح حكم في الاموال
وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد انه لا يحكم به سماعه قال الشافعي
واذا حكم بالشاهد واليمين يفرم الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد انه يفرم الشاهد المال
كله فالأول فيه تحقيق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما انبى على ذلك
من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تقبل شهادة المدعو على عدوه
اذا لم تكن الدواة بينهما تخرج الى الفسق مع قول الأئمة الثلاثة انها لا تقبل على الإطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد اُفتي بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني حرام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليستأمّل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الولد لولده وعكسه مع قول الشافعي أنه لا تجوز شهادة الوالدين من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين المذكورين لأنّ ما لا يثبت له من جهة الأب لا يثبت له من جهة الأم فلو ادّعى الولد أن والده قد مات أو أن له ولداً غير والده لم يقبل قوله في الرواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز له نفعاً في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة وأما شهادة كل منهما على صاحبه فقبوله عند الجميع إلا ما روى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والمحدود لأنّهما في الميراث فالعلماء بين مشدد ومخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه مع قول مالك أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص شقة الأخرى والأصدقاء ومحبتهم عن شقة الولد والولد ومحبتهم فلا تحمله تلك المحبة والشقة الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلاً بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس إذا اختلفوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما يمكن حاضراً لذلك العقد إذا ذلك الأخ أو الصديق فأذا لم يقبله ما ضاع حقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخرى مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فقد تعبت الشهوة على أحدهما فربما خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الإماء والبدع إذا كانوا متجسّين الكذب الخطأية وهم قوم من الرافضة يصدّقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوي على القروي إذا كان عدواً للبدوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً مع قول مالك أنها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إسهادها لحاضر فيها إلا أن يكون تحملها في البداية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من نعت عليه الشهادة لم تجز له أخذ الأجرة عليها ومن لم تنع عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى وجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق الأدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود وتشديد على المجهود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

ان يكون في شهود الفرع نساء مع قول مالك واجدانه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
 منهما على شاهد من شهود شاهدى الاصل وبه قال الشافعي في أظهر قوليه واتول الثاني
 يحتاج ان يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
 في القديم واجدانه لو شهدا شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فاعلم ما الغرم مع قول الشافعي
 في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تأديب الشهود بأخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
 يقين ووجه الثاني ان المدار على الحكم لا عليهم ما * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم
 اذا حكم بشهادة قاصقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم يقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي
 في أحد قوليه انه يقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به
 أحوط للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تعزير على
 شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه يعزروا بوقوف
 في قومه فيعزرون انه شاهد زور و زاد مالك فقال ويشتم في المساجد والاسواق ومجامع الناس
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
 ويصح حل الاول على من لم يعتد الزور والثاني على من تكرمه والله أعلم

(كتاب العتق)

اتفق الائمة على ان العتق من أعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
 * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقصا له فمملوك مشترك وكان
 موسرا عتق عليه جميعه وبضمن حصة شريكه وان كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة
 انه يعتق حصته فقط وشريكه الخبايرين ان يعتق نصيبه أو يستسعي العبد أو يضمن شريكه المعتق
 ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخبايرين العتق والسعاية وليس له التضمين فالاول فيه
 تشديد على السيد ورجحة بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
 على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واجتمعا كالمجتهدين * ومن ذلك قول
 مالك في الشهور عنة انه لو كان عبدا بين ثلاثة لو احدى نصفه وللاخر ثلثه وللاخر سدس فاعتق
 صاحب النصف والسدس حصته ما معافى زمان واحد أو كلا وكلا فاعتق حصته ما عتق كله
 وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ذلك مع قول الائمة الثلاثة ان عليهما قيمة حصة شريكهما بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصة شريكه وهي رواية لمالك فالاول فيه تشديد على السيدين بعتق العبد
 كله عليهما ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليتأمل * ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم يجز الورثة جميع العتق
عتق من كل عبده ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالأول فيه راحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبدا من عبده
لا يضمنه فله أن يخرج أيهم شاء مع قول مالك وأحمد انه يخرج أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
ان السيد يحسن بالعتق فله التفضل بين عبده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم
أن القرعة انما شرعت خوفا من أن يأخذ الا غبط نفسه ويعطى أعاءه الاراد ولا كذلك الحكم
في حق السيد مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو اعتق عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته
فاذا اداه صار حرا مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالأول يخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع أعضائه من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة الى وفاء الدين الذي يعوق
صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لاصحابه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين
وقدر رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال
بالخبي يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام اتوا وفي أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها
وفاء فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لبيد الذي هو أكرمته
سنانا والذى عتق ولا يثبت نسبه مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالأول مشدد
بموصول العتق والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول نشوق الشارع
الى حصول العتق من رق الخلق ورجوعه الى رِق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني
جل ذلك على أنه أراد بذلك ملاطفة العبد كما قول الاب الشفيق أو الام الشفيقة لولدها ما هو كذا
بالي وايضا فان كون العبد في رِق الخلق أقل مؤاخضة ممن كان في رِق الحق لانه ما كل أحد
يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الأدنى كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب
فكان له راحة العذر بذلك فلكل من الأئمة في هذه المسئلة مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو قال لرفيقه أنت لله ونوى بذلك العتق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق فالأول
مخفف على السيد ترك العتق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه
* ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لو قال لبيد الذي هو أصغر منه سنانا ولم يمتعق الا
في قول للشافعي وصححه بعض أصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكرمته سنانا السابقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك ان من ملك أبويه أو أولاده أو أحد أبويه أو جداده أو جداته فربوا أم بعدوا
عتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته أو اخواته من قبل الام أو الاب

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه وكل ذى رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة
 لم يجوز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعها وان
 سفل ذكر كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد أو اختلفا وسواء ملكه قهرا كالإرث
 أو اختيارا كالإشراء والهبة ومع قول داود أنه لا عتق في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالأول
 فيه تشديد والثاني مشدد لزيادة عتق كل ذى رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد
 ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لما فهم من الأكرام للأصول والفروع والقرابات فكل الأئمة
 متفقون على إكرام من ذكر ولكنهم بين مؤكد كثير ومؤكد قليل في سعة الأكرام وضيقة
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأما وجه قول داود فلا يذكروا ما شافه من يفهم الأمر
 والله أعلم

(كتاب التدبير)*

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبده أنت حر بعد موثق صار العبد مبرا يعتق بموت سيده هذا
 ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أنه لا يجوز بيع
 المذبر في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج
 من الثلث عتق جميعه وإن لم يمتحله الثلث عتق ما يمتحله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول
 الشافعي أنه يجوز بيعه على الإطلاق ومع قول أحمد في أحدهما رواية أنه يجوز بيعه بشرط
 أن يكون على السيد دين وإن لم يكن عليه دين لم يجوز فالأول مفصل وقول الثاني مخفف على
 السيد وقول أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن العتق من جهة الصدقات
 وهي لا تكون إلا عن ظهر غنى وفي الحديث أبدا بنفسك ثم من تعول وفي كلام عمر رضي
 الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل أنه حديث ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه ومن هنا
 عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة أن حكم ولد المذبر حكم والده إلا أنه يفرق بين المطلق والمقيد أي فإن كان التدبير مطلقا
 لم يجوز بيعه وإن كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفا من مرض فبعضه جائز وبذلك قال مالك
 وأحمد إلا أنهم أقالا لفرق بين مطلق التدبير ومقيد مع قول الشافعي في أحذ قوله أنه لا يتبع
 أمه ولا يكون مديرا فالأول مخفف على ولد المذبر في تبعته لأمه في التدبير على حكم التفصيل
 الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشارع منشئ
 إلى حصول العتق لكل من هذه اسم الرق سواء كان بشرط أم غير بشرط ووجه الثاني تحقيق
 مقام الاخلاص في معاملة العبد لربه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكتفي عنده بتدبيره بحكم
 التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على أن التدبير لا يقع إلا بمن كان عنده بعض بخل
 وشيخ نفس ولولا ذلك كان يفرقه وفاز بالتجمل عتق أعضائه من الشارقي الآخرة وعتق
 جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا بما لا يخلو عنه بنو آدم والله أعلم

(كتاب الكتابة)

اتفق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومندوب لها خلافا لاجدفي قوله في رواية له أنها واجبة إذا دعا العبد سيده البها على قدر قيمته أو أكثر وصفها أن يكتب السيد عبده على مال معين يسمى فيه العبد ويؤديه له واتفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كسب لها كما اتفقوا على أن السيد إذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وأتوهم من مال الله الذي آتاكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجدفي إحدى روايتيه أنه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول أجدفي الرواية الأخرى أنها تنكره فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الله تعالى قد سخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيده فيصير كالمكتسب ووجه الثاني أن من لا كسب له إذا كتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحررت لذلك بعد أن كانت ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كأنه سنة فربما دعاها ذلك إلى السركة والاختلاس من مال سيده وأغرها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الكتابة تصح حاله وموجله ولو كان أصلها التأميل مع قول الشافعي وأجدانها لا تصح حاله ولا تجوز إلا بمجيئة وأقله ضمان فالأول فيه تخفيف على السiddون العبد والثاني فيه تشديد على دون العبد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب مكافأة السيد على كتابته له بتجمل المال أن كان العبد من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجاء للمكاتب بتعداد النجوم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المكاتب لو امتنع من الأداء وبسده مال بني بمأطيه جبر على الأداء فإن لم يكن بيده مال لم يجبر على لاكتساب مع قول مالك ليس له تجمين نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حيث يشاء ومع قول الشافعي وأجدانه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالأول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أتياء السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأجدان ذلك واجب للأئمة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك من باب البر والأكرام واللائق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطى المكاتب شيئا واللائق بذلك الوجوب على قاعدة أهل الله عز وجل * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تعذر فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول أجدانه مقدروه وأن يحط السيد عن المكاتب ربيع مال الكتابة أو يعطيه مما قبضه منه ربه ومع قول بعضهم أن الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمئة ومع قول بعضهم أن السيد يعطيه ما تطيب به نفسه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربيع وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجوز بيع رقصة المكاتب إلا أن مالها أجاز بيع مال المكاتب وهو الدين المؤجل فمن حال أن كان غنيا

وهو المجدد من مذهب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فصحا
للكفاية في قوم المشتري مقام السيد الأول فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان و أصبح جل الأول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل
العدم والمحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لرقبته
كأنتم على ألف درهم فأذا ما عتق ولم يبق ثمنه قالوا لا يقول فإذا أديتها إلى فأنت حرة بنوى العتق
مع قول الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأكابر الذين إذا عرضوا لأخذ بأحسن
لا رجوع فيه والثاني خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجوز مع قول أحمد أن
ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا يمين ولا يوعين وهو مذهب السلف والخلف
من فقهاء الأمصار وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد وبه قال بعض الصحابة فالأول
مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
من مكالم الاختلاق فإن وضع النطفة في تلك الأمة وقضاء وطرسيداً بها معاً مع اتانها
منه بما يتبين فيه خاق الأديمين يصير لها فضلاً عظيماً على سيدها فكان من مكالم
الاختلاق أن تكون معتقة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الإحسان المذكور إليها
حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهيه عن بيعها فيجعل الأول على حال الأصحاب من أهل الودع
والثروة والدين ويجعل الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لو تزوج أمه غيره فأولدها ثم ملكها لم تضرم ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بعمته مع قول أبي
حنيفة أنها تضرم ولد فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته أنه لو ابتاع أمه
وهي حامل منه صارت أم ولده مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرواية الأخرى أنها لا تضرم
أم ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بعمته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولده مع قول الشافعي
في أصح قوليه أنها لا تضرم ولد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه أنه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد ومع قول
أحمد أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد إجارة
أم ولده مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه القولين ظاهرهما الحمد لله رب العالمين * ولكن ذلك آخر ما فتح الله من أبحاث

كتاب الميزان الشه رانية المداخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المجيدة وتوجيه
أقوالهم وقد حاولت الجمع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جهدي ليجمع الاخوان
من مقلدي الأئمة الاربعة بين اعتقادهم بالمجتان وقولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى
من ربهم ايماناً وثقلاً لم يصلوا الى ذلك نظراً واستدلالاً كما مر بيانه في المخطبة ويفوزوا
بأخذ الأئمة المجتهدين بدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتبسّم في وجهه ويأخذ
بيده بخلاف من كان بالضر من ذلك فانه ربما نظر الأئمة اليه بنظر الغضب لسوء عا ديه معهم ونعصبه
عليهم بغير حق واذا كان الأئمة كلهم متأدبين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف بمن هو
عامي بالنظر اليهم * وقد أرسل الامام الثالثين سعد رضي الله عنه سؤالاً للامام مالك بالمدينة
يسأله عن مسألة فأرسل يقول له أما بعد فانك يا أخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسألة
ما قام عندك فيها انتهى فأعابوا ذلك أيها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجد لله
رب العالمين * ولشعر في ذكر الخاتمة الموعود بذكرها في المخطبة فقول والله التوفيق
* خاتمة في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة تناسب الميزان في النفاسة من كلام
شيخنا الصارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه بطلع الناظر فيها على سبب
مشروعية جميع التكليف في سائر الاعصار وانما ككلها كالكفارة للالكاة التي أكلها ابن آدم
آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة فكارت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى
مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع أبواب الفقه وما فيها من الأحكام الى
الكاة التي أكلها ابن آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد
يحكم التبصير لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المعصومين من الذنوب فافهم * وقد سألت شيخنا
المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكليف مع ان الله تعالى غني عن العالدين وعن
عبادتهم * فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم اذا وقعوا فيما غشى الله تعالى عنه
فكانت جميع التكليف والآداب التي كلف الله تعالى بها أولاده كالكفارة لهم * فقالت له
ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات * فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة
والافهي رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام * فقالت له فاذا كان رفع
درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى * فقال اءلم يا ولدي أن
ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مسمى المعصية والمخطئة انما هو على سبيل المجاز لان أحداهم
لم يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا
فلا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان ممن يحب عن شهوده تعالى فيسمى معاصي الانبياء
ونعطيائهم كلها صورية لا حقيقة ليصير لهم المأم بأقامة العاذير لقومهم باطناً اذا وقعوا في مخالفة
ويصير أحدهم يعرف كيفية تعلم قومه التنصل من الله بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات
ويصير أحدهم يعرف مقدار المعصية يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشئ لا يعرف الاضده *
قال وأوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثالي واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال ملك

مطاع قال يوما لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احدث امرافى الوجود وانزل كتبنا وارسل
رسلا بأمر ونهى واجعل لمن اطاعهم دار تسمى الجنة ولمن عصاهم دار تسمى النار واخرج من
ظهر عدى آدم ذرية يعسرون الارض وأوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة
وبعد ان انهاء عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصموا النجاسة بحجاز صوريا
وعلى ذريته الذين لم يصموا حقيقة لا بحجاز ثم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة
الى دار اخرى انزل منها فى الدوحة تسمى الدنيا واجعل لكل مقامه فيها من طاب أن يكون مكان
آدم فليست قدما فخرا أحدهم أهل الحضرة أن يتقدم لذلك غير السيد آدم فانه تقدم وقال أنا لها
أنا لها طلبا للنفقة قضاء الله تعالى وقدره فى عباده من كان حاضرا المجلس هذا الاتفاق لم يحكم
على آدم بالمعصية الخالصة وإنما يحكم له بطاعة ربه فى ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالهسيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من أولاد آدم فكان ذلك من أكبر
المصالح لهم ليقعوا فى قضاء الله وقدره نارة المعصية فيظهر واحله وعقوبه نارة بالطاعة فيظفروا
كرمه ويحده فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمّل عن أولاده المحجوبين بذلك البكاء
الصورى الذى وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود الله
وكأنه فيج فوج واقعته باب المغفرة لأولاده لا بد للقبضة من فائض يقتضيها يحكم القضاء والقدر ليرتب
على ذلك الحدود فى الدنيا والآخرة فقد بان لك يا أخى ان جميع التكليفات التى شرعها الله
تعالى فى الدنيا لما كانت فى مقابلة أكل آدم من الشجرة صورة فنام أولاده أحدا لا قد عصى
أوامره معصية أو عكروه وبخلاف الأولى ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففى أى جميع
التكليفات ليلته الذين لم يصموا امار نفع درجات أو كفارة لذنوب وقبوا فيه وأعقوبه لهم كالمحدود
الى أدب الله تعالى بها عبادته انتهى وسمعت سيدى عليا المحوّا رجه الله يقول كان جميع
ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان
راضيا عنه حال أكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه فى الصلاة على حد سواء ومن قال
فى آية غير ذلك قياسا على حال بنى آدم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة وإنما قال ربنا طمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعنى معاشر أولادى الذين يعصون أمركم
فكأنه بذلك كان مستعقرا عنهم لاعتنائه بنفسه هو ففوق الشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع له
من تطاير التاج والنياب عن رأسه وبدنه والبكاء والندم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنه
الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وإنما أخذته الطينة بعدا كما هم من الشجرة
ليذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فبستغفرا الله تعالى لهم كما بال أو تقنوط وقد جاءت شريعة
مجدد صلي الله عليه وسلم بطلب المغفرة فكان روح الانسان من بيت الخلاه وكذلك حدث فى حواء
زيادة على الطينة ما يقع لها ولبناتها من الحيض فى كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها فتستغفر
لهن وإنما زادت على آدم بالحيض فى كل شهر لأنها وقعت فى صورة التزين لا آدم فى أكله من
الشجرة حتى أكل ولكونها البضاي التى قطعت الثمرة من شجرة التين وأعطتها لآدم ولا شك أن

من يأتي الخالفة وهو مظهر لاستحسانه ذلك أعظم في صورة الذنب من يأتي الخالفة ناسيا قال
 تعالى وادعهم لنالي آدم من قبل فندى ولم تجد له عزما لا سيما وقد حلف له باليس أنه لم من
 الناصحين * وقد بلغنا أن بعض المارفين اجتمع باليس فقال له كيف حلفت لا آدم الملك من
 الناصحين وأنت تكذب فقال إذا صنعت لما رأيت قضاء الله لا مرد له ورأيت قلوب الانبياء ساجدة
 سالمة من خطور التواخس معظمة لله تعالى كل التظيم حلفت له بعبوده الذي يعرفه هو بشوته
 وتخليد في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التظيم له
 فما حلفت له الا بالعبود الذي يخليه لا بالله الذي ليس كمثل شئ انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
 كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الاذهان وانما هي
 جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله أهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها
 الناس بعد الموت والحساب ومجازرة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر المؤمن له طاقة
 منها ينظر اليها ويتدبر ما فيها من قبه وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام
 أو من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو
 ابن لحي الذي سبب السوايب ورأى فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع
 لا دم فيها الاكل من الشجرة وأهبط منها الى الارض لقربهم منها في الحكم وكل من مات من
 أولاده المطمئنين يعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ
 فلا يزال يتوآدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويبقى العدد وتكامل المدد فيخرج الناس
 بنفقة البعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى ولو ان الجنة التي يفتح للمؤمن
 منها طاقة أو النار التي يفتح للكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى لغات الحشر
 والنشر وما بعدهما ما ورد انتهى قال سيدي على الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على
 جنة البرزخ مشابهة للجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا لاجزاء القدر فيها
 من بول وغائط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد بصورة من تلك الاكامة الصورية فلذلك انزل آدم
 وحواء الى هذه الارض التي هي محل التعسف والاستحالات ليخرج جافيا ذلك القدر الصوري
 في حقهما الحقيقي في حق العصاة من أولادهما انتهى * سمعت اخي افضل الدين رحمه الله يقول
 يا اكل آدم وحواء من شجرة النهى تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللمس من الرجال
 للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا كلوا من شجرة النهى
 الخاصة بهم من وقوع في حرام أو مكروه او خلاف الاولى زيادة على ما تولد بصورة في اوجهم الجنون
 والاعماى بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر والقهقهة واسبال الازار والسراريل
 والققيص والعمامة والقيبة والقيصة والبرص والجذام والكفرو البشرك وغير ذلك مما وردت
 الاخبار والامثال بارأه يقض الطهارة فن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من
 الاكل وليس لنا ناقض للطهارة من غير الاكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة
 لا يقع منه شئ يفسد طهارته ابدأ كرهه وعالمه نذ كرهه فان الملائكة لا تول ولا تغسوط

ولا يحسر لهادم ولا تشبهى الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجس بشئ من جسدها ولا بالجماع
ولا التحن ولا يبغي عليها ولا تهوى ربهما بكفر ولا غيره اذا لم يدلا يعصى ربه الا ان يحجب عن شهوته
تعالى ولا يتحجب عن شهوته تعالى الا ان كل فلول لا يحايه بالا كل ما وقع في معصية تأبداً ولذلك
أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والأئمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع منانا فاض بالانطلاق أو بدله
وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتطهر من النجاسة بالماء كذلك الحجرا والتراب في الاستنجاء
وارألة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالتزعة عن كل نجاسة خرجت من القبل أو الدبر
وغيرهما حتى عن مس المخل الخسارح منه البول والغائط عن قبل ودبر وأمرنا الشارع وكذلك
العلماء برش السراويل بالماء ملامسة اللذكري الخسارح وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضح
سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسأبقي في توجيه الاحكام ان النقض بس
الفرج خاص بأكل العلام اذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا من غسل منه
الله عليه وسلم بالانح من بول العلام اذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا من غسل منه
فله ذلك وان كان الرش افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم القول فان قال
قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصبغ في حقهم الاكل من شجرة التهي فالجواب
قد قال بعض اهل الكنف ان الاطفال معاصي من حيث ارواحها كالحطاطات كذلك من
حيث ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول
ان ولدته تأكل في هذا الزمان المحرم والشبهات فكان يوله أفذر من بول من يأكل المحلل
انتهى وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بنسب الأدلة
التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب
القول المفصل كان من النواقض ما اتفق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها
ما اختلفوا فيه كلبس المحارم ومس الفرج والعجوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج
الدم المسائل من البدن والقيمة والنسبة ومس الصنان في الاط والمشرط والإجذم والارض
والصلب والوشن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الاحداث ان النقض بلبس
الفرج ليس هو لذات الفرج وانما النقض به لكونه محل خروج الخارج المتولد من الاكل
اذ لو كان النقض به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك
فان البدن كله قد نفى وتولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقض بخروج الحصة التي
استلمها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يمين فالجواب ليس النقض عندهم بهذا لثابتها وانما
هو ما عليها من التقرا لم تولد من الاكل فلول ما عليها من القدر لم ينفوا الطهارة بها لو فرض
ذلك اذا لنقض حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والشرب واثارة الشهوة
والغلبة عن الله عز وجل أو المعاصي وليست الحصة أو البدن بذاته اي شئ من شئ من ذلك فافهم
فهذا كان سبب الامر بالطهارة عن الحدث الاكبر والصغر فان قلت فلم يجب تعميم البدن
بالغسل من خروج المتى مع انه دون البول والغائط في التقدير يمين فالجواب ان تعميم البدن

بحروجه أو بالجماع من غير تروجه ليس هو للقدروا غما هو لما فيه من اللذة التي تسرى في جميع
البدن حتى تخيمه وتنسبه ذكركه والنظر إليه فلذلك أمرنا الشارع بإجراء الماء على سطح البدن
كله بحسب سريلان اللذة فهو وإن كان فرعاً من البول والغائط فهو أقوى لذّة من أصله فلذلك
أمرنا بإجراء الماء المتشرب للبدن من ضعفه أو قسوره أو موته النسبي فيقوم أحدنا بعد الغسل ينسجى
ربه ببدن حتى فكل موضع لم يسه الماء فهو كالعضو الميت أو المشرف على الموت أو كبदन السكران
أو المغمى عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته أبداً وإذا لم يحضر معه فكأنه لم يصل
إذا الصلاة لا تصح إلا بجميع البدن كما أنها لا تصح خارج حضرة الله تعالى أبداً عند أهل الله تعالى
فافهم وأنما وجب التيمم عند فقد الماء حساً وشرعاً لأن التراب فيه رائحة الماء أذهو عكارة الماء
الذي يتوجع لما خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب تيمم بالمحجر لأن أصله كذلك من زيد
الجرح حتى توجع ولذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق بالنار ولو لا أن فيه الماء ما قطر منه بالنار
إذا لم يبق شيء لا تنقب وسعت سدى عليها الخواص رحمة الله تعالى يقول أنما وجب تيمم البدن
بحروج المني لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الإمام
أبو حنيفة يقض الطهارة بالقهقهة في الصلاة لأنها لا تقع إلا من شخص غافل عن شهود نظره
إليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على المحائض
والنساء إذا انقطع دمها فأنما ذلك زيادة التقدير بالحاصل بالحض والنفس لا سيما إن عرقت
مثلاً وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض أذى وأبطل صلاة المحائض والنساء مع وجوده
وبعد انقطاعه حتى تغسل أثر ذلك الدم نقطاً وبعد تيمم بدنها وتيمم وقد جوز الإمام أبو حنيفة
وطأ المحائض والنساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت
حاجته إلى الوطء وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فإن قلت فلا شيء أتفق العلماء كلهم على
نجاسة البول والغائط من الأدمى واختلغوا في بول بعض الحيوانات وأنما تطهر مع أن الأدمى
أشرف من البهائم يمين أذهو المكلف بترك أكله من شجرة النخيل بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
العلماء على نجاسة بوله وغائطه لا لشرفه وعلا مقامه فكان من شرفه في الأصل أن يظهر كل
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه الحكم
فصار كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة أو الطيبة الرائحة بصير قدراً أو نجساً منتاماً من بول
وغائط ودم ومخاط وبصاق وصدآن وفي القواعد أن كل من شرف مرتبته عظمت صديريته فإن
قبل أن قولكم إن علة الاتفاق على نجاسة بول الأدمى وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول
الحمار وبه فافهم أجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الأكل خاشع أغفل عن الله تعالى من المحاروم من كل
حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فأنها قليلة الغفلة عن الله تعالى فيخفف بعض الأئمة
الامر في أبقاها وأبقاها يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بههمة الإنعام في الأكل ولوانه
أباح لنا المحارم والبطل لا زدننا بأكلة غفلة وكان كالذبيحة التي لم يدكر اسم الله عليها فافهم فإن

قيل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمام كلهما من مخاط وصدنان ونحوهما فان ذلك كله
متولد من الاكل والشرب كبوله وغائطه فالحجوب انما خففوا في ذلك تخفيفا للتعجب والقدر فيها
وبعد صورته من صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقي فافانها في الغالب شبيهة
لونهما اللون القدر فمن نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم
بيانه في الكتاب فهذا كان اصل المحدث المتولد من الاكل والشرب ووجوب استعمال الماء
والتراب في الطهارة فلولا كلنا من شجرة النسي ولا مكروها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة بل كنا
طاهرين على الدوام كاللائكة ولولا ما نص الله تعالى من صورة توبة ابينا آدم عليه الصلاة
والسلام ما هتدنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق
تعالى قال ان الله يحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق
الصلاة بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفارا من
حيث ان قوت ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما مت أبداننا من المصايب أو ضعفت
أو فترت بأكل الشهوات أو الوقوع في الغفلات فأمرنا بالحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب
المتعشين للجسم ثم بالوقوف بين يديه المتعش للروح فنساجي ربنا بابدان و ارواح حية بعد موتها
بما وقع فيها مما تهتم فكأننا بذلك فحتم باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن
تعالى راضيا عن كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه وتناوينا
شهوات نفوسنا من أكل وشرب وغير ذلك ودخلنا الخلاء فخرج تلك الفضلات القذرة الممتنة
التي لا تناسب حضرة تعالى ولذلك خفف الائمة من الاكل وقالوا استحي من الله أن نكشف
عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام
مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل أسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فربطه فصار
يدخله في الشهر مرتين فكانت امة تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعل الرجل فان به علة البطن
استحي * وفي الحديث ان الملائكة تبول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا الى ناركم
التي اوقدتوها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكرر الصلاة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات
فالجواب كان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لئلا نذكر ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك الخلق الواقع فينا بالعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة
فيستوب أحدنا ويستغفر عما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصل كإلانه
اذ قال اذكر الرضوه الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه
الخاصة بالصلاة فان كل ما أمر شرعى انما شرع كفارة لفعله وقع العبد فيه مما يسخط الله تعالى
فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف العبد أى ذنوبه تساقط
عنه عينا وشما لا كلما كما كبر الله تعالى أى عن كل شيء يخطئ به من صفات التعظيم فان الله
تعالى أكبر من ذلك كله ثم قرأ فتتذكر ذنوبه عينا وشما لا ثم يركع فتتذكر كذلك ثم يعتدل
فتتذكر كذلك ثم يسجد فتتذكر كذلك ثم يرفع رأسه فتتذكر كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه

ذنب من الذنوب التي تغفر بالصلاة فعلم بما قررناه المجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب كلها تخبر حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تتساقط عن عيئه وشماله في الصلاة اذا صلى على اثر الوضوء فافهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واكثر كلما طوب ببطافة الماء أكثر ليكون انعش للبدن الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر احتياطه لهذه الاممة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قلبي مثلا لضعفه بكثرة ضرر الخطأ فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس كمعارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت التوافل هل هي لمعاصي يقع من الذنوب المستقبلة وهي جبر للخال الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لنقل الاعن كمال فرض وذلك بأن لا يخطر بباله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها فالجواب انها اجواب للخل الواقع في الفرائض بالنظر لقسام كل انسان وليست بتوافل الا في حق من مكث فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد به اى بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك الا ليلته على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ولحق به كل الاولياء من ورثته في المقام وبقي امثالنا على الاصل في الجبر ويزيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالتوافل اى يكمل كل نقص حدث في ركن أو ستة نظيره في التوافل من الاركان والسنن فافهم فان قلت فلم اكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض التوافل دون بعض فالجواب فعمل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكدنا كلها لكانت كالشد الذي لا يطيقه غاب الاممة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التحفيف على امتته ما يمكن لعله بان الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذهما الناس سنة اى يواطوا واعلمها كالنوافل المؤكدة فان قلت فلم شرعت التوافل ذوات الاسباب كالكسوف والاستسقاء والعديد من وصلاة الجنازة ونحوها فالجواب شرعت لمجابهة العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباده لاسماعهم اكل المحرمات والشهوات والشبهات حتى يساقطه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف ازادع له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابنا بالاكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات المخطئة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم مشروعية المخطئة في صلاة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بالغة لمن عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها المخطئة واما حكمة التكبير في العبدن فانما شرع ذلك لمجابهة الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنازة فانما شرعت تأدية بعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصروا فيها حال حياتهم فكان النسل والتسكين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم

كأنما برز ذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم إنما هو محجبنا
 بالاكل والشرب ويزيد العبدان على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانهما
 شرعا تأليف القلوب المتنافرة من كثرة المزاج في الدنيا والاغراض النفسانية حين حجبنا
 بالاكل والشرب عن شهود الآخرة وأحوالها وذلك لان بائتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام
 الدين وإقامة شعائره بخلاف التنافر فإنه يشتت نظام الدين ويضعفه وإنما زاد العبدان على الجماعة
 في الجمعة بالتكبير لله تعالى أي عن أن يخرج شيء من الوجود عن حكم إرادته لا ههنا أو ما فرج
 وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وإنما أمرناهم بما باطنها من الفرج
 والسرور وشكر النعمة الله عليهما بالفعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي
 لمن طعن في السن أن يوافق الاطفال والخدام والعلماء في اظهار السرور وليس أحسن ما عنده
 من الثياب تعظيما لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبيل ليل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان
 لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب الدنسة * وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم أن يأتي الجمعة والعبدان وغيرهما من الصلوات
 وفي باطنه غل * أو حقد أو مكبر أو خديعة أو حقد أو كبر على أحد من المسلمين فان من أتى الى
 الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يخف قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة * وسمعت
 يقول لأصحابه مرات أياكم أن تغارقكم الجمعة والعبدان وفي قلب أحدكم غل * أو مكبر أو خديعة
 لأحد من المسلمين وهذا وإن كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدان
 أكثر لاسيما كان حاكما فان المحرم حضرة الله الخاصة في الارض * وفي الحديث لا يصعد
 للتشاحن عجل حتى يصطالحا اشارة لما ذكرناه فان القطيعة والتخلف تمنع نزول الرحمة على
 الخلق ومن هنا استحب العلماء مصالحة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد الظالم للآل
 يردد دعاء القوم فأعلم ذلك * وأما وجه تعلق الزكاة بجميع أنواعها بالاكل والشرب فهو
 ظاهر لانما أكلنا ما لا ينبغي لنا شرعا حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كله لله
 تعالى وأدعينا الملك في ذلك لنسمع الغفلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ونهنا منه الفقراء
 والمساكين شحان نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
 وعلى الصالحين التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المساكين
 وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله
 وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وإن الله تعالى
 ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسبنا أيضا معنى الزكاة فان الله تعالى ما ميسرها زكاة
 أي غوا الا لتأمل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وان شراح صدر * وسمعت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول إنما فرض الله تعالى علينا الزكاة ما سبق في علمه من شعبة
 نفوسنا على عباده وحرمانناهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه أي لا مال لكن له
 ملكا حقيقيا فلذلك أمرنا الشارح بانخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة

على سبيل الفرض علينا تطهير الاموال والنا وأر واحنامن الرجس المحاصل لها بالبخل والشح
وختالفتلما أمرنا الله تعالى ورسوله بانراجه وانزالا البركة في رزقنا والخوفية فانه مأ كل مؤمن
يشهدز بادة لقوى ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربه
بان الله تعالى يعطي كل منفق خافا وكل فمك تلقا ودعاء الملائكة لا يرد فلو تأمل غاب الناس
في نفوسهم لم يدعوا فكل الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بان اختلاف
الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الغائب الذي وعد الله به
أو وعد عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فان ايمان البخيل بحق الله تعالى حينئذ الذي
يدنيه مع أنه لو رأى يهوديا جالس بيذرة من ذهب يقول كل من أعطاني نصفاً أعطيتني سارا
لصار غالب الناس يزدجون عليه باعطاء الدراهم لئلا يأخذوا الدنانير ولو ان انسان قال لاحد هم
لا تعطه دراهمك ليعطيك بهادنانير لسهة عقله ولم يسمع له فانظريا أخي لنفسك في هذه الميزان
فأنت أعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك أو اترك الدعوى واستغفر ربك * وسعدت سيدي
عليها الخواص رجة الله ول من لم يشكر الله تعالى على الامر بانراجه زكاته فهو من أجهل
الجهاهين لانه ما أمره بانراجه الا هو يريد ان يزد من فضله فاللائق به الفرح والسرور
لا الحزن والغم انتهى * وأما نوافل الصدقات فانما شرعت لمحبر المحلل الواقع في زكاته الفرض
نظير الصلاة والصوم فربما تنقص بعض الناس من القدر المخرج أو من السرور بالانراجه فنقص
أجرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من أخرجها
من شربها باصدرة قارة بها عينه * وكان سيدي على الخواص رجة الله يقول انما شرع رسول
الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لتزول البلاء على أبداننا فان زكاة الفرض مطهرة
للبال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس والحسب والمعنوى فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يتجبر بالنقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والمجرب والمحجب القرنجي
والدما مل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى * وأما زكاة الفطر فانما شرعت ليكون رفع صيام
ومضان متوقفا على انراجه فلا يرفع الى السماء الا انراجه الحديث حسنه بعضهم مع اجماع
أهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد انراجه زكاة الفطر لانها كالكفارة
لما وقع من ذلك الصائم من تحرق صومه بالنية والتميمة وتعاطى الشهوات المضادة لحكمة
الصوم وأصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما كل حجب عن مراعاة مراقبة الله فوقع في تحرق
صومه لتركه الادب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل والشرب
وجمع الفطرات فلولوا الاكل لما يحجب ولا تحرق والمجد لله رب العالمين وأما وجه تعلق الصوم
بالاكل من شجرة النہى فرضا كان أو نفلا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد
في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا من اجل
حجبنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبة ربنا وعن الحيا منه وسعدت سيدي عليها الخواص رجة

الله يقول انما شرع صوم رمضان سدا لمحارى الشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصائم
يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسوسة وغيره لكنه الماده على حكم النقص
خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجأر بصوم الاثنين والخميس وأيام
البيالى البيض ونحو ذلك وسميته يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى
لا تكاد أعضاء العبد تشتهى معصية لمدته محارى الشيطان التي انقضت في البدن بأكل الشهوات
حتى صار البدن كطافات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
بحديث البخارى وغيره الصوم جنة أى ترس يقي به العبد دخول الآفات الدينية الى قلبه انتهى
وانما كان رمضان ثلاثين يوما وتسعا وعشرين يوما لما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي أكلها
آدم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم
منه ان الاكل يقيم في الباطن أربعين يوما محدث من أكل لقمة من حرام لم يقل له صلاة أربعين
يوما فالجواب ان هضم الطعام راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة
الهاضمة في أينا آدم أشد فهضمت الطعام وانزلته في شهر فنقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره
انتهى فسلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الاضعا فالشهوة المتولدة من الاكل فمن
بالغ في أكل الشهوات والدم في رمضان فقد اطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد محارى
الشيطان من بدنه فركض فيه الملبس بخيله ورجله فالتف عليه دينه فلو الاكل لم يخرج الى
صوم ولكننا كالملاشكة لا يقع مناهة صبة أبد طول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجماع
في نهار رمضان فالجواب انما شرعت لكون الجماع خالف امر به وقدم شهوته على رضاه به
عليه وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك
القول في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوهما من المنجيات على الدين وأضافان الصائم
قد خلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يبق به النكاح الذى تزه
البارى جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا لا شكل ما احتجنا الى صيام نضعف به شهواتنا
ونكف به جوارحنا * وأما وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع
جمعا لثبات قلوبنا عن ريبنا حين تفرقت في أودية الغلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على صحة الحضور لا سيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليله التقدير التي هي خير من
الف شهر وافهم والمحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهى
فهو لان الحج والعمرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلو لا الاكل ما وقعنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل مأثور شرعى ذنبا في مقابلة يكفر به
من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعا بل بطرا
وشره نفس حجبنا فصيونا ولوانا كآكلنا ما ينبغي لنا أكله شرعا من غير زيادة لما وقع منام معصية هذا
في حقنا وأما في حق أينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والمكاهم ورويا
لاحقيقا كما تقدم أول البحث وكان الحج آخر ما بقى على العبد من المكفرات وايضا فان آدم

عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا المحقة
 كما هو شأن الانبياء من ذرئته فان قلت فلا شيء لم يجب الحج والعمرة الا مرة واحدة في العمر ولم
 يتكررا كالصلوات والصوم والزكاة والطهارة فاجواب انما فعل الحق ذلك رحمة بخلق من حيث
 ان رحمة سبقت غضبه فتدفق فيهم ما العظم المشقة في فعلهما غالبا لاسيما من اتى من مسيرة سنة
 بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الائمة باستحباب العمرة لا وجوبها لانها
 داخلة في افعال الحج فكانت كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك إشارة عظيمة لتابعفرة ذنوبنا
 السابقة والآخرة اذا حجبنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكررنا الحق علينا الحج كل سنة
 مثلا لانه لو لم يذوق كل سنة بذلك الحج فافهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول اركان الحج
 بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر دون الطواف والسعي مثلا فاجواب انما كان اول الاركان
 الوقوف اقتداء بآبائنا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد طوبه من الجنة
 التي على رأس جبل الباقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة
 لانها كالباب الاول للملك وقته المثل الاعلى وبلية مزدلفة وهي كالباب الثاني لازدلافها وقربها
 من مكة فان قلت فلم يسمع الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فاجواب
 انما سمعهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت
 ربهم الخاص فكان حكمهم بحكم من هاجر الى دار سيده فكثرت بين يديه ينظر ما يؤمر به
 السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه الصلاة
 والسلام ما وسعه الامثال امر به في ذلك فان قلت فلا شيء امرهم بالتجرد من لبس
 المحيط مع ان من الادب عند ملاقات الاكابر لبس افخر الثياب عادة فاجواب انما امر السيد
 بمثل ذلك لاشارة الى ان من الادب من كل مذهب ان يأتي ربه خاشعا ذليلا مغلما متجردا من
 جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الآية اذ الغنى اللباس ثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد
 يفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقر بحسب ما سبق في علمه
 وسمع سيدى عليا الخواص رجه الله يقول من علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلة
 الرضى عنه أن يرجع من الحج وهو محلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه
 على احد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حج من
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كان من علامة مقبته أن يرجع وهو يرى أن مثل حجه أولى
 بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من النكال في تأدية المناسك وتروجه فيها من خلاف العلماء
 لكن هذا المقت لا يشعر به كل احد وانما يدركه الخلل بالكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجح سبب
 مشروعية الحج الى الاكل من شجرة النوى والمجد لله رب العالمين * وأما وجه تعاقب البيع والشراء
 وسائر المعاملات بالاكل من شجرة النوى فهو ظاهر لا نساها كلنا وشربنا حتى نأخذ ذلك عن كمال
 محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستغنون عنه اسكنهم من عبيد

سعدنا وقت دينا حد ودرينا بالجل والشع وعدم الاثبات وطالبنا أن يكون كل ما في أيدي المخلد في
لنا ولو بغير طريق شرعي فأمرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع
والشراء فعلا للندم من اذا كان المحظ الاوفر لا خسرنا وبين لنا العيوب التي من ضماننا والتي من
ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبنائنا وما يصح فيه السلم والرهن وأحكام الفاس
والمحجور والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساقاة والاجارات
واحكام الموات وانما رغبتنا في الوقف والهبة والهدية شكر لما عدينا من النعمة وكذلك علمنا حكم
اللقطة والمقبض والجمعة والقراض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم الفيء والقيمة وكل
ذلك أصله سبحانه بالا كل الذي لم يأذن لنا الشارع في أكله من حيث عين الاكل أو من حيث
القبول وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعه والمجد لله رب العالمين
* وأما وجه تعلق النكاح وقوابله بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا أكل كل تحركت شهوته
الى الجماع أو مبدما فله ولا مشروعية لنكاح لربما كان يقع في الزنا فتقتل شرعا وغيره على تلك
المرأة الزنى هاف كان الفساد يعظم فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصدق ليدخل اليه
من الباب * وأما مشروعية القسم للزوجات فاصلها الاكل فانه لما أكل شرها وبطرا حجب عن
حقوق زوجها عليه فضا جرها وتزوج عليها وإذا ما حتى سأله أن يطلهها جعل تعطيه له وتقضى
نفسه منه وربما بطر فطلها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرحمة
وزعمنا إلى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من أرضعته ووطئ الجارية من غير استبراء
ونكح في العدة مع اشتغال رحم المرأة ولذا الغير أو مائه وربما شمع بنفقة الزوجة والوالدين والذرية
والخدم واليهائم التي يركبها وينفع بها مجابهة بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فأمر
بإعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للفتنات في الدنيا والآخرة والمجد لله رب العالمين
* وأما وجه تعلق ربيع الجنائيات وما يذكرفيه من التذر والايان والقضاء والعق والكتابة
وحكم امهات الاولاد من الاماء فوجهه ظاهر وذلك ان العبد اذا أكل وشبع ربما بطر وطفث
جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرما الله تعالى أو قطع شيئا من جوارحها أو جرحه عبدا
أو خطا أو قطع الطريق أو سرق أو زنى أو وصل على الناس وشرب السكر أو قذف أو اغتصب
الباس أو حلف بالله صادقا أو كاذبا أو شمع بالمال فلم يكن له نصيب على العتاجين اليه الا ينذر أو عهد
مع الله على ذلك فأمر الله تعالى بالوفاء بنذره كانه قرض عليه لا كالاكرام ورد الهبة له من حيث
ما هو عليه من الشئ ومن حيث مزاجته لتسارع في الشر بربح ما يجاب ما جعله مباحا أو مندوبا
توبة على الامة فله ولا مشروعية الحدود ونفسه تمام العالم بزيادة القتل والنهب وانما حصل
في بعض الحدود كفارة بعق أو اطعام أو جرم أو كسوة لما في ذلك الامر من شدة العقاب ولتكون
الكفارة حجابا مانعا من وقوع العقوبة بإذن الله تعالى للعبد درجة به وكل ذلك ناشم من حجاب
الاكل الذي لم يأذن فيه الشارع فافهم * وأما وجه تعلق العقق وما بعده بالاكل من الشجرة
فهو ان السيد لما أكل وشرب حجب فتنى خدمة الرقيق له وإحسانه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطروفسق ونخرج عن طاعة سيده وطالب أن يخرج من تبعه عليه وإن يكون له مال كسيده وجعل كونه الرق أحسن له فإنه مادام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصیل ما يحتاج إليه فكل شيء ما احتاجه أخذ من بيت سيده فلما طالب العبد ذلك نفسي عنه الشارع بمنزلة غيب سيده في عتقه وأمره بكتابة ان علم انه يقدّر على مالي يقدّي به وكذلك أمره بتدبيره رجته لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبتها لها فلم تسمع نفسه بعتق ذلك الرقيق إلا بعد موته فكان بمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلولم يكن عند السيد بقية حرص على الدنيا لكان أمره بالعتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير وأما الولد فأنما لم يؤمر السيد بعتقه هارجه به أو لمجمله بحقه عليه حيث كانت محالاً لا سقنتاه قضاء شهوته فرغبه الشارع في أن تكون عتقه بعد موته قهراً عليه وفاء بحقه وكفارة عنه لأنها كما في الاستمتاع بها بحكم الملك وأصل إحلاله بحقه هو الأكل فانه لما أكل حجب فلم يوفى بحق من خدمه واستمتع به بل طالب منه ما لا اذ طلب عتقه ولولا الحجاب لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب وأعتق عبده من غير تدبير واعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك * وأما وجه تعلق وجوب نصب الامام الأعظم ونوابه بالآل من شجرة النبی فهو ظاهر لانه لولا الامام الأعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا شوكه تخمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يبق ان يقيم الحدود الا من يقص ولا يقص منه كالأولى بخلاف من تغريبه فضررك فافهم ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لولا الاكل لما حجب أحد ولا ترك ما أوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كانه لولا الاكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذى عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غيرهم كما عليه طائفة الاولياء والعلماء العاملين فكان من رحمة الله تعالى بعباده ان الهمة ان يجتمعوا على نصب امام يحصى اموالهم وانفسهم ووجعهم بوجوده حين علوا انه لا يقوم للبعث شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام الأعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبرى الذى لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فلو أمرنا الشارع بطلب الامامة صريحاً لمكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا أمر بما فيه فتنة بل نهي عن الامارة الا ان يكون العبد ميسر ولا ينهاه فعل انه لولا الولاة الذين لهم شوكه ما أمن أحد في داره فضلاً عن البرارى ولا صح لاحد أخذ الخراج من الفلاح ولا صح جهاد ولا جد ما يتفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الجن جميعاً فالحمد لله رب العالمين * وليكن ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشمرانيه المدخله لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشرعة المحمدية * والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعه رضى الله تعالى عنهم ان يصلح ما يراه في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعد امعان النظر في الأدلة والتعالييل

والتوجيهات والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بحجة دليله وضع دليل
المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان وبعد شهوده عن الشريعة
المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهوده ان هذين الشريعتين
كالكف ومذاهب الاثمة كالاصابع المتفرعة من الكف فكما انه ما تم اصبع اولى بالكف
من اصبع فكذلك ليس مذهب اولى بالثريعة من مذهب كما تقدم بسطه في التمهيد فبطل توجيه
كلام الاثمة المجتهدين واذا كان المؤلف اولى من تكلم في فن احتاج ضرورة الى من يعقب
كلامه ويستدرك عليه لعسر استحضار المؤلف كل ما يرد على منطق ذلك الكلام ومفهومه
حال التأليف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للكون ولا احتاجت
الاشروح الى المحاشي ولا المحاشي الى المحاشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما الفناء من الكتب انما هو بحسب ما يقع الله به على قلبه حال
التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عذرني في وقوعي في خطأ أو تخريف
في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيه الشيء من أقوال الاثمة
أوضح مما وجهته به فالمحقق بموضعه من هذا الكتاب ثم عذرني في التراخي لتوجيه كلام جميع
المذاهب المستعملة والمنسوبة فانه امر لا أعلم احدا سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه
صار يقر بمذاهب جميع المجتهدين حتى كأنه صاحبها واستحق ان يشهد بشيخ اهل السنة
والجماعة في عصره ومن لم يلقه بذلك فقد ظلمه فاسمع يا أخي بصحي
وأمن النظر فيه وازم الادب مع سائر الاثمة المجتهدين
يا اخذوا بيدي في أهوال يوم الدين والمحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم

قدمت بحمد الله طبع هذا الكتاب * العذب المنهل للواردين من الدلائل * جميعا معروفة
ملتزم طبعه لاجل نشره ومجوم نفعه * من هدايا أنواع المزايا ماوى * جناب العلامة القاضى
الشيخ حسن العذوى المحمداوى * أحد افاضل الابرار * هيأ الله له الاسباب ونشر *
ولما وافى طبعه حدة القيام * وعقب من سائر * في أوائل شهر صفر الخير *
من سنة ألف ومائتان وتسع وسبعين من هجرة * بولد عدنان * عليه أفضل الصلاة والسلام *
وعلى آله خيرة الكرام

طبع بمطبعة مصر سنة ١٢٨٤ هـ الموافق سنة ١٨٦٩ م من المجلد النبوي

